

النظام العملي تحقيق الجنايات الطبيعية

تأليف
أحمد فؤاد عبد المجيد

مدير إدارة تحقيق الشخصية

وأستاذ علم التحقيق الجنائي بمدرسة البوليس والإدارة
وأستاذ علم البوليس الفنى المنتدب بمعهد الدراسات الجنائية
بكلية الحقوق بالجامعة المصرية

« جميع الحقوق محفوظة »

« الطبعة الخامسة »

قررت وزارة الداخلية تدريس هذا الكتاب بمدرسة البوليس والإدارة

الاصطلاحات المستعملة بالكتاب

فائز تحقيق الجنبات الاهلى : و. ب. ح. هـ

» » » المختلط : في. ب. ج. د. هـ

» المقويات الاهلى : ق. ع. هـ

» » المختلط : في. ع. هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي هداانا الى طريق الحق وارشدنا الى سواء السبيل والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سبدانا مجد الذي جاهد كل المجاهدة في سبيل اعلاء كلمة الحق ورفع مناره حتى انزل الله عليه في كتابه بالعزير « وقل جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا »

(وبعد) فلما ظهر من ممارسة تحقيق الوقائع الجنائية لكشف غوامضها ومعرفة مرتكبيها واظهار البريء من المجرم لياخذ العدل مجراه أنه قد نبغ المجرمون في الحيل وتفنونوا كل التفنن في طرق التضليل والفساد واخفاء معالم الجرائم تبعا لمناهضة المعارف والاختراعات الحديثة كان من الواجب على الرجال الموكل اليهم حفظ الأمن أن يقفوا بمهارتهم على حيلهم حتى تنجلي لهم الحقائق والمحققين وينكشف ما انطوت عليه ضمائر الجناة ويرتدعوا عن عملهم سيما وانه قد ثبت في كل الاقطار أن سعة المعلومات القضائية ليست بكافية أن تؤهل المحقق للقيام بمهمة التحقيق الجنائي وانما الذي يؤهله هو الوقوف على الطرق والوسائل العملية والفنية والعلمية التي يستطيع بها كشف الحقائق والتغلب على الجناة المفسدين

ولما كنت درست على التحقيق الجنائي بقسميه تحقيق الجنايات التطبيقية والبوليس الفني صغيرا واشتغلت به كبيرا في مهام الاعمال التي عهدت الي وفضلا عن ممارستي هذا العلم من الله على باطلاعي على ما حوته أهم الكتب فيه عربية وفرنكية وعهد الي تدريس هذا العلم بمدرسة البوليس والادارة وتدريس البوليس الفني بمعهد الدراسات الجنائية بكلية الحقوق بالجامعة المصرية . عنيت بجمع محاضراتي في تحقيق الجنايات التطبيقية في هذا الكتاب والبوليس الفني في كتاب ثان ليعم تفهما جميع المشتغلين بالتحقيق الجنائي من قضاة ومحامين واعضاء النيابة العمومية ورجال الامن العام والادارة وغيرهم في سائر البلاد ممن يريد اظهار الحق والله الهادي الى سبيل الرشاد أن أريد إلا الاصلاح ما استطعت وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت واليه انبأ

بسم الله الرحمن الرحيم

التحقيق الجنائي

مقدمة

ماهية التحقيق الجنائي . علاقته بالأمن العام . تاريخ التحقيق الجنائي . تقسيمه

١ - ماهية التحقيق الجنائي

المعنى العام لكلمة « تحقيق » البحث عن الحقيقة ؛ ومعناها الخاص
الاجراءات لجمع الادلة التي تثبت الحقيقة في أى حادث أو أمر من الامور
اداريا او اقتصاديا او عسكريا او جنائيا الخ ، ومن الطبيعي ان تتبع
الاجراءات وقوع الحادث فان كان اداريا كانت ادارية وان كان جنائيا
كانت جنائية الخ ويسمى التحقيق تحقيقا اداريا او جنائيا الخ

فالتحقيق الجنائي معناه الاجراءات الموصلة لجمع الادلة التي تثبت الحقيقة
في اى حادث جنائي

ولما كان الحادث لا يعتبر جنائيا إلا إذا كون جريمة منصوبا عنها في
القانون الجنائي ، اذ لا جريمة بلا نص ، والجرائم المنصوص عنها متنوعة
لا تتميز في الحادث إلا بعد العلم بكيفية حصوله حتى يمكن اعتباره حادثا
جنائيا ، ومتى اعتبر جنائيا فقد تقررت المسؤولية الجنائية التي لا تقع الا على
الشخص الذي ارتكب الحادث وشركائه ، وتكون الحقيقة المراد اثباتها في
تحقيق الحادث الجنائي هي كشف حقيقة الحادثة وكيفية حصولها ومعرفة
مرتكبيها

ولما كان قانون العقوبات ينص على الجرائم وعقوباتها ولكنه لا ينص على
اجراءات توقيها على مرتكبيها ، جاء قانون تحقيق الجنايات لسد هذا الفراغ ،
وينص قانون تحقيق الجنايات على هذه الاحكام ، منها :
١ - محل علم التح

الايضاحات واجراء جميع التحريات واتخاذ جميع الوسائل التحفظية للتمكن من ثبوت الوقائع الجنائية « (١) وهلم جرا من هذه الاجراءات ، ولم ينص على كيفية تطبيقها ، ومنها أنه نص على جواز الاستعانة بالخبير (٢) ولم ينص على الامور الجائز الاستعانة فيها وضرورة الالتجاء اليه والايضاحات التي تطلب منه وقد سد « علم تحقيق الجنايات التطبيقى » هذا الفراغ ، واذا كان المحقق يجهل الارتفاع بالاثار التي يتركها الجناة فلا يعرف انه يمكن اظهار بصمة خفية سواء تركها الجاني على مرآة أو زجاجة أو خزانة في محل الحادثة فقد يتلشى هذا الدليل الحسى الذى يشير الى الجاني ؛ بعدم ادراك فحصه ، وعدم وصوله الى يد الخبير ؛ وهكذا من الامور العديدة التي تؤدي الى كشف الجناة وجمع الادلة عليهم وهي موضوع « علم البوليس الفنى »

اذاً علم التحقيق الجنائى هو بيان الطرق التي ترشد المحقق الى كيفية السير فى التحقيق لكشف حقيقة الحادث والوصول الى جميع الادلة التي تثبت حقيقة وقوع الجريمة وكيفية ارتكابها ومعرفة مرتكبها (٣)

تعريف علم
التحقيق الجنائى

٢ - علاقة التحقيق الجنائى بالأمن العام

ضرر التعدى على الانفس والاعراض والاموال واقع على المجنى عليه، إلا أنه يهدد الأمن العام ، لان وجود الجاني خطر على الهيئة الاجتماعية فيهمها ويهم الهيئة الممثلة لها السعى من تلقاء نفسها فى معاقبته وصيانة استتباب الأمن فى البلاد ؛ وهو واجب الحكومات بل غرضها الاسمى حتى يأمن افرادها على ارواحهم واعراضهم واموالهم ويجعلون همهم موجهة برمتها الى الموارد العلمية والاقتصادية والاجتماعية .

علاقة التحقيق
الجنائى بالأمن العام

(١) المادة ١١ ق ت ج هـ. و ٣٢ ق ت ج هـ.

(٢) المادة ٢٥ ق ت ج هـ. و ٣٣ ق ت ج هـ.

(٣) رتد يشمل تعريف التحقيق الجنائى « المباح الجنائية » فيجب طرفى الوقوف على أساليب الجناة فى ارتكاب الجرائم وما يتخذونه من الحيل لتسهيل رجال الضبط ومن الطرق للفرار من وجه القضاء وما يجب ان يتخذ رجال الضبط من الاجراءات والطرق لسد المسالك علمه »

ولما كان القانون الجنائي في الحكومات قاصرا على قانوني العقوبات وتحقيق الجنايات وما يتبعها من لوائح الامن العام ، كان علم أكثر المشتغلين بالامن العام وما يتعلق به لا يتعداها وما يتبعها من أقوال الشراح والتعليقات ، وكان اكتشاف الجرائم ومعرفة فاعليها موكولا الى مجرد المصادفات فلم يقيم على قواعد واجراءات علمية وفنية مؤسسة على المبادئ المنطقية والملاحظات والتجارب والبحث العلمي .

ولا يخفى ان أسباب اضطراب الامن العام واختلاله متشعبة ، وعدم الاهتداء الى الجناة او خروجهم من المحاكمة بجريمتهم بلا عقاب مؤد الى العبث بالامن العام ، وقد بلغ المجرمون شأوا بعيدا في الحيل وطرق التضليل واخفاء معالم الجريمة فلا يردعهم ويقف على اسرارهم وحبائلهم الا المحقق الجنائي الحاصل على درجة قيمة من علم التحقيق الجنائي تؤهله للتفوق عليهم وتعقبهم

٣ - تاريخ التحقيق الجنائي

تطورت اجراءات التحقيق تبعا لتطور طرق الاثبات وكانت اغلب القوانين قبل القرن الثامن عشر تحدد طرق الاثبات فلا يقبل من الادلة على المتهم سوى اقراره أو يمينه او شهادة شاهدين على رؤيته يرتكب الجريمة وكان المحققون الجنائيون قبل منتصف القرن الثامن عشر يتخذون التعذيب لحل المتهم على الاقرار ، وكان العقلاء منهم يطبقون ما أقر به على وقائع الحادثة وظروفها لكي يقتنعوا بحقيقة الاقرار ، الى ان شعر المجتمع باستهجان تلك الطريقة الوحشية وانها بعيدة عن طريق العدالة فنبذها المحققون ، ونصت القوانين على اعتبارها جريمة في ذاتها

ثم اتخذت القوانين مبدأ عدم تحديد الادلة الجنائية التي يجوز قبولها على المتهم مبدأ الا ما استثنى بنص صريح ، فصار القاضي حرا في تكوين اعتقاده في تقدير الادلة في القضية المطروحة امامه والحكم فيها بما يوحيه اليه ضميره

وصارت اجراءات التحقيق والبحث مستندة على طرق الارشاد وجمع الاستدلالات وشهادة الشهود ، ثم ظهر عدم كفايتها اذا عول عليها دون غيرها فأما طريقة الارشاد فما لبثت ان

المرشدين همهم التحريض على ارتكاب الجرائم لا ثبات كفايتهم في عملهم دون اكتشاف الجرائم ، فكان المرشد إما ان يحرض المجرم على ارتكاب الجريمة ثم يضبطه ؛ او يدبر الجريمة بطرق شتى لاشخاص هم براء منها ، واما طريقة جمع الاستدلالات فالأقتصار عليها ليس بكاف ؛ اذ انها تقتصر الى مراقبة وتحقيق في حد ذاتها وقابلة للنفي والاثبات للاقتناع بها في الحكم

شهادة الشهود

كذلك شهادة الشهود ان كان يعتمد عليها في بعض الظروف ، الا ان الاقتصار عليها وحدها غير مجد في الوصول الى الحقائق غالبا ومن ثم الاقتناع بها ويجب ان تؤيد بما يدل على الحقيقة ، لان الشهادة قول يحتمل الخطأ من وجوه كثيرة لا تدخل في حسابان الشاهد ؛ وقد يدرك المحقق الخطأ وأسبابه أو لا يدركه كذلك قول الشاهد يحتمل الصدق والكذب ، ومما سهل تغيير الحقائق على لسان الشهود بيع الذمم والمحاباة واعتياد الكذب وخوف الشاهد من المجرم فصارت الشهادة في الغالب مشكوكا فيها ان لم تعزز بامارات محسوسة ، كما ان كثيرا من الجرائم ترتكب تحت جنح الخفاء

وقد اتجهت افكار المشتغلين بكشف الجرائم الى سد هذا النقص بطرق استنتاجية وقياسية ؛ وترجيح الادلة المادية والعلمية كاستنتاج الآثار والمباحث الطبية والكيمائية والادلة الخطية وهي لسان صدق لا يكذب ولا يحابي (١) وقواعد التحقيق الجنائي مبنية على احدى طريقتين أو كلتاها معا -

الادلة المادية

طرق قواعد التحقيق الجنائي

« الطريقة التاريخية او القياسية » وهي مماثلة وسائل ارتكاب الجريمة ووقائعها وظروفها ومشاهداتها لحوادث سبقتها فالنتائج متماثلة بانطباق المقدمات وهذه طريقة التجارب والعمل ، وهي تركز على الوقائع الثابتة ثبوتا عمليا والمرتبة ترتيبا محكما ، فاذا ما ثبت لنا وقائع مخصوصة امكننا من بحث الآثار التي ثبتت معرفة المؤثرات التي أنتجت تلك الآثار ، وهذه الطريقة

الطريقة التاريخية

(١) قترى مثلا في انجلترا وهناك تغلب الادلة المحسوسة في الاقناع والحكم وحيث القاعدة الهامة « الملاحظة الدقيقة تميظ اللثام » بمعنى أن ملاحظة المحقق والخبير الجنائي لكل ما يقع عليه نظره في محل الجريمة وعلى جسم المجرم عليه وملابسه وعلى المتهم أو في أي محل أو على أي جسم له ارتباط بالحادثة ولو كان شيئا تافها قد لا يظن مبدئيا أن يكون له علاقة أو ارتباط بالجريمة أو فاعلها قد تصل بالمحقق مرتبطة ببعضها الى مرتكب الجريمة

من لوازمها طول الخبرة وكثرة المرات ودقة المشاهدة وفحص الحوادث
الجنائية العديدة الغامضة

« الطريقة الاستنتاجية » وهي طريقة جمع الفروض الممكنة التي ينطوي الطريقة الاستنتاجية
تحتها المعلوم مبدئيا من وقائع وظروف الحادثة واخراج مالا يتفق من
الفروض مع باقى المعلوم تدريجيا ، فتفحص المشاهدات مثل الآثار الظاهرة
وبقع الدم وغيرها التي يضيق مدلولها دائرة البحث والفروض ؛ وتكون
النتيجة الاحتفاظ بفرض واحد ، وهذه الطرق وإن كان عمادها القياس
والاستنتاج والمشاهدات والتجارب يجب أن تتمشى مع العلوم العصرية
والمخترعات الحديثة

ويجتهد المجرمون دائما فى استعمال احداث الطرق وأسرعها فى ارتكاب لزوم الوقوف
الجرائم ، اذ ثبت أن ما نبغوا فيه من الاجرام ، وما وصلوا اليه من البراعة فى العلوم العصرية
التضليل واخفاء معالم الجرائم ، والفرار من وجه القضاء بطرق علمية وفنية ، والمخترعات الحديثة
قد يعسر على رجال التحقيق حل رموزها وكشف غوامضها ، إلا اذا وقفوا
على الاساليب المستنبطة من الطرق العلمية الحديثة ، للاستعانة بها فى محاربة
المجرمين وكشف حباثلهم .

وتظهر فائدة ذلك جليا فى سرعة توجيه مجرى التحقيق نحو طريق سرعة توجيه مجرى
الفاعل الحقيقى قبل ضياع معالم الجريمة ، وفرار فاعلها من يد العدالة ، وفى نفي التحقيق
ادانة البريء وما يتلو ادانته من المضار للامن العام

ولما كان من الضروري الالتجاء الى العلم والمخترعات الحديثة لوقف تيار علماء التحقيق الج
الاجرام او اضعافه على الاقل هب كثير من علماء الجنائيات الى جمع بحاثهم
وخبرتهم الشخصية ووضعوها فى مؤلفات قيمة لتكون نبراسا للمحققين
يهتدون بها فيما يعترضهم من الحوادث الغامضة نذكر منهم العلامة هانز
جروس Hans Gross استاذ القانون الجنائى بجامعة برستول وبراج
وجراتز وهو امام المؤلفين فى هذا العلم ، والدكتور رايى استاذ العلوم
الجنائية بجامعة لوزان والمسيو الفونس برتليون مدير تحقيق الشخصية بباريز
والسير ادوارد هنرى مدير بوليس لندن سابقا ، والدكتور ادمون لوكار
مدير المعامل الفنية الجنائية بادارة بوليس ليون بفرنسا .

أمثلة من الاستعانة بالطرق الفنية والعلمية «البوليس الفنى»

فإذا دخل لص ليسرق وفتح درجا أو تناول أو نقل أو مس شيئا من الاثاث وترك بصمات اصابعه على اشياء ، فان كانت مما يمكن نقلها اخذها المحقق لاستظهارها ثم اخذ صورتها الشمسية ، واذا وجدت على اشياء لا يمكن نقلها كمرآة دولاب امكنه استظهارها في نفس المحل بان يرش عليها مسحوق الرصاص الالبيض أو مسحوق المايزيا اذا كانت على اشياء فائقة اللون او مسحوق الرصاص او النيلة او الاليومينيوم اذا كانت على اشياء فاتحة اللون ثم يزيل ما زاد من المسحوق بفورشة ناعمة وبذلك يسهل نقل صورة منها طبق الاصل بواسطة مشمع خاص لهذا الغرض يلصق عليها فتنتبع صورتها عليه ان لم يتمكن من اخذ صورتها فورا بالآلة الشمسية ثم تكبر صورة الآثار التي وجدت على الاثاث فاذا وقعت شبهة ذوى الشأن أو المحقق على شخص أو أكثر بارتكاب هذه الجريمة تحصل المقارنة على بصمات هؤلاء المشتبه فيهم اذ ثبت قطعيا ان بصمات الاصابع لا تشابه في شخصين مطلقا فلم يلبث ان يعثر عليه بينهم ان كان فان لم يكن اسرع الى مقارنتها على ماهو محفوظ بإدارة تحقق الشخصية والمباحث الجنائية إذ أن التجارب والمشاهدات أثبتت ان كثير من الجرائم يرتكبه مجرمون اعتادوا الاجرام وبصمات اناملهم محفوظة بتلك الادارات

وقد نجحت هذه الطريقة في قضايا عديدة في مصر وغيرها كما سيبين تفصيلا عد الكلام على بصمات الاصابع في كتاب التحقيق الجنائي «البوليس الفنى» ومن الامثلة على الاستعانة بالطرق العلمية أيضا معرفة نوع بقع الدم التي توجد على ملابس المتهم أو بين أظافره أو على آلة القتل المنسوبة اليه ونوع النسيج الذي تمسح به السكين أو الآلة التي استعملت في القتل وكذلك تمييز السلاح الناري الذي أصيب به القاتل من أسلحة من نوعه متى وجدت كسوة الرصاصة أو الخرطوشة الفارغة وكذلك يمكن معرفة أمور كثيرة من مميزات المتهم مما قد يتركه سهوا في محل الحادثة من غبار أو شعر على حسب الظروف وغير ذلك مما لا يدخل تحت حصر وكذلك في مواد التزوير والتسمم في اظهار نوع الحبر والورق ونوع السم وعلاقته بالمتهم الخ — كل ذلك بوسيلة التحليل الكيماوى والطبى وبالمجهر (المكروسكوب) وبالأشعة السينية والتي فوق البنفسجية

ومن الامثلة أيضا حادثة ظرف وضع فيه بنسكنوت بقيمة الف جنيه وختم بخمسة اختام ثم أرسل بالبريد ولما تسلم وجدت اختامه سليمة ولما فتح من جانبه لم يوجد فيه سوى ورق مهمل فحلت الاختام في مزيج من البترين والسبرتو وظهر أن ورق الظرف تحتها لم يكن مقطوعا فاستدل من ذلك ان السارق لم يسرق البنسكنوت من الظرف بنزع الاختام واعادتها الى مكانها ثم غمس الظرف في الماء لينفتح من نفسه وصور والنور أمامه فوجد ان جزءاً من حافة الظرف لا يزال لاصقا لم ينفتح فاستدل من ذلك ان الظرف فتح من هذا المكان واستدل من وجود قطعة صغيرة من شمع الختم في المكان عينه انه كان مقطوعا حيثما وضعت الاختام عليه وهذا أفضى الى الاستنتاج ان السرقة جرت بالمكان الذي أرسل الظرف منه ، ودلت الدلائل على أن السرقة جرت في مكتب مستخدم معين

ومن الضروري تمشي علم التحقيق الجنائي مع العلوم العصرية واستمرار نموه تحت أشعة المخترعات الحديثة مادام المجرمون يتفنون في الاجرام مستعينين بها أيضا . وجوب تمشي علم التحقيق الجنائي مع العلوم العصرية

وما نذكره من القواعد والاجراءات ما هي إلا نور يستنير به المحقق للاهتمام الى الحقيقة فيما يعهد به اليه في كشف غوامض الجرائم تاركين الى فطنته ونباهته وخبرته وضع الشيء في موضعه إذ الحوادث مختلفة الانواع والوقائع والظروف

ومما يساعد على تكملة وتحسين طرق هذا العلم ويكون بمثابة منهل يستقى منه لمنازلة الجناة وسد المسالك عليهم الاطلاع على الاجراءات المتخذة في البلاد الاجنبية ومقارنتها ببعضها اذ أن أكثر حيل الاجرام وحبائله تبقى مجهولة لغاية اليوم الذي ترتكب فيه لمهارة المجرمين في اخفاء معالم الجرائم وطرق التضليل وسرعة تنقلهم من قطر الى آخر لسهولة طرق المواصلات بقصد الفرار من كشف حبائلهم والقبض عليهم ولغرض استمرار ارتكابهم الجرائم وبالطرق التي القوها ونبغوا فيها ووقف عليها حفظة الامن والقائمون بتحقيق الدعاوى الجنائية في الجهات التي يرحلون منها .

٤ — تقسيم علم التحقيق الجنائي

ينقسم علم التحقيق الجنائي الى قسمين : —

تقيق الجنائيات
التطبيقي

(١) تحقيق الجنائيات التطبيقى وقواعده أساسها التجارب العملية التى
وصل اليها المحققون فى تحقيق القضايا المهمة المختلفة الانواع ومن مشاهداتهم
المكتسبة من درس الحوادث الجنائية

لبوليس الفنى

(٢) البوليس الفنى وقواعده أساسها الابحاث العلمية والتجارب الفنية
التى يمكن تطبيقها لاكتشاف حقيقة الحوادث الجنائية والاهتداء الى
مرتكبيها

ولنتكلم فى الكتاب الاول على « تحقيق الجنائيات التطبيقي » ونخصص
الكتاب الثانى فى « البوليس الفنى » والله المستعان

الكتاب الاول

تحقيق الجنايات التطبيقى

١ - تحقيق الجنايات التطبيقى : هو درس الطرق العملية المؤسسة على نتائج التجارب المكتسبة من تحقيق الحوادث الجنائية المختلفة كي ترشد المحقق (ضابط البوليس أو عضو النيابة أو القاضى) الى كيفية السير فى التحقيق للوصول الى جمع الادلة التى تثبت حقيقة وقوع الجريمة وكيفية ارتكابها ومعرفة مرتكبيها ودرجة مسئولية كل منهم والحكم عليهم تأديبا لهم وزجرا لغيرهم

الباب الاول

المحقق

٢ - المحقق الجنائى هو الموظف العمومى الذى يعينه قانون الاجراءات الجنائية (قانون تحقيق الجنايات) لعمل التحقيق ويحدد سلطته فى الاجراءات واختصاصه

فالمحقق هو من يتولى التحقيق من مأمورى الضبطية القضائية أو من اعضاء النيابة أو رجال القضاء

ومن يتصفح قانون تحقيق الجنايات المصرى يرى أنه قسم التحقيق الى ثلاثة طبقات وفرق بينها فى مدى الاجراءات وقوتها فى الاثبات وراعى فى ذلك مركز المحقق اللائق بمعلوماته وتجاربه العملية والادارية والجنائية ونوع الاجراءات المراد عملها : -

(١) - مأمورو الضبطية القضائية يقومون بجمع الاستدلالات واجراء التحريات الموصلة الى الحقيقة جلهم من رجال الشرطة والادارة ومعلوماتهم

تعريف تحقيق
الجنايات التطبيقى

تعريف المحقق

مأمورو الضبطية
القضائية

ومركزهم الادارى والنظامى واحتكاكهم بالاهالى بحكم اعمال وظائفهم المتنوعة يجعلهم ادرى من غيرهم بعادات الناس وأقرب اليهم فى التبليغ والعلم بالحوادث الجنائية خصوصا وأنه منوط بهم غالبا منع الجرائم واسبابها وبذا يسهل عليهم جمع الاستدلالات واجراء التحريات فيها عند وقوعها وعمل التحقيق حال التلبس بالجريمة أو عند انتدابهم من رجال النيابة العمومية وقد بين القانون (تحقيق الجنائيات) حد سلطتهم فى الاجراءات وراعى فى ذلك عملهم واحوالهم العلمية والقانونية والادارية.

(٢) اعضاء النيابة العمومية وقضاة التحقيق يقومون بالتحقيق وقد منحهم القانون سلطة من الاجراءات أكثر مما منح مأمورى الضبطية القضائية كما ميز قضاة التحقيق بأكثر سلطة من رجال النيابة فيها وراعى المشرع فى ذلك معلوماتهم القانونية واختصاصهم فيها وتجاربهم القضائية

أعضاء النيابة
وقضاة التحقيق

(٣) القاضى يقوم بالفصل فى الجرائم بعد تحقيقها وبمحت الادلة والبراهين المقدمة اليه ليكون رأيه واعتقاده

القضاة

٣ - ولما كانت مهمة المحقق الجنائى اظهار الحق وازهاق الباطل والضرب على أيدي المجرمين وسد المسالك عليهم وحماية المجتمع من شرورهم كانت من أهم الخدمات العمومية وادقها . ولذا يجب على من يقوم بها سواء أكان من مأمورى الضبطية القضائية أو من أعضاء النيابة العمومية أو من القضاة ان لا يكون على كفاءة علمية وقانونية فقط بل على كفاءة اجتماعية واخلاقية أيضا

كفاءة المحقق

الفصل الأول

صفات المحقق

٤ - التحقيق الجنائي بقسميه من العلوم الاجتماعية ؛ والممول في اختيار المحقق لا يتناول فقط سلامة جسمه ؛ وما حازه من العلوم القانونية ، بل يجب أن يكون على كفاية اجتماعية وأخلاقية

١ - قوة الملاحظة

٥ - يجب أن يكون المحقق قوى الملاحظة ، قادرا على ان تنطبع في ادراكه الاشياء التي حوله وعلاقة كل شيء منها ، مستطيعا تذكر هذه الاشياء التي لاحظها في الوقت المناسب ، لان سلسلة الاثبات على المجرم تتأسس على حلقة حيوية ، يحيط بها المحقق بدقة ملاحظته وتجاربه وشدة ذاكرته وبحنه في كل كبيرة وصغيرة

٦ - مما يقوى قوة الملاحظة الميل الى الاطلاع وسماع ما يسرد من الحوادث الجنائية على أن السارد لها لا يكون مغاليا في حقائقها والوقوف على كنهها وكذلك الميل الى الوقوف على أسرار المهن المختلفة وبالجملة كل ما يواجه المحقق بشيء أو امر يجعله موضوع تأمله ودرسه

٢ - النشاط في العمل

٨ - لما كانت معالم الجرائم تزول بمضى الزمن كان اسراع المحقق الى اجراءات التحقيق ضروريا ولزم ان يكون على جانب عظيم من النشاط فلا ظلام الليل ولا برد الشتاء وبعد المسافة وعرقلة المواصلات تؤخره عن ذلك الاسراع الى محل الجريمة لان التأخير يجعل للمتهمين ومن يلوذ بهم فرصة لتدبير افعال وأقوال يدفع بها المتهم الشبهات القائمة ضده وتلف أو تغير معالم الجريمة

٩ - ويلزم المحقق ان يكون دواما على استعداد للطوارئ بأن يعمل الاستعداد للطوارئ.

الترتيب اللازم حتى يتوفر لديه في كل وقت حاجات الانتقال الى محال الوقائع من : - (١) وسائل النقل مثل سيارات أو عربات أو دواب الركوب وذلك اذا لم يوجد سكك حديدية منتظمة للوصول في أى وقت (٢) ادوات الكتابة وما يحتاج من الآلات والادوية اللازمة في معایناته ومباحثه (٣) الرجال الذين يستعين بهم على سرعة العمل من القاء القبض والتفتيش واستحضار الشهود واختفاء المبروق والآلات التي استعملت في الجريمة (١)

٣- العدالة

١٠ - « الاصل البراءة » في الانسان فلا يكون المجرم مجرماً الا اذا كانت هناك ادلة على اجرامه واذاً يجب ترك الامر الى الادلة لتتم عن المجرم فليس من العدالة ولا من حسن سير التحقيق ان يعتقد المحقق ان شخصاً معيناً هو المرتكب للجريمة ويكون همه جمع الادلة عليه ، بل يجب ان تكون مهمة المحقق اثبات ادانة المجرم واظهار براءة البريء على السواء ، فلا يصح للمحقق الحيد عن طريق العدالة باهماله اثبات امور تدل على براءة المتهم او كذب دليل قدم اليه او ان يخلق ادلة ضد المتهم والحرص والتفاني على اثبات الجريمة باية وسيلة عليه ، لان ذلك يقيم الشبهات حول عمل المحقق ويسبب ظن القضاء في تحقيقاته ، ويكون ذلك سبب براءة الالائم الذي قد تكون عليه أدلة ذات شأن غير ما اجراه المحقق من الامور المعيبة في التحقيق التي اثار بها شكوك القضاء (٢)

الاصل البراءة
والاتهام حادث

(١) ولا يغرب عن البال ان النشاط لا يكون فقط فيما سهل من امور التحقيق والبحث كتنقيش المنازل وضبط المتهمين بل في حل المضلات التي يصادفها المحقق في مباحثه واجراءاته واظهار ماخفي من الاسرار وسد المسالك على الجهود التي تبذل في طمس الحقيقة أو عرقلة الادلة الموصلة اليها ممن يستفيد من ذلك

(٢) وقد يكون سبب الحيد عن طريق العدالة خوف المسؤولية او تعليق الرقي على قلة عدد الجرائم في دائرة اختصاص المحقق خصوصاً اذا كان من الموكل اليهم مهمة منع حصول الجرائم وضبط الجناة كرجال الشرطة والادارة فيعمد بعضهم الى التقليل من أهمية الحادثة بتغيير نوعها من جناية الى جنحة الى حادثة بالقضاء والقدر أو الى حادثة مدنية محضة أو بتكذيب الادعاء بتاتا حسب ما يمينه في غرضه هذا من ظروف الحوادث وأحوالها ولذا ينبغي ضماناً للعدالة أن يسم رجال الشرطة والادارة الى قسمين قسم يناط به منع الجرائم وقسم يناط به اكتشافها بعد وقوعها ومسؤوليته قاصرة على بحث الحوادث التي وقعت واكتشاف فاعليها

١١ - ومن العدالة أن لا يستسلم المحقق لأقوال وآراء الملتفين حوله ممن لهم مصلحة في اثبات الجريمة أو نفيها سواء أكانوا من موظفي الحكومة أم غيرهم مهما كانت مراكزهم في الهيئة الاجتماعية وادعائهم بغيرتهم على الأمن العام والنظام كما أن وجود مثل هؤلاء الأشخاص جالسين بمحل التحقيق أو بجوار المحقق دون داع كاف للتأثير في سير التحقيق وإجراءاته على غير العدالة فيجب على المحقق مراعاة ذلك وأن يتقبل أقوالهم وملاحظاتهم بالحذر والاحتياط ولا يجعل لهم نفوذا على سير التحقيق بأي وسيلة يتخذونها

عدم الاستسلام
لأقوال الغير

١٢ - ومن العدالة وحسن سير التحقيق أن يعامل المحقق الشهود باللين ولا يجعلهم يأنسون منه عدم الارتياح إلى سماع ما يثبت أو ينفي التهمة عن المتهم ولا يفاجئهم بما يدل على تشبعه مقدما بما يلقونه عليه ويؤثر في نفوسهم وإن يساوى في معاملتهم سواء أكانوا شهود نفي أو إثبات وإن لا يكون سببا في تأخيرهم عن اشغالهم دون جدوى وإن يجلسهم في مكان لائق لكل منهم ولا يبخل عليهم بما اتفقوه من المصاريف وإن يعجل في صرفها اليهم

١٣ - ومن العدالة أن يتلقى المبلغ أو المجنى عليه بصدر واسع إذ بذلك يتمكن من الوقوف على حقائق ذات بال بخلاف ما إذا أحس أحدهم من المحقق ضيق صدر فتضعف ذاكرته وربما فاته الإفضاء إليه بأمور لو ظهرت كان شأنها عظيما في اظهار الحقائق

معاملة الشهود

معاملة المبلغ
والمجنى عليه

٤ - احترام حرية الدفاع

١٤ - يجب على المحقق أن يسمع أقوال المتهم بصدر واسع وأن يسمع دفاعه وما يقدمه من الأدلة نفيًا للتهمة عنه إذ ربما كان في دقة بحثها تفصيلا تعزيزا لدانته أو تحقيق لبراءته بخلاف ما إذا آنس المتهم من المحقق عدم الارتياح إلى سماع دفاعه ففي هذه الحالة إما أن لا يحسن المتهم الدفاع عن نفسه فيكون المحقق قد أساء إلى العدالة « وخير للعدالة أن يبرأ المجرم من أن يعذب البريء إذا قدر الخطأ للقضاء » وأما أن لا يقضى المتهم بادلته للمحقق لدفع التهمة عن نفسه مرتكنا على الوقت في خلق وافتراء أدلة دفاعه وترتيبها ثم الإفضاء بها أمام المحكمة فإن لم تكن النتيجة دفع التهمة عنه تكون

احترام حرية
الدفاع

على الأقل سببا في اضعاف ادلة الاثبات وتطرق الشك اليها فيكون المحقق في هذه الحالة اساء الى العدالة ايضا .

١٥ - وينبغي للمحقق أن يرسل في طلب شهود النفي وان يسمعهم اسوة بشهود الاثبات ولا يمتنع عن سماع أقوالهم اكتفاء بالتنبيه على المتهم باعلانهم بالحضور في الجلسة لان في سماع أقوالهم وتحقيقها اما تكذيب ادلة الادعاء ونفى التهمة عن المتهم ليتمكن حينئذ من توجيه التحقيق الى طريق آخر قبل فوات الوقت وضياع معالم الجريمة وأدلتها ضد المتهم الحقيقي وأما تأييد أدلة الاثبات عند تحقيق أقوال شهود النفي بمناقشتهم ومواجهتهم وفحص أقوالهم قبل أن يتمكنوا من تنسيقها وقبل وقوفهم على بيان أدلة الاثبات وترتيب العمل على نفيها

ضرورة سماع
شهود النفي

١٦ - كما يجب على المحقق أن يتأكد أن أقوال المتهم انما تصدر منه برادته وبالاخص اقراره فالاعتراف الصادر بالاكراه سواء أكان الاكراه ماديا أو أدبيا تأثيره سىء في باقى الادلة المثبتة للجريمة فان لم تكن هناك في هذه الحالة أدلة محسوسة كحيازة المتهم للشيء المسروق أو ارشاده الى محل اخفائها والعثور عليها فيه أو ضبطه متلبسا بالجريمة داخل المحكمة الشك في الأدلة ورجحت البراءة في هذه الاحوال التى يحصل فيها الاعتراف الفاسد فالحكم بالادانة فيها ان كان وقلماحصل أساسه الادلة الأخرى لا الاعتراف الفاسد قانونا

استخدام وسائل
الاكراه وضررها

١٧ - ومن طرق الغش والخداع ان يعد المحقق المتهم بالاقرار عنه فيما لو اعترف له وقد يؤيد قوله بان يقسم له بايمان او ان يعد المحقق شخصا محبوسا حبسا احتياطيا في جريمة ما بالاقرار عنه وحفظ دعواه اذا شهد بوقائع معينة تؤيد التهمة على آخر في نفس الجريمة او في جريمة أخرى أو ان يشتري ذمم الافراد الذين يعلم ان ذممهم شائنة لتأدية الشهادة ضد المتهم ولا يدرى المحقق انه في مثل هذه الاحوال قد تظهر حقيقة هذه المناورات الخادعة أمام المحكمة باقرار بعضهم بحقيقة خداعه اختيارا أو اضطرارا عند مناقشتهم فتزول الثقة بمثل هذا المحقق الى الابد

طرق الخداع
وضررها

١٨ - ولا يصح شرعا ان يلتجئ المحقق الى الكذب على المتهمين أو الشهود كأن يقول للشاهد الذى رأى حادثة ما ان فلانا الشاهد رآها بالشكل

الكذب ومضاره

الفلاّنى على أن الحقيقة انه لم يرها أو يقول للمتهم ان الشاهد الفلاّنى قرر انه رآه يرتكب الجريمة على حين أنه لم يقرر ذلك .

١٩ - والمحقق الذى يلتجئ الى وسائل الاكراه المادى والادبى للحصول على الاعتراف من المتهم أو الحصول على أقوال معينة من الشهود ليس فقط دل على عجزه فى مهنته فى جمع الأدلة والوصول الى الحقائق بالطرق المشروعة بل ابرز صورة من تربيته الاخلاقية وبعده عن صوت الضمير وميله الى الخداع والكذب وهذا ما يتتزه عنه المحقق

٥ - الدقة فى العمل

٢٠ - يلزم أن يكون المحقق متصفا بالتدقيق فى عمله وليس معنى ذلك أنه يضبط تدوين الاقوال والشهادات والملاحظات فى محضره وقت تقريرها لان ذلك أمر لازم بل معناه تحقيق مبلغ صحة هذه الاقوال والشهادات من الحقيقة ودقة وصف الملاحظات

٢١ - واذا يجب ان لا يميل المحقق الى تصديق الاقوال الا بعد أن يفحصها ان أمكن بحواسه بالطرق العملية كالمعاينات فى محل الحادثة وعمل التجارب والمقاسات من جميع الوجوه والمقارنات وان يعيد البحث والتجارب للتأكد من صحة النتائج (١)

(١) فقد يقرر الشاهد ويؤكد أن المعركة دامت أكثر من ربع ساعة وعند ما تفتح ساعتك وتنبه أن ينبهك عند انقضاء ربع ساعة تجد أنه بعد فوات خمس دقائق يخبرك أن المعركة لم تدم أكثر من ذلك الوقت وقد يقرر بتأكيد أنه سمع صياحا من الطبقة السفلى وعند التجارب فى محل الحادثة تجد أنه لا يمكن التمييز والتحقيق هل الصوت صادر من الاعلى أو الاسفل أو من الجهات الأخرى وقد يؤكد الشاهد فى أتوالة أنه يمكنه دواما ان يستعرف على شخص بمجرد ان يشاهده مرة واحدة فإذا سأله بعدئذ « هل رأيت المتهم الذى صار اخراجه من باب غرفة التحقيق هذه عند ما كنت داخلا من الباب ؟ » فيجيبك بيقين انه نظره فى هذه الحالة تجعله يميزه من بين عشرة اشخاص على شكه حتى تعلم صدق تقريره وقد يقرر الشاهد ان المسافة مثلا خمسون مترا وعند اختباره تجعله ينظر خارج نافذة غرفة التحقيق أو فى محل الحادثة ليقدر المسافة حسب نظره تجد أنه يقصد مايقى مترا وهم جرا فى باقى الامور التى يجب بحثها حتى يمكن العلم بالدقة بما يقصده الشاهد وحتى لا تتعارض الاقوال حالة وجود معارضة حقيقية وبذا تظهر الحقيقة ناصعة

٢٢ - ومن التدقيق أن لا يهمل المحقق إثبات ما يشاهده في المعاينة أو التفتيش مما قد يكون له أهمية ولا تدرك أهميته وقت المعاينة أو التفتيش وقد يحصل أن جريمة مهمة تحقق بالتدقيق الوافي ويضيع الجهد ويصبح كل ما عمل عبثا بسبب إهمال أو ترك أمر طفيف دون تدقيق

عدم التدقيق في أمر طفيف يؤدي إلى تعسر كشف الحقيقة

٢٣ - والمحقق الذي تتغلب عليه رغبة إنهاء التحقيق لا يسير فيه بالتؤدة والتروى ليتمكن من دقة البحث في جميع تقطه ويذهب بمجهوده سدى ولكي يجتنب ذلك يجب أن يسير في التحقيق بثبات وتروى وأن يفحص الإشارات عند جمعها منفردة ثم مجتمعة ويعود إلى ما يراه في أحداها من الضعف فيبحثه حتى إذا تأكد من المقدمات يحقق النتائج التي يصل إليها فإذا كانت النتائج متناقضة عاد إلى بحث حقيقة ما يراه من المقدمات ولا يزال به حتى يصل إلى مطابقة النتائج للحقيقة .

فحص الأدلة منفردة ومجمعة

٦ - الصبر والتأني

٢٤ - ويجب على المحقق أن يكون صبورا فلا يملكه اليأس بمجرد عدم توفيقه في أعماله الأولية أو يقطع الرجاء من الوصول إلى الحقيقة بل يجب على المحقق المثابرة على العمل بما يهديه إليه العقل وترشده إليه تجاربه وظروف الحادثة وأحوالها حتى بعد حفظ الدعوى مؤقتا أو إقامتها لاحتمال وجود شركاء للفاعل المقدم للمحاكمة أو المحكوم عليه فعلا بالإدانة والبراءة . لأن الجاني أو الشريك عند ما يعلم بقرار الحفظ يترك الاحتياطات التي اتخذها دفعا للشبهة عنه فينفسح المجال للبحث والتحقيق في الوصول إلى جمع الأدلة على الفاعلين أو الشركاء قبل انقضاء المواعيد القانونية لإقامة الدعوى العمومية

ضرورة الوصول إلى نتيجة تطعية في تحقيق الحادثة الجنائية

الفصل الثاني

معلومات المحقق

١ - العلم بالقوانين

علم المحقق
بالقانون الجنائي
والمدني

٢٥ - يجب على المحقق العلم بالقوانين وخصوصا الجنائية منها (١)

٢ - معرفة علم طبائع الاجرام

معرفة المحقق بعلم
طبائع الاجراء

٢٦ - يجب على المحقق أن يكون ملما بعلم طبائع الاجرام لئلا يكون عوناً له على اختيار وسائل التحقيق التي تتفق مع طبيعة المتهم وبالاخص المذهب « البيولوجي » الذي يقول يبحث المجرم من وجهة جسمه وعقله واخلاقه وأهم انصار هذا المذهب العلامة لمبروزو مؤلف كتاب L'homme Criminelle والعلامة فرى مؤلف كتاب La Sociologie Criminelle والعلامة جاروفالو مؤلف كتاب La Crimonologie وقسموا المجرمين الى خمس فئات :-

١ - المجرم بطبيعته Le Criminel né وسبب اجرامه الوراثة وافرقت لمبروزو بينه وبين باقي الفئات بعلامات طبيعية وتقسانية يمكن بها تمييزه

انواع المجرمين

(١) — التمييز بين الأفعال الباطنة والأفعال المحظورة والأفعال المدنية واخوات الجنائية ومعرفة درجة كل حادثة من الأهمية الجنائية كل ذلك يستلزم معرفة المحقق بالقوانين الجنائية والمدنية وقد تشبه الأفعال المدنية بالأفعال الجنائية لدرجة يصعب لغير العلم بالقانونين المدني والجنائي التمييز بينهما. ويكون الفرق بين الجنحة والجناية في جريمة ما دقيقاً أو متعلقاً بتفسير ركن من الأركان يجعل التمييز بينهما متعسراً من لاعلم له بشرح القانون الجنائي ويجب أن يكون عالماً بشرح قانون تحقيق الخبايا والرافعات المدنية ليتسنى له معرفة اختصاصه وحقوقه وواجباته. وعلى كل حال يجب على المحقق أن يكون مدركاً لدرجة الفورية التي تنطبق عليها الوقائع خاصة ما هو ورفعه.

عن باقى الناس وهى مبينة تفصيلا فى مؤلفه سالف الذكر ومبدأه أن الاجرام
شدوذ فى الانسان فالمجرم شخص مريض يجب معالجته .

٢ — المجرم بالعادة Criminel d'habitude وهو ما يكتسب الاجرام
من تأثير الوسط الذى نشأ فيه ويحترف به ويرتكب الجرائم عادة ضد المال

٣ — المجرم بظروف الاحوال Criminel d'occasion والدافع له على
الاجرام ضعف مقاومته للتأثيرات الخارجية وعدم تقريره نتائج اعماله

٤ — والمجرم بشهواته وهذا نوع من المجرم بظروف الاحوال وانما
افعاله هى المؤثرة عليه للتعدي على الانفس بالاخص

٥ — والمجرم ذو العاهة فى العقل Le Criminel aliené وهو من
اختل عقله باسباب الوراثة أو الشلل او المكيفات

ولهذا المذهب اعتراضات هامة يجب الامام بها فى المؤلفات الخاصة

٣ - الوقوف على اساليب الاجرام

٢٧ — يجب ان يكون المحقق ملما باساليب الاجرام

المحقق باساليب
الاجرام

٢٨ — وقد ثبت ان المجرم فى أكثر الجرائم يرسم لنفسه خط السير قبل

دار الشروع فى
الجريمة

الاقدام على ارتكاب جريمته فيمر بجملة ادوار قبل الشروع فى تنفيذها فتراه
يجول خلال الديار تدفعه بواعث داخلية وخارجية تعمل فيه حتى اذا عين

الجريمة التى يرغب ارتكابها ذهب الى المكان الذى يريد ارتكاب الجريمة
فيه وجال حوله ليعرف حالته وطريق الوصول اليه وخابر من يثق به ويريد

ان يشركه ثم يفكر فى عمل كل فاعل معه أو شريك وطريقة الفرار بعد
ارتكاب الجريمة ودفع الشبه عن نفسه واخفاء المسروق او الآلات التى

تستعمل - كل ذلك يفكر ويتداول فيه مع باقى افراد العصابة قبل ارتكابه
الجريمة فيجب على المحقق العلم بكل ذلك والبحث فيه

٢٩ — كذلك يحسن بالمحقق العلم بجميع طرق الاجرام الفنية فى كل نوع

الاجراء الفنية

من الجرائم كطرق النشل وانواع فتح وكسر المنافذ من ابواب وشبابيك
وغيرها والخزائن الحديدية وطرق استعمال المخدرات فى الروائح والمأكولات

والمشروبات بقصد السرقة او القتل أو هتك العرض وطرق النصب العديدة الخ
٣٠ — ويجب ان يعلم المحقق ان المجرم الذى يرتكب نوعا من الجرائم يسهل

ساس المجرم فى
وع جريمة

عليه ارتكاب هذا النوع وحده ويصير ديدنه فمن اعتاد القتل لينال بغيته من مال أو شهوة أو انتقام قلما يحيد عنه ومن اعتاد السرقة لينال بغيته لا يلجأ الى النصب وهلم جرا فالإنسان اسير عاداته ومن هنا اتقسم المجرمون طوائف لكل طاقة اختصاص في نوع من الجرائم (١).

أسلوب المجرم
بتنفيذ الجريمة
يميز له

٣١ - وان الاسلوب الذي يتخذه المجرم في تنفيذ الجريمة التي اختص بها لا يغيره الا اضرورة ملجئة لانه التصق به ونبغ فيه فلا يجيد خلافه فمن كان ديدنه القتل لينال بغيته يرتكبه باسلوبه وطريقته التي تميزه عن غيره

آلات المجرم
وطريقة تنفيذه
الجريمة لا تتغير

٣٢ - وقد أورد التجارب ان الآلات التي يرتكب بها المجرم جريمته قلما يغيرها أو أن طريقة بدئه في عمله تميزه عن غيره ويظهر أثر ذلك في العمل فتكون جزءاً لا يتجزأ من طريقته الجنائية فيتميز في فتح أو كسر الابواب والشبابيك والاقفال والخزائن وماشا كلها يد الغشيم والمحترف من المجرمين سواء كان نجاراً او حداداً أو صانع أقفال فترى المجرم المحترف بصناعة الاقفال يبدأ في فتح الباب أو الصندوق أو ما شا كلها بمفتاح أو طفاشة فاذا لم يتمكن يكسر القفل من أسهل الطرق بخلاف من احترف النجارة فانه يحتمل على تخليص الغطاء دون أن يحس القفل وذلك برفع مسامير مفاصله فينفتح الصندوق ويبدأ في الباب بفصل خشب حافة الدلف عنها أو اخراج مسامير مفاصل الباب اذا كانت ظاهرة

الطريقة الجنائية
M.O

٣٣ - وقد اتخذ رجال الشرطة ادارة خاصة يسجل فيها انواع الجرائم وطرق ارتكاب كل منها واسماء مجرمي كل طريقة واسلوبهم ووصافهم لسهولة الوصول اليهم عند حصول جريمة منها لم يعصب فيها المجرم وعند مجرد العام بنوع الجريمة وطريقة ارتكابها لحصر المشتبه فيهم في ارتكابها وتميز مرتكبها منهم من وجود أثر له في محل ارتكاب الجريمة أو ضبط الآلة الخاصة التي ارتكب بها الجريمة أو انطباق أوصاف من ارتكبها أو استعراف الشهود عليه وتسمى هذه الطريقة بالطريقة الجنائية (٢)

(١) فردى من يسرق الخمر يستعمل سرتهماء عند عليها وسرق المسج كمال والنشال لا فتر ان ينشل وهلم جرا ولا يغير احدهم عاداته الا فيما ندر
(٢) والادارة المسجلة فيها هذه الطريقة تسمى ادارة السحب خفية وهذه الطريقة موضحة تفصيلاً في كتاب المباح احصائية للمؤلف

٣٤ — وقوف رجال الشرطة وحفظة الامن والمحققين على أساليب
الاجرام وطرقه ومعرفة المجرمين وعصباتهم وطرق اجرام كل منهم ونوع
اجرامه هو الطريق الموصل الى العلم بالحوادث التي ترتكب من المجرمين
الذين محتاطون اشد الاحتياط لئلا يتركوا أثرا يدل عليهم حتى يكاد المحقق
أو رجل الحفظ القائم بواجباته بمجرد معاينته محل الحادثة ومشاهدته طريقة
فتح أو كسر خزانة من الحديد ان كانت الحادثة سرقة يعرف المجرم أو
العصابة التي ترتكب الجريمة بتلك الطريقة وان كانت الجريمة نصباً يعرف
المجرم الذي يستعمل طريقة النصب التي ارتكبت بها الجريمة ويشبه فيه
حتى عند ضبطه وعرضه بين من يشابه على المجنى عليه أو شهوده يحصل
الاستعراف عليه

فائدة العلم
بأساليب الاجرام

٣٥ — فاذا لم يعلم المحقق أساليب الاجرام وطرقه الفنية والحيل التي
يلجأ المجرمون اليها ابعاداً للشبه عنهم تمسر عليه جمع الادلة وترك الامور
لمصادفات ان شاءت أحسنت وأن شاءت اساءت كان فشله في عمله محقق

٤ — معرفة علم النفس الجنائي

٣٦ — المحقق ان لم يكن ذا فراسة ونظر صادق فلا يمكنه أن يقوم
بواجباته ولا يتأتى له ذلك الا بالوقوف على عادات الاشخاص وأخلاقهم
وحالاتهم النفسانية وبذلك يكتسب المحقق الخبرة والمهارة التي لا بد منها في
التحقيق ولا يكون ذلك الا بدرس علم النفس الجنائي

معرفة المحقق
علم النفس

والتحقيق لا شك محتاج الى المحقق ذي النظر الصادق اذ كيف يميز بين
الشهود الذين يصدقون ومن منهم يكذبون اذا لم يكن يعرف دواعي الخطأ في
الشهادة وكيف يمكنه أن يحصل على الحقيقة من الشاهد اذا لم يعرف الامور
والحوادث التي لها تأثير في الاشخاص وكيف يمكنه ان يحصل من المتهم على
الاقرار بالجريمة اذا لم يكن عالماً باحوال الجناة ومعاملتهم في الاستجواب (١)

(١) ولا بأس من ذكر بعض الوسائل التي يستعين بها المحقق في معرفة علم النفس
وتطبيقه (الوسيلة الأولى) من أهم الوسائل الحصول على صفحة حقيقية من تاريخ حياة المتهم
المراد استجوابه وسوابقه خصوصاً في الجرائم ائمة لكي يمكن للمحقق معرفة نفسيته ووسطه

وشعوره وليس المراد من سوابقه ان كان له سوابق ما صدر عليه من الاحكام بل يجب استحضار نفس القضايا للوقوف منها على الطريقة التي ارتكب بها الجريمة وبالاخص فهم وادراك الدفاع الذي دفع به التهمة عن نفسه وطرق المحاولة التي اتخذها لانه ظهر من التجارب ان المتهم يلزم نوع دفاعه ويكرره وخصوصا اذا كان قد نجح فيه مرة منها مضي من الزمن بين ارتكاب الجريمتين وليس معنى ذلك أنه اذا اعترف بجريمة سابقة يعترف أو اذا أسند الى رجل الشرطة الذي ضبطه أمورا أو أشرك معه الشاهد في ارتكابه الجريمة معه أنه يكرر ذلك من أول وهلة لان هذه الامور ظاهرة لا تحتاج الى كثير من التدبير ولكن يراه المحقق وقد ابتدأ في دفاعه باتخاذ طريقا يخالف ظاهرا طريقه السابق حتى اذا استرسل في دفاعه نقطة فنتحة اقتنع المحقق ان الطريقة واحدة ويرى الفرق بينها أن دفاعه الجديد أكثر لؤما ومراوغة عن سابقه لما حصل عليه من التجارب فاذا حصل المحقق على صفحة حقيقية من تاريخه وقضايه السابقة واطلع عليها وعلى طرق الاجرام وخطط دفاعه امكنه ان يعلم بمجرد النظر والاطلاع على ما تقدم من أوراقه وقبل استجوابه الطريقة التي سيسير المتهم عليها في الاستجواب والامور التي سيقورها كذبا والامور التي يصدق فيها وعندئذ يمكنه أن يستخرج الحقيقة من بين ثناياه

ولست هذه الطريقة قاصرة على التهمين بل يجب الاعتماد عليها في الشهود الذين تكون شهادتهم ذات أهمية وخصوصا الذين سبق أن شهدوا في وقائع أخرى أو كانوا من الاشقياء الذين سبق لهم الاجرام وفي مثل هذه الاحوال يمكن للمحقق بعد الاطلاع على القضايا التي سبق ان اتهموا فيها أو كانوا شهدوا ان يدرك حركة الشاهد ويعرف كيف يسأله والى أي حد يمكن تصديقه واقصر طريق لاثبات ان الشاهد كاذب فيها يقرره

(الوسيلة الثانية) ان المحقق يجعل الاشخاص الذين يحضرون أمامه موضوع درس يفهم منه مختلف نفسياتهم ويطبقة على ما احرز من المعلومات فالمحقق الذي يسأل الشاهد لمجرد قيامه بواجب الاجراءات فقط ويقفل محضره لانتهاء تحقيقه لا يمكن ان يجد فرصا لترقية معارفه فيجب على المحقق ان يلحظ عندما يحضر اليه احد الشهود مثلا كيفية حضوره ودخوله مكتب التحقيق ونظراته في الغرفة حال تأدية الشهادة وما يبدأ من القول وهل هو ممن يجب سؤاله أو يقرر من تلقاء نفسه شهادته وأنه ممن يرد السؤال يسؤال أو يرد الجواب في قالب السؤال والاختصار كلما يجريه من الحركات والسكنات والسلوك وفي كل الاحوال ينبغي له أن يكون له رأيا من كل ذلك فيما اذا كان الشاهد قرر الحق وكل الحق أو أنه كذب أو اخفى امورا يعلمها ويبحث عن البواعث التي جعلته يفعل ذلك وكيف ان أقواله وشهادته كانت تطابق الاحوال التي كان يلاحظها على حركاته وسلوكه والتأثير الذي فصد بهها ووجه منفعته من ذلك والطرق التي استخدمها ليظهر بها ان شهادته مقبولة وحقيقية ويحفظ المحقق كل هذه الملحوظات والتجارب او يدونها بمدكرته ويمكنه بعدها تأكيد ملحوظاته في حوادث أخرى حتى تتربى عنده ملكة الفراسة والمهارة .

(الوسيلة الثالثة) يمكن للمحقق مراجعة القضية التي ينتهي من تحقيقاتها بالاطلاع عليها من المبدأ الى النهاية ليتأكد من أن نتيجة التحقيق تتفق مع الملاحظات التي لاحظها ولم يدرك مغزاها أو أخطأ في مغزاها فيفهم مثلا لماذا كان الشاهد الفلاني يتكلم بتردد والشاهد الثاني كان طاهرا عليه اخيرة والارتباك والشاهد الثالث كان قرر اتوا لا عامضة أو غير مؤكدة والشاهد الفلاني كان يتكلم

٣٧ — مما يساعد المحقق في الوقوف على تقسية الاشخاص اطلاقه على الحوادث الجنائية والتحقيقات التي حصلت فيها وما اظهره المحقق من المهارة في اقتفاء آثار المجرمين وسد المسالك عليهم وكشف اسرارهم وفي استجوابهم ومناقشتهم

ملاح المحقق على
تقيقات الحوادث
الجنائية

٥ — الامام بعلم البوليس الفنى

٣٨ — نبغ الجناة في فن الاجرام وطرقه وفي شدة الاحتياط والحذر وتهديدهم من يشهد عليهم أو يفشى أسرارهم حتى صار من المتعذر

كشف المجرم
بطرق البوليس
الفنى

بصوت منخفض أو طال والآخر كان يتكلم بتيقن حتى يرى في النتيجة أن الامور الكنبية التي ظهرت أنها لا تطابق النتيجة قد وافقها ويكون في الوقت نفسه اكتسب معلومات جديدة في درس علم النفس

(الوسيلة الرابعة) يمكن للمحقق اكتساب ذلك أيضا بتجاربه الشخصية فيمكنه أن يجعل كل فرد له علاقة به موضوع درس له وأن يخصص له صحيفة من مذكرته يدرج فيها ملحوظاته فبعد أن يدرج فيها تاريخ حياته كما علم يدون فيها ملحوظاته عن أخلاقه ومعلوماته ونظراته وفرحه وحزنه واعتقاداته ويقارنها بسلوكه وطريقته معاملته وصدقه وما يؤثر فيه وينظر فيما اذا وافقت النتائج المقدمات في كل شخص جملة موضوع درسه فاذا اختلفت يبحث عن الباعث على الاختلاف وبالاختصار يجعل الحياة نورا يستضيء به في عمله

(الوسيلة الخامسة) ان يعتبر المحقق الخطأ الذي وقع فيه سواء أكان في حياته الخصوصية أو العمومية أو خطأ غيره من الافراد درسا نافعا له في تحقيقاته وعلمه بامور الحياة الدنيا وخير من الندم على ما جرى وما فقد من الجهود دون جدوى البحث عن الاسباب فيمكن للمحقق أن يعيد مثلا ذكرى الرأي الذي كان قد يكون في اعتقاده عند بداية التحقيق وكيف يتولد عنده هذا الرأي مثلا ويقارنه بما حصل بعدئذ وكيف وقع الخطأ في اعتقاده هذا وما هي الغلطة التي يجب أن يتجنبها وفي هذه الحالة يمكنه الانتفاع بنتائج تجاربه في أعمال وظيفته وقد تبلغ الانسان أحيانا أمور قد يصدقها وبعدئذ يتأكد أنها غير صحيحة وقد تبلغ الانسان أمور لا يصدقها وبعدئذ يتأكد صحتها فهذه الامور اليومية التي تظهر أنها ليست ذات أهمية هي درس لمن يفقهه عظيم اذا بحث عن سبب وقوعه في الخطأ وميز الغلطة وتبين ما اذا كان وتوقعه في الخطأ نتيجة الإهمال في البحث أو كان تأخير هناك وهل كان يمكن معرفة الحقيقة رغما عن وجود هذا التأخير زمانا لم يقف على الحقيقة ولربما ظهر له أن حوادث تتلو هذه الامور التي تسرع في الحكم بها تمكن الانسان من معرفة حقيقتها ويعلم منها السبب في أن الحقيقة كانت غامضة وسبب الخطأ في الاعتقاد والتصديق حتى يأمن المحقق الخطأ والتسرع في الحكم ويكون نظره في الامور صادقة

أثبات التهمة عليهم بشهادة الشهود مع اشتهارهم بالاعتداء على الارواح والاموال وصار واجبا على المحقق ورجال الحفظ الامام بطرق التحقيق الفنى التى تكشف فاعلى الجريمة من الآثار المادية التى يتركونها عفوا او اضطرارا او قصدا فى محل ارتكاب الجريمة أو فى أى محل له علاقة بها لان الجناة مهما احتاطوا لا بد أن يشذوا عن عملهم خصوصا قد ثبت ان الجانى قد يفعل وقت ارتكابه الجريمة فيغفل عن امور مهما كان عليه من الثبات ومهما اتخذ من الحذر والاحتياط

الآثار المادية
الواجب دراستها

٣٩ — وهذه الآثار المادية التى يجب على كل محقق العلم بها علما تاما من جميع الوجوه هى آثار الاقدام وبصمات الاصابع وآثار الاسنان والبقع الدموية وغيرها من الآثار التى تدعو الى طرق التحقيق الفنية التى ستشرح تفصيليا فى كتاب البوليس الفنى

كذلك تعد من طرق البوليس الفنى طريقة تحقيق الشخصية بالوسائل الفنية التى بها يعلم المحقق والقاضى سوابق المتهم من الجرائم ونوعها وطرق ارتكابها ومكانه وتاريخه وما صدر عليه من الاحكام والامحاء التى انتحلها وما اذا كان هاربا من السجن أو من المحاكمة أو من ملاحظة البوليس وقد يعلم منها الجانى اذا كان له سوابق من قبل وأرتكب جريمة وترك بصمة اصابعه فى محل الحادثة عفوا ولم تقع الشبهة على احدا وبالجلة فطريقة تحقيق الشخصية يجب على المحقق العلم بها حيث يمكنه ان يقوم بوظيفته على الوجه الاكمل اللائق حتى فى حالة انتدابه خبيرا من ادارة تحقيق الشخصية لاجراء الاعمال الخاصة بها فى الجريمة لايلىق ان يأخذ قوله قضية مسلمة دون ان يدركها ويناقشه فى كنهها حتى يقتنع بها

٦ - العلم بالرسم والتصوير الشمسى

الرسم والتصوير
الشمسى

٤٠ — يجب على المحقق الامام بالرسم والتصوير الشمسى

٤١ — تكتشف وتجمع الادلة المادية للوقوف على حقيقة وقوع الجريمة

وكيفية حصولها والوصول الى مرتكبها بطرق متعددة اهمها المعاينة ومن ضروريات المعاينة الرسم ومن احسنها واضبطها التصوير الشمسى

اهميتها

(الفوتوغرافيا) وهما من طرق التحقيق الجنائي والفنى وللتصوير الشمسى
المزينة العظمى فى اظهار الآثار الخفية واخذ صور المجرمين وغيرها من الامور
المرتبطة بالتحقيق الجنائى

٧ - معرفة مبادئ الطب الشرعى

٤٢ — يجب ان يكون المحقق عالما بمبادئ الطب الشرعى حتى يمكنه ان
يبين للخبير الطبي مأموريته ويحدد لها ويفهم تقاريره ويستطيع مناقشته
ومقارنة الاراء العلمية عند اختلاف اراء الخبراء وما يرجح منها حسب
ظروف الحادثة حتى تتبين الحقيقة .

ولو أن رأى فى المسائل الطبية طادة هو لرجال الفن انما يجب ان يقتنع
المحقق والقاضى بأرائهم المبنية على قواعد علمية طبية

قواعد مبادئ
بالتشريع

الفصل الثالث

اعوان المحقق

٤٣ — يستعين المحقق في مهمته برجال البوليس القضائي والاداري
والسري والثقة ويعاونه الخبراء وكاتب التحقيق

١ — البوليس القضائي

٤٤ — لا ريب ان رجال البوليس القضائي هم أعوان المحقق (١) اذ انهم

(١) وهم في مصر لا تقتصر وظيفتهم على اكتشاف الجرائم بل يقومون بمهمة منع الجرائم ومهام أخرى نظامية وادارية فتسهم عن وظيفتهم القضائية والتخصص في كشف الجرائم وتتوزع جهودهم بين هذه المهام فضلا عن الضرر الذي ينشأ عن عدم الفصل بين سلطة منع الجرائم وبين سلطة اكتشافها بخلاف العمل في أكثر الممالك الاوربية فقد فصل فيها بين البوليس القضائي وغيره لذا تخصص رجال في اكتشاف الجرائم فأتقنوا مهمتهم فقد قسمت ادارات البوليس فيها الى قسمين البوليس النظامي والبوليس القضائي وعمل الاول نظامي لادخل له في كشف الجرائم بل عليه مراقبة حركة المرور في الشوارع واليادين وحراسة دور الحكومة والبنوك وعمل الداوريات وقع الاضطرابات أما البوليس القضائي فمهمته البحث والتحري في الحوادث الجنائية والسير في التحقيق والاستعانة بالخبراء واجراء التفتيش والقبض وبالاختصار هو الذي يتولى التحقيق ويتبع كل قسم جنائي للبوليس معمل كيميائي كامل الاستعداد وادوات التصوير الشسي القضائي وقد تنتقل النيابة او قاضي التحقيق مكان الحادثة للاشراف على اجراءات التحقيق ويترك للبوليس القضائي الحرية التامة في اتخاذ ما يراه من الاجراءات للوصول الى حقيقة الحادثة ومعرفة مرتكبيها والقبض عليهم .

على ان فصل البوليس القضائي عن غيره يجعله متقنا لعمله فيصبح اختصاصيا فيه اما تكليفه بمنع الجرائم ثم تحقيقها عند حصولها خطر على العدالة لان الموظف المسئول عن منع الجرائم يجتهد في التخلص من مسئولية وقوعها باخفائها او تقليل اهميتها فيسير في تحقيقها على غير طبيعتها فان كانت جناية جعلها جنحة أو من حوادث القضاء والقدر أو بتكذيب حدوثها حسب ما يتفق مع ظروف الحوادث واحوالها . ويكثر التلاعب في جنابات القتل وجنابات الحريق فاذا كانت الحادثة جنابة قتل بغير ناري اعتبر جنحة قتل خطأ يزعم ان المتهم لم يقصد القتل بل سقطت منه البندقية او كان يمسحها او يلعب بها فانطلق العيار منها تعتبر قضاء وقدر او انتحارا على زعم ان الاصابة حدثت من يد المجنى عليه على غير قصد

يقبلون التبليغات والشكاوى مع اثبات كل ما تدعو الضرورة الى المبادرة في اثبات حالته ، فهم يجمعون الاستدلالات ويتخذون كافة الوسائل التحفظية من ثبوت الوقائع الجنائية ، ويحررون لكل ذلك محضرا (١)

٤٥ — كما يخول القانون رجال البوليس القضائي ان يقوموا بأعمال التحقيق في احوال التلبس وفي الاحوال الاخرى المنصوص عنها في القانون (٢) وكذلك عند تكليفهم بعمل من اعمال التحقيق من النيابة العمومية او من قاضي التحقيق (٣)

٤ - البوليس الاداري

٤٦ — ليس للبوليس الاداري ان يعمل عملا من اعمال التحقيق وانما يعاون المحقق من الناحية المادية كمساعدته في التفتيش وضبط المتهم عند ما يطلب منه البوليس القضائي او النيابة او قاضي التحقيق المساعدة (٤)

او تعتبر انتهاكا على زعم ان الاصابة حدثت من يد المجنى عليه متعمدا الانتحار . وتحقق جنایات الحريق على انها حريق باهمال او من حوادث القضاء والقدر على زعم ان النار اشتعلت في عقب لفافة دخان او ان قارا قرض عود كبريت فاشعله او ان النار اشتعلت من نفسها وهكذا من الاسباب الواهية غير المقبولة عقلا كذلك يحصل تلاعب في تحقيق جنایات القتل بواسطة آلات راضة او حادة فيسير التحقيق على انها قضاء وقدر كأن يسقط المجنى عليه من على سطح أو سلم أو شجرة . كذلك في جنایات السرقات فيسير التحقيق على تجريدها وظروفها ووقائعها من عنصر الجنایة لجعلها جنحة سرقة بسيطة كأن تجرد من ظرف الاكره او من ان الجاني كان يحمل سلاحا الخ . وجنایات سرقات المواشي تعتبر جنحة على زعم ان الماشية كانت في الغيط وفكت رباطها وتسربت أو انها خرجت من الدار لتشرب من التربة فلم تعد وهلم جرا مما لا متسع لذكره كل ذلك هرا من المسؤولية وتيجته الاخلال بالأمن العام لانه يشجع المجرمين على الاسترسال في اجرامهم .

(١) المواد ٩ و ١٠ ق. ت. ج. هـ. و ٣٠ - ٣٤ ق. ت. ج. م. ومحاضر البوليس القضائي هي محاضر قانونية كمحاضر النيابة العمومية ومن المعلوم ان القاضي الجنائي حر في تكوين اعتقاده وتقدير الادلة كما يوحيه اليه وجدانه وشعوره لان الادلة الجنائية اقتناعية

(٢) المواد ١١ - ٢٣ ق. ت. ج. هـ. و ٥٠ - ٥١ ق. ت. ج. م.

(٣) المواد ٢٦ و ٧١ ق. ت. ج. هـ. و ٦١ - ٦٢ ق. ت. ج. م.

(٤) واذن عمل رجال البوليس الاداري لا يقتضي انهم يكفون بعمل محاضر عنها ويتفرع من كل ذلك انه اذا كلف البوليس بصفته الادارية بعمل ما ، يمكنه ان ينتدب غيره لاداء هذا العمل بخلاف ، ما اذا تدبت النيابة او قاضي التحقيق رجل البوليس القضائي بعمل ما من اعمال التحقيق ، فلا يستطيع النخلي عنه لغيره إلا بأمر من ندبه

٤٧ — ولاجل ان يستخدم المحقق رجال البوليس الادارى فى معاوته

معرفة كفاءة
رجال البوليس

على القيام بمهمته بنجاح يجب ان يعرف درجة كفاءتهم فى كل نوع من الاعمال ثم يقدر مبلغ ثقته بكل منهم وأن تكون علاقته مع رؤسائهم على غاية الوفاق والوثام وقد تكون لرجال الشرطة فى المدن والبنادر قيمة عظيمة عند المحقق فى القيام باعمال هامة فى التحقيق وهم فى الارياض لا تقل فائدتهم وتفعيهم عن المدن والبنادر وبدونهم يتعسر غالبا التحقيق الا أن النتيجة التى تنتج من اعمالهم تتوقف على المحقق من وجهتين الاولى حسن معاملته لهم والثانية معرفة خصائص كل منهم حتى يمكنه أن يتدب كلا فيما يصلح للقيام به من الاعمال والمهام ويحسن بالمحقق فى حالة ما اذا لم يكن هو الرئيس المباشر لرجل الشرطة (البوليس) الذى يريد ندبه لعمل ما أن يقنع رئيسه المباشرة بضرورة قيامه دون غيره قبل حصول انتدابه حتى يكون الجميع على وفاق فى القيام بمصلحة التحقيق واذا لم يستطع ان يعرف من الصالح منهم للمهمة المراد القيام بها فليترك اختيار الاصلح لرئيسهم لانه ادرى بكفاءة كل منهم وصلاحيته للعمل المراد القيام به

٤٨ — ولا يفوت المحقق الثناء على رجل الشرطة «البوليس» الذى يقوم

الثناء على
رجل البوليس

بما عهد به اليه حق القيام ويكون لعمله فائدة حقيقية جوهرية فى التحقيق اذ ان ذلك يضاعف همته على العمل ويجعله ينسى متاعبه ويشجع غيره

٣ - رجال البوليس السرى

٤٩ - رجال البوليس السرى من اعوان (١) المحقق يلبسون الملابس

رجال البوليس
السرى

العادية وهم خير معوان لاظهار ما خفى من الحقيقة واجل مرشد يهدى رجال العدالة الى طريق الحق ولذا من الواجب ان لا يندمج فى هذه المهنة الا من حسنت اخلاقه ونضجت تجاربه وتحلى بالذمة والاستقامة والصدق والامانة

(١) راجع كتابى المباحث السرية والمباحث الجنائية تأليف المؤلف . وقد خصصت بعض

الدول معاهد لتعليم الافراد المنتخبين لتعيينهم فى هذه المهنة مايجب الالماء به كقراءة الصور الفوتوغرافية والتشكر والافتداء وغيره مما مذكور فى المباحث السرية ولا يكلف بالعمل الا بعد اجتيازه الامتحان بنجاح . وبعضهم يطلق عليهم اسم « المخبرون السريون »

والغرض من عمل رجال البوليس السرى هو حماية الجمهور واكتشاف اعداء
الانسانية كالقتلة واللصوص والمزورين وعملهم جمع المعلومات التى ترشد
المحققين الى الادلة وضبط مرتكبي الجرائم

٥٠ - ويجب أن يكون رجال البوليس السرى على علم تام بالقراءة والكتابة
والمعارف العامة ملمين بالطرق الجنائية بوجه عام واساليب وطرق وسوانق
مجرمى دائرة اختصاصهم بوجه خاص وبالبحت الجنائى والتنكر وقراءة الصور
الشمسية واستيفاء الاخبار من المصادر الموثوق بها مع دقة الملاحظة وصدق
النظر

معلومات رجال
بوليس السرى

٥١ - اختصاص رجال البوليس السرى اما اختصاص نوعى او اختصاص
مكاني فيجب ان يعين لكل فرد من البوليس السرى اختصاصه فى القسم أو
المركز اما من وجهة المكان واما من وجهة نوع الجريمة

تخصص رجال
وليس السرى

اما من وجهة المكان فيقسم المركز أو القسم على أفراد البوليس حتى يعلم
كل منهم مافى دائرة اختصاصه من الطرق والشوارع والمباني العامة والخاصة
وسلوک ساكنيها وطبقاتهم وعوائلهم والمجرمين ومحلات اقامتهم ومجتمعاتهم
ومخابثهم وأسرارهم ويكون كل منهم مسئولاً عن دائرة اختصاصه

الاختصاص
المكاني

أما من وجهة نوع الجريمة فهذا لا يكون الا فى المدن وفى الجرائم التى
يتكرر حصولها كجرائم النشل والتشرد والسرقات من المصارف والخزن
الحديدية الخ فيخصص لمرتكبيها بوليس سرى ليتبع آثارهم ويعرف مجتمعاتهم
ومخابثهم وأسرارهم ويضبط أفرادهم متلبسين بجرائمهم ويصبح البوليس
السرى اخصائياً فى الفرع الذى استخدم فيه ولا يحسن تغييره منه وقد يعين
بوليس سرى خاص فى كل مصرف من المصارف الهامة

الاختصاص
النوعى

وعلى العموم فرجال البوليس السرى فضلا عن معاوتهم للمحقق فى كشف
الجريمة فانهم يسهرون على الامن العام كل منهم فى دائرة اختصاصه ويوجهون
عنايتهم الى مراقبة جميع الاشخاص الذين يحومون حول المصارف ومحلات
التجارة دون داع أو بشكل يوجب الشبهة ويلاحظون المشبوهين وأرباب
السوابق واللصوص والنصابين ويتبعون أثرهم ويراقبونهم حتى يتمكنوا من
ضبطهم أثناء تلبسهم بالجريمة (١)

(١) واحداث رجال البوليس السرى وأعمالهم مينة تفصيلا فى كتاب المباح السرى للمؤلف

محارب رجل
البوليس السرى
الامين

٥٢ — ويجب ان يراعى عدم الاستغناء عن خدمات من يقوم منهم بعمله خير قيام لاكتسابه تجارب لا يستهان بها تضيع بنقله أو رفته مع مكافأة من يقوم منهم بخدمات مفيدة للامن العام وعقاب المهمل بشدة وصرامة .
ومعاونة رجل البوليس السرى للمحقق قيمة بما اكتسبه من التجارب فيمكنه أن يرشد عن الفاعلين من علمه بأسلوب ارتكاب الجرائم فضلا عن أنه يعرف أسماء وشخصيات المجرمين في دائرة اختصاصه حتى اذا ما ارتكبت جريمة بواسطة عصابة من اللصوص امكه ان يتعرف على المجرمين من طبيعة ونوع الجريمة وطريقة ارتكابها كما يعرف كيف يعثر عليهم في مخابثهم لما يعلمه من عاداتهم

تظاهر رجل
البوليس السرى

٥٣ — ولا يجب على البوليس السرى ان يتظاهر بنفسه في جهة اختصاصه ولا أن يلبس ملابس تدل على ان له علاقة بالبوليس لان هذه الامور لا تسهل عليه مأموريته بل تزيدها عقبات . (١)

التحريات السرية

٥٤ — ولا يوجد في القوانين الجنائية ما يمنع من عمل التحريات (٢) وجمع الادلة على ارتكاب الجرائم للوصول الى فاعليها من أى شخص وبأى وسيلة متى لم يكن فيها مساس بحرية الدفاع أو مخالفة للنظام والآداب العامة

٤ — المرشدون

المرشدون

٥٥ — المرشدون هم افراد يقومون بارشاد الضابط القضائى أو المحقق مباشرة عن مرتكبى الجرائم وشركائهم أو المحال المخفأة فيه جسم الجريمة أو الآلات التى ارتكبت بها الجريمة اما بناء على طلب الضابط القضائى السابق معرفته بهم واما من تلقاء انفسهم وينقدون على ذلك مكافأة مالية تقدر حسب نتيجة ارشادهم وأهمية الحادثة على أن تكتم اسماؤهم لانها لو علمت كان ذلك مانعاهم من الارشاد بعدئذ .

(١) كما يجب على المحقق والضابط القضائى عدم ذكر اسم البوليس السرى واخذ شخصيته بقدر الاستطاعة ويكتفى بذكر أن المعلومات وصلت من مصدر سرى
(٢) لما كان اغلب الجرائم غامضة كانت التحريات السرية ضرورية لا مكان لكشف الحقيقة ولا قيمة للطعن في التحريات اسريتها ما دامت تقدم دلة مقنعة — على ان التحريات السرية يجب أن تؤخذ بالحسنة وتحقق بكل عناية

لمشهد المرشدين

٥٥ - ويجب على الضابط القضائي أن يكون علمه بما يريد البحث فيه من مصادر متعددة من المرشدين متى أمكن حتى يقف على الحقيقة الناصعة فلا يقتصر علمه على ما يسره اليه رجال الشرطة أو مرشدوهم بل يجب عليه انتقاء اناس يمكن ان يعتمد عليهم في ابلاغه حقائق الحوادث وما يتعلق بها . وليس هناك ضرورة أن يخصص اشخاصا للقيام بهذه المهمات بل يمكن أن يتخذ له في كل قرية أو جملة من القرى أو جزء من اختصاصه فردا أو أكثر ممن يرى فيهم النجابة وقوة الملاحظة وقد يعلم ذلك من مناقشتهم في الامور العادية وغيرها اذا رأى منهم الميل الى الاجابة بعقل وروية

إختيار المرشدين

أمانة المرشدين

٥٧ - يجب على الضابط القضائي ان يعرف تاريخ حياة مرشديه وسيرهم وسلوكهم وأمانتهم وعداوتهم لبعض الناس في الجهة التي يريد أن يجعل المرشد خصيصا لها وقرابتهم و صداقتهم ومنافستهم لبعضهم فيها حتى يقف على حد الثقة بهم وبذلك تسهل مأموريته في جمع الادلة ويتوفر عليه كثير من الجهد فضلا عن امكان تجنب وقوعه في الخطأ حتى يكون عمله وقت الحاجة اليهم متقنا فقد يمكن أن يكون صراف الناحية وحلاق الصحة والدايات ودلال المساحة وساعي البوستة والمأذون الشرعى والمخدم ومسار المنازل والحلاقين ومشايخ الحوارى في المدن امثلة على احتكاكهم بالاهالى واختيار المرشدين منهم اما قوة ملاحظتهم والثقة فيهم فتختلف في كل فرد اختلافا بينا وهى كما وضحنا من بحث المحقق وواجبه واذا وجد بين أهل القرية أو العزة أو الجهة شخص ممن سبق لهم الخدمة العسكرية وكان بيده شهادات من رؤسائه المعروفين بحسن السلوك والذمة تدل على الامانة والصدق فقد يرجح أن يكون اليق من غيره لهذه المهمة لان الرئيس العسكرى يعلم أكثر من غيره بعبادات وحسنات وعيوب رؤسائه الذين هم دوما امام عينيه لا يفتر عنهم فشهادته لاحدهم دون محابة لى الشهادة التى يكون الاعتماد عليها محققا للأمال (١)

(١) - و - روى السعدى رضى الله عنه سائلى العراب والحالين والمقام يمكن الاستفادة

منهم كروى السعدى رضى الله عنه -

ازلا - تيرخف - من هؤلاء الاراد ليسوا في خدمة ستظمة الزايد وليسهم من اراغ
الوت م - يسبح هم بتلاحة زيشندى - من يحاورونهم في المسكن او درر الصناعة أو

٥٨ - يجب على الضابط القضائي ان لا يضع ثقته الا في المرشدين الامناء

وضع الثقة في
المرشد الامين

الذين لا يكذبون ويجب الالتفات الى المرشدين الذين يحرضون المجرمين على ارتكاب جرائم معينة كسرقة منزل أو مخزن أو مواشى وهلم جرا ثم يبلغون عنهم البوليس قبل الميعاد المتفق عليه لارتكاب الجريمة فيه لكي يترصدهم ويضبطهم متلبسين لينال المرشد المكافأة ويقيم بذلك الدليل على نشاطه وكفاءته فمثل هؤلاء المرشدين لا يجب ان توضع فيهم أى ثقة بل يجب تقديمهم للمحاكمة كشركاء للفاعلين متى ثبت عليهم التحريض

٥٩ - ولا يغرب عن البال ان النقود أعظم معين على الوصول الى حقائق

بذل النقود للوصول
الى الحقائق

الوقائع الجنائية فالبذل على الامن العام مؤد الى وجود رجال اكفاء لا يحجمون

الحال العمومية وخصوصا مايجرى على خلاف العادة اليومية ويمكن الحصول منهم على استدالات مختلفة مثل طادات وسلوك الشخص سواء أكان منها او مجنبا عليه وما اعتاد على فعله وما لم يعتد عليه ومن يجتمع بهم وما يربحه ومقدار صرفه ومتى خرج ومتى عاد وهلم جرا ويمكنهم الاخبار عن جريان الامر على خلاف العادة وقت حصول الجريمة من وجهة النقود المدفوعة والمقابلات والرحلات وسلوك المجنى عليه والمتهم

ثانيا - ليست أهمية الاستخبار منهم مقتصرة على أن مصدرها من وجهتهم فقط بل هي من وجهة المتهم أيضا فقد يكون انهم في أغلب الحوادث ممن ارتبط بعضهم قبل ارتكابه الجريمة أو بعد ارتكابها اذ من انعلوه ان الجاني بعد ارتكابه الجريمة يشرع في الابتعاد عن محل ارتكابها ويختفي عن الانظار ومن الطبيعي ان يستخذه السيارات والعربات في ذلك الابتعاد ويستخدمه الحال في حمل اشياءه ورسائمه أو مشترى حاجاته الضرورية من الاسواق واخيرا ينجح الى محال اللهو والسرور والمباهر ويعودها . وتند ينهى به الحال الى الزون عند طاهر .

ثالثا - كل طائفة لهذه الفئة من الناس مكونة من جماعة على بعد ائشقة بين افرادها الا انهم شديدا الالفة والاتصال فسائقو السيارات يعرف بعضهم البعض وكذلك سائقو العربات والمحالون والعاشر تعرف العاشر وينتج من ذلك ان كل ما يعلمه احد افراد الطائفة يكون للباقيين علم به لما بينهم من علاقات المينة ومقابلة بعضهم البعض في المواقف العمومية وغيرها أو محال اللهو ولا يصعب على رجل البواليس ان يفتوا منهم على معلومات قيمة عند البحث عن مرتكبي الحوادث .

ولكن قل ان ينجح المستعلم منهم اذا بدأ معرفته بهم مع استعلاماته بعد ارتكاب الجريمة اذ يجب عليه ان يتعرف بافراد هذه الطوائف قبل ذلك ليكتسب ثقته فيه وليعرف منهم ما يمكنه ان يفيد عما يريد العلم به من جهة قوة ملاحظتهم أو محل اقامتهم أو الجهات التي يترددون عليها وعلاقتها بظروف الحادثة

أن يبذلوا كل أوقاتهم ومجهوداتهم وكذا عقولهم بل قوتهم البدنية في العمل المخصص لكل منهم مادام يتقاضى عليه ما يقابل هذه المجهودات وما يجعله في عيشة مطمئنة حتى يتفرغ لأعماله وينسحق وينبغ فيها ويكون رائده في عمله قيمة المرء ما يحسنه وبالنقود تحصل على أحسن التقارير من أمهر الخبراء متى تقاضوا ما يقابل تعبهم في تجاربهم العلمية والعملية وما يعرض عليهم أوقاتهم وبالنقود تتوفر معدات النقل والانتقال بها بسرعة إلى محلات الوقائع والتفتيش وغيره بالراحة التامة في أي وقت من الأوقات كالسيارات وغيرها من طرق النقل وناهيك ما ينتج من سرعة وجود المحقق ورجال الحكومة في محل الحادثة وفي الجهات المراد تفتيشها أو اللحاق بالمتهمين من الفائدة العظمى في كشف حقيقة الجرائم خصوصا وأن المجرمين لا يحجمون عن بذل النقود في أعداد مثل هذه المعدات لانتهاء عملهم بالسرعة الكافية والقرار متى توفر لهم ذلك .

وبالعكس إذا لم يصرف على الأمن العام بسخاء ولم تستخدم النقود بالغة ما بلغت في الوصول إلى اكتشاف حقيقة الجرائم والقبض على مرتكبها أو بذلها لمن يقوم بهذه الخدمة ودقة اختبار الأكفاء والوقوف على ما يفعله كل منهم من الجهد وتقدير اتعابه طبقا لذلك بمراعاة العدالة والمساواة فعبثا يحاول المسئولون عن اكتشاف الجرائم الوصول إلى بغيتهم من القبض على مرتكبها .

٤ — الثقة

٦٠ — الثقة هم الذين يقدمون معلومات للمحقق توصل بالعدالة لا يبغون من ذلك اجرا

الثقة

٦١ — يجب على المحقق أن لا يذكر في المحضر اسم الثقة (١)

عدم ذكر اسم الثقة

(١) يذكر المحقق في محضره « علمت من ثقة » وسواء وصلت المعلومات من بوليس سرى أو مرشد أو ثقة لا يلزم الضابط القضائي أن يكشف عن شخصيته ويستطيع المحقق أن يعرف شيئا عنه بتناقشة الضابط تدريجيا وتد تظهر المناقشة ما يستطيع معه المحقق والقاضي تقدير قيمة المعلومات

٥ - الخبراء

الخبراء

٦٢ - الخبراء هم الاختصاصيون من رجال الفن والعلم يستعين بهم المحقق فيما يعترض التحقيق من المسائل الفنية والعلمية (١)

٦ - كاتب التحقيق

٦٣ - يستعين المحقق بالكاتب في كتابة المحضر والمحافظة على الاوراق والمضبوطات الخاصة بالتحقيق ولذا يجب ان تتوفر فيه الامانة والنشاط وحسن الخط

٦٤ - لم يكن كاتب التحقيق آلة للكتابة فقط اذ انه موظف رسمي معين يستعين به المحقق في اجراءات التحقيق (٢) ويحسن به أن يسمع ملحوظاته وآراءه اذ يصح أن يرى الكاتب أمرا لم يقع نظر المحقق عليه أو ملحوظات سبى المحقق عن إثباتها انما لا يكون سماع رأيه وملحوظاته في أمور التحقيق سببا للمناقشة أو المجادلة (٣) أو يكون المحقق ملزوما

-
- (١) سنتكلم تفصيلا على الاستماعة بالخبراء عند الكلام على وسائل كشف الادلة المحسوسة وجمعها في الباب الخامس من هذا الكتاب
- (٢) وقد نص قانون تحقيق الجنايات في المادتين ٣٢ و٦٣ ق.ت.ج.هـ. و٦٩ ق.ت.ج.م. على وجوب وجود كاتب في التحقيق مع عضو النيابة أو قاضي التحقيق أو يتدبان كاتبا للعمل ويمضي كاتب التحقيق في آخر اتموال كل شخص وفي ذيل كل صحيفة من المحضر
- (٣) في حالة ثقة المحقق بالكاتب وجماعه ملحوظاته يجب ان يفهم الكاتب انه اذا رأى ملحوظات اثناء التحقيق يريد تبليغها للمحقق ان يكتبها على قطعة صغيرة من الورق أو على ورق النشاف دون أن يشعر به أحد وعند ما يرى المحقق ان الكاتب شرع في هذا العمل لا يستمر في الاملاء عليه ويتدخل عنرا في عدم استمراره الاملاء على الكاتب حتى لا يلفت اليه الانظار فاذا شاهده ينتهي من الكتابة على الورقة بادر بالنظر الى المحضر من خلف الكاتب أو فوق كتفه فيتمكن من الاطلاع على الورقة وما اشتملت عليه وهي أمام الكاتب دون أن يشعر بذلك أحد فيقرأ فيها مثلا « لم يفتش المتهم بعد استجوابه » ويكون لاحظها الكاتب بعد انتهاء استجواب المتهم والشروع في ارساله الى السجن وكان تفتيشه من الاهمية بمكان عظيم وسبى المحقق عن ذلك أو « يظهر لي أن المتهم بيده شيء مثل سكينه صغيرة » أو « لاحظت أن المتهم يفرز الشاهد محمد ابراهيم بعينه » وهلم جرا

بالأخذ بها إذ بغير ذلك تضيع الفائدة من ملحوظات الكاتب التنبية ويهدم
تقوُّد المحقق ولا يحسن بالمحقق أن يعطى ثقته للكاتب حتى يفضى إليه مما يرى
عمله من الاجراءات المستقبلية الا اذا رأى أن هذه الاجراءات تنفذ عاجلاً (١)

الفصل الرابع

المحقق والصحافة والنشر

٦٥ — تهتم الصحف اهتماماً عظيماً بنشر الحوادث الجنائية تبعاً لشغف
الجمهور على الاستخبار عنها والعلم بها وتهاقثهم على قراءتها .

ومن البديهي أن ما يهم الجمهور يهم أرباب الصحف تبعاً لمصالحهم فتري
مدير التحرير يقدم نشر أخبار الحوادث وخصوصاً الجرائم المهمة بسبب
جسامة الفعل المرتكب أو مركز المجنى عليه أو الجاني في الهيئة الاجتماعية
أو غير ذلك من الاعتبارات العامة على أي مادة من المواد الأخرى المقتضى
نشرها وتراه ينشرها في أهم أعمدة الجريدة تحت العناوين الضخمة وقد
ينشر تفاصيل هذه الحوادث قبل الحكم فيها أو تحقيقها رغم علمه بأن
نشرها مستهجن بل غير مشروع في أكثر قوانين البلاد المتعددة

١ - مضار نشر تفاصيل الحوادث الجنائية في الصحف

٦٦ — يعتقد أغلب الناس أن ما تنشره الصحف من تفاصيل الحوادث
الجنائية هي طبق الحقيقة ولو علموا طريقة جمعها هذه الاخبار لما اعتقدوا
فيها مثقال ذرة .

إذ من المعقول أن المحقق في بدء التحقيقات لا يعير شيئاً اهتماماً فيما عدا
ما يرشده إلى حقيقة الجريمة ولا يمكنه أن ينشر تفاصيل الحادثة لاعتبارات

(١) رعد الكاتب أن سر صحائف التحقيق وتعلية أوراته على ملف الدعوى (الدوسيه)
حتى يتمكن صبط محتويات ما في القضية

مهمة في صالح التحقيق فترى مخبري الجرائد يلجأون الى الشرطة (البوليس)
والخبراء والشهود والسجانيين وفي بعض الاحيان سائق السيارة أو العرب
التي أقلت المحقق إلى محل الحادثة ومن يجاور محل الحادثة وبالاختصار
يلتقطون من أقواه من لهم أقل علاقة بالحادثة ما علموه أو سمعوه عنها ثم
يجمعون هذه الاخبار ويكونون منها حكاية للحادثة مقبولة التصديق عند
الجمهور .

مصار نشر
الحوادث بالصحف

٦٧- إذاعة الصحافة للاخبار الجنائية بهذه الصفة له مضار عديدة منها:—
(١) ان الكذب في حد ذاته مضر وناهيك عن انتشاره وتواليه بطريق
النشر مما يؤدي الى رواج هذه العادة الذميمة في الافساد والاستهانة بنتائجها
(٢) تأثير هذه الاخبار المنتشرة على كل من له علاقة بالجريمة وأطلع
عليها سواء أ كان شاهدا أو مرشدا أو مجنبا عليه أو متبها وغيرهم فيقرأها
باهتمام وعناية ويتبع ما تنشره بخصوصها حتى اذا استدعى لتأدية شهادته
ان كان شاهدا فيها مثلا اداها بذهن غير خال من تأثير ما اطلع عليه فيها
عن الاخبار المحرفة باعتقاد صحتها وقد تجر كتابات الصحف المحقق أيضا إلى
تصديق ما بها اذا الاعتقاد في كل ما يكتب طباعة ينسحب الى التصديق به
قالبا ويؤدي الى أن يداخل من أطلع عليه الارتباب والشك فيما شاهده أو
سمعه أو أعتقده خصوصا اذا قرأه عدة مرات فترى الشاهد مثلا رغما أن
غرضه تقرير الحقيقة قرر خلاف ما كان يقرره اذا لم يكن عليه دنى تأثير
من قبيل هذه التأثيرات (١)

(٣) تضليل الرأي العام وعداده لان يتوقع الحكم على المتهمين مثلا
بالبراءة حتى اذا صدر الحكم فيها وجاءت النتيجة على خلاف مايتوقع
اضطرب الناس وضعفت ثقتهم في القضاء واعتبروا المتهمين شهداء ذهبوا
نحية الظلم (٢)

ضرر افشاء
اسرار التحقيق

٦٨- كثيرا ما تكون مصلحة التحقيق في كتمان خطة التي يسير عليها

- (١) تمس بعض الشرائع على د الخرائط لا يحررها أن ذكر احاد التحقيق ، لان
ذلك يؤثر على المحقق كما يؤثر احدا على رجاله في الذي يحكم في قضية
(٢) لكي تتوفر العدالة يجب ان تكون الاحكام صحيحة متفقة مع شعور المجتمع وميوله .

المحقق والتدابير التي يريد اتخاذها للوصول الى الحقيقة وعدم اعلانها للجمهور وإيقافه على نتيجة التحقيق قبل أن يتم؛ فقد يخشى المحقق أن يتنبه المتهمون وشركاؤهم فيحتاطون لانفسهم بالفرار أو بالتواطؤ مع الشهود أو تهديدهم أو تدبير طرق الدفاع عن أنفسهم فقد يستدل المحقق مثلاً على محل اخفاء الاشياء المسروقة دون معرفته للسارقين ويريد أن يقف على الفاعلين ويضبطهم فيثبت على المحل العيون والارصاد دون مسه حتى اذا جاء أحد من الفاعلين أو من له ارتباط بهم يتلمسه قبضوا عليه فاذا أذيع هذا السر للجمهور بأي وسيلة كانت فسد عليه تدبيره ، وقد يترك الجناة بمحل الواقعة أو غيرها أثراً يدل على شخصيتهم وقد يعودون لاخذه أو القضاء عليه أو اخفائه ظناً منهم أن عين المحقق غافلة فاذا عادوا أمكنه القبض عليهم فليس إذن من صالح التحقيق اذاعته ، واذا رأى المحقق تفتيش مكان أو معاينته اخفى ذلك ليس على الجمهور فقط بل على أعوانه اذ قد يضر علمهم بذلك قبل تنفيذه بسلامة التحقيق فقد يذيعون نيته هذه فتصل بغير قصد منهم الى من يكون له علاقة بالجريمة أو فاعلها فتخفى المسروقات أو تتلف الآثار أو تغير حالة المكان تغييراً تضيق معه نتيجة المعاينة والتفتيش وتصبح لاقيمة لها ، كذلك لا يصح اذاعة أقوال قبل تمام التحقيق واستجواب المتهمين ومواجهتهم بها اذ في اذاعتها في هذا الدور من التحقيق ما يعرقل الوصول الى الحقيقة

٦٩ - اذن يجب على المحقق اتخاذ الاجراءات اللازمة لكتان اجراءات

التحقيق متى رأى لزوماً لذلك ، بان يخرج من قاعة التحقيق من يرى لزوم اخراجه وان لا يسمح بالدخول اليها لمن يري في دخوله واسطة لاجراء علانيته وأن ينبه على الشهود أن يكتبوا ما يري لزوم كتانته ويجب عليه اذا كلف رجال

المحقق في كتان
ات التحقيق

وصرر الصحافة يأتي من نشرها اخبار التحقيق مبثورة او غير صحيحة فتكون عند الجمهور عقيدة خاصة عن نتيجة المحاكمة فاذا صدر الحكم على غير ما يرتضيه شعور المجتمع اعتقد عدم عدالته وبعده عن الصواب — وهذا السبب وغيره اوجب المشرع ان تكون الجلسات علنية حتى يستطيع الجمهور سماع مناقشة المتهم والشهود وتعرض ادار المحاكم على مسمع ومراى من المجتمع فيصل الحكم مع الجمهور الى نتيجة مقاربة وغالباً ترضى شعوره وتتفق مع القانون والعكس بالعكس — ولذلك كانت المرائع التي تنص على منع الجرائد من نشر التحقيق ترمى الى مصاحبة عامة ومن هذه القوانين القانون المصري (المواد ١٨٧ : ١٨٩ — ١٩١ : ١٩٣ ؛ ١٩٩ من قانون العقوبات)

الضبط بالبحث عن الجاني واعطاهم أوصافه أن يخفى هذه الاوصاف عن غيرهم خشية أن يقف الجناة بواسطة أصحاب لهم يتظاهرون امام رجال الحفظ بالرغبة في مساعدتهم في البحث والقبض على المتهمين حتى اذا ما وقفوا على تلك الاوصاف اطلعوا الجانين عليها فيعمدون الى تغييرها ويجب التشدد على كتابة التحقيق بعدم افشاء أسرار التحقيقات الجنائية ، كل ذلك خارج مما يحصل من التحقيق في الجلسات مما اوجب قانون الاجراءات الجنائية علانيتها بالقيود التي وضعها (١)

٢ — طريقة نشر الحوادث الجنائية في الصحف

٧٠ - واذا كان لا يمكن الضرب على الصحافة في السكوت عن نشر تفاصيل الوقائع الجنائية قبل أوان نشرها وحصول الضرر من النشر على غير الحقيقة كما أنه اذا نشرت التفاصيل على حقيقتها فسد على المحقق عمله كما قدمنا ولم يكن ذلك في صالح التحقيق وجب اذن البحث عن طريقة يجتنب بها ضرر الحالتين ويتحول فيها هذا الضرر الى فائدة تعود على التحقيق في استخدام الصحافة للوصول الى الحقيقة .

استخدام الصحافة في نشر الحوادث

٧١ - لذا يرى الافضل ان يعطى المحقق اخبار الحادثة الجارية تحقيقها الى مخبري الجرائد مباشرة أو بواسطة نظام يعمل لهم على ان يكون مصدر الخبر لمحقق نفسه دون غيره وعلى ان الصحافة تنشره بأكمله دون خلافه وان اختيار لوقت الذي يقتضى النشر فيه موكل اليه .

طريقة نشر الحوادث الجنائية

٧٢ - ولأجل ان يحتاط المحقق فيما ينشر من تفاصيل التحقيق خشية من ان يكون فيه ما يؤثر على اجراءاته عليه أن يكتب في مذكرة ما وصل اليه بون تردد فيه ثم يتلوه على نفسه فيعرف ماذا تكون النتيجة من وجهة اطلاع لمتهم وشركائه عليه ثم من وجهة اطلاع الشهود وغيرهم او من وجهة عرقلة بحث فيزيل منه ما قد يرى ان له تأثيرا في مثل هذه الاحوال وبذلك يشتمل لخبر على الامور العامة الحقيقية للحادثة وتفاصيلها تدريجيا طبقا لمصلحة بحث فيها دون اشتماله على ما يخشى منه على التحقيق للوصول الى الحقيقة بها وبذلك يتيسر للجمهور الوقوف على الوقائع العامة للحادثة والتهمة الموجهة متهم ومراقبة التحقيق والضمانات القانونية التي وضعت لمصلحة النظام العام

احتياطات المحقق في نشر الحوادث

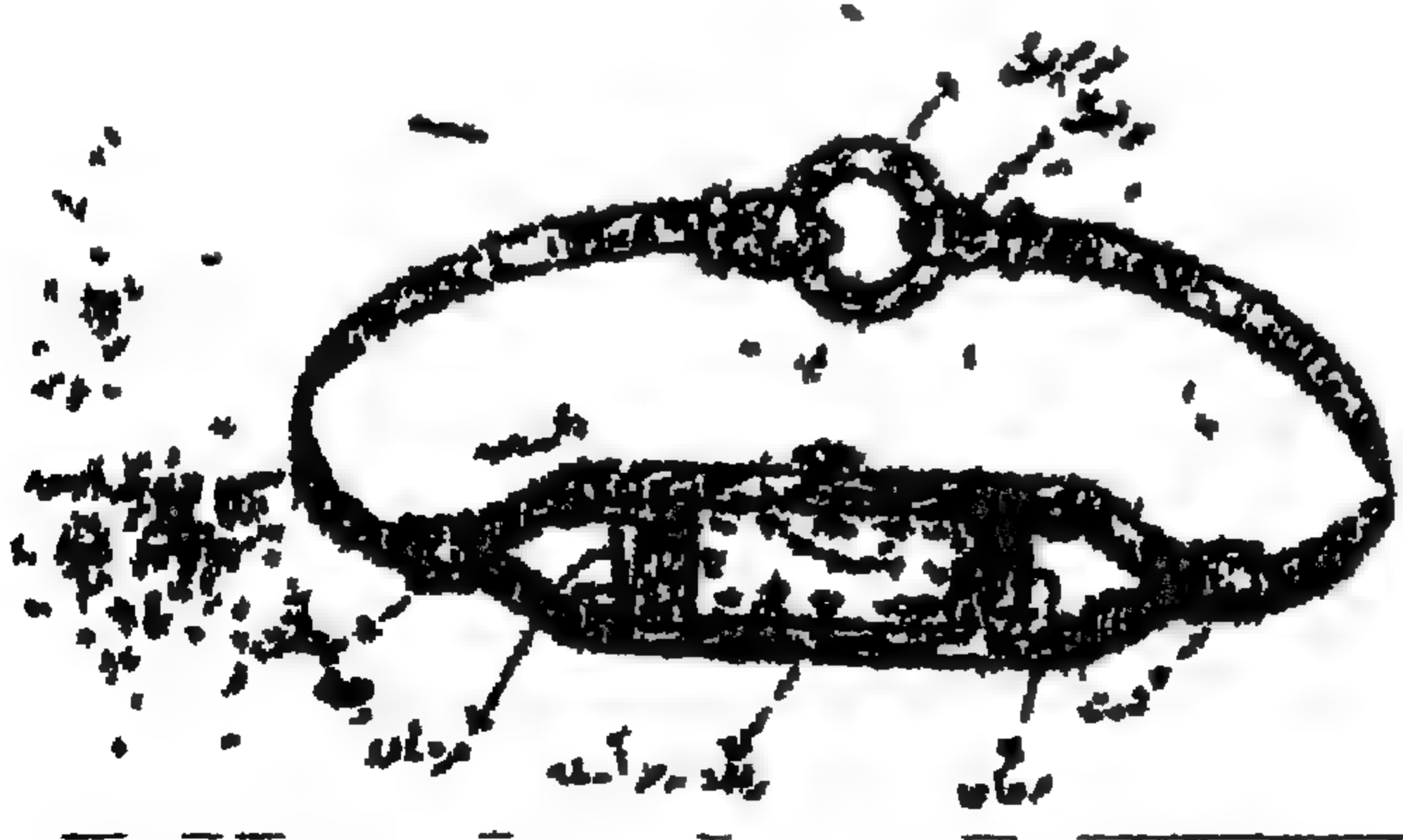
(١) المواد ١٧١، ١٨٧، ١٨٩ — ١٩١؛ ١٩٣؛ ١٩٩ من قانون العقوبات

ومصلحة المتهم وبذلك لا يخشى من أن الرأي العام يتوقع حكماً مخالفاً للنتيجة
وتتقوى الثقة في رجال الأمن العام والقضاء

٣ — استخدام الصحافة لفائدة التحقيق

٧٣ - يتيسر للمحقق استخدام الصحافة في ما يرى فيه فائدة للتحقيق
في النشر كأن يرى الفائدة في اطلاع الجمهور على ما تختص بفعله الجريمة
الهارب فيسد عليه المسالك وينتهي الأمر بالقبض عليه أو يرى الفائدة في
النشر عن الأشياء المسروقة (١) إذ قد يساعد ذلك على ضبط الجاني أو تعزيز
الدلة عليه إذ السارق في الغالب يسعى للتخلص مما أمكنه من الأشياء
المسروقة سعيها أو رهنها أو التصرف فيها بآية طريقه كانت خفية لا تكون
خطراً عليه فلو سبق أن ناعها مثلاً قبل النشر أمكن للمشتري أن يدل عليه
خشية الوقوع في المسؤولية أما إذا حصل النشر عنها قبل التصرف فيها فقد
يكون ذلك سبباً مانعاً له من الشروع في بيعها ومن ذلك يرى أن المحقق
يختار الوقت الذي يراه مناسباً للنشر من عدمه (٢)

الأمور التي يمكن
استخدام الصحافة
فيها لفائدة التحقيق
النشر عن المسروقات
وأوصافها

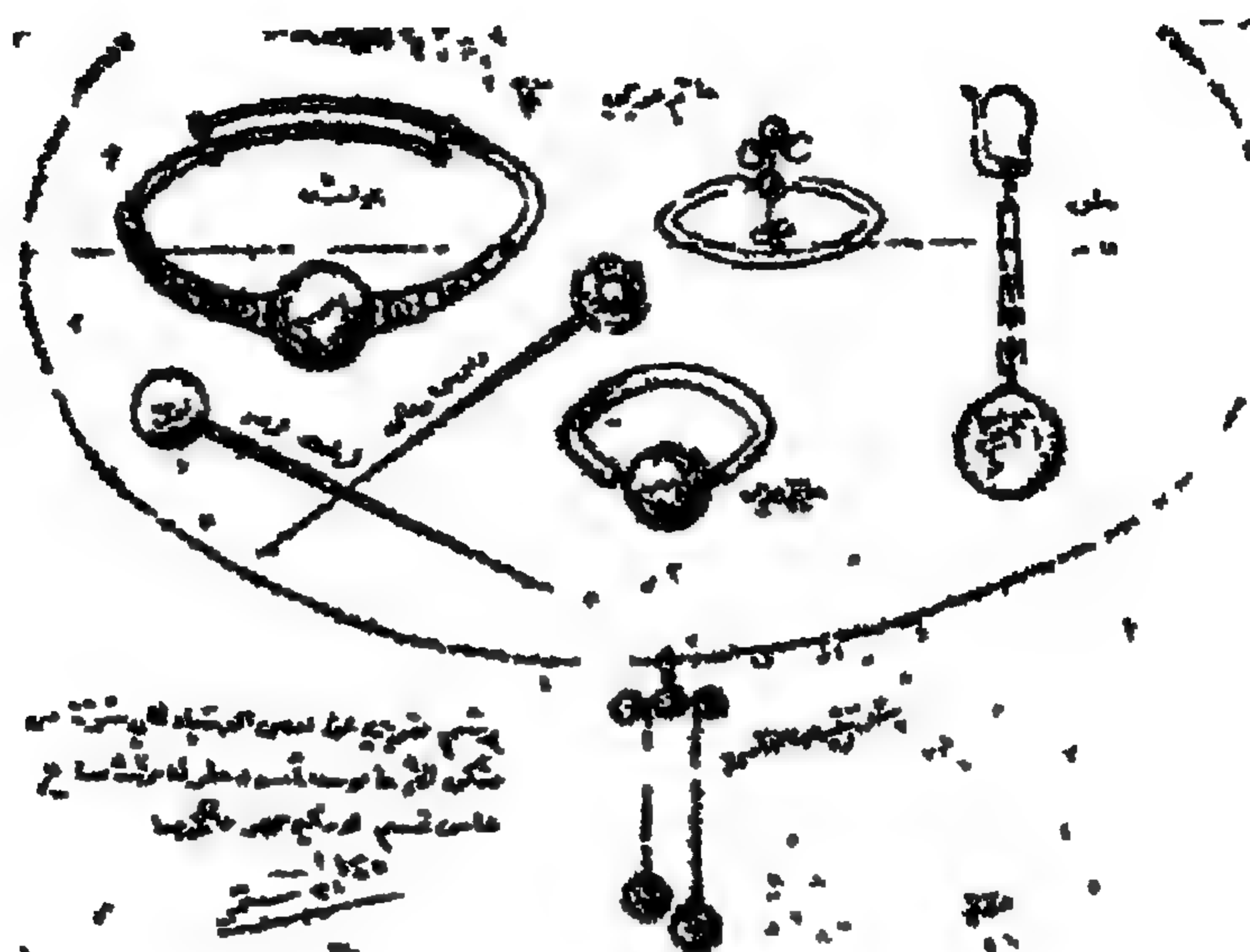


(١) رسم ساعة يد مسروقة للنشر عنها

(٢) قد حدث أن امرأة وحدثت مقتولة وكل القتل مقترماً لسرقة ما كراه وأمكن المحقق
معرفة أوصاف بعض الأشياء المسروقة رغم أن القتيلة كانت تعيش بمفردها فرأى المحقق أن
ينشر في الجرائد التي تصدر مساء يوم الحادث عما علمه من المسروقات وأوصافها ليطلع بها

الانطار . حصل التحقيق فوراً عقب الحادثة بواسطة سعادة النائب العمومي وتمتعه ما تقدم وذكر بعض الشهود أوصافاً لبعض الحماة ودل بعضهم على عمرة السيارة التي ركبوها عقب الحادثة وهي نمرة ٦٨٨ وكان بيان عمرة السيارة دليلاً مرشداً للوليس معتر على السيارة في نفس يوم الحادثة وتبين أن سائقها هو م . ص . الذي قرر أنه كان في موقف لا طأً أو على بالمالية فحصر اليه شخص امدى وركب معه وأمره بالسير إلى شارع سعد رعلول ولما وصل إلى نهايته طلب منه أن يقف وسمع أثناء ذلك طلقات مارية ثم أمره الراكب أن يسير به إلى حبة مستشفى القصر العيني وأسرع شخصان وركبا السيارة وركب آخرون معهم أثناء سيرها ولما وصل أمر بالاتجاه إلى الشمال فوجد منزلقان السكة الحديدية مقعلاً موقف وعدئد من الراكبون بعد دفع حبيه له لم يطالبوه سابقه وعمر عجزاً تاماً عن الارشاد عنهم ولم تعد الاوصاف التي ذكرها بعض الشهود عن المتهمين لايها غير مميزة وتنطق على كثير من الامراد ولما كان سبب الحادثة سياسياً كان البحث في هذه الحادثة طالماً أن القاعلين غير معروفين يتجه إلى كل الاشخاص المشتبه فيهم لسابقة ارتكابهم أو اتهامهم في جرائم سياسية وصلات اتجه المرشد إلى ش . الذي يعرفه لسابقة اتهامه مع المرشد السرى بمسه في قضية سياسية والتردد على مكتبه وملاحظة حركاته استعرف على الاشخاص الذين يستترهم فاحتد في مصاحبتهم واكتساب ثقتهم فباح له بعضهم وهو م . ا . ع . ع وأخيه عما يلح منه ارتكابهم الجريمة ولا حظ أن الاخيرين أصعب من غيرهما عريضة فتودد لهما وأحرمهما ذات يوم أنه علم أنه سيقص عليهما وحسن لهما الفرار من القاهرة وأنه يهرب معها ومعه المال اللازم لهما جميعاً خوفاً على نفسه لثلاثتهم وقصده من ذلك التدليل على أنها من مرتكبي الجريمة والوصول إلى معرفه باقي الحماة وموضع الاسلحة فلم يوافقاه على الهرب بعد استشارة شركائهم في الجريمة فلم ير الوليس إلا أن يحدعها ليكشف الحادثة بواسطة الشر في الحرائد فظهر في حريدة المقطم أنه قصص على الاسخاص المتهمين في الحادثة ولم يجر على م . ا . الذي مده بمسه لوليس المحلة الكبرى وأنه استقدم إلى معالي وزير الداخلية طلب عنه نصف ساعة وتلا تعقيب المقطم ما ينتظر من استحقاقه . المكافأة التي سبق ان شرعها لمن يرشد عن المتهمين وطهر في حريدة الاهراء بعد ذلك ما يعيد أن . ا . اعترف لمعالي وزير الداخلية وكان ماشر غير صحيح فاحد المرشد المذكور هذه الصحف وذهب إلى ع . ع وأخيه وأطلعها عليها فقرر الهرب يومئذ إلى مريوط ودها معه إلى . ر . احد المتهمين وأحصر الاسلحة ليداعها عن أنفسهم في طريقهم وسافر الثلاثة إلى الاسكندرية وركبوا في لو كاداة باسماء مستعارة ثم ركبوا قطار مريوط وصطوا في الطريق ومعها الاسلحة التي سبب اسمها في حادثة قتل السردار وحوادث قتل الانجليز قتلها وعرف المرشد من محادثته معها في الطريق باقي المتهمين وتفصيلات الحادثة وما قلها من حوادث القتل ولم يسع هذا من الاعتراف لمباحاً . م . ا . القس ومعهم الاسلحة وقصص بعد ذلك على ش . م . ا . و باقي المتهمين واعترف بمسه وحكم عليهم وإدانتهم في الحرائد بواسطة الوليس وعرض الشهاد على المتهمين وكشف الحادثة جميعها

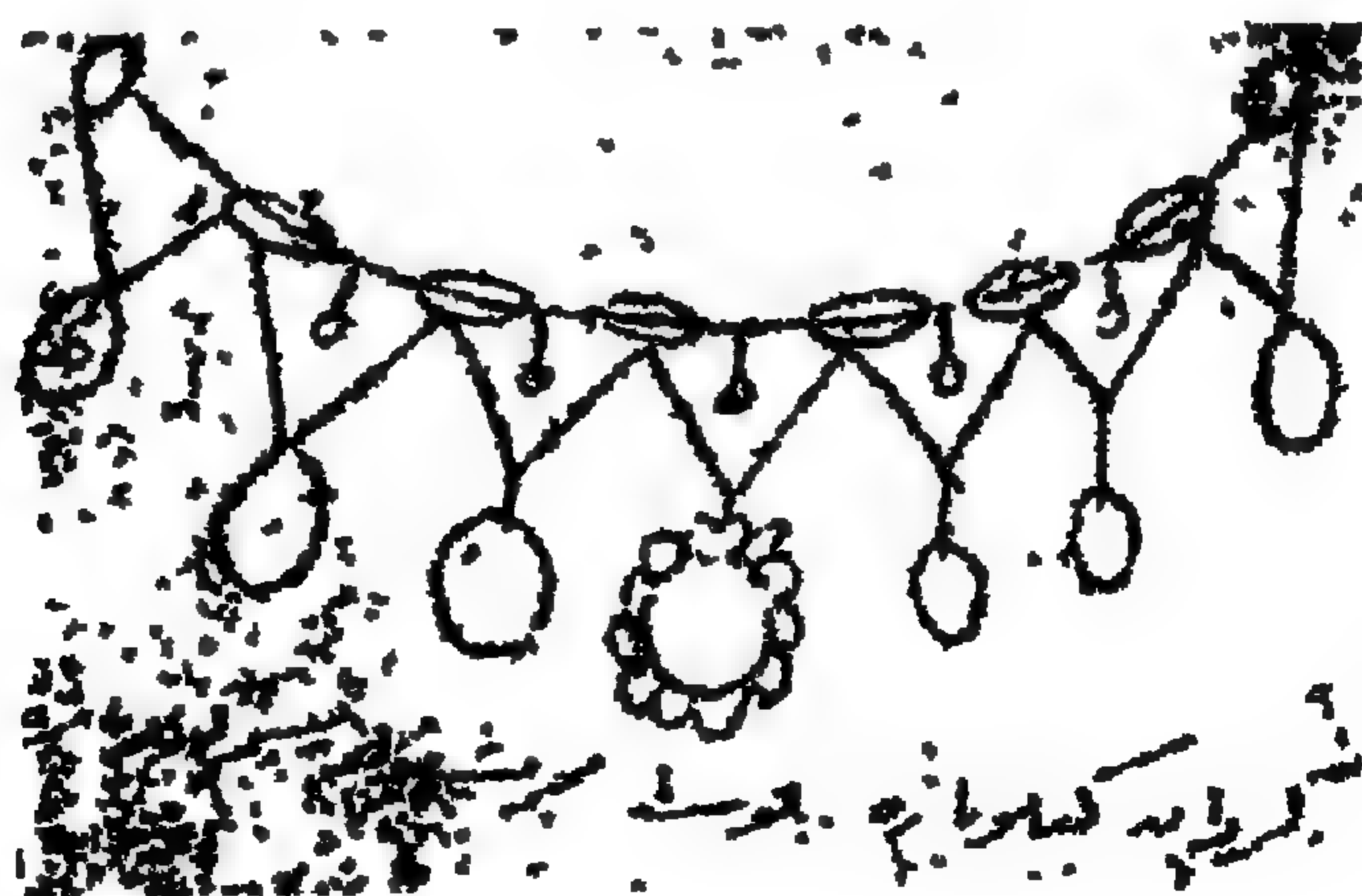
٧٥ - فإذا رأى المحقق لزوم النشر عن الأشياء المسروقة أو الآلات التي وصف ونشر الأشياء الواجب نشرها استعملت في ارتكاب الجريمة وحب عليه أن يصفها ووصفا يميزها عن غيرها وإن ينشر صورها بالقوتوغرافية إذا كان لها صور فإن لم يكن يكلف المجني



(٢) انواع من الحلى

عليهم ان امكن برسمها كذلك اذا رأى لروم النشر عن المتهم ووصفه بالعلامات الحسائية الطبيعية التي لا تتغير أو لا يتفق اتحادها غالبا فى اشخاص

رسم المبروقات



(٣) رسم عقد مسروق للشرعة

متعددین كحالة الانف والاذن والجبهة والنظر والرأس والوجه والمعاهات
محدث عن المتهمين والزوائد الجلدية والوشم وكذلك أوصافه المعنوية ان علمت لان الجناة قد
يغيرون الحالة التي كانوا عليها وقت ارتكاب الجريمة فتري الجاني اذا كان
حليقا يربى لحيته وهلم جرا من التغيرات الممكن عملها لذلك يجب الاحتياط
عند النشر في بيان حقيقة اسم الفاعل أو اسم القاتل ان علم اذا ان كل خطأ
في ذلك يصح ان يكون سببا لعدم النوفيق للوقوف على اسرار الجريمة
والوصول الى الفاعل واذا وجدت صورة المتهم بحس نشرها حتى يمكن لمن
لم يسبق له مشاهدته الاستعراف عليه وضبطه ويحسن ان يكون النشر في
الصور دواما ان أمكن من الامام ومن الجنب (بحسن ان تكون الجهة
اليسرى) حتى تظهر تقاطيع وجهه من الامام وهي مستعرضة ومن الجنب
وهي مستطيلة وبذلك يسهل الاستعراف عليه (١)

(١) اللوايس لشرات حاصه تورع على صباطه ورحاله ميل لسرة رايس مديه مصر
الشهريه يشر فيها كل ما يراد نشره من صور المتهمين والمجرمين المطلوب البحث عنهم والحب
المحبولة والبالئين والمسرقات والاسباء المسقودة والى صار الصور عليها وأوصافها وكذلك نشر
الطريقة الحماية لسحرمين الاختصاصيين ريقترتور، بما على رجال اللوايس في الاقسام
رايا النشر في الحرائد السياره أعظم د... بالله رايها في القصايا المهمة العامصة.



الباب الثاني

التحقيق

الفصل الأول

طرق العلم بوقوع الجريمة

٧٦ — طريق علم المحقق بالجريمة هو وصول البلاغ اليه أو مشاهدته علم المحقق الجريمة ارتكاب الجريمة

٧٧ - البلاغ اما تحريراً أو شفويًا، ويصل بلاغ الحادثة الى المحقق
تحريراً مقدماً بيد المبلغ نفسه أو شكوى مقدمة بيد المحنى عليه أو رسوله
أو بطريق البريد أو البرق أو النشر في الجرائد أو النشرات أو من محضر محرر
من أحد رجال الصيطة (١)

۷۸ - والبلاغ الذي يقدم من المجنى عليه او وكيله او من لحقه ضرر الشكوى من الجريمة يسمى شكوى (۲)

(۱) رتبہ کے لئے التسلع سے یہ محصور شخص الجہی علیہ اور رسوائی اور احمق و تہیہ
 احادیث مسامحہ اور واسطۂ مسرتہ و فی ہذا الخالہ استعمال حیدر علی محل آمد دہ و عموان اسم
 الحریۃ

[illegible]

٧٩ — إذا علم المحقق بالجريمة يجب تحقيقها متى كانت في دائرة اختصاصه أو التبليغ عنها للمختص بتحقيقها على شرط اتخاذ الاجراءات التحفظية اللازمة التي من شأنها اثبات وقائع الحادثة والاستدلال على مرتكبها

تحقيق البلاغ

٨٠ — وفي جميع الاحوال يجب على المحقق مراجعة البلاغ والوقوف على كنهه لان المراجعة قد ترشد المحقق في كثير من الاحوال إلى نوع الجريمة ومحل ارتكابها وكيفية وقوعها بل ربما قد تدل على الفاعلين إذ تركز الشبهة في شخص أو أشخاص لأسباب مخصوصة تذكر فيه

مراجعة البلاغ قبل تحقيقه

٨١ — يجب على المحقق وقت وصول البلاغ أن يتبين تاريخ تحرير البلاغ ووقت وروده ووقت حصول الجريمة حتى يتمكن من معرفة الزمن الذي مضى على ارتكاب الجريمة قبل التبليغ عنها وامكان وجود أثرها المادي لاتخاذ الاحتياطات في المحافظة عليه والانتقال الى محل الحادثة وكذلك لكي يعرف درجة اهتمام المبلغ فقد يكون التأخير لغرض التلاعب في اكتساب الوقت لتدبير التلفيق أو مساعدة الفاعل على اخفاء معالم الجريمة .

وقت وصول البلاغ ووقت تحريره ووقت حصول الجريمة

٨٢ — اذا وصل بلاغ من مجهول لاتتخذ اجراءات التحقيق الا اذا ظهر أن للبلاغ أساسا من الصحة ويتعين على المحقق عمل التحريات المؤدية الى ذلك .

البلاغ من مجهول

٨٣ — يخفى المبلغ للحادثة إما بقصد الانتقام ممن بلغ عنهم دون أن يصل اليه عقاب البلاغ الكاذب أو خشية الوقوع في المسؤولية اذا لم يصح بلاغه أو في حالة عدم معرفة فاعلي الجريمة لاسيما إذا شعر بشيء من الإهمال الذي يظن أنه يجر إلى مؤاخذته أو أنه يخشى جانب الجاني أو انتقامه منه .

أسباب البلاغ من مجهول

٨٤ — قد يكون من مصلحة التحقيق في البلاغ ضرورة معرفة المبلغ لاسيما اذا مضى على ارتكاب الجريمة ما يحى أو غير معالمها اذا كانت من الجرائم التي ترتكب في الخفاء فيجب على المحقق البحث عن المبلغ وقد يتعرف عليه من لهجة البلاغ وعبارته وكيفية كتابته والحالة النفسية التي كان عليها وقت الكتابة كل ذلك يدل على احواله ومعلوماته وذكائه وحالته العقلية وهي صورة الشخص تطبعه بطابع يميزه عن غيره وقد يعرف المحقق الجهة التي ارسل منها البلاغ بواسطة ختم البريد أو مكتب التلغراف

ضرورة البحث عن المبلغ المجهول ومعرفة

٨٥ — وقد يتصنع المبلغ في كتابته وعبارته اخفاء لشخصيته أو يرسله

التصنع في البلاغ وكشفه

من جهة خلاف محل اقامته أو الجهة التي وقعت فيها الجريمة وقد يكشف ذلك للمحقق ما يجده بين السطور في البلاغ من كلمة أو فعل يدل على التصنع لأن المتصنع مهما احاط لا بد أن يشذ في عمله وقد يسهو عليه تنفيذ بعض اجزاء الاحتياط الذي فكر فيه فقد يذكر في البلاغ ما يفيد تحريره في جهة من الجهات ويرسله في بريد جهة أخرى .

البلاغ الخالي من
الصبغة الجنائية

٨٦ - وقد يكون البلاغ خاليا من الصبغة الجنائية بتاتا وفي هذه الحالة يدل البلاغ على أن الموضوع مدني أو اداري فيكتفي بتفهم المشتكى رافع دعواه بالطريقة المقررة في القوانين المدنية أو الادارية حسب نوع البلاغ او الشكوى ويحسن احالة البلاغ والشكوى الادارية على الموظف الاداري أو اللجان الادارية المختصة لحسم الخلاف بطريق الصلح أو غيره من الطرق الادارية ان أمكن أو اجراء ذلك بمعرفة المحقق أن كان ممن يناط به منع وقوع الجرائم لأن مثل هذه المنازعات من أسباب وقوعها .

البلاغ المصبوغ
بصبغة جنائية

٨٧ - وقد يكون البلاغ مصبوغا بصبغة جنائية وهو من قبيل البلاغات المدنية أو الادارية المتقدم ذكرها ويظهر ذلك من ثنايا سطوره ويمكن المحقق التأكد من ذلك بمناقشة المبلغ أو المجني عليه أو بعض الشهود حتى يتأكد من حقيقته ويكون التصرف فيه كما سبق ذكره في البلاغات المدنية أو الادارية إذا ظهر انه من نوعها ولم يشتمل على جريمة ما

الفصل الثاني

الاجراءات الاولية في التحقيق

الانتقال الى محل
الحادثة بعد اتخاذ
الاحتياطات

٨٨ - يجب على المحقق متى علم بوقوع حادثة تقضي ظروفها بالانتقال ان يسرع بالتوجه مع رجال الحفظ والاسعاف الى محل وقوعها بعد أن يتخذ الاحتياطات اللازمة باقرب سرعة للمحافظة على محل الحادثة واتخذ التدابير السريعة لضبط مرتكبيها والوصول الى جسم الجريمة في

٨٩ - فاذا كان البلاغ جنائيا او مشتملا على حادثة بالقضاء والقدر تقضى

الحوادث الواجب
الاتقال فيها

ظروف الحادثة بالاتقال فورا لاسيما في الحوادث التي من نوع الجنائيات
لاهميتها كالقتل والشروع فيه والسطو والسرقة باكرهه او الجنح التي لها أهمية
خاصة كالسرقات ومصادمات السكة الحديدية يجب الاتقال فورا ، كذلك في
الحوادث التي يخشى من اتلاف أو تغيير معالمها أو في حالة منع خطر مدام
أو سوء حالة المجنى عليه أو المتهم المصاب المحتاج لاسعافه أو سماع أقواله أو
استجوابه قبل وفاته أو لضبط المتهمين قبل فرارهم أو قبل التمكن من
اخفاء المبروقات أو الآلات المستعملة في ارتكاب الجريمة أو ضبط المتهمين
متلبسين بالجريمة أو أن المعاينة لها الشأن العظيم في الاستدلال على مرتكبي
الجريمة أو ان الواقعة لها أهمية لذاتها أو لمن تتعلق بهم ، وبالجملة كلما أدت
الحالة الى ذلك .

٩٠ - الاحتياطات الواجب اتخاذها بسرعة وبأى وسيلة من الوسائل

احتياطات الواجب
تخاذها قبل القيام

قبل قيام المحقق لحل الحادثة تختلف باختلاف الظروف التي وقعت فيها
الجريمة وهي :-

أولا :- المحافظة على محل الحادثة ومنع الافراد من الدخول اليه أو
الخروج منه والمحافظة على الآثار من اختلاطها أو تغييرها أو اتلافها أو سرقة
شيء من محل الحادثة أو اخفائه أو مس أى شيء كان فيها متى لم يكن
هناك ضرورة .

ثانيا :- إجراء التدابير لضبط المتهمين الفارين والمبروقات قبل التمكن
من اخفائها بسد المسالك والطرق على المتهمين من جميع الجهات التي تتصل
بمحل الحادثة (١)

(١) بواسطة سرعة ارسال داوريات سيارة من المركز ومن البلاد المحيطة بمحل الحادثة
حسب مكان وقوعها وبقطة المحقق والطرق والمسالك وكذلك المخابرة لاجراء التحفظ اللازم على
سكن المتهمين ان كانوا معلومين والجهات التي يظن التجاؤهم اليها أو أخفاء المبروقات أو
الآلات المستعملة لارتكاب الجريمة ويزاد على ذلك ان حصلت الواقعة ليلا ولم يعرف
المهمون بحسب التميم على الاشخاص الموضوعين تحت ملاحظة البوليس في البلد أو الجهة التي
وقعت فيها الحادثة في القرى والعزب المجاورة والتلبيح عنهم وقتيا وعمل حصار على القرى
والبلاد والعزب المجاورة لصيد المتجنى اليها بما معه من المبروق او الآلات اذا لزم .

الفصل الثالث

البدء في جمع الادلة والتحقيق

٩١ — متى وصل المحقق الى محل الحادثة ان كانت مما تدعو الى الانتقال البدء في جمع الادلة و احضار الاشخاص المراد التحقيق معهم الى محله يبدأ التحقيق في جمع الادلة أولاً ثم تحرير المحضر

٩٢ — القاعدة العامة للسير في التحقيق هي سؤال المبلغ ثم المجنى عليه ان لم يكن هو المبلغ ثم شهود الاثبات وبعدئذ استجواب المتهم ثم شهود النفي والمعاينة والتفتيش بعدئذ ان لزم

٩٣ — وهذه القاعدة استثناءات يقضى بها نوع الجريمة أو ظروفها أو حالة المجنى عليه أو المتهم أو الشهود أو عمل الاجراءات التي يضر بها التأخير فقد يضطر المحقق الى البدء باستنطاق المجنى عليه الجريح في حوادث الشروع في القتل ان كانت حالته تسمح بذلك ولو في ورقة دون المحضر ان لم يكن مستعداً به ان كان هذا الجريح محتضر لان أقواله وهو على باب دار الابدية تكون في الغالب صحيحة ويجب ما أمكن السرعة في استنطاقه وعدم التهاون فيها خصوصاً ان كان هو الشاهد الوحيد في الحادثة إلا اذا كان في استجوابه اضعاف له وكان هناك أمل في شفائه

وكذلك يبدأ باستجواب المتهم الذي في حالة الاحتضار كما سبق في المجنى عليه فيقر على شركائه في الجريمة وسببها وكيفية حصولها

وقد تهم المعاينة فيبدأ المحقق بها في مثل جرائم اتلاف المزروعات والحريق والقتل لان المحقق في جريمة القتل ربما لا يجد الاجثة هامة فلا يسعه الا الشروع في معاينتها وأخذ صورتها وأوصافها وبيان حالتها وحالة المحل الذي

وقد ينبغي للمحقق المبادرة مبدئيا بتفتيش بعض الامكنة وهلم جرا حسب مهارة المحقق فيما يراه من البدء في عنصر التحقيق الالهم ثم يليه المهم مسترشدا بتنوع الحادثة وظروفها وأحوالها وما تلجته اليه الضرورة انما غاية القول أنه يجب المبادرة بتحقيق وعمل المباحث التي يضر بها التأخير مبدئيا ٩٤ — ويحسن في قضايا الجنايات أن يبدأ المحقق بعد وصوله الى محل الحادثة الاستفسار من العمدة أو غيره من رجال الحفظ عن ظروف الواقعة ثم يستحضر شهود الاثبات ويعزلهم عن بعضهم وعن الناس في مكان يأمن فيه عليهم من تلفيق الشهادات ويفعل كذلك مع المتهمين ثم يعمل الاجراءات والمباحث التي يضر بها التأخير ويسأل المتهم شفاها عن الجريمة فاذا اعترف يستجوبه تفصيليا ويتوسع معه ويبحث عن النقط المعززة لاعترافه ويثبتها وعلى كل حال يحسن أن ينتقل بعدئذ الى محل الواقعة نفسها ويعاينه ويصفه وصفا دقيقا ويبحث فيه عما قد يكون به من الآثار المادية التي تكشف أسرار الحادثة ويسترشد في المعاينة بالاشخاص الذين لهم علاقة بالحادثة ويعمل رسما كروكيا عن المكان ثم يبتدىء في التحقيق مراعى القاعدة العامة للسير في التحقيق فيسأل المبلغ والجنى عليه وشهود الاثبات ثم يستجوب المتهم ان لم يكن اعترف فاذا أصر على انكاره يوجه اليه الادلة التي قامت عليه ويحقق دفاعه ويستعلم منه عن شهود تفيه ويثبت اسماءهم وانه ليس عنده شهود خلافهم ثم يسأل شهود النفي مباشرة ان امكن خوف تلقينهم الشهادة ويحسن أن يعرف من المتهم اسماء شهود تفيه عند استجوابه مبدئيا ويرسل في استحضارهم مباشرة وعند حضورهم يعزلهم عن بعضهم حتى يأتي دورهم في سماع أقوالهم .

سير التحقيق في
قضايا الجنايات

واذا وجد في القضية عدة متهمين فيجب اتخاذ الاحتياطات لمنع اجتماعهم مع بعض أو مع أحد الناس قبل استجوابهم ويستمر التحقيق في محل الواقعة حتى ينتهي مادامت دواعيه تنبئ بالحصول على نتيجة ، وعلى المحقق ان يدقق النظر في كل شيء له علاقة بالجريمة والمجرمين وبالاخص ما يتركه الجاني من الآثار الظاهرة في محل الجناية كآثار الاقدام وبقع الدم وغيرها وفي الاشياء التي يحتمل أن تكون عليها آثار خفية كالزجاج والصيني والخشب المصقول والورق والمشمع وما شاكلها وأن يحافظ عليها لمنع تعرضها للمؤثرات الجوية وعدم مسها لحين استظهار ما تكون عليها من الآثار (١)

النور الاول
من التحقيق
لتكوين رأى
فيه

٩٥ - يستق المحقق في بدء التحقيق معلوماته من مصادر متعددة ويقبل جميع البراهين التي تساق اليه ويسمع قول كل شخص يريد أن يسمع أقواله فيتمكن من الاحاطة باطراف الموضوع وتكشف له أسرار الجريمة وحقيقتها ويتبين ما يجب السير فيه لسماع الشهود وهكذا تتجه به الظروف الى غاية يعمل الوصول اليها فيتمكن من تكون رأيه في حقيقة الحادثة ويصرف جهوده في الوصول الى مرتكبها والاحاطة بالادلة عليه

الفصل الرابع

المحضر

١- تحرير المحضر

٩٦ - المحضر هو مجموع ما يحرره من الاوراق المشتملة على جميع الاعمال التي أجراها في كشف حقيقة وجود الجريمة وكيفية حصولها والوصول الى مرتكبها ودرجة مسئولية كل منهم (١)

المحضر

٩٧ - يجب أن يشتمل محضر التحقيق على تاريخ وساعة ومحل فتحه واسم المحقق ووظيفته (٢) واسم الكاتب (٣) وتاريخ وساعة وصول البلاغ الى المحقق وكيفية وصوله وملخص البلاغ ، وفي كافة الجنايات والحوادث الاخرى ذات الاهمية يحسن تدوين نص البلاغ في المحضر وارفاقه به بعد التأشير عليه من المحقق بما يدل على اطلاعه عليه ومباشرة تحقيق ما تضمنه ، ويذكر بالمحضر

مشمولات محضر
التحقيق

(١) نظام المحضر في مصر يشمل تسجيل البلاغ واقوال الشهود والتهمين وغير ذلك مما يجب اثباته بخلاف العمل في بعض البلاد الاجنبية اذ تسجل اقوال الشهود والاثبات في محضر مستقل واقوال المتهم في محضر آخر وشهود النفي في محضر على حدة وهكذا (٢) هذه البيانات واجبة للدلالة على ان الاجراءات التي عمت صحتها من الوجبة الفعلية والقانونية (مواد ١٠ و ١١ و ٣٢ ق . ت . ج . ٥٠ و ٣٢ و ٣٥ و ٤٧ ق . ت . ج . ٥٠) (٣) لم ينص قانون تحقيق الجنايات على وجوب حضور الكاتب في حالة قيام مأموري الضبطية القضائية بالاجراءات وقد نص على وجوب حضوره في المادتين ٣٢ و ٦٣ ق . ت . ج . ٥٠ ، ٦٩ ق . ت . ج . ٥٠ . عندما يقو بالتحقيق أحد اعضاء النيابة العمومية وقضى التحقيق أو المنتدب من مأموري الضبطية وفي هذه الاحوال يجب ذكر اسم الكاتب ووجوب تحليفه اليمين ويجب ذكر التاريخ الهجري والميلادي اذ ان في ذلك فائدة لتحقيق وتقيضه فيه بعد ان يدعى احد الشهود أنه رأى فعل الجريمة على ضوء القمر فذا كان التاريخ العربي مدون في المحضر امكن بسرعة معرفة ما اذا كان قول الشاهد صحيحا ام لا

أيضا تاريخ وساعة قيام المحقق إلى محل الحادثة إذا حصل وما اتخذ من الاجراءات أو الاحتياطات قبل قيامه تفصيلا وتاريخ وساعة الوصول إلى محل الحادثة أو غيرها من المحلات التي يرى ضرورة الانتقال إليها ووسائل الانتقال التي وصل بها وما صادفه من المراقيل إن حصل ، وإن كان منتدبا من قبل غيره للتحقيق يذكر ذلك في المحضر مع ارفاق أمر الانتداب به بعد التأشير عليه بما يفيد الاطلاع (١)

(١) واليك نموذجا على سبيل المثال :—

محضر تحقيق ضبط واقعة نمره ٥ جنابات سنة ١٩٣٨ نيابة الجيزة مركز الجيزة
محرر بتاريخ يوم الاثنين ١٩ جاد الأخرى ٥١٣٥٧. موافق ١٥ أغسطس سنة ١٩٣٨ م.
الساعة ١٠ — ١٥ أفرنكي مساء بناحية دهنشور
بمعرفة نحن وكيل نيابة الجيزة
ومعنا الكاتب

وبعد أن حلف اليمين القانونية أملنا بأشرنا التحقيق بالآتي :—

بعد الاطلاع على البلاغ الكتابي الذي وصل إلينا من حضرة مأمور مركز الجيزة مع العسكري السواري نمره ٢٥١٦ أحمد خليل من قوة المركز المذكور أثناء وجودنا بمنزلنا بشارع البحر نمره ٧ بالجيزة الليلة الساعة ٩ أفرنكي مساء وهذا نصه :—
(هنا يكتب البلاغ حرفيا)

قررنا التفتت إلى محل الواقعة كما قررنا اخطار حضرة المأمور بمذكرة سلمت للعسكري المذكور ليعمل الاحتياطات الآتية (هنا يذكر الاحتياطات التي أمر بضرورة اتخاذها طبقا لنوع الحادثة وظروفها وأحوالها كالسابق ذكره)

وقد كان قيامنا في الساعة ٩ — ٣٠ أفرنكي مساء الليلة ومعنا حضرة المأمور وحضرة ملاحظ بوايس المركز واثنين من العساكر السواري هما بالسيارة نمره ٢٦٠ مصر فوصلنا محل الواقعة ساعة افتتاح المحضر (أو الساعة ١١ — ٢٠ مساء وشاهدنا كذا واجرينا عمل كذا وساعة افتتاح هذا المحضر تسرعنا في التحقيق) وشرعنا في التحقيق على لوجه الآتي مع ارفاق البلاغ بالمحضر والتأشير عليه بما اتخذ من الاجراءات (وهنا بتدريء في إثبات الاجراءات بترتيب خط سير التحقيق الذي اتخذ)

ولا يغرب عن الذهن أن النموذج المتقدم إنما ذكر على سبيل المثال فكل حادثة تتبعها ظروفها وأحوالها في كل ما يجب على المحقق ذكره وقد يكتب فيذكر ملخص البلاغ دون نصه في الحوادث التي ليست بذات أهمية في حالة ما يكون التحقيق المراد الشرع في تحرير محضره تكملة لتحقيق آخر فعوض عن كتابه « محضر تحقيق الخ » يكتب (ملحق محضر تحقيق الخ) وإذا كان المحضر المراد تحريره خاصا بتفتيش محل فقط يكتب عوضا عنها (محضر تفتيش في القضية نمره ٥ جنابات الخ مذكر فيها) وكذلك الحال إذا كان المحضر خاصا بتعاينة نهب فتسبيل ويب كذا (تفتيش) السابقة الذكر بكلمة (معاينة)

٩٨ - ولا يفوت المحقق ان يذكر في المحضر تاريخ وساعة قفل المحضر ما يجب ذكره في المحضر والنقط الباقي تحقيقها أن رأى أن لا ضرر على التحقيق من ذكرها وكذلك تاريخ وساعة فتحه كلما عاد الى التحقيق ومحل حصوله وذكر الانتقالات الى الجهات للمعاينة أو التفتيش أو ما شاكل ذلك كلما رأى المحقق ضرورة الانتقال والاضطرابات التي أرسلها الى مختلف الجهات الواجب اخطارها عن الحادثة؛ وأن يذكر في المحضر انتدابات للموظفين بعمل اجراءات في التحقيق مقرونة بالتاريخ والساعة ونص الانتدابات التي يرى لزومها وأوامر القبض والاحضار ووقت صدورها وتاريخ وساعة القبض على المتهم وإذا وصل اليه بلاغ عن حادثة أخرى أثناء اشتغاله بالتحقيق يذكر ذلك في المحضر مع تاريخ وساعة وصوله اليه اذا رأى ضرورة البدء فيه لاهميته وعدم وجود محقق آخر يقوم باجراءاته يذكر ذلك؛ وكذلك حضور الموظفين الذين يراقبون أو يساعدون في أعمال التحقيق والبحث؛ واذا وقع شيء غير عادي أثناء التحقيق يذكره في المحضر، وبالاختصار يذكر كلما يقع ويكون له ارتباط أو تأثير مباشر أو غير مباشر على التحقيق والحرص على اثباته بوقته بالدقة دون تأجيل أو تسويف

٩٩ - ويجب على المحقق أن يضع نصب عينيه أن التحقيق الذي يجريه سيطلع عليه بامعان رجال القضاء والمحاماه ومن له شأن فيه، وانه موضع المناقشة في المحاكمة؛ فينبغي أن تكون العبارات فيه ظاهرة جلية لا لبس فيها ولا ابهام، بل مرآة تظهر فيها مقدرته وطرقه في البحث عن الحقائق لا ليقنع نفسه فقط بل ليقنع من يطلع على ما أجراه من الوصول اليها دون ميل أو محايهة؛ وأن يكون كل أمر من التحقيق في موضعه مع ما يرتبط به من سائر الامور حتى لا يتشتت فكر المطلع عليه (١)

عبارات المحضر
ظاهرة المعنى

(١) ويجب أن يترك هامشا على يمين كل صحيفة في المحضر ليكون شكله مقبولا من جهة والانتفاع به من جهة أخرى فيكتب فيه عند اخذ أقوال المبلغ كلمة « مبلغ » وكذلك عند استجواب المجنى عليه (مجنى عليه) وإذا تعدد المجنى عليهم يكتب فيه (مجنى عليه - ١) ويستحسن فضلا عن الاشارة اليه برقم كتابة اسمه أسفله (مجنى عليه - ٢ سالم عطيه) وكذلك عند استجواب المتهم فيكتب فيه (المتهم) أو اذا تعدد المتهمون (المتهم - ٢ محمد راغب) وكذلك الحال عند أخذ أقوال شهود الابات فيكتب فيه (شاهد لاثبت) أو (شاهد اثبات - ١ سالم على) اذا تعدد شهود الابات؛ وكذلك عند أخذ أقوال شهود النفي فيكتب (شاهد نفي محمد خليل) ويكتب فيه كلمة (مواجبة) أمام تدوين مواجبة الشاهد

١٠٠ - ويجب عليه أن لا يترك كبيرة ولا صغيرة من الامور دون تدوينها في المحضر مباشرة وقت حصولها ودون تأجيل أو تسويف اعتمادا على ذاكرته في تدوينها فيما بعد

ثمول المحضر على ل ما يحصل في وقت

١٠١ - يجب أن تكون الكتابة في المحضر بخط جلي واضح خالية من التحشير بين السطور فاذا اضطر الى شطب أو تخرج يمضي عليه المحقق والكاتب معا واذا كان ذلك في شهادة الشاهد يمضي الاخير أيضا .

لشطب والتحشير في المحضر

٢ - البيان الجدولي في التحقيق

١٠٢ - البيان الجدولي (١) هو ملخص يحرره المحقق أثناء التحقيق في الحوادث التي يتضمن وقائع متعددة أو عدة متهمين أو مجنى عليهم فيغنيه عن الرجوع الى أوراق التحقيق .

البيان الجدولي

١٠٣ - يعمل هذا البيان الجدولي في ابتداء التحقيق وينتهي بانهائه والغرض منه استطاعة المحقق أن يعرف بمجرد الاطلاع عليه ما ينقصه التحقيق من الامور المأمة بكليات وجزئيات التحقيق ونتيجته عند المرافعة أو كتابة التقارير عن الدعوي أو وصفها القانوني دون الالتجاء الى الاطلاع على أوراق التحقيق المتعددة ، كما يسهل على من يريد الاطلاع على القضية بعد تحقيقها مأموريته في المراجعة والاطلاع

افرض من البيان الجدولي

١٠٤ - البيان الجدولي لا يعمل الا في حالة ما يتناول التحقيق تتبع حركات المتهم الذي يرتكب جرائم متعددة في جهات مختلفة ومقابلاته مع

الاحوال التي يعمل فيها البيان الجدولي

بانهم أو غيرهما حسب مقتضيات التحقيق واذا تعددت المواجهات يحسن تمييزها مثلا بان يكتب (مواجهة المجنى عليه بالتهمة) أو (مواجهة الشاهد - ٣ بالشاهد - ٢) كذلك يكتب فيه كلمة (عرض) عند حصول عرض المتهم بين أشخاص على المجنى عليه أو الشهود الاعتراف عليه واذا تعدد التعرض يميزه عن بعضه فيه بكتابة (عرض المتهم على المجنى عليه - ٣) وكذلك يكتب كلمة (كشف طبي) فيه أمان ما يدون فيما يختص بالكشف الطبي وكلمة (مشاهدة) حاله ما يثبت ما يشاهده المحقق في انهم أو المجنى عليه من الجروح أو الآثار على جسمه أو ملابسه أو ما يبدر على زجره من التأثير ويمكنه تمييز هذه المشاهدات عن بعضها بان يكتب (مشاهدة مجنى عليه) أو (مشاهدة المتهم) وهلم جرا

(١) ايك نموذج من هذا البيان الجدولي في قضية تزيف ورق بنك نوت

وقد رمزنا الى ورق التشفير بـ ١ ، الحروف ا ، ب ، ج ، د ، هـ ، رجميعها من فئة

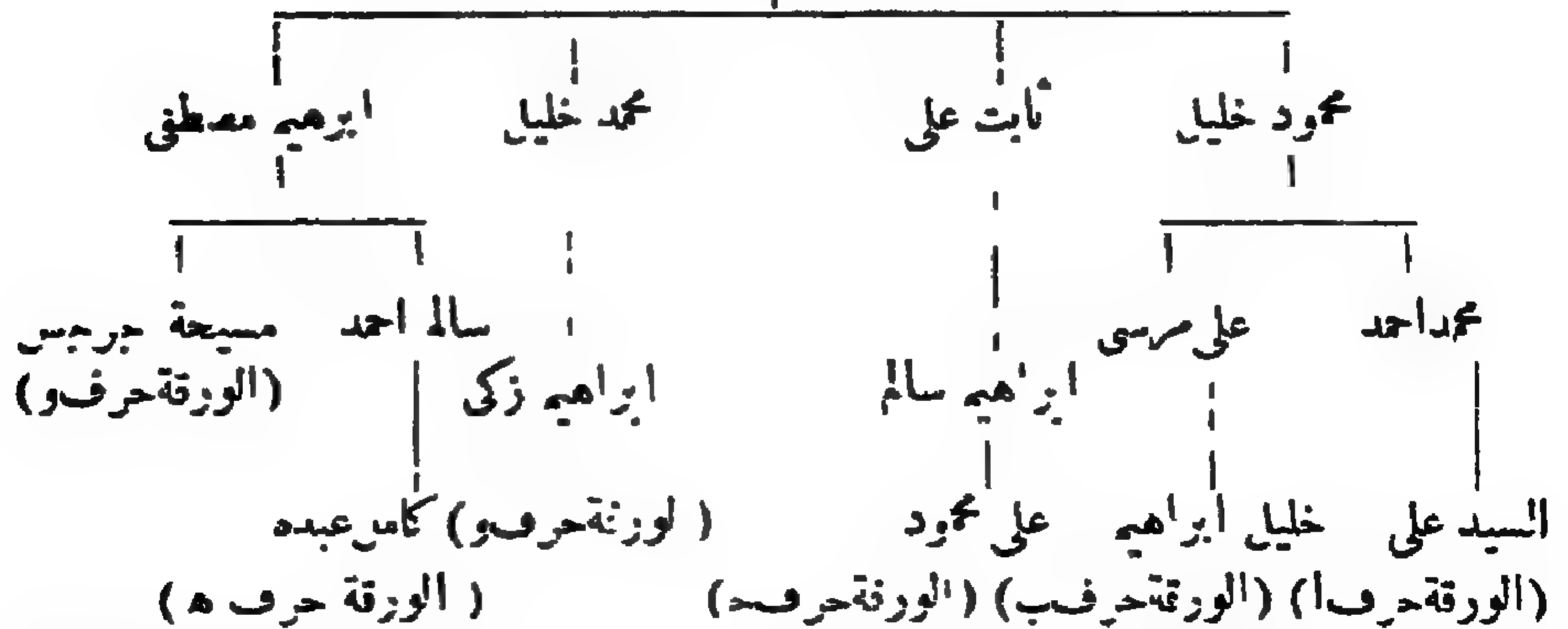
آخرين في جملة جهات أو في حالة ما يكون جسم الجريمة انتقل من يد لأخرى أو في حالة تعدد المتهمين أو المجنى عليهم وشهودهم وحصول اصابات لهم ومنهم وكذلك في حالة ما يكون دليل من الادلة على المتهم مكونا من سلسلة أمور مرتبطة ببعضها ومتتابعة فيحسن بالتحقق في مثل هذه الاحوال لاسيما في الحوادث التي تشتمل على جملة متهمين أو تشتمل على جملة تهم أن يعمل المحقق جدولا يبين فيه أسماء المتهمين والتهم المنسوبة لكل منهم وكيفية حصولها ومحل وقوعها وتاريخه وأسماء المجنى عليهم في كل منها واسماء شركاء المتهم في كل تهمة وشهود الاثبات عليه وشهود النفي بقدر ما يرى لزومه من البيانات حسب ظروف الحادثة واحوالها

اختلاف شكل
البيان الجدولي
حسب ظروف
الحادثة

١٠٥ — ليس للبيان الجدولي نموذج خاص بل يختلف شكله ورمزه حسب عدد المجنى عليهم والمتهمين وشهودهم والوقائع لكل منهم والامكنة التي حصلت فيها وتواريخها وانتقالات المتهم او نقل الشيء المسروق او المزيف من يد لأخرى حسب نوع وظروف كل حادثة وعلى المحقق ان يستدل من الشكل ما يسهل فهمه بمجرد النظر اليه ولا يذكر في البيان الجدولي الا النقط المهمة لان ذكر غير المهم يجعل له قيمة تتساوى مع قيمة المهم فيضيع المقصود من البيان وهو توفر الوقت والجهد في الاطلاع للوصول بالتسلسل الى نتيجة التحقيق

المائة جنبها مصريا وقد ضبطت (الورقة حرف ا) مع السيد علي و (الورقة حرف ب) مع خليل ابراهيم و (الورقة حرف ج) مع علي محمود و (الورقة حرف د) مع ابراهيم زكي و (الورقة حرف هـ) مع كامل عبده و (الورقة حرف و) مع مسيحه جرجس

امين مراد



فإذا وجد في نفس القضية ورق من فئة أخرى يعمل هـ بين جذري على حسب الصفة المتقدمة

٣ - ترتيب أوراق المحضر والمستندات

- ١٠٦ - يجب ان تكون جميع صحف محضر التحقيق منمرة بالتسلسل ويجب ان (١) ان يمضى المحقق والكاتب على كل صحيفة منها
- ١٠٧ - يجب على المحقق عند الاطلاع على كل ورقة لها ارتباط بالتحقيق سواء كانت مضبوطة او مقدمة اليه ان يدرجها بمحضره بالوصف الكافي ويذكر محل ضبطها او الشخص الذى ضبطت معه او قدمها واسم من ضبطها ثم يمضى عليها ويضع عليها تاريخ وساعة تقديمها اليه او ضبطها (٢)
- ١٠٨ - اذا كان جسم الجريمة مكونا من اوراق متعددة لخطابات التهديد أو العقود المزورة أو الصور المخلة بالحياء أو اشتمل التحقيق على مثل هذه الاوراق لارتباطها بالجريمة أو بمرتكبها أو بالجنى عليه أو اشتمل على صور شمسية للمتهمين وغيرهم لعرضها على الشهود فيجب على المحقق ان يعطى لكل منها رقما أو حرفا تعرف به وكما يأتى ذكر احدها فى سياق التحقيق يحسن ذكر الحرف المرموزة به (٣)

تسلسل اوراق
المحضر
وصف الاوراق
المضبوطة فى
المحضر

تمييز الاوراق
المضبوطة

(١) مادة ٨٤ فقرة ثانية ق . ت . ج . هـ

(٢) اذا قدم شاهد او متهم او محام ورقة تتصل بالتحقيق يجب على المحقق ان يثبت تقديمها فى المحضر « قدم لنا فلان ورقة مضمونها كذا وصفها كذا واطلعنا عليها وارققت بالمحضر وعليها الرقم كذا ، اوردت اليه » كما يكتب على نفس الورقة « قدمت من فلان بتاريخ كذا ويمضى عليها كما يوضع عليها الرقم الذى يريد أن يميزها به »

(٣) فقد يحصل ان تعرض جملة صور شمسية مضبوطة فى قضية على الشاهد للاستعراض على المتهم منها وبعد عرضها عليه تكون اجابته فى محضر التحقيق « نعم طبقا للصورة الشمسية » (الفوتوغرافيا) « هو نفسه المتهم » والمطلع على المحضر لا يفهم من هذا الجواب أى صورة فى القضية يبينها الشاهد فلو كانت الصورة مرموزة السكل منها بحرف وأشير فى الجواب على ما قصده الشاهد من الصور الشمسية التى عرضت عليه برموزها لا يحصل لبس ولا غموض ، وقد تكون شهادته بهذه السكيفية الغامضة سببا فى هدم دليل قوى على المتهم، ومثل ذلك أيضا اذا عرضت جملة جوابات على شاهد أو متهم ليقرر ما خطته يده منها فيكون جوابه « انى لم أكتب من هذه الجوابات الا ما كان خطه حسنا » واذا احتاج الامر الى من يميز ما يعينه ذلك المتهم أو الشاهد ، مع أن وضع رمز اسكل خطاب وذكره كلما أشير اليه فى التحقيق يكفى مؤنة هذا الخط المؤدى الى العتب بالتحقيق

وصف
المضبوطات في
المحضر والتصرف
فيها

١٠٩ - يجب على المحقق وصف المضبوطات وصفا دقيقا في المحضر مع ذكر كيفية ضبطها والمحل الذي ضبطت فيه واسم الشخص الذي ضبطت عنده أو قدمها للمحقق واسم من ضبطها وقيمتها ووزنها وعددها ومقاسها ان كانت مما تعد أو تقاس أو توزن وبعد الانتهاء من عرض ما يجب عرضه منها على الشهود أو الخبراء فان كانت مما لا يتلف بمرور الزمن ورؤى ضرورة ارسالها للجهة المراد ارسال القضية اليها أو الى جهة أخرى للفحص أو ايداعها مخزن المضبوطات حين الفصل في الدعوى أو صدور الامر من الجهة صاحبة الاختصاص بالتصرف فيها يجب على المحقق ان يضعها في حرز مغلق وتربط ويختم عليها ويكتب على شريط من ورق داخل تحت الختم تاريخ المحضر المحرر بضبط تلك الاشياء ويذكر نمرة القضية التي ضبطت فيها أو اسم الشخص الذي ضبطت معه والمادة التي حصل لاجلها الضبط (١) ونوع المادة المضبوطة وقيمتها أو وزنها أو مقاسها أو عددها ان كانت مما تقاس أو توزن أو تعد (٢)

١١٠ - اذا كان المضبوط حيوانا ، وكانت ضرورات التحقيق تستلزم وجوده ؛ يختم عليه المحقق بختمه بالجمع الأحمر ايضا لعدم التمكن من تغييره ؛ ويلاحظ تموينه مدة وجوده .

المضبوطات
الخطرة

١١١ - واذا كان في وجود الشيء المضبوط خطرا كالبارود وسائر المقدوفات النارية والقنابل وما شا كل ذلك يجب على المحقق عمل الترتيب اللازم السريع مع السلطة المختصة في ضرورة التحفظ عليه في محل مأمون حين الانتهاء منه ثم التصرف فيه باعدامه أو تسليمه للجهات المناطة بها ذلك ، مع ملاحظة نقله بعناية منعا من حصول الخطر

(١) عند نهو التحقيق ينبغي على المحقق وضع المستندات والاوراق والصور المضبوطة بالترتيب داخل ظرف ويختم عليه بختمه بالجمع الأحمر ويكتب على الظرف كتفا مقلابا محتويه مشيرا لكل منها بالحرف أو الرقعة الذي رمز له به ونمرة القضية وتاريخها (مادة ٢٠ ق . ت . هـ . ٣٩ ق . ت . ج . هـ .)

(٢) واذا كان الشيء المضبوط مما يتلف بمرور الزمن أو يستلزم حفظه تفقات تستغرق قيمته فله أن يبيعه بطريق المزاد العلني العمومي متى سمحت بذلك مقتضيات التحقيق واذا كان المحقق ليس من أعضاء النيابة العمومية فيطلب منها الاذن بذلك وفي كل الاحوال تذكر الاجراءات في المحضر ويورد التمن في خزينة النيابة العمومية مادة ٢٢ ق . ت . ج . هـ .

٤٠ ق . ت . ج . هـ .

١١٢ - يجب على المحقق عند نهو التحقيق ان يرتب اوراق المحضر ؛
ويسجل في آخره عدد ما يحتويه من اوراق التحقيق من صحائف ، وما يشمله
من رسومات أو محاضر معاينات أو تفتيش أو كشوفات طبية أو تقارير
خبراء وما يحتويه من الاوراق أو الصور المضبوطة يرموزها ، وما صار
ضبطه من الاشياء المضبوطة وعدده وعدد الاحراز ؛ ويذكر أنه صار الختم
عليها بالجمع الاحمر بختمه بالصفة السالفة الذكر بالرموز التي أعطاها لكل
منها ويذكر في المحضر التصرف الذي أجراه بالتفصيل الوافي ان كان تصرف
في بعضها (١)

ترتيب أوراق
المحضر ومرقاته

الفصل الخامس

تكوين الرأي في التحقيق

١١٣ - يجب أن يكون المحقق رأيه في حقيقة وقوع الجريمة وكيفية
حصولها ومرتكبها حتى لاتسير اجراءات التحقيق على غير هدى (٢)
١١٤ - معرفة المحقق متى يكون له رأيا في التحقيق وكيفية تكوين
هذا الرأي ينبغي عليه النجاح في الوصول الى الحقيقة والخطأ فيه ضياع لها
١١٥ - من الصعوبة بمكان عظيم وضع قاعدة للمحقق للسير بمقتضاها
لتحديد الدور من التحقيق الذي يصل اليه لتكوين الرأي وغاية القول ان
المحقق يتمشى مع أمور التحقيق مبدئيا فلا يكون لقيمة البلاغ الذي يصل

تكوين الرأي في
التحقيق ودواعيه

نجاح في تكوين الرأي

متى وكيف يتكون
الرأي

(١) اذ أراد تسليم محضر التحقيق ومتعلقاته سالفة الذكر إلى آخر أو إرساله إلى الجهة
المراد إرساله اليها بمتعلقاته يجب أن يسلمه بالسركى أو الارنيك الخاص بالتسليم موضحا فيه ما
سلمه من المحاضر والاوراق والاشياء بالتفصيل ويمضى عليه المستلم أو عامل البريد ان كان
إرساله بطريق البريد

(٢) يقول الفقهاء ان المحقق لا يصح ان يكون له رأيا في موضوع القضية قبل الفصل
فيها خوف التأثير به منها جنت ظروف في التحقيق وهذا القول لا يصح الاخذ به لأن المحقق
يعدل رأيه كلما تقدم التحقيق وجبت ظروف تؤدي الى تعديل الرأي

اليه سوى « انه يقال ان الجريمة الفلانية حصلت في الجهة الفلانية بطريقة كذا وانه يقال ان الباعث لها كذا ويقال ان الفاعل هو فلان » وكذلك في التفصيلات للحادثة ، فاذا توجه الى محل الحادثة فقد يرى فيها من الامارات المحسوسة ما يكون تأثيره عليه أقرب الى الحقيقة شيئا فشيئا كأن يستدل على طريق وصول الجاني الى محل الحادثة ، أو نوع الآلات التي استعملت في ارتكابها وما يصل اليه من المصادر المتعددة عن الجريمة ما يكون ارتكابها من الاهمية بمكان فيجمع كل ما يصل اليه ولا يلبث ان يتميز له صحيحها من فاسدها ، كأن يرى أن أقوال الشاهد الفلاني عليها مسحة من الصدق وقد وافقت أقواله ما ظهر من الأدلة المحسوسة ، وان أقوال الشهود وضعت الوقت الذي ارتكبت فيه الجريمة ، وان الطريقة التي ارتكبت بها الجريمة تتفق مع السبب الذي ظهر من أقوال الشاهد ، وهكذا تتحدد له بمجلاء عدة أمور من الحوادث التي تكونت منها الجريمة وكيفية وقوعها وعن مرتكبها ، كل منها على حدة قائمة بنفسها ، ويتمكن من أن يتبين مما اذا كان بعضها يتعارض مع بعض فيرجح بينها ، وفي هذه الحالة يكون قد وصل المحقق الى رى في جزئيات الحادثة ولا يبقى الا ربطها بالتقوى بعضها ببعض (١) وهنا يستطيع أن يكون له رأيا نهائيا في التحقيق.

(١) فقد حصل أن وجدت امرأة مقتولة في بيت زوجها والفاعل مجهول وتعددت المصادر فيمن قتلها فلم يأخذ المحقق بمصدر دون آخر بل تمشى في التحقيق الذي ثبت من بوادره ان سبب القتل سوء السلوك فوكت الشبهة على الزوج الذي قال ان اخواتها هم القاتلون لها للسبب عينه وكان ضمن المصادر التي وصلت اليه ان القاتل الزوج ومن مصدر آخر ان القاتل اخوتها وقالت اخوتها عند استجوابهم ان الزوج هو القاتل لسوء سلوكها وكانت الامارة الشابة على الزوج اقرب مما هي على الاخوة لحصول القتل بمنزله ولكن المحقق كان حريصا فلم يأخذ باحدها دون الآخر ويجعله أساسا لبحثه حتى يرى ما يرجح على غيره لديه فسار في تحقيقه دون أن يكون له رأيا قاطعا إلى ان وجد ان الحجرة التي كانت فيها المقتولة ليست مسقوفة بحيث يتمكن الجاني من التسلق على إحدى حوائطها للخارج وللداخل فصار يبحث في الحائط وما جاورها إلى ان رأى بقعا من الدماء متسلسلة من أسفل إحدى الحوائط في زريبة مجاورة لها من الخارج ممتدة إلى مصطبة بعيدة خارج الزريبة بت بعدد من التحليل الكيماوى هذه البقع إنها دماء آدمى فاستنتج من ذلك ان القاتل لا بد وأن يكون حضر من الخارج وتساق الحائط وبعد أن فعل فعلته عاد من حيث أتى إذ كان باب المنزل مغلقا فرجعت الشبهة باتهام إخوة المقتولة ففتش منازلهم فوجد على ملابس أحدهم بقعة دماء ووجد بمنزله سكينًا ملوثة بدم آدمى

الامور التي تؤدي إلى الخطأ في تكوين الرأي ١١٦ — يجب على المحقق أن يتجنب الامور التي تؤدي إلى الخطأ في تكوين رأيه حتى يكون نجاحه مؤكداً في الوصول إلى الحقيقة

رأى السابق لاوانه وضرره للتحقيق ١١٧ — مما يؤدي إلى الخطأ في تكوين الرأي في التحقيق الرأي السابق لاوانه فقد يصل بلاغ الحادثة إلى المحقق فينطبع في ذهنه ما يحويه من العناصر مع أنه خبر يحتمل الصدق والكذب وقد ينطبع في ذهنه ما يكون قد رآه عنها في الجرائد أو يتصور الحادثة حال الانتقال إليها أثناء الطريق ويكون له فكرة فيها وغالباً يكون رأيه على غير أساس ما بل قد يكون مبنياً على رابطة سطحية بالحقيقة ناشئة من : - (١) أنه سمع بحادثة مماثلة لما جاء بالبلاغ أو الجريدة أو رأى أو حقق حادثة شبيهة بها ، أو (٢) أنه كان لديه معلومات بأنه سيحدث في تلك الجهة أو غيرها حادثاً من هذا القبيل ، أو (٣) أن أحد مساعديه أو المرافقين له عند علمه بالبلاغ تنبأ له أن الحادثة حصلت بهذه الكيفية أو تلك وأن الفاعل لها هو فلان ، وهكذا من هذه الامور التي لها تأثير على ذهنه يصعب التخلص منه بسهولة ولم يكن وجودها مبنياً على أدلة عقلية أو وقائع فعلية مؤكدة

الرأي المبني على احتمالات غير محققة وضرره للتحقيق ١١٨ — كذلك الرأي المبني على احتمالات غير محققة يؤدي إلى الخطأ في التحقيق ، فقد يحصل أن المحقق قبل شروعه في التحقيق أو وصوله إلى محل الواقعة يفكر في محتملات حصولها مع غيره حتى ينتهي به الأمر على أنه « إذا كان فلان الشقي لا يوجد بمنزلة الليلة يكون هو مرتكب الجريمة » أو إذا ظهر أن الحادثة قتل وليست انتحاراً فيكون القاتل هو ابن القاتل لانه معروف بالتقتير وهلم جرا

وقد تكون هذه النتائج صحيحة إذا ثبتت الفروض التي تستند عليها وهي لا تثبت الا بالتحقيق الذي لم يبدأ به بعد ولكن رغماً عن إثبات أن هذه الفروض غير حقيقية ينطبع أثرها في ذهنه ويصعب التخلص منها فيعتقد ادانة المتهم قبل سماع دفاعه ولا يعني يبحث الوقائع والأدلة التي تكون محلاً للشك بحثاً يدفع الشك باليقين فينبني التحقيق على معلومات المحقق التي تصل إليه من مصادر خارجة عن الدعوى دون أن يتناولها التحقيق وعلى مجرد ميول المحقق وإرادته وبذلك يكون التحقيق ضعيفاً مع أن الواجب أن

يكون التحقيق بعيدا عن الميل والفروض الوهمية والتشكك وأن يكون مبنيا على الوقائع الثابتة ثبوتا قطعيا والادلة القائمة على التحقيق

١١٩ — استسلام المحقق الى المغالاة عند تكوين الرأى مما يؤدي به الى الخطأ فى تكوين رأيه فقد يرسخ فى ذهنه أن الجانى كان وقت ارتكابه الجريمة ثابت الجنان لما رأى من مهارة الطرق التى اتخذها فى ارتكاب الجريمة فيستبعد عليه حصول شذوذ فى تصرفاته ويشك فى ان مثله لا يقع فيها مع أن الظروف التى تحيط بالمجرم وقت ارتكابه الجريمة تدفعه الى الشذوذ فقد يحاول اللص فتح الخزانة بمهارة ثم يشعر بحركة فيسرع بالهرب حاملا اشياء قليلة القيمة بالنسبة لما وجد بالخزانة وتاركا أثرا له فيتصور المحقق ان الاثر الموجود ليس اثر مرتكب الجريمة لما وقع علمه من مهارته، وقد يشعر بالجانى صاحب الدار ويحاول القبض عليه فيقتله اللص ويهرب قبل ان يسرق شيئا. ولا يشاهد المحقق الجثة فى موضعها عند ما تركها الجانى ويحاول أن يتخيل كيفية حصول الجناية ويتصور ان القتل حصل والمجنى عليه نائم من غير مقاومة لما قام فى ذهنه أن الجانى لم يسرق شيئا مع امكانه السرقة وفى هذه الحالة يكون الدافع على القتل هو الانتقام ويكون بحته دائرا حول اعداء القتل، ولو غنى يبحث الاوضاع الاخرى التى يحتمل حصولها وفحص جسم القتيل وملابسه ووجد آثار المقاومة تبين له فى الوقت المناسب أن الحادثة لم تقع بحسب ما تخيله ولا يمكنه أن يتعقب مرتكب الجريمة قبل ضياع الفرصة

١٢٠ — الاصرار على الرأى بعد اكتشاف أمور لم تكن فى الحسبان تقضى بتغييره يؤدي الى الخطأ فى التحقيق ، لان تكوين الرأى يرتبط بوقائع وأمر لا دخل لارادة المحقق فيها وتجيء بخلاف ما يتوقع، وقد يعسر عليه تصورهما، فاذا انكشفت له وكانت ملموسة تناقض الرأى الذى يحاول تكوينه أو كونه فعلا وكان من الخطأ المضى فيه دون مبالاة بما يكتشف من الاحوال التى لم تكن فى الحسبان من قبل، فالرأى أو التصميم الذى يضعه المحقق ليسير عليه فى التحقيق مثله كمثل التصميم الذى يضعه قائد الجيوش فى الحروب كلاهما قابل للتغيير طبق ما يريانه، ويقتنعان باوفقيته الاول، للوصول الى النصر، والثانى الى الحقيقة الناصعة، كلاهما مراعى الظروف والاحوال المجهولة له كلما وقفا عليها بخبرتهما وصدق نظرهما، فاذا لم تظهر لهما ظروف للتغيير فى

ضرر استسلام
المحقق الى المغالاة
الحق فى تكوين

شذوذ الجانى

ضرر الاصرار
على الرأى بعد
تبين فساد

تغير الرأى
بتغير الظروف

تصميمهما كانا على حق في الاعتقاد بتنفيذه الى النهاية دون تغيير ، بخلاف تصميم المهندس في البناء فهو مبنى على تقديرات مضبوطة ، ظروفها واحوالها معروفة من المبدأ ، فهي ليست قابلة للتغيير والتبديل .

ويجب على المحقق كلما تمشى في التحقيق مرحلة كسماع شهادة الشهود والمعاينة والاطلاع على تقارير الخبراء أن يراجع في كل مرحلة منها موافقتها لتصميمه حتى اذا طارضته في أمر ما ظروف أخرى أقرب الى الصدق منها فكر مليا فيما أدى الى عدم المطابقة فاذا رأى من ذلك ضرورة لتغيير رأيه فكر في الكيفية التي يتغير بها هذا التصميم - فقد تكون شهادة شاهد اعتقد بصدقه لما هو معروف عنه من حسن السمعة كاذبة أو خطأ بدلالة المعاينة .

فاصرار المحقق على رأى أثبت التحقيق بعده عن الحقيقة الواقعة أكثر خطرا من السير في التحقيق دون رأى ما ؛ لانه في الحالة الأخيرة يحتمل الوصول الى الحقيقة والفاعل اذا أحسنت المصادفات ، وفي الحالة الاولى يستحيل الوصول اليه ، اذ التماهي فيها يؤدي الى عدم ادانة الشخص الذي وجه اليه التصميم بعد أن سار التحقيق فيه شوطا بعيدا تبين للمحقق انه مخدوع وعندئذ تكون الفرصة المناسبة ضاعت ويصبح الامل في اكتشاف الحقيقة ضعيفا

بناء الرأي على
الوقائع الثابتة
من التحقيق

الفصل السادس

سوء الظن في التحقيق ودواعيه

١٢١ — يجب أن يكون المحقق سعي الظن في حقيقة بلاغ الجرائم التي
التخلص من ضرر مادي
أو أدبي في تحقيق بعض
الجرائم
أو الأدبي يسير المحقق في تحقيق البلاغ على أن تلك الرغبة فرض من الفروض
التي يكشف التحقيق مبدئيا اثباتها أو نفيها .

رغبة فرض وجود

التخلص من ضرر مادي

أو أدبي في تحقيق بعض

الجرائم

١ - السرقة

بلاغات حوادث
السرقات
وسوء الظن فيها

١٢٢ - من الحوادث التي يجب أن يكون المحقق فيها شديد الحذر السرقات فقد يطمع الشخص في مال الغير المؤمن عليه فيضيفه لنفسه أو قد يغريه الطمع في الربح الى المقامرة ويكون نصيبه الخسارة أو يصرف مال الغير في سبيل لذاته وشهواته ولكي يتخلص من تبعة تبديده يدعى سرقة وكثيرا ما يقع ذلك من الامناء على الودائع وصيارف المحال التجارية والحكومة وعدادها وحراسها وقد يهتمون الفراشين والعمال والسعاة وغيرهم بالسرقة تضليلا للمحقق؛ وقد يدعى الشخص بسرقة ماله كذبا نكاية بأعدائه أو حفظا للثقة دائنيه به لتأجيل الدفع أو التزام شركات التأمين ضد السرقة بالتعويض؛ وقد يكون تخلصا من لوم (١) من يجب عليه تفقثهم بعد أن صرف مرتبه في لذاته وشهواته أو المقامرة طمعا في الربح، وأكثر من ذلك قد يدعى مثل هؤلاء الاشخاص حصول السرقة بالاكرام وباسباب لا قبل لهم بردها ذرا للرماد في العيون أو تخلصا من المسؤولية المدنية اذا كان المال المدعى بسرقة ليس ملكا لهم وأغرب من ذلك قد يحدثون بانفسهم جروحا وضربات دلالة على الاكرام أو يوجدون مشدودي الوثاق، وغير ذلك من ضرق التضليل.

ما يجب تحقيقه
والبحت فيه
في بلاغ السرقة

١٢٣ - ففي مثل هذه الاحوال يجب الالتفات للظروف المحيطة بالجنى عليه أو المبلغ وتحقيقها تحقيقا دقيقا والبحث في سلوكه وماليته وديونه وضماناته وعاداته ومن يجتمع بهم من الناس وتفتيش محلاته بعد أخذ رضاه وبحث علاقته بالمتهم ان اتهم احدا ومن يجب عليه تفقثهم والوقوف على كيفية حصول السرقة واذا ادعى الاكرام يدقق في كلفيته ومكانه وهل كان في وسعه الاستغاثة وهل يستطيع أن يفعل بنفسه الآثار التي وجدت به أولا بد أن تكون من يد أجنبية وهل يمكنه أن يفعل الوثاق بنفسه أو ان ذلك حصل بتدبير سابق بينه وبين آخرين شركاء له ويلاحظ أن الشخص المتصنع يحتاج عادة لنفسه خوفا من أن يلحقه الاذى من شدة الرباط وغالبا يكون

(١) وقد حدث أن فلاحا قامر .سبع الندى .ع به بقرته وخسره وادعى بسرقة منه وظهرت من التحقيق حقيقة الحادثة وأنه انما ادعى .سرقة تخلصا من لوم زوجته

الرباط في حالة ارتحاء أولا يترك على جسمه آثارا مؤلمة وقد يكون البحث في الحبل نفسه اظهارة للتصنع أو توجيه التهمة الى آخرين كما يجب حفظه فقد يعثر على باقيه في منزل المجنى عليه أو يظهر البائع له أو صاحبه الذي أقرضه للمجنى عليه أو من شاهده معه أو عنده أو عند من دبر معهم الحيلة وهلم جرا من طرق البحث والتحري

٢ - الاغتصاب

١٢٤ - بلاغات الفسق والفجور من الحالات التي يجب على المحقق أن يكشف مبدئيا عن حقيقتها ، فقد تدعى البنت أو المرأة غير المتروجة السيئة السلوك عندما تظهر عليها علامات الحمل غالبا ، وعدم توفيقها الى اسقاطه ، لتدفع عن نفسها العار ولوم اللأئمين ، بل لتحمل أقاربها والناس على الشفقة عليها ، أن شخصا مجهولا اغتصبها ، إذ تخشى ان هي ادعت على رجل معين يمكنه أن يثبت كذبها ، وقد تدعى ذلك على شخص معلوم ان هي اغوته ومكنته بمحض ارادتها ، مع أنها حملت من غيره من قبل .

بلاغات
الاغتصاب
وكشف حقيقتها

ففي مثل هذه الاحوال يجب على المحقق فضلا عن التحقق في سلوك البنت واخلاقها وتربيتها والوسط الذي ربيت فيه ودرجة تعليمها وسنها وكيفية حصول الاكراه وامكانه وآثار المقاومة بالتدقيق الكافي ، واذا ثبت لديه سوء سلوكها ان ينتظر حصول الولادة ويعرض المولود على الخبير الطبي للوقوف على مدة حمله ان كان لتسعة اشهر أو سبعة فان المدة التي تفصل تاريخ الوقاع المدعى به دليل فاصل على كذبها أو صدقها ، على انه يجب الالتفات الى ان سوء سلوك البنت بعد حصول الحادثة لا يفيد التحقيق الا اذا كان سابقا على وقوع الفعل كما ان السكوت عن التبليغ مباشرة لا يستفاد منه لان ذلك قد يمنعه الحياء وخوف الفضيحة فيمتنع ذووها عن التبليغ الا في حالة ظهور الحمل فيضطرون الى التبليغ .

ما يجب تحقيقه
فيها

١٢٥ - كثيرا ما يتضح من تحقيق حوادث الاتهام بالفسق أن الوطء غالبا حصل بموافقة المرأة وعندما تشعر برقيب أو تخشى افتضاح أمرها تتهم الرجل باستعمال التهديد ، ومن المفروض أن الوطء حصل بالرضا في جرائم

دلالة عدم الرضا
في جرائم هتك
العرض

هتك. العروض والفسق ، ما لم تقم المجنى عليها دليلاً على استعمال القوة أو التهديد أو استعمال الغش أو الخيانة أو المغيبات ، وفي حالة الادعاء باستعمال القوة يجب معرفة عما إذا كان يمكن تغلب الجاني على المجنى عليها فيجب تحقيق استعمال القوة البحث فيما إذا كان يمكن للرجل الفرد الذي لم يستعن بغير قوته مواجهة امرأة بكامل حواسها ويمنعها من الاستغاثة ويوقف حركة أيديها وأرجلها ، ولا يستطيع رجل قوى أن يغتصب امرأة في قوته دون ترك آثار مقاومة ، وقد يستطيع الرجل القوى اغتصاب امرأة ضعيفة القوى دون أن يترك آثاراً واضحة ، ويجب على المحقق مراعاة حالة المرأة الاجتماعية ، لأن المرأة إما أن تكون من الطبقة المعتادة الخشونة لاتعباً بالارهاب والقوة وتبدي المقاومة وأما من الطبقة الراقية التي لم تتعود إلا الرقة وتخاف الارهاب

فحص الملابس والجسم
لأثبات المقاومة

وفي كل حالة يجب فحص ملابس المجنى عليها وملابس المنهم للعثور على الآثار التي تدل على المقاومة والعنف كالتمزق وقطع الأزرار وآثار العشب والطين وبقع الدم والبقع المنوية لاسيما باللباس على الأخص ، مع فحص تكة اللباس عما إذا كانت مزقت أو حلت ، كذلك فحص الجسم وما به من آثار المقاومة لاسيما الكدمات والسحجات والتسلخات فوق النعم والعنق لمنع المجنى عليها من الاستغاثة ، كذلك ما يوجد فيها حول الذراعين والأيدي والفخذين والركبتين ، وكذلك فحص جسم المتهم اذ يصح أن يوجد تسامخات أو بقع دموية بأعضاء التناسل .

تحقيق التهديد

كما يجب ملاحظة أن التهديد كما يكون تهديداً مادياً يكون أديباً ؛ كانهديد بإفشاء سر أو نشر رسالة يترتب على نشرها عار أو متاعب نفسية للمجنى عليها أو لاسرتها ، كما أن التهديد لا يشترط أن يكون موجهاً إلى نفس المجنى عليها بل قد يكون موجهاً إلى أي شخص عزيز عليها .

ويمكن هتك العرض والفسق بالأكراه بدون استعمال التهديد أو القوة وبدون علم المجنى عليها حيث يكون بتأثير المغيبات كالخمر والحشيش والداتوره والافيون والبنج الخ أو في حالة غيبوبة عقب نوبات الصرع أو تحت تأثير التنويم المغناطيسي .

ويجب في الحالات التي يدعى فيها عدم الرضا تحت تأثير المخدرات تحقيق عدم الرضا ان يشمل التحقيق كيفية أعضاء المغيبات في "نعم" و "تشراب" والكمية المخدرة أو فقدان الشعور لقيومية ناشئة عن عقاقير

التي اخذت والاسباب الداعية لتناول الماكول والمشروب مع المتهم خاصة ، وهل لاحظت المجنى عليها طعما خاصا ، والوقت الذي انقضى بين وقوع الحادثة والتبليغ عنها ؛ ثم تعمل التحريات الدقيقة عن سير وسلوك المجنى عليها وعادتها ، وهل سبق ان وقعت عليها أمور مغايرة للآداب ، وعلى كل حال يجب انتداب الطبيب الشرعي للكشف الطبي عليها ولمعرفة تأثير المخدر ، وعمل باقى اجراءات التحقيق للوقوف على حقيقة الادعاء ؛ ويجب ملاحظة ان تأثير المسكر هو ضعف سلطان الشخص على نفسه فيصح ان تبدى المرأة موافقتها ويحصل الوطء دون عناد ويصعب اثبات تعاطي الخمر احيانا وربما يكون بمحض ارادة المجنى عليها أو بعامل آخر بدون ما تشعر فيجب على المحقق ان يكون دقيقا في تحقيق ذلك.

وقد تدعى المرأة انها كانت نائمة نوما عميقا وفي هذه الحالة يجب ملاحظة أنه يمكن حصول الوطء اذا اعتادت الجماع ؛ ويستحيل حصول ذلك للبكر أو لمن لم تعتد الجماع معها كان نومها ثقيلًا ؛ مع ملاحظة أنه لا يمكن لشخص بالغ أن يلوط بغلام وهو نائم دون أن يشعر او ان يلوط بمثله بالقوة

٣ - الجروح والاصابات

١٢٦ — بلاغات الجروح والاصابات من الحالات التي يجب على المحقق أن يتبين حقيقة حدوثها فقد يوجد أشخاص رغبة في انتقام أو طلب تعويض يتهمون آخريين بانهم أحدثوا لهم جروحا أو ضربات والحقيقة أنهم أحدثوا هذه الجروح أو الضربات بأنفسهم أو أحدثها بهم شركاء لهم في تدبير الحيلة او ان منشأ هذه الجروح من حوادث قديمة واهملت معالجتها، أو يزيدون في جسامه الجروح التي أحدثها المتهمون بطرق عديدة منها حشو الجرح بقطع من الرصاص أو الرش أو غيرها مما يجعل الجرح لا يلتحم أو تضاعف التهاباته ويؤخر التئامه وقد يحصل ذلك بعد المشاجرات الطفيفة وغالباً في حوادث السكك الحديدية وما يحصل للعمال من الاصابات في ورش الصناعة وغيرها وخصوصا في حالة ما يكون المصعب مؤمنا ضد الاصابات التي تحدث اثناء العمل .

بلاغات الجروح
والاصابات

طرق تحقيق
ادعاءات الجروح
والاصابات

ففي مثل هذه الاحوال يجب التدقيق في المعاينة والكشف الطبي اذ في حالة ما تحدث الجروح من يد المجنى عليه نفسه أو شركائه تكون سطحية اذ تأخذ الشفقة على نفسه وقد تأخذ شفقة شركائه عليه، كذلك يكشف التصنع مجرد مقارنة الجرح بالآلة التي استعملت في احداثها والكيفية التي حصل بها الضرب أو وقعت بها الاصابة، وكذلك من معاينة موضع الاصابة وتعرف شكل الجروح ونوع السلاح الذي استعمل ومقابلة آثار الجروح بالجسم بآثار الاصابة في الملابس، وبالجملة فقد يكشف المحقق والخبير الماهر والتحقيق الدقيق تصنع الجروح أو تجسمها أو قدمها حسب الاحوال (١)

٤ - الحريق

١٢٧ - بلاغات الحريق من الحوادث التي يجب ان يكون المحقق سيء الظن فيها، وقد يضع الشخص النار عمدا في ملكه أو بضاعته لأغراض أهمها :-
(١) طمعا في الحصول على مبلغ التأمين إن كان الملك أو البضاعة مؤمنا عليها وخصوصا إذا كان مبلغ التأمين يتجاوز قيمة الملك أو البضاعة
(٢) لاختفاء جريمة كجريمة القتل أو التبيد كمن يقتل شخصا ثم يشعل النار فيه وفيما حوله من الامتعة فيحترق موها بذلك ان القتل حصل بالحريق قضاء وقدرًا، أو يشعل النار في المحل الموجود فيه المال أو الشيء المودع عنده من آخرين بعد نقله منه موها ان المال أو الشيء المودع احترق مع الامتعة التي حوله .
(٣) للتخلص من اشهار الافلاس كأن يضع التاجر في حالة الافلاس والعسر المالي النار في محله التجاري حتى يعد معذورا في حالة توقيفه عن الدفع وقد يحرق دقائره ايضا منعا من المسؤولية الجنائية التي تلحقه في حالة الغش فيها أو ظهور الالهال

ففي هذه الاحوال دقة التحقيق والبحث في محل الجريمة وحول المجنى عليه واحواله وظروفه والتأمينات ومركزه المالي وسوكة تكشف الحقيقة

(١) راجع الجروح في باب ثمانية

وتتفى هذه القروض او تثبتها مبدئيا (١)

٥ - القتل والانتحار والحوادث العارضية

- ١٢٨ — بلاغات القتل والانتحار والوفاة الناتجة من حوادث قهرية او
القتل والانتحار
والحوادث العارضية عارضية بالقضاء والقدر من الامور التي يجب على المحقق سوء الظن في حقيقتها
- ١٢٩ — فقد تكون الحادثة قتلا في احوال كثيرة ويبلغ عنها انها
باس القتل بالانتحار انتحار بقصد اخفاء الجريمة وفرار الجاني من العقوبة وتستعمل لتضليل
التحقيق حيل ؛ ومن هذا القبيل حوادث كثيرة يستعمل فيها شتى اللجنة (٢)
تضليلا للتحقيق لما يلجأ المنتحر الى الشنق غالبا ويقتل الشخص بعار نارى
في راسه ويوضع السلاح النارى في يده للدلالة على انه ضرب نفسه .
- ١٣٠ — وقد تكون الحادثة قتلا في احوال اخرى ويبلغ عنها انها
وفاة طبيعية (٣) او ناتجة عن حادثة قهرية (٤) وبالقضاء والقدر كمن يقتل
خنقا او باعطائه موادا سامة او باصابته من عيار نارى او من سلاح آخر
ثم تلقى جثته على شريط السكة الحديد ويدهسها القطار او تلقى جثته في اليم
عارى الجسم او الملباس الاستحمام او اسقاطها من سطح مرتفع او اشعال
النار فيها .
- التباس القتل
بالقضاء والقدر

(١) راجع الحريق في باب المعاينة

(٢) كزوجة خنقت زوجها وهو نائم ثم علقت به النافذة تضليلا لعلتها

(٣) فقد حصل أن خادما في أحد معامل التبريد الطبية عارفا بموضع القلب من الجسم وخز
زوجته وهي نائمة بآلة رفيعة في موضع القلب ولكي يمنع اثبات الدم ضغط باصبعه على الجرح
وماتت لوقتها وقد تم له ذلك ولم يظهر الكشف الطبي العادى على المتوفاة حقيقة الحادثة لولا
أنه بعدئذ أنه يفترق بسنله وهو نائم أمام آخرين وظهر من التحقيق والصفة التشريحية
حقيقة الحادثة وحكم عليه

(٤) وجدت جثة شخص على شريط السكة الحديد مر عليها الطائر فقطعت اربا وبفحص
اللجنة فحسا دقيقا لاحظ المحقق خيطا حول العنق مما يستعمله القرويون عادة في ربط كيس
لنقود به فلا استترف على اللجنة وستلت زوجته عن هذا الخيط بعد رؤيته قروت أنه كان
يضع في الكيس نقوده وسند له عن شخص معلوم فأتجه فكر المحقق الى جواز أن يكون
لقتل جنائيا بقصد سرقة السند ، عز ذلك ماظهر من دقة الفحص الطبي والتشريح أن سبب

١٣١ — وقد تكون الحادثة انتحارا ويبلغ عنها قتل بقصداتهم آخرين لغرض الانتقام (١) منهم او بقصد الحصول (٢) على قيمة التأمين على حياة التباس الانتحار بالقتل المنتحر لأن تلك القيمة لاستحقاق في حالة انتحاره

١٣٢ — ترفع اللبس بين القتل والانتحار والوفاة الناتجة عن الحوادث القهرية أو العارضية أو بالقضاء والقدر طرق التحقيق وأهمها معاينة جسم الجريمة وامكنة الحوادث الموضحة تفصيلا في باب المعاينات

رفع اللبس بين
الانتحار والقتل
والحوادث العارضية

الوفاة هو الحق وبعد اكتشاف السبب ظهر أن الجثة نقلت من مكان القتل الى شريط السكة الحديد تضييلا للتحقيق والبحث الذي دل على الجاني .

(١) حصل أن شخصا اتهم آخرين من أعدائه بالشروع في قتله وأثبت التحقيق كذب دعواه فرفضوا عليه دعوى البلاغ الكاذب وطالبوه بمائة جنيه تعويضا في الليلة التي سبقت اليوم المحدد لسماع دعوى البلاغ الكاذب وجد هذا الشخص غريقا ومكتوفا بقطعة من القماش ومثقلا على جسمه بكية من الطين في ساقية مجاورة الطريق عام بقرب مسكن أعدائه وأتهمهم زوجته بأنهم كتموه وأغرقوه في الساقية وقد سار المحقق في التحقيق بدقة ثبت منها أن الحادث انتحار الأمر الذي لم يخطر على باله لأول وهلة لما يأتي : — « ١ » أثبت الطبيب الشرعي الذي كشف على الجثة أنه يمكن تهجنى عليه أن يكتم نفسه بالطريقة التي وجد مكتوفا بها وقد كتم الطبيب نفسه وبدون مساعدة آخر أمام المحقق « ٢ » القماش الذي وجد الغريق مكتوفا به يمكن قطعه على أثر أقل مقدومة فلو كان كتمه آخرون حقيقة لكتموه بحبل أو شيء لا يمكن قطعه من مقدومة الهجنى عليه « ٣ » وجود الجثة بجوار طريق عام أو على مقربة من مسكن المتهمين دل على أنهم لم يرتكبوا هذه الجريمة إذ لو قتلوه لآلقوا به بعيدا عن مساكنهم وبعيد عن الطريق العام غير معرض لرؤية المارة « ٤ » رفع دعوى البلاغ الكاذب على الهجنى عليه سبب يحسن الأخير على الانتقام من المتهمين ولا يحمل هؤلاء على الانتقام منه . وبعد أن رجح المحقق الانتحار أخذ في مناقشة الشهود فظهر من مناقشة أقوال والده الهجنى عليه أنه كان في حالة ارتباك قبل وفاته وأنه شكى هذا حاله ومن أين يأتي بمبلغ التعويض المطلوب منه في الدعوى وأنه يود التخلص من الحياة وصادتها ابنه على أنواله ربمواجهة زوجته بهذه الأقوال ومناقشته صدمت عينا وزادت أنه أخبرها قبل وفاته . إن مات فنتبه في كتبه كذب المدعين عليه بالبلاغ الكاذب . وتوجد امثلة من حوادث واتمية عديدة من هذه التقييم لا تسع لذكرها زما خفي في من هذه الحوادث في بيان حقيقته لانه تدقيق يحقق حتى لا يقهر فيه التقييم كان اعظم

(٢) فقد حدث ان وجدت ذات صباح جثة قتيل بوسط جسر (كبرى) مقام على ترعة عميقة والجثة ملقاة على وجهها وبها أصابة من عيار نارى خلف الاذن واتضح من الصفة التشريحية ان الرصاصة بعد اصابتها المخ سكنت خلف العظم الجبهي أعلا العين اليسرى واتضح أن القاتل تاجر حبوب معلوم وان محفظته مفقودة والجيب الذى يضعها فيه طادة مقلوب إلى الخارج بكيفية ان المحفظة انتزعت منه ووجدت ساعته وهى من ذهب مفقودة وكذا سلسلتها الذهبية ولم يبق منها إلا الحلقة المعلقة بمرورة الصديري ، وثبت من التحريات أن أحد رجال الشرطة (البوليس) رأى المذكور ليلة الحادثة فى حانة يتعاطى الخمر وخرج منها فى الساعة العاشرة والنصف مساءً ثملاً ولكنه حافظاً لقواه العقلية متوجهاً صوب الطريق المؤدى إلى منزله ، ولكي يصل اليه يضطر إلى عبور ذلك الجسر (الكبرى) وكان بالحانة فى نفس الوقت الذى كان بها المذكور شخص مجهول ظاهر على هيئته الشقاوة ولم يتعاط الا كأساً واحداً وخرج من الحانة عقب خروج القاتل وظهر أيضاً ان القاتل أخرج محفظته مراراً وهو فى الحانة ويظهر أنها كانت مملوءة ولو أنه لم يثبت رؤية ما بها ان كانت نقوداً ، فاتجهت الشبهة نحو الشقي المجهول انه اتبع خطواته وقتله وسرقه ، فبحث عنه وقبض عليه واستجوب فانكر كل ما قيل عنه وقرر انه أمضى ليلته فى جرن لم يعينه ، واوشك التحقيق ان يتم على ذلك ، وبينما شرع فى نقل الجثة من محل الحادثة بعد التشريح لتسليمها لأهله إذ لحظ المحقق مقابل الموضع الذى وجدت فيه الجثة وجود خدش حديث على حاجز الجسر (الكبرى) وهو من خشب قديم وكان يظهر ان هذا الخدش منشأه مصادمة جسم صلب دى أركان بالجانب الاعلا للحاجز ولم يسفر عن بحثه بالنظارة المعظمة عن شيء أكثر من ذلك واشتبه فى احتمال أن يكون لمنشأ هذا الخدش علاقة بالجريمة ان يكون القاتل حاول القاء شيء صلب فى الماء واصطدم بالحاجز ، فصار البحر فى قاع الماء واسفل الجسر (الكبرى) فوجد جبل متين طوله أربعة أمتار ونصف مربوط باحد طرفيه حجر ثقيل وبالطرف الثانى مسدس مطلق حديثاً مقياس عياره مطابق للرصاصة التى استخرجت من الجثة ، وظهر ان الحادثة انتحار وان القاتل المنتحر علق الحجر على حاجز الجسر (الكبرى) بعد أن ربطه باحد طرفى الجبل وبالطرف الآخر المسدس ووقت اطلاقه العيار خلف أذنه ترك المسدس من يده فسحبه الحجر بحكم الجاذبية الى الماء من أعلا الحاجز وفى مروره صدم المسدس أعلا الحاجز بشدة لنقل الحجر فنشأ الخدش المذكور وقد عملت التجربة بمحل الحادثة فأتضح امكان حصولها بغاية السهولة وكانت كلما حصلت التجربة حدث خدش فى أعلا خشب الحاجز مماثل للخدش الذى حصل اكتشافه؛ وقد عزز الانتحار ما لحق ذلك من التحريات والتحقيق اذ ظهر ان المسدس ملك للمتحرر ؛ وان اشغاله كانت فى المدة الاخيرة سيئة؛ وأنه عمداً أخيراً إلى التأمين على حياته على مبلغ كبير من المال اصالح عائلته فى احدى شركات التأمينات ؛ ولما كانت شروط الشركة ان لا يدفع مبلغ التأمينات فى حالة الانتحار ؛ اتخذ المتحرر هذه الحيلة حتى يخفى الانتحار ويثبت ان الحادثة قتل جنائى

الباب الثالث

الغرض من التحقيق الجنائي

١٣٣ - الغرض من التحقيق الجنائي هو اثبات وجود الجريمة وكيفية وقوعها (١) وسببها ومعرفة الجاني (٢) ودرجة مسؤوليته
فالتحقيق اذن يتناول الجريمة والجاني
الغرض من التحقيق الجنائي

الفصل الأول

اثبات الجريمة

١٣٤ - اثبات الجريمة هو إثبات وقوعها وكيفيته وسبب الجريمة
اثبات الجريمة

الفرع الاول - اثبات وقوع الجريمة

١٣٥ - اثبات حقيقة وجود الجريمة هو التثبت من وقوع الافعال المادية اثبات وجود الجريمة
المكونة للجريمة ووصفها القانوني وهو المحور الذي يدور عليه التحقيق
١٣٦ - ولما كانت الجريمة تتكون من افعال مادية نهى عنها القانون الجنائي
أو ترك أفعال مادية أمر بها كان الغرض من اثبات حقيقة وجود الجريمة وقوع الفعل مادية
يتضمن أمرين :-

١ - البحث في وجود الافعال المادية المكونة للجريمة أو وقوع الفعل مادية
٢ - ان هذا الفعل أو الافعال نص القانون الجنائي عليها
النس عن الفعل في القانون الجنائي

(١) نصت المادة ١١ ق . ت : ج . هـ . و ٤٧ ق . ت . ج . م . : على وجوب توجه مأموري الضبطية القضائية في حالة تلبس 'جاني' باجنابة بلا تأخير إلى محل الواقعة وتحرير ما ينزمه المحاضر لاثبات (حقيقة وجود 'جناية') وكيفية وقوعها - والمادة ٣٣ قمره اولى ق . ت . ج .
(٢) قضت المادة ٦٤ ق : ت : ج : هـ على قضي التحقيق بذئ يجمع الأدلة التي يمكن الوصول بها إلى معرفة 'جاني' ودرجة مسؤوليته . والمادة ٧٠ ق . ت . ج . م . : تثبت وجود 'جريمة' ما

١ - وقوع الفعل ماديا

١٣٧ - وجود الاثر المادي للافعال المادية المكونة للجريمة يدل على وجود

اثر الافعال المادية

الجريمة وهذا الاثر يطلق عليه « جسم الجريمة » (١)

١٣٨ - جسم الجريمة هو الاثر المادي للافعال المكونة للجريمة فجثة القتل

جسم الجريمة

هي جسم جريمة القتل والعقد المزور هو جسم جريمة التزوير ، والنقود المزيفة هي جسم جريمة تزيف النقود وهلم جرا في جميع الجرائم التي ينتج من ارتكابها أثر مادي كالقتل والتزوير وتزيف النقود والسرقة واتلاف المزروعات والحريق الخ .

١٣٩ - قد لا يوجد جسم الجريمة إذا لم يكن للفعل المكون للجريمة أثر

عدم وجود

مادي بل تكونت الجريمة من افعال مادية قد لا تترك اثرا كالتهديد الشفهي ،

جسم الجريمة

وتمكن المتهم من الهروب بعد القبض عليه قانونا ، واهانة موظف عمومي

بالاشارة والقول وهلم جرا وكذلك عندما يكون من السهل اخفاء أو اتلاف

جسم الجريمة اصابة كحرق العقد المزور واخفاء جثة القتل ؛ وفي حالة ما

تكون الجريمة مكونة من ترك أفعال مادية فعدم وجود أثر لتلك الافعال

هو وجود الجريمة كالامتناع عن قبول النقود المتداولة قانونا ، وفي هذه

الاحوال يثبت وجود الجريمة بطرق التحقيق .

١٤٠ - يجب على المحقق مبدئيا البحث عن جسم الجريمة أو الدليل الكافي

البحث عن جسم
الجريمة

على ان الجريمة وقعت بجميع طرق التحقيق حسب ظروف الحادثة وطبيعتها

سواء بالانتقال الى محل الواقعة لاثبات حالة محل الجناية وحالة الشيء أو

الانسان الذي وقعت عليه أو تفتيش الامكنة وضبط ما يوجد فيها مما يدل

على الجريمة وفاعلها أو بشهادة الشهود وغير ذلك من طرق التحقيق الجنائي (٢)

(١) ولا يدل عدم وجود جسم الجريمة على نفي حصولها إذ يصح ان يثبت وجود الجريمة

بطرق التحقيق الاخرى وفي هذه الاحوال يقتضى البحث عن جسم الجريمة (انظر البنود

(١٣٨ ، ١٣٩)

(٢) نصت المادة ٧٣ ف.ت.ج.م.م. « وبحوزة اذى التحقيق أن يسمع شهادة من يرى

لرؤى باع شهادته من الشهود على الوثائق التي تثبت ارتكاب الجريمة واحوالها واسنادها

للمتهم أو براءة ساحته منها » . ويستناد من هذه النصوص ان التحقيق الجنائي وضع لمعرفة

حقيقة وجود الجريمة وكيفية حصولها ومعرفة الفاعلين لها ودرجات مسئوليتهم ، وكذلك المادة ٧٩

ق.ت.ج.م.م.

المبادرة الى ضبط
جسم الجريمة

١٤١ - يحسن قبل التحقيق مع أى شخص وقبل توجيه التهمة اليه التحقق من وجود جسم الجريمة بأى طريق من طرق الاثبات ، فاذا كانت الجريمة قتل يجدر بالمحقق ان يتأكد من حصول القتل ماديا ويكون بالبحث عن الجثة ولو باستخراجها من القبر ومعاينتها والتحقق من شخصيتها .
واذا كانت جريمة تزوير مادی يجب على المحقق ضبط المحرر الذى وقع فيه التزوير ويستدل منه على وجود الجريمة بالاطلاع عليه فقد يرى فيه الملامات الدالة على التغير ويظهر له التزوير بمجرد تلاوته (١) غير أن عدم توفيق المحقق إلى ذلك لا يمنع اثبات التزوير بطرق الاثبات الاخرى (٢)
وفى جريمة تزيف النقود يكون أول ما يجب على المحقق اجراؤه هو ضبط النقود المزيفة حيث يتيسر فحصها لمعرفة المواد المكونة منها وشكلها ووزنها وتاريخ ضربها وحجمها ومقارنة ذلك بقطعة صحيحة وغير ذلك من الادلة المحسوسة التى لا تيسر للمحقق الا بضبط النقود المزيفة وهى جسم الجريمة ، وفى حالة عدم تيسر ذلك قد يثبت وجود الجريمة بضبط الآلات والمواد والاحماض التى استعملت فى ارتكابها ولو ان ذلك مدلوله أقل بروزا من ضبط النقود نفسها (٣) ووجود جسم الجريمة كله أو بعضه أقوى فى الدلالة على وقوع الفعل من كل دليل .

(١) اتهم شخص بتزويره عقداً حتى متوفى موقعا عليه بختمه وعند ضبط العقد وجد أنه محرر بعد وفاة الشخص — وقد يتضح من ضبط العقد المزور أنه مختوم بختم نقش بعد وفاة المزور عليه ، أو تحرر على ورق يتبين منه أنه أحدث عهداً من تاريخ تحريره بن كان الورق مصنوعاً فى تاريخ معين ويسهوا على المزور أن يراعى ذلك عند وضعه فى "العقد المزور" تاريخاً سابقاً عليه . وقد يغير المزور تاريخ العقد حسب التقويم السمسى ويسمى أن يغيره حسب التقويم القمرى فيختلف التاريخ . وقد يكون نوع الورق والخبر ولونه ونمطه مكتوب واللغة المحرر بها واتفاقاتها مع الوسط المحرر فيه العقد أو عدم اتفاتها وغير ذلك من "الدلة المحسوسة" على التزوير التى لا يمكن كشفها الا بمعاينة العقد المزور وضبطه ومكان عمية مضاهاه اذا لزم بين الخطوط أو الاختلاف

(٢) سيما أن بعض المزورين يسجلون "عقد" بعد تزويره لصحة "الاحتجاج" به على "غير" ويدعون فقد أصل "العقد" أو سرقة أو حرقه ويبدعون رقعة سرقة مصطنعة أو حادثة حريق ، كل ذلك لكي يخفوا "جسم" جريمة التزوير "مشتعلة" على "ذاته" ويتمكنوا من "اثبات" حصول "التعدي" "السجن" بشهادة الشهود منهم كانت قيمة "الدعوى" بحاجة وجود دليل قطعى على ضياع "العقد" بسبب تهرى طبقاً لقانون "الندى"

(٣) قد يقد أن العنق لى تركبه منهم من أعمال "تخدير" "جريمة" وليس من أعمال

"تنقيب"

١٤٢ — بحث المحقق عن جسم الجريمة مبدئياً واكتشافه يساعد على اثبات الجريمة أو تقيها ويسهل معرفة كيفية حصولها والتعرف على مرتكبها (١) أو تضيق دائرة البحث عنه على الأقل ويؤدي الى عدم التسرع في اتخاذ اجراءات تضر (٢) الغير ممن يشتبه فيهم وإذا أقرنت بالجريمة الاصلية أو تقدمتها أو تلتها جريمة أخرى سواء أكانت مرتبطة بالجريمة الاصلية أو ليس بينهما سوى اتحاد الزمان أو المكان أو الجنى عليه فيجب على المحقق أن يتثبت من وجود الجريمتين مادياً واثبات الرابطة بينهما (٣)

ضبط جسم الجريمة
يساعد على كشف
مرتكبها

٢ — وصف الفعل المادى جنائياً

١٤٣ — لا يكون الفعل أو الافعال المادية المراد اثبات تحقيق وقوعها جريمة الا اذا كانت منصوصاً عنها في القانون الجنائى (٤) وعلى المحقق وصف تلك الافعال وصفا قانونياً

من القانون الجنائى
عن الفعل المادى

١٤٤ — قد يكون الفعل الجنائى الواحد قابلاً لان يأخذ قانوناً

صف القانونى للوقائع
المادية

(١) كالشور على جثة شخص أو بعضها في مرحاض أو وجود قطعة قماش ممزقة من ملابس في يد الجثة قابضة عليها وغير ذلك من الظروف والحالات التي يوجد عليها جسم الجريمة وتؤدي الى التعرف على الفاعلين وهلم جرا فيما سياتى ذكره منفصلاً في موضعه وهذه النتيجة هي التي تجعل أغلب المجرمين يعمدون الى إخفاء جسم الجريمة أو إتلافه كما سبق التنويه عنه

(٢) كالمحقق الذي تسرع في ضبط المتهم واستجوبه وأمر بحبسه بمجرد وصول بلاغ اليه من شخص بأنه قتل أخاه دون أن يتثبت المحقق المذكور من حدوث القتل بوجود جسم الجريمة أو إجراء المباحث لجمع الادلة على حصول القتل مادياً حتى اضطر بعدئذ الى العدول عن حبسه فلو راعى الترتيب الطبيعى في عمله بالبحث أولاً عن حقيقة وجود الجناية لما أضع وقتاً عبثاً وحبس المتهم ظلماً وهذا لا يمنع من اتخاذ الاحتياطات اللازمة قبل المشتبه فيه ولكنها احتياطات تختلف عما اتخذته ذلك المحقق قبل التثبت من حقيقة وقوع الجريمة

(٣) لهذه الرابطة نتائج قانونية فقد تعتبر ظرفاً مشدداً للجريمة فلا يكفي تحقيق الجريمة الاشد عقوبة بحجة أن الاخرى متداخلة فيها

(٤) قد تكون الافعال المادية المبلغ عنها غير منطبقة على الافعال المنصوص عنها في القانون الجنائى سواء أكانت مصبوغة بصبغة جنائية أم لا كالبلاغ من والديهم ولده بسرقة ماله من غير أن يكرهه ولم يكن له نريك وسكوى منع الحيازة لعقار بغير استعمال القوة أو شكوى الولد من أن والده يبدد امواله أو يهبها لغيره افعال غير جنائية بعضها من اختصاص

أوصافاً (١) متعددة بتغير ظروفه وطرق ارتكابه ونية مرتكبه، لذا يجب على المحقق الوقوف على حقيقة الوصف القانوني له بأن يتثبت من حقيقة وجوده وكيفية حصوله والظروف التي وقع فيها وطرق ارتكابه واحواله وخص جميع الفروض التي يمكن ان تنطوي تحتها قانوناً والاستدلال على أصحها

١٤٣ — يجب على المحقق أن يتخذ اجراءات التحقيق في الحوادث التي يصح أن توصف بأنها جريمة ورفع الشك الذي يحوم حولها وهي حوادث القضاء والقدر، إما أن تنتج عن حادثة قهرية وهي قوة لا يمكن حسابها قبل وقوعها ولا اجتنابها ولا مقاومتها كأن نارت عاصفة فاقومت شجرة على شخص فقتلته، واما ان تنتج عن عوارض وهي حوادث تقع مصادفة واتفاقاً ولم يكن لارادة الانسان دخل فيها أو ان الخطأ إن كان هناك خطأ هو خطأ المجنى عليه دون سواه كأن اندفعت دابة براكبها امام قطار سائر فقتله ولم يكن للسائق سعة لايقاف القطار

الحوادث العارضية

الفرع الثاني - اثبات كيفية وقوع الجريمة

- ١٤٥ — يجب على المحقق تحقيق كيفية وقوع الجريمة حتى يتمكن من اثبات وقوع الجريمة بجميع أركانها ويتمكن من وصفها القانوني ومعرفة فاعليها ومدى مسئوليتهم
- ١٤٦ — تحقيق كيفية وقوع الجريمة يقتضي اثبات عناصر الظروف المرتبطة بها وهي :-
- (١) مكان وقوع الجريمة (٢) وقت حصولها (٣) طريقة تنفيذ الفعل المادي المكون لها (٤) الظروف والاحوال السابقة على تنفيذ الجريمة والمعاصرة واللاحقة لذلك التنفيذ

تحقيق كيفية وقوع الجريمة

عناصر كيفية وقوع الجريمة

المحاكم المدنية او المجالس الخيرية وفيها ما يرجع للنفس فيه في جيات الادارة كالتزاع على رى الاراضى وغيره مما يحسن بالتحقق متى انكشفت له حقيقتها في حين تبلاغ رى السلطات المختصة وبفهم المبلغ بتقديم بلاغه اليه

(١) قد يكون الجرح او الضرب مجرد جنحة بسيطة وشروط في قتل تباعاً بنية وانقصه من ارتكاب الفعل لذي يجب على المحقق الوقوف على انقصه وقصده ح .

١ - مكان وقوع الجريمة

١٤٧ - التحقيق لمعرفة المكان الذي وقعت فيه الجريمة ومعاينته قد يؤدي بالمحقق الى الوصول الى الادلة التي تثبت كيفية تنفيذها والظروف التي وقعت فيها ومعرفة فاعليها بالذات أو تضيق دائرة البحث عنهم .

١٤٨ - غوامض الجريمة - من أكبر العوامل التي تسهل على المحقق كشف غوامض الجريمة في حالة العثور على جثة قتيل ملقاة في الطريق أو مدفونة في الأرض أو طافية على وجه الماء الخ معرفة المكان الذي وقع فيه القتل لاسيما اذا كانت الجثة مجهولة الشخصية

١٤٩ - وقد تكون معرفة المكان الذي وقعت فيه الجريمة وسيلة لمعرفة نية المتهم عن برئ مرتكب الجريمة بالذات أو حصره أو تقوية الادلة ضده أو نفي التهمة عنه أو صعوبة التسليم بوقوع الجريمة تبعاً للقول بوقوعها في هذا أو ذاك المحل ، كما إذا وجد بمحل ارتكاب الجريمة أثر طبعة أصبع المتهم أو قدمه أو ما يدل عليه من آثاره كتركه مدهاسه أو بعض ملابسه أو اذا ثبت ان الجريمة وقعت في مكان يتعذر على مثل المتهم ان يصل اليه لبعده عن محل وجوده وقت ارتكاب الجريمة ، ومن معرفة المكان ومعاينته يمكن التحقيق من معرفة قيمة شهادة الشهود والتعرف على صدقها من كذبها وكذلك قيمة أقوال المجنى عليه فيما ادعاه من استغاثته مع ان المكان مأهول بالسكان أو المجاورين لتحقيق حصول الاستغاثة أو عدم حصولها ، أو دلت حالة المكان من كثرة مرور العربات وغيرها على منع سماع الصوت وهكذا من هذه الأمور التي تختلف باختلاف أقوال المجنى عليه والشهود واختلاف الامكنة ومواضعها

١٥٠ - وقد يدل مكان الجريمة على سبب وقوعها ومنه يتمكن المحقق من معرفة مرتكبها أو تضيق دائرة البحث عنه (١)

(١) لا يخفى على الجناة ما يصل اليه المحققون من تعرف مكان الجريمة فهم يسارعون عند ارتكابهم جريمة قتل إلى نقل الجثة إلى جهة أخرى لابعاد الشبهة عنهم والقائها على آخرين أو لاختفاء السبب الحقيقي للوفة . فقد ترصد شخص عند حديقة يحرسها لآخر لضغائن بينها وأطلق عليه النار فقتله مملاً جيوبه يرتقلاً قطفه من الحديقة حتى يدعى بأنه قتله دفاعاً عن المال فكان في معاينة المكان الذي حصلت فيه الجنابة ما كذب دفاعه وأثبت عليه الجريمة

١٥١ — وقد يؤدي تحقيق مكان الحادثة إلى الوقوف على حقيقة بعض الحوادث التي يكون المكان عنصراً فيها كالتثبت من الانتحار شنقاً وهلم جرا (١)

١٥٢ — معرفة المكان الذي حصلت فيه الجريمة له نتائج قانونية :— النتائج القانونية :—

١٥٣ — وقد يكون نوع المكان ركناً خاصاً من أركان الجريمة وبدونه تسقط أو تتحول إلى جريمة أقل أهمية، من جنحة إلى مخالفة كما هو الحال في القانون الجنائي في جرائم القذف والسب والفعل الفاضح العلني

١٥٤ — وقد يكون نوع المكان في الجريمة ظرفاً مشدداً قانونياً كالسرقات التي تحصل في الطريق العام باجتماع شروط أخرى معها والسرقات من محل مسكون أو معد للسكنى أو من محل معد للعبادة وهكذا مما يغير وصف الجريمة في بعض الحوادث ويشدد العقوبة فقط في بعضها حسب مقتضيات نصوص القانون الجنائي للدولة

٢- وقت وقوع الجريمة

١٥٥ — البحث والتحقيق لاثبات وقت حصول الجريمة له من الأهمية ما للمكان فهو يساعد في الوصول إلى معرفة كيفية حصول الحادثة ومعرفة الفاعلين أو يؤدي إلى تضيق دائرة البحث عنهم

أهميته

(١) يلجأ الجناة إلى طرق صورية لاختفاء السبب الحقيقي لوقوع الجريمة والتأنيب في أليم أو وضعه على شريط السكة الحديد حتى إذا سارت عربة شحلات تقطع يصعب على الطبيب الاختصاصي كشف الأمر الجنائي فيبطل قد حصل. تتفق جماعة مع امرأة على قتل زوجها وبعد قتله خنقاً في منزله تقبله ليلاً على شريط السكة الحديد ووضعوه بجانب حزامه حطب وعجنت المرأة ذمية حتى تدعى أنه خرج ليستحضر في منزل الحطب فيوقود كما هي عادة الفلاحين وأنه بينما هو يمر فاجده القفص ولكن لم يدرى وجد حول الجثة كذا تيلاً جده لا يتفق مع جسم القتيلى كما أنه وجد بمنزل "رجل خبز يكتفي بعميل على لائق فسكن ذلك من أقوى الأدلة على أن الموت جنائى" راجع حادثة الفلاح المنتحر في همدان صحيفة ٧١ وحادثة التاجر المنتحر في همدان ٢ صحيفة ٧٢ وحادثة زوجين مقتولين بسبب مستهملين همدان

نتائج الفعلية لتحقيق
وقت وقوع الجريمة

١٥٦ — فالنتائج الفعلية التي تتكون من هذا البحث تتولد من اختلاف الليل والنهار والظلام والنور واختلاف درجة قوة الانوار الصناعية باختلاف ضوء القمر ومنازله أيام الشهر القمري واختلاف درجة النظر ثم اختلاف فصول السنة وما يلزمها من اختلاف الحرارة والبرودة وسقوط الامطار (١) او عديمها الخ مما يؤدي بالناس الى تغيير في ملابسهم وطرق معيشتهم وزراعتهم ثم اختلاف الرياح وهبوبها كل هذه الامور الزمنية وغيرها مما لا يقع تحت حصر قد يؤدي البحث فيها في كل حادثة طبقا لنوعها وظروفها الى الحقيقة الواقعة، فقد يصل الباحث فيها مثلاً الى كذب الادعاءات لمخالفتها للواقع أو تؤدي الى تعزيز الأدلة على المتهم أو الاستدلال عليه، وقد تؤدي إلى معرفة وقت الوفاة أو وقت هرب الفاعل والمسافة التي قطعها والقطار الذي سافره ومكان وجوده ومبلغ صدق المجنى عليه وشهوده فيما يقررونه من الاقوال كما تؤدي الى معرفة مبلغ صدق المتهم وشهوده

نتائج القانونية لوقت
ارتكاب الجريمة

١٥٧ — معرفة الوقت الذي حصلت فيه الجريمة له نتائج قانونية أيضاً —
١٥٨ — من النتائج القانونية لمعرفة وقت ارتكاب الجريمة مبدأ سريان القانون على الجرائم الواقعة وقت العمل به ونتائجه واستثناءاته وميعاد سقوط الدعوى العمومية وكذلك نوعها ان كانت فورية أو مستمرة لاحتساب مبدأ المدة التي تسقط بها الدعوى العمومية وكذلك نوعها ان كانت من جرائم الاعتياد بالنسبة لمبدأ سقوط الدعوى والمحكمة المختصة بالنظر والحكم فيها، وقد يكون زمن حصول الجريمة ظرفاً مشدداً قانونياً يغير في بعض الجرائم نوع الجريمة من جنحة الى جناية كقتل حيوان من دواب الركوب او الجراو والحمل ليلاً، وكجريمة اطلاق المزروعات ليلاً من ثلاثة اشخاص على الاقل أو شخص أو اثنين وكان واحد منهما على الاقل حاملاً السلاح ظاهراً أو مخبئاً وكالسطو على المنازل ليلاً من شخصين فأكثر حاملين اسلحة ظاهرة أو مخبأه وهلم جرا
وقد يكون وقت حصول الجريمة ظرفاً مشدداً للجريمة فقط دون تغيير

لوقت ظرف مشدد
قانوني

(١) قد وجدت جثة قتيلة في الحلاء مبللة ملابسها وقد ثبت من هذا البلى تحديد وقت وجودها خارج منزلها وارتكاب الجريمة وكان هذا التحديد سبباً في كشف ندير التبييت الذي دفع به القتل . (راجع التبييت ، في الكذب في الشهادة في هذا الكتاب)

نوعها كالسرقة ليلاً وانتهاك حرمة الملكية ليلاً لان الليل اعد للسكون والراحة ويقل وسائل الدفاع من قبل اصحاب المنازل وغيرهم

٣ — طريقة تنفيذ الفعل المادى للمكون للجريمة

١٥٩ — تنفيذ الفعل المكون للجريمة (١) يختلف باختلاف انواع الجرائم والمجرمين ودرجة تفننهم فى ارتكابها وتحقيقه يؤدى الى اثبات كيفية وقوع الجريمة وقد يصل بالمحقق الى معرفة فاعلها أو على الاقل تضيق دائرة البحث عنه مبدئياً من تمييز اسلوبه (٢)

١٦٠ — ومن النتائج الفعلية عند التحقيق فى طريقة تنفيذ الفعل المكون للجريمة امكان الوصول الى معرفة الفاعل متى ثبت نوع الآلة التى ارتكبت بها الجريمة اذ قد تدل هذه الآلة التى ارتكبت بها الجريمة أو وجدت فى محل الحادثة على صاحبها أو على بعض صفاته أو حرفته (٣)

١٦١ — ومن تلك النتائج احتمال ظهور أن المبلغ كاذب فيما يدعى ظهور استحالة طريقة التنفيذ بطريقته واستحيل عليه ارتكابها بطريقة أخرى لاعتبارات مادية ومعنوية

(١) يجب ان يثبت المحقق فى تحقيقه كيف وقعت الجريمة ، هل ارتكب المجرم الجريمة بالتسور — بالتسلق — بكسر — بمقتبح معطمة الخ .

(٢) راجع صحيفتى ٢٢ ، ٢٣ بنود ٢٩ الى ٣٢ وكتاب انبج الجنائى للمؤلف

(٣) كما اذا ظهر من البحث فى طريقة تنفيذ الجريمة قتل اى حصت من اطلاق عيار نارى من سلاح اميرى مما يدعى الى الشبهة فى حصول جنائية من أحد الخفراء او العساكر أو ممن يحرز السلاح الاميرى وتبتدىء من ذات نقطة الاتصال فى البحث — كذا فى بحث الآلات التى تستعمل فى السرقات وفى بحث نقولات التى تستعمل الآلات فى فتحها أو كسرها كالخزائن والدواب والادراج فيمكن من فحصها بدقة وتوفى على طريقة فتحها وتنفيذ فعل السرقة ومنها يمكن العلم بحرفة الجنائى ان كان نحرراً أو حراً أو متكرراً ومعرفة بعض صفاته إن كان أعسر مثلاً ، وقد يمكن معرفة الجنائى بالتعيين و"عصبة" التى ارتكبت الجريمة اذ يعلم رجال الامن العام المتيقظون ان كل حذو وعصبة لها طرق مخصوصة ترتكب بها الجريمة ولا تلجأ الى غيرها الا اذا تيسر لافردهم الوصول الى طريقة سبل منها وسبق فى بحث ذلك بالتفصيل فى مبحثه .

عديدة مرتبطة بكل حادثة والظروف التي وقعت فيها ، وقد يكون لحالة وسن وقوة الجاني والمجنى عليه معا دخل في استحالة أو عدم استحالة ارتكاب الجريمة بالكيفية التي يدعيها المجنى عليه أو الشهود

١٦٢ - تحقيق طريقة تنفيذ الفعل المكون للجريمة له نتائج قانونية أيضا :-

١٦٣ - من النتائج القانونية للبحث في طريقة تنفيذ الفعل المادي المكون للجريمة الوقوف على ما اذا كان الفعل الذي ارتكب شروطا أم جريمة تامة أو جريمة مستحيلة أو أن خيبة أثر الفعل كانت بمحض ارادة الفاعل وقد يكون الفعل الجنائي قابلا قانونا لان يأخذ أوصافا متعددة بتغيير طريقة تنفيذ الفعل المكون له فقد يعتبر الضرب أو الجرح جنحة بسيطة أو جناية شروع في قتل تبعا لطريقة التنفيذ بنوع الآلة التي استعمالها الفاعل أو العضو الذي حصل جرحه أو رضه لان ذلك يظهر قصد الفاعل ويبين أن كانت نيته القضاء على حياته أو مجرد ضربه أو جرحه فقط ، وقد يظهر منه أيضا اجتهد الجاني في اصلاح ما أفسده بعد الشروع في ارتكاب الجريمة فيجب على المحقق اثبات ذلك وتحقيقه لانه وان كان لا يزال عنه المسؤولية انما قد يكون من أسباب التخفيف القضائي كما اذا ندم من شرع في قتل آخر بالسهم وبذل جهده في معالجة المصاب ونجح .

النتائج القانونية
تطبق طريقة تنفيذ
الجريمة :-

سد الفاعل ونيته

١٦٤ - كذلك قد يؤدي التحقيق في طريقة التنفيذ الى اثبات ان الفعل الذي ارتكبه المتهم يشمل جرائم متعددة فيجب تحقيق اركان كل منها وما اذا كانت ارتكبت لغرض واحد ومرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة أم لا حتى يمكن الحكم عما اذا كان الفعل المرتكب يعتبر جريمة واحدة أم جرائم متعددة

تعدد الجرائم

١٦٥ - ومن النتائج القانونية للبحث في طريقة تنفيذ الفعل المادي المكون للجريمة اعتبار ان الجريمة كائن لم تكن اذا اعتبرت طريقة تنفيذ الفعل المكون لها من الاركان الاساسية وثبت عدم حصوله بها كما في جريمة هتك العرض بالقوة إذا زاد سن المجنى عليه عن ستة عشر سنة

اعتبار الجريمة
كأن لم تكن

١٦٦ - وقد يتغير وصف الجريمة بتغيير طريقة ارتكابها كما هو الحال في جريمة اسقاط الحمل فتكون جناية إذا وقع الاسقاط بالضرب وتكون

ير وصف الجريمة

جنحة إذا حصل ما عطاء الحامل أدوية أو سوائل مؤدية إلى ذلك إذا لم يكن الفاعل طبيبا ؛ وكذلك في السرقة إذا حصلت بالا كراه كانت جناية وبدونه جنحة مالم تقترن بظروف أخرى من شأنها تغيير وصف الجريمة وقد تكون طريقة التنفيذ من الظروف المشددة القانونية كحمل السلاح أثناء تنفيذ الجريمة أو تنفيذها من جملة فاعلين إذا كانت تلك الجريمة سرقة أو إتلاف مزروعات طبقا للقانون الجنائي

١٦٧ - وقد يكون من نتائج تحقيق طريقة التنفيذ وجود الظروف المشددة القضائية كثبوت ان الفاعل استعمل طريقا تدل على استهزائه بسلطة الحكومة أو كانت قاسية وهلم جرا مما هو موكول فيه لوجدان القاضي

١٦٨ - وقد يستفاد من تحقيق طريقة التنفيذ تعدد الجناة أو عدم تعددهم كما إذا ارتكبت جريمة قلع زرع وكان بيان حالة الزرع المقلع وكميته ومساحة الارض تدل على ذلك أو وجود جملة آثار أقدم مختلفة

تعدد الجناة

٤ - تحقيق الظروف والاحوال السابقة

والمعاصرة واللاحقة لارتكاب الجريمة

١٦٩ - الجريمة وليدة الظروف و الاحوال انحصرت بشيء وقت ارتكاب الجريمة وقبلها ، بعدها ، فنتحقق في هذه ظروف مؤدية إلى وقوع الجريمة حقيقتها ومن ثم إلى الالته التي تظهر دقائق خفية وقد ننسب عن قصد تحقيق

٧٠ - تدفع المجرم أسباب لارتكاب جريمة له علاقة متينة بتميته وأخلاقه وحالته المعيشية وبفكره وبتميزه في كيفية ارتكابه وخرق الموصلة إلى غرضه فقد يرى أن ينفذ جريمته بنفسه أو مع آخرين وقد يرى أن لا ينفذها بنفسه بل يمكن تنفيذها بواسطة آخرين بتحريضه هم أو بمقدوره على جعل أو خدمة يؤديهم له ، وتجهيز الأسلحة أو الآلات أو الأدوات وغيرها لازم لارتكابه حسب نوع كل جريمة وطريقة التي صمم على ارتكابه بها ، ثم يمهّد السبيل لارتكابه ويزيل المعوق إذا وجد شيء منه ، وبذلك يعدّ دور التنفيذ

تحقيق الظروف
سابقة على
ارتكاب الجريمة

وكل هذه وقائع يجب تحقيقها قد تحصل قبل ارتكاب الجريمة وتتنوع حسب نوع الجريمة المراد ارتكابها والظروف والاحوال المحيطة بالمجرم (١)
١٧١ — تحقيق الاحوال والظروف السابقة على ارتكاب الجريمة له نتائج قانونية :-

١٧٢ - من النتائج القانونية لذلك تحقيق طرق الاشتراك السابقة على ارتكاب الجريمة وهي التحريض والاتفاق واعطاء الاسلحة والآلات أو أى شئ آخر ارتكبت به الجريمة وتحقيق وقائع جريمة العادة التى حصلت قبل الحادثة الجارى تحقيقها لاشتراط تكرار وقوع الافعال المكونة لها من الجانى حتى تعد جريمة

نتائج القانونية

١٧٣ - وتحقيق الاكراه المادى الملجئ الى ارتكاب الجريمة الذى ينشأ من حادثة قهرية أو من فعل فاعل ، وكذلك بحث وتحقيق الاكراه الادبى الذى ينشأ أيضا من حادثة قهرية أو من فعل فاعل فيوجه ارادة الانسان الى ارتكاب جريمة رغما عنه اتقاء لخطر جسيم على النفس

تحقيق الاكراه المادى والادبى

١٧٤ - وكذلك تحقيق العذر القانونى لمن فاجأ زوجته حال تلبسها بالزنا وقتلها فى الحال هى ومن يزنى معها طبقا للقانون (الجنائى)

تحقيق العذر القانونى

١٧٥ - وكذلك تحقيق أسباب الإباحة والظروف المشددة القانونية التى تقع قبل الجريمة كسبق الاصرار والترصد فى جريمة القتل العمد والاكراه الذى يقع قبل جريمة السرقة لغرض وقوعها فانه يغير وصف الجريمة من جنحة

تحقيق أسباب الإباحة والظروف المشددة القانونية

(١) فقد تدفع اسباب الوراثة الابن المتربى تربية اتكالية الى قتل والده المورس اذا اعتقد ان الوالد سيخص بعض أولاده أو ازواجه بجزء من ماله زائدا على ما يستحقه الوارث ، وقد يقتل المدين دائته اذا شدد عليه ورأى الاول ان الفرصة سانحة لاختفاء فعلته وهلم جرا ، ويرود السارق الجهة لمراد السرقة منها مع شركائه ليعرفوا موقع رجال الامن فيها وعاداتهم أو يتفقون مع الخدم أو البوابين ويرسلون الرسل داخل الامكنة ليقفوا على محتوياتها ومواقع الضعف فيها وأخذ طبعة الاقفال ان لم يمكن الاتفاق مع الخدم على تركها مفتوحة أو فتحها لهم ومعرفة الوقت اللائق للتنفيذ وكيفية وتسميم الكلاب ان وجدت وكانت عائقا لهم والاتفاق معا على موضع كل منهم وواجباته فى التنفيذ وكيفية توجيههم الى محل الجريمة ، وقد يغلون ذلك كله ثم تعترضهم أحوال وقت التنفيذ ما كانت فى حسابهم فياتون بأعمال للتكن من التناوب عليها .

الى جناية واذا تقدمت جريمة القتل جناية أخرى كانت ظرفا مشددا لجريمة القتل وهلم جرا من هذه النتائج القانونية التي تظهر عند تحقيق الظروف والاحوال السابقة لتنفيذ الجريمة

تحقيق
الظروف المعاصرة
لارتكاب الجريمة

مميزات مرشدة
على مرتكب
الجريمة أو معززة
للادلة

١٧٦ - يجب تحقيق الظروف والاحوال المعاصرة لارتكاب الجريمة لانه يؤدي أحيانا الى اكتشاف مميزات قد تضيق دائرة البحث عن المتهم ان كان مجهولا ، كالعثور على بصمة أصابع أو آثار الايدي بمحل الجريمة ، فقد تدل في كثير من الاحوال على شخصية الجاني خصوصا اذا كان معتاد الاجرام ومن الاشخاص السابق الحكم عليهم ، أو وجود آثار يستفاد منها أن الجاني أعرج أو فاقدا أحدا لأصابع أو بقدمه مرض أو زائدة جلدية أو اكتشاف حرفته أو صناعته من مدلول الجروح أو الاصابات فقد يدل تقطيع الجثة على أن القاتل جزار أو طباح أو طبيب ؛ أو تعزز الادلة على الأقل اذا كان المتهم واحدا منهم ، وقد يترك الجاني وقت ارتكاب الجريمة ملابسه في محل الجناية سهوا فتدل مما يوجد عليها من آثار الزيت أو الفراء أو غيره على أن الجاني زيات أو نجار أو نقاش ، ولو وجد بصاقه في محل الجناية أمكن معرفة أمراضه ، واذا وجدت بقايا سجاير مثلا بمحل الجريمة استنتج ان الجاني ممن يدخنون وقد يمكن معرفة طول الجاني من تحقيق موقع الاصابة ومن طول الملابس التي يتركها سهوا في محل الجريمة ومن الكتابة التي خطها الجاني بيده على الحائط ومن موضع الاشياء التي يسرقها ان لم يستعن بكرسى أو سلم .

١٧٧ - وكذلك يمكن من تحقيق الظروف والاحوال المعاصرة لارتكاب الجريمة معرفة ان كان مرتكبها له علاقة بالجنى عليه ودرجة هذه العلاقة وقد تدل على الصعوبات التي واجهها الفاعل عند ارتكابه الجريمة وكيفية تغلبه عليها ومن يقوم باعمال مجهزة أو متممة أو مسهلة لتنفيذها كمن يمسك سلما لسارق وهو يعلم بالسرقة ومن يقف على باب منزل ترتكب فيه جريمة ليخبر الفاعلين عند الحاجة بحضور رجال الحفظ ومن يكون واسطة للتراسل بين الفاعلين والحمال الذي يساعد اللصوص على نقل الاشياء المسروقة والشهود الذين يشهدون على ورقة مزورة وهم يعمون بالتروير وهلم جرا ؛ وهذه الظروف والاحوال كثيرة والبحث فيها مكان من الاهمية في الوصول الى حقيقة

تحقيق
أعمال الاشتراك
المعاصرة

الجريمة وكيفية وقوعها ومعرفة الفاعل وغيره من الامور الواجب البحث فيها

١٧٨ — تحقيق الظروف المعاصرة للجريمة له نتائج قانونية من ذلك اقتران الجريمة بظروف مشددة قانونية قد تغير وصف الجريمة كالاكراه في السرقات وقت السرقة وحصول التهديد بالسلاح فيها، وقد لا تغير وصف الجريمة وتقتصر على التشديد في العقوبة كاقتران جريمة القتل العمد دون سبق أصرار أو ترصد بجناية أخرى ومن نتائج القانونية أيضا بحث طرق الاشتراك المعاصرة لارتكاب الجريمة وهلم جرا

النتائج القانونية

١٧٩ — يجب أن يتناول التحقيق الظروف والاحوال اللاحقة لارتكاب الجريمة لان ظهورها يؤدي أحيانا للوصول الى مرتكب الجريمة :-

تحقيق الظروف اللاحقة لارتكاب الجريمة

كاكتشاف طرق هرب الفاعلين للجريمة وتصرفات رجال الحفظ عند الاستغاثة اذا حصنت والاهمال الواقع منهم وتصرفاتهم وقت وعقب فرار الجانين والاجراءات التي اتخذت لضبطهم والمقاومة التي حصلت ومعرفة الامكنة الواجب تفتيشها للوصول الى الادلة المحسوسة لاثبات الجريمة التي تمكن الفاعلون من اخفاء معالمها عقب تنفيذ الجريمة ، كالبحث عن جسم الجريمة والآلات والاسلحة التي استعملت في الجريمة والاشياء المسروقة وكذلك تحقيق الوسائل التي اتخذت لاختفاء جسم الجريمة واتلافه كوضع جثة في صندوق ونقلها بعربة أو سيارة الى جهة خلوية أو غير مطروقة أو احراقها

اهمال رجال الحفظ

اخفاء معالم الجريمة

١٨٠ — تحقيق الظروف والاحوال اللاحقة لارتكاب الجريمة له نتائج

النتائج القانونية

قانونية مثل الظروف المشددة القانونية التي تغير وصف الجريمة كالاكراه عقب السرقة مباشرة وقبل الهروب أو وجود اعداء معفية من الجريمة كاعفاء الخاطف من العقوبة اذا تزوج بعد ارتكاب جريمة الخطف بمن خطفها زواجا شرعيا ، أو تقصد اكتشاف حقيقة وتسهيل التحقيق كاعفاء الراشي اذا أحبر بالرشوة بعد ارتكابه الجريمة واعفاء مزيف القود اذا أخبر الحكومة عن معه بعد ارتكابها وهلم جرا وذلك طبقا للقانون الجنائي

الظروف المشددة والاعداء المعفية

الفرع الثالث - سبب وقوع الجريمة

- ١٨١ - يجب على المحقق تحقيق سبب وقوع الجريمة لارتباطها ارتباطاً بالغرض من تحقيق
الغاية بالمعامل فلا جريمة بلا سبب (١)
- ١٨٢ - يجب على المحقق أن يبذل مزيد العناية في البحث عن سبب
الجريمة (٢) وأن يكون بحثة عنه بمزيد الدقة والحذر إذ أن الخطأ في
ذلك كاف لإبعاد المحقق عن الوصول إلى كشف مرتكبي الجريمة (٤)
- ١٨٣ - لا يؤثر سبب الجريمة في تكوين عناصرها إنما يصح في بعض
الاحوال أن يكون من أسباب عدم المسؤولية (٥) أو تخفيف (٦) أو تشديد
العقوبة (٧)
- ١٨٤ - يجب على المحقق أن يكون ملماً بأسباب الجرائم ليسهل عليه
بحث سبب الجريمة بالدقة

- (١) لا يرتكب الجاني الجريمة عدة جاً في الاجراء أو قضاء للذة وإنما لأسباب معينة تفعل
فعلها فيه ولا يستطيع التغلب عليها .
- (٢) فإذا ثبت أن سبب الجريمة هو الانتقام التحقت التهمة في أعداء الجاني عليه .
- (٣) عدم الاهتمام إلى سبب الجريمة مؤد إلى الاضطراب في التحقيق وقد يكون عدم
تصور سبب معقول يحمل المتهم على ارتكاب مؤد إلى برأته .
- (٤) قد يخطأ المحقق في حادثة تتل ويحتمل أن السبب الانتقام لأن قد تم خسران شيء بسبب
مقاجاة الجاني عليه له قبل شروعه في السرقة وحمله على قتله فيتمكن من الهرب . هذا خطأ يقع
سير التحقيق من الوصول إلى القائل الحقيقي فينعرف المحقق في جمع الأدلة على أعداء مقتول
وتضييع الأدلة المحسوسة والمعنوية التي تنم عن التهمة حقيقياً بمرور الزمن وعدم العناية في جمع
في الوقت المناسب وبعد تقضاء مرحلة في التحقيق وثبوت عدم أدلته تحفظ المدعى مؤقت
أو يقضى ببراءته
- (٥) عدم المسؤولية الشخصية كالأكره المجبر والخنون في وادية كالدفع عن النفس أو
إنال أو تنفيذ حق التأديب أو طاعة موظف لأمر رئيسه في
- (٦) أسباب تخفيف المسؤولية قد تكون سبب لجريمة كعدم الزوج والضرر في تصحيح
أن تكون محلاً لاستعمال الرقعة طبقاً للمادتين ١٧ و ١٨ من قانون العقوبات كخروج من بسرقة
خبر الخ
- (٧) الانتقام سبب تشديد العقوبة

١٨٥ — تنقسم الاسباب الداعية لارتكاب الجرائم إلى أسباب عامة وأسباب خاصة :-

١٨٦ — الاسباب العامة لارتكاب الجرائم هي عوامل تؤثر في النفوس الضعيفة وتولد فيها الميل إلى الاجرام وهي مرتبطة في كل أمة بأحوال أفرادها الاخلاقية والعلمية والاقتصادية والطبيعية والسياسية وهي موضوع بحث علم طبائع الاجرام من الوجهة العلمية وموضوع بحث التحقيق الجنائي العلمى من وجهة مجرد كشف الجرائم وفاعليها وهي عديدة كالانتقام والفقر والطمع والغيرة والحسد والحب (١)

الاسباب العامة

١٨٧ — يجب على المحقق عند اعتبار الاسباب العامة مراعاة حالة الاشخاص المنسوبة اليهم من حيث تربيتهم وأخلاقهم وعاداتهم الخ أو بمعنى آخر اعتبارها نسبية لامطلقة (٢)

الاسباب العامة نسبية

١٨٨ — اما الاسباب الخاصة فهي المصلحة الخصوصية (٣) التي تدعو بعض الافراد الى ارتكاب الجرائم

اسباب الخاصة

(١) الاسباب العامة الداعية الى ارتكاب الجرائم في مصر هي غالبا حب الانتقام والطمع فاذا قتل ل احد الناس مثلا أبوه أو أخوه أو ابنه يرى انه واجب عليه وعلى أقاربه ان يلحقوا بالفاعل أو بأقاربه مثل ما لحقهم من الضرر — وكذلك الانتقام بأكلاف المزروعات وتسميم المواشى وحرق السواقي الخ

(٢) وغير ذلك مؤد الى الخطأ في تعرف السبب الحقيقي فقد يؤدي قول مبهين الى الانتقام بالقتل عند شخص وقد لا يدعو نفس القول الى ذلك عند آخرين وقد تكون المرأة المقتولة ليست على شيء من الجمال وسبب القتل الحب أو الغيرة وذلك اذا بحث في سيرها ومن يلوذ بها وأخلاقه وعاداته ووسطه وسحته بالنسبة لها .

(٣) كالمدين الذى يسرق مستندات دينه من مدينه او من اوراق الدعوى بقلم كتاب المحكمة وقد تكون المصلحة خوف الفضيحة والعار كجرائم اسقاط الحمل وقتل الاطفال الذين حملت بهم امهاتهم سفاحا او تعجل الوفاة بالقتل لوضع اليد على التركة من وارث أو موصى له أو بسبب التقدير عليه كقتل الولد اباه أو دفع المسؤولية كمن يريد اخفاء جريمة القتل بحرق المنزل الذى فيه الجثة أو اخفاء الاختلاس الواقع من الموظف باحراقه الاوراق والدفاتر التى تدل عليه أو اخفاء السرقة الواقعة من أمين المخزن أردفع مسؤولية العجز عنه باحراقه المخزن أو القاء الريب والشك في نفوس المحققين ورجال الضبط بان يتهم شخص بارتكاب جريمة معينة ويقبض عليه فيعمد شركاؤه في الجريمة أو أصدقاؤه أو أقاربه الى تكرار ارتكابها بظروفيها حتى يعتقد المحقق ان الجاني الحقيقي لا يزال حرا طليقا وأنه غير المقبوض عليه وقد يكون الدافع للجاني رغبة الاختفاء في السجن على غير علم من رجال البوليس

١٨٩ — يتعرف المحقق سبب وقوع الجريمة بوسائل كثيرة
 وسائل معرفة سبب الجريمة : —
 لاحصر لها : —

١٩٠ — فقد يعرف سبب الجريمة من معرفة شخصية المجنى عليه أو ١ — شخصية المجنى عليه أخلاقه أو سلوكه أو صناعته (١)

١٩١ - وقد يستنتج سبب الجريمة من مكان وقوعها فسبب جريمة قتل شخص في محل العمارة أو في منزل امرأة مشهورة بسوء السلوك هو سبب غير شريف بخلاف وقوعها في مكان آخر مثل منزل المجنى عليه أو طريقه (٢)

١٩٢ - وقد يعرف سبب الجريمة من نوع الجريمة فسبب جريمة قتل المزدوعات واتلافها وتسميم المواشى والاضرار بها هو الانتقام وكذلك الحريق عمدا في غالب الحوادث إلا اذا كان المحروق مؤثما عليه فيكون

٣ - نوع الجريمة للحصول على قيمة التأمين غالبا والذي ينتفع بهذه القيمة هو الذي تقع عليه الشبهة وهو المالك ويعزز ذلك أيضا اذا حصل قبل الحريق بزمان وجيز على رفع قيمة التأمين ومن غير الغالب في الحرية يكون لاتلاف جسم الجريمة بقصد اخفائها كجثة القتل أو الدفاتر الدالة على الاختلاس أو بقصد سرقة العهد والودائع والادعاء بحرقها ومن غير الغالب أيضا قيام فريق

الذين يمجنون "سير وراعه" نقبض عليه بسبب جريمة أخرى أشد خطورة فلا يجد مأمنا يقيه شر البوليس "حسن من السجن وفي هذه الحالة يسارع في الاعتراف بالجريمة الثانية وقد يكون السبب الحاق العار واخذ من سرف الغير كأن يرتكب "سرقة" ولم يقرر عليه في الصرف نكابة باية والحظ من مقامه وقد يكون السبب الشهرة خصوصا في الجرائم السياسية وقد يكون السبب الإعجاب بالنفس ولا سيما ذات العلالة بالنساء وقد يكون الغرض من الجريمة زعزعة الأمن العام في بلد أو منطقة اساءة لرجل الحفظ فيها .

(١) فإذا عر على جثة بنت مقتولة وتبين أنها حلت سفاحاً فليسبب يكون الاستقاء معرضاً والشرف ومن البديهي أن أول من يقتل منها من ينسب سرقته بعلمه وعلمه وبها وإذا وجدت جثة طفل حديث الولادة سقطاً في الطريق ومخبأة في مرآض أو في مكان آخر فليسبب الجريئة دفع العار أيضاً ممن ينتسب إليهم الطفل ويتحقق به بعد فواته ولا ثمرة في الأقرباء وقد يكون للمقابلة به فيها أن لا يكون له من قبضه وإذا وجد عريف مقتول استنتج من صناعته أن السبب سرقة فاعمد من النقوط وإذا كان المقتول شخص مشهور بالأجراء يكون سبب قتله تخلصاً من شروره وقد يكون بيد حذو زلاته استقامته منه الخديعة وبسبب اختلافه معه في قسمة الغنمة

(۲) انظر مكان ارتكاب الجري صحيفة ۷۹ هـ - (۱) و ۱۱۱، صحيفة ۷۹ بنی ۱۵۱، ۱۵۰

من العمال العاطلين بحرق المباني والمعامل عمدا بقصد اشتغالهم بتشيدھا
كذلك جرائم هتك العرض والوقاع سببھا قضاء الشهوة البهيمية ونادرا
الاهانة والخط من الكرامة

- ٤ — المعاينة ١٩٣ — وقد يستنتج سبب الجريمة من المعاينة (١)
— نوع المروق وقد يستنتج من نوع الشيء المروق في جريمة القتل المقترن بالسرقة
سبب الجريمة ومن ذلك يستدل على الفاعل (٢)
٦ — الظروف ١٩٤ — وقد يعرف سبب الجريمة من الظروف المحيطة بها والتي وقعت
فيها (٣)
— اقوال الشهود ١٩٥ — وقد يعرف سبب الجريمة من أقوال الشهود الذين يمكنهم ان
يعلموا احوال المجنى عليه وعلاقاته بالغير وعاداته واطواره واسراره

الفصل الثاني

التعرف على مرتكب الجريمة وشركائه

- ١٩٦ — التعرف على مرتكب الجريمة وشركائه هي الغاية القصوى التعرف على
١٩٧ — التحقيق في وجود الجريمة وكيفية وقوعها وسببه يؤدي غالبا توجيه الشبهة
مرتكب الجريمة

(١) فقد تقع جريمة القتل ومن معاينة محل ارتكابها وجنة القتل يمكن الوقوف على سبب
القتل فقد يكون مكان الحادثة بهما يمكن سرقة لم يس ومن معاينة الجثة يرى أن القتل حصل
والمجنى عليه نائم لم يقاوم في هذه الحالة يستنتج أن سبب القتل هو الانتقام ويعزز ذلك ما قد
يظهر من معاينة الجثة ان القتل حصل بطريقة وحشية تدل على نفسانية القاتل وقد يحصل
أن اللص يشرع في السرقة فيستيقظ المجنى عليه ويقاومه فيقتله اللص ويفر وفي هذه الحالة يظهر
من معاينة الجثة ان القتل انما حصل والمجنى عليه يقاوم ويعزز ذلك ما يوجد من آثار الشروع
في السرقة ان لم يوجد شيء مسروق

(٢) كالحادثة المذكورة في الهامس (٤) صحيفة ٧٠

(٣) فقد يحجز الدائن على محمول فيسرقه المدين أو يوضع فيه النار لحرمان خصمه من

الى الشبهة (١) والقرائن والادلة التي يتمكن بها المحقق ان يوجه التهمة الى رابطة الفاعل بالجريمة
بعض الاشخاص (٢) وتكون رابطة المتهم بالجريمة (٣)

(١) وتختلف طرق البحث في الجريمة طبقا لاختلاف نوع الحوادث والامكنة والآثار التي توجد ودرجة عقلية الفاعل وتربيته وعاداته وقوته وسنه ويقظة رجال الحفظ ومعرفة وطادات الجناة وطرق ارتكابهم الجريمة وطريقة كل فرد أو عصابة منهم إذ يعرف رجال الحفظ من اعتاد من المجرمين مثلا سرقة الحمير أو النجاج أو النشل في القرية أو في كل حي من الاحياء في المدن المكتظة بالسكان ومن من المجرمين يستعمل هذه الحيلة أو تلك في بلوغ أمنيته من الاجرام، وقد توجد خزينة النقود في بعض الحوادث مكسورة بقأس وأخرى مفتوحة بكسر القفل فقط وغيرها مفتوحة بمفتاح مصطنع وأخرى بطريقة اذابة جزء من بابها بدرجة من الحرارة مرتفعة متولدة من قوة كهربائية عظيمة أو ما يماثلها فيمكن لرجل الحفظ اليقظ معرفة من يكون من المجرمين أو طوائفهم ديدنه سرقة الخزائن وطريقة كل عصابة منها في معالجة فتحها حسب استعداد أفرادها .

(٢) ليست كل علاقة بالجريمة تجعل صاحبها فاعلا لها أو شريكا فقد حدد الشارع في المادتين ٣٩ و ٤٠ ق. ع. ماهية الفاعل للجريمة والشريك فيها على سبيل اخصر ويجب أن يلاحظ المحقق علاقة المتهمين بعضهم ببعض

(٣) فقد وجد في مدينة القاهرة في احدى الليالي صندوق باحد شوارع قسم شبرا المنهولة بالسكان ونقله الشرطي الى القسم وفتحه وجدت به فتاة مقتولة بواسطة الخنق تبلغ من العمر ثمانية وعشرين عاما وقد ظهر من التوال الجيران أن عربة ركوب وقفت وكان بها شخص يلبس جلبابا أبيض وطايتة متوسطة القامة نزل الصندوق بواسطة العربي من العربة وبعد أن صرف العربي اختفى وبعرض اجثة ظهرت شخصيتها وانها داية بنجي السيدة ومن سكانه وانها متزوجة فوقعت الشبهة على زوجها دون جدوى إذ لم يعلم وقتئذ كيفية حصول الجريمة ولا سببها وان كان تحقق حصولها وقد أدى البحث بعدئذ في سبب الجريمة الى ان لها علاقات عائلية غرامية مع حد كتيبة النيابة العمومية القاطن في حي السيدة وقد كان ذلك غير كاف في حد ذاته انما ادى الى البحث حوله ومن هذا البحث أمكن الاستدلال على مكان حصول الخدعة وكيفية حصولها ففوت رابطة هذا الاخير بالجناية إذ ظهر من البحث حوله من الجيران وغيرهم انه أحضر عربة وتقل في صندوق قبل العثور على الصندوق بنجي شبرا بساعت وانتهى حضر بمنزل الجني عليها صباح قبل نقل الصندوق من منزله واستعد له لتوجه معه منزله للمعاسية ومشتري نصف المنزل شركته وخرجت معه فعلا ولم تعد بعدئذ وهذه هي الرابطة بعدئذ لم يكن هناك علاقة بينه وبين الجريمة وقد أتت من مجموع الامور سابقة الذكر وقويت عند رابطة بعد ذلك تبعا لسير البحث واستمرارد حتى ظهر أن الصندوق الذي وجدت به الفتية هو أحد صندوقين عنده وظهر ان سحبه على الدرج (السلامة) والبالط عند نزله على درج منزله وظهرت أدلة محسوسة ومعنوية لا محذور تستشهد به في هذا الموضوع من البحث

١٩٨ — ومن الطبيعي ان يلى الغرض من البحث في اكتشاف هذه الرابطة التي تربط الفاعل بالجريمة البحث في تقويتها (١) وقد يكون ذلك عند البحث عن حقيقة الحادثة وكيفية حصولها وسببها وعند البحث حول الفاعل الذى ظهرت رابطة بالفعل ، فقد تتقوى هذه الرابطة ببراہین محسوسة موجبة كوجود بصمة اصابعه منطبعة على منقول بمحل الحادثة أو أثر أقدامه أو ترك حذائه أو فقد ختمه أو أى شيء يميز له بمحل الجريمة أو وجود أثر خدش أو تسلخات أو كدمات به يمكن أن تنشأ من أظافر المجنى عليه وثبوت حصول مقاومة أو وجود أثر عض بجسمه من المجنى عليه مع انطباقها على أسنانه أو أثر دماء بملابسه أو أثر التسلق برجليه أو رائحة الغاز بيديه حسب نوع الجريمة التي ارتكبها وكيفية حصولها ، وقد تكون ببراہین محسوسة سلبية كعدم وجوده فعلا في المكان المعتاد وجوده فيه وقت ارتكاب الجريمة أو في المحل الذي يدعى بوجوده فعلا فيه ، وهذه الرابطة السلبية تحتاج دوما لتقويتها وتميزها أكثر من غيرها كما لا يخفى

١٩٩ — يجب تحقيق مسئولية كل فاعل (٢) وشريك (٣) في

نيق مسئولية
عل والشريك

(١) وقد تنحصر هذه الرابطة التي تربط الفاعل بالجريمة وتبرز بامور لها نتائج فعلية عند البحث حوله فقد تقصر دائرة البحث حول اعداء المجنى عليه ووجود أثر قدم بمحل الحادثة او بصمة اصبع على آنية بها ومقارنة هذا الاثر بآثارهم جميعا بحصر الانعام في اعدام

(٢) يجب تحقيق أحوال القصد الجنائي من ارتكاب الجريمة عند كل فاعل على حدته لانها شخصية فاذا ارتكب اثنان جناية قتل عمدا وكان عند احدهما سبق اصرار فتعتبر الجناية بالنسبة له قتلا عمدا مع سبق الاصرار وبالنسبة للآخر قتلا عمدا فقط

وكما ان أحوال القصد الجنائي شخصية فكذلك احوال العلم بالجريمة شخصية كما ملين في صيدلية جهزا دواء لمريض وادخلا عليه سما وكان احدهما يعلم ذلك ويتعمد القتل والثاني لا يعلم واخذ المريض الدواء ومات فيعد الاول قاتلا بالسهم والثاني متسببا في الموت خطأ . وهذا طبقا لقاعدة انه اذا تغير وصف الجريمة باعتبار قصد الفاعل فيها أو كيفية علمه بها لا يتعدى هذا التغير الى غيره من الفاعلين ويستثنى من هذه القاعدة حالة ما اذا كانت الجريمة التي وقعت ولم يتعمد ارتكابها نتيجة محتملة للجريمة التي تعمد ارتكابها مثلا ضرب عدة أشخاص رجلا متعمدين ضربه دون قتله ولكن الضرب اقضى الى الموت فتطبق عليهم جريمة الضرب المفضي الى الوفاة وليس لاحدهم ان يحتج بان الوفاة نشأت من الضرب الذي أحدثه غيره .

(٣) لاسك ان الجنائي مسئول عن ضرر الجريمة الذي أحدثه عمدا ولكن قد ينشأ عن

ارتكاب (١) الجريمة

٢٠٠ - يجب على المحقق في حالة ما يكون الفاعل مجهولا ان يكون عمله في تحقيق حصول الجريمة وكيفية وقوعها وسببها كاملا حتى اذا ما وجهت التهمة بعد ذلك الى شخص أمكنه بسهولة ان ينظر في علاقة وارتباط الادلة بحالته .

٢٠١ - كما يجب عليه تحقيق عدد (٢) الجناة الذين ارتكبوا الجريمة تحقيق عدد الجناة

فعله ضرر أكبر مما كان يقصده وفي هذه الحالة يجب تحقيق ما اذا كان في وسعه عند ارتكاب الجريمة ادراك وحسبان هذه النتائج الاحتمالية وفي هذه الحالة يكون مسئولاً عن زيادة الضرر وتعتبر ظروفاً مشدداً لعقوبة الفعل الذي ارتكبه فاذا لم يكن في وسعه ذلك فلا يكون مسئولاً الا عن فعله لاعتنا نتيجة البعيدة فالحريق العمد مثلاً اذا نشأ عنه وفاة شخص أو أكثر تكون العقوبة الاعدام (مادة ٢٥٧ ق . ع .) اذا كان موجوداً في الاماكن المحترقة وقت اشتعال النار لانه من اليسور للفاعل ادراك احتمال وجود اشخاص فيها اما اذا حضرت اشخاص من الخارج كرجال المطافئ ومات أحدهم من فعل النار يكون الفاعل مسئولاً فقط عن الحريق العمد بحسب ظروفه .

كما أن احوال القصد الجنائي شخصية فكذلك احوال العلم بالجريمة شخصية بين الفاعلين والشركاء كما اذا ضرب شخص امرأة حبلى ولم يتعمد الا الضرب وساعده شريكه باعطائه عصا وهو يعلم أنها حبلى ويتعمد اسقاطها وحصل الاسقاط فتكون الجريمة بالنسبة للفاعل جريمة ضرب فقط وبالنسبة للشريك اشتراكاً في جريمة اسقاط الحبل للقاعدة المتقدمة

(١) وقد تكون الجريمة التي حصلت لم يتعمد الشريك ارتكابها ولكنها نتيجة محتملة للتعريض او الاتفاق او المساعدة في الجريمة الاصلية التي اشترك فيها فيجب ان يتناول التحقيق هذا الاحتمال وسببه ويبين المحقق عما اذا كان الشريك يتوقع ارتكاب هذه الجريمة أو كانت بعيدة من أن تخطر على باله أو يوجد أسباب تدل على أنه كان يأبى ان تكون له يد في وقوعها أو انه خدع من شركائه أم لا مثلاً اذا تقدم جماعة الى شخص وطلبوا منه ان يشترك معهم في سرقة محصول قمح من أرض الغير وافهموه بعده وحود من يحرسه واخفوا عنه ما معهم من الاسلحة وقاء منهم بوظيفة الرقيب وصادف وجود صاحب النبط وقومهم يقتلوه فلا شك انه غير مسئول عن القتل ومسئولته قاصرة على الاشتراك في جريمة السرقة أو الشروع فيها طبقاً لقاعدة انه اذا تغير وصف الجريمة نظراً الى قصد الفاعل أو علمه به فلا يعاقب الشريك الا بالعقوبة التي يستحقها لو كان قصد الفاعل من الجريمة أو علمه به كقصد الشريك فيها أو علمه بها

(٢) البحث في معرفة عدد الجناة لأن تعددهم موجب لتشديد عيهم قانوناً في كثير من الجرائم وكشف حقيقة الدور الذي لعبه كل منهم وعلاقته بالجريمة من حيث كونه فاعلاً وشريكاً

حتى لو كانت اشخاصهم مجهولة وتحقيق الدور الذى لعبه كل منهم فاعلا كان أو شريكا (١)

تحقيق الاشتراك

٢٠٢ — وبعد تقوية هذه الرابطة وتميزها يكون الغرض من التحقيق شركاء المجرم وشريك شريكه وهذا قد يكون أيضا نتيجة البحث في كيفية وقوع الحادثة وسبب حدوثها (٢) وتظهر هذه النتيجة المحرض على ارتكاب الجريمة والمتفق مع الفاعل أو الفاعلين على ارتكابها (٣) وقد تظهر الشريك أو شريك الشريك من معاينة وضبط الآلات التى استعملت في الجريمة ووجدت

لذلك كله نتائج قانونية من وجهة المسؤولية الجنائية وتقدير العقوبة وعند ما يظهر ان الفاعلين للجريمة أكثر من فرد يجب تحقيق قصد كل منهم الجنائي

(١) وقد يوجد أكثر من أثر ليعلم ان المتهم أكثر من واحد ويعلم منه العمل الذى اجراه كل منهم فقد وجدت في حادثة سرقة منزل يوناني بيندر الرقازيق اثريين لقسمين غير معلوم أصحابها وكان المنزل سرق وأصحابه غائبون عنه بالاصطياف ببلاد اليونان وليس به احد ما وقد توصلت من البحث عن المروقات الى ضبط بائعها الذى انكر بتاتا وبمقارنة أثر قدمه انطبقت على أحد الاثرين ولما رأى ذلك وواجهته بموقفه فيها والاعمال التى أجراها شخصيا وقد ظهرت من مواقع الاثر في بعض الغرف دون الباقي وامام بعض الدواليب اعترف عن نفسه وانكر وجود من معه فافهمته انه كان معه آخر وان عمله كان سرقة غرف أخرى وهكذا فأقر عليه وضبط وظهر ان الاثر الثانى هو أثر قدمه وحكم عليها .

وقد يستنتج من الفعل استحالة ارتكابه من المتهم بمفرده أما لضعف قوته أو لصغر سنه أو كبر جسمه أو ان وجود طفل معه كان ضروريا لارتكاب الجريمة للدخول من منفذ ضيق ليصل الى امكان فتح الباب الخ . .

(٢) ويظهر من تحقيق كيفية وقوع الحادثة وظروفها على الجريمة وسبب حدوثها وشركاء الفاعل وشريك شريكه معرفة رابطة شريك الشريك بالفعل الاصلى كمن يكلف شخصا بتحريض آخر على ارتكاب الجريمة أو تسليم السلاح لارتكاب الجريمة مع علمه بذلك الخ . .

(٣) ومن النتائج القانونية للبحث في تحقيق الاشتراك في الجريمة بيان طرق الاشتراك بانواعه وهى التحريض والاتفاق واعطاء الاسلحة والادوات والآلات وهى الطرق السابقة لارتكاب الجريمة وكذلك طرق الاشتراك المعاصرة للجريمة وهى المساعدة في الافعال المجهزة أو المسهلة أو المتعمة وتحقيق شرائط كل منها، ويلزم بيان أوجه الاشتراك والوقائع المثبتة لها في التحقيقات لكل فاعل وان يظهر التحقيق حقيقة وجه الاشتراك وزمانه ومكانه وما اذا كانت الجريمة وقعت بناء عليه أو لم تقع ان كانت تحريضاً واتفاقاً وفي حالة عدم وقوع الجريمة هل تعد جرائم في ذاتها كالاتفاق الجنائي المعاقب عليه في بعض القوانين الجنائية ومنها القانون الجنائي المصري وان كان الاشتراك بالمساعدة في الاعمال المجهزة أو المتعمة أو المسهلة بدور التحقيق فضلاً عما سبق ذكره حول ارتباطها بالجريمة وعلم المساعد بانه يساعد بهذه الاعمال في ارتكاب الجريمة أى متوفراً عنده القصد الجنائي ووقوع الفعل الجنائي بهذه المساعدة أو عما اذا كانت المساعدة التى حصلت

بمحل الحادثة أو مع الفاعل أو بمحله ، إذ يظهر أصحابها عند البحث فيها ، وكذلك بالبحث تظهر الشركاء بوسائل أخرى ومن يربطهم بمرتكب الجريمة من الروابط (١) وتتقوى بعدئذ هذه الروابط

٢٠٣ - ويكون عمل التحقيق أخيراً مواجهة الفاعلين والشركاء بهذه مواجهة الفاعلين بالشركاء الأدلة وقد تضطروهم المواجهة بها على الاعتراف بالحقيقة كاملة

٢٠٤ - يجب تحقيق أسباب عدم المسؤولية الشخصية (٢) وأسباب عدم المسؤولية المادية (٣) لكل فاعل أو شريك ولو لم يتمسك بها الفاعل أو الشريك

تحقيق أسباب عدم المسؤولية

تعد جريمة على حدتها معاقب عليها قانوناً في حالة عدم ثبوت وقوع الفعل الجنائي بهذه المساعدة الثابت حصولها كمساعدة مقبوض عليه قانوناً على الفرار أو تسهيله له أو إغارة محل للجبر بغير وجه حق أو أن الأعمال المنسوبة سلبية وإن صحت لا تعد من أعمال الاشتراك ولا عقاب عليها ويجب تحقيق القصد الجنائي عند الشركاء لأن أحوال القصد الجنائي شخصية

(١) ليست كل علاقة بالجريمة تجعل صاحبها فاعلاً أو شريكاً فقد حدد الشارع في المادتين ٣٩ و ٤٠ ق.ع. ماهية الفاعل والشريك فيها على سبيل الحصر ويجب أن يلاحظ المحقق علاقة المتهمين بعضهم ببعض فالجاني يختار شريكه كما يختار الشركاء المتضامنون في الشركات بعضهم لبعض فإن لشخصية الشريك اعتباراً كبيراً فلا يشترك الجاني مع آخر إلا بعد أن يكون خبره فوجده عليها بالأجراء أميناً على الأسرار أو ذا مال أو جاه يمكن استخدامه عند الضرورة لخلاصه أو أنه لازم له ليسهل ارتكاب الجريمة وإتمامها كخادمه أو خادمة في منزل للارشاد عن محتوياته أو لإعطاء وصف حالته وطرق النخول إليه كذلك واجباً على المحقق أن يبين العلاقات والصلات بين المتهمين ودرجة الرابطة بينهم والتاريخ الذي يرجع إليه فإن كان مجرد عدم وجود علاقة بينهم ما يدعو إلى تكذيب التهمة أو عدم صحتها بالنسبة لبعضهم وقد يفضل الجاني في بعض الأحوال أن يرتكب الجريمة وحده خوفاً من الخطر الذي يهدده أو يلحق به وجود شريك له جاهل أو ضعيف

(٢) موانع المسؤولية الشخصية كفقْدان التمييز وهي حالة انجراف الذي لم يبلغ من العمر سبع سنين كاملة (مادة ٦٤ ق.ع.) أو فقدان الشعور أو الاختيار أما لجنون أو غابة في العقل أو لغيوبة ناشئة عن عقاقير مخدرة كالسكرات والخشيش والافيون والكوكايين والمورفين ونحو ذلك (مادة ٦٢ ق.ع.) فإذا ثبت من التحقيق أنه ارتكب الجريمة وهو في هذه الغيوبة فتكون مانعة للعقاب إذا كانت الغيوبة تامة ولم يبق عنده شيء من الشعور والادراك فإذا ثبت أنه عنده شيء من الشعور والادراك وجبت المسؤولية وإن هذه الغيوبة التامة كانت وقت ارتكاب الجريمة وأنه أخذ العقاقير المخدرة قهراً عنه وعي غير علم منه فإذا ثبت ختبره وعلمه وجبت المسؤولية الجنائية سواء في جرائم القصدية كمن يسكر إزداد جرعة على ارتكاب جريمة أو في الجرائم غير القصدية كالسبب في "نحس" أو القتل خطأ أو الحريق باهمال وخضاه هو في عدم تبصره وإفراطه في تعاطي السكر بدرجة أو صته إلى ارتكاب الجريمة .

أما الجنون أى اختلال فى العقل يفقد به المصاب التمييز والاختيار سواء كان خلقى أو وراثى أو ناشئ عن الافراط فى المسكرات او لعامة فى العقل وهى اضطراب يصحب بعض الامراض التى تؤثر على المخ والاعصاب ويشترط فى الجنون المانع من العقاب وجوده وقت ارتكاب الجريمة ، واليقظة النومية وهى حالة عصبية تصيب بعض الناس فيقوم من نومه وهو فاقد الشعور والادراك ويعمل اعمالا وقد يرتكب جريمة ولا يدري ، وحكم اليقظة النومية انها عامة فى العقل تفقد الشعور والادراك وقت حصولها فهى مانعة من العقاب

والتنويم المغناطيسى — فقد يحصل ان طبيبا أو عالما بفن التنويم المغناطيسى ينوم شخصا فيه استعداد لذلك ويأمره بارتكاب جريمة فيرتكبها وهو نائم ، ففي هذه الحالة هو فاقد الشعور والادراك كالآلة المسخرة فى يد المنوم فحالته العصبية هى عامة فى العقل وقتية مانعة من العقاب ، والعقاب على من نومه بصفته شريكا بالتحريض

أما البله فهو نقص خلقى أو مرضى فى التمييز والادراك والارادة ، فالأبله عنده جزء من القوى العقلية ولا يمكن اعتباره فى حكم العامة فى العقل فلا يكون مانعا من العقاب ، إنما يجب تحقيقه بالدقة لانه مخفف للمسئولية بقدر النقص تحقيقا قضائيا ، ويرجع فى اثبات كل هذه الامور الى تقارير الاطباء الشرعيين والاختصاصيين

ومن موانع المسئولية الشخصية الاكراه الملجئ الى ارتكاب الجريمة (مادة ٦١ ق.ع) وهوينشأ عن حادثة قهرية أو من فعل فاعل ، وهو اما مادي فيرتكب الفاعل الجريمة بدون أدنى دخل لارادته ، واما ادبى فيوجه ارادة الانسان الى ارتكاب الجريمة اتقاء لخطر جسيم على النفس ، فما ينشأ عن حادثة قهرية وهو اكراه مادي كمن يستحم فى البحر فتقذفه الامواج عاريا فى الطريق العام فلا يكون مرتكبا لمخالفة وجوده بحالة منافية للحياة فى الطريق العام ، وما ينشأ عن فعل فاعل كالشاهد الذى لم يحضر فى الجلسة لانه من يهتم حضوره قبضوا عليه قهرا ومنعوه فلا يكون مرتكبا لجريمة التخلف عن أداء الشهادة ، وما ينشأ عن حادثة قهرية وهو اكراه أدبى كما اذا اشتعلت النار فى دار تمثيل فهرع الناس الى الابواب ونشأ عن نزاحهم حوادث قتل وجرح فلا جريمة ولا عقاب ، وما ينشأ عن فعل فاعل كشخص يهدد آخر بالقتل ان لم يرتكب جريمة فارتكبها تحت تأثير التهديد فلا جريمة ولا عقاب ، والاكراه المانع للعقاب هو الذى ينشأ من قوة خارجة عن الانسان ، اما احساسات الانسان الداخلية لشهواته فليست مانعة وكذلك احساسه بحاجته الضرورية كالجوع والعراء وإن جاز التخفيف القضائى .

(٣) أسباب عدم المسئولية المادية وتسمى أسباب الاباحة وهى اما ارتكاب الجريمة بنية سليمة عملا بحق مقرر قانونا كتأديب الاب لاولاده مادة ٦٠ ق.ع. ، أو وقوع الفعل من موظف أميرى تنفيذا لامر صادر اليه من رئيس وجبت عليه طاعته أو اعتقد انها واجبة عليه أو اذا حسنت نيته وارتكب فعلا تنفيذا لما امرت به القوانين أو ما اعتقد ان اجراءه من اختصاصه مادة ٦٣ ق.ع. او ارتكب شخص جريمة عملا بالحق الطبيعى وهو دفاع الانسان عن نفسه وماله بالشروط التى أوجبها القانون مواد (٢٤٥) الى (٢٥٠) ق.ع .

٢٠٥ - يجب تحقيق أسباب تخفيف (١) العقوبة ولو لم يتمسك بها تحقيق أسباب تخفيف
المتهم واسباب تشديد (٢) العقوبة

٢٠٦ - يجب تحقيق الاسباب المانعة (٣) للعقاب
تحقيق الاسباب المانعة
للعقوبة

(١) أسباب تخفيف العقوبة إما اعذار قانونية وهي عذر السن مواد ٦٥ — ٦٨ ق.ع. وعذر الزوج ٢٣٧ ق.ع. وعذر تجاوز الدفاع الشرعي ٢٥١ ق.ع. وأما ظروف استعمال الرأفة طبقا للمواد ١١ و ١٢ و ١٧ ق.ع. وهي غير محصورة وتنتج من الوقائع كصدور فعل من المجنى عليه يستفز الجاني على ارتكاب الجريمة أو اذا ندم من شرع في قتل آخر بالسهم وبذل جهوده في معالجته ونجح أو من سرق خبزا وهو جائع أو عنده به في العقل الخ

(٢) أسباب تشديد العقوبة اما لظروف مشددة قانونية عامة او خاصة واما لظروف مشددة قضائية فالظروف المشددة القانونية العامة هي حالة العود وهي البحث فيها اذا سبق ارتكاب التهم جرائم حكم عليه فيها نهائيا قبل الجريمة الجارية تحقيقها ونوع تلك الجرائم ومماثلتها لبعضها ومقدار العقوبة المحكوم بها فيها والمدد الزمنية الفاصلة بينها وما يترتب على ذلك من أحكام العود في تشديد العقوبة أو تغيير وصف الجريمة من جنحة الى جناية وما يتبعها من اجراءات المحاكمة والحكم واعتبار الجرم معتادا على الاجراء وهلم جرا طبقا لقانون العقوبات المصري مواد ٤٩ الى ٥٤

والظروف المشددة القانونية الخاصة اما متعلقة بالجريمة وتغير وصفها الى جناية كالإكراه في السرقة مادة ٣١٤ ق.ع. أو تكون لجرد التشديد كالسرقة من مكان مسكون أو ليل ٣١٧ قرة ١ و ٤ ق.ع. واما شخصية وهي المتعلقة بمرتكب الجريمة وقد تغير وصف الجريمة كصفة الطبيب في جريمة اسقاط الحبل باعطائها أدوية ٢٦٣ ق.ع. أو تكون لجرد تشديد العقوبة كصفة الموظف في جريمة استعمال القوة ١٢٩ ق.ع. وصفة الخادم بالاجرة اذا سرق من مال مخدومه ٣١٧ قرة سابعة ق.ع. وكرتكب جريمة واقعة الاثني بغير رضاها اذا كان من أصولها أو انتولين أمر تربيتها ٢٦٧ ق.ع. واما الظروف المشددة القضائية هي ما تستتج من اوقائع ولا يمكن حصرها فقد تكون في فظاعة طريقة القتل أو تعدد الجروح أو استهزاء الجاني بربا الخلف أثناء ارتكابه الجريمة

(٣) الاسباب المانعة للعقاب هي أسباب نعر القانون على أنها تعفى من العقوبة من توفرت فيه ولو كانت مسئوليته الجنائية عامة فهي شبه بغفو من قبل قانون الهيئة تقتضيه السياسة الاجتماعية فتارة يكون سبب الاعفاء قصد تلافي الجريمة من مبدئها كما في الاتفاقات الجنائية مادة ١٠١ ق.ع. وتارة يكون الاعفاء بقصد اكتشاف الحقيقة وتسهيل التحقيق كاعفاء الراشي اذا اخبر بالرشوة أو اعترف بها ١٠٨ ق.ع. وكاعفاء مزيف النقود اذا أخبر الحكومة عن ماله ٢٠٥ ق.ع. واحيانا يكون الغرض المحافظة على كرامة العائلة

الباب الرابع

موضوع التحقيق الجنائي

- ٢٠٧ — موضوع علم التحقيق الجنائي هو بيان الطرق والاجراءات المؤدية إلى جمع الادلة على حقيقة وجود الجريمة وكيفية وقوعها واكتشاف مرتكبيها والافعال التي حصلت من كل منهم ودرجة مسئوليته
- ٢٠٨ — تتأسس التهمة في الغالب على شبهة وتقوم الاجراءات على تحويل هذه الشبهة إلى يقين بالبرهان والدليل والا فلا تعد هذه الاجراءات في حكم الانتهاء ولا بد من اتمامها بدوام البحث والتحقيق
- موضوع التحقيق :
جمع الادلة
اساس الاتهام

الفصل الأول

الادلة والقرائن

- ٢٠٩ — الدليل هو كل ما يؤدي الى كشف الحقيقة
- ٢١٠ — القرينة هي مجموع الامارات التي يستخلصها المحقق من واقعة أو ظروف يؤدي اثباتها الى إثبات الفعل الاصلى المطلوب إثباته لعلاقة قريبة أو بعيدة بينها (١)
- ٢١١ — والفعل الاصلى المطلوب اثباته هو مدلول القرينة
- الدليل
القرينة
مدلول القرينة

كاعفاء الخاطف من العقوبة اذا تزوج بمن خطفها زواجا شرعيا ٢٩١ ق . ع . وكالاغفاء من عقوبة السرقة اذا حصلت بين الازواج أو من الاصول والفروع ٣١٢ ق . ع .

(١) الدليل بالقرينة ينحصر في وجود امر او جملة أمور محققة معلومة يدرك منها المجهول وذلك يستند على نباهة المحقق أو القاضى في استنتاج المجهول من المسلوم عند مشاهدته أو فحصه إذا كان ماديا وسماعه وتحقيقه إن كان معنويا فالقرينة هي الامر أو الحادث أو الشيء المعلوم المدرك منه المجهول الذى يسمى مدلول القرينة

٢١٢ — فالقرينة القوية هي التي تكون دليلا في ذاتها ترتبط بمدلولها القرينة القوية مباشرة وتكون من لوازمه (١) وقد تسمى بالقرينة القاطعة

٢١٣ — والقرينة الراجعة هي التي ترتبط بمدلولها مباشرة ولا تكون من لوازمه (٢)

٢١٤ — والقرينة الشابهة هي التي ترتبط بمدلولها ارتباطا بعيدا فهي مجرد القرينة الشابهة شبهة (٣)

٢١٥ — والادلة والقرائن منها ما هو محسوس مادي ومنها ما هو طبيعة الدليل والقرينة معنوي (٤)

٢١٦ — ويكون الدليل وكذلك القرينة اما قانونيا وهو الذي نص عليه القانون ووجب على المحقق الاخذ به وعدم قبول غيره في اثبات ما يدعى به امامه أو اقناعيا وهو ما يمكن أن يتكون منه اقناع المحقق في اثبات ما يدعى به (٥)

-
- (١) كالقبض على متهم عقب ارتكابه جريمة قتل ملوثة يده أو ملابسه بالدماء
 (٢) كوجود اثر قدم المتهم في جريمة سرقة في محل الحادثة أو ضبط متهم في منزل ومعه بعض الآلات التي تستعمل لفتح الخزائن أو ضبط شخص ومعه عقد ثمين لا تدل الظواهر على أن مثله يملكه .
 (٣) كوجود سوابق للمتهم مماثلة لنوع الجريمة أو وجود عداوة بين المتهم والمجنى عليه في حادثة قتل أو ضرب أو إتلاف مزروعات .
 وتنوع القرائن أيضا حسب وقت حصولها الى قرائن سابقة للجريمة كتهديد المجنى عليه في جريمة قتل وقرائن معاصرة لارتكاب الجريمة كوجود سلاح المتهم في محل الحادثة وقرائن لاحقة لارتكاب الجريمة كفرار المتهم بعد ضبطه وقد تكون القرينة مشتركة شيء يمكن وجودها في كل أنواع الجرائم كفرار المتهم أو خاصة بكل نوع منها كقرينة وجود أشياء المسروق في حيازة المتهم في جريمة السرقة
 (٤) محسوس كوجود أشياء المسروق في حيازة المتهم أو ضبط نسخة أو آلات استعملت في ارتكاب الجريمة أو وجود آثار أقدم أو بصمات أصابع في محل ارتكابها ومعنوي كالغنى المستفاد من شهادة الشهود واقوال شبهة ورأي الخبراء في بعض "أحوال" مثلاً شهادة شاهد رأى المتهم يجرى ويده سلاح ناري عقب سماع شاهد صوت غير أصب المجنى عليه .
 (٥) والقرينة الاقناعية هي محل "استنتاج" محقق أو "تقاضى" وتسمى بالقرينة "تقاضية" أما القرينة القانونية التي هي عبارة عن قرينة نص "قانون علي" وأعني "تقاضى" أو المحقق من عبء

الاثبات الجنائي

لأدلة الجنائية
غير محدودة

٢١٧ — نظرية الأدلة الاقتناعية هي التي تسود الإثبات الجنائي (١)
جميع طرق الإثبات مقبولة في المواد الجنائية بخلاف الإثبات في المواد
المدنية فتسود فيها نظرية الأدلة القانونية (٢)

بعدم تحديد
لأدلة الجنائية

٢١٨ — سبب عدم تحديد الأدلة الجنائية منافية التحديد والتحديد لطبيعتها
فلا يسع المشرع اشتراط الإثبات الكتابي وهو الدليل الأصلي في الأمور
المدنية لإثبات الجرائم لأن الجرائم ليست مما تؤخذ بها عقود ولا الجناة ممن
يعطون على أنفسهم صكا بالأجرام وكذلك الحال من جهة الإثبات بالبينة
لأن المجرمين عادة يرتكبون الجرائم في الخفاء

الاستنتاج منها بل أملى المشرع عليه مدلولها وقوته في الإثبات فوطان قرائن قطعية وهي التي
لا تقبل إثبات العكس كنص قانون العقوبات في المادة ٦٤ على اعتبار الصغير الذي لم يبلغ سبع
سنوات كاملة غير مميز فلا عقاب عليه وإذا لا يقبل أى دليل على تمييز متهم في هذا السن ولو كان
في الواقع مميزا وقرائن بسيطة وهي ما تقبل إثبات العكس كنص القانون المذكور في المادة
٢٧٦ ضمن الأدلة التي تثبت الزنا « وجود اجنبي في منزل مسلم في المحل المخصص للحريم »
فإن للمتهم أن يثبت أن وجوده كان لسبب غير ارتكاب الزنا أما القرائن الاقتناعية أو القضائية
فإنها تقبل الدليل العكسي سواء كانت قطعية أو راجحة أو شاذية ولا يقصد من تسميتها قاطعة
مثلا أنها لا تقبل الدليل العكسي فإن المتهم يستطيع أن يثبت عكس ما دللت عليه القرينة وقد
يصدق القاضي والمحقق متى اقتنع به وهي في ذلك كالاقرار فقد يكون كاذبا لا يأخذه القاضي
(١) ومعنى ذلك أن القاضي الجنائي حر في تكوين اعتقاده في القضية المطروحة أمامه فلا
يتقيد بدليل دون آخر سواء أكان ماديا أو معنويا وسواء اثبت وقوع الجريمة أو عدم
وقوعها أو نسبتها لشخص معين أو عدم نسبتها إليه وأهم ما يمتاز به أنها أدلة اقتناعية يكفي
فيها أن يطمئن إليها وجدان القاضي ويستريح لها ضميره والقاضي الجنائي في مركزه من
حيث الأدلة يختلف عن القاضي المدني إذ الأخير يوازن بين الأدلة التي يقدمها الخصوم أمامه
ولا يشير عليهم بتقديم دليل بل يكتفي بترجيح إحدى هذه الأدلة على غيرها بعكس الأول
فإن له أن يطلب من الخصوم أن يقدموا دليلا معينا وله أن يأمر النيابة باستحضار شهود
معينين لتحقيق دليل من الأدلة التي يرى لزوم تحقيقها وتقديمها

(٢) فقد نص المشرع على أن إثبات التهمات والتخلص منها في غير المواد التجارية فيما
زاد عن عشرة جنهات لا يكون الا بالكتابة ولا يباح الإثبات بالبينة أو القرائن الا اذا

اثبات الاعمال
القانونية المرتبط
بالوقائع المادية

٢١٩ — واذا ارتبطت أعمال قانونية بوقائع مادية مكونة لجريمة يكون اثبات الاعمال القانونية بالأدلة القانونية أما الوقائع المادية فيمكن اثباتها بكافة طرق الاثبات (١) واذا يكون اثبات المعاملات المدنية امام المحقق الجنائي خاضعا للقواعد المقررة في القانون المدني وقد نص المشرع في القانون المختلط على ان يتبع في المسائل المدنية التي تعرض في الحوادث الجنائية قواعد الاثبات الجنائية (٢)

منع مانع من الحصول على دليل كتابي أو وجد الدليل القطعي على ضياع هذا الدليل الكتابي بسبب قهرى بعد الحصول عليه أو وجدت كتابة صادرة من المدعى عليه تجعل المدعى به قريب الاحتمال ولو لم تكن كافية لاثباته وفي غير هذه الاحوال إذا لم يتقدم الدليل الكتابي فلا يمكن أن يبنى الاثبات الا على اعتراف المدعى عليه أو على نكوله عن اليمين الحامية التي قد يطرحها عليه المدعى (مواد ٢١٥ — ٢١٦ — ٢١٧ من القانون المدني) ويستنتج من ذلك في المواد المدنية ان الاثبات بالكتابة هو الاصل وشهادة الشهود هي الاستثناء والحال على عكس ذلك في المواد الجنائية اذ اذ شهادة الشهود هي الاصل اما الكتابة فهي الاستثناء اذ من النادر ان يحصل على دليل كتابي في المسائل الجنائية مالم تكن ادلة محسوسة مثل ورقة مزورة الخ . كما انه اذا تقدمت ورقة في قضية مدنية ولم يظن فيها بالتزوير فالقاضي حر في تقدير قيمة الدليل الناتج من هذه الورقة — وكذلك قيمة المحاضر — فقد يأتي انتهم وينكر ما قرره في المحضر فالقاضي له أن يصدقه وأن لا يصدقه وكذلك الاعتراف فهو مؤد الى الحكم في المسائل المدنية بعكس الحال في المسائل الجنائية فقد يشك القاضي الجنائي في اعتراف انتهم ويبرئه وبالاختصار يكفي القاضي الجنائي ان يقتنع بصحة الدليل وانه مؤدى الى الادانة

(١) فاذا ادعى المتهم باختلاس او تبديد منقولات مسلمة اليه على سبيل الوديعة او الاجارة او عارية الاستعمال او الرهن او الوكالة ان الشيء اختلس او ابديد ثم يتسلم اليه وجب على المحقق ان يثبت مبدئيا في وجود العقد أو عدم وجوده وحصول التسليم بناء عليه او عدم حصوله وانبات ذلك يخضع لقواعد الاثبات المدنية ام الاختلاس او التبديد نفسه فهي وقائع جنائية يمكن اثباتها بكافة طرق الاثبات .

(٢) المادة ٢١٩، ٢١٠ ق. ت. ج. . . وحكمة المشرع في النص على ذلك ان القاضي الجنائي يحكم بأشد العقوبات بناء على اقتناعه الذي يتكون بكل طرق الاثبات فلا يحس تقييده بقواعد الاثبات المدنية فيما هو اتل خطورة من لاحكام جنائية . خصوصا وان له من وسائل التحقيق لكشف الحقيقة ما لا يملكه القاضي المدني فلا يحس تقييده بقواعد قد تؤدي الى ضياع هذه الحقيقة فضلا عن ذلك فان النيابة العمومية التي تتولى مباشرة الدعوى

استثناء مبدأ عدم تحديد الادلة الجنائية ٢٢٠ — ويستثنى من مبدأ عدم تحديد الادلة الجنائية حالة نص القانون على أدلة وقرائن يستغنى بتحقيق وجودها عن اقامة الدليل الادلة على شريك الزانية ٢٢١ — فقد حدد القانون الادلة التي تقبل وتكون حجة على شريك المرأة الزانية (١)

عتماد محاضر المخالفات ٢٢٢ — كذلك نص القانون باعتبار المحاضر في مواد المخالفات المتعلقة بلوائح الضبطية حجة بالنسبة للوقائع التي يثبتها المأمورون المختصون بذلك الى ان يثبت ما ينفيها وذلك في الدعوى الجنائية والمدنية ٢٢٣

م. قبول اقامة الدليل ٢٢٣ — كما ان القانون نهى عن اقامة الدليل على أمور بقصد منع القاذف الا في الطعن التشهير مما يوغر الصدور كالنص على عدم قبول اقامة الدليل من القاذف لاثبات ما قذف به الا في حالة الطعن في اعمال احد الموظفين العموميين اذا

الجنائية لم تكن طرفا في التعاقد حتى يمكن مطالبتها بتقديم الدليل المدني عليه — كما نص المشرع على أن الاحكام الجنائية تقيد المحكمة المدنية حتما فيما يتناق بوقوع الجريمة ونسبتها للمتهم ولو كانت هذه الاحكام صدرت بناء على قواعد الاثبات الجنائية — كما ان المادة ٢٠ ق. ت. ج. م. نصت على وجوب إيقاف الدعوى الجنائية كلما استلزم السير أو الحكم في مسألة من مسائل الاحوال الشخصية على أن يحدد للخصوم اجل لاستصدار حكم فيها فان انقضى الاجل من غير ان يفصل فيها جاز للمحكمة الجنائية ان تفصل في الدعوى غير مقيدة بقواعد الاثبات في مسائل الاحوال الشخصية

(١) المادة ٢٧٦ ق. ع. والادلة هي: — «١» القبض عليه حال تلبسه بالفعل «٢» اعترافه «٣» وجود مكاتيب أو أوراق أخرى مكتوبة منه «٤» وجوده في منزل مسلم في المحل المخصص للحريم [المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات المصري] وإذا لا تقبل أدلة في سماع دعوى الزنا على شريك المرأة الا اذا قام عليه واحد او اكثر من هذه الادلة القانونية السابقة الذكر وهذا بخلاف المرأة الزانية فان اثبات جريمتها خاضع للمبدأ العام للاثبات وهو عدم تحديد الادلة الجنائية فللزوج أن يثبت عليها الزنا بأي دليل كان وهذه الادلة لها اصل تاريخي في القانون الفرنسي اذ كان الناس يتخذون الطعن في الشرف وسيلة لا يتراز الاموال ولذلك حصر الدليل على الزاني .

(٢) المادة ١٣٩ ق. ت. ج. م. و ٢١٣ ق. ت. ج. م. — القاضي ملزم بما جاء في محضر المخالفة فلا يستطيع ان يحكم بعكس ما جاء فيها ولو كان ذلك مخالفا لضيمره مالم يثبت العكس بالدليل امامه في الجلسة بخلاف اللجنة اذ يستطيع القاضي ان يصدق المتهم ولولم يأت بشهود تدعيم اقواله التي تنقض ما جاء في المحضر

حصل بسلامة نية ولم يتعد وظيفته مراعاة للصالح العام (١)

٢٢٤ — والقاضي الجنائي يكون رأيه واعتقاده من كل شيء ويتخذ الاجراءات والقواعد من كل ظرف دليلا على البراءة او الادانة على شرط التقيد بالقواعد والاجراءات المقيمة للقاضي الجنائي الشككية المنصوص عنها في القانون (٢)

٢٢٥ — فكل واقعة او حادثة او قول او امر يمكن ان يستدل منه على الاجراءات والقواعد وقوع الجريمة واحوالها واسنادها للمتهم او برأته منها يصلح ان يكون دليلا جنائيا وعلى المحقق ان يجمعه ويتثبت من صحته مع التقيد بالاجراءات الشككية والقواعد التي وضعها الشارع في قانون الاجراءات الجنائية (٣)

٢٢٦ — ومتى تطرق الشك الى الادلة المقدمة كان ذلك في صالح المتهم الشك في صالح المتهم وأدعى الى براءته

(١) المادة ٣٠٢ ق.ع.

(٢) نص قانون تحقيق الجنايات على وجوب اتباع قواعد واجراءات شككية تنقض الحكم في حالة مخالفتها كوجوب ان تكون الجلسة علنية الا في حالة المحافظة على الآداب او على النظام (مادة ١٥٩ ق.ت.ج.م.) ووجوب شمول الحكم على بيان الوقائع المكونة للتهمة والاسباب ومواد القانون التي تنص على العقوبة (١٩٧ ق.ت.ج.م. و ١٤٩ ق.ت.ج.م.) وهكذا من الاجراءات المتعلقة بالشكل سواء كانت اصبية او يوجب عدم استيفائها بطلان العمل كوجوب تخليف الشاهد الذي تجاوز سنه اربع عشرة سنة اليمن (مادة ١٧٠ ق.ت.ج.م.، ١٤٥ ق.ت.ج.م.) وهكذا والدليل يجب ان يحقق 'ماء القاضي بالطريق المنصوص عليه في القانون ويجب على القاضي ان يناقش كل ما يعول عليه في حكمه ولا يعق له ان يحكم بعلمه فلا يجوز له ان يبنى حكمه الا على ما دار في الجلسة وبالتالي لا يصح ان يبنى القاضي حكمه على شيء لم يلتفت اليه الدفاع حتى ولو كان موجودا في الاوراق كشهادة شاهد لم يتعرض لها المدفع ولا لانتهاء ولم تنب في الجلسة فاذا حكم بناء على هذه الشهادة فحكمه غير صحيح واذا تمت الشهادة في الجلسة اضمحت دليلا في الدعوى وتلاوة اقوال الشاهد استثناء قاعدة وجوب شفوية المرافعات ومنقشة لشاهد وهو يدلي بشهادته لها اثر في تكوين رأى القاضي (راجع مواد ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ ق.ت.ج.م. ١٦٥ ق.ت.ج.م.)

(٣) القواعد والاجراءات الشككية المنصوص عنها في قانون تحقيق الجنيت في جميع الاستدلالات او التحقيق يجب ان يتبع، يحقق سواء كانت اصبية و يوجب عدم استيفائها بطلان العمل وهي مذكورة في مواد جمع الاستدلالات وفي التحقيق في قانون تحقيق الجنيت المختلط والاهلي

- بينه على المدعى ٢٢٧ — وتقوم النيابة العمومية بإقامة الدليل على المتهم لان القاعدة « البينة على المدعى » (١)
- لادلة الجنائية ٢٢٨ — ويمكن حصر الادلة التي تؤخذ بها في التحقيقات الجنائية في خمسة أنواع :-
- « ١ » - الاقرار او الاعتراف « ٢ » الدليل الكتابي « ٣ » القرائن « ٤ » شهادة الشهود « ٥ » الادلة المحسوسة وهي التي يحصل المحقق عليها عن طريق المعاينة والتفتيش والاستعانة بالخبراء

الفصل الثالث

الادلة الجنائية

- تقسم الادلة الجنائية :-
- ٢٢٩ - الادلة الجنائية إما محسوسة وإما معنوية
- ٢٣٠ - فالادلة المحسوسة هي الادلة المادية التي تقع تحت حواس المحقق (٢)
- ٢٣١ - أما الادلة المعنوية هي التي تصل الى المحقق على لسان الغير (٣)

(١) ومعنى البينة هنا الدليل ، والمدعى في الامور الجنائية هو من يقوم بالادعاء نيابة عن الهيئة الاجتماعية وهي النيابة العمومية فعليها ان تثبت وجود جميع اركان الجريمة بتناصرها المادية من الافعال التي تتكون منها والظروف المحيطة بها ومكان وزمان ارتكابها ومن وقعت عليه وعناصرها المعنوية كاثبات مسئولية المتهم وعدم وجود سبب من اسباب الاباحة أو الاعذار القانونية أو موانع العقاب لان الاصل في الانسان ان يكون بريثا حتى تثبت إداتته . وقد فصل المشرع في قانون تحقيق الجنايات المختلطين سلطتي الاتهام والتحقيق فجعل سلطة النيابة قاصرة على الاتهام وعهد بالتحقيق الى قاضي التحقيق ، وسلطة النيابة في هذا الصدد قاصرة على التحري وجمع الاستدلالات باعتبار اعضاءها من مأموري الضبطية القضائية الذين يقومون بذلك تحت أشرف النيابة العمومية .

- (٢) كشاهدة المحقق او القاضي الاشياء المادية المتعلقة بالجريمة أو المتعلقة بالفاعل أو القرائن المادية المؤدية الى معرفة علاقة الفاعل بالجريمة وهي كثيرة منها وجود الشيء المسروق في حيازة المتهم أو ضبط الجاني حاملا أسلحة أو آلات استعملت في ارتكاب الجريمة أو وجود آثار اقدمه أو بصمات أصابه في محل ارتكابها
- (٣) مثل البينة وأقوال المتهم



الباب الخامس

الأدلة المحسوسة

٢٣٢ - الأدلة المحسوسة هي أهم الأدلة في الاقناع وهي لسان صدق لا أهمية الأدلة المحسوسة تكذب ولا تحابي وتأثيرها على القاضي وأحاسسه أقوى من غيرها من الأدلة لذا يجب على المحقق أن يعطيها المقام الأول في البحث (١)

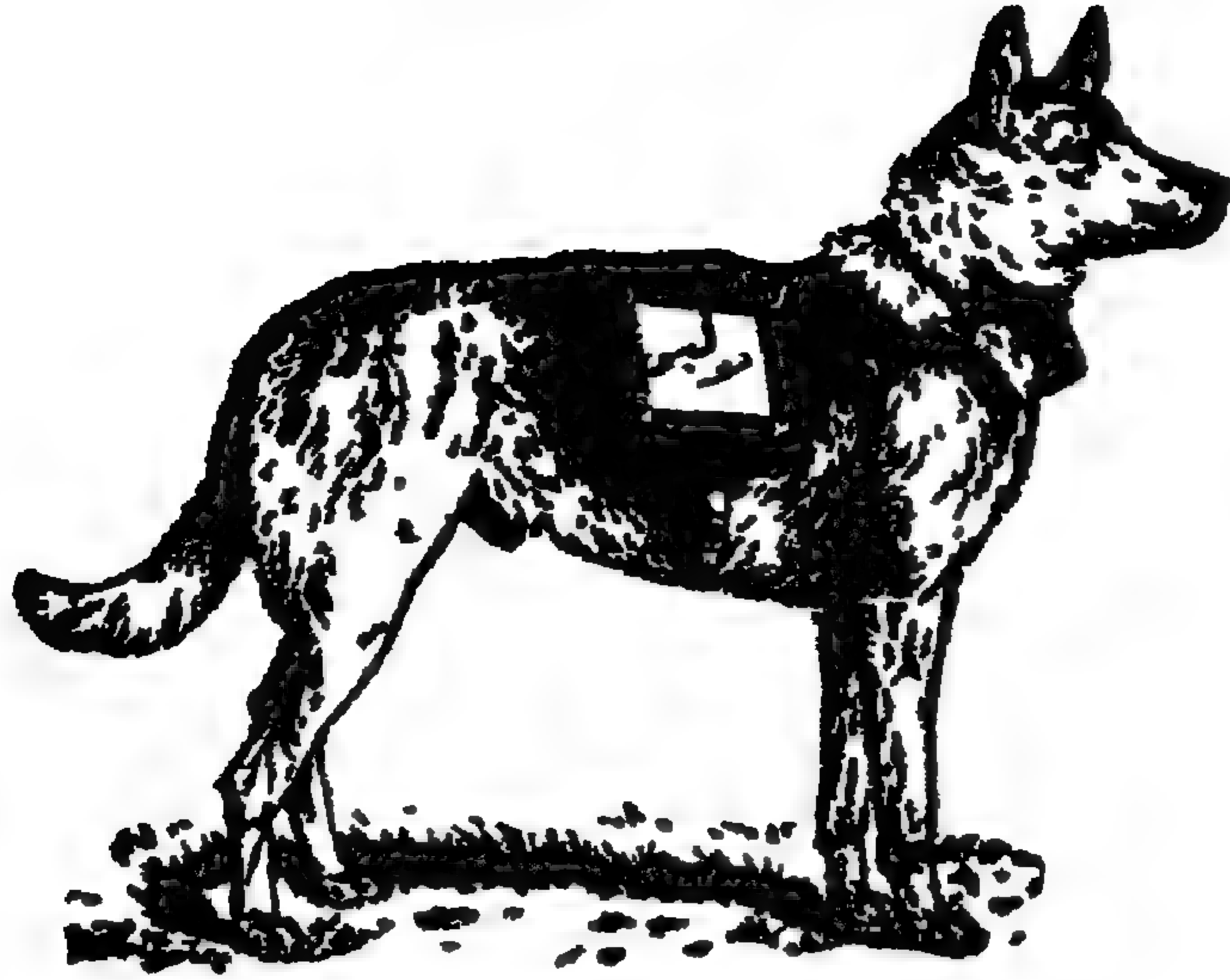
٢٣٣ - من المعلوم أن أغلب الجرائم تتكون من أفعال مادية محسوسة طبيعة الأدلة المحسوسة تدل على حقيقة وجودها ومهما تخفى الجناة واحتاطوا لا بد لهم أن يتركوا في محل الجناية أثرا لهم يدل على شخصيتهم أو صناعتهم أو حرقهم أو صفة أو خلق فيهم أو حالة نفسانية عندهم أو عادة الترموها أو طريقةتهم في ارتكاب الجريمة وكل هذه الأمور لو يتبعها المحقق تتم عليهم (٢)

٢٣٤ - ولما كانت هذه الآلة المحسوسة من طبيعتها قد يعتريها القصد أو التلف أو التغيير كان حقا على المحقق أن يبدأ في جمعها قبل مضي الوقت المؤدى إلى ضياعها أو تغيير معالمها.

(١) وقد راعى ذلك المشرع في قانون تحقيق الجنايات لأهلى فاعطاه المقام الأول قد نس عليها في الفصل الأول من الباب الثاني « الأدلة والبراهين ». ولا يمكن حصرها لاختلاف الحوادث وطرق ارتكابها وقد تكون الأدلة المعنوية قوية بل أقوى من الأدلة المحسوسة إذا ثبت صدق الشاهد بما رأى مما لا يحتمل ريبة أو تأويلا .

(٢) راجع بنود ٣٠ إلى ٣٣ صحيفتي ٢٢ و ٢٣ الطريقة الجنائية M.O. وكذلك استخدام الكلاب البوليسية في البحث عن مرتكب الجريمة أو معرفته بين المشتبه فيهم إذ يستطيع الكلب المنتدب الحاصل على درجة قوية في حاسة الشم متى شم أثر الجاني في محل الحادث سواء كان أثر قدمه أو يده أو ما تركه من لأشياء ككتوبه أو منسنيه أو قمه أو مفتاح سقط منه أن يميز الجاني بين ما يعرض عليه من المشتبه فيهم وقد يستطيع أن يتبع أثر قدمه فيرشد عن الأمكنة التي اختفى فيها الجاني — ويمكن أن يرشد ويقتب كل أثر يعرض عليه كآثر الملابس المسروقة الخ ومثل هذه الكلاب نادرة إذ قد ينجح كلب واحد من عشرات يتدربون على هذا العمل

٢٣٥ - جمع الأدلة - قد تؤدي الأدلة المحسوسة إلى الوصول إلى الفاعل إن كان مجهولاً (١)



كلب بوليسي



الكلب البوليسي يتقن على الحافي

(١) الدليل المحسوس قد يكون المرشد الوحيد إلى الفاعل فقد حصل ذات ليلة أن أحد سمد قرية تابعة لمحافظة دمياط أصابه عيار ناري من الأمام في صدره وهو جالس بين أصحابه وقرر العمدة تلي وفاته وأصحابه في التحقيق لم يزلوا من أطلق العيار وكاد المحرم يفلت من المصاص كما يحصل مراراً عديدة دور بح الأدلة المحسوسة أما لاهل المحقق بها وأهميتها أو عدمه لاستمرار في السحب حتى يرضى المحقق دمه وصميره فإحداث الأدلة المصوية أحد

أو تقوية الشبهة (١) نحوه ان كان معلوما .

يبحث عن الادلة المحسوسة التي لا يمكن للمحرم منها بلع في الاحراء شاوا بعيدا أن يحيط علما بها ليتجنبها حتى اذا أحيط علما بها قد يعمو فيحيط في احتياطاته لسبب من الاسباب التي لم تكن في حسابه كخوف أو اضطراب أو الحار يعمل وقت ارتكاب الجريمة فيعمل عن أمور منها كان عليه من الثبات ومنها اتحد من الحذر والاحتياط وكان يبحث المحقق عن الاتهام الذي أطلق منه العيار وبعد المسافة التي كان عليها الصارب فتحققت له المسافة من اتساع دائرة اصابت الرش والبارود التي على صدر العمدة اذا كلما صمرت هذه الدائرة قمرت تلك المسافة وبالعكس وأما الاتهام فقد طهر له أن الرش يعبر الى الجهة اليسرى من الجسم واستنتج من ذلك أن العيار أطلق من الجهة الامامية اليمنى وان الصارب على مسافة في هذا الاتهام قدرها المحقق حسب اتساع دائرة الاصابة وفي نهاية هذه المسافة اكتشف عشة تشبه عشة حمير معلقة ليس لها صاحب وعلى سطحها قش ورفعه وحدث صدقة مطلوقة أحد طرفيها حديثا طهر له أن الحار أطلق العيار على المحي عليه وهو محتف في تلك العشة واحي الصدقية على سطحها تحت القش ومر دون أحدها حوفا من سطحها فاحس حو العشة فرأى أثر أقدم محتدة في الارض وكانت الارض رطبة لمصادفة ذلك في فصل الشتاء فتح المحقق الامر من حوار العشة حتى أوصله الى بحيرة امبرله ولا أتى اليها عادة الا من يريد السفر من دمياط الى نور سعيد فخرا في البحيرة وقد سأل المحقق احبي عليه عما اذا كان له اعداء في نور سعيد فارشده عن أحد تجار السم الذي سمع ان يبيع ويبي المحي عليه عداوة وعقارة أثر حدائه باثر اعداء الموحود من احادته طهر بطاقة واصبر السحب حو هذا التاجر بين عمال شركة السواحر التي تسمر في نور سعيد وبالعكس انه سافر من دمياط الى نور سعيد يوم حصول الحادثة على احدي لوجر وقد تبين من ذلك ان الادلة المحسوسة هي التي ارشدت على الساعل الحقيقي وقد حكم عليه فيها

(١) ومما يؤيد أهمية الدليل المحسوس وفصيت على في لادته ووجوب العناية في السحب عنه ما حدث مرة ان وجدت امرأة مقبولة في رص راج ولد علم رجا لامن حاصو على محل الحادثة الى ان حصر المحقق الذي جعل بين وسحب محل الحادثة مدته فوجد في التراب للطح هذه القتيلة حبيبات طر اسف من عند احمر الذي كان في حق القتيلة واسرط في لمقاومة وائماء ما كان يجمع المحقق هذه الحرارة وحدث قطعة صغيرة من الحجر متصق بها طهر ومن فحصها طهر اسف اجزاء الاحير من صمم شخص يحور به اعص عقب عصاة من القتيلة اثناء متاومتها وليس بقتيلة اسلامه اصعب وفي وقت سمع شهود بعض معارف القتيلة سمعوا ثلاثا رجال يركضون من محل الحادثة قبل اكتشاف حنة واستعمرو عبيدوا اكتشف على اصابعهم وحدث سليمة وكان ذلك مدد لاستمر ربحث حتى علم المحقق ر شخص صديق للقتيلة لم يشاهد من وقت حصول الحادثة في محل قمته هناك وبالمبحث عنه وحدث في حدى اقرب بالمركر المحاور محل الحادثة وتمجرد فحصه وحدث حرف حده صاعده وقد حدث وقته للمحاكمة مع الثلاثة السابق اتمهم به خكم عليه وبرت ثلاثة رجال

٢٣٦ - طرق الوصول الى الادلة المحسوسة :- ١- المعاينة - ٢- التفتيش
٣- الاستعانة بالخبراء (١)

طرق جمع الادلة
المحسوسة

الفصل الأول

المعاينة

مقدمة في ماهيتها وموضوعها والغرض منها

٢٣٧ - معنى المعاينة في اللغة الرؤيا والمشاهدة وفي اصطلاح التحقيق
الجنايى مشاهدة واثبات :- (١) « محل الحادثة » - (ب) « حالة المجنى عليه »
(ج) « حالة المتهم » . وتطلق عرفا على مشاهدة وبحث محل الحادثة

معنى المعاينة

٢٣٨ - والغرض من المعاينة ارشاد المحقق لاثبات حقيقة وقوع الجريمة
أو تقى وقوعها وكيفية ارتكابها والوصول الى فاعلها كل ذلك عن طريق
المدلولات التى قد تدل المعاينة عليها (٢)

غرض من المعاينة

وقد ثبت في الحادثة المذكورة في هامش (٣) صحيفة ٩١ من ان الصندوق الذى وجدت به
جثة القتيلة ظهر انه احد صندوقين عند القاتل وظهر أثر سحبه على الدرج (السلام) والبلاط
وكان ذلك تقوية للادلة على المتهم وكذلك ما سبق ذكره في الحادثة المذكورة في هامش (١)
صحيفة ٩٤ من وجود أثرين لقدمين وظهر ما اجراه صاحب كل أثر منها وهو الدليل المحسوس
الذى دل على أعمال كل منها من الفعل المرتكب حتى أدى ذلك الى اعتراف الجاني وارشاده
عن زميله صاحب الاثر الثانى .

(١) الواقع ما من دليل محسوس الا ويمكن العثور عليه بواحد من هذه الطرق فاثار
الاقدام وبصمات الاصابع والآثار الخفية وغير ذلك مما يتركه الجاني من آثاره في محل الحادثة
يبعث عنها بطريق المعاينة وضبط السلاح الذى استعمل في الجناية والاشياء المسروقة والنقود
المزيفة بطريق التفتيش وتعرف مادة البقع وحقيقتها واسباب الوفاة لا يكون الا بالرجوع الى
رجال الفن

(٢) المعاينة مرشد المحقق واهم طريق الوصول الى الادلة المحسوسة التى قد سبق ان بينا
أهميتها .

٢٣٩ - وموضوع المعاينة حفظ صورة طبق الاصل من مكان الحادثة أو مكان الجريمة كما رآه المحقق وكما تركه الجاني وحالة الشيء أو الانسان الذي وقعت عليه ومن وقعت منه ليتمكن الدفاع والاثهام والقضاء وكل ذي شأن في الدعوى تصور محل الحادثة وما كان عليه المجنى عليه والمتهم وقت وعقب حصول الحادثة أو ارتكاب الجريمة .

الفرع الاول - معاينة مكان وقوع الجريمة (١)

- ٢٤٠ - يجب على المحقق ان يعاين مكان وقوع الجريمة بمزيد العناية (٢)
- ٢٤١ - تدل معاينة محل ارتكاب الجريمة وطريقة اثباتها في المحضر على كفاءة المحقق
- ٢٤٢ - يشرع المحقق في عمل المعاينة في هدوء (٣) ويثبتها في المحضر الهدوء في المعاينة بأسلوب منتظم وبالقفاظ سهلة دقيقة

(١) وقد نصت قوانين الاجراءات الجنائية على اجرائها ومنها قانون تحقيق الجنايات الاهلى اذ جاء في المادة ١١ منه وجوب توجه مامورى الضبطية القضائية في حالة تبس الجاني بالجناية الى محل الواقعة لتحرير ما يلزم من المحاضر « واثبات وجود الجناية وكيفية وقوعها وحالة المحل الذى وقعت فيه » الفقرة الاولى من المادة ٣٣ ق.ت.ج.م.، كذلك نصت المادة ٦٤ ق.ت.ج.م. بالزام قضى التحقيق « بان يثبت حالة الشيء أو الانسان الذى وقعت عليه الجريمة » والمادة ٧٠ ق.ت.ج.م.

(٢) لان معاينة محل الحادثة من الاهمية بمكان لعقوف على حقيقة الجريمة وتوصل الى الفاعل وما يرتبط بها وما تنتجها المعاينة من النتائج الواقعية والقانونية لان الغرض من المعاينة ليس فقط مجرد استنتاج المحقق بل تمكين الدفاع والاثهام والقضاء وكل ذي شأن في الدعوى تصور حقيقة محل الحادثة كما رآه المحقق وكما تركه الجاني

(٣) فاول ما يجب على المحقق عمله عند وصوله الى محل الحادثة ان يعمل جهده في تهدئة الجو ويجدر به ان يكون هو نفسه في هدوء وورزاة ولا يشرع في عمله دون روية وغرض يرمى اليه فلا يصدر اوامر بعمل ما لا يثبت ان ينبغي أو يسأل كل فرد له علاقة بجريمة أملا اسئلة لا فائدة منها الاثبات اذ ان ذلك يؤدي الى تأثير سيء على من يشتغلون معه في التحقيق ويزيل الثقة منه ويجعل الجمهور ومنهم من له علاقة بجريمة لا يعبأون بنفوذه وعمله وتكون اجراءاته مضطربة

- ٢٤٣ - يحسن في المعاينة ان يستصحب المحقق خيرا (١) في حالة الجرائم الهامة والتي تستدعى معلومات فنية
- ٢٤٤ - قبل الشروع في عمل المعاينة يحسن مراجعة ما جمع من المعلومات وسماع أقوال الحاضرين من الشهود وأصحاب الشأن ولو شفاها عن الحادثة وظروفها ومن عساه أن يكون الفاعل لها حتى يكون للمحقق فكرة مبدئية تساعد على عمل المعاينة على الوجه اللائق ومعرفة مدلولها على أن لا يكون لهذه المعلومات تأثير على ما يشاهده في المعاينة (٢)
- ٢٤٥ - نجاح المعاينة يتوقف على المحافظة على محل الحادثة كما تركه الجاني (٣)
- ٢٤٦ - وإذا يجب على المحقق عمل الاحتياطات واصدار الاوامر بمنع دخول الناس الى محل الجريمة أو الخروج منه أو التغيير في حالته
- ٢٤٧ - ويجب على المحقق البحث والتحري عما اذا كان حصل تغيير أو التغيير في محل الحادثة

استصحاب خبير
في المعاينة

جمع المعلومات الاولية
عند المعاينة

المحافظة على محل
الحادثة كما تركه الجاني

الجاني (٣)

احتياطات المعاينة

التغيير في محل الحادثة

(١) من الخبراء العمليين الفنيين ليساعدوا المحقق في البحث فانهم بفضل خبرتهم يستطيعون ان يتداركوا ما يمكن ان يفوته ولا سيما في البحث عن الآثار على اختلافها ظاهرة كانت أو خفية أو عن البقع الدموية وغيرها وفي الجرائم التي يرتكبها الجناة بطرق علمية أو فنية قد لا يهتدى اليها المحقق أو يختلف عليه الامر وانما يجب في هذه الحالة أن يشرف المحقق اشرفا حقيقيا على أعمال هذا الفني ويتأكد بنفسه من وجود هذا أو ذاك الشيء ويثبت في محضره بحيث يكون هذا الخبر أشبه شيء للمحقق بالفوتوغرافيا يكشف له عما لا يمكن ان يراه لان وظيفة المحقق ان يعمل المعاينة بنفسه ويوجد في بعض البلدان الاجنبية كفرنسا وسويسرا خبراء عمليون جنائيون يصاحبون المحقق في القضايا الهامة اثناء عمل المعاينات والقيام بتفتيش بعض الامكنة .

(٢) ويجب أن لا يكون لما جاء في البلاغ عليه تأثير في اجراءاته بل تكون اجراءات المعاينة والتحقيق والبحث هي المرشد له في اعماله دون غيرها واذا بدأ بالمعاينة يجب عليه اتخاذ الاحتياطات في معرفة شهود الحادثة وإبعاد الشهود والمتهمين عن بعضهم ومراقبتهم خوفا للتأثير عليهم من اتصالهم معا أو أي تأثير خارجي عليهم ولا يفوته مراجعة الاستعلامات المتعلقة بالحادثة التي جمعها من سبقه اليها من رجال التحقيق فقد يصح أن يجد فيها ساعدا للقيام بعمل المعاينة حتى يكون بكل ذلك مطمئنا على عمله .

(٣) واغلب الجرائم يكون نجاح المحقق في كشف المجرم فيها وتقديم الادلة عليه بالمحافظة على المكان وبالعكس فقد تفضيع الادلة ويسر الحصول على فاعلها

تبديل في المكان ومحتوياته بعد ارتكاب الجريمة (١) والتعرف على من احدث التغيير ومن دخل مكان الجريمة بعد وقوعها وسبب ذلك وما فعله كل منهم (٢) واذا كانت هناك جثة يتحقق عما اذا حصل نقلها من محلها او تحريكها او تعريضها (٣) وسببه والحالة التي وجدت عليها عند اكتشافها والاشياء التي حولها والوضع الذي كانت عليه وكيفية العثور عليها اذا كانت مخبأة ومن عثروا بها لان نجاح المحقق في المعاينة يترتب على تعرف حالة مكان ارتكاب الجريمة كما تركها الجاني ولان بيان هذه الامور وتحديداتها له من الاهمية ما يساعد سير التحقيق وتكوين الرأي ولان الاشياء التي توجد في محل الجناية يتغير مدلولها بتغيير مواضعها وحالتها التي كانت عليها عقب وقوع الجريمة مباشرة (٤)

(١) ويمكن الاسترشاد بمن في محل الجريمة أو في المنزل الذي وقعت فيه من أصحابه وخدمه لتسليم معلومات المحقق حتى يكون على هدى من حالة الاشياء الموجودة المرتبطة بالجريمة وقيمتها الاستدلالية

(٢) وقد حصل ان قتل شخص في منزل وجدت جثته في احدى قاعاته وظهر للمحقق في المعاينة آثار اقدام محتدية ملونة بالدماء مبتدئة من حجرة القتل الى احدى القاعات الاخرى التي تسكنها امرأة فالقيت عليها الشبهة حتى تبين بعد أن الطيب الذي كشف على الجثة قصد قتلها لاستحضار عود كبريت وانها آثار حذائه اللوث بدم القتل . وحصل ان وجد أثر قدم طار في حادثة حريق في محل شوب النار وصار في أثر قدم المتهم الحقيقي ؛ انما ظهر من التحقيق بعدئذ ان هذا الاثر لم يكن حصونه وقت وقوع الجريمة بل ان احد رجال الشرطة أخذ المتهم الى محل الحريق بعد ضبطه عقب حصول الحادثة مباشرة

(٣) فقد حصل في حوادث متعددة أن أجرى المحقق وصف دقيقا لموضع الجثة واستنتج منه نتائج وتبين بعد ذلك خطأه حيث لم يكن مبدئيا بالبحث استقدمه ولم يظهر له لا خير ان الجثة حركت من مكانها الاصلى جهة مرت قبص وصونه للمعاينة ؛ وقد حصل ان وجد جلباب من قماش خشن يغطي الجثة ليس من ملابس القتل واخذ من التحقيق في البحت فيه دور عظيم يزعم انه موصل للمقاتل الى ان ظهر خير انه وضع على الجثة لتستر عن أعين مارة منظرها البشع

(٤) فإذا وجد سلاح بجوار جثة قتل موت بالدماء يجوز أن يكون القتل تنجارا ولكن اذا حصل العثور على هذا السلاح لدى استعمل في القتل مخبئ تحت نفر من أو مفي في مرحاض كانت فكرة احتمال لا تنجار بعيدة لانه لا يقبل انه تحرر عادة ان يقتل شخص

٢٤٨ - لا يغير المحقق موضع شيء أو يمسه قبل وصفه بدقة في محضر المعاينة .

٢٤٩ - وإذا يجب على المحقق قبل البدء في المعاينة أن يلم باطراف موضوعها واضعاً نصب عينيه نوع الجريمة وظروفها وأحوالها والمعدات المحلية للجهة التي وقعت الحادثة فيها وحالة المكان ومواضع الأشياء عادة وقبل ارتكاب الجريمة (١)

٢٥٠ - كما يجب عليه أيضاً التحفظ على الآثار التي توجد بمحل الحادثة (٢)
٢٥١ - ينبغي وصف كل ما يراه المحقق وصفاً خالياً من الإبهام

نفسه انتحاراً ثم يهيم بإخفاء السلاح وتضليل العدالة فإذا فرض وكان السلاح موجوداً في الأصل بجوار الجنة وأن من خباه أو القاه في المرحاض واحد من الأشخاص الذين يسارعون عادة إلى الدخول بمحل الحادثة عقب وقوعها كان الانتحار فرضاً غير بعيد الوقوع

(١) لا ينتظر المحقق أن يجد كل شيء ظاهراً له جلياً في البدء وإذا لا يمكنه إدراك ما يكون له من الأهمية في الحادث ومالم يكن فيجب أن يعتبر أن كل شيء في محل الجريمة صغيراً أو كبيراً وطريقة موضعه وموقعه له أهمية في الحادثة وعلى ذلك لا يجب تغيير موضع أي شيء أو تناوله أو مسه قبل وصفه وصفاً دقيقاً فقد يكون الشيء في نفسه عديم الأهمية في التحقيق ولموضعه كل الأهمية وقد يرى المحقق مثلاً في حادثة سرقة أو قتل على المتضادات كاساً بقي به شيء قليل من مشروب فيتناول المحقق الكاس بيده لينشمه حتى يميز ما به من المشروب قبل وصفه ووصف موضعه وفحصه نظرياً وذكر ذلك في محضر المعاينة وقبل ملاحظة ما قد يوجد على الكاس من آثار أنامل من استعماله دون مسه من المحقق حتى إذا سأل الخادم بعدئذٍ مثلاً عن وجود هذا الكاس بهذه الصفة وعلم منه أنه كان بالدولاب نظيفاً وتحقق أن مرتكب الجريمة هو الذي استعماله دون سواء أدرك عظم ما وقع فيه من الخطأ إذا كان يمكن الوصول إلى الفاعل أو تعزيز الدلائل على من ناقى عليه شبهة ارتكاب الجريمة من الوقوف على بصمته أصابعه على الكأس قبل أن يمس المحقق وقد يمس المحقق أو يمسك يدي القاتل عسى أن يجد في أحدهما سحراً أو قطعاً من ملابس القاتل قبل أن يصفها في محضره وصفاً دقيقاً فيزيل دون شعور منه ما قد يكون على يدي القاتل من نقط صغيرة من الدماء لها أهمية عظيمة في السحب وهله حراً .

(٢) كما نرى الأقدام أن وحشت بمحل الحادثة بتغطيتها بصناديق صغيرة أو موانع من حديد أو قطع من الخشب مسندة على حجرين من الجانبين أو ثلاثة أحجار أو قوالب من الطوب حتى لا تتلف بقوى لرمي تشقق آثار الاتداء في الطين أو الوحل من تأثير الشمس

الفاظ وعبارات المعاينة
سهلة متينة

٢٥٢ - « فيجب اثبات المعاينة بالفاظ وجمل سهلة متينة » تدل على ما يشاهده المعائن حتى لا يرى أن هناك باعثة لذكره على سبيل التأكيد فيما بعد ولا ينتقل من نقطة الى أخرى الا بعد استيفاء كل ما يخصها على حدتها بمزيد العناية مبتدئا من العموميات فيها الى الجزئيات وبذلك يأمن الخطأ والذسيان ولا يلجأ المطلع عليها أن يخلط بين الامور المهمة فيها بغيرها فيعسر عليه فهمها أو يضل عما يرمى اليه المعائن وتكون النتيجة عدم الاقتناع بما جاء فيها واهمال مدلولاتها .

٢٥٣ - كما يجب اجتناب الجمل المبهمة والتي لا تدل على دقة ما ترمى اليه اجتناب الجمل المبهمة بالضبط (١)

٢٥٤ - ويجب الاستناد إلى الجهات الأربعة الأصلية للبوصلة دون غيرها الاربع جهات الأصلية من ايضاح المواضع (٢)

والهواء أو بفعل فاعل عمداً أو جهلا منه وكذا يقع الده والأشياء الملقاة أو المتروكة بحسب التحفظ عليها بتغطيتها أو عدم ترك البقع معرضة للهواء إذا كان المحل غير مسقوف أو معرضاً لتيار من الهواء وصل دوائر من الخطوط حول الأشياء التي يمكن أن تختلط بغيرها ويتسبب من ذلك عدم ظهورها كآثار الأقدام وذلك حين بحثها ووضعها في دورها في محضر المعاينة وبعد كل ذلك يبتدىء في اثبات المعاينة

(١) مثال ذلك « على مسافة قليلة من » « أعلا قليلا من » « إلى الحنف بعيد » و « قريب من » « بعيداً إلى أسفل » وهم جرا فلا يجب على المحقق أن يذكرها في محضر المعاينة لأن كل شيء أمام أعين المعائن فإذا قل مثلا « بقرب كذا » صح أن يكون ما يراه المحقق قريباً يكون في نظر المطلع على التحقيق إذا عاينه بعيداً ويعسر عليه تطبيق أجزاء المعاينة فيختلف الحكم في النتيجة فإذا دون المعائن المسافات بتدبير بالضبط وتصور المطلع عليها حقيقة ما رآه المعائن زال هذا اللبس وما ينتج من اختلاف النظر باختلاف الأشخاص وآرائهم .

(٢) فلا يقال « إلى الجهة اليمنى » ولا « إلى اليسار » إلا إذا لم يكن في ذكرها غموض أو إسهام كأن يقال مثلا « من يد الجنة اليمنى » أو « على الشطىء الأيسر لنهر أو التربة » أما القول مثلا « على يمين الناضر إلى » أو « إلى الجهة اليسرى للباب أو للداخل من الباب أو المخل » فيجب اجتنابها لأنها تؤدي إلى لبس واختلاف إذا لم يذكر من قبل موقف الناظر أو الداخل ووجهته طبق للجهات الأصلية .

يحدد المكان

٢٥٥ — ويجب تحديد وضع الشيء أو الجثة متى كان لمكانه أهمية بمقاسات

مبتدئة من تقطعتين ثابتتين (١)

٢٥٦ — لا ينبغي إهمال اثبات كل ماله علاقة بالجريمة أو الفاعل فيجب

تحرير محضر المعاينة وقت حصولها في محل الحادثة لأن أخذ مذكرات عنها

ثم تحرير المحضر بعدئذ يؤدي الى نسيان أو إهمال اثبات أشياء أو أمور لها

علاقة بالجريمة أو الفاعل ولو كانت تافهة الا أن نتائج عدم اثباتها قد تكون

عظيمة الأهمية في التحقيق (٢)

(١) كأن تذكر « على مسافة عشرة أمتار مبتدئة من شجرة التين المذكورة في اتجاه

الركن البحرى الغربى للمنزل يوجد . . . » ولا يصح القول « على مسافة عشرة أمتار

من شجرة التين المذكورة يوجد . . . » قد يطول الوصف بهذه القاعدة ولكن ضبط

العمل يلجئ المحقق الى ذلك فقد يطول وصف موضع مثلاً « هذا الباب ذو الدلفة الواحدة

عرضه متراً وعشرين سنتيمتراً وعلى مسافة أربعين سنتيمتراً من جهة مفصلاته الواقعة من

الجهة البحرية الى جهة القفل الواقع في الجهة القلبية وعلى قاعدة الباب المذكور التي تمس

الأرضية وهو مقفول تصور خطاً عمودياً على الأرض من هذه النقطة وعلى مسافة خمسة

عشر سنتيمتراً منها عليه وحدت سلسلة ذهبية ملقاة » ومن البديهي انه يجب في ذكر وصف

محلات بقع الدم على الحوائط تحديدها بمقاسات من تقطعتين ثابتتين لكي يعلم موقعها

بالضبط وشكلها ومنه قد يستنتج مكان المجرم أو المجنى عليه وقت ارتكاب الجريمة « وسياًتى

ذلك عند الكلام على البقع الدموية في كتاب البوليس الفنى طريقة هذا الاستنتاج » ففى

مثل هذه الحالة من الطبيعى ان تتخذ أرضية المحل كجهة افقية دواما والحوائط وما شابهها

رأسية عليها ويكون من الضرورة استعمال ميزان الماء للتأكد من افقيتها او لضبط المقاس

واستعمال خيط البناء على الحائط للتأكد من افقيتها أو لضبط المقاس عليه رأسياً لجواز ان

تكون الحائط معوجة أو مائلة فلا ينضبط المقاس الرأسى على سطحها مجرداً فاذا وجدت

مثلاً نقطة من الدم على الحائط فلتحدد موقعها امسك خيط البناء بيدك « ومن السهل

ربط حجر وما شابهه بخيط واستعماله » واجعل الطرف المسوك على الحائط موضع نقطة

الدم « محاذراً طبعاً ازلتها او تلفها » وضع علامة على الأرض موضع مس معاق الحيط

او الحجر لها .

(٢) فقد لا تظهر في مبدأ التحقيق لبعض الأشياء التي تكون في محل الجريمة أهمية

ثم تأتى بعد ذلك مناسبات تجعلها في غاية الأهمية أو يتضح عند سماع الدعوى امام المحكمة

ان ذلك الشيء هو المحور الذى تدور عليه أدلة البراءة أو الادانة .

مراجعة محضر
المعينة

٢٥٧ - ويجب مراجعة مآصار اثباته في محضر المعاينة على ما عوين فعلا للتأكد ان كل شيء أو أمر له علاقة بالجريمة صار اثباته في موضعه وان كل شيء صار اثباته لم يخالف وجهة النظر للمعاينة اجمالاً وان الأشياء التي لم تدرك أهميتها من أول وهلة وظهر من سياق المعاينة علاقتها بالجريمة أو الفاعل يصح حينئذ اثباتها تفصيلاً (١)

اثبات الأمور
السلبية في المعاينة

٢٥٨ - يجب اثبات الأمور السلبية المرتبطة بالجريمة أو الفاعل وهي ما يرجح وجودها طبقاً لظروف الحادثة ولم توجد لان عدم وجود هذه الأشياء أو الأمور يصح أن يؤدي إلى نتائج إيجابية ذات أهمية (٢)

(١) ويحسن كما سبق أن يصحب المحقق وقت المعاينة المحقق عليه أو أحد خد المنزل للمساعدة في الإرشاد عما كانت عليه والتغيرات التي حصلت في المحل بأسباب الجريمة فقد حصل أن وجد بجوار جثة قتيل مجهول القاتل مبيه من العنبر بشكل انه عند استعمله يكون وضعه في القم دواما بحالة واحدة ولم يتد به مبدئياً ولكن بفحصه ظهر في الجهة العليا من الجزء الذي يوضع في القم آثاران من ضغط سنتين بدلان على انها ليستا متساويتين طولاً والقتيل ليس له سلتان بهذا الشكل الغير منتظم فوقعت الشبهة في ارتكاب الجريمة بهذا الاكتشاف على قريب للقتيل له سلتان بالشكل المنطبق على المبيه وظهر من البحث انه مبيه وانه المرتكب للجريمة . وحصل في حادثة انه كان من انهم فيها معرفة عما اذا كان يسطع شعاع الشمس في جهة معينة من الحجرة في ساعة محدودة من النهار وكان يجب ان تراقب الحجرة طول النهار وكانت النتيجة في حادثة أخرى تتوقف على ما اذا كانت سقفة قف الباب مزينة وقت ارتكاب الجريمة أو حصل منها صوت وفي أخرى عما اذا كان عقب سيجارة القيت في منفذ السجائر أو بحوارها وفي حادثة أخرى عما اذا كان قف في مصباح غداً لا « أي أنه أطلق عمداً أو طلقاً من انقاء نفسه لاستهلاكه من الغاز » وفي حادثة قتل كاد الفاعل ان يفلت لو كان المحقق لم يلاحظ بحث اعلا حاجر حشيشه من سقف وتقاءه متران ونصف يفصل الحجرة التي حصلت فيها الجريمة حيب وجد اثرا متراكماً عليه بجمه ماعدا جزء منه حيب استد أن القتال تسقه في ذلك الموضع وسند على القاتل بين الاشخاص النقيمين في الحجرة التي خلف الحاجر المذكور

(٢) أي ملاحظة عدم وجوده واثباته في المحضر فلا يتطرق الشك في القصد في احتفال وجوده فتتغير وجهة النتيجة كعدم وجوده في حجرة القتل أو عدم وجوده في مكان ما حسب ظروف كل حادثة . ومثلاً في حادثة الخربق يمكن ان يذكر ما يراه في فحص عمداً شوب البار كما يذكر الأمور التي ساعدت على شوبها كهبوب الريح وكذلك الأشياء القابلة للاشتعال أو المواد المفرقة والتي أعيد المحل لوضعها فيه عدة ولم توجد فيه فعلاً لتفادها منه أو لأسباب أخرى وهله جراً

٢٥٩ — يجب على المحقق ذكر مدلول المعاينة فيذكر كل الاستنتاجات التي تؤدي إلى معرفة حصول الحادثة وكيفية وقوع الجريمة وما يدل على مرتكبها ويكشف شخصيته وما يربطه بالجريمة (١)

٢٦٠ — لا يمكن وضع قاعدة عامة ببيان النقط التي يجب أن تشملها المعاينة في كل جريمة أو حادثة لأن هذه النقط تختلف باختلاف نوع الحادثة وظروفها وأحوالها

٢٦١ — انما يمكن أن تشمل كل معاينة في جريمة (وليس في حادثة بالقضاء والقدر) وصف محل ارتكاب الجريمة والجهة التي سلكها الجاني عند دخوله محل الحادثة والجهة التي سلكها عند خروجه وفراره منها والمواضع التي رأت أو يمكن أن ترى الشهود منها شيئا مرتبطا بالجريمة أو الفاعل وجميع المواضع والنقط التي يوجد أو يتوقع أن توجد آثار للجريمة أو للفاعل

٢٦٢ — ومكان الحادثة اما أن يكون مسورا أي داخل حدود معينة مثل المساكن والخوانيت والمخازن والاضرحة والكنائس والفنادق والعشش والزايب والحدائق الخ وفي هذه الحالة يجب أن يكون وصف محل الحادثة بترتيب : —

« ١ » معاينة محل الحادثة من الخارج « ٢ » معاينة محل الحادثة من الداخل « ٣ » معاينة الجزء من المنزل أو الحجرة التي حصلت فيها الجريمة

٢٦٣ — وإما أن يكون محل الحادثة في العراء أي غير مسور كالحقول والمزارع والطرق العمومية والجسور والترع والانهار الخ .

كان الحادثة في العراء

(١) كالجهة التي يرى من المعاينة ان المتهم حضر منها الى محل الحادثة والجهة التي فر منها بعد أن أتم عمله والنقطة التي رأى فيها الشهود أو التي يمكن أن يروا فيها وقائع الجريمة أو الفاعل لان ذلك ربما يكذب أتوالمهم أو يثبتها وما تدل عليه الآثار التي توجد الخ مما سنوضحه عند الكلام على مدلول المعاينة كما يجب على المحقق الاحتراس عند الاعتقاد بالمدلولات التي يصل اليها بواسطة المعاينة فقد يفعل المجرمون امورا لتضليل المحقق اذ قد يرتكب المجرم القتل بسلاح غيره أو يترك في محل الحادثة ملابس غيره وهكذا من هذه الامور التي لا تغيب عن صدق نظر المحقق عند ما يلم بجميع ظروف الحادثة في بحثه وتحقيقه

٢٦٤ — تعمل المعاينة بأحدى طريقتين : . الطريقة العينية أو الطريقة كيفية عمل المعاينة الفردية (١)

٢٦٥ — الطريقة الفردية هي وصف محل الحادثة مبتدئاً من الجهة التي وصل المحقق فيها عند قدومه إليها أو من الجهة التي تثبت له أن المتهم سلكها في قدومه ودخوله لارتكاب الجريمة (٢)

٢٦٦ — الطريقة العينية هي وصف محل الحادثة مبتدئاً بالموقع العام لها (٣) الطريقة العينية

٢٦٧ — ويحسن الابتداء بعمل رسم كروكي لمحل الحادثة يبل التصميم على أية طريقة تتبع ومنه تظهر الطريقة التي يحسن أن يتخذها المحقق في عمل المعاينة

١ - معاينة المحل من الخارج

٢٦٨ — يستعرض المحقق كل الفروض التي يمكن أن تكون وقعت بها الجريمة والافعال التي يصح أن يكون الجاني قام بها قبل اثبات معاينة المحل من الخارج (٤) ثم يشرح المحقق في وصف المحل من الخارج ومواقع رجال الحفظ

(١) يجب على المحقق في المعاينة أن يتخذ ترتيباً ونظاماً ثابتاً لوصف الما والتفصيل للمحلات والاشياء والامور المراد اثباتها في محضر المعاينة حتى لا يترك شيئاً من الاشياء أو الامور العمومية أو التفصيلية دون اثبات ويضطر بعد ذلك ان يحرق في آخرها اضافات وحواشي لما قد سبق ان ذكره او فاته بل ينبغي أن تكون معاينته سلسلة متصلة ببعضها طبقاً لترتيب محكم حتى يعمل المطلع عليها يتخيل ويدرك ما أدركه المعاين بالضبط وذلك ما تؤدبه كلتا الطريقتين يختار المحقق منها ما يوافق أحوال وظروف محل الحادثة المراد معاينته (٢) ولا يحسن اتباع هذه الطريقة إلا في الأحوال التي يرى المحقق أنها أوفق في وصف حالة الامكنة نظراً لمواقعها وظروف الحادثة مع شدة الاحتياط اذ يجوز أن يعتقد المحقق أن المتهم سلك في قدومه وخروجه جهة أو طريقاً واحداً مع جواز أن يكون سلك في خروجه وهروبه طرقاً مختلفة

(٣) وهي طريقة وصف المحلات والاشياء المراد اثباتها في المعاينة بترتيب يتفق مع موقع نفس المحلات المراد اثباتها فيبدأ المعاين بـ وصف الموقع العام بمحل المعاينة بنقطة ثابتة ظاهرة كالشارع الواقع فيه المنزل محل الحادثة مبتدئاً منه ثم يردع أو طريق أو حد من الحدود يقع عليها أو بجوارها الشيء أو المحل المراد معاينته (٤) وهنا تظهر أهمية طريقة أساليب الجناة في ارتكاب الجريمة

منه وما يحيط به من الشوارع وحركة المرور ودرجة الاضاءة ليلا والجنائن والاسوار وما له به اتصال كالمنازل والورش والاصطبلات والدكاكين المجاورة وغيرها واثبات حالتها

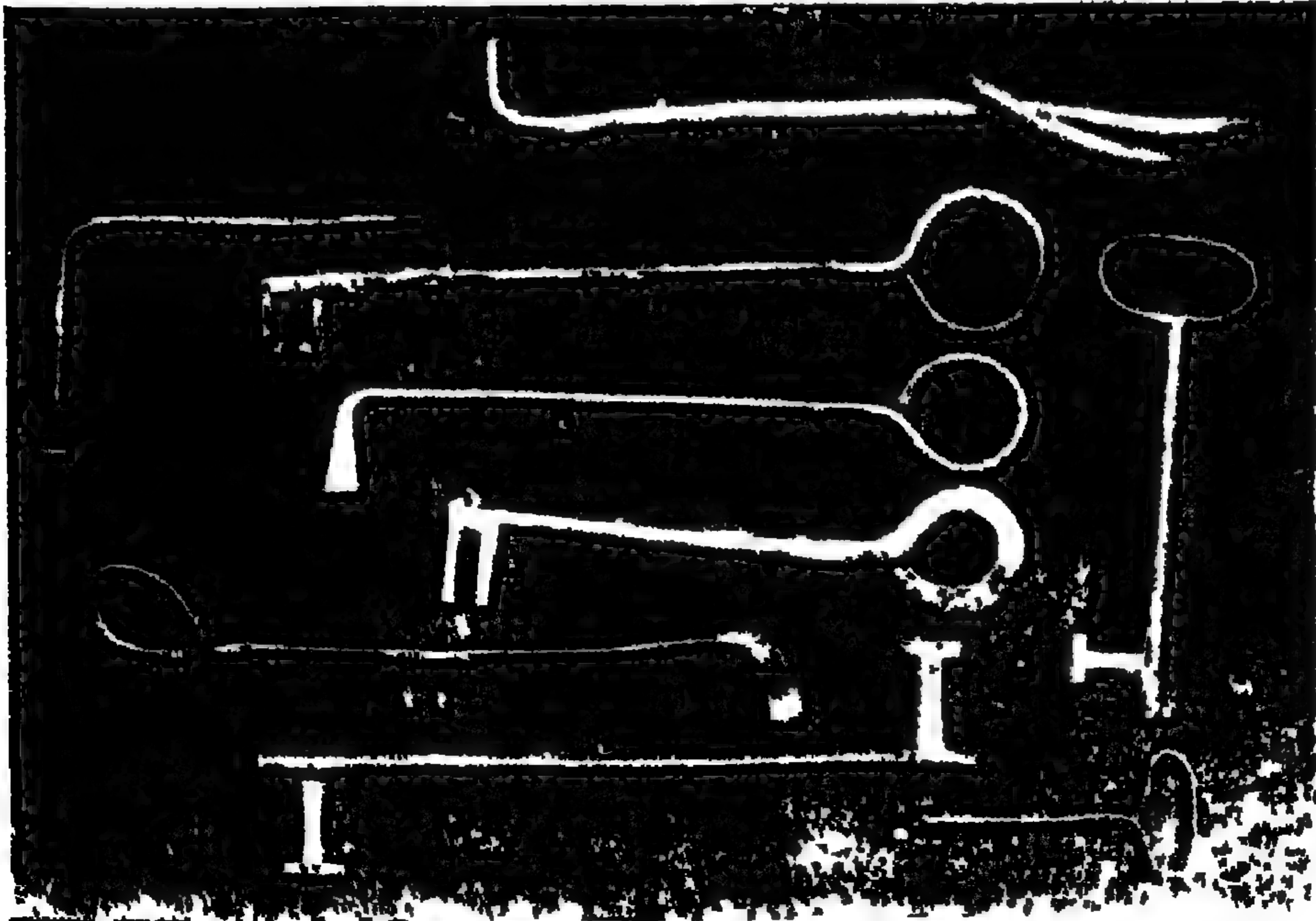
٢٦٩ - يتعرف المحقق مكان دخول الجاني ومكان انصرافه ان كان من الابواب أو المنافذ أو من ثقب حائط أو سقف أو تسلق جدار أو سور أو من سطح منزل الجار أو من كسر شبك ورفع حواجزه الحديدية أو حفر سرداب يوصله اليه وغير ذلك من الطرق الاخرى التي يستعين بها الجناة على الوصول الى محل الجريمة اما لتعزر ذلك عليهم او زيادة في التخفي والكتمان لاسيما اذا كان المحل غير مسكون .

مكان دخول الجاني
وخروجه

٢٧٠ - يجب فحص مداخل المحل ومنافذه فحصاديقا واثبات الحالة التي وجدها عليها والحالة التي كانت عليها قبل ارتكاب الجريمة او عادة تكون عليها (١)

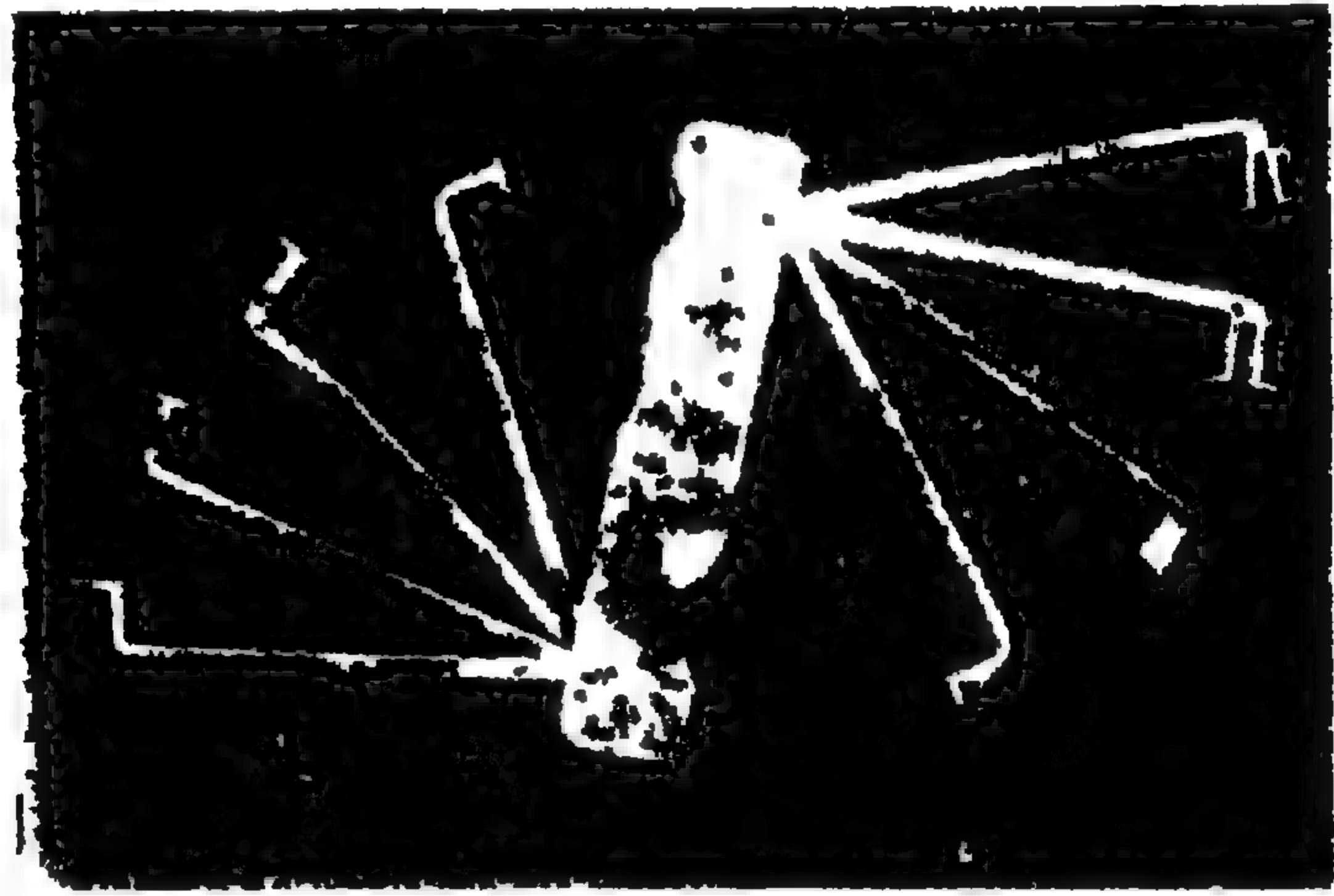
فحص مداخل المحل

(١) يمكن أن يسترشد بمن في المنزل أو أصحابه أو الخدم عن كل ما يحتاج اليه من الاستعلامات فيتبين مثلا ما إذا كانت الابواب والنوافذ الاخرى تركت مفتوحة أم لا وإذا كانت مقفلة هل بقيت فيها المفاتيح من الداخل أم تزع منها وفي حالة ما إذا لم تنزع هل



٢٧١ - متى تبين للمحقق ان مكان دخول الجاني من الابواب وكانت سليمة من كل كسر او تلف في الظاهر فقد يكون التعدي وقع على القفل وظاهرا فيه من الداخل فيجب فحصه بدقة للبحث عن الاثار التي تدل على ذلك (١) فاذا تبين ان القفل سليم كان الدخول بواسطة مفتاحه الاصلى او مفتاح مصطنع (٢) وفي كشف احدى الحالات المتقدمة وتحقيق ظروفها ما يؤدي الى تضيق دائرة الحصر في استجاء الادلة للوصول الى الجاني

وجبت بها بعد الحادثة كما كانت وهل للباب مفتاح واحد أو مفاتيح متعددة ومع من أو في أى محل تكون عادة المفاتيح غير المستعملة والمحل الذى يقيم فيه عادة حارس المحل (١) لاحتمال أن تكون دخلت فيه آلة من الآلات التى تستعمل في فتح الاقفال من الداخل فاذا لم يكن كسر ولا غيره يفحص مدخل المفتاح وما جاوره فقد يجوز أن تكون به آثار او خدوش من استعمال الطفاشة أو رائحة غاز أو زيت مما تدمن به المفاتيح لسهولة ادخالها



شكل ٧ - مجموعة آلات لفتح القفل

(٢) وان وجد المفتاح في الباب أو متى في الارض وجب ضبطه ولكن في الغالب لا يوجد مثل هذا المفتاح إلا عند حالة اضطراب الجاني وتركه المحل بحالة خوف من أن يفحص عليه ومع ذلك فن استعمال المفتاح المصطنع صعب الاكتشاف إذا كان مشغولاً جيداً. وقد فان اللصوص الذين تخصصوا في الدخول إلى المنازل بهذه الطرق هم في الغالب من الأشخاص الذين يحترفون صنع الاقفال أو الميكانيكيين أو المشتغلين بالكبرياء وطريقتهم في عمل المفتاح أن يحصلوا أولاً على بحصة المفتاح وفتحة دحوله بواسطة الشمع أو معجون القمريات أو قار « زفت » فن لم يستطع الحصول على المفتاح بالذات اكتفى بأخذ شكل فتحة دحول القفل وفي هذه الحالة قد لا يحتاط فيسقى في الباب أثر من آثار هذه الأدوات يمكن أن تنم عليه

آثار التمدى على
القفل أو الباب

٢٧٢ - فاذا تبين للمحقق ان الدخول حصل بكسر الابواب (١) او الاقفال والترايس او رفعها فيجب عليه وصف الباب وصفا دقيقا من حيث الشكل والانتظام والمساحة وبيان موضعه من الباب وقربه او بعده من القفل

والوصول في الحصول على بصمة المفتاح أو شكل مدخله طرق متعددة فقد يعقدون مع الخدم أو اصر المحبة وبذلك ييسر لهم الوصول الى غرضهم بسهولة او يترددون عليهم ويتكلمون معهم في مواضع مختلفة او يطلبون منهم بطريق الرجاء أن ياتوا لهم بشيء من داخل المنزل كماء ليبردوا عطشهم وفي خلال ذلك يأخذون البصمة على مهل واذا وجدوا المفتاح بالباب استعملوه فان لم يكن الوقت مناسباً للسرقة اخرجوا من صورته المتوية وشكل لسانه قابلاً وقد يكون المفتاح الحقيقي للباب من عمل احد الصناع وترك له يوما ما ليصلحه ولذلك يحتمل ان يكون عمل على مثاله مفتاحا آخر استعمله شخصيا في السرقة وقد اعطاه لغيره، وفي كثير من الاحوال يكون عند المص مجموعة مفاتيح من انواع واشكال مختلفة يحملها الى محل الجناية على أمل أن يتفق واحد منها مع القفل ولا سيما اذا كان من الاقفال العادية .

اما اذا كان يوجد شيء من الفروق والاختلاف بين المفتاح الاصلى والمفتاح المصطنع فقد تنكشف الحقيقة بفحص الآثار التي تتركها المفاتيح في القفل من الداخل ولا سيما لسبب ما يكون من التراب فان المفتاح المصطنع يحدث بداخل القفل آثاراً او خدوشا لا تتفق مع ما يحدثها المفتاح الاصلى ، اما اذا كان الباب مقفلاً بغير قفل حديدى وانما بواسطة « ضبة » الكثيرة الاستعمال في القرى وبلاد الارياض فيكون من السهل كثيرا ما يسميه النجارون « سنا » ان لم يحصل الجناة على شكل مفتاحه ووضع ثقب الضبة بعضها بالنسبة لبعض الطرق المتقدمة فاذا صعب عليهم ذلك عادوا الى المحل نهارا او ظالموا اهل المحل وسدوا بالطين او غيره الثقوب التي يبيت فيها لسان القفل حتى اذا ما عادوا لا يكلفهم فتح الباب الا جر الضبطة جرا بسيطا

ولذلك كان من اللازم على المحقق ان يفحص حالا هذا القفل القروى جيدا ويتبين ما اذا كانت ثقوبه مسدودة أولا وهل به من الداخل قطع من خشب يمكن أن تكون تكسرت من الآلة التي استعملت في فتحه ؟ فان كشف هذه الامور يساعده كثيرا على معرفة ما اذا كان الجاني دخل المحل بفتح الباب او بغيره

(١) الجناة فلما يصلون الى غرضهم باستعمال المفاتيح المصطنعة ولا سيما اذا كانت الاقفال من تلك التي لا يمكن فتحها الا بمفاتيحها الاصلية ففي الغالب يلجأون الى القوة وكسر الابواب والاقفال والترايس وغيرها ولهم في ذلك طرق شتى وآلات غريبة ومتعددة .

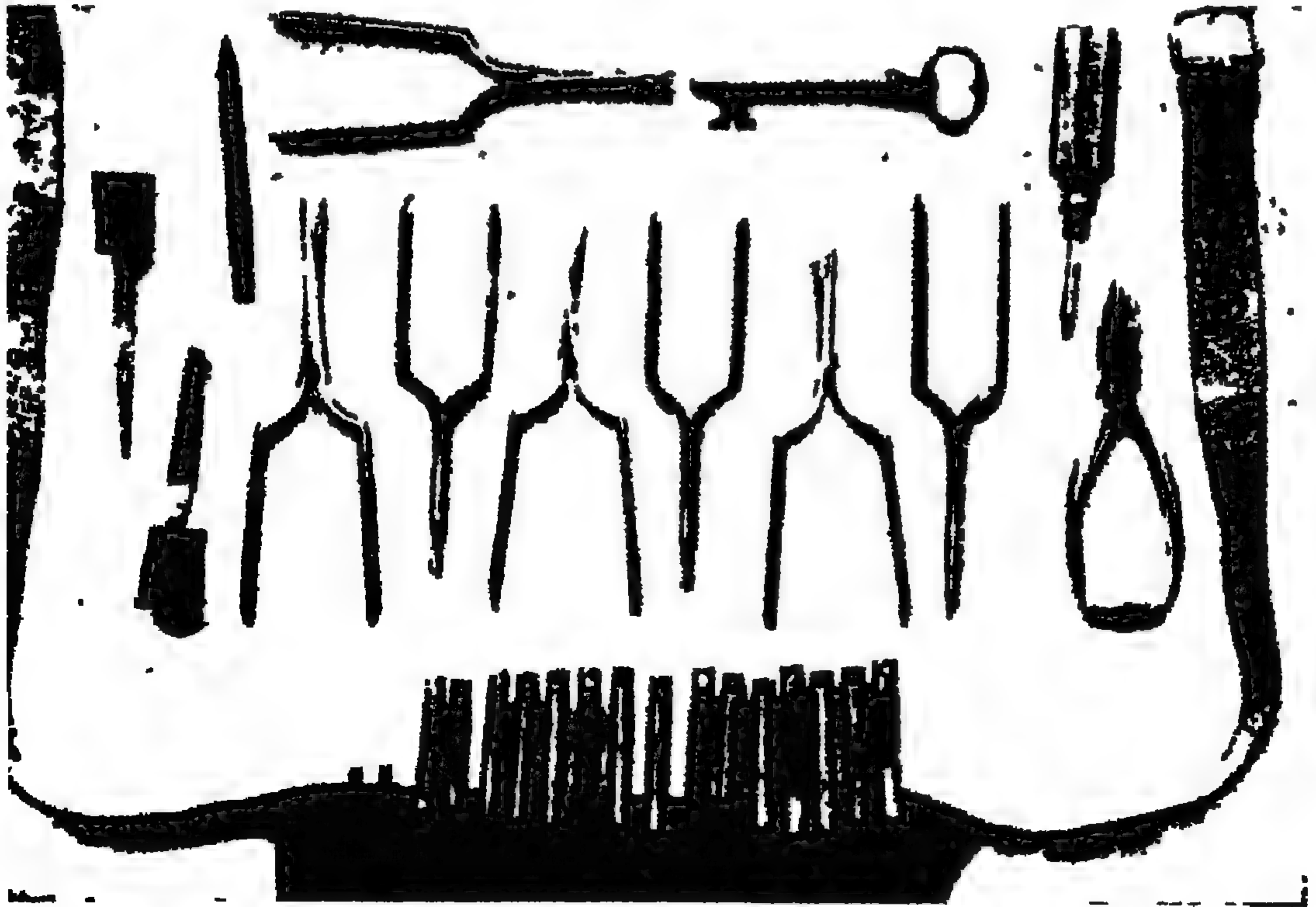
واذا لم يوجد على الباب تعد او خروق او كسور من هذا القبيل بل وجد الباب مفتوحا بواسطة الترايس يكون ذاك دليلا على ان الجاني يعرف حالة الباب من قبل وفي ذلك احيانا فائدة كبرى للتحقيق .

والترباس فان كان القفل هو المكسور او المخلوع فيجب بيان طريقة الكسر او الخلع (١) وان كان لسان القفل سليما ام لا ووصف حالة الترباس ونوعه وموضعه وشكله (٢) وفحص مصارع الباب (٣) واخذ صورة كل ذلك بالآلة



(١) فان للجناة طرقا كثيرة في ذلك تؤثر في اختيارها حرفة الجاني وصنعتة ومهارته أو جهله وحالة الباب ذاته وخوفهم أو عدم خوفهم من الصوت الذي يحدثه الكسرفينه أصحاب المنزل وخدمه اليهم (٢) فان الجناة ولا سيما محترفي الاجرام منهم يكسرون الباب في موضع قريب من القفل أو الترباس او السقاطة لتصل اليه يدهم فيسهل فتحه بواسطة المفتاح الذي يمكن ان يكون فيه من الداخل وحده . (٣) واذا كان الباب ذا مصراعين فحصبها وبين ما اذا كان احد

المصراعين مثبتا تماما في الارض وفي الحائط من فوق وهل يمكن رفع شكل ٨ - قفل مخلوع الترابيس اولا وان الباب يرتد الى الحلق فقد يفتح الجناة بواسطة رفعه وتزعه من المفصلات



شكل ٩ - مجموع من الآلات التي وجدت مع احد مشاهير اخصوس المنازل والفتدق لفتح الابواب والدواليب والشنط

الشمسية ورفع الآثار الظاهرة ذات الشخصية الممتازة عن غيرها (١) لأن للآثر وشكله فائدة كبيرة في تحقيق شخصية السلاح أو الآلة التي استعملت في أحداثه وفي مقارنته بآثر الآلات التي يمكن أن تضبط عند الجاني (٢)

وصف الثقب في الحائط أو السقف

٢٧٣ - إذا وجد المعائن تقبا في حائط أو سقف (٣) يجب عليه أن يصفه وصفا دقيقا من حيث الاتساع والشكل والانتظام أو عدمه وبعده وقربه من الأرض وموضعه من الحائط أو السقف وحالة الحائط الذي نقب ومادته وهل هو قديم أو جديد والموضع الذي وجدت فيه الاتقاض واتجاه النقب وما يليه من المحلات أو الآثار (٤) مع أخذ صورته بالآلة الشمسية إذا لزم

٢٧٤ - قد يتبين للمحقق أن الجاني دخل إلى محل الجريمة بواسطة التسلق

التسلق

(١) بواسطة الشمع بحيث يكون جامدا أكثر منه لينا فيلصق تماما على موضع الآثر من الباب حتى لا يثنى عند نزعها وبعد أن يضبط به على الآثر مدة دقيقتين تقريبا يرفع ثم يعمل قالب منه بطريقة الجبس حسب المتبع في أخذ آثار الأقدام (راجع كتاب البوليس الفني)

(٢) كما سيتبين في بحث مدلول المعائنات

(٣) كثير من الجناة عوضا أن يدخلوا إلى محل الجريمة من الباب أما لتعذر ذلك عليهم أو زيادة في التخفي والكتمان يحدثون في حدرانه أو سقفه فتحات ولا سيما إذا كان المحل غير مسكون وهم في الغالب ينقبون الحائط الخارجي الذي يطل على أرض خربة أو منزل الجار أو دكان أو حانوت ملاصق للمحل أو فوقه يستاجرونه خصيصا لهذا العمل قبل الحادثة بأيام وبذلك يسهل عليهم النقب بحرية تامة فإذا تبين بعد السرقة مثلا أن اللصوص نزلوا إلى المحل من سقف كان الدور الذي فوقه مشغولا بسكان وقعت الشبهة عليهم ولا سيما إذا فروا عقب ارتكاب الجريمة كما يحصل غالبا وهكذا وقد يوجد بالشباك من الداخل زجاجات أو قصاري أزهار أو بعض الأشياء التي يمكن إذا فتح الشباك من غير احتراس تسقط إلى الأرض أو أو تتكسر فتحدث صوتا يفضح سر الجاني ولذلك لا بد من ملاحظة هذه الأمور

(٤) فإن النقب الذي يوصل مباشرة إلى مكان الشيء المسروق له مدلول غير المدلول الذي يدل عليه النقب الموصل لحوش الدار مثلا والفتحة التي تحصل في سقف وتصادف وجود عامود ثم يضطر الجاني إلى التحول إلى مكان آخر لآحداث فتحة أخرى مدلولها يغير مدلول التنفير الذي يحصل فوق سرير مفروش أو فراش مرصوص بحيث إذا تساقط الطوب والجبس وغيره من الهدم لا يحدث صوتا ولا حركة يمكن أن تتم على الجاني فإن ذلك مما يدل على أنه يعرف حالة المكان من قبل وقد يكون لذلك كل الفائدة في التحقيق

على احبال او اشجار او سلم او على ميازيب المياه او المداخل المتصلة بالجدران (١) فيجب عليه ان يبين موضع تلك الواسطة بالتفصيل ويثبت حالة الاحبال والسلم ان وجدت ويبين تلك الوسائل واشكالها وكيفية وضعها وما لها به اتصال او ارتباط كشرقة او نافذة او كرنيش حائط او خشبة بارزة او عامود نافذة وآثار الاقدام واتجاهها واتحادها واختلافها وغير ذلك مع أخذ صورتها الشمسية (٢)

٢٧٥ - فاذا ثبت ان الجاني توصل الى الدخول من نافذة او شرفة او ما شا كل ذلك يجب التحقق مما اذا كانت تركت مفتوحة وسببه (٣) او كانت مقفولة وطريقة فتحها سواء اكان لعدم إحكام قفلها (٤) او بتزع الشيش او كسره او رفع الحواجز الحديدية او قطعها بعمود (٥) او بكسر

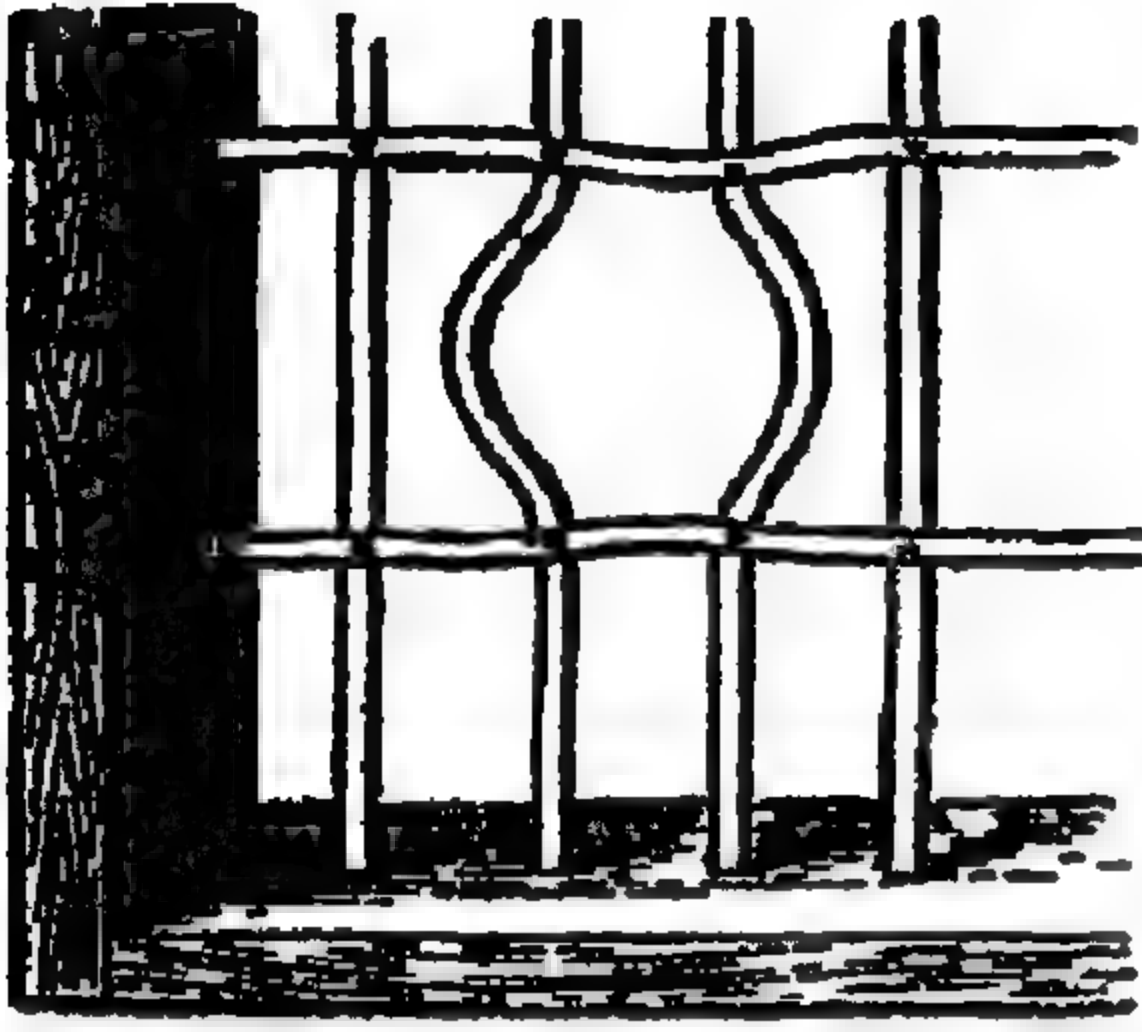
(١) وقد يكون الجناة الذين ياجاوز الى هذه الطرق من الاشخاص الجبازين أو الذين يخدمون في بعض الحرف التي تحتاج للخفة واين الجسم ولا يعتريهم دوار أو دوخان اذا ما ارتفعوا عن الارض أو صعودوا
(٢) يجب اثبات حالة الحبال ونوعها ووضعها والسلم وعدد درجاته ونوع خشبه ولونه ودقة صنعه أو عدمها وطوله وغير ذلك من الاوصاف الميزة ويفصل الكلام عليها تفصيلا تاما ويبين النقط القريبة التي يمكن للشهود ان يروا الجاني منها أو يشعروا بوجوده فيها واذا وجد حول المكان ومداخله ونوافذه آثار أقدماء أو بصمات اصابع ملوثة أو غير ملوثة بالدم او اشياء يظن انها تعلق الجاني أو المجنى عليه ذكرها المحقق في محضره ووصف مواضعها وحفظها بالطرق التي تتبع نوعها في الحفظ حتى ينتهي الماين من ذلك ميث الطرق الموصلة لمحل الجناية واتجاهها وماسلكه الجناة منها عند انصرافهم مع ذكر ما قد يحده فيها من آثار أقدماء سلسلة ومتجهة الى الخارج او الداخل وتنوعها أو اتحادها وما يتركه الجاني من الادوات والملابس والآثار الاخرى وهلم جرا

(٣) وفي كثير من الحالات يفوت أصحاب المنازل أو الحدة احكام أقفالهم وهي أقل صلابة من الابواب لا تحتاج لقوة كبرى أو مهارة عظيمة

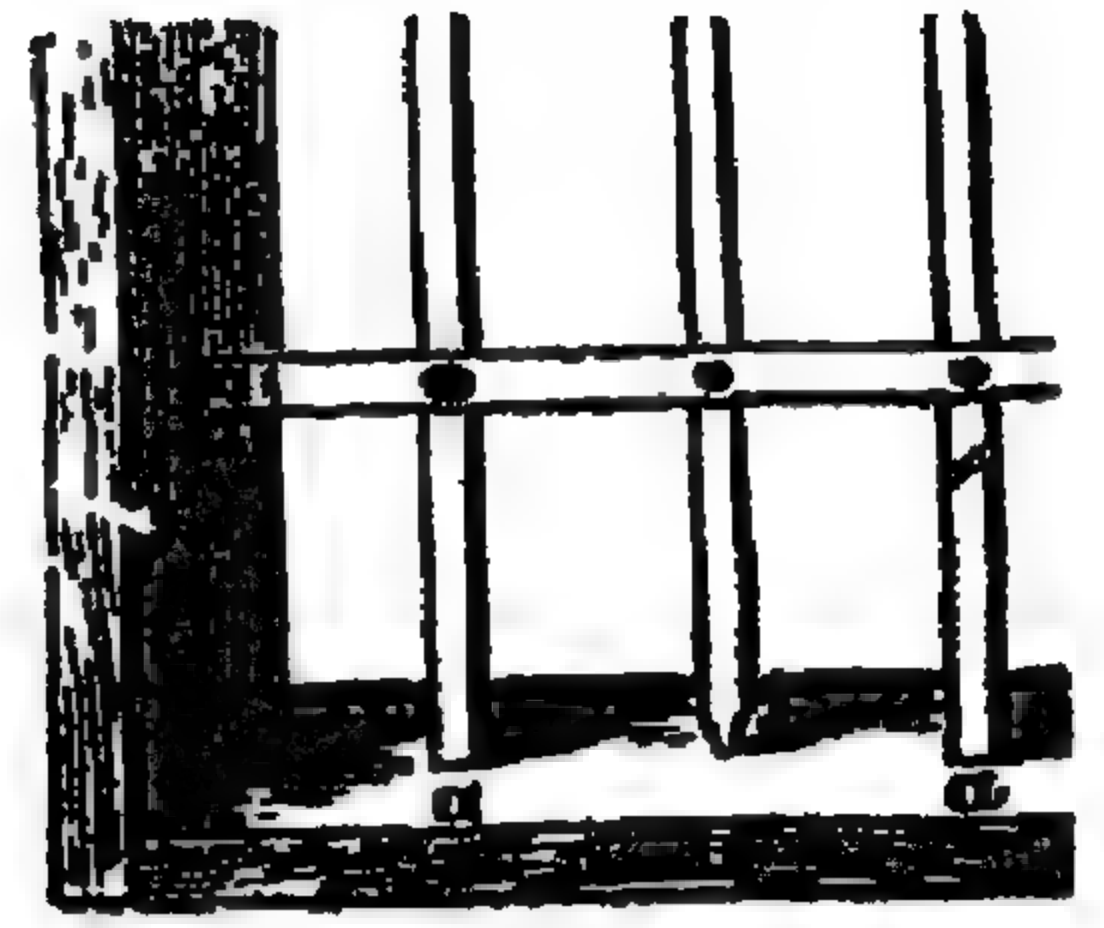
(٤) من السهل على الحناة خصوم وان مفاصله من الخارج فيمكن تزعجه بواسطة دفعه مع الترابس او بكسر الترابس

(٥) يرفع اللصوص الحواجز الحديدية أو يردونها ويقطعون بعضها لتتسع المسافة فهم يندخلون منها بسهولة وقد تكون المسافة بين قضبان الحديد كافية لان يمر فيها جسم بعض الاشخاص غير البادين أو بعض الاطفال الذي يمكن ان يستعجبه الجناة عمدا ليفتحوه
بعض الابواب من الداخل بمفاتيحها

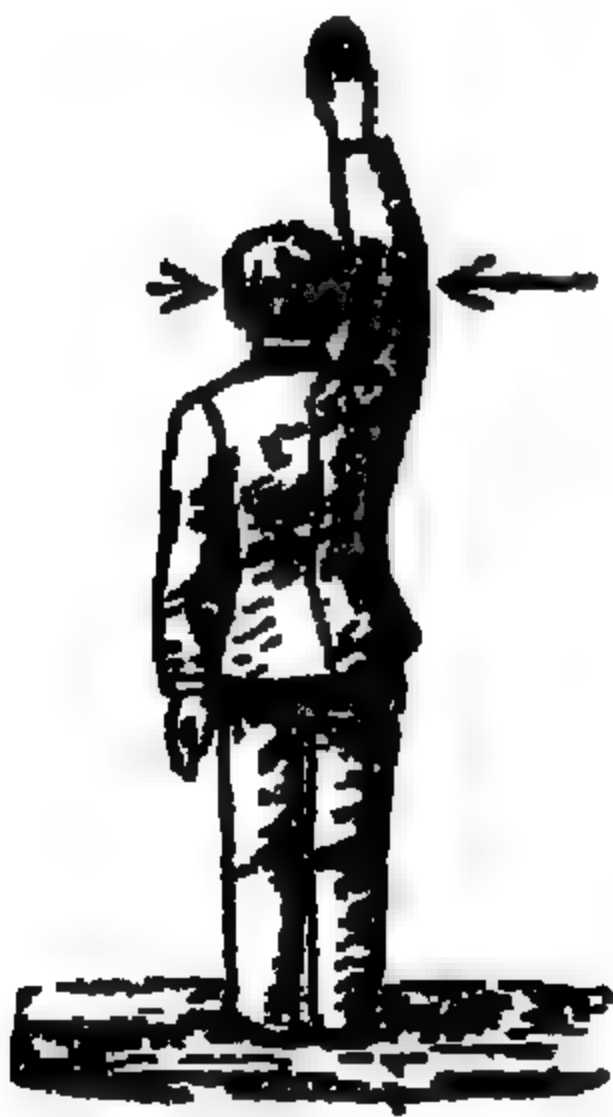
زجاجها (١) ووصف ذلك وصفا دقيقا واخذ صورة تسمية له وعما اذا كان يوجد بداخل النافذة زجاجات او زهريات او ما شا كل ذلك مما يمكن عند فتح النافذة دون احتراس ان تسقط وتكسر وكيف استعان الجاني على التخلص منها أو زحزحتها من أما كتبها وان ذلك كله قد يؤدي الى حصر دائرة البحث عن الفاعل



شكل ١١ - نافذة استطاع اللصوص التواء القضبان



شكل ١٠ - حاجز نافذة شرع في برد حديدية



ومن المشاهد ان جسم الشخص يمر من كل فتحة تسمح بمرور رأسه لاصقا بها ذراعه المحدود اللهم إلا اذا كانت رأسه صغيرا جدا وكثفاه عريضين وبطنه منتفخة أو كبيرة

(١) فقد يكسرون الزجاج ولو على الاقل بفتح الحبس أو الأسبانيول فالواجب في مثل هذه الحالة تعيين الشباك الذي حصل الدخول منه وبيان موضعه وما يطل عليه من شارع أو حارة أو جنيئة وارتفاعه عن الارض وما يمكن أن يكون تحته من دكة أو سلم أو أي جسم يصعد عليه وبعد ذلك يوصف الكسر وصفا دقيقا من شكل ١٢ - يمكن مرور

حيث شكله وانتظامه واتساعه وبيان الموضع الذي سقطت فيه الجسم من بين الحواجز أجزاء الزجاج وهل سقطت للداخل أو للخارج . فاذا كان الكسر غير منتظم فقد يكون حصل اليد أو بحجر أو بطريقة أو باى جسم صلب وفي هذه الحالة يكون صوت الكسر مزججا للجاني ما اذا كان الكسر منتظما وانه يدل غالبا على انه استعمل آلة القمرا تى التي يستعملها لكسر الزجاج ولكنه يخفى الصوت عند سقوط الزجاج وكسره يدهنه بمادة لزجة كالخيط مثلا . وقد يستعمل الجناة موادا أخرى لمنع الصوت وإخفائه مثل طحينة لزجة تمسك في الاجسام او يلصقون رقعا على الزجاج حتى اذا ما ضرب عليه كان الصوت أصم لا يرن فاذا وجد المحقق اثناء المعاينة شيئا من ذلك لزمه ان يبينه في المحضر . وفي امثال هذه الحالات يمكن ان توجد على الزجاج

٢٧٦- يجب على المحقق ان يتعرف موضع خروج الجاني من محل ارتكاب
الجريمة وان يثبت حالته بالتفصيل وما يدل عليه من الآثار (١)

٣- معاينة المحل من الداخل

٢٧٧- يعاين المحقق محل ارتكاب الجريمة من الداخل (٢) بعد معاينته
من الخارج

منفصلا كان او غير منفصل آثار بصمات اصابع الجاني ولذلك يجب عدم لمس الزجاج باليد او
الاصابع خوفا من ان تترك آثارها فتتراك البصمات بعضها فوق بعض ويتمذر بذلك معرفة
بصمات الجاني بل يحافظ عليه ويرفع الساقط منه ولو بواسطة ملقاط مثلا لمرضه فيها بعد
وهذه البصمات كثيرا ما تتم على الجناة ولذلك ترى بعض اللصوص يتلقون الخطوط والرسوم
التي تكسو اناملهم ولهم في ذلك طرق شتى منها حك باطن الاصابع في الارض او في قطعة
خشب ناعمة او في ملابس خشنة فتزول الخطوط نهائيا او تضعف وبذلك تكون البصمة غير
مرئية وصعبة القراءة او يدعكونها باحجار مصنفة او يمسونها في محلولات كاوية مثل محلول
الصودا الكاوي المركز او حامض الازوتيك المركز ايضا او يلبسون قفازا او يخطون باطن
اللائمة بطبقة من الكلوديون فانه يمسك في اليد جيدا ولا سيما اذا دعتك اولا بالاسبرتو وقد
ذكر احد الجناة العائدين انه يستعمل في ذلك دهن استيارين فانه بعد ان يديه يصبه في
الماء باردا او قبل ان يتجدد يغمس فيه بسرعة اصبعه فيكسي طبقة خفيفة من الدهن تبقى
طويلا ولا تؤثر في حاسة اللمس ولا تضايق حركة اليد

(١) من المهم جدا في المعاينات ان يتبين المحقق المحل أو الواسطة التي دخل بها الجاني الى
محل الجناية وطريق انصرافه منه وان يثبت حالته ويذكر في المحضر ما يدل على ذلك من
وجود الثقب أو الجبل أو السلم أو آثار التسلق أو الكسر وآثار الاقدام واتجاهها واتحادها
أو اختلافها وغير ذلك . وليلاحظ أن الجناة قبل أن يفكروا في طريق الدخول الى محل
الجناية يفكرون كثيرا في كيفية الخروج والهروب عند اتمام مهمتهم أو المفاجأة
والجناة لا يخرجون في الغالب من المحل الذي دخلوا منه فلا يستعملون الثقب أو التسلق
أو غير ذلك حيث يكون من السهل عليه أن يفتح الابواب من الداخل أو السقف ليخرج
منها بسهولة

(٢) للمحقق الحق في دخول المنازل والمحلات التي وقعت فيها الجريمة لمعاينة دون حاجة
الى اذن بدخولها ولو لم يرخص اصحابها (المادة ٣٣ نقرة [١] و ٧٠ ق. ت. ج. م. .
وللمادة ١١ و ٦٤ ق. ت. ج. م. .)

٢٧٨ - يبين المحقق أجزاء المحل من الداخل ومواضعها وطرق الانتفاع بها واتصالها ببعضها ومساحتها وحالتها التي وجدت عليها طبيعياً كانت أو غير طبيعية ومحتوياتها وما يوجد بها من ثقب في الحائط أو كسر في الأبواب والنوافذ والاثاث وغيره وما يوجد بها من آثار على اختلاف أنواعها ومدلولها وبقع واسلحة وآلات ومفاتيح وغيرها من الأشياء ذات العلاقة بالجريمة وفاعلها (١) ويبين مواضع هذه الأشياء بالضبط ووضعها الذي وجدت عليه (٢) وطريق العثور عليها إذا كانت مخبأة وكل ما يساعد على تحقيق شخصيتها مما يدل على كيفية ارتكاب الجريمة أو الفاعل أو لضيق دائرة البحث عنه

كيفية معاينة المحل من الداخل

٤ - معاينة الجزء من المنزل الذي وقعت فيه الجريمة

٢٧٩ - يعاين المحقق الجزء من منزل الذي وقعت فيه الجريمة (٣)

٢٨٠ - يبين المحقق حالة الحجرة التي وقعت فيها الجريمة بالتفصيل وحالة

كبت فيها الجريمة أجزائها ومحتوياتها ومساحتها وإبعادها وما يوجد بها من الفراش أو الاثاث أو المواد الأخرى (٤) مع وصف الأبواب والنوافذ وحالتها والاقفال وما

معاينة الحجرة التي كبت فيها الجريمة

(١) يجب عند وجود آثار أو ملابس أو غيرها في محل الجناية التثبت أولاً أنها ليست للمجنى عليه أو لأحد المقيمين معه أو لأحد من أولئك الذين يدخلون محل الجناية قبل أن يجري المحقق المعاينة فتختلط آثارهم بآثار الجناة وإذا فرض ووجد السلاح الذي ارتكبت به الجريمة يتبين المحقق هل هو سلاح المجنى عليه أولاً فانه في الحالة الأولى إذا كانت الجريمة قتلًا صريحاً ان يكون القتل عمداً فقط دون سبق إصرار وهل السلم الذي استعمل أو الآلة التي حصل بها الكسر مملوكة للمجنى عليه أو كانت في محل الجناية الخ . .

(٢) يحسن أخذ صورتها الفوتوغرافية في مواضعها

(٣) كالحجرة التي سرقت منها النقود أو الأشياء أو التي وجدت فيها الجثة أو وضعت فيها النار أو فيها الفراش الذي حصل الاعتداء على عفاف المجنى عليها فيه حسب ظروف ونوع كل جريمة

(٤) ويجب أنبات حالة أرضية الغرفة وما يكسوها والحوائط وما عليها من صور أو مرايا وما جاورها من الأمتعة والاثاث وما حدث بهذه الأشياء من عدم النظام أو التلف وما عليها

عليها من الآثار وما يوجد بالحجرة من البقع والآلات والأسلحة والملابس والاحذية والمفاتيح والتغير الذي حصل فيها والآثار التي تدل على المجرمين وعددهم وما أجراه كل منهم ويمكن للشهود رؤيته وقت تحملهم الشهادة وموقف الجاني من المجنى عليه وكيفية وقوع الحادثة وعلى العموم اثبات حالتها طبقا لنوع وظروف الجريمة وكيفية ارتكابها والبحث عن جسم الجريمة ومعاينته بالدقة وغير ذلك من الأمور التي يجب اثباتها والتي قد يدعو إليها نوع كل حادثة (١) وظروفها وكيفية حصولها وهي تختلف باختلافها حتى لا يمكن إيجاد تفصيل عام لسكل ما يجب البحث فيه تفصيلا في كل معاناة وأن أمكن ذلك على سبيل المثال .

٢٨١ — فان كانت حريقا او شروعا فيه بين الاماكن (٢) والاشياء القابلة للالتهاب (٣) التي وضعت فيها النار وعما اذا كان بالمكان غاز أو غيره من السوائل التي تساعد على الالتهاب (٤) وتعدد اماكنها وبعدها أو قربها من بعض وحالة الاشياء المتصلة بها ان كانت قابلة للالتهاب أم لا (٥) وعما اذا كانت النوافذ والمناور مفتوحة ام لا حتى لا تنطفئ النار بعدم تجديد الهواء وعما اذا كانت مقفولة قبل ارتكاب الجريمة (٦) والاشياء التي اكلتها

من الآثار كالبقع الدموية او المنوية او الطيلية او آثار الاقدام فقد يكون اجاني أمسك بها او ترك اثرا ويلاحظ الاغطية والسائر ثم يصف السقف ومعلقة من مصابيح وغيره ومن به ثقب او آثار الحريق الخ وينحسن اخذ الصورة الشسية بالحجرة ومحتوياتها

(١) كما اذا كانت الجريمة استعملت فيها الأسلحة النارية مثلا يجب ان يبحث المحقق فيها عن ظرف رصاص او خرطوش على الارض او آثار الرصاص في خائط الخ

(٢) كاسورة غاز او لمبة انفجرت مثلا او فرن والى تنطير منه الشرر

(٣) حطب او قش او ورق وغير ذلك من انواع الوقود

(٤) لا بد له ايضا من ان يذكر إذا وجد في المحل شيئا من عيدان الكبريت او الشمع او زجاجة أو صفيحة ولا سيما اذا كانت فيها دُمى الغاز من مناجاة من يحشون من سكر انواع الوقود الاخرى خوف من عدم التهابه فيكون وجوده وكشفه دليلا على ان حريق وقع عمدا وكذلك يدهنون او يصبون لغار على ثياب ملقاة او فراشه و بلاطه و شمع النار ذيب (٥) وذلك ممكن في حالة حريق الذي يته

(٦) وعليه ان يذكر الظروف التي حصل فيها حريق وحالة حرقه وكيف كانت تهب الرياح ويتبين ما اذا كانت النوافذ مفتوحة او لا لاحتمل ان تكون قد وضعت في نفس من

النيران او كانت على وشك التهايبا (١) وهما اذا كان الاشخاص الساكنون بالمنزل عرضة للنار ام لا وهل كان في وسعهم ان ينجوا بأنفسهم فان لهذه الامور وما شاكلها تأثير في نتائج التحقيق وسيره

٢٨٢ - لا يحسن بالمحقق عند المعاينة ان يعتبر ان الحريق حصل عمدا بمجرد عدم اهتدائه مباشرة الى حقيقة كيفية حصوله وسببه فقد يحصل باسباب طبيعية لادخل للانسان فيها (٢) وقد يكون الحريق راجعا الى

الخارج بواسطتها ولان الهواء اذا لم يكن كافيا في المثل المراد احراقه كحجرة محكمة الاقفال من ابواب ونوافذ ومناور تنطق النار ويخيب الفعل غالبا ولذلك يعمل الجناة على تبريد الهواء بفتح النوافذ او المناور المدة واقفالها ويكون ذلك قرينة على ان الحريق حصل عمدا ان لم يكن قد سارع الى المثل احد وقتعها بعد ارتكاب الجريمة

(١) فان ذلك يساعد في معرفة ما اذا كان الحريق عمدا او خطأ او حصل من بعض ثوى الشأن لمصلحة مخصوصة ولا سيما اذا كان العقار مؤمنا عليه فقد يضع الشخص النار عمدا في ملكه بعد ان يخرج منه الامتعة والمنقولات والاثاث ذات القيمة التي تهمة المحافظة عليها ويترك طعمة للنيران بعض الاشياء التي لا قيمة لها ذلك دليل على ان الحريق وقع عمدا ومن اشخاص مخصوصين

(٢) فقد ينشأ عن الصواعق وفي هذه الحالة تشتعل النيران في عدة مواضع مختلفة في آن واحد من المكان وتتخلف عن الصاعقة آثار مخصوصة تكشف عن حقيقتها كمادن مختلفة ذائبة او قطع حديدية صارت ممخطة والواح معدنية سوداء وقطع من خشب مكسر وأحيانا ينشأ الحريق من انقطاع الاسلاك الكهربائية كأن يسقط عليها جسم او من صاعقة او تشتعل النيران من تلقاء نفسها بسبب وجود بعض المواد القابلة للالتهاب مثل فحم الخشب وبعض الزيوت أو البارود وقد يكون الالتهاب بفعل تسلط أشعة الشمس على لوح من الزجاج أو مرآة أو أى جسم من الاجسام المائلة لذلك وقد تعيش شرارة من نار مدة أسابيع في قطن رطب وتحدث الالتهاب أو يتطاير الشرر الذي يحدث من احتكاك بعض الاجسام ببعض فيحدث الحريق وغير ذلك .

وقد يكون سبب الحريق بعض المحلولات الكيميائية التي تلتهب بتعريضها للهواء أو للشمس أو للنار فتحدث حريقا فاذا أضيف الى محلول الفسفور كبريت الكربون وغمست فيه ورقة نشاف أو خرقة قماش مثلا ثم عرضت للهواء تطاير كبريت الكربون وبقى الفوسفور فيلتهب بفعل الهواء . فوجود مثل هذه المحلولات في موضع الحريق دليل على ان النار وضعت فيه عمدا وأن الجاني على خبرة بخواص هذه المحلولات

حادث عرضي منشأه أهمال أو خطأ أو عيب في البناء أو في آلة أو منشأه
عدم الاحتياط (١)

٢٨٣ — وإذا كانت الجريمة التي وقعت هي جريمة سرقة يتبين كيفية
الدخول الى الحجرة التي وقعت فيها الجريمة وهل يمكن الدخول دون ان يرى
الداخل اليها وهل يمكن رؤية من يكون بها وحالتها بالتفصيل وهل هي
عادية طبيعية او حصل فيها تغيير ونوعه ووصف ما يوجد بها من الاثاث
وما وجد من الادوات التي استعملت او يظن انها استعملت في ارتكاب
الجريمة او تركها الجاني، فيصفها المعائن وصفا مميزا لها ومكان وجودها وحالة
الخزانة (٢) او الدولاب او الدرج او الصندوق الذي سرق وموضعه
وكيفية فتحه والاكثر التي قد توجد عليه او بمجواره ويتعرف الاشياء

(١) كأن تشتعل لمبة أو شمعة موقدة في أثاث أو فراش أو موجودات أو كرار نزلت اليه
خادمة لتتبرأ الطعام فتصل بصفيحة غاز بسهولة أو يتطاير الشرر من مدخنة أو فرن أو آلة
بخارية أو سيجارة رمى بها من غير قصد في مكان فاشتعلت أولا خفيفا ثم التهب فيها حولها
أو انقلبت لمبة غاز موقدة غير أنه في
هذه الحالة اذا سقطت اللبة الى الارض
تنطفئ إلا اذا انكسر الوطاء وانتهر
الغاز واتصلت به النار فان الحرق
يحصل في هذه الظروف



(٢) اذا كان الشيء المسروق
موضوعا في خزانة حديدية يجب أن يبين
نوع الخزانة وحجمها وحالة قفلها وطرازها
فان من هذه الخزانات ما لا يمكن فتحها
الا بمفتاحها الحقيقي الا اذا قُتدأ وسرق
مفتاحها الاصل وعمل على مثاله مفتاح
لاستعمله في فتحها عن لم يبتدأ خزانة
الى شيء من ذلك كسرهما بواسطة آلات
مخصوصة وتحدث عملية الكسر صوت
يفضح أمره ولذلك يحصل كثيرا أن
يحمل الجاني وشريكه الخزانة الى مكان

شكل ١٣ — آلة من حديد تقطع حزم
مستدير من حائط الخزانة الحديدية



شكل ١٤ - آثار على ظهر خزانة حديد عملت بالآلة التي في الصورة السالفة
آخر أو يتعدوا الاحتياطات فيضنون الخزينة على سجادة أو مرتبة حتى لا يرن الصوت
وإذا تعدر حملها أو كسرهما في مكان الجناية فلهم طرق أخرى يستعملونها ليذوبوا جسمها
أو القفل بواسطة بعض مواد كيميائية كالاستماعة بلعبة يضع فيها كمية كبيرة من الايدروجين
أو الاستيلين acetyline مع كمية من الاوكسجين فتولد من ذلك حرارة شديدة ترتفع
وتسلط الحرارة على جسم الخزينة أو قفلها فيدوب ، ومن الطرق استعمال المواد المفرقة التي
تنفجر مثل الدبناميت والنيتروجليرين Nitroglycerine ويستعمل بطريقة تكفي لكسر
القفل أو فتحه كما أن الصوت الذي يحدث من استعمالها يكون ضئيلا وخصوصا اذا وضع جسم
طري لين كوسادة على الخزانة أو أحيط مدخل القفل بقطعة قماش وكل العمل يحصل داخل
الخزانة ولا يضر بشيء مما يوجد فيها . وقد تفنن الصناع في طرق الوقاية في الخزانات حتى
وصلوا الى جعل الصلب يقاوم زمنا الحرارة الشديدة حتى يطول بذلك الوقت الذي يعمل فيه
الصوص ويكون سببا لضبطهم فاذا وجد المعائن أمامه خزانة فتحت بواحدة من هذه الطرق
وأمثالها وجب عليه أن يبين ذلك فان ارتكاب الجريمة بهذه الطرق يدل على أن الجاني من
طائفة خاصة

كما وأنه من الاحتياطات التي تتخذ ضد قاتحي الخزانات أن يوضع داخل الخزانة في
وعائين مختلفين كمية من Anthithemité, antilandrron وهما مادتان تتحللان
بالحرارة فيحدث البخار الذي يتصاعد منها سامة قاتلا للصوص في الحال . وفي أمريكا يضع
بعض التجار في الخزانة للدفاع عنها كمية من Cyanure de potassium وفي وطاء آخر
كمية من الاسيد الكبريتيك Acidesulfurique حتى يحدث في حالة فتح الخزانة نهائيا
حركة مخصوصة فيفتح وطاء الاسيد الكبريتيك ويسقط في الوطاء الآخر فيتكون في الحال
غاز سام يسمى غاز السيانديريك Cyandrique يستنشقه اللص فيموت في الحال .

المسروقة وقيمتها ومميزاتها (١) وما تركه الجاني منها او ما يماثلها وكان في متناوله وما يدل على عدد الجناة وما عمله كل منهم والآثار التي تدل على ذلك .

٥ — معاينة مكان الجريمة في العراء

٢٨٤ — اما اذا كان مكان الجريمة في العراء اى غير مستور كالحقول والمزارع والطرق العمومية والجسور والترع والانهار والجبال والصحراء والمراعى والبرك ففي هذه الحالة يبين المعاين حدوده العامة وموقعه والطرق الموصلة اليه او مسافتها والجهات والنقط المهمة المجاورة له ويعاين عند الضرورة الاماكن المجاورة (٢) للبحث عن آثار الجناة والتعرف على الطريق الذى وصلوا منه لمحل الحادثة أو انصرفوا منه ويعين النقطة التي حصلت بها الجريمة وحدودها الخاصة والمسافة بينها وبين أقرب نقطة ثابتة (٣) وموضعها بالضبط وبعدها عن أقرب العزب أو القرى ويصف حالة الاشياء والآثار التي توجد فيها تفصيلا بما يختلف باختلاف نوع الجريمة وظروفها وكيفية وقوعها (٤)

(١) يحصل المحقق إن أمكن من أصحابها على صورتها الفوتوغرافية ان وجدت أو يكلفهم رسمها رسماً يدوياً أن أمكنهم .

(٢) يعاين الاماكن المجاورة ويفتشها وقد يجد فيها سلاحاً مخبئاً أو ثمر من آثار الجناة كما اذا كانوا اختفوا في مزرعة مجاورة وتناولوا طعاماً أو شرباً وجدت آثاره الخ . وقد حصل في شهر أغسطس سنة ١٩٣٥ أن تقدم بلاغ من كبير مهندسى طلبات السرو الكهربائية بسرقة مسامير وصواميل وورددات حديدية من أبراج الشبكة الكهربائية التي تحمل الاسلاك من محطة السرو الى محطة التفريغ نمرة ١ ومنه الى منصورة لاتصال التيار الكهربائي اليها فقد ضابط بوليس النقطة الواقعة بمنصقبة لابرج واجرى معاينة بصحبة البشهندس وبتفتيش الضابط للاراضى البور المجاورة لهذه لابرج وجد طلمبة مبه قديمة مركبة على مصرف السرو العمومى بها بعض الصوميل وانوردت مسروقة وهى من نوع غير قديم لمصدراً لا يمكن الحصول عليه من الاسواق لانه يرد من خارج خصة مسروعة ثمال لذلك ودلت تحريات على أن هذه الطلمبة لرحل ميكانيكى من نيزب مجاورة هذه منطقة الخ . .

(٣) كحائط متزن أو ساقية أو بئر مبه أو حشر أو ضريق عمومى

(٤) سواء كانت اتلاف مسروعة أو حريق مسروعة كالقمح قبل حصده أو حريق محمولات في اجران أو حريق سواقى أو تسميم مواشى في المزارع . . وقتل في الخلاء الخ . .

٢٨٥ — فإذا كانت الجريمة اتلاف زرع حدد مسافة الزرع التالف ونوع النبات وحالة نموه وهل الزرع الذى اتلف موجود وطريقة الاتلاف وهل يمكن أن تترك في ايدي الجناة أو اجسامهم أو ملابسهم آثارا ويتبين حالة الارض وعما إذا كانت مروية حديثا والبحث فيها عن آثار اقدام واختلافها أو مشابقتها والاشياء التي يصح ان يتركها الجناة كمداس أو اوراق ويتبين اقرب بناء أو ساقية أو عشة أو وابور مياه يمكن لمن بها ان يشعر بوجود الجناة بمحل ارتكاب الجريمة وكذلك ما يوجد منها على الطرق، الموصلة الى مكان ارتكاب الجريمة ويتتبع آثار الاقدام ان امكن .

معاينة جريمة اتلاف
المزروعات

٢٨٦ — وان كانت الجريمة تسميم مواشى عاين المحقق موضع المواشى بالطريقة السابقة الذكر في البند السابق ثم يثبت حالة المواشى كما يثبت حالة الانسان المصاب أو المقتول (١) ويتبين المادة التي اكلت منها قبل التسميم وموضعها وما يتصل بها من اجسام قريبة والتحفظ على تلك المواد وروث البهائم المسمومة (٢) ويطلب من الطبيب البيطرى رأيه في سبب الوفاة بتشرح الحيوان وارسال المواد الى المعمل الكيماوى كل ذلك للوقوف على السبب الحقيقى للموت والاستدلال على مرتكب الجريمة.

معاينة جريمة تسميم
المواشى

٦ — ضبط ما يوجد بمحل الحادثة من الاشياء

الدالة على الجريمة وفاعلها

٢٨٧ — يجب على المحقق عند معاينته محل الحادثة ان يعمل على ضبط (٣) ما يجده من الاشياء ذات العلاقة بالجريمة وفاعلها بعد وصفها وصفا دقيقا ووصف المحل الذى وجدت فيه بالتدقيق الكافى لفحصها بواسطة الخبراء الذين يستحضرهم لمحل الحادثة او ينقلها اليهم ان امكن وبالاخص اذا كان

حفظ ما يوجد بمحل
الحادثة مما يتعلق
بالجريمة وفاعلها

(١) تفصيل ذلك عند الكلام على معاينة الجنى عليه

(٢) تفصيل ذلك عند الكلام على التسم

(٣) للمحقق ان يضبط فى اى مكان وجد كل ما يحتمل انه قد استعمل فى ارتكاب

الجريمة او نتج عن ارتكابها او وقعت عليه الجريمة وكذلك كل ما يفيد فى اظهار الحقيقة

(مادة ٣٧ ق.ت.ج.م.)

الفحص يستلزم زمنا وعملا وتجاربا وليراها كل ذى شأن فى الدعوى كالدفاع والاثام والقضاء (١)

٢٨٨ - طريقة الحفظ تختلف باختلاف هذه الاشياء ونوعها ومواضعها فاذا كانت آثار أقدام عارية أو محتذية أو بصمات أصابع أو بقعا دموية أو غيرها أو آثارا أخرى لزمه أن يحفظها بالطرق والوسائل الفنية الموضحة فى القسم الفنى للتحقيق الجنائى وان كانت أسلحة أو آلات استعملت أو يظن أنها استعملت فى ارتكاب الجريمة اجرى فحصها جيدا وبين أوصافها بالدقة وما عليها من بصمات الاصابع والايدي والآثار الدموية أو النسيج البشرى أو قطع القماش وما بها من خدوش وقلول أو رائحة البارود ان وجدت حسب نوع الاسلحة واستعمالها فى الجريمة ثم يجرى حفظها فى حرز (٢) مغلق يصونها ويصون ما عليها من الآثار من التلف حال نقلها الى الخبير أو تداولها بين الجهات القضائية وان كانت اوراقا ممزقة أو محروقة يجب جمعها بعناية فى حرز مغلق ايضا وجميع هذه الاشياء التى يري المحقق بدأ من حفظها تعامل معاملة الاشياء المضبوطة

الفرع الثانى

اثبات حالة الشيء أو الانسان الذى وقعت عليه الجريمة

٢٨٩ - يجب على المحقق اثبات حالة المجنى عليه ومعاينة الجثة والاشياء الاخرى من حيوانات وغيرها التى وقعت عليها الجريمة (٣)

اثبات حالة الذى وقعت عليه الجريمة

(١) ويجوز للمحقق ان يضع اختاما على الاماكن نسحافة على آثار او اشياء تفيد فى كشف الحقيقة وله ان يقيم حارسا عليها (مادة ٣٨ ق. ت. ج. د.) فذا كان المحقق من مأمورى الضبطية القضائية واقربه النيابة على ذلك الاجراء فيجب عليها ان تحين الامر الى قاضى التحقيق ولخاثر العقار ابداء طبائنه امره قاضى التحقيق اذا شاء

(٢) راجع البند (١٠٩) صحيفة (٥٩) - والاشياء المضبوطة التى لا يطلب ملكها فى ميعاد ثلاث سنوات من تاريخ ضبطها تصبح ملكا للحكومة (مادة ٢٩ ق. ت. ج. د. و ٢١ ق. ت. ج. د.)

(٣) نصت المواد ٣٣ فقرة أ. و ٧٠ ق. ت. ج. د. و ١١ و ٦٤ ق. ت. ج. د. بمعاينة المجنى عليه وذلك تخويل قانونى صريح للمحقق حتى لا يبدل منه اتهامه خربة الاشخاص

١ — اثبات حالة المجنى عليه

- ٢٩٠ — اذا وقعت جريمة على شخص يجب فحص ملابسه وجسمه
فحصا دقيقا معاينة المجنى عليه
- ٢٩١ — معاينة حالة المجنى عليه تختلف باختلاف الجرائم وطرق ارتكابها
وظروفها (١)
- ٢٩٢ — يجب على المحقق أن يتبين من المجنى عليه عند اثبات حالته الحالة
التي كان عليها وقت ارتكاب الجريمة وغير ذلك حسب ظروف الحادثة (٢) حالة المجنى عليه وقت
الحادثة
- ٢٩٣ — يجب على المحقق اثبات حالة ملابس المجنى عليه وتفتيشها وما
يوجد بها من القطع والتمزق ومواضعها وميلها (٣) واتجاهها وأشكالها وما
عليها من الآثار والبقع (٤) وكل ما يمكن أن يكون له علاقة بالجريمة او فاعلها
- ٢٩٤ — ويجب في احوال الاصابة بسلاح ناري او قطعى تحقيق مقابلة
الجروح او الاصابات بالقطوع او التمزقات التي بالملابس او عدم مقابلتها (٥) مقابلة القطوع
بالاصابات

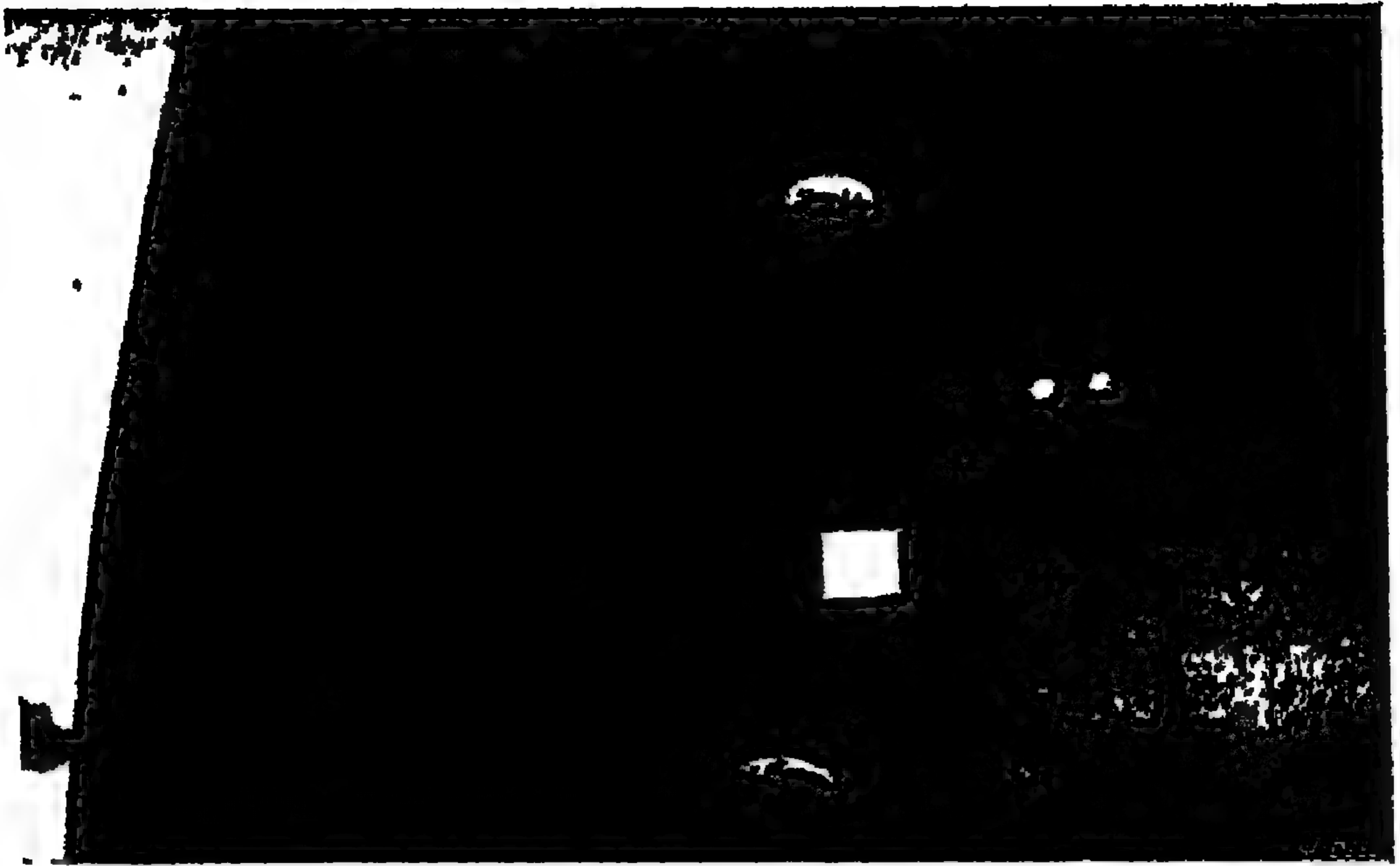
(١) اثبات حالة مضروب أو جريح تختلف عن اثبات حالة اعتداء على عفاف واثبات حالة
جريح أصيب من طلق ناري غير اثبات حالة جريح اعتدى عليه بعصا أو بحجر كما تختلف عن
اثبات حالة وفاة بمواد سامة

(٢) هل كان المجنى عليه وقت ارتكاب الجريمة نائما ... متيقظا ... سكران ... الخ ... هل
هناك اثر مقاومة ... الخ ويسمى بعضهم «ملابس الجريمة» وقد يحدث الشخص بنفسه
جروحا أو اصابات ويتهم الغير بذلك ويكون تحديد موضع الاصابة والسلاح الذى استعمل فيها
واتجاهه وكيفية حصول الاصابة ما يؤيد او ينفي الادعاء

(٣) شكل ١٥ و ١٦

(٤) بقم دموية أو منوية أو غيرها ويجب ان بين مجرى الدم على الملابس ان وجدت لان ذلك
يساعد على معرفة ما اذا كان المجنى عليه ضرب وهو واقف أو جالس أو نائم وهل
دافع عن نفسه أو لم يدافع أو فوجئ بالضرب ويتحفظ على الملابس (يراعى البقم الدموية
في كتاب التحقيق الجنائى الفنى « البوليس الفنى »)

(٥) عدم المقابلة دليل على صورية الحادثة والامثلة على ذلك كبيرة لقد ادعى شخص ان
آخر أطلق عليه عيارا ناريا محسوا برتر صغير وقدم جلبابة الذى كان يلبسه وقت الحادثة
دليلا على ذلك ووحد بالجزء الامامى والجزء الخلقى منه بقوب نارية ولكن عدم وجود
اصابة فى الجسم من الامام ومن الخلف كان قاطعا على كذبه .



شكل ١٥ — قطع مائل طوله ٣ سنتيمتر من طعنة خنجر في سترة القتييل



شكل ١٦
أثر طعنة خنجر القاتل وصلت الى
غطاء ساعة القتييل التي كانت
في حيب القسديري

سم المجنى عليه

٢٩٥ — ويجب على المحقق فحص جسم المجنى عليه بعناية وبيان الخدوش او الجروح او الكدمات او الكسر او الحريق والبقع ونوعها او الآثار التي توجد وتحديد مواضعها (١) واتجاهاتها وحالتها وتاريخ حدوثها ان امكن واسبابها وله ان يستعين في بيان ذلك بالخبير الفني (٢)

مور السلية

٢٩٦ — يجب على المحقق اثبات الامور السلبية وهي التي لا توجد بملابس او بجسم المجنى عليه والتي كان لزاما وجودها طبقا لادعائه (٣)

(١) اذا كانت الجروح في الجزء الاملى من الجسم يحتمل أن يكون المجنى عليه رأى الجاني وعرفه كما يحتمل أن يكون قاومه وبهذا يصح أن يكون بملابس الجاني أو بجسمه آثار المقاومة كأثر تمزيق أو عضه أو خدش ظفر أو تكون ملابس الجاني تلوثت بالدم مما يوجه التحقيق توجبها منتجا بفحص ملابس وجسم المشتبه فيه أو المتهم .
(٢) الخبير الفني هو الطبيب الشرعى عادة — ويجب نزع ملابس المجنى عليه عند الضرورة لفحص جسمه بالجهر الخ

(٣) كعدم وجود آثار المقاومة في ملابس المجنى عليه وجسمه في جريمة السرقة بالاكره او هتك العرض والفسق بالاكره وهلم جرا حسب نوع الجريمة وكيفية الادعاء بحدوثها فقد حصل في حى الزقازيق ان احد رجال الشرطة أحضر رجلا مسناً ومومساً قال أنه وجدها يتشاجران معا في حى العاهرات في بيت المومس وادعت المومس انه حضر لها في محلها ولم يشأ أن ينقدها ما اتفقا عليه وادعى الرجل أنه كان سائرا في الطريق العام المجاور لحي المومسات لانه طريقه الى بلده فقابلته المومس وخطفت عمامته والقتها في بيتها فدخل ليأخذها فقفلت عليه الباب وأرادت أن تسلبه تقوده بمساعدة أخرى في المنزل واخذتا منه بالقوة سبعة وعشرين جنيا كانت في جيبه وبفحص ملابس وجسمه لم يوجد بها أثر استعمال القوة وبفتيشه وجد معه مبلغ لا يزيد عن العشرين قرشا في كيس قماش وقال ان الجنيئات المسروقة كانت في نفس الكيس مع النقود فاخذتا الجنيئات وتركتا الكيس بالنقود النيكل فارتاب المحقق في صحة ما يدعى به للاسباب المتقدمة ونصحته أن يقول الحق فأخذ يدافع عن صحة ادعائه ويدافع عن نفسه ما ادعت المومس به تارة بالاقسام المغلظة وطورا بأنه رجل ليس فيه بقية للنساء مطلقا فأراد المحقق فصل الخطاب فأحضر الطبيب الكشاف لفحصه فقرر أنه في قدرته الاثبات وبفحص ملابس ظهرت فيها بقع منوية وعند مواجهته بهذه الامور اقر بكذبه وصحة ما تدعيه المومس ويوجد أمثلة كثيرة تظهر منها أهمية فحص المجنى عليه وملابسه سواء في اثبات الجريمة على المتهم او نفيها أو تكذيب الادعاء

٢ - معاينة الجثة

- ٢٩٧ - يجب على المحقق وصف موضع الجثة بالضبط (١) واتجاهها
والمظاهر العامة التي هي عليها (٢) وما يوجد حول الجثة من الاسلحة او
الآلات او البقع الدموية او آثار الاقدام او غيرها من الاشياء بالدقة (٣)
٢٩٨ - ويجب عليه ان يثبت حالة الملابس التي توجد على الجثة
ووصفها بالدقة قبل نزعها وما يوجد بها من تمزق او قطع او فقد بعض
الازرار او قلب الجيوب وما بها من الخروق وما عليها من بقع الدم
ومواضعها واسبابها (٤)

(١) قد توجد الجثة في حجرة أو ملقاة في عرض الطريق أو في مرحاض أو في ساقية أو في بئر أو مدفونة في باطن الارض في دار أو في الحلاء أو في الجنينة أو توجد طافية على وجه الماء أو راسبة في قاع البحر في حالة وجودها بعد أن يثبت المحقق الاستعلامات اللازمة في كيفية العثور عليها أو اكتشافها أو العلم بالاشخاص الذين عثروا عليها وما فعلوه بها هم أو غيرهم من نقلها أو تحريكها وسبب ذلك والحالة التي وجدت عليها عند اكتشافها يصف حالة المكان الذي وجدت فيه بالصفة السابق بيانها في معاينة المحل من الخارج ومن الداخل بالترتيب السابق توضيحه ويبحث في الاماكن المجاورة للمحل الذي وجدت فيه الجثة اذا كانت في الحلاء عن بقع دموية أو آلات أو اسلحة مخبأة في الارض حسب الحالة خصوصا اذا تبين للمحقق ان الجريمة وقعت في غير المحل الذي وجدت فيه الجثة

(٢) فيبين ان كانت لذكر او انثى كبيرا او صغيرا بحسب ما ترشده الظواهر مبدئيا وجنسيته ان امكن وطنيا كان او اجنيا (وقد يستطيع ان يعرف دياتته بالوشم أو الختان)
(٣) وهناك وصف قطعة قماش وجدت بجوار الجثة « ووجدت بجوار الجثة على مسافة اربعة سنتيمترات من اليد اليسرى قطعة من القماش الاحمر ملفوفة على بعضها يظهر انها من القطن وبحجم المنديل ظاهر احد اطرافها متجها على الارضية في الاتجاه الذي به رأس الجثة ويتناول هذه القطعة القماش وجدت انها لم تكن مصنوعة من قطن بل من الحرير وانها عبارة عن منديل صغير مثلث الاطراف متنى الحوائى متساوى الاضلاع كل ضلع خمسة عشر سنتيمترا ليست به آثار بقع دموية او اى اثر آخر سوى قطع غير منتظم قديم قطره نصف سنتيمتر ناشئا من كثرة الاستعمال ولا توجد اسفله بالارضية في الموضع الذي كان به بقع دموية أو آثار اخرى ولم يستعرف عليه احد من الموجودين وهم فلان وفلان وفلان .
(٤) اذ يدل وضع الملابس قبل نزعها على نوع الحادثة وكشف خباياها كان يوجد سر وال

٢٩٩ - يجب تحديد مواضع الثقوب والحروق التي توجد بالملابس
نصف مواضع
رق في الملابس وعددها واشكالها وميلها واتجاهها (١)

٣٠٠ - ثم تترع الملابس عن الجثة مع العناية التامة خوفا من ان يزول
عناية في ترع
ملابس الجثة ما عليها من البقع الدموية الجافة ومن اثار ما عسى ان يوجد على الازرار او غيرها من مهبات اللبس من آثار (٢)

٣٠١ - يجب تفتيش جيوب ملابس الجثة وفحص ما يوجد فيها من
ملابس الجثة الاوراق أو النقود أو الحلى أو غيرها مما يساعد على معرفة شخصية الجثة أو ما يستدل منه على سبب الجناية وما يمكن ان يدل على مرتكب الجريمة (٣)
وان وجد شيء من الملابس مفقودا او الجثة عارية يجب اثبات ذلك وتحقيق الاسباب .

٣٠٢ - اذا وجدت الجثة موضوعة في كيس او صندوق وجب وصفه
صف ما تكون
الجثة والتحقق
عليه وصفا دقيقا والاحتفاظ به مع وصف ما عسى ان يكون به من الاشياء الاخرى والتحقق عليها (٤)

٣٠٣ - يصف المحقق الجثة نفسها وصفا دقيقا بترتيب من الرأس إلى
ب وصف الجثة القدمين والجهة اليمنى في كل جزء منها قبل اليسرى (٥)

٣٠٤ - يلزم وصف الجثة ان يثبت ما يكون بها من آثار التعدي
المقاومة في الجثة كالجروح والاصابات والعض وآثار الاظافر ويلاحظ آثار الضغط على العنق

المرأة المقتولة مفكوكا او ممزقا فيكون دليلا على اغتصابها قبل القتل

(١) اذ قد يدل ذلك على نوع وحالة السلاح الذي استعمل في الجريمة او المسافة التي اطلق منها العيار الناري واتجاهه

(٢) قتل عسكري ووجدت بصمة أصبح على حزامه اللامع دلت على القاتل

(٣) كبطاقة رياره او ختم وغيره يستدل منه على حالة او محل ميلاده او شيء من تاريخ حياته أو خلف له او دينه أو مذهبه او علاقاته المالية او الاجتماعية او الخلقية

(٤) فقد يتوصل المحقق من ذلك الى الجاني فقد وجدت جثة قتيل في صندوق تبين من

رقم موضوع عليه انه شحن ذات مرة في السكة الحديدية وبواسطة نمرة الشحن توصل المحقق

الى معرفة صاحبه وتمسكن من كشف الجريمة وقا عليها كما قد يتوصل به الى تعزيز الادلة على

المشتبه فيه او المتهم

(٥) حتى لا يفوته وصف جزء فيها مادام الوصف بترتيب معين

والنم وعلاقة كل منها بالتمزق الحاصل في الملابس مع الالتفات الى الاجزاء المستترة من الجسم (١) ويبين ما يمكن ان يكون متصلا بالجثة كشر او قطعة قماش في اليد مع بيان كيفية قبضها عليها او حبل في الرقبة او حجر معلق في الجثة وهلم جرا .

٣٠٥ — يصف المحقق تفصيلا اجزاء الجسم متى كانت شخصية الجثة مميزات الجثة المجهولة مبينا كل ما يمكن ان يكون بها من العلامات الطبيعية والمميزة وغيرها كحالة العينين والانف والاذن والرأس والشعر ولونه والنم والاسنان والصدر والثديين وهلم جرا والزوائد الجلدية او آثار الالتحامات والحروق او الوشم ان وجد شيء منها ويذكر ما يجده فيها من الآثار او العلامات التي يمكن ان يستدل منها على علاقتها بالجريمة او الجاني او تدل على شخصيتها (٢)

٣٠٦ — اذا وجدت الجثة مفصولة الرأس اخفاء لشخصيتها او مقطعة وصف حالة الام اربا او محروقة بعد القتل اخفاء لسبب الوفاة الحقيقي او لجريمة اخرى فيجب على المحقق في هذه الاحوال وصف حال قطع العنق وحالة القطوع الاخرى أو الحروق وعددها وكيفية التقطيع (٣) ويبحث عن الرأس وباقي القطع اذ يجوز ان تكون في مخبأ حول الجثة او بالقرب منها

٣٠٧ — في حالة عدم الاستعراف على شخصية الجثة يجب قبل دفنها اخذ صورتها الشمسية وبصمة الاصابع والايدي (٤) وعمل الصفة التشريحية (٥) الاجراءات في الجثة المجهول

٣٠٨ — إذا كان الواقع عليه الجريمة حيوانا يجب على المحقق اثبات اوصافه وما به من الاصابات واتجاهاتها وكذلك الاشياء والاسلحة والمواد مسايئة الحيوان وقع عليه الجر

(١) اذ يجوز ان تكون الاصابة بها ولا يراها المعائن كتحت الابط وفي اصول الشر (٢) كالعلامات التي يستدل منها على حرفة المجنى عليه وغير ذلك من الامور الموضحة في كتاب التحقيق الجنائي الفني

(٣) فقد تدل على حرفة الجاني ان كان جزارا او طيبيا

(٤) للاستعراف على شخصيتها فيما بعد كما توضح في كتاب التحقيق الجنائي الفني

(٥) لمعرفة تاريخ الوفاة وسببه اذا لم يظهر الكشف الطبي ذلك لاسيما اذا كانت الجثة في حالة تعفن لان الصفة التشريحية من ضمن الوسائل التي يستدل منها على شخصية الجثة واظهار الآثار الخفية التي تكشف سبب الوفاة الحقيقي وموضح ذلك باسبابه في كتاب التحقيق الجنائي الفني « البوليس الفني »

التي توجد حوله او متصلة به لاسيما ما يستدل منها على سبب وفاة الحيوان وكشف مرتكب الجريمة ويستعين بأهل الخبرة (١) للوقوف على ذلك وعلى الصفة التشريحية عند اللزوم

الفرع الثالث

مدلول الموت الجنائي والعارضى والانتحار في الجثة

- ٣٠٩ — يستطيع المحقق الخبير ان يكون له رأيا في حقيقة سبب الوفاة (٢) بحث سبب الوفاة عند معاينة الجثة
- بمجرد معاينة الجثة واثبات حالتها وحالة ملابسها والمكان الذي فيه وجدت وتحقيق شخصية المتوفى وعلاقته بالغير .
- ٣١٠ — يجب على المحقق عند معاينة الجثة ان يتعرف ما إذا كان الموت طبيعي أو عرضي جنائي أو انتحار طبيعيا أو عرضيا أو جنائيا أو انتجارا (٣)

أ — الانتحار والتباس بالموت الجنائي والعارضى

- ٣١١ — يلزم في تحقيق حوادث الانتحار (٤) ان يقام الدليل القاطع على وجود مدلول الانتحار وإلا رجح الموت الجنائي التباس الانتحار بالموت الجنائي والعارضى

- (١) يكشف الطبيب البيطرى على الجثة ويتولى تعريضها لمعرفة سبب الوفاة وترسل المواد المشتبه فيها للعمل الكيماوى متى لزم ذلك
- (٢) حقيقة ان المرجح في معرفة سبب الوفاة هو رأى رجل الفن (الطبيب الشرعى) الذى يستعين به المحقق الذى يعرف كيف يقرأ الحوادث ويستدل بالملاحظات ويعلم احوال الناس النفسانية وقد يكون اقدر من الطبيب على الحكم بان الموت جنائى في الوقت المناسب لسرعة البحت عن مرتكب الجريمة
- (٣) تفنن الجناة في طرق القتل لاقامة الصعوبات في سبيل تحقيق سبب الوفاة حتى التباس القتل بالانتحار او الموت العرضى او الطبيعى (راجع سوء الظن في البلاغ صفح ٦٤ الى ٦٦)
- (٤) الانتحار قتل الشخص نفسه وكذا قتل آخر له برضاه على خلاف فيه وهو مرض اجتماعى من قديم الزمان غير معاقب عليه لاستحالة توقيع العقاب على المنتحر ولا عقاب على الشروع فيه في القانون المصرى وفي اغلب الشرائع ولا بد للانتحار من سبب اما اسبابه المشهورة فقر واعسار او فشل وخيبة في عمل او رسوب في امتحان او تخلص من ألم او مرض مزمن او خوف الفضيحة والعار او منافسة في غرام او فرار من احتمال ذل

٣١٢ - مدلول الانتحار تكشفه الابحاث العامة والابحاث الخاصة (١) مدلول الانتحار
تكشفه الابحاث الخاصة
ب- ابحاث الانتحار العامة

٣١٣ - يجب على المحقق في كل حادثة انتحار تحقيق ابحاث الانتحار العامة تحقيق الابحاث الخاصة
٣١٤ - ابحاث الانتحار العامة التي يجب تحقيقها تشمل بحث حياة
القتيل والمكاتب والاوراق التي تركها وحالة المكان الذي وجدت فيه
الجثة وحالة الجثة ذاتها وما عليها من الملابس والموضع الذي كانت عليه
وقت الانتحار.

٣١٥ - بحث حياة القتيل يستلزم تحقيق احواله الصحية والمالية
والاجتماعية (٢) والعائلية والعقلية والاخلاقية (٣) للوقوف على ما اذا كان
هناك سبب من الاسباب التي تدعو مثله الى الانتحار (٤)

(١) يجب على المحقق اجراء الابحاث العامة للانتحار في بلاغات الانتحار الذي يشك في
انها قتل جثائي او بالعكس حتى اذا تحقق مدلول الانتحار عند تحقيق الابحاث العامة رجح
الانتحار بعد بحث الابحاث الخاصة التي هي خاصة لكل نوع من الحوادث عندما يلتبس
فيها القتل الجنائي بالانتحار او الحوادث العرضية وعند تحقيقها يرجح الانتحار او القتل
الجنائي او ان الحادثة حصلت عرضا

(٢) عندما يصمم الشخص على الانتحار يختار الوسيلة الفعالة المضمونة النتيجة التي حصلت
بها الوفاة بدون تعذيب وغالبا تكون لحالة الشخص وحرفته دخل في اختيار الوسيلة فالطبيب
يتناول المادة السامة السريعة التأثير بعد ان يحقن نفسه بمادة مخدرة والعسكري بسلاحه
والشخص الذي لم يستعمل السلاح الناري لا يستطيع الانتحار به ومن ذلك يلاحظ ان الجناة
يستعملون السلاح الذي اعتادوا استعماله عند ارتكابهم القتل وبعضهم يحكم حرقهم يحسنون
الاصابة به في مواضع من الجسم مما قد يؤدي الى الوصول الى مرتكب الجريمة او القول
الفصل في اثبات التهمة على المتهم

(٣) قد تكون شخصيته او الوسط الذي هو فيه ينفي الانتحار فاذا وجد شيخ مقتول
كان القول بانه مات منتحرا بعيدا عن العقل لمخالفته العرف والمادة فيكشف البحث عن هذه
الامور وقد وجدت جثة طافية على وجه الماء وبشريحها تبين ان جوفها خال من الطعام مما دل
على ان المتوفى لم يتناول غذاء منذ ثلاثة ايام قبل الوفاة فكان ذلك من الاسباب التي رجحت
الانتحار على الموت الجنائي

(٤) لا بد من تحقيق شخصية المتوفى اذا كانت مجهولة لكي يتبين سبب الانتحار او الموت
الجنائي وكذلك لاثبات حاله النفسية قبل الوفاة لان المنتحر حين يقدم على الانتحار يكون
مضطربا ظاهرا عليه علامات الهم واليأس

٣١٦ - بحث المكاتب والاوراق التي تركها القاتل المنتحر خصوصا ما كان فيها ما يدل على انه كان ينوى الانتحار ويدهو فيها اهله ورجال السلطة إلى عدم اتهام احد بقتله يقتضى تحقيق صدور هذه الاوراق منه بمضاهاتها باوراق صادرة منه والتحقق مما اذا كانت مشتملاتها تتفق مع درجة تربيته ونشأته وحرفته (١) وعما اذا كان الورق والخبر والقلم المستعمل هو الذى يستعمله القاتل عادة (٢) ثم تحقق صحة سبب الانتحار الذى ذكره فى هذه الاوراق

بحث المكاتب والاوراق التي تركها

٣١٧ - بحث حالة المكان الذى وجدت فيه الجثة يستلزم التحقيق فيما اذا كان هو المكان الذى حصل فيه الانتحار او نقلت اليه الجثة او انتقل اليه القاتل بنفسه بعد الاصابة او بواسطة الغير (٣) وبذلك يحدد المحقق المكان الذى حصل فيه الانتحار ثم يبحث بعناية عما اذا كانت فيه آثار مقاومة (٤) أو أى أثر يدل على وجود احد خلاف المنتحر عند حصول الانتحار (٥)

ألة المكان الذى وجدت فيه الجثة

(١) كانشاء المکتوب وطريقة كتابته وقد يستدل مما كتبه المنتحر ان خلا عقليا فجائيا اصابه .

(٢) فان لم يكن كان هناك ريب فى صدور المکتوب منه

(٣) قد تكشف حالة المكان الذى وجدت فيه الجثة هذه الامور كما هو موضح فى

الكلام على البقع الدموية فى كتاب التحقيق الجنائى الفنى « البوليس الفنى »

(٤) يستدل على آثار المقاومة من اختلال ترتيب أمتعة الحجرة أو آثار الدهس على

الحشائش فى الجنائن والحقول أو وجود آثار الاقدام المختلفة فى المكان

(٥) كما إذا وجدت الجثة مثلا فى حجرة محكمة القلق من الداخل كان ذلك قرينة راجحة

على الانتحار بشرط تحقيق :- « ١ » فحص الباب والقفل والمفتاح فحسا دقيقا وتحقيق ما

إذا كان الباب وجد مغلقا والمفتاح بالقفل من الداخل أم لا وان الباب ليس به أدنى اثر

ضغط أو كسر وفحص نوع القفل والمفتاح وأن كان فى استطاعة أحد فى الخارج أن يقفله من

الداخل لوجود فتحة مثلا فى الباب تمكنه من ذلك ولو بالاستعانة بحبل أو سلك أو غيره

« ٢ » وجود منافذ وأبواب أخرى وحالتها بان كانت مغلقة مثلا الا أنها مشبكة بالحديد الذى

يمكن الشخص الخروج منه فإذا أمكن أن يدخل أو يخرج منها الجانى لاسيما إذا وجدت

آثار أقدام على الارض التى تطل عايبها هذه المنافذ أو وجد سلم ملقيا على الارض أو مستندا

على الحائط كان الفعل أقرب الى القتل « ٣ » وجود المائدة أو السلاح الذى استعمل فى

٣١٨ - ويجب على المحقق فحص الجثة وما عليها من الملابس للتحقق عدم وجود آثار مقا من عدم وجود آثار المقاومة

٣١٩ - آثار المقاومة في الجثة تتحقق بمشاهدة سحجات او رضوض انواع آثار المقاو لاسيما حول الفم وكذا الجروح التي في اليدين او وجود شعر في اليد ليس من جنس شعر القتل او قطع من الملابس او اشياء اخرى فيها ليست مملوكة له كما أن آثار المقاومة في الملابس تتحقق بمشاهدة عدم انتظامها او تمزق او قطوع او فقد اضرار بها (١)

٣٢٠ - تحقيق الوضع الذي كانت عليه الجثة عند حصول الإصابة يؤيد الانتحار تحقيق وضع الجثة وة الحادثة او القتل الجنائي وقد يستطيع المحقق التعرف عليه من التلوين الرمي للجثة (٢) ومن

الانتحار بجوار الجثة وفي مكان ظاهر « ٤ » خلو الحجرة من آثار أقدام غير آثار القتل أو مواد غريبة عنها كآثار طين أو وحل مما يمكن أن يكون قد علق بمخاء الجاني ويدل على أن اجنيا دخلها وعدم وجود أثر دماء على الباب أو النافذة أو زجاجها وما شابهه فإذا وجدت كان القتل مرجحا وإذن يجب فحص جسم وملابس المشتبه فيهم لمقارنة الدم أو الاوساخ العالقة بها بتلك التي وجدت حول الجثة وإذا وجدت الجثة في الخلاء يجب البحث باعتناء عن آثار الاقدام وآثار المقاومة وهلم جرا .

(١) عدم وجود آثار المقاومة والعنف من سحجات ورضوض حول الفم والانف أو جروح في اليد مما ينفي الانتحار لاحتمال أن القتل قبض على السلاح اثناء المقاومة وكذلك وجود شعر في يده لا سيما إذا لم يكن من جنس شعر القتل او قطع من الملابس او اشياء اخرى غير مملوكة للمتوفى وكذلك تحقق حالة الملابس وتمزقها مما يدل على المقاومة وعدمها ومن الضروري ان تبحت الملابس بدقة قبل نزعها عن الجثة ومقارنة ما بها من القطوع بالجروح المقابلة لجسم المصاب ويبحث عما إذا كان بالملابس علامات لحصول تماسك او مقاومة لعدم انتظام الملابس او تمزقها او فقد ا لاضرار وقد يطعن الشخص نفسه بسكين وفي هذه الحالة يجب ملاحظة حالة الجروح وتبين ما إذا كانت مميتة في الحال او من شأنها ان يفقد الشخص قواه بحيث لا يستطيع بعد الإصابة الاولى ان يحدث في نفسه غيرها وهذا مهم للفصل بين القتل الجنائي والانتحار

(٢) إذ قد ينفي وضعا الاصلى الانتحار ويؤيد القتل او العكس ولذلك قد يعمل الجناة من باب التضليل على تغيير ذلك الوضع إلى وضع آخر يكون اقرب للدلالة على الانتحار ومما تكشف لنا هذا التضليل وتظهر لنا وضع الجثة الاصلى القواعد الطبية إذ الدم في الجسم مزيج مركب من مادة حمراء ومادة صفراء وبمجرد الوفاة تقف مجارى الدم في الجسم فتسب

ملاحظة مجرى الدم على جسم الميت او ملابسه (١) وحالة البقع واشكالها ومواضعها ان وجدت وكذلك من الحالة التي وجدت عليها الجثة ووضعها بالنسبة للألة التي استعملت (٢)

المادة الحمراء في الاوعية والاعضاء المنحدرة من الجسم قتلون بلون ارجواني محمر لانها اكثر كثافة من المادة الصفراء التي تبقى في الاعضاء العليا وبذا يحصل هذا التلوين الرمي في الجلد ولا يتغير متى لبست الجثة على وضعها مدة اربعة ساعات تقريبا فاذا وجدت جثة ملقاة



١٧ — تلون رمي (زرقه رمية) في الاطراف السفلى (الركبتين والساقين)

لمشوق ناتج عن الترسيب ودل على وضع الجثة الاصلى

على ظهرها وشوه هذا الاصفرار في الاعضاء السفلى دل على ان الجثة لم تكن بهذا الوضع وقت الاصابة وبعدها وانها نقلت بعد الوفاة بوقت غير وجيز فينتج الانتحار ويرجح القتل الجنائي وهذا التلوين الرمي لا يظهر طبعا إذا كان لون جلد الجثة الطبيعي اسمر غامق او اسود ، ومن الامثلة الواقعية من هذا القليل ان حدث مرة إن وجد المجنى عليه جالسا على كرسى متوفيا ومضروبا بآبصار نارى وقابضا على المسدس بيده ولم يثبت التحقيق غير الانتحار إلا ان الطبيب بعد ان فحص الجثة وجد اثر اصفرار على الجزء من الجسم الملامس للكرسى فاستنتج ان القتيل لم يكن وقت الوفاة على هذه الحالة وبذلك اتنى الانتحار ورحح القتل الجنائي

(١) يمكن من معاينة البقع الدموية بملايس المجنى عليه تحديد الوضع الذى كانت عليه الجثة عند حصول اصابتها وعما إذا كان المجنى عليه تحرك او انتقل بعد ذلك من عدمه وهل كان واقفا او نائما او معتدلا ومعرفة كيفية حصول القتل وقد تكون مغايرة حصول هذا للوضع الاصلى الذى وجدت عليه الجثة عند المعاينة مؤيدة او نافية للانتحار (راجع البقع الدموية في كتاب التحقيق الجنائي الفنى « البوليس الفنى »)

(٢) وقد يكون وضع الجثة بالنسبة للألة التي استعملت مما يؤيد الانتحار او ينفيه فقد

ج - ابحاث الانتحار الخاصة

- ٣٢١ - يجب على المحقق في كل حادثة انتحار تحقيق ابحاث الانتحار الخاصة ^{تحقيق ابحاث} الانتحار الخاصة
- ٣٢٢ - ابحاث الانتحار الخاصة تشمل بحث كل حادثة على حدة من وجهة تحقيق حدوث الانتحار بالكيفية التي وجدت عليها الجثة وبالآلة أو ببحث طريقة الوسيلة التي حصلت بها وحدوثها من المنتحر (١)
- ٣٢٣ - قد يكشف عن مدلول الانتحار الكشف الطبى الدقيق على الجثة وكذلك في حالة الاشتباه أو عدم التأكد من سبب الوفاة يكشفه إجراء ^{الكشف الع} ^{والصفة التشرية} الصفة التشرحية (٢)
- ٣٢٤ - يجب على المحقق معرفة طرق القتل والانتحار المختلفة ووسائلها ^{معرفة طرق ال} ^{والانتحار الخ} والآثار التي تتركها واختلاف تلك الآثار واسبابها حتى يمكن أن يميز بين الانتحار والقتل العمد والقتل الخطأ والحوادث العارضية

١ - الاصابات الجرحية

- ٣٢٥ - أبسط انواع الجروح هي السحجات وهي بمقتصرة على الجلد ^{السحجات}

وجدت امرأة مقتولة برصاصة في قلبها وشوهد على مسافة ثلاثة أمتار من الجثة وعلى ارضية الغرفة السلاح الذي استعمل في القتل فدل ذلك على أن القتل جنائي لانه لو كان انتحارا لسقط السلاح بجوار الجثة وفي بعض الاحيان توجد الجثة مكتوفة ومشدودة الوثاق فلا يكون ذلك دليلا قطعيا على القتل الجنائي فقد يشد الشخص وثاق نفسه ويلقى بها في اليم منعا من محاولة النجاة أو يربط رجله بحبل أو يعلق في عنقه حجرا حتى لا يطفو على الماء ولكنه يتبين ان الموت جنائي إذا لم يكن في وسع الشخص ان يحدث في نفسه هذا الرباط كما انه من غير المعقول ان مغلول اليدين يقتل نفسه خنقا أو بغير نارى

(١) طبقا لما يتضح من معاينة الجروح والآثار التي توجد على الجثة ومواضعها من الجسم واتجاهاتها وهل مواضعها في متناول المنتحر نفسه وفي مقتل وهل اتجاه الجروح يطابق حصولها من يد المنتحر أو بالواسطة التي وجدت عليها وهل حدثت من السلاح الذي وجد فعلا الخ . في كل حادثة حسب نوعها وظروفها واحوالها

(٢) الصفة التشرحية وسيلة من وسائل كشف الآثار في الجثة وهي مينة تفصيلا

في كتاب التحقيق الجنائي الفنى « البوليس الفنى »

ووجودها في الجسم قرينة لحصول المقاومة

- ٣٢٦ - قد يدل وجود السحجات (١) حول العنق على الخنق وحول الأنف والشم على كتم النفس وعلى الفخذين وأعضاء التناسل على الاغتصاب
- ٣٢٧ - الرض هو انسكاب الدم في الأنسجة التي تحت الجلد ناشئا من صدمة أو ضغط مزق الأوعية الدموية في تلك الأنسجة وشكله أما مستدير نوعا وقد يدل شكله على نوع الآلة التي أحدثته أو كيفية حدوثه (٢) ولونه على وقت حصول الإصابة (٣)
- ٣٢٨ - والجروح الرضية هي تمزق أو تشقق في الأنسجة تنشأ من الضرب بآلات صلبة كالنبوت وقطع الحديد والفأس والرمي بالحجارة والسقوط على اجسام خشنة ومن حوادث دهس العربات والسيارات (٤)
- ٣٢٩ - الجروح القطعية هي التي تحصل من آلات حادة كالسكين والموس ويتميز الجرح القطعي بأن تكون حوافه حادة منتظمة وتكون طرفه الذي ابتدأ منه القطع عميقا والطرف الذي انتهى اليه رفيعا سطحيا قاصرا على الجلد (٥)
- ٣٣٠ - الجروح الطعنية والوخزية هي التي تنشأ من طعنات بالآلات

مدلول السحجات

الرض

الجروح الرضية

الجروح القطعية

الجروح الطعنية والوخزية

- (١) يكثر حصول السحجات الظفرية وشكلها قوسي حول العنق والشم عند حصول الضغط بالأظفار مع الانامل وقد تدل على صاحبها إذا كان أعسر أو ناقصا بعض الأصابع من شكلها ومجلسها وموقع الجاني من المجنى عليه
- (٢) فيكون شكل الكدم مستديرا إذا نتج من الضرب بآلات صلبة كراس القوام أو قبضة اليد أو من السقوط من مرتفع ومستطيلة غير منتظمة إذا نتج من ضربة عصا وضربات السوط تكون مستطيلة منحنية أو ملفوفة على الجسم واطرافه
- (٣) يمكن معرفة حصول الإصابة تقريبا بصفة عامة من لون الكدم لأن لونه الأحمر ينقلب إلى أحمر مصحوب بزرقة أو أسوداد في اليوم الثاني والثالث ثم ينقلب إلى أخضر بعد أربعة أيام أو خمسة ثم إلى أصفر بعد سبعة أيام إلى عشرة ثم يأخذ في الزوال بالتدريج في ظرف ١٥ يوما تقريبا وهذه المدد تقل أو تزيد بالنسبة لجسامة الإصابة وبقيّة المصاب
- (٤) وقد توجد مع هذه الجروح كسور في العظام وأصابات في الأحشاء والجروح الرضية تكون عادة على المواضع من أنسجة الجسم التي تغطي العظام كالوجه وفروة الرأس واليدين والساعدين وتكون حوافها مشرذمة واطرافها ممزقة
- (٥) الجروح الحاصلة من الزجاج المكسر تشبه الجروح القطعية أو الطبيعية يميزها عنها وجود تشرزم بحوافها في بعض أجزاء من الجرح وقد يثر بالجرح على شظايا الزجاج

ذات طرف مدبب قاطع كالسكين والخنجر او ذات طرف مدبب نوعا
كالخشب والمبرد (٢)

٣٣١ - الجروح النارية هي التي تنشأ عن اطلاق عيار من سلاح نارى الجروح النار
يحدث تقوبا بالجسم يختلف شكلها باختلاف انواع الاسلحة والمقدوف (٣)
والمسافات التي يطلق عليها

٣٣٢ - يجب على المحقق معرفة عما اذا كانت الاصابة حصلت عرضا او نوع الحادثة
انتحارا او جنائيا

٣٣٣ - يجب على المحقق في حالة معاينة الجنى عليه (٤) معرفة عدد الجروح و
الجروح (٥) ونوعها والآلة التي أحدثتها وفي حالة وجود او ضبط آلات والآلة التي أحد
يجب ان يتحقق من حصول او امكان حصول الاصابة بها وهل هي ملوثة بالدم

(٢) هذه الجروح غائرة والجرح الناشئ من طعنة سكين او خنجر تكون فتحة في



الجلد بشكل قوس وحافته
مقطوعتين بانتظام وأما الجرح
الناشئ من الخشب والمبرد
فالجلد ينخسف تحت سنّها ثم
يتمزق ويكون على هيئة سق
(٣) انواع الاسلحة النارية
ومقدوفاتها وما ينشأ عنها من
الجروح ومدلولها مبينة تفصيلا
في كتاب التحقيق الجنائى الفنى
« البوليس الفنى »

(٤) الجنى عليه حيا كان او ميتا

(٥) تعدد الجروح لا ينفى
الاتحار الا اذا ثبت أن الجرح
الاول فى مقتل كالقلب والمخ
فلا يستطيع المنتحر ان يفعل
بعدة شنّا

شكل ١٨ - آلات قاطعة أستعملت في القتل

او باشياء اخرى ملتصقة بها كشمع وموضعها بالنسبة للجثة (١) ان وجدت
في محل الحادثة

٣٣٤ - الجروح الرضية تشير غالبا الى فعل جنائي او حادثة عرضية (٢)
ولا تحصل الجروح الطعنية او الوخزية الا نادرا

٣٣٥ - يجب على المحقق تعرف ما يدل عليه موضع الاصابة في الجسم
ان كانت حصلت عرضا او اقتحارا او كانت جنائية (٣)

٣٣٦ - فالاصابات التي توجد بأجزاء الجسم التي يتيسر للشخص ذاته ان
يحدثها لنفسه يدل على تقى الانتحار (٤) كما انه يجب ملاحظة ان المنتحر يختار
عادة المواضع الخطرة من الجزء الامامي من جسمه (٥)

٣٣٧ - يجب على المحقق أن يتعرف اتجاه الجروح ومدلوله ان كانت
الاصابة اقتحارا او عرضية او جنائية ومكان الضارب والحالة التي كان عليها
المجنى عليه وقت الحادثة (٦)

(١) يندر أن ينتحر الشخص باحداث اصابات رضية بجسمه ورأسه كان يستعمل مطرقة
أو قادوما أو ما شابهها لشدة الألم الا اذا كان به خلل أو عاهة في قواه العقلية

(٢) عدد الجروح الرضية ومواضعها واتجاهها هي التي تميز الجنائية من العرضية .

(٣) وحود جلة رضوض وكسور في جهة واحدة من الجسم تشير الى الاصابة من سقوط
واما في الضرب بالعصا على الرأس فاذا كان الضارب مواجه للمضروب تحصل الاصابة في
القسم الصدغي اليساري للمصاب فاذا كان خلفه حدثت الاصابة على بين القسم المؤخرى او
الجزء الخلفي من قبة الرأس كل ذلك متى استعمل الضارب يده اليمنى

(٤) الجروح الطعنية في الظهر تكون جنائية وكذلك الجروح القطعية والنارية

(٥) يختار المنتحر الاجزاء التي تحدث اصابتها القتل في الحال حتى لا يتالم بخلاف
ضربات العاتل فانها متى الغالب اذا لم ياخذ المجنى عليه على غرة منه لاتقع الضربات في المواضع
التي يختارها بل يخطئ احيانا ويصيب اجزاء اخرى من الجسم فيختار المنتحر العنق أو مقدم
المعصم ليصل فيها الجروح القطعية والجهة اليسرى من الصدر مقابل القلب للجروح الوخزية
والصدغ الايمن والعين والفم والقلب للجروح النارية اما الجروح الطعنية بالعنق يرجح انها
جنائية والجروح القطعية بالعنق فقد تكون اقتحارا وقد تكون جنائية ويندر أن تكون
عرضية وجروح الرأس غالبا اما عرضية او جنائية وكثرة الاصابات الجسيمة يرجح انها
جنائية الا اذا كانت من سقوط او دهس عربات .

(٦) فقد يدل اتجاه الجرح القطعي او الوخزي او الناري على موقف الجاني من
المجنى عليه (يراجع مدلول المعاينات في هذا الكتاب واصابات الاسلحة النارية في

٣٣٨ — يكون اتجاه جروح الانتحار متفقا مع اتجاهات اليد اليمنى (١) اتجاه اليد اليمنى
للمنتحر إلا اذا ثبت انه اعسر فيكون اتجاهها مع اتجاهات اليد اليسرى
وإلا رجح القتل (٢)

كتاب التحقيق الجنائي الفنى « البوليس الفنى » (مع ملاحظه النسبة بين قامة الشخصين
فان احدث شخص قصير القامة فى طولها حرما من اعلا الى اسفل فى الاجزاء العليا
من الجسم كان ذلك قرينة على انه كان وقت حصول الاصابة فى مستوى اعلا من الجنى
عليه كأن كان المصاب جالسا او المتهم واقفا أو كان طرحه أرضا .

(١) يستعمل معظم الناس اليد اليمنى

(٢) يلاحظ أن بعض الاتجاهات تصعب على المنتحر كاتجاه الجروح من الحلف الى الامام
فان جروحه القطعية أو الوخزية تكون من الامام الى الحلف وأما كون الجرح متجها من
الاعلى الى الاسفل أو بالعكس فان ذلك يختلف باختلاف اليد التى احدثت الاصابة وموضع
الجرح ذاته . وان كان الانتحار ذبحا وهو قطع العنق كثير الوقوع الا أن القتل الجنائى
بهذه الطريقة يقع كثيرا وأما الموت العرضى فانه مستحيل والمنتحر ذبحا يكون فى الغالب واقفا
ويندر ان يكون نائما . واما إذا كان الحادث جنائيا فيكون طادة نائما ويمكن معرفة ما اذا
كان الشخص ذبح وهو نائم أو واقف من مجرى الدم على الجسم والملابس (البقع الدموية فى



شكل ١٩ — ذبح باكلة قاطمة

دلالة وضع الجثة ٣٣٩ — قد يدل وضع الجثة وكيفية بالنسبة لما يحيط بها من الاشياء على دلالة خاصة يمكن بها معرفة ان كانت الاصابات جنائية (١) او انتحارية (٢) او غرضية

وجود سلاح المنتحر ٣٤٠ — اذا وجد المحقق السلاح او الآلة التي حصلت بها الاصابة بجوار الجثة رجح الانتحار ٣ لاسيما اذا وجدت ممسوكة بشد في يد (٤) المنتحر ولا يحتمل عدم وجود السلاح في حالة الانتحار مطلقا لاسيما اذا وجدت الجثة في حجرة الا اذا مرق (٥) او تمكن المنتحر من القائه بعيدا (٦) اما في

كتاب التحقيق الجنائي الفنى « البوليس الفنى » (وجروح الانتحار بقطع العنق (الذبح) تكون متجهة عادة من اليسار الى اليمين مع ميل الى أسفل عميقا من مبدئه من اليسار وسطحيا الى اليمين عند منتهاه الا اذا كان المنتحر أعسر فيكون الجرح من اليمين الى اليسار بخلاف الذبح قتل حيث يكون الجاني خلف المجنى عليه فيكون سير الجرح أفتيا على أسفل مقدم العنق واتجاهه مائلا للأعلى وقد تدل كيفية الذبح على حرفة الجاني (جزارا أو جراحا) ولا بد من تلوث ملابس الجاني من قطع الشريان السباتى وفي الانتحار تلوث يد المنتحر وملابسه وتسكون جروح الصدر الطعنبة الناشئة عن الانتحار في الجزء المقابل للقلب ومائلة من أعلى الى أسفل في داخل الصدر (وأما الجنائية فتأخذ اى اتجاه) وتدل على مكان المصاب وقت حصول الاصابة وفي الغالب يكون الاتجاه من اليسار الى اليمين ومن اعلا الى اسفل (١) اذا وجدت الجثة مقطوعة العنق مذبوحة في الفراش والايدي تحت الغطاء والملابس خالية من البقع الدموية فوضع الجثة على هذا الشكل ينافى الانتحار (٢) اذا دلت المعاينة على جلوس المنتحر بقطع شرايين ذراعه وقت حصول الانتحار أو على طرف سريره فهذا الوضع يرجح الانتحار بخلاف ما اذا دلت المعاينة على أنه قطع عنقه سكين وهو مستلق فيرجح القتل

(٣) مع ملاحظة ما ذكر في الحادثة المذكورة في هامش (٢) صحيفة ٧٢

(٤) دليل قوى على حصول الانتحار لان الجاني لا ينجح في وضع السكين بيد القتل بقصد جعل الحالة تشبه الانتحار وان تكون اليد منقبضة بشدة على السكين كما في الانتحار ما لم يكن قد قبض على السلاح وامسك به للدفاع عن نفسه ضد القاتل لا للانتحار وفي الحالة الاخيره مقارنة السلاح بالاصابة لمعرفة اذا كانت ناشئة من استعماله أو استعمال سلاح آخر ومواضع الجروح واتجاهاتها وآثار المقاومة والحالة التي كان عليها القتل فاصلة في ذلك

(٥) يكثر حصوله في الانتحار بالسلاح الناري في الخلاء

(٦) يستطيع المنتحر احيانا من أن يلقى الآلة بعيدا عنه بعد فعلته وقد حصلت حوادث تمكن فيها المنتحر من القاء الآلة من النافذة أو وضعها في جيبه أو اخفائها « هامش (٢)

احوال الاصابات العرضية فان الآلة او الاشياء التي سببت الاصابة يتوقع دواما وجودها قرب الجثة

٣٤١ - يستطيع المحقق من معاينة البقع الدموية بجسم وبملابس المصاب مدلول البقع الدم وما يوجد منها على الاشياء التي حول الجثة وفي المكان التي حصلت فيه الحادثة ومشاهدة شكلها وموقعها وعددها واتجاهاتها الوقوف على مكان المصاب عند حصول اصابته والوضع الذي كان عليه وحركاته وانتقالاته (١) وعما اذا كان حصلت منه مقاومة

٣٤٢ - يجب على المحقق حال معاينة الجثة العناية في البحث عن سحبات او آثار المقاومة ونقلها. رضوض بها او وجود جروح قطعية او رضوض على يدي القتل (٢) او قدميه او تلوثها بدم (٣) او وجود قطع من الملابس او اجزاء من الشعر او اشياء اخرى في يدي القتل او على الجثة او بقربها وليست مملوكة للقتيل (٤) وكذلك البحث

(١) ففي حالة القتل ذبحا ومفاجأة المجنى عليه وهو نائم فان المحقق يجد أن الدم سال على جانبي العنق للخلف ويجمع تحت القفا والكتفين - واذا كان المجنى عليه واقفا وقت الاصابة فتشاهد البقع منتشرة على ملابسه من الخارج من اعلا الى اسفل - فاذا أصيب بجرح طعني وسقط حالا فان الدم يوجد متجمعا امام أو خلف الجسم حسب سقوط الشخص - فاذا مثنى مسافة فان الدم يجري على السطح الباطن للملابس لاسفل - ويمكن الاستدلال عن بعض هذه الامور عند تشريح الجثة ووجود الدم متجمدا بداخل تجاويف الجسم - وكل ذلك مفصلا في البقع الدموية في كتاب التحقيق الجنائي الفنى « البوليس الفنى »

(٢) يدل على ذلك حصول مقاومة أو دفاع المجنى عليه عن نفسه

(٣) فاذا وجد بمحل الحادثة تلوث دموى من قدم أو يد أو اصابع وتبين انها لم تحصل من القتل بل من شخص آخر كانت قرينة عليه وقد تدل على القتال - واذا ثبت من المعاينة قبل نقل الجثة من مكانها وجود آثار اصابع ملوثة بالدم على الجسم المتوفى وكانت بداه خالية من التلوث الدموى فان ذلك يشعر بجلاء الى ان الحادثة قتل - على أنه في حالة الانتحار بالسلاح الابيض كالسكين أو الموس فالأغلب تتلوث يد المنتحر بالدم الا اذا كان هناك ما يدعو الى الاشتباه أن المجنى عليه تلوث يده بالدماء قبل قتله بسبب مسها ببعض الجروح والا فيرجح القتل اذا لم تكن ملوثة .

(٤) تدل على مقاومة وان الحادثة جنائية وقد يستدل منها على القتال أو على الاقل

نفيق دائرة البحث عنه

عن تمزق او عدم انتظام في الملابس (١) او فقد اضرار مما يدل على حصول مقاومة او انقلاب وضع الملابس وهذا يدل على ان الجثة حملت او نقلت من مكان وكذلك العناية في فحص محل الحادثة وعما يوجد به من اختلال في الاثاث او دهن على الحشائش مما يدل على مقاومة او وجود آثار اقدام غريبة بمحل الحادثة .
 ادعاء الضرب او الجرح ٣٤٣ — يجب على المحقق ان يتحقق عند معاينة حالة المجرى عليه ان الاصابة التي به ليست مصطنعة .

الاصابة المصطنعة ٣٤٤ — الاصابة المصطنعة هي التي تحصل من الشخص لنفسه او من غير باتفاقها معا بقصد اتهام شخص بالشروع في قتله او باحداث ضرب له انتقام منه او للتخلص من تهمة سرقة النقود او الاشياء التي بمهدته وقبول ادعاء سرقتها منه بالاكرام ودفاعه عنها (٢) او تظاهر المتهم في قتل او سرقة بالاكرام بان القتل حصل منه دفعا عن نفسه او بقصد المبالغة عند حصول ضرب بسية بحصول اصابة جسيمة وغير ذلك من الاسباب

انواع الجروح المصطنعة ٣٤٥ — الجروح المصطنعة تكون عادة قطعية وتميز بانها سطحية قاصرة على الجلد ومتعددة غالبا وتكون مواضعها في الرأس واتجاهها من الخلف الى الامام مع الميل قليلا من اليسار الى اليمين وعلى العضد وتكون من اعلا الى اسفل وللداخل وعلى الساعد وتكون من اسفل الى اعلا وللداخل
 ٣٤٦ — قد تكون الجروح المصطنعة احيانا طعنية او وخزية وتكون سطحية ويندر ان تكون رضية (٣)

ييز الجروح المصطنعة ٣٤٧ — يتبين المحقق من اقوال المصاب باصابات مصطنعة انها لا تتفق مع حالة اصاباته من كيفية حصولها (٤) وعددها والسلاح الذي حصلت به وموقفه

(١) يجب ملاحظة أن المنتحر اعتاد فك الملابس أو رفعها وتحدث الاصابة على الجلد مباشرة فلا يكون للسلاح اثر في ملأيسه .

(٢) يحصل ذلك عادة من الخدم أو الصيارفة وكذلك من الخفراء أو الحراس المتواطئين مع اللصوص

(٣) وأحيانا تكون حروقا مصطنعة ويذمى اصحابها ان الاصابة نتيجة ضرب باكات صلبة

(٤) المتصنع لا يجرح نفسه من فوق ملابسه وقد يلجأ أن يعمل قطوعا في الملابس لتقابل الاصابات في الجسم واذا عملها فقد تختلف في الوضع أو الاتجاه أو الحجم فلا تضاهي شكل الاصابات التي يجسمه

من المتهم وكيفية دفاعه عن نفسه وكذلك من معاينة حالة ملابسه (١) وما بها من قطوع

الطبيب النمر

٣٤٨ — يستعين المحقق بالتخبير الفنى (الطبيب الشرعى) فى بيان الحالات المتقدمة كلها وعند الضرورة يأمر بعمل الصفة التشريحية (٢)

٢ - اصابات الاسلحة النارية

٣٤٩ — الجرح النارى ينشأ عن اطلاق عيار من سلاح نارى يحدث ثقباً او اكثر بالجسم يختلف شكله باختلاف نوع السلاح (٣) والمقذوف والمسافة التى يطلق منها

الجرح النارى

٣٥٠ — يجب على المحقق فى حوادث الاصابات بالاسلحة النارية التحقق من موضع المجنى عليه بالنسبة الى موضع الجانى والمسافة التى كانت بينهما وعما اذا كان المجنى عليه واقفاً او نائماً او سائراً او راكباً دابة وقت الحادثة ونوع السلاح والمقذوف وعما اذا كانت الاصابة قتلاً او انتحاراً او اصابة عرضية وعما اذا كانت مفتعلة ام حقيقية

موضع الجانى
والمجنى عليه

(١) ادعى عسكرى ان ضابطه ضربه بصفا على ظهره حينما كان واقفاً بهيئة التفات واتضح انه مصاب بكدم رضى خطى على الجزء العلوى للوح الايمن الى الجزء السفلى للوح الايسر متصلاً فى كل اجزائه — وعند وقوف العسكرى بهيئة التفات عند مشاهدة حالته رز لوحاه للخلف كثيراً وتكون بينها انخساف لا يمكن ان تمسه العصا مع ان الكدم ممتد فى هذا الجسم المنخفض من غير تقطع فيه مما لا يمكن حصوله كما انه لوحظ ان المصاب يلبس حمالة بنطلون سميكة فلا يوجد اختلاف بين الجزء من الكدم المغطى بالحمالة عن باقى الكدم ولما كان طول الضابط المدعى عليه مساو لطول العسكرى ومن المعلوم والمشاهد انه اذا كانا متساويين طولاً فان الضربة تكون اقوية او بميل خفيف الى اسفل ولا تتجه بميل كبير أى من اعلا اللوح الايمن الى اسفل اللوح الايسر كما هو الحال وان الكدم المذكور حدث من ضربة عصا وهو خالغ ملابسه ومنعن الامام

(٢) الصفة التشريحية وسيلة من وسائل اظهار الآثار الحقيقية وموضحة تفصيلاً فى كتاب التحقيق الجنائى الفنى (البوليس الفنى)

(٣) أنواع الاسلحة ومميزاتها وآثارها ومعرفة السلاح الذى أطلق منه العيار مبينة تفصيلاً فى كتاب التحقيق الجنائى الفنى « البوليس الفنى »

٣٥١ - يسأل المجنى عليه على وجه التفصيل مبدئيا اذا كان على قيد الحياة

عن كيفية حصول الاصابة وموضع الجاني وعن الوقت والمكان

٣٥٢ - يجب البحث في محل الحادثة عن السلاح والرصاص والخرائطيش

والقارعة والكبسول والحشار وآثار دم او آثار رصاص او رش في الاثاث

والجدران والاشجار بمحل الحادثة (١) او في اتجاه المحل الذي احس في

القاتل وكذلك بملابس المجنى عليه .

٣٥٣ - يستطيع المحقق من معرفة موضع المجنى عليه وقت الاصابة واتجاه

الجرح في الجسم وآثار المقدوف بالاشياء المحاورة معرفة اتجاه الطلق

٣٥٤ - يستطيع المحقق ايضا من شكل الجرح معرفة المسافة التي

اطلق منها العيار ، ويلزم معرفة فتحة دخوله وكذلك فتحة الخروج (٢)

يبحث عن الرصاص والخرطوش

موضع المجنى عليه

معرفة المسافة المطلق منها العيار



(١) فاذا عثر عليه وحده

تعيين موضعه ودرجة عمقه في

الاشياء المعرض فيها

(٢) - هل تمييز فتحات

الدخول عن فتحات الخروج في

حالة استعمال أسلحة الرس

من سادق وطسحات ملاحظة

انتشار الرس وآثار البارود في

فتحات الدخول حتى اذا كانت

المسافة قريبة فلا يحترق الرش

كله الجسم وقد يحدث الدمار

حرجا واحدا على مسافة قريبة

سبب عدم تعرق الرس او قطع

الرصاص ويكون في العالم متطا

واذا تعدت المسافة وحد حرج شكل ٢٠ - فوهة السلاح لانس الجسم « شكل صليب »

أصلي مركزي وحوله حروج اخرى واذا تعدت المسافة كثيرا فلا يوجد هذا الحرج المركزي

بل يوجد كثير من الحروج المنتشرة على الجسم بسبب تعرق الرش ويقل عددها بعد ذلك

في الجسم اما في حالة أسلحة الرصاص فان تمييزها يختلف باختلاف المسافة وسرعة العيار فان

فتحة دخول الرصاص من مسافة اثنين سنتيمتر فاقل تكون أكثر من فتحة الحروج نظرا

ان كان اختراق الجسم تماما (١)

الى تمزق الاسجة التي تحصل من طارات المقذوف لان عند اطلاق عيار نارى تخرج من الماسورة خلاف المقذوف عارات ولهب ودخان ودرات غير محترقة من البارود ومواد الحشو وادا كانت المسافة بعض ستيمترات من الجسم تصادم العارات الجسم وتحدث بانتشارها تهتكاً في الاسجة وتكون التمرقات بشكل صليب عاليا وحوالى الحرج مشرمة وممزقة ويحدث الالهب احتراقاً في الملاص وفي سطح الحرج وحواليه ويحدث الدخان هالة من الاسوداد حول ثقب الدحول ودرات البارود المير محترقة ترتشق في الحلد حول الحرج وتحدث الممش البارودى وهو لا يمكن ادراكه من الحلد ويحدث بقوا رمية في الملاص



واذا كانت المسافة تسمح للعارات الانتشار ان كانت نحو عشرة ستيمترات فان حرج الدحول يكون اصغر من حرج الحروج ادا كان السلاح من نوع الاسلحة ذات السرعة البطيئة كالسداس

اما ادا كان من نوع السرعة العالية كالساق المشعة والطبقات الاتوماتيك ويكون فيه حرج الدحول بحجم حرج الحروج عاليا الا ادا اصطدم الرصاص بسطح فيكون حرج الدحول أكبر من حرج الحروج على ان حرج الدحول

٢١ — اصابه من سدس قدم والسلاح على موضع الاصابه

تكون حوايه دائماً مقلبه الى الداخل كذلك حواى الثقوب في الملاص تكون مقلبة الى الخارج عند ثقب الحروج

(١) يستعين المحقق بالطبيب الشرعى لمعرفة اتجاه المقذوف في الجسم وقد تكشف اشعة

- ٣٥٥ - ان لم يوجد السلاح بمحل الحادثة يجب على المحقق الاهتمام بالبحث عنه فيما جاور محل الحادثة من الامكنة والترع وفي منازل المتهمين والمشتبه فيهم وفي حالة ضبطه يتحقق عما اذا كان هو السلاح الذى اصيب به المجرى عليه ام لا
- ٣٥٦ يمكن للمحقق التعرف على نوع السلاح الناري المستعمل من معرفة نوع المقذوف (١) ومن شكل الاصابة (٢)
- ٣٥٧ متى عثر على سلاح ناري في محل الحادثة او ضبط مع شخص او
- الاهتمام بالبحث عن السلاح
- رقة نوع السلاح ناري وشخصيته
- فحص السلاح عمل التجارب

اكس موضع المقذوف في جسم المصاب اذا سكنت فيه ليعرف من موضعها اتجاهها وقد ينغرس الرش بالجسم ولا يمكن مشاهدته الا بالاشعة المذكورة واذا مات المصاب فيمكن حمل الصفة التشريحية لمعرفة ذلك واستخراج المقذوف لفحصه ومعرفة نوعه ونوع سلاحه ومقارنته بما يعثر عليه عند التهمين وفي محل الحادثة بالطرق الفنية المذكورة في كتاب التحقيق الجنائي الفني « البوليس الفني »

(١) يجوز ان يعثر على الرصاص في الجسم او محل الحادثة فاذا كانت الرصاصة قمية الشكل من رصاص لين وليست مغلفة بمعدن آخر كان السلاح من نوع اللوفلر واما الطبنجات الاتوماتيك والبنادق المسترخية فالرصاص منها مغلفة بالنيكل الصلب او بفلاف نحاس نيكل او احمر وتري على سطح الرصاصة ميازيب محفورة وهي آثار الشحنة وعددها واتجاهها يمينا او يسارا وقد يوجد بطرف الرصاصة اجزاء من النسجة او من مواد اخرى يمكن منها الحصول على معلومات وقد يستدل على شخصية البندقية التي استعملت في الحادثة متى عثر على الفلاف حتى لو كان من نوع الخرطوش وتميز به عن بقية البنادق التي من نفس النوع وغير ذلك مما هو مذكور تفصيلا في كتاب التحقيق الجنائي الفني (البوليس الفني) مما يمكن به معرفة نوع السلاح بل ومعرفة شخصيته

(٢) اما شكل الاصابة فيستدل منه على نوع السلاح اذا كانت الاصابة حدثت من بندق الرش وذلك بفحص الرش ومعرفة حجمه وشكله وفحصه كياويا وطبيعيا لان بنادق الرش تختلف باختلاف ذلك واذا عثر على اجزاء من الحشار في الجسم او في الحادثة فيمكن معرفة اذا كان السلاح المستعمل بكبسول او بخراطوش ففي حالة الكبسول يتركب الحشار من سداة من الورق او القماش وفي حالة الخرطوش يكون من اقراص مستديرة من الابداد والكثبان او الورق المقوى ويمكننا معرفة عيار البندقية في الحالة الاخيرة من الاقراص ايضا وقد يحصل ان يوجد بمنزل المتهم نسيج مقطوع منه الحشار او ورق كذلك او يوجد به خرطوش ملآن او فارغ من النوع الذي ثبت استعماله فيكون ذلك قرينة عليه — وغير ذلك مما هو مذكور تفصيلا في كتاب التحقيق الجنائي الفني « البوليس الفني »

في منزل المتهم او غيره يجب تناوله باحتياط (١) وان يعاينه المحقق بنفسه ويتبين نوعه وهل هو صالح للاستعمال وانه اطلق حديثا وعما اذا كان بروحين وهل اطلق في كلتا الماسورتين او ان الثانية لا تزال محشوة والتأكد من وجود الكبسولة اذا كان من نوع الكبسول (٢) ويثبت ان كان به رائحة بارود محترق او به اسوداد حديث من البارود ثم يسده قوهته لا مكان استمرار فحصه بمعرفة الخبير (٣) ان استلزم ذلك واجراء التجارب بالاسلح المضبوط لمعرفة حصول الاصابة (٤) وغير ذلك من الاجراءات التي تدل على التحقق من شخصية السلاح الذي حصلت به الاصابة (٥)

٣٥٨ — يمكن للمحقق معرفة ما اذا كانت الاصابة بالسلاح الناري عرضية او انتحارا (٦) او حادثة مفتعلة او قتلا بعد معاينة المجنى عليه (٧) واصاباته ومكان الحادثة والسلاح والمقذوف ان وجد والاستعانة برجال الفن بالكشف على الجثة وعمل الصفة التشريحية والتحليل الكيماوية والطبيعية وغيرها من الاجراءات اذا رأى لزوما لذلك

٣٥٩ — قد ترجح الانتحار هيئة جرح دخول المقذوف التي تدل على اطلاق العيار على مقربة (٨) لاسيما اذا وجد احتراق واسوداد بالملابس او بالجلد او

-
- (١) يصح ان تكون على السلاح بصمة اصابع او يد الجاني فيجب تناول السلاح باحتراس ورفع البصمة ان ظهرت بالطرق الفنية ومقارنتها باصابع وايدى المتهمين والمشتبه فيهم
 - (٢) وهل الكبسولة نظيفة لامعة مما يدل على وضعها حديثا ام كبسولة مغطاة بالصدأ
 - (٣) يمكن للمحقق الماهر من رائحة البارود وشكله في الماسورة معرفة وقت اطلاقه ومع ذلك يمكن الاستعانة بالخبير الكيماوي لمعرفة ذلك ومعرفة نوع البارود وغيره
 - (٤) يحصل ان يرتكب الجاني الجريمة بسلاح ويترك في محل الحادثة سلاحا آخر ملكا لغيره
 - (٥) اذا وجد بمحل الحادثة او بالجثة المقذوف من رش او رصاص فيجب التحقق مما اذا كان يمكن ان يكون اطلق من نفس السلاح
 - (٦) واذا رأى أن الحادثة انتحار يجب عليه تحقيق ابحاث الانتحار العامة والخاصة
 - (٧) الجروح النارية في النساء والاشخاص الذين لم يتعودوا استعمال السلاح الناري تدل على القتل أو ان الحادثة عرضية

(٨) دلالة هيئة جرح الدخول وجرح الخروج من مقذوف ناري مينة تفصيلا في كتاب التحقيق الجنائي الفني «البوليس الفني» وسبق أوضنا بعضها في هامش ٢ صحيفة ١٥٤ ومنه يعلم هيئة

طريقة معرفة نوع
الحادثة عرضية أو
جناية الخ

ترجيح الانتحار

بالب يد اليسرى للمنتحر (١)

- ٣٦٠ — يرجح القتل اذا كان بالمصاب اكثر من جرح دخول واحد محييت (٢) ترجيح القتل
- ٣٦١ — اذا كان السلاح الذى استعمل فى القتل طويل الماسورة رجح السلاح الطويل الماسورة
- القتل الجنائى لا الانتحار (٣) الا اذا وجد السلاح فى وضع يمكن ان يطلقه الشخص على نفسه (٤)

- ٣٦٢ — اذا كان اتجاه الجرح النارى افقيا أى عاموديا على قامة الجسم مدلول موضع الجرح النارى فى نوع الحادثة
- رجح الانتحار فان كان مستعرضا او بانحراف قليل الى الاعلى او الى الاسفل
- تبعاً لموضع الجنائى وقت اطلاق العيار رجح القتل وان كان بميل كبير على قامة

جروح دخول وخروج المقذوف الذى يطلق عن قرب ويجب ملاحظة أن العيارات النارية فى الحوادث العرضية والقتل قد تكون على مقربة ولكن فى حوادث الانتحار لابد أن تكون على مقربة من جسم المصاب

(١) سبب الاسوداد بالب يد اليسرى أن المنتحر غالبا يسند الماسورة بتلك اليد ليشبها على الجسم فاذا كان اعسر وهو نادر فتكون اليد اليمنى وقد لا يوجد الاسوداد ولا الاحتراق المذكور اذا كان البارود المستعمل من النوع عديم الدخان .

(٢) فى حوادث الانتحار والحوادث العرضية يكون فيها عادة جرح واحد ومع ذلك اذا كان السلاح من ذات الحزنة التوالى الطلقات كسلاح بروننج وما شابهه فمن السهل على المنتحر ان يطلق منه طلقتين فى مقتلين بسرعة أما غير هذا النوع من السلاح فلا يسهل به ذلك لاسيما اذا كان السلاح بماسورة واحدة مما يجب حشوه كلما أريد اطلاقه فلا شك أن الحادثة جنائية اذا تعددت الاصابات منه ويصح من انطلاق رصاصة واحدة حدوث جروح دخول عدة فى اجزاء مختلفة من الجسم تتوقف مواضعها على وضع المصاب نفسه وقت اطلاق العيار فقد تخترق الذراع والساق أو الذراع اذا كان جالسا القرفصاء وقد تخترق الساقين اذا كان واقفا وهكذا ويستطيع المحقق معرفة عما اذا كانت عدة جروح نتجت من مقذوف واحد أو أكثر وقد تعظم الرصاصة بالجلد فتحدث به سحجا أو كدما فقط اذا اطلقت من آلة خفيفة او عن بعد اذ تفقد قوتها — وقد تحدث الرصاصة كشطا سطحيا بالجسم دون أن تخترق اذا اصاب الجسم بانحراف

(٣) ويكون السلاح عند الانتحار من الاسلحة الصغيرة القصيرة الماسورة

(٤) بان يربط الشخص حبلا فى الزناد فيتمكن من رفعه او يكون السلاح فى وضع يمكن للمنتحر ان يرفع الزناد بقدمه او غير ذلك من الاوضاع

الجسم رجح ان يكون ناشئا عن حادثة عرضية (١)

٣٦٣ - قد يرجح موضع الجرح الناري الانتحار او القتل فالمنتحري يطلق النار على نفسه في القسم الصدغي الايمن وفي الجبهة والقم وعلى موضع القلب (٢) اما في القتل فتكون الجروح النارية في الظهر ومؤخر الرأس (٣) واذا كانت في البطن والاطراف والجانبين فيرجح القتل او انها حصلت عرضا (٤)

٣٦٤ - قد تتميز احوال الانتحار والعوارض بوجود السلاح الناري عادة بمحل الحادثة ويرجح الانتحار وجوده بيد المنتحرقابضا عليه بشدة (٥) بخلاف الاحوال الجنائية فلا يوجد السلاح عادة انما لا يكون عدم وجوده دليلا على ان الحادثة جنائية (٦)

٣٦٥ - اذا ثبت ان السلاح المستعمل ملكا للمنتحرجح الانتحار ما لم يوجد في ظروف الحادثة ما يغير ذلك (٧)

مدلول وجود السلاح
الناري بمحل الحادثة

(١) تنشأ الاصابات العرضية بالجروح النارية من انطلاق السلاح الناري اثناء تنظيفه او تفريغه او حشوه او سقوطه الخ

(٢) هذه الاجزاء من الجسم في تناول المنتحر وفي مقتل (راجع بند ٣٣٦ هامش ٤ و٥ صحيفة ١٤٨)

(٣) يلاحظ ان جروح الظهر ومؤخر الرأس لا يمكن ان تكون انتحارا فيرجح فيها القتل مع ملاحظة ان عيار القاتل قد يصيب اى جزء من الجسم .

(٤) تتميز الاصابة العرضية من الجنائية بالاوجه المذكورة في البنود السابقة

(٥) لا يستطيع الجاني ان يضع السلاح في يده القتل ويجعله يقبض عليه بشدة للتمويه (راجع بند ٣٤٠ هامش ٤ صحيفة ١٥٠) واذا وجد السلاح الناري بمحل الحادثة فقد يدل مكان وضعه من الجثة (اذا ثبت انه لم ينقله احد) على نفي الانتحار اذا كان ملقى على مسافة منها والاصابة قاتلة بحيث لا يستطيع القاتل المنتحر القاءه فقد وجد شخص مقتول برصاصة اصابته في فكه ووجد السلاح بعيدا مسافة ثلاثة امتار من الجثة فدل وجود السلاح على هذه المسافة ان القتل جنائي اذ لو كان انتحارا لسقط السلاح بجوار الجثة . ولو أن الاصابة قاتلة ووجد السلاح مخبأ تحت الفراش أو في مرحاض مثلا يرجح القتل الا اذا ثبت انه خبيء أو القى بعد الحادثة بيد اجني فيحتمل القتل أو الانتحار

(٦) راجع الحادثة المذكورة في هامش (٢) صحيفة ٧٢

(٧) يحتمل ان يسبق القتل نزاع بين الجاني والجني عليه بان كان يحاول الجني عليه

٣٦٦ — يجب التحفظ على ملابس المصاب بالعيار الناري لاسيما اذا كان أثر المقذوف الناري واضحا بملابسه وقد تكون بها بقع دموية يمكن منها معرفة صما اذا كان تحرك بعد الاصابة وقد تكون بها آثار مقاومة حصلت قبل الاصابة بالسلاح الناري وقد يعثر بها على رش او قطع من الرصاص تكون لاصقة بالقماش

٣٦٧ — يكشف التحقيق الادعاء الكاذب باطلاق الاغيرة النارية تعارض رواية المجنى عليه تفصيلا عن موضعه وقت الاصابة وحالة ما اذا كان واقفا او سائرا وحركاته وقت اطلاق العيار عليه ومكان المتهم وقتئذ والمسافة بينهما ونوع الآلة بما يشاهد في مكان الحادثة وموضع الاصابة وشكلها واتجاهها (١) ومسافتها (٢) لاسيما اذا كانت الاصابة المفتعلة مقتصرة على الملابس (٣) او في الاطراف (٤)

ملابس المصاب ودلائلها

كشف الادعاء لاصابة من عيار ناري

٣ - الشنق

٣٦٨ — الشنق هو (٥) ايقاف التنفس بضغط خية ملتفة على العنق عند تعليق الجسم منها تنشأ الوفاة .

الشنق

الاعتداء على الحاني بسلاحه فتغل عليه الحاني واحده منه ومعه به او كان السلاح ملك القتل وكان بمحواره او في منزله فاحده الحاني وقت الدراع ومعه به وقد يحصل الحاني على سلاح القتل بطرق شتى من الحادثة

(١) اما عن الاتهام فان المجنى عليه اذا اطلق النار على نفسه تكون فتحة الدخول اعلا ومن الامام وفتحة الخروج اوطأ ومن الخلف وقد تعارض هذا الشكل مع اقواله معارضة امامه (٢) تشاهد فتحة الدخول محزنة ومسودة لانه في الحميمه اطلق النار على نفسه على بعد مستمرات ينما تكون روايته ان العيار اطلق من عنده امتار وهو مرده ملابس الى لا يوجد فيها اثر الحرق والاسوداد

(٣) يصعب جدا اطلاق عيار ناري يصيب الملابس من غير ان يصيب اللحم والمعلق عادة يعلق ملابسه ويطلق النار عليها وقد يطلق النار عليها وهو لا يلبسها اما بين رجليه او على خصره آخر وعلى كل حال يوجد الثقوب بها محترقة متسعة امام رجليه او بعض اجزاء جسمه ويستحيل عدم اصابتها اذا كان الادعاء حقيقيا

(٤) قد يقتض من المجنى عليه فيوجد السلاح مطلقا حديثا ويتصح من المقارنة الفية بالجرح والمقدوف الح ان الاصابة حصلت به

(٥) تنشأ الوفاة من الشنق بسبب امتناع التنفس وبسبب احتقان المخ من الضغط على

٣٦٩ — يجب على المحقق أن يستعين بالطبيب الشرعى فى مشاهدة الجثة
وكشف علامات الشنق الظاهرة وعند اللزوم يطلب من الطبيب المذكور عمل
الصفة التشريحية لاكتشاف علامات الشنق الباطنة وغير ذلك من الامور التى
تكشف الحقيقة (١)

٣٧٠ — يترك الشنق أثرا واضحا على العنق (٢)

اثر الشنق

أوردت العنق مما يعطل سير الدورة الدموية وقد يحصل إصابة فى النخاع الشوكى من خلع او
كسر فى فقرات العنق فتحصل الوفاة قبل إيقاف التنفس.

(١) علامات الشنق الظاهرة هى جحوظ العينين وتورم الوجه وتكون الشفتان مزرقتين
والاظفار أيضا وهى نفس علامات الخنق الظاهرة وقطع جحوظ العينين أقل حصولا من
الشنق، أما العلامات الباطنة فهى احتقان الحنجرة والرئتين والقلب وغير ذلك من العلامات التى
يميزها الطبيب الشرعى تفصيلا، وإذا ترك المشنوق معلقا بضع ساعات فإن الطرفين السفليين
واليدن والاطراف يذرق لونها

(٢) أثر الحبل يكون واضحا جدا بمنق المشنوق « شكل ٢٢ » وقد ينطبع عليه نسيجه

ومكانه و الجزء العلوى



من العنق ويمتد من
الامام للخلف والى
الاعلى مارا زوايتى
الفك السفلى إلى القفا
أى يكون مرتقعا من
الحلف ويكون الحز فى
القفا قليل الوضوح لان
العقدة تكون جهة القفا
أولا يكون هناك أثر فى
القفا إذا كانت الجثة
لا تلى لاحتمال أن يحول
شعرها بين الحبل والجلد

من الحلف وقد يحصل

٢٢ — أثر حز فى عنق مشنوق

أن تكون العقدة فى الجانب الايسر أو الايمن أما فى الحلق فأثر الحبل يكون افقيا حول العنق

١ حوادث الشنق

٣٧١ - يحصل الشنق انتحاراً (١) ونادراً قتلاً (٢)

٢ حالة الانتحار

٣٧٢ - في حالة الانتحار شنقاً يجب على المحقق العناية بملاحظة وضع الجثة وهي معلقة وحالة اتصالها بالأرض أو بأي جسم آخر (٣) وشكل

(١) الشنق طريقة سهلة للوفاة وخالية من الألم لسرعة حصول الغيبوبة في المشنوق لذا نصت قوانين معظم الدول لتنفيذ حكم الاعدام بالشنق ولا يلزم الشنق إلا الحبل فيلجأ اليه المنتحرون، ولما كان الالتجاء إلى الشنق انتحاراً وإلى القتل خنقاً ولا اتحاد أغلب علامات الشنق والخنق الظاهرة التي منها احتقان الوجه وانتفاخ اللسان وبروزه بين الاسنان وجعوظ العينين وتمدد الحدقتين كل ذلك يجعل التمييز بينهما من الصعوبة بمكان ويساعد على سهولة التضييل ونجاحه بل يسهل على القاتل بالخنق أو بحبس النفس أو بأي واسطة أخرى لا تترك أثراً ظاهراً كالتسمم أن يعلق الجثة بعد القتل ويدعى أن الوفاة حصلت انتحاراً بالشنق لذا مجرد وجود جثة معلقة من عنقها في حلقة أو سقف أو نافذة أو عمود سرير أو غيره أو الادعاء أن شخصاً خنق نفسه لا يقتضى اعتبار الحادثة انتحاراً ويمكن بالبحث الدقيق في الجثة وعمل الصفة التشريحية أظهار سبب الوفاة والتضييل والتحقق مما إذا كان فيها ما يدل على أن المجنى عليه تماطى مخدراً خصوصاً في حالة عدم مشاهدة أثر مقاومة وإذا كانت الجثة لا تلي بها علامات اغتصاب أو أجهاض حديث وهكذا مما يدل على سبب الجريمة وتوجيه سير التحقيق .



(٢) وأما القتل شنقاً فنادر الحصول حدا لصعوبة القيام به ولكثرة المقاومة التي يتيسر للمجنى عليه أن يبديها حتى يتم تعلقه إلا إذا كان المجنى عليه طفلاً أو شيخاً ضعيفاً أو كماً لا فاقد الوعي من ضربة في الرأس أو من تماطيه خراً أو مخدراً ويجب في الحالة الأخيرة عند عمل الصفة التشريحية مشاهدة المعدة والتحقق مما فيها من الاغذية ودرجة هضمها حتى يمكن تقدير وقت الوفاة ومما إذا كان فيها اثر السم كالرنيخ (٣) فإذا لم تكن الاقدام متصلة بالأرض أو بأي جسم

أثر دائر الحبل حول العنق وموضع العدة وكيفيةها وحالة الحبل ونوعه وملسكيته (١) واختيار المنتحر (٢) وطرق وصوله إليه والبحث عن آثار المقاومة التي تنفي الانتحار في محل الحادثة وجسم المنتحر (٣)

٣٧٣ - يجب على المحقق التحفظ على الحبل والوقوف على مصدره ونوعه وكيفية العقدة التي اذا ظهر أن القتل جناثي ساعد ذلك على الاستدلال على الجاني وتعزيز الادلة عليه (٤)

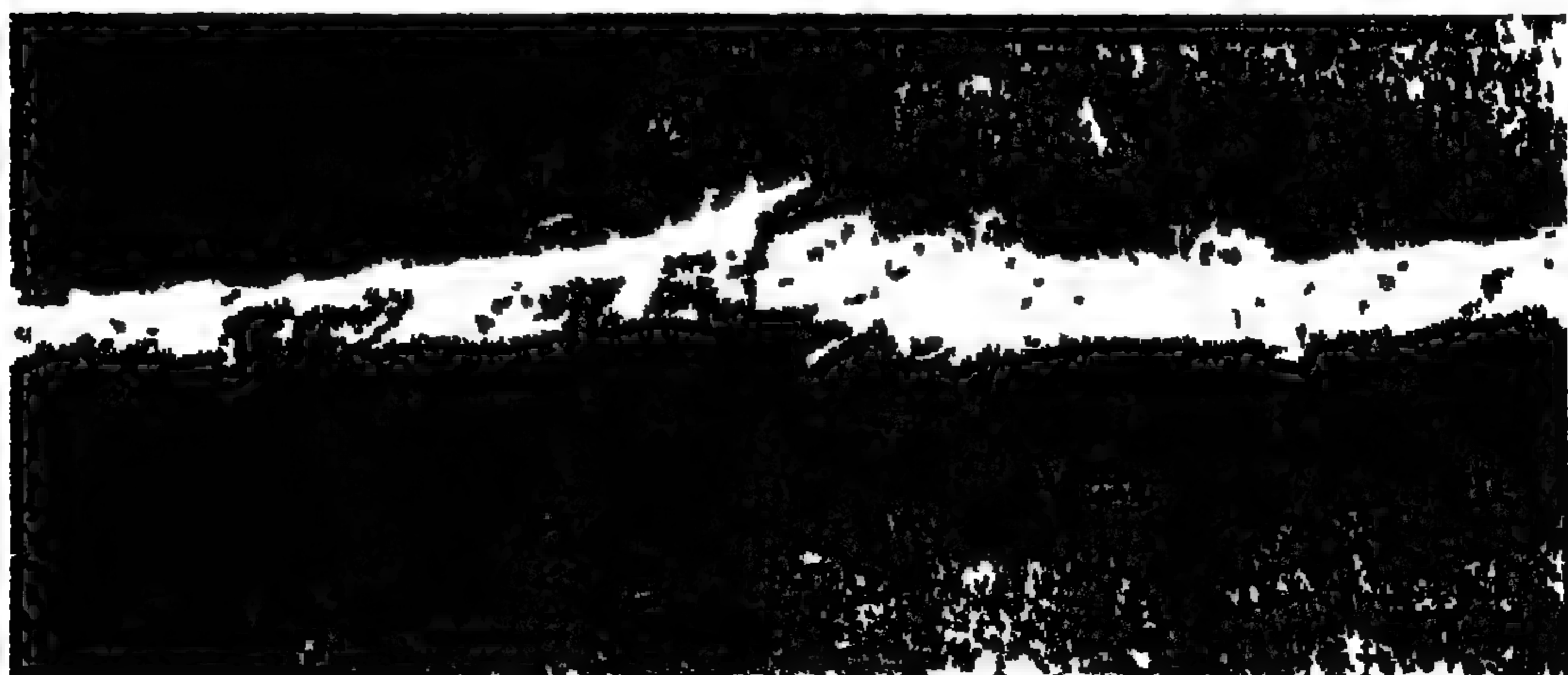
غير ذلك بحالة تدل على أن المنتحر استعمله للصعود عليه لوضع الحبل في عنقه ثم ضربه برجله ليستقط في الفضاء تكون الحادثة قتلا جنائيا ولا يتحتم أن يكون الجسم معلقا كله قد شوه في أحوال الانتحار شنقا حصوله مع كون قدمي أو ركبتي المنتحر ملامسة للأرض ويسمى التعليق جزئيا « شكل ٢٣ »

(١) الحبل المستعمل يكون ملك المنتحر عادة كحزامه أو رباط رقبته أو منديله أو تكة لباسه أو شال حمامته أو حبل اشتراه وإذا كان مقطوعا حديثا فيوجد باقيه ويجب مقارنة الحبل ونسيجه ان امكن بالا ثار التي توجد حول العنق ومطابقتها له فإذا لم يطابقه رجح القتل الجنائي وتستعمل العبورة الشمسية في المطابقة

(٢) ان المنتحر يعتنى في اختيار الحبل أو القماش المتين الذي يمر بالعقدة بسهولة فيختار الحبال التخينة المرنة والشيلان والاقشة الحريرية وينسدران تكون سلكا إلا إذا استحال عليه الحصول على نوع من الانواع المتقدمة الذكر أو لم يوجد لديه أو لا يمكنه مشتراه أو كان بالمنتحر عاهة في العقل

(٣) يجب ملاحظة انه في حالة الانتحار شنقا يحتمل ان يوجد بحمم المنتحر رضوض او كدمات حدثت من سقوطه في الفضاء بعد وضع الحبل في عنقه فيجب فحصها جيدا وبيان حالة نوعها ومواضعها وحجمها واسبابها فان لم تكن نشأت عن ذلك يحتمل ان تكون نشأت عن مقاومة وتكون اشارة راجعة على القتل الجنائي شقا أو حقا

(٤) بان يوجد مثلا عندالمتهم حبل من نوعه وكان مقطوعا حديثا وانطبق القطع على قطاع

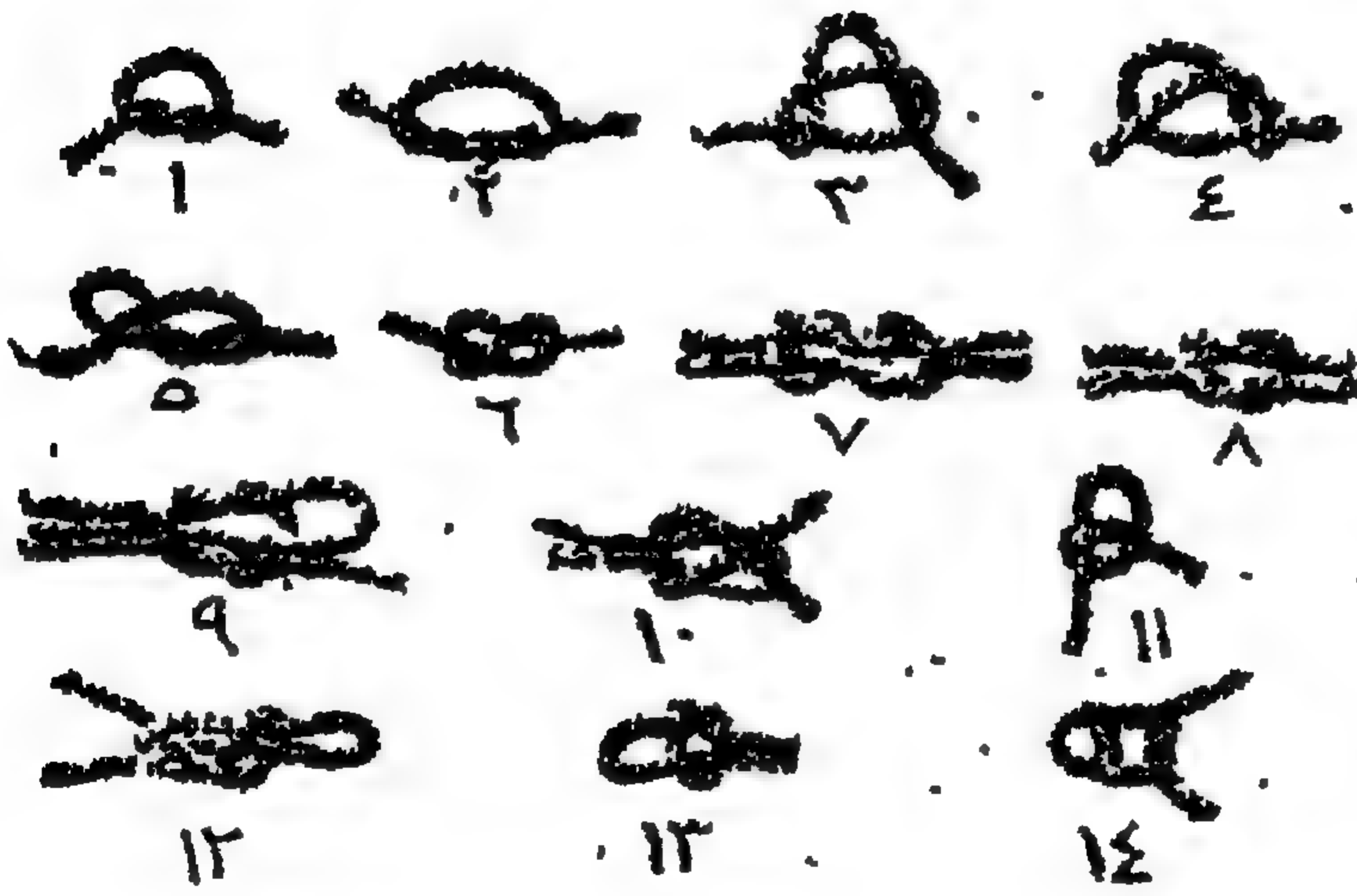


الغرق العرضي ٣٧٤ — الشنق العرضي نادر جدا ويستدل عليه من معاينة الجثة ووضعها
ونوع الحادثة وكيفية حصولها وظروفها (١)

٤ — الخنق

الخنق ٣٧٥ — الخنق هو انثقاف التنفس بالضغط الخارجي (٢) على العنق أو
القصة الهوائية (٣)

الحبل الذي وجد حول عنق القتيل كان ذلك قرينة ضده وقد يكون نوع الحبل أو الشيء الذي
حصل الخنق به غريبا في ذاته لا يوجد إلا عند فئة مخصوصة من الناس فتقع الشبهة وقد تدل
كيفية العقدة على حرفة الجاني إذ العقدة التي اعتاد عليها الجاني غير العقدة التي يربطها البحار



٢٥ — عقد مختلفة الأنواع : نمرة ١ بسيطة — ٢ مزدوجة — ٣ و ٤
من عقد المركبة — ٧ للصيد — ١٠ للحائك — ١١ عقدة سائبة
١٢ — ١٣ — ١٤ للملاحين

(١) كعادته غلام عمره سبع سنوات عمل أرحوحة في فناء المنزل بأن ربط طرفي طرحة والدته
بحبل النسييل المثبت في حائطين وأمسك بالطرحة من وسطها المتدلى بيديه وتعلق بها وصار يلف
حول نفسه يسارا ويمينا فالتفت الطرحة حول عنقه وهو يلف معنقا بها ومات
(٢) يحصل الضغط إما بيد الجاني أو يديه أو أصابعه وأما بجسم مثل حبل أو منديل يلف
بشدته حول العنق ويعقد طرفاه أو يبقيا بيد الجاني إلى أن تزهق روح المجنى عليه
(٣) تنشأ عن الخنق الوفاة بسبب امتناع التنفس ولسبب احتقان المخ من الضغط على

علامات الخنق
وكشفها

٣٦٧ - يجب على المحقق أن يستعين بالطبيب الشرعى فى مشاهدة الجثة وكشف علامات الخنق الظاهرة وعند اللزوم يطلب من الطبيب المذكور حمل الصفة التشريحية لاكتشاف علامات الخنق الباطنية (١) ومعرفة سبب الوفاة وغير ذلك من الامور التى تكشف الحقيقة (٢)

اثر الخنق على
العنق

٣٧٧ - يترك الخنق أثرا (٣) واضحا على العنق

أوردت العنق لان ذلك يعطل سير الدورة الدموية فى الدماغ ولذا يحصل للمخنوق غيبوبة وقد تحصل بسبب الصدمة العصبية التى تنشأ عن الضغط على الاعصاب وقد تحصل بعد الضغط مباشرة حتى أن المجنى عليه قد لا يستطيع المقاومة أو عمل أى حركة أو صوت استغاثة يشعر به الاشخاص الموجودين معه فى حجرة واحدة

(١) علامات الخنق الظاهرة هى جعوط العينين وتورم الوجه وتكون الشفتان مزرقتين وكذلك الاظافر ويعرفها الطبيب الشرعى عند مشاهدة الجثة تفصيلا وعلاماته الباطنة احتقان الخنجر والرئتين والقلب وقد يحتقن المخ وغير ذلك من العلامات الطبية التفصيلية التى يبحث عنها ويعرفها الخبير الطبي الفنى

(٢) يطلب المحقق من الطبيب الشرعى عند مشاهدة الجثة وتشرىحها مشاهدة المعدة والتحقق مما فيها من الاغذية ان امكن ودرجة مضمها حتى يمكن تقدير وقت الوفاة اذ ان ذلك له اهمية حسب ظروف الحادثة وكذلك يتحقق مما اذا كان فيها ما يدل على أن المجنى عليه تعاطى خورا أو مخدرات خصوصا فى حالة عدم مشاهدة أثر مقاومة فى الجثة وان يتبين اذا كانت الجثة لاثى هل بها علامات اغتصاب أو اجهاض حديث وبذلك يستطيع المحقق توجيه سير التحقيق كما أنه يجب ملاحظة انه اذا وجد سم فى المعدة كالزرنىخ فلا يدل على ان الخنق حصل عمدا اذ يحتمل أن المنتحر تناول سما واستبطأ الموت فعجله بخنق نفسه

(٣) لاسيما اذا كان الحبل خشنا مثل حبال الليف والكتان والتيل وقد يحصل منها تسليخات متقطعة وقد تشاهد علامات ضفائر ونسيج الحبل بجلد العنق وكذلك موضع العقدة وقد يستعمل رباط ناعم مثل نكة اللباس أو العمامة أو المنديل ويكون ذلك من صوف أو فطن فتظهر كدمات وقد لا يوجد بالاثر تسليخات واذا كان من حرير قد لا يظهر الاثر ، وعلامات الخنق باليد يرى فيها الاثر عبارة عن رضوض بجلد العنق ويحوز أن يظهر فيها سحجات ظفرية بشكل قوس وغالبا يحدث كل اصبع كدما منفصلا يدل على موضع الاصبع واثر الابهام يكون على يسار عنق القتل وباقي اصابع اليد تكون آثارها على عنقه فى حالة ما يستعمل القاتل

٣٧٨ - يرجح في حالة الخنق ان يكون جنائيا (١) ويندر حصوله انتحارا

او عرضا



٢٦ - اثار كدم الاصابع على عنق مخنوق باليد

يده اليمنى والشكل المعكس يستنتج منه انه اعسر ، واذا حصل الخنق بيدي القاتل مما فيظهر
أثر الايهامين بالعنق من الامام وباقي الاصابع حبة القفا اذا كان الجاني مواجهها للمجنى عليه
والعكس اذا كان خلفه وقد تشاهد آثار ضغط على الفم والانف وهذا يدل على الاصرار
على القتل وانه لم يحصل أثناء مشاجرة



٢٧ سحجات على العنق وحول الشفتين في مخنوق

(١) الجاني يفضل طريقة الخنق على غيرها من طرق القتل لسهولة وسهولتها وعدم احتياجها الى

الشنق باليد جنا

٣٧٩ — الخنق باليد جنائي (١) دائماً

الانتحار خنقا

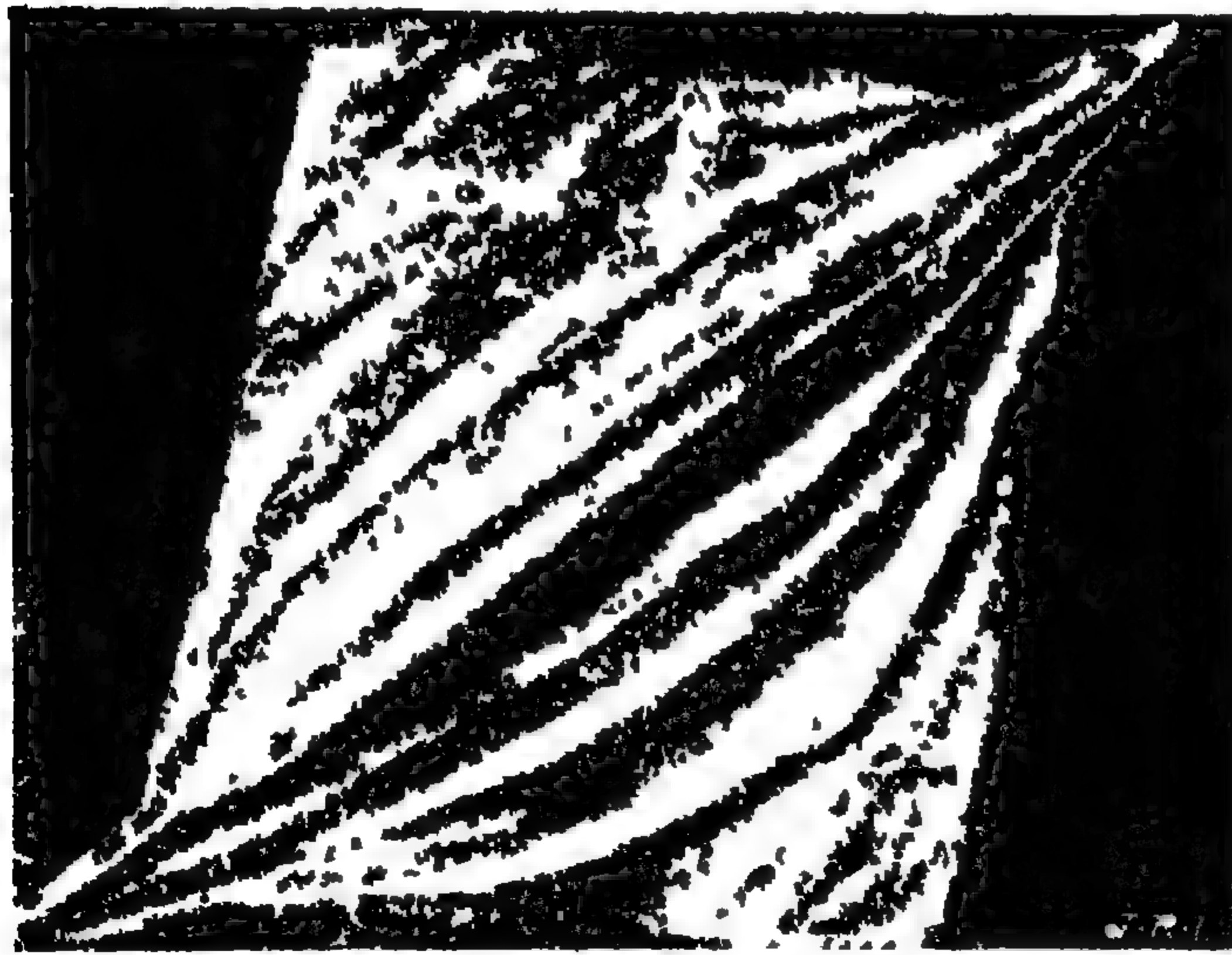
٣٨٠ — يجب على المحقق في الاحوال النادرة التي تدل ظروفها على الانتحار

بالخنق ملاحظة ان الحبل او الواسطة التي حصل بها الخنق متروكة (٢) على العنق وانه ملك المنتحر عادة (٣) وان العقدة واحدة (٤) بمقدم العنق ومنحرفة الى اليمين عادة ما دام المنتحر يستعمل يده اليمنى (٥) وقد تكون آثار الحبل متعددة (٦)

آلات كسكين او سلاح ناري الخ وامكان عدم حصول استغاثة لحصول العيبوبة بسرعة اذا تمكن من ضغطه على ع.ق المجنى عليه لاسيما اذا فاجأ الجاني المجنى عليه من الخلف وهو نائم ومن جهة أخرى فلا يسيل دم بلوث ملابس او جسم الجاني وقد لا يترك علامات واضحة بحجم الخنوق تدل على مقاومة

(١) لا يمكن حصول الانتحار باليد لان الغيبوبة التي تنشأ عن الضغط على العنق تجعل يدي المنتحر ترتخيان فيعود التنفس

(٢) سواء أكان الحبل



معقودا او مثبتا بطريقة اخرى بان وحد الحبل ملتقا حول العنق بشكل عروة واسعة وملويا بان يدخل في العروة مفتاح او قطعة خشب وتدار فيلنوي الحبل وتضيق العروة فيحصل الخنق. او يربط طرف الحبل في عامود ثابت ويربط الطرف الآخر بعد لف الحبل

(٢٨) — منديل استعمال في الخنق

على عنقه في محيط عجلة

دائرة مثل ما كينة تطريز او ما شا كها

(٣) مثل حزامه او منديه او شال عمامته او تكة لباسه

(٤) العقدة واحدة اسرعة حصول الغيبوبة عند عمل العقدة الاولى الا يستطيع غيرها

(٥) وعكس ذلك اذا اعتاد على استعمال يده اليسرى [اعسر]

(٦) قد تكون آثار الحبل متعددة في بعض الاحوال بسبب الاضطراب الذي يعترى الشخص

وقت التنفيذ خصوصا اذا وجدت بجوار الجثة آلة او شيء من شأنه ان يمد الحبل ويمتص العقدة

ولا تشاهد علامات ضغط على الفم او الانف او آثار مقاومة بالجسم، وتكون غالباً المتحررتين ومتباعدتين اليمنى للجهة اليمنى واليسرى للجهة اليسرى بسبب شد الحبل ويحتمل ان يبقى الحبل متصلاً بينهما

القتل خنقا

٣٨١ — بخلاف القتل العمد في الخنق فيلاحظ غالباً عدم وجود الحبل او ما شاكله واذا وجد يكون مفكوكاً عادة ويكون من ممتلكات القاتل غالباً (١) و آثار الخنق على العنق غائرة، وقد توجد آثار ضغط الاصابع والاظافر حول العنق لاسيما حول أثر العقدة، وقد توجد آثار ضغط حول الفم والانف لمنع الاستغاثة و آثار مقاومة على اليدين وعلى الصدر والكتفين ليتمكن الجاني من ربط الحبل حول العنق

٣٨٢ — الادعاء بحصول الخنق عرضاً تدل عليه معاينة الجثة ومكان الحادثة ونوعها (٢) وكيفية حصولها وظروفها (٣)

لخنق المرضى

٥ - كتم النفس

٣٨٣ — كتم النفس هو ايقاف التنفس بدون ضغط على العنق وذلك اما بسد الانف والفم او بالضغط عليها او الضغط على الصدر او بانسداد الحنجرة والقصبية الهوائية بداخل الجسم او الاختناق بتنفس غازات غير صالحة للتنفس ٣٨٤ — يجب على المحقق ان يستعين بالطبيب الشرعي عند مشاهدة الجثة وكشف علامات كتم النفس الظاهرة وعند اللزوم يطلب منه عمل الصفة التشريحية

كتم النفس

تعاينة الطبيب
وعند المعاينة

من الارتقاء ويجب ملاحظة ان آثار الخنق على العنق وحوله تكون اشبه بالخطوط اذا استعمل الجاني حبلًا رقيقاً فاذا استعمل منديل او قطعة قماش لينة تكون الآثار عريضة وغير غائرة وقد لا يظهر للحبل اثر اذا لف المنتحر على رقبته قماشاً أسفل الحبل وقد تكون آثار الحبل حول العنق متعددة اذا لف الحبل حول العنق مرات وهذا اكثر شيوعاً في الانتحار منه في القتل .

- (١) نوع الحبل وملسكيته ونسيجه وشكل العقدة امر جوهري في البحث عن القاتل
- (٢) يحصل خنق الطفل عرضاً اثناء ولادته من التفاف الحبل السري حول عنقه
- (٣) علقت جلالية عطشجي وابور مياه على السير الجلد الذي يلف على الطنبور وكانت الجلالية مزودة القبة فخنق العطشجي

لاكتشاف العلامات الباطنة وغير ذلك من الامور التي تكشف الحقيقة

٣٨٥ — قد يحصل كتم النفس بالضغط على الفم والانف عادة للاطفال حديثي حوادث كتم النفس الولادة (١) واحيانا للعلماء والشيخوخ الضعفاء ونادرا للشبان الاقوياء لاسيما النساء (٢) ويحصل الانتحار نادرا بسد الانف والفم (٣)

٣٨٦ — يترك القتل بكتم النفس آثار ضغط على القواطع واللثة وداخل الفم وقد يترك آثار ضغط على الفم والانف وآثار مقاومة على اليدين والذراعين وفي مواضع اخرى من الجسم لاسيما عند البالغين الاقوياء (٤)

(١) الاطفال الغير الشرعيين لبنات بكر أو لأرامل أو زوجات منفصلات عن أزواجهن أو النساء اللاتي يحترفن البغاء . والفرض أن تكون الولادة سرية وأن تتخلص من الطفل فلا تجعله يصيح أو يعيش فتكتم نفسه بسد الانف والفم بسهولة بوضع وسادة أو منديل أو خرقة أو اليد مدة دقائق على أنفه وفمه وهذا الضغط الموضعي يترك آثارا بسيطة وتوجد جثة الطفل ملقاة بجانب جدار في الشارع أو بصندوق الزبالة ملفوفة ببعض الحرق وهذه قد تساعد مع غيرها من الامور على معرفة الام

وقد يكون المجنى عليهم أطفالا لا تزيد أعمارهم عن سنة شرعيين يقتلهم أبائهم للتخلص من نفقتهم الشرعية عند تطليق أمهاتهم أو ان تقتلهم أمهاتهم لكي تتمكن المرأة من التزوج بغير زوجها بعد طلاقها منه أو ان تقتل الطفل زوجة أخرى بعامل الحقد أو يقتله أحد أقاربه للميراث ووجود آثار الضغط على الفم وسحجات الاظافر دليل قوى على جناية الحادثة وفي حالة ما تكون الآثار غير ظاهرة فالصفة التشريرية تظهرها وتكشف عما اذا كان الطفل ولد حيا ويدور التحقيق حول ما اذا كانت الام تكتم أمر الحمل والولادة وعما اذا كانت حاولت التخلص منه سرا والكشف الطبي على الام يظهر علامات قد تفيد التحقيق في ذلك وهذه الجريمة تكثر في المدن لان الاستدلال فيها على الام عسير وقد يستعمل ايضا الحقن للطفل حديث الولادة أو القاؤه في الترع وغرقه أو اهمال ربط الحبل السرى ووفاته من التزيف ويكشف الكشف الطبي والتشريح ذلك

(٢) تحصل الجريمة ليلا عادة فيقتل المرأة زوجها أو أخوها أو والدها لسبب الزنا

(٣) الانتحار بالضغط بيد المنتحر لا يمكن حصوله لحصول القيوبة من محاولة كتم النفس وهي تجعل يدي المنتحر ترتخيان فيعود التنفس

(٤) ان لم توجد في البالغين الاقوياء علامات المقاومة ووجدت شبه الاختناق بكتم النفس فيجب فحص المعدة للبحث فيها عن وجود خمر أو مخدرات وترسل محتوياتها والاحشاء للخبر الكيماوى ويحصل كتم النفس للنساء أثناء النوم ليلا عادة فيلف الجاني رأسها بالحاف ويضغط على الفم والانف فلا يترك اثرا ظاهرا وقد لا يحصل منها مقاومة تترك أثرا وفي هذه الحالة ظروف الحادثة وعملية التشريح تكشف الحقيقة

- كتم النفس عرضاً ٣٨٧ — يحصل كتم النفس بسد الانف والفم عرضاً في الاطفال بدون قصد القتل العمد اثناء الولادة وفي الاطفال الرضع اثناء النوم (١)
- بابات الضغط على الصدر ٣٨٨ — يحصل ايقاف التنفس بالضغط على الصدر عرضاً (٢) أو عند حصول زحام شديد (٣) أو من سقوط انقاض المنازل (٤) أو من انهيار جرف رمال أو اتربة أو سباح (٥) وقد يحصل الضغط على الصدر عمداً حتى يسهل على الجاني الخنق باليد أو كتم النفس بالضغط على الفم والانف (٦)
- المسالك الهوائية ٣٨٩ — يحصل الاختناق بسد المسالك الهوائية عرضاً (٧) وحصوله انتحاراً (٨) أو قتلاً (٩) نادراً

- (١) ضغط ندى الام اذا نامت وهي ترضع طفلها أو ضغط صدرها أو ذراعها على انف وفم الطفل وقد يحصل تنطية وجهه بالحاف أو انقلاب الام وهي نائمة على طفلها
- (٢) قد توصف الحادثة قتلاً خطأ اذا ثبت الخطأ أو عدم الاحتياط أو الرعونة
- (٣) يهرع المتفرجون في الملاعب والحفلات عند حصول حريق مثلاً للخروج فيموت بعضهم وهو واقف من الضغط عليه لاسيما الاطفال والنساء والشيوخ وتسقط جثته عند تفرق الجمع وربما ديس تحت الاقدام وهو على قيد الحياة .
- (٤) على السكان وغيرهم ويموتون من ضغطها على صدورهم وقد توجد الاتربة التي استنشقوها في الحنجرة والقصبه الهوائية .
- (٥) يموت العمال الذين يستحضرون الرمال للعمارات من الجبل أو ينقلون السباح والاتربة من التلال وقد توجد اثر الاتربة في الانف والحنجرة
- (٦) لا يلجأ الجاني الى القتل بالضغط الخارجي على الصدر فقط بل يقعد على صدر الجني عليه فيسهل عليه قتله خنقاً باليد أو بحبل أو بكتم نفسه بالضغط على الفم والانف وتظهر آثار الضغط على الصدر
- (٧) قد يحصل الموت عرضاً من استنشاق تراب أو طين في حالة سقوط الشخص على الارض وهو في غيبوبة من تعاطي خمر أو مخدرات وقد يحصل ايضاً من استنشاق المواد الغذائية ودخولها الحنجرة وقت الاكل أو الشرب في حالة السكر أو تعاطي المخدرات أو حصول غيبوبة من اصابة أو مرض أو دخول بعض الحيوانات الصغيرة الى الحنجرة كشملة أو سمكة وقد حصل ان شخصاً كان يصطاد سمكاً بيده امسك سمكة وأحس باخرى تحت قدمه فوضع الاولى بين أسنانه لكي يمسك الاخرى من تحت قدمه فتوفى فجأة ووجدت السمكة في حلقه ورأسها لأسفل وفي هذه الحالات الصفة التشريحية تظهر تلك المواد
- (٨) حصوله انتحاراً يكون بمحتو الحلق بمنديل أو قطن ولا يحصل الا من المجانين
- (٩) ويقتصر على الاطفال الرضع حيث يدفنون على قيد الحياة والصفة التشريحية كفيلا بكشف الحقيقة

٦ - الاختناق بالغازات السامة

الاختناق بالغازات
السامة عرضا

٣٩٠ - يحصل الاختناق بالغازات السامة (١) عرضا بالتزول في الآبار والسواقي المهجورة أو في حوادث الحريق في المنازل وحرق قنائن الطوب أو النوم في القاعات التي بها افران بدون مداخن وما يشاكلها من المحلات المضرة بالصحة وكذلك في الحجرات التي تدفأ بالفحم وكذلك من إتهجار أو ثقب في انبوبة مجرى غاز الفحم الحجري (٢) الذي يستعمل للأنارة والتسخين - وقد يحصل الاختناق بهذا الغاز بسبب عدم الاحتياط إذا تسرب من حنفية أو مصباح

الاتجار والقتل
بالغازات السامة

٣٩١ - قد يحصل الاتجار ببخار الفحم المتقد أو بغاز الفحم الحجري بفتح صنبور الغاز من حجرة محكمة القفل ويندر حصول القتل بهذه الطريقة

تحقيق حوادث
الغازات السامة

٣٩٢ - في حالات الاختناق بالغازات السامة يجب على المحقق تحقيق ظروف الحادثة ومعاينة وفحص الامكنة وانتداب الطبيب الشرعي للكشف على الجثة ومعرفة نوع الغاز (٣) الذي تسبب عنه الاختناق مع اخذ عينة منه إذا لزم الامر للتحليل وإذا وجدت اى شبهة جنائية من ظروف الحادثة أو من المعاينة أو من الكشف الطبي الظاهري فيطلب من الطبيب الشرعي ايضا تشريح الجثة للوقوف على حقيقة سبب الوفاة

(١) من غاز حمض الكربونيك ويتكون طبيعيا بالاحتراق وتنفس الحيوانات وبالتخمر وهو عديم اللون وغير قابل للانتهاب وأثقل من الهواء ولذا يجتمع في الاماكن المنخفضة المهجورة مثل الآبار وهو سم مخدر لا يصلح للتنفس

(٢) غاز الفحم الحجري يحدث الاختناق لانه يحتوي على أول أكسيد الكربون وهو غاز عديم اللون والرائحة ويحترق ويتولد من احتراق المواد الجاوية للفحم وهو سم للانسان والحيوان لا يصلح للتنفس ومثله غاز الماء ويستعمل للأنارة والتسخين ويتكون من مرور بخار الماء على فحم كوك ساخن

(٣) يستطيع الطبيب الشرعي معرفة علامات الاختناق بالغازات السامة الظاهرة وفي حالة التشريح يكشف العلامات الباطنية وتؤخذ عينة دم من جثة المتوفى وترسل للتحليل الكيماوى الطبي لمعرفة نوع الغاز السام وكذلك يستطيع الطبيب الشرعي أخذ عينة من هواء البئر أو الحجرة لترسل للتحليل أيضا

٧ - الغرق

٣٩٣ - الغرق هو الاختناق (١) بالماء او بسائل آخر بحيث يغطي فتحتي

الغرق

الانف والقصم (٢)

٣٩٤ - يجب على المحقق وصف الحالة التي وجدت عليها الجثة بدقة والاستعانة

في علامات الغرق
كان العادة

بالطبيب الشرعي للوقوف على علامات الغرق الظاهرة وعمل الصفة التشريحية عند اللزوم لمعاينة العلامات الباطنية (٣) ومعرفة المكان الذي بدأت الجثة السير منه اذا كانت مجهولة (٤) ومعرفة كيفية حصول الغرق (٥)

(١) متى سقط شخص لا يعرف السباحة في الماء فانه يفوق زيادة الثقل النوعي لجسم الانسان وقد يظهر فوق سطح الماء ثم ينوص محاولا النجاة غير ان رأسه ليست فوق سطح الماء باكملها فيستنشق ويتلع الماء وينطس فينفد الهواء احياءا وتحدث الوفاة في محاولته للنجاة يمسك بأي شيء في متناول يده ولذلك يشاهد ان اليد منقبضة على طين أو حشائش أو رمل وهذه علامة ترجح انه نزل الى الماء حيا وقد يشاهد رضوض باطراف أنامله أو تمزيق بالظافر يستدل منه أن الغريق حاول ان يمسك جسمًا كبيرًا لم يتيسر له امساكه مثل صخرة أو رصيف اما اذا سقط في الماء ولم يظهر حالًا على سطحه فوفاته تحصل حالًا من السكتة القلبية او من تأثير الخوف أو الصدمة او ارتجاج في المخ وكل ذلك تظهره الصفة التشريحية

(٢) اذا كان الشخص متعاطيا مخدرا او سكران او كان مصابا بالصرع او طفلا يحصل الغرق في عمق قليل من الماء يكفي ان يغطي فتحتي الانف والقصم

(٣) من علامات الغرق الظاهرة ان تكون الجثة وملابسها مبتلة بالماء والطين وجلد الجثة باردا باهت اللون والعينان مفتوحتين نصف فتحة والحدقتان متسعيتان والشفتان جافتين والاسنان متلامسة وزبد رغوي في فتحتي القصم والانف وحيانا توجد يد الغريق قابضة على اشيء مما توجد في الماء وغير ذلك من العلامات التي يميزها الطبيب الشرعي ومن العلامات الباطنية كبر حجم الرئتين واحتقانها بالدم والسوائل المائية ووجود الزبد الرغوي بالقصم وعدم وجود ما يدل على امر جنائي بالخنجرة والقصة الهوائية وغير ذلك من العلامات الباطنية التي يميزها الطبيب الشرعي سبب الوفاة - وقد تتغير العلامات الظاهرة والباطنية كلما مكثت الجثة مدة أكثر بالماء ويمكن الطبيب الشرعي تمييزها ومنها تعرف المدة التي مكثتها الجثة في الماء .

(٤) قد تحجز القناطر المقامة على النيل والترع والمصارف الجثث في سيرها في الماء وتنتقل الجثث الطافية على سطح الماء باليد اذا كانت قريبة من الشاطئ وبالأوراق اذا لم تكن والبحث عن الجثة الغاطسة يكون بالشباك او الخطاطيف الحديد وقد تحدث هذه الخطاطيف جروحا بالجثة وتمزيقا في الملابس تشبه بآثار العنف الظاهرة

(٥) قد وجدت في احدى الترع جثة وبما ينبتا وجد عليها أثر من البوية التي تغطي بها الابواب

- ٣٩٥ — يجب على المحقق البحث مبدئياً عما اذا كانت الوفاة تسببت عن الغرق سبب الوفاة
- ٣٩٦ — اذا لم يوجد بالجثة آثار اصابات أو (١) عنف او مقاومة كوجود حالة ترجيح حصول الغرق آثار اظافر بجلد العنق او حول القم او بيدي الجثة او جروح رضية بالرأس او رضوض بالجسم او آثار اخرى (٢) ولم يوجد بالملايس تمزقات او ثقوب رصاص او رش او حروق او فقد اجزاء من الملايس ووافقت الملايس الجثة حجماً وشكلاً (٣) وكانت علامات الغرق الظاهرة وعند اللزوم العلامات الباطنية موجودة فيرجح ان الوفاة تسببت عن الغرق
- ٣٩٧ — يجب على المحقق البحث عما اذا كان الموت بالغرق حصل عرضاً حالة الغرق عرضاً او انتحاراً او قتلاً او انتحاراً او قتلاً .
- ٣٩٨ — غالباً يحصل الموت بالغرق عرضاً للأطفال والصبية وللرجال والنساء احوال الغرق عرضاً الذين لا يعرفون السباحة (٤) ولمن يعرف السباحة منهم اذا سقط في الماء وهو سكران او متعاط مخدرات او تعثره احياناً نوب عصبية او حصول سكته قلبية
-
- وما شاكلها وبالبعث وجد على مسافة من محل استخراج الجثة من التربة من جهة ورود تيار المياه جسر (كبرى) مطنج جديداً بالبوية نفسها فدل ذلك على مكان الحادثة ومنه صار الوصول الى باقى الابحاث من حقيقة الحادثة وكيفية وقوعها ومرتكبها
- (١) وجود اصابة بجثة الغريق تشير الى الموت الجنائى اذا لم تظهر انها حدثت عرضاً عند السقوط في الماء كالا اصطدام بالحجار او جسر او مركب او في حادثه قديمة او عند استخراج الجثة بالخطاطيف او ما يماثلها وقد يميز الطبيب الشرعى بين الجروح الحيوية وغير الحيوية بالجثة كما يكون اثر ياقة قميص الغريق او ربطة الرقبة (كرفته) الضاغطة على عنقه المنتفخة نتيجة التعفن الرمي مماثلاً لاثر الحبل في الخنق ويمكن للطبيب الشرعى تمييز ذلك .
- (٢) اذا كانت الجثة لامرأة يجب ان يطلب المحقق من الطبيب الشرعى أن يبين علامات البكارة او فضاها والحمل والاجهاض الحديث
- (٣) وجود الجثة في زكية تشير الى حدوث القتل قبل القاء الجثة في الماء ويوجد فيها عادة حجارة لتغطيتها كما ان وجود حبل مدلى مربوط حول الجثة او في العنق او كان الطرف الآخر مربوطاً في الحجر لتغطيتها يشير الى القتل أيضاً الا اذا ثبت ان الحبل ربط فيها وشدها الى الشاطئ او ان ربطه وشده كان بقصد ابعادها عن جهته او ان تسير مع التيار خارج اختصاص من فعل ذلك من رجال الحفظ ويجب دواماً التحفظ على الزكية او الحبل لانه يؤدي الى معرفة القاتل فيما بعد
- (٤) يجب تحقيق عما اذا كان في امكان الشخص المتوفى السباحة واذا وجدت جثة القادر على السباحة في تربة صغيرة كانت هناك شبه قوية تستدعى البحث الدقيق .

من مرض في القلب ويكشف التحقيق هذه الامور من شهادة الشهود (١) والمعاينة (٢) والكشف الطبي والصفة التشريحية

٣٩٩ — يحصل الموت بالغرق قتلا نادرا ويكون في الاطفال حديثي الولادة او الذين لم يبلغوا سن التمييز والشيوخ الضعفاء وفي غيرهم اذا كان فاقد الشعور بنحمر او مخدر او بضربة على الرأس (٣)

الغرق انتحارا ٤٠٠ — يحصل الانتحار بالغرق (٤) وتكشفه تحقيق البحوث الانتحار العامة والمعاينة

٨ — الحريق

٤٠١ — ينشأ الحرق في الجسم من تعرضه للهب او اجسام او سوائيل (٥)

حروق في الجسم ساخنة او جواهر كاوية

(١) وجود جثة رجل او غلام مع مواشي نافقة بالغرق تشير ايضا ان الحادثة عرضية اذ قد تدل البيئة بسقوط الحيوان في ساقيه او برّ وان دفع الغريق معه او تبعه لانقاذه

(٢) وجود بعض السبك الصغير في جيوب الغلام الغريق او في ملابسه تشير ان الحادثة عرضية ووجود الجثة في ماء غير عميق يحتاج الى بحث دقيق فان لم يسفر عن أن الشخص كان في غيبوبة بسبب مخدر أو مرض فقد يرجح القتل الا اذا كان طفلا يغمره الماء ووجود الجثة طافية في الماء وملابسها على الشاطئ او بملابس الاستحمام قد يرجح أن الحادثة عرضية وفي حالة القتل توجد الجثة غالبا بملابسها

(٣) يجب البحث عن علامات العنف بالجثة والملابس وعن الخنق والضرب على الرأس فاذا لم يوجد فيجب البحث في المعدة عن المخدر وارسال محتوياتها والاحشاء للتحليل لاسيما عند الادعاء بان رجالا القوا شخصا في الماء فقتل غرقا — وعدم وجود آثار تمد أو مقاومة ظاهرة لا ينافي القتل غرقا اذا كانت الجثة لطفل أو غلام حيث لا يمكنه المقاومة والصفة التشريحية تكشف آثار العنف الغير ظاهرة — وكثيرا ما يحصل عند العثور على جثث الاطفال الفرق بيد غير أمهاتهن بان ضرة الام قتلت ابنها غرقا أو أن والده قتله غرقا للتخلص من نفقته الشرعية أو ان عمه قتله ليرثه او انه قتل انتقاما من والده او والدته .

(٤) يحصل أن يربط المنتحر رجله معا وقد يربط يديه أيضا الى بعضها قبل ان يلقي نفسه الى الماء فاذا وجدت اطراف الجثة مربوطة بحبل يجب فحصها فاذا كانت مواضع العقدة وكيفية ربطها بنافي عملها بيد المتوفى يرجح القتل — ولا يكون الربط شديدا في الانتحار ويكون شديدا ومنخسفا في الجلد عند القتل . كما ان جثة المنتحر غرقا توجد غالبا بملابسها ويندر أن يترك ملابسها على الشاطئ وغالبا يوجد بملابسه خطاب يشير الى تصميمه على الانتحار .

(٥) الحريق الناتج من سوائيل ساخنة يسمى شموطه ويميزه عن الحريق عدم احتراق الملابس وعدم ابادت طبقات الجلد

- ٤٠٢ — يجب على المحقق معاينة مكان (١) الحريق للوقوف على كيفية تحقيق حوادث الحريق حصوله واتصاله بالمجنى عليه والامكنة (٢) التي بدأت فيها النار والاشياء التي اشتعلت فيها والمواد (٣) التي ساعدت على حصول الحريق والالتهاب ومصادرها والآثار (٤) التي يمكن ان توجد في محل الحادثة وتؤدي الى مرتكبها وسبب الحادثة (٥) والاشخاص المجاورين لمحل الحادثة والطرق المؤدية اليها
- ٤٠٣ — يجب على المحقق العناية في معاينة جثة المجنى عليه وما عليها من الملابس وما بها من الحروق والاصابات وسببها ووقت (٦) حصولها وعلامات الحرق الظاهرة (٧) والبحث عن علامات الحريق الباطنة عند اللزوم وموضع الجثة بالنسبة للاشياء المحروقة واتصالها بها وما حولها من المواد والآثار
- ٤٠٤ — يستصحب المحقق خبيرا فنيا عند المعاينة في الاحوال التي يرى ان سبب الحريق فيها غير واضح وكذلك يستصحب الطبيب الشرعي عند الخبير الفني في حوادث معاينة الجثة للوقوف على سبب الوفاة
- ٤٠٥ — يجب على المحقق البحث عما اذا كان الحريق حصل عرضا او اهمالا او عمدا. انواع حوادث الحريق
- ٤٠٦ — عند العثور على جثة محروقة ينبغي التحقيق عما اذا كان الموت تحقيق سبب حصول الحريق حدث عرضا او اهمالا (٨) او انتحارا (٩) او قتلا عمدا او ان الحريق حدث

- (١) يجب تحقيق ما اذا كان المكان مسكونا أو غير مسكون ومن يشغل الجزء الذي اشتعلت فيه النار وهل كان غائبا ام حاضرا ومن اخبر باشتعالها وفي أي وقت بدأت النار
- (٢) هل النار وضعت في أمكنة مختلفة وهل بهذه الامكنة آثار غاز
- (٣) المواد التي تساعد على الالتهاب كالناز وكذلك اتجاه الريح وشدته والنوافذ وحالتها
- (٤) اوعية الغاز والكبريت وما عليها من آثار بصمات الاصابع وكذلك ما يوجد من الحرق المبللة بالناز وآثار الاقدام وما يتركه الفاعلون من آثارهم كخدأ الخ . . .
- (٥) ضغائن او قصد قبض مبلغ التأمين ضد الحريق الخ . (انظر بند ١٢٧ صحيفة ٦٩)
- (٦) يمكن للطبيب الشرعي تقدير وقت حصول الحروق بالجسم بعلامات مميزة في اصابات الحريق
- (٧) العلامات المهمة التي تثبت ان الوفاة حدثت نتيجة الحرق هي وجود الفقايع ودائرة الاحمرار حول الحروق العميقة. والعلامات الباطنة يمكن مشاهدتها بعمل الصفة التشريحية بواسطة الطبيب الشرعي كوجود ذرات الفحم في المسالك الهوائية وتحليل دم القلب كيمائيا ومشاهدته بالمنظار الطبي للتأكد من وجود اول اكسيد الكربون فيه
- (٨) تحدث الحروق العرضية عادة للنساء من انفجار موقد الغاز عند ايقاده وللأطفال من سقوط مصباح الغاز فوقهم وقد يكون ذلك اهمالا
- (٩) يحدث الحريق انتحارا غالبا عادة عند الطبقة الفقيرة باشعال ملابسهن بعد انغماسها بالغاز وعند الرجال اذا كانوا مصابين بعمالة في العقل

بعد الوفاة لاختفاء جريمة (١)

٤٠٧ — تحصل حروق المواد الاكالة من انكباب حمض قوى او قلوبى وهى حمض الكبريتيك وحمض الازوتيك وحمض الهيدروكلوريك والصودا والبوتاسا الكاوية وتتميز من فحص ملابس المصاب ويميزها الطبيب الشرعى عند فحص الجروح التى تنشأ عنها وهى لا تحدث الموت غالباً ولكنها قد تحدث عاهات مستديمة

لحروق الناشئة من المواد الاكالة واحوالها

٤٠٨ — تكون حوادث حروق المواد الاكالة عارضية وتحصل الاحوال الجنائية (٢) من رش الشخص بها بقصد تشويه شكله او اتلافه .

حوادث الحروق الاكالة

٤٠٩ — قد تحصل اصابات تتسبب عنها الوفاة (٣) من تماس الجسم مع موصلات تحمل كهرباء ذات قوة عالية (٤) بمرور جزء من التيار فى الجسم وقد تشاهد احيانا اصابات بشكل حروق عند موضع دخول وخروج التيار

ق التيار الكهربائى وتحقيقتها

٤١٠ — عند حدوث وفاة بالتيار الكهربائى يجب على المحقق ان لا يمس او يحرك شيئاً وان يستعين بالخبير الكهربائى لبحث الادوات الكهربائية وحالة تركيبها وما فيها من العيوب فى اتصال الاسلاك وغير ذلك وان يثبت حالة المكان والجثة بعناية

لاستعانة بالخبير الكهربائى

٤١١ — تحصل حوادث الوفاة من الصواعق نادراً وتوجد الجثة فى هذه الحالة وبها اصابات حريق وملابسها ممزقة او محترقة او غير مرتبة وتظهر الحروق فى الجسم فى المواضع التى تكون تحت شئ معدنى (٥) يحمله المصعوق وتوجد الاشياء المعدنية غالباً مغطسة او ذائبة وقد توجد فى مكان الحادثة مواشى نافقة او اشجار تالفة مما تدل على حصول الصاعقة (٦)

فاة من الصواعق وتحقيقتها

(١) يحدث الحريق لاختفاء آثار الجريمة وفى هذه الحالة يجب فحص الملابس للبحث عن البقع الدموية او آثار البترول أو آثار اصابات او علامات العنف بالجثة او آثار خنق او جروح طعن او ناريه

(٢) تحصل الحالة الجنائية بقصد الانتقام من المطلقه لزوجها

(٣) سبب الوفاة بالتيار الكهربائى هو وقوف القاب

(٤) قوة ١٠٠ فولت كافية لاحداث الوفاة اذا كان التماس فى احوال يكون فيها الشخص واقفا على سطح رطب وقدماء عاربان او واقفا فى ماء

(٥) شئ معدنى كساعة فى حجب الموى او ربطة مفاتيح او سكين الخ

(٦) يستدل على حصول الصاعقة ايضا من البحث عما اذا كانت زوبعة حصلت فى المكان

٩ - حالة تعاطي المواد السامة

- ٤١٢ - التسمم هو تعاطي مواد سامة (١) بادخال أى مادة (٢) فى الجسم
قد ينشأ عنها الوفاة عاجلاً أو آجلاً
- ٤١٣ - حوادث التسمم جنائية غالباً (٣) وقد تكون عارضية (٤) وتقع

التسمم

نوع حوادث التسمم

(١) يعم المواد السامة فى القطر المصرى مقيد بقانون الاتجار بالمواد السامة والمخدرة وتأثير المواد السامة اما موضعياً باتلافها اجزاء الجسم التى تلامسها وهى السوم الاكالة كلاحضة الخالصة والقلويات كحمض الكبريتيك والكلوريديك والنيتريك Sulphuric Hydrochloric & Nitric acids والنوشادر الخ ومن أعراضها ألم محرق فى الفم والحلق والزور والمعدة وقيء شديد وتحدث الوفاة ويندر استخدامها للاغراض الجنائية لسرعة تأثيرها وقد تستخدم للاحتجار وتحدث منها حوادث عرضية واما أن يكون تأثير المواد السامة على أعضاء الجسم بعد امتصاصها فى الدورة الدموية كالسوم العضوية مثل الحشيش والداتورة والبنج والافيون والكوكايين واما أن يكون تأثير المواد السامة باتلاف بعض اجزاء الجسم التى تلامسها مع تأثيرها على أعضاء الجسم بعد امتصاصها كالزرنينج وحمض الاكساليك .

(٢) سواء كانت من المواد السامة بطبيعتها أم لا بشرط أنه يمكن أن ينشأ عن تعاطيها الوفاة .

(٣) يجب فى أحوال التسمم افتراض أن الحادثة جنائية مالم يثبت أنها عرضية أو وقعت احتجاراً — وأكثر السوم شيوعاً فى الحوادث الجنائية لغرض القتل العمد هو الزرنينج بشكليه الابيض (اكسيد) والاصفر (كبريتور) ويليه السليمانى وسلفات الرصاص وهى المبيجات . والزرنينج أكثر السوم انتشاراً فى القطر المصرى لسهولة الحصول عليه وخلوه من الرائحة والطعم واستعماله فى الاحتجار واخذه عرضاً نادراً بل ان اغلب حالاته جنائية — ويلاحظ أن الزرنينج يوجد فى مساحيق الحشرات ومبخرات الفواكه بشكل زرنينجيت الصودا وهو سام وكذلك يوجد فى سم الفار وهو عبارة عن زرنينج أبيض وكذلك يوجد فى المساحيق المزيلة للشعر — ويضع الجانى الزرنينج مسحوقاً فى القهوة والشاي ومختلف أنواع الاطعمة وكذلك بطريق الرحم لغرض القتل أو الاجهاض — ومن أعراضه قيء شديد وعطش وألم فى الحلق والرئتين والمعدة والبطن .

(٤) الحوادث العارضية هى الاحوال التى يتعاطى فيها الاشخاص باختيارهم الحشيش والافيون - كالمزول والكوكايين - واما الداتورة والبنج فيستعملان فى مصر لتسهيل السرقة والاستركتين تستعمله الحكومة لتسميم الكلاب الضالة

بعض الحوادث انتحارا (١)

٤١٤ - يجب في حوادث التسمم ان يستصحب المحقق الطبيب الشرعى عند مشاهدة المصاب ان كان حيا أو معاينة الجثة وما حولها والمكان الموجودة به (٢)

٤١٥ - يجب في حوادث التسمم تحقيق وقت تعاطى السم والاعراض التى حصلت للمصاب ونوعها ووقت ظهورها والوقت الذى مضى بين بدء ظهور الاعراض وآخر اكل أو شرب وعما اذا شارك المصاب أحد في غذائه أو شربه وما حصل لهم ومن جهز الطعام ومن عهد اليه في توصيله او المحافظة عليه لحين تناوله (٣)

٤١٦ - يجب على المحقق في احوال التسمم اثبات حالة الجثة وما عليها من الملابس ومحتوياتها والآثار التى توجد بالجسم لاسيما العلامات التى تدل على القتل وما حول الجثة من المواد أو الاواني ومحتوياتها وما عليها من الآثار (٤)

(١) حوادث الانتحار تكون غالبا بتعاطى حمض الفنيك او صبغة اليود او برمنجانات البوتاسا .

(٢) قد يستدل على تشخيص الحالة بسرعة بالنظر المبدئى للاعراض ومنظر المصاب أو وجود أثر سم معروف في فتعال أو زجاجة أو آنية بحانبه ويجب البحث الوافى في العوامل المحيطة بالموضوع قبل تشخيص التسمم حتى يكون على أساس صحيح وقد توجد ظروف خاصة واعراض مختلفة تجعل التسمم يقينا كالأعراض التى تظهر فجأة لشخص أو اشخاص كانوا بصحة تامة بعد تناول طعام وشراب معا بزمان قصير

(٣) يجب على المحقق أن يسأل دوما عن الاعراض وهى القيء والاسهال وآلام البطن والعطش ووجع الرأس والدوار وقلة قوة الاطراف والنوم العميق والهزيان والتقلصات والمداق الحاص في الطعام وتنميل أو أكلان الفم واحساس بحرقان في الفم والحلق — ويميز الطبيب الشرعى عند مشاهدة المصاب وفحصه ومعرفة الاعراض ومن رائحة القيء وغسيل المعدة والوقت الذى مضى بين التعاطى وظهور الاعراض وغير ذلك نوع السم وتأثيره — ويختلف ظهور أعراض السم الواحد بين الاشخاص في الوقت باختلاف الاحوال المساعدة على تأثير السم في كل منهم مثل مقدار الجرعة وطريقه التناول والتركيز والعمد والعادة والاستعداد الشخصى في عدم المقاومة والحالة الصحية والتأثير التراكمى وخلو المعدة من الغذاء وخاصة المواد الدهنية الخ.

(٤) قد يوجد على الزجاجات او الكوب آثار اصابع الجاني

للوقوف على الحادثة وكيفية حصولها والاعراض التي حصلت للمتوفى والاستعانة على ذلك بالطبيب الشرعى لمعرفة نوع السم وعمل الصفة التشريحية للوصول الى الحقيقة (١)

التحفظ على آثار
الجريمة للتحليل

٤١٧ - يجب التحفظ على الطعام أو الشراب والمواد المركب منها والوانى التي وضع فيها وكذلك مواد القيء والاسهال والملابس الملوثة بهذه الافرازات وغسيل المعدة ان كان والبول المفرز في الاربعة وعشرين ساعة الاولى للتحليل الكيماوى والمجهري وفي حالة حصول الصفة التشريحية يجب التحفظ على المعدة والمعى بمحتوياتها واجزاء من الاحشاء للتحليل الكيماوى والختم على الجميع بالشمع الاحمر

تحقيق حوادث
تسميم المواشى

٤١٨ - يجب على المحقق في حوادث تسميم المواشى التحقق ممن كان بعهدته الحيوان ومن اقرب منه ونوع السم ومصدره والوقت الذى ترك فيه الحيوان الاكل لاول مرة والاعراض التي حصلت له والوقت الذى تفق فيه مع البحث فى الامكنة التي وجد فيها الحيوان عن آثار المواد السامة والاستعانة بالطبيب البيطرى للكشف على الحيوان وعمل الصفة التشريحية لمعرفة سبب تفق الحيوان ونوع المادة السامة وتحليل افرازات الحيوان وما يوجد حوله مما يمكن أن يتناوله الحيوان وكذلك تحليل المعدة والمعى وبعض اجزاء من احشاء الحيوان لمعرفة نوع المادة السامة (٢) والبحث عن مصدرها

ما يجب عمله نحو
المتهم باعطاء السم

٤١٩ - اذا اشتبه في شخص انه أعطى السم يجب تفتيشه تفتيشا دقيقا وتؤخذ جيوبه وقلامات أظافر أصابعه للتحليل الكيماوى والمجهري واذا ادعى انه اكل من نفس الطعام الذى احدث الاعراض فى المصبات فيجب تحليل افرازاته (٣)

(١) فى حالة الاشتباه بالتسميم يجب عمل الصفة التشريحية واجراء التحاليل الكيماوية للمعدة والمعى بمحتوياتها وبعض اجزاء من الاحشاء ويمكن للطبيب معرفة عما إذا كانت حالة المعدة أو المعى تدل على حصول قيء أو اسهال

(٢) هو الزرنيخ عادة ويوضع للحيوان فى داخل كوز الاذرة بعد تقويره وفى البرسيم لضفائن بين الجانى وصاحب الحيوان أو صداقة بين من يعادى صاحب الحيوان وكثيرا ما توجد كيزان الذرة مقورة ومحشوة بالابر والمسامير ايضا

(٣) يحلل بوله وبرازه مع الحبيطة الشديدة حتى لا يوضع فيها سما

كما يجب تفتيش منزله بهناية واذا وجدت مادة سامة يجب البحث بدقة عن مصدرها (١)

الفرع الرابع - اثبات حالة المتهم

٤٢ - يجب على المحقق اثبات حالة المتهم (٢) عقب (٣) ضبطه واحضاره
مباشرة واثبات ما يوجد على ملابسه وجسمه من آثار ارتكاب الجريمة (٤)
٤٢١ - آثار ارتكاب الجريمة التي تترك على ملابس وجسم الجاني قد تشير الى
نوع الجريمة (٥) او كيفية ارتكابها (٦) او مكان (٧) حصولها وظروفها (٨) او

(١) البحث عن مصدر المادة السامة اذا عرفت من الاعراض أو التحليل يؤدي إلى معرفة الجاني إذا كان مجهولاً ويعزز الأدلة عليه إن كان معلوماً وقد يرجح الانتحار أو القتل إذا لا يقل أن شخصاً عادياً مثلاً يتحدر بتعاطيه مادة الاستركوين إذ لا يعرف هذه المادة السامة إلا الاخصائيون وكان في مقدور الشخص العادي تعاطي حمض الفنيك

(٢) قضت المادة ٣٣ ققرة [أ] والمادة ٧٠ ق . ت . ج . م . بذلك وهو تخويل قانوني صريح للمحقق حتى لا يقال انه انتهاك لحرمة الاشخاص

(٣) قبل زوال آثار ارتكاب الجريمة ولذا لا يجب ان يسمح للمتهم عند ضبطه بتغيير ملابسه (٤) اغلب المرائم يحتاج ارتكابها الى افعال مادية تترك على جسم الجاني أو ملابسه آثاراً تدل عليها .

(٥) يرى في ملابس ويدي متلف الزراعة آثار الحفرة وتشم من يدي مرتكب الحريق رائحة الفاز .

(٦) قد توجد على أرجل السارق آثار التساق ويبد القاتل جروح او سحجات او عص مما ينشأ عن المقاومة او على ملابسه آثار دماء

(٧) كانت المواد التي وجدت على حذاء الجاني قرينة عليه في حادثة سرقة حصلت في مطعم ونفس ما على حذائه من الطين الذي وجد انه مكون من طبقتين من الطين منفصلتين عن بعضها بمادة الدقيق مما يدل على انه مشى بحذائه الملوث بالطين على الدقيق المنتشر داخل المطعم ليصل الى ما سرقه وهو ينكر دخوله المطعم وفي حادثة أخرى وجد بجوار الصندوق الذي سرقت منه الاشياء ورقة ملوثة بالدماء على حين انه لم يحصل قتل ولا مقاومة وعندما قبض على المتهم وجد احد اصابع يده اليمنى مجروحاً فكانت قرينة ضده لاحتمال أن تكون جرحت عند فتحه الصندوق وعجز المتهم أن يأتي بسبب آخر مقبول عن هذا الجرح (٨) قد يوجد على ملابس المتهم بتزييف النقود وتحت اظافره وفي وساخة أذنه تراب

المعدن المخلوط الذي تكون منه النقود المزيفة فيكون قرينة عليه

الآلات والوسائل (١) التي ارتكبت بها او ما يشاهد على ملابس وجسم المجنى عليه (٢) من الآثار المرتبطة بالجاني .

- ٤٢٢ - يجب فحص جسم المتهم والاستمانة في ذلك بالطبيب الشرعى متى رأى المحقق ضرورة لذلك او لاهمية الحادثة وكذا الاستعانة بالمجهر لكشف آثار الاظافر والخدوش والكدمات والجروح والعض الذي يوجد على الايدي والسواعد والوجه والصدر مما يدل على المقاومة وآثار حرق البارود نفسه ورأى تحتة خصوصا على يده وبيان مواضعها بالضبط وتاريخ حدوثها واسبابها
- ٤٢٣ - يجب فحص ملابس المتهم وبيان ما يكون عليها من بقع الدم او غيره من البقع (٣) وما بها من القطع او فقد بعض الاضرار او آثار الحرق او البارود او المواد الاخرى وعما اذا كانت مغسولة حديثا ويبحث مدققا في الجيوب او بين ثنايا الخيوط لسوب بقع الدم فيها بعد غسلها وكذلك الاشياء التي توجد في الجيوب ووصف ما يوجد على الملابس بدقة مع بيان حالته وشكله وموضعه (٤)

(١) ثبتت جريمة سرقة على شخص وحكم عليه لوجود بعض وبر نسج جبل تحت أظافره ووجد هذا الجبل بمحل الحادثة تدلى به المتهم من سقف الدكان المسروق

(٢) وجود شعره من شعر المجنى عليه في الوسادة التي تحت اظافر المتهم كانت قرينة عليه في حادثة قتل ووجود شعره على بنطلون المتهم ثبتت انها تماثل شعر عانة المجنى عليها كانت دليلا على المتهم في جريمة اغتصاب . وقد حكم على شخص منهم بترح حيوان عمدا لوجود شعر على ملابس المتهم من شعر الحيوان ولونه

(٣) يجب مراعاة عدم اخبار الجاني من أول وهلة عما يراه المحقق بجسمه او بملابسه من الآثار او البقع فاذا سارع المحقق الى اخباره بها عرف الجاني انها خطر عليه ولا يصعب عليه أن يذكر أية حادثة ينشأ منها وجودها أو يقدم أى سبب يصعب على المحقق تحرى صحته خصوصا اذا لم يكن المحقق مدبرا فقد ينجح المتهم في اطالة التحقيق واللازم على المحقق أن يساله حسب الحالة عما اذا كان آتى من الاعمال ما يمكن ان يكون احدث به شيئا من الآثار او الجروح او غيرها ويناقشه فيما يدلى به من الامور ويتبين منه موافقها وتاريخ حدوثها فان ادعى عدم وجود شيء منها أو اختلف حالة الآثار او الجروح عما جله في أقواله أخرج مركز المتهم والا يحكم به بحثا مستقيضا لوقوف على الحقيقة

(٤) يمكن للمحقق عند الضرورة عمل رسم كروكي خاص عن حالة الملابس وما فيها من التمزق وبقع الدم وغيرها من الآثار لبيان موضعها وحفظ ما قد يكون منها دليلا على

٤٢٤ - يجب على المحقق اجراء عملية المقارنة والتجربة فيما يوجد على
جسم المتهم او ملابسه من الآثار التي تدل على ارتكاب الجريمة وفحص
ما يقرره المتهم عن اسبابها (١) فان كانت جروحا بين المحقق الآلات أو
الاسلحة التي يمكن ان تكون احدثتها وان كانت خدوشا او كدمات او تسليخات
فحص اظافر المجنى عليه وقارنها بها للتأكد من امكان حدوث الآثار التي
وجدت بالمتهم منها وان وجدت تسليخات او خدوش على جسم المجنى عليه
أو القتل وجب على المحقق فحص اظافر المتهم واثبات حالتها طولا وعرضا
ومقارنتها بتلك الآثار وإذا كان الاثر الذي قد يوجد بالمتهم ناتجا عن عض
وجب عمل المقارنة بين هذا الاثر وبين أسنان المجنى عليه ، وبين الاثر ايضا
واسنان من يدعى المتهم انه عضه ان ادعى ذلك، كذلك اذا وجد المحقق آثار
حرق البارود أو آثار البارود نفسه ورائحته على يد المتهم يجب عمل التجربة
في السلاح اذا ضبط حيث يحدث مثل ذلك تماما لمن يطلق السلاح لان تلك
الآثار لا تدل فقط على ان المتهم اطلق السلاح الناري بل تدل على عيوب

بني أو اثبات التهمة ولعمل التجارب الفنية والمقارنة عليه اذا اقتضى الحال ذلك ويحسن اخذ
رسما بواسطة ورق شفاف او استحضار قيس ايض مثلا ان كانت الآثار او البقع على
القميص ويرسم بالقلم الرصاص شكل البقع او الثقوب في كل موضع فيه مقابل المواضع التي بها
في القميص الاصل فيكون صورة طبق الاصل منه وبالاخص في حالة البقع لانها تزول وتتغير
في القميص الاصل فينسى الزمن وربما اثلثته تجارب الخبير الكيمائي ولا يفوت المحقق دقة
تفتيش ملابس المتهم وجسمه وضبط ما قد يجد معه من الاوراق والاشياء والنقود وفحصها
بدقة اذ قد تدل على أمور قيمة

(١) فقد حصل يوم ٢٨ فبراير سنة ١٩٢١ باحدى قري مركز امبابه ان حرقت احدى السواق قاتهم المجنى عليه أربعة أشخاص بحرقها عمدا وقرر أن سبب اتهمه أولهم انه كان تازمه قادي المزاح الى غضبه منه وأن الثاني سبق ان احرقت ساقيته وأشاع ان الحارق لها هو المجنى عليه ولم يجسر ان يبلغ بذلك والثالث لانه صديق الاول والرابع لانه صديق الثالث وقد طلب المحقق بواسطة المسرة (التليفون) قبل قيامه محل الحادثة ضبط المتهمين والمحافظة عليهم واثبات حالتهم اكشف الآثار التي قد تدل على ارتكابهم الجريمة فصار ضبط الثلاثة الاول ولم يوجد بهم شيء اما الرابع فوجد المحقق بقعة من الغاز (زيت البترول) بجلايته من الحلب تمس دايرها وبقعة اخرى بلباسه ورائحة الغاز منتشرة بدفيته ولم تظهر بها بقع وبجيبه علبة كبريت وبمعاينة محل الحريق وجد به اثر الغاز ولما مثل المتهم المذكور عما بملابسه من آثار الغاز اجاب بانه بعد لقاء القبض عليه واستحضاره لمنزل العمدة محل التحقيق صب عليه

في السلاح نفسه دون غيره وإذا تكون دليلاً قوياً على المتهم (١)

٤٢٥ — يجب على المحقق عمل الاجراءات لجمع وتحليل ما تحويه ملابس
المتهم من الغبار (٢) وما يوجد في اذنه (٣) من الصباخ وتحت اظافره (٤) من
الدماء والوساخة في الاحوال التي يمكن ان يتعلق بها ما يشير الى كيفية ارتكاب
الجريمة او مكانها او الوسائل التي حصلت بها ويطلب تحليله طبيعياً وكيمياوياً
وكذلك يجب ضبط ملابسه متى كانت عليها آثار الجريمة

٤٢٦ — يجب على المحقق بيان ما يوجد على جسم المتهم من الوشم والعلامات
التي (٥) يمكن ان تكون لها فائدة في التحقيق

الفرع الخامس - طرق عمل المعاينة

٤٢٧ — يوجد ثلاث طرق لاجراء المعاينة : — الطريقة الاولى وهي الوصف طرق عمل المعاينة

شخص فاذا وانه لا يعرف اسم الشخص وذكر أوصاف له وارشد عن الموضع الذي قرر انه
سب عليه الغاز فيه وبفحص هذا الموضوع لم يوجد بالارض غاز ولا رائحته بل وجدت ارض
مترية ولا يمكن اذا صح قوله ان يصب الغاز على ملابسه دون ان يكون شيء منه وصل الى
الارض اذ ان دابر جلاليته او طرفها ليس به فار ثم عززت الادلة المعنوية هذا الدليل الحسي
عليه وادين فيها دون باقي التهمين وهذه الحادثة تدل ايضاً على ما للدليل الحسي من الاهمية
بين الادلة .

(١) الآثار والبحث عنها وحفظها ورفعها ومقارنتها موضحة في كتاب التحقيق الجنائي الفنى
د البوليس الفنى « المؤلف

(٢) يمكن جمع الغبار من الملابس بوضعها في كيس متين من الورق والضرب عليه وحوله
بالعصى بشدة لا يمتزق معها الكيس ويترك بضع دقائق ثم يفتح ويجمع الغبار بعناية ويحلل
لمعرفة محتوياته فيمكن ان يكون فيها ما يدل على وجود المتهم في مطحن او معمل دخان اذا
حصلت به الجريمة واستلزم فعلها ان يتعلق غبار بملابس المتهم كحصول عراك بينه وبين
المجنى عليه استلزم وقوعها على ارض المصنع وغير ذلك

(٣) وكذلك يمكن للمحقق تكليف الطبيب الشرعى ان يستخرج وساخة الاذن في الحالة
التي يمكن ان يثبت فيها ان المتهم بقى زمناً في محل ارتكاب الجريمة الذي يحتوي على غبار
يمكن تمييزه عن غيره كخزن جيس او دخان وما شابه ذلك وينكر المتهم وجوده فيه وكذلك
في جريمة تزيف النقود المعدنية

(٤) وكذلك يمكن للمحقق ان يقيم اظافر المتهم في حوادث القتل والتسمم وما شابه ذلك
كالسرقة بالتسلق على الجبال وغير ذلك مما يلزم ان يستعمل فيه المتهم يديه ويكون ما يوجد تحت
اظافره يربطه بالجريمة ويكون قرينة عليه

(٥) اذ يحتمل ان يعرف منها المحقق رابطة له بالجريمة كما اذا وجد على ساعده مكتوباً بالوشم اسم القتيلة

الكتابي لحل الحادثة وقد سبق الكلام عليها والطريقة الثانية عمل رسم لحل الحادثة والطريقة الثالثة التصوير الشمسي لها (١)

١ - الرسم في المعاينات

الكروكي

٤٢٨ - يزول النقص في المعاينات الكتابية بعمل رسم كروكي (٢) يبين فيه محل الواقعة ومحتوياته الخارجية والداخلية ومداخله وطريق دخول الجناة وخروجهم ومكان ارتكاب الجريمة فيها واجزاءه ومحتوياته ومواضع الاشياء والحالة التي وجدت عليها ومواضع الجثة والمحل الذي ضبط فيه المتهم والامور ذات العلاقة بالجريمة او الفاعل وهلم جرا .

المقاسات

٤٢٩ - يجدر بالتحقق ان يعنى بضبط المقاسات في رسمه ولا يصح ان يعمل الرسم بعضه بمقاس مضبوط وبعضه نظري بالتخمين اذ ان هذه الطريقة تؤدي الى الخطأ فقد تقاس الحجرة بالضبط ويرسم فيها الاثاث أو غيره بمقاس نظري وتكون النتيجة انها لا تسعه في الرسم .

وهو يدل على انه يهواها فوجود مثل ذلك يعزز الظروف الاخرى الموجودة ضده وما تدل عليه .

(١) لاجدال ان تصور حالة المكان الذي وقعت فيه الجريمة وقت ارتكابها بترتيبه ووصفه كما تركه الجاني يمكن القضاء والاثام والدفاع وكل ذي شأن في الدعوى استنتاج أمور هامة لاظهار الحقيقة كذلك يكون اوقع اذا تيسر عمل نموذج صغير من الخشب يمثل المكان بشكله الطبيعي ويوضح محتوياته وهذا غير ميسور للمحقق لما يستلزمه من مجهود ومصاريف ووقت هو احوج اليه في سرعة البحث عن الادلة ومرتكب الجريمة

(٢) لما كان الغرض من المعاينة أن يتمكن الدفاع والاثام والقضاء وكل ذي شأن في الدعوى تصور حقيقة كيفية وقوع الجريمة ولما كانت المعاينات الكتابية لا يمكن ان تبرز صورة جلية من مكان الجريمة أو الشيء أو الانسان الذي وقعت عليه مها كان المعائن حريصا لما يمكن أن يقع من نقص فيها بتركه اثبات بعض الاشياء سهوا منه او لعدم ادراكه وقت المعاينة ما يكون لها من الاهمية كما أن محاضر المعاينات وبالاخص المطولة منها لا تترك في ذهن المطلع عليها صورة جلية من محل الحادثة فلا مندوحة للمحقق من سد هذا النقص بعمل رسم كروكي

٤٣٠ - ويجب ان يرى جميع المحل المراد رسمه قبل البدء فيه حتى يأتى الشكل متناسب الاجزاء بحجم لائق وسطح مقبول ويعلم مبتداه ومنتهاه ولا يصح عمله قبل الاستعلامات الكافية لوقوف المحقق عما يجب ان يشمله الرسم من المحلات والاشياء وغيرها التى لها علاقة بالحادثة حتى يحتوى الرسم على كل ما يراد تصويره.

٤٣١ - يجب وضع الرسم وتفاصيله طبقا للاربع جهات الاصلية حتى يكون الاربع جهات الاصلية متناسبا ومضبوط الاوضاع مع بيان الاربع جهات الاصلية عليه .

٤٣٢ - كما يجب عمل الرسم بمحل الحادثة اذ لا يصح تأجيل عمله او تكملته عمل الرسم بمحل الحادثة او وضع محتويات المحل فى الشكل عند عودة المحقق الى محل إقامته (١)

٤٣٣ - يحسن عمل الرسم على ورقة منفصلة عن محضر المعاينة (٢) الرسم على ورقة منفصلة

٤٣٤ - يحسن بالمحقق ان يتخذ الطريقة المترية وان يجعل النسبة بين الشكل وما يقابله من المحل المراد وضعه على الورقة نسبة منتمة واحد لكل مترا او ملليمتر لكل متر حسب اتساع المكان المراد رسم شكله ومحتوياته والورقة المراد الرسم عليها وتوضيحه فيها ويجب بيان مقياس الرسم الذى اتخذه فى اسفل الرسم

٤٣٥ - يرمز فى الرسم الى الاماكن والاشياء التى توجد بمحل الحادثة بحروف ان لم يسع الرسم كتابة اسمائها ويحسن فى حالة الرمز ان يختار اول حرف من اسمها ويحسن ان تكون الاشياء فيه بعلامات توافق لونها الطبيعى فان كانت بقعا دموية رمز اليها باللون الاحمر وان كانت بقعا منوية باللون الاصفر وان كانت بقعا طينية باللون الاسود ويجب ان يشرح مدلول الحروف والعلامات فى اسفل الرسم كما يجب تسويد الرسم بالحبر الاسود والافق الحبر الصينى كما لا يصح عمل الخطوط المستقيمة الا بالمسطرة والاعتناء فى استعمال ادوات الرسم فيما خصص لكل منها من اقلام ومساطر وفرش والوان الخ .

(١) لانه لا يلاحظ وجود نىء الا اذا كان امامه لتأثيره الخاص وقت المعاينة

(٢) بذلك تكون المقارنة اسهل عند الاطلاع . ولجل المحافظة على ورقة الرسم مما قد يصيبها من البلل والتمزيق من كثرة الرجوع اليها من ذوى الشأن تقمس باعتناء بعد نهو الرسم فى محلول مركب من جزء واحد من سائل الاسترين Stearine وثلاثة اجزاء من سائل الكوديوم Collodium وتترك حتى تنشف فتصلب وتعمل الرطوبة وكثرة التداول.

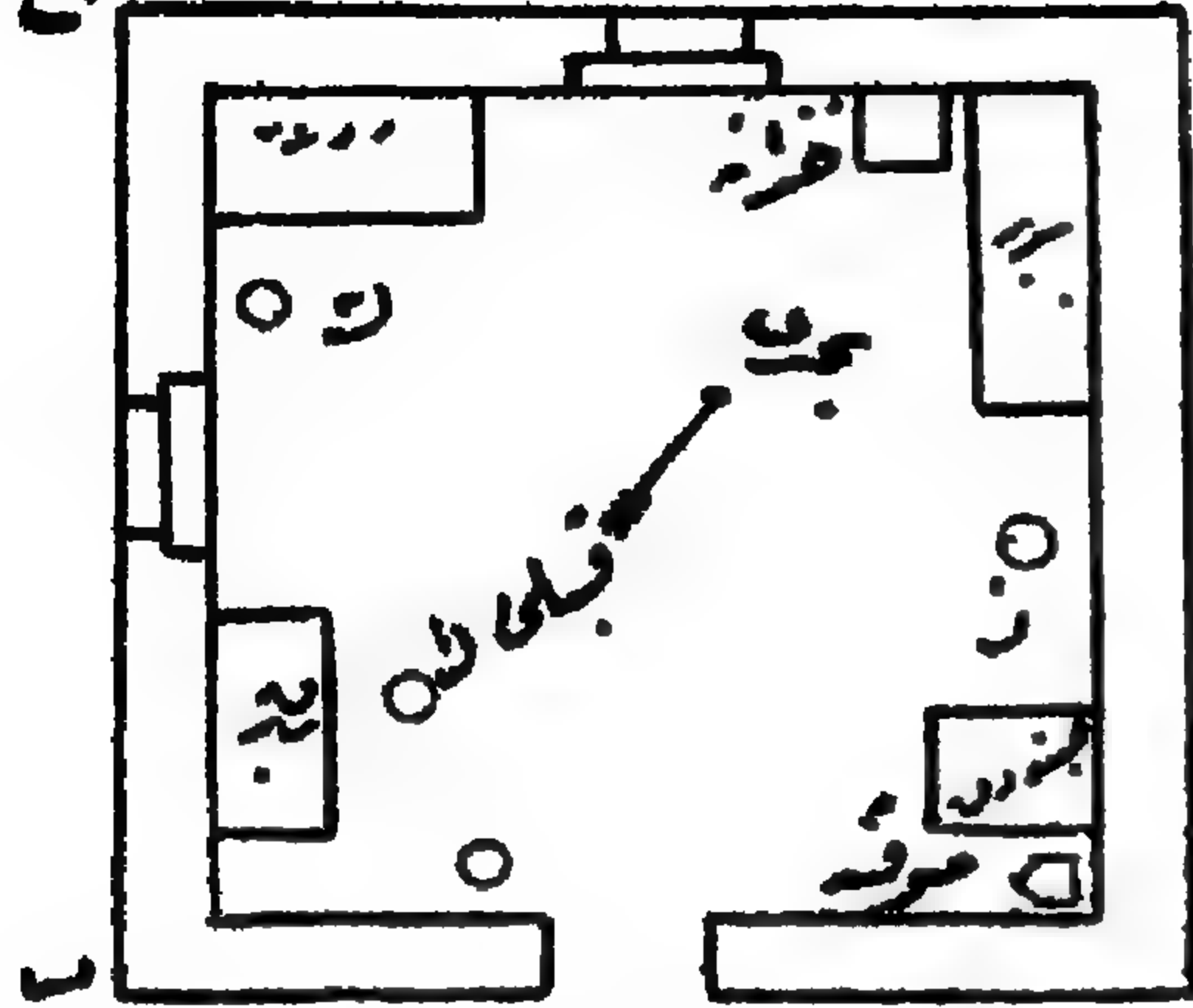
الحجرة

٤٣٦ - لكي يرسم الحجرة ومحتوياتها يجب ان يتخذ مقياسا رسميا
وليكن ١/١٠٠ بمعنى ان يكون لكل متر على الارض سنتيمتر على الورق (١)

الدار

٤٣٧ - يندل المحقق وقتا وجهدا لكي يرسم الدار المكونة من جملة
غرف وطبقات لذا ان وجد رسمها عند صاحبها كفاه مؤنة ذلك وما عليه إلا

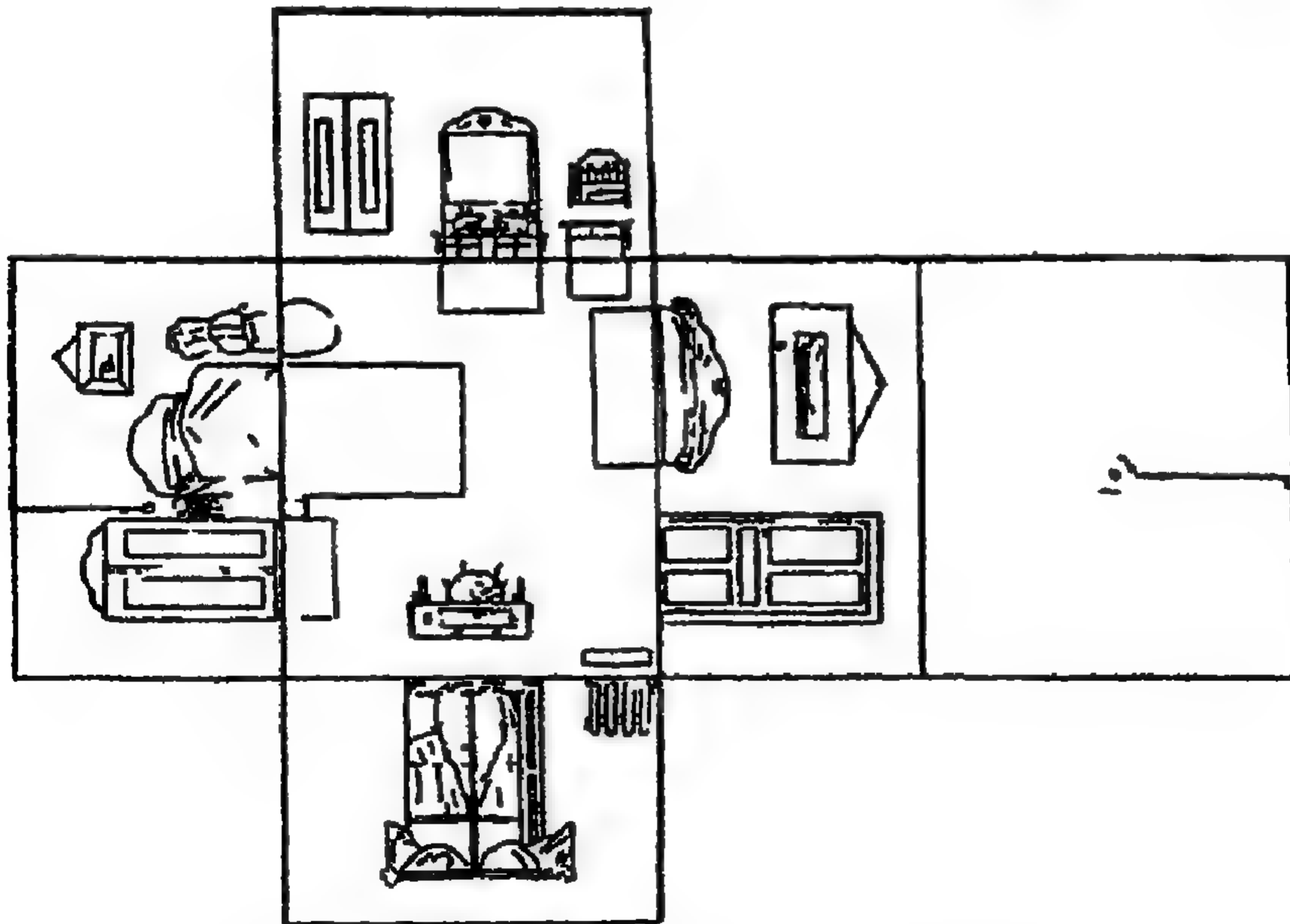
بـ



٢٩ - رسم الحجرة ومحتوياتها

(١) ولتسكن الحجرة الملية في

(شكل ٢٩) هي المراد رسمها فيبتدىء
الرسم بمقياس الصلح بـ من داخل
الحجرة ثم يعين مقاس الراويتين بـ جـ
وهلم حرا الى أن يتم رسمها وقد يمكن
عمل رسم لا يتوضح فيه قواعد محتويات
الحجرة التي على الارض فقط بل يشمل
أيضا ارتفاعها وشكلها وما على كل
حائط من الاشياء والمعلقات حتى يكون
الرسم كاملا وهو من السهولة بمكان
بواسطة عمل قطاعات لكل حائط من
الحوائط (انظر الشكل ٢٩)



٣٠ - رسم حجرة بمحتوياتها وحوائطها وسقفها

في هذه الحالة تقام أعمده على الاضلاع بـ جـ ، دـ دـ ، اـ اـ ، بـ بـ ارتفاع مطابق
لارتفاع الحجرة باعتبار مقياس الرسم المتحدد ثم تكمل المستطيلات الى تكوّن ويكمل الرسم
كما في الشكل

أن يجعله نموذجاً بعد تحقيقه من مطابقته للواقع وإن لم يصادفه ذلك وهو الأرجح
وجب عليه اتخاذ مقياسا لرسمه كما سبق التنويه في رسم الحجره ويستحسن
أن يكون ١٠٠٠ / ١ ثم يختار الواجهة التي يبتدىء بها رسمه ويمجرى الرسم (١)
٤٣٨ — يلزم رسم ملحقات الدار وما حولها إذا كان الغرض الوقوف على

موقعها وعلاقتها الجريمة ووقائعها بما حول الدار من البساتين والطرق وغيرها (٢) رسم ملحقات الدار

(١) (أنظر شكل ٣١) وبعد إتمام الطابق السفلي لباء بحرى المحقق رسم الطابق العلوى بالطريقة عينها

(٢) ولكي ترسم إيجب أن يتخذ
رسم بناء الدار وملحقاتها أساسا ويجب
مبدئيا معرفة مقدار المسطح من الورقة
المراد اجراء الرسم عليها (سواء اكامت
فرحا من الورق أو نصفه أو ربعه)
ويخصص نصفه على الاقل لرسم الدار
وملحقاتها ويتحدد مقياس الرسم بنسبة
هذا النصف الى مسطح الدار وملحقاتها
ويخصص النصف الآخر من مسطح
الورقة لرسم ما حول الدار بالمقياس نفسه
على ان يكون رسم الدار وملحقاتها في وسط
مسطح الورقة ان كان المراد بيان موقعها

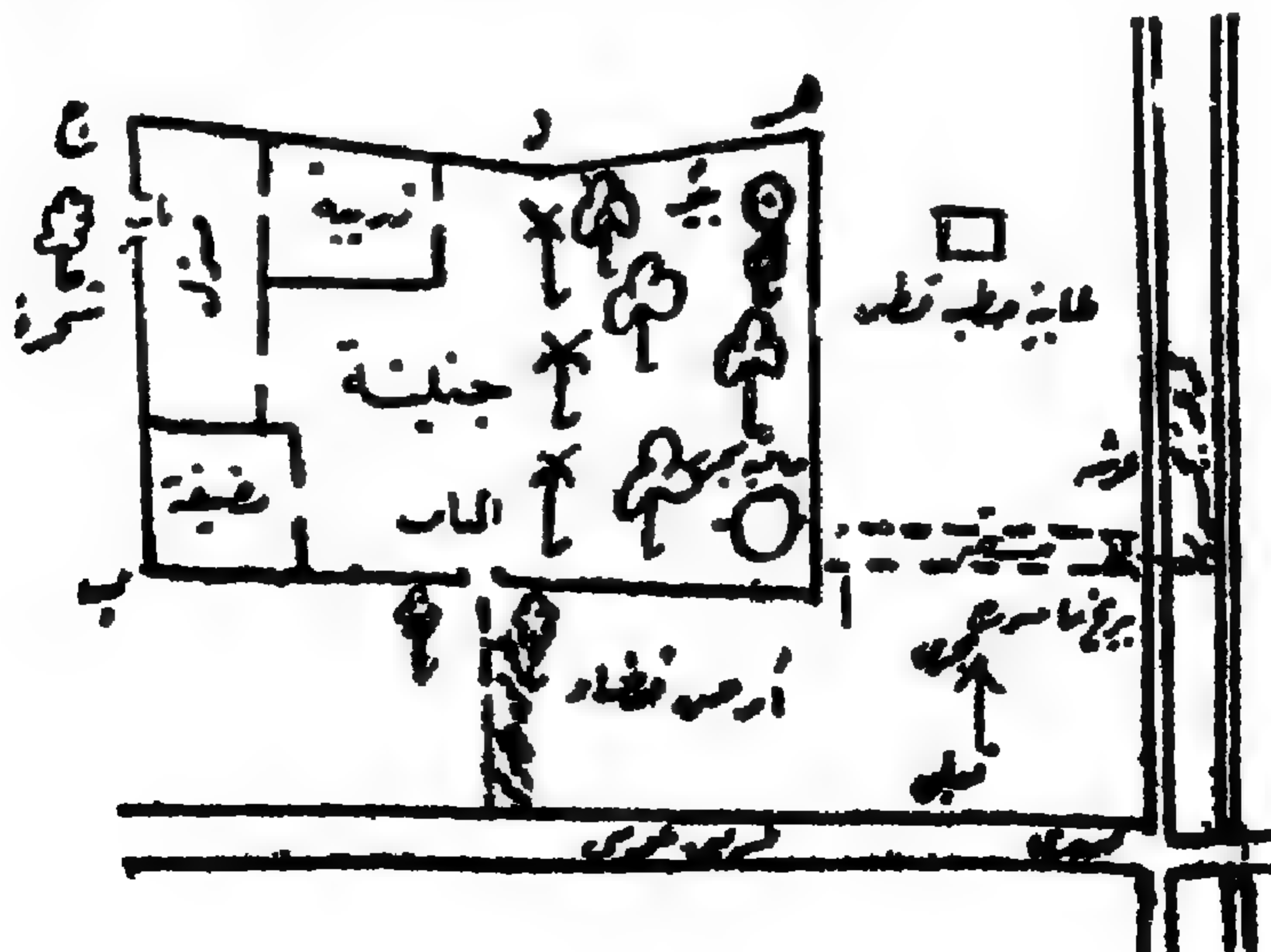
A hand-drawn floor plan of a traditional house, likely from a historical Persian manuscript. The plan shows a central courtyard (ساحه) surrounded by several rooms. The rooms are labeled in Persian script:

- خوابگاه (Khabagah) - Bedroom, located at the top left.
- حمام (Hamam) - Bathhouse, located in the center left.
- رواندر (Rwandar) - Hallway or entrance area, located in the center.
- خوابگاه (Khabagah) - Bedroom, located at the top right.
- خوابگاه (Khabagah) - Bedroom, located on the right side.
- خوابگاه (Khabagah) - Bedroom, located at the bottom right.
- خوابگاه (Khabagah) - Bedroom, located at the bottom left.

The drawing is simple, using black lines on a white background to outline the walls and doors of the rooms.

٢١ - رسم الدار

العام بالنسبة لما حولها أو في إحدى جهاتها إن كان المراد بيان أحد المواقع التى بهم التحقيق
ولفرض أنه يراد رسم دار وغيرها لا يصح موقعها العام فيكون (كالشكل ٣٢)



٣٢ - رسم الدار وملحقاتها وما حولها

٤٣٩ — ويوجب اتخاذ علامات كدلولات على الاشكال الطبيعية ويحسن ان تكون متعددة مع العلامات التي ترسم على خراط المساحة بشكلاها على مدلولها حتى يتمكن المطلع عليها ان يعرف ما تدل عليه بمجرد نظره دون توضيح خاص

٢ - التصوير الشمسي في المعاينات

٤٤٠ — التصوير الشمسي (١) يكشف ما يتعذر على الانسان اثبات حالته بالكتابة او بطريق الرسم كحالة تصادم قطارين او تصدع جدران او هبوط حائط، ويظهر ما لا تراه عين الانسان وكل ما كان في المحل او الجسم المصور سواء اراد ذلك المعائن او لم يرده فهو شاهد عدل دقيق الملاحظة لا يعرف النسيان والمحاباة (٢)

(١) لقد كان لاختراع التصوير الشمسي (الفوتوغرافيا) فوائد جلية على التحقيق والمباحث الجنائية لا تقل عما نالت العلوم الاخرى من فوائده العظيمة

(٢) وما يذكر عن فوائده في المباحث الجنائية ما حصل في بلجيكا أن تضارب بعض الافراد أثناء حفلة رقاق وقبض على كثيرين فذكر اثنان منهم وجودهما ضمن المتضاربين واحتجا على القبض عليها دون حرم ارتكابها غير ان المحقق علم أن احد المولعين بالتصوير الشمسي صور الحفلة وضحنها أخذ صورة المشاحرة فاستحضر الصورة وتكبيرها ظهر الاثنان فيها على حالة تدل على اشتراكهما في المضاربة احدهما فاعتر فاه والاخر رافع يده بالعصا

وما يذكر عن ذلك ايضا ما حصل في مدينة ريودي جايرو ان اتهم شخص الانجليزى بقتل صاحبه البرازيلي حبيب دهما معا على سبيل الفسحة في قارب في البحر وعاد الانجليزى حيا ومعه رفيقه جثة هامدة ولما سئل قال انه سقط من اعلى صارى القارب واثبت الكشف الطبي على الجثة ان سبب الوفاة ضربة على الرأس بحجم صلب ووجد احد مجدافى القارب مفقودا وقويت الشبهة في الانجليزى حيث ثبتت مشاحرة مع رفيقه البرازيلي قبل تاريخ الوفاة بيومين ولحسن حظ الانجليزى كان احد المصورين يأخذ صورة الميلاء وقت حصول الحادثة وعند اشتغاله بتحسينها لاحظ وجود نقطة سوداء على صارى احد القوارب ولما كبر الصورة اتضح ان هذه النقطة هي جسم الرجل الانجليزى يهوى من اعلى الصارى وكانت تلك الصورة ناطقة ببراءة المتهم كذاك كان للتصوير الشمسي في الوقوف على قنلة الرئيس ماكنلى

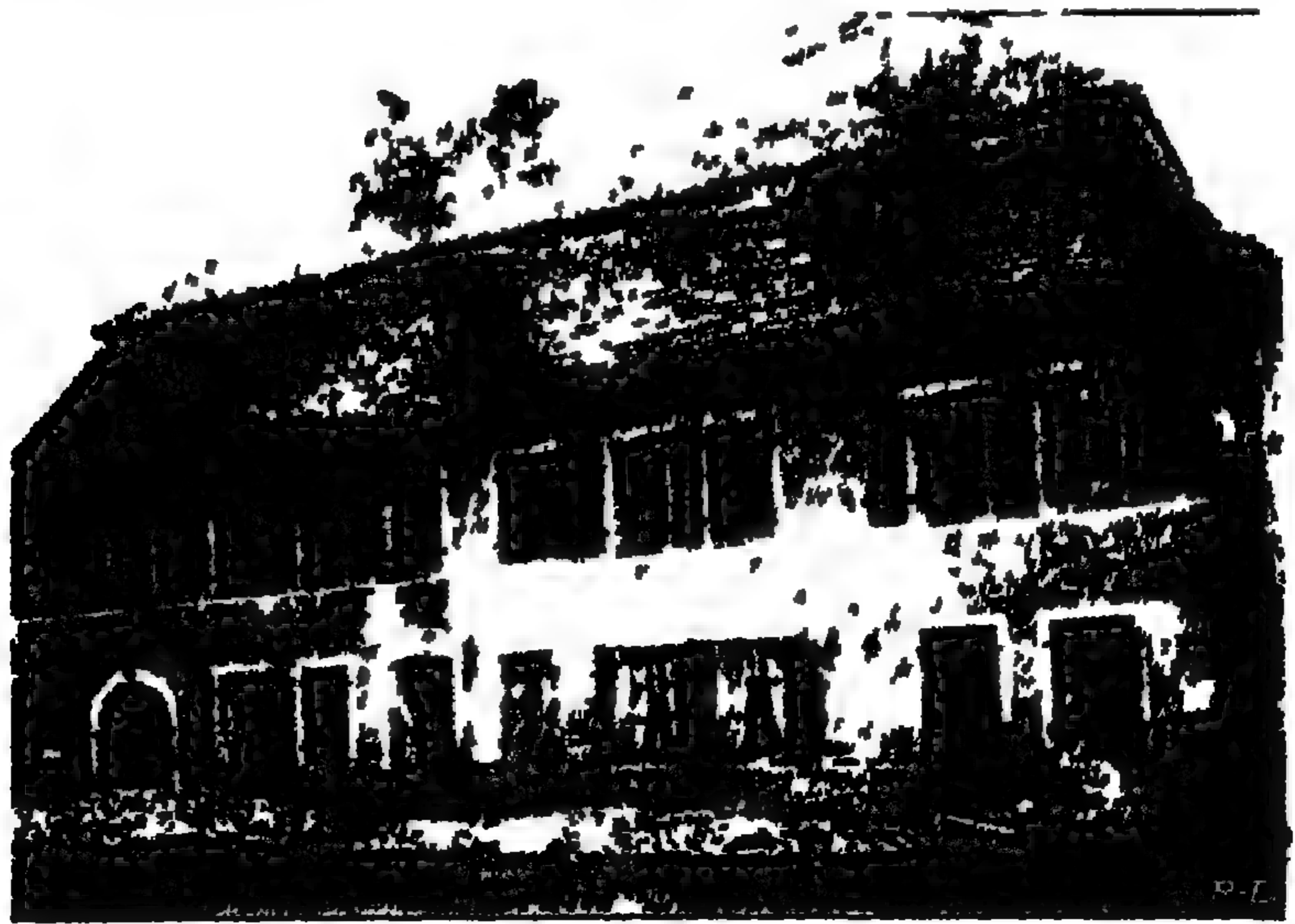
president Mackinley اليد الطولى اد توحه هذا الرئيس الى معرض بوفالو Bufallo لامتاحه وكان في اليها اصحاب الصور المحركة فادواهم لاحد تحركات هذه الرابرة كم هي طاعتهم لاكسب من عرضها على الجمهور واحدت ولا مجموعة منها من الابتداء الى

استخدام التصوير
النسي في النشر واظهار
الآثار

٤٤١ — ويستخدم التصوير الشمسي في التحقيق الجنائي في امور عديدة كالنشر عن المفقودين والاشياء المسروقة والنشر والاستعراف على الجثث المجهولة والبحث عن المتهمين وضبط المحكوم عليهم الهاربين واكتشاف الآثار الخفية واظهارها للعيان (١)

ان التي الرئيس خطبته وصافح من يجاوره من الجمهور العظيم المحتاط به وبعد برهة قصيرة اصيب برصاصة اردته قتيلاً وعند عمل المباحث الجنائية صار لخص هذه المجموعة بالدقة والعناية وكان أول المجموعة صورة الرئيس يصعد على المنصة ليلقي كلمته وفي هذه الصورة ظهر شخص فسخ طريقا بين الجمهور مزاحما محبده وكان يظهر فيها أن أكثر الاشخاص الذين كان يدفعهم في طريقه ينظرون اليه نظرات الاستياء ثم وقف برهة وحول رأسه لجهة مآظر آلة التصوير المتحركة دون أن يعتريه شبهة نحوها من أسها ستنم عليه وكان يظهر في سماء وجهه التصميم المروع ثم عاد الى مزاحته في فسخ الطريق الى ان وصل مكانا قرب الرئيس وأمامه مباشرة وهنا حول رأسه نحو آلة التصوير وعلى وجهه هذه المرة سماء الفزع والرهبة واندفعت قبعته على عيبيه فاطاها الى الحلف سرياً ثم أخذ يتأمل حوله كأنه يتوقع اشارة من أشخاص وكانت ظهور أكثر الجماهير متجهة نحو آلة التصوير الا أن منهم من حول نظره الى الحلف بقتة فظهرت وجوههم جلية وتلى ذلك مباشرة القتل فاخذت صور الجميع من المجموعة وسلمت الى البوليس السرى الذي تمكن من القمص عليهم ومحاكتهم

(١) ستوضح تفصيلاً في كتاب التحقيق الجنائي الفني « البوليس الفني » للمؤلف



٤٤٢ — ويستخدم التصوير الشمسي (الفوتوغرافيا) في المعاينات للحصول على صورة طبق الاصل من محل الحادثة وما يتعلق بها عقب حصولها وحالة الشيء او الانسان الذي وقعت عليه الجريمة حتى يتسنى للاتهام والدفاع والقضاء تصور محل الحادثة بالضبط ومن وقعت عليه الجريمة

التصوير الشمسي
في المعاينات

٤٤٣ — المحال والاشياء الواجب اخذ صورها هي مكان الحادثة والجثة والجروح .

المحال والاشياء
الواجب تصويرها

٤٤٤ — يمكن اخذ صورة واحدة من مكان الحادثة اذا وقعت في الخلاء او في شارع كتصادم قطارين أو هبوط جدران أو لظهار آثار الرصاص في حائط من الحوائط او ماشا كل ذلك

صورة مكان الحادثة في
المرأ

٤٤٥ — اما اذا وقعت الحادثة داخل بناء فيجب عمل مجموعة من الصور من مكان الجريمة تتكون على التوالي من : — اولا «صورة من الخارج (١)» . (ثانيا) «صورة تفصيلية» عن كل جزء مهم يظهر ان الجاني مر به او ترك فيه آثارا او سلما او احبالا تتعلق بها على الجدران او صور النوافذ التي كسرها

صورة مكان الحادثة في
البناء

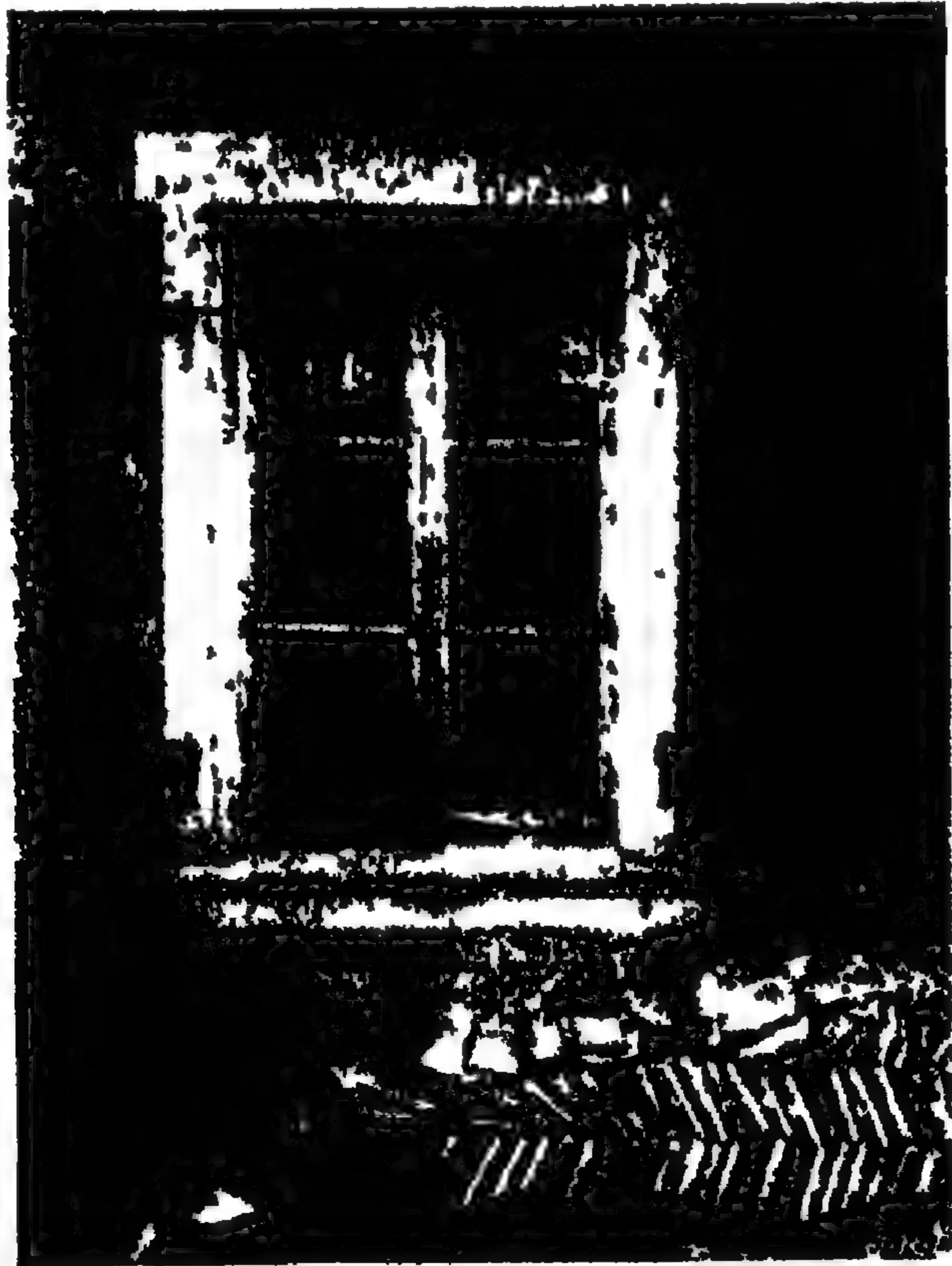
(١) (شكل ٣٠ و ٣١ و ٣٤) وقد تتكون من جملة صور من الخارج حسب المكان المراد اخذ صورته



٣٤ — صورة اخرى من الواجهة مشتملة على مكان دخول القاتل

للدخول منها (١) او الميازيت التي تسلق عليها والابواب التي مربها واقفالها ومابها من الكسر وصورة النقب الذي قد يوجد في محل الحادثة . ثالثا « صورة تفصيلية » من داخل الحجرة التي وقعت فيها الجريمة (٢)

٤٤٦ - تؤخذ الصورة التفصيلية لداخل الحجرة التي وقعت فيها الجريمة عند الضرورة من جهات ومواضع مختلفة حتى يظهر فيها ما تحتويه بجميع وجوهه فالحجرة المربعة الشكل تحتاج الى أربعة صور لكي تظهر فيها مشتملاتها ويمكن بواسطة العدسة ذات الزاوية المنفرجة Grande Angulaire وهي التي تستعمل عادة في تصوير محال الوقائع الجنائية داخل المساكن أن ترسم الحجرة جميعها في شكل واحد وهذه العدسة ترسم الحجرة من الامام والجانبين والسقف والارضية دفعة واحدة أي انها تعكس على الزجاجاة خمسة اتجاهات .



٣٥ - النامدة التي كسرهما القاتل ودخل منها

- (١) كما اذا كسر القاتل نافذة ودخل منها الى الدار « شكل ٣٥ »
 (٢) « شكل ٣٦ » وبواسطة تكبيرها يتوصل لمشاهدة كل الامار والاشياء التي تحتوى عليها الحجرة ومعرفة مواضعها وحالتها طبق الاصل

٤٤٧ — كذلك يمكن بطريقة الفوتوغرافيا المترية Photographie Metrique أن تؤخذ صورة الحجر على إبعاد مخصوصة وبعده ذات انقراج معين بحيث أنه عند النظر الى الصورة يمكن معرفة مقاس المكان وإبعاده ومقاس الأشياء الموجودة فيه وإبعادها بنسبة بعضها الى بعض وذلك بواسطة استعمال مقياس الرسم الذي يكون أساسه أن تطبع الصورة على ورق مدرج بنسبة وإبعاد معينة (١)

٤٤٨ — تؤخذ صورة من آثار الاقدام وبصمات الاصابع والايدي والأشياء التي يظن أن الجناة لمسوها بأيديهم ويقع الدم والآلات والأسلحة التي استعملت ووجدت في محل الحادث والأبواب والنوافذ والصناديق والدواليب والخزائن التي فتحوها أو كسروها وبالأخص موضع القفل أو

والآثار بمحل
الحادث



٣٦ — صورة الحجر التي حصلت فيها الجريمة كما وجدت عقب الحادث

(١) ابتكر هذه الطريقة الميسو برتيلون Bertillon علو أريد معرفة المسافة بين الجثة

وبين أي شيء في الحجر لتمكن ذلك في الحال

الكسر أو الخدش الذي يوجد بها وما يوجد من آثار الرصاص أو غيره كأثار بلطة أو قدوم في الحوائط والآثاث وصور الملابس التي يحتمل أن يتركها الجاني سهواً أو عمداً ولا سيما الملوثة منها بالدماء

مجموعة صور
الحادثة

٤٤٩ — بذلك كله تتكون مجموعة (١) تحتوى على صورة طبق الاصل من محل الحادثة ومشتملاته وقد يرى القضاء أثناء نظر الدعوى ضرورة لمشاهدته فتقوم الصورة مقامه وقد يكون في كثير مما يحتويه ما يبرئ المتهم البريء وما يدل على الجناة فيما بعد أو يعزز الأدلة عليهم

تصوير الحثة

٤٥٠ — يجب عمل التصوير الشمسى للجثة سواء كانت لمعلوم أو مجهول لأن الصور الشمسية تحفظ شكل الجثة ووضعها وما بها من العلامات وأشكال الجروح (٢)

٤٥١ — يجب أخذ صورة من الجثة وهى في موضعها الذي وجدت فيه

صورة الجثة في مو

دون لمسها أو رفعها أو نقلها (٣)

(١) ويجب على المحقق أو الخبير تنمير وترتيب وشرح مجموعة الصور لسيارات وحيدة يسهل على المطلع عليها قراءتها ومعرفة مدلولها

(٢) فلا شك الحروح في الحثة أهمية عظيمة في البحث ووصفها ليس بكاف في الوصول

الى حقيقة من الحقائق بعد أن صاعت بتفريح الحثة أو تعفنها وتأكلها بعد الدفن وقد يكون

لعرض صورة الحثة وما بها من الحروح والقطوع والحلثة تأثير كبير في المتهم كما يكون له تأثير

في القضاء ويمكن للقضاة أن يسيروا من الصور قطاعة الحروح وقسوتها كما أن صور شكل

الحروح في الجنى عليه له

نفس الاهمية في البحث

الجنائى لحفظ شكلها

قبل أن تلتئم بالشفاء

وتضيع بالعديدات

الجراحية او الوفاة

(٣) (شكل ٣٧)

ويمكن توجيه منظار

الآلة الى أى جهة حتى

الى الاسفل بواسطة كوع

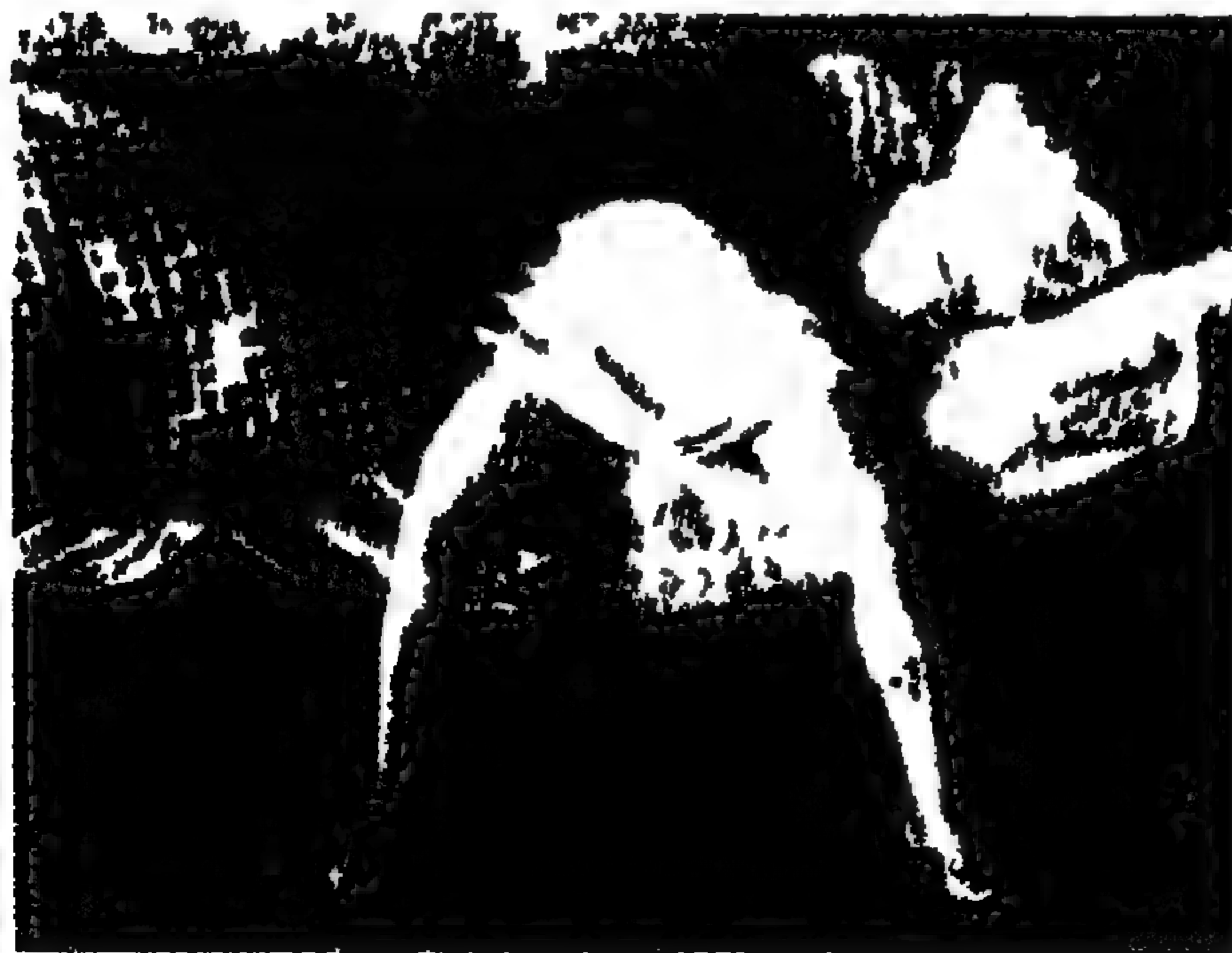
يوضع بين الآلة وما

ترتكب عليه يحملها تدور

حواله الى أى جهة ما ويمكن

استعمال الفوتوغرافية

المترية السابق توضيحها



٣٧ — صورة الجثة في موضعها كما وجدت

- ٤٥٢ - كما يجب اخذ مجموعة من صور الجثة بحيث تظهر فيها الجثة بتمامها
وملابسها وما فيها من العلامات والجروح والاصابات كأن تؤخذ صور من كل
من الجانبين ومن جهة الرأس والرجلين ويمكن في هذه الحالة تغيير موضعها (١)
٤٥٣ - يحسن في حالة ما تكون الجثة في دور الاصفرار الرمي الشديد
والتعفن مما يؤدي الى تغيير معالمها عندما تكون الجروح او الاصابات في الوجه
او ان العينين مقفلتان وغير ذلك من الامور التي تمنع الاستدلال على
شخصيتها ان يعمل لها «تزيين الجثة» «Toilette de Cadavre» (٢)
٤٥٤ - يجب اخذ صورة كل قطعة من الجثة على حدة ان وجدت الجثة
مشوهة ومقطعة لحفظ هيئة التقطيع لاهميتها في البحث
٤٥٥ - يحسن اخذ صورة كل جرح على حدة لبيان موضعه وشكله ويحسن
اخذ صورتين لكل جرح من الامام ومن الخلف لان اهمية حفظ شكل الجروح
ومواضعها واتجاهها له قيمة عظيمة لانه يستدل منه على امور كثيرة وبالاخص
ما تدل عليه الجروح من مدلولات (٣)

تصوير شكل الجثة

تزيين الجثة قبل
تصوير شكلها

صور قطع الجثة
المقطعة

صور الجروح

الفرع السابع

الاسترشاد بالمعاينات

- ٤٥٦ - لا يخرج التحقيق الجنائي في اى حادثة عن وجود مقدمات معلومة
موجودة تعلم منها نتائج مجهولة فهي اشبه بمسألة جبرية تعطى فيها المعلومات
ويستخرج منها المجهول (٤)

التحقيق هو استخراج
المجهول من المعلوم

- (١) وقد اخترع كرسى مخصوص لتوضع عليه الجثة فيسهل اخذ صورتها من الجهات
الجانبية ومن الامام
(٢) تغسل الجثة بمحلولات تكسبها لونا قريبا من لونها الاصلي كغسل الوجه جملة مرات
بمحلول كلورير الجير او تغسل كلها بمحلول كلورير الصوديوم مضافا اليه الهيدروكلوريك
والعينان بسلقات الاليومين ويصح ان يدعك الوجه بيودرة التلك وتدهن الشفتان بمادة حمراء
مثل الامل ويوضع في العينين جزء من الجلسرين او تستبدل العيون باخري صناعية قريبة من
لون عيني الجثة الطبيعي .

(٣) سيوضح ذلك عند الكلام على مدلول المعاينات

(٤) الامور في اى حادثة هي الآثار التي توجد في محل الجريمة وظروف الحادثة وقرائن

٤٥٧ - ومسائل استخراج هذا المجهول طرق التحقيق الجنائي التي اهمها المعاينة (١) التي تكشف عن اشياء وامارات تنطق عن مدلولها للمحقق الخبير بقراءة الحوادث عند المشاهدة (٢)

٤٥٨ - يجب ان يعرف المحقق كيفية قراءة المعاينات كي يظهر مدلولها قواعد قراءة المع ولتباين انواع الحوادث وظروف كل منها مما لا يمكن حصره نكتفي ببيان قواعد عامة يمكن السير بمقتضاها حتى يستنير بها المحقق

١ - قواعد قراءة المعاينات

٤٥٩ - يجب الاخذ بالظاهر من الامارات ومدلولها ولا يعدل عنه الا بقرينة فاذا شاهد المحقق شيئا في محل الجريمة أو غيرها يدل على مدلول ما فليأخذ به دون ان يسترسل في الاحتمالات التي لم يقم عليها دليل أو قرينة على معنى آخر (٣)

الاحوال واقوال الشهود الخ والمجهول المراد استتياجه هو وجود الجريمة وكيفية حصولها ومعرفة فاعليها

(١) واذا كانت للمعاينة المكانة الكبرى في اجراءات التحقيق فان ذلك لا يكون سبب الدقة في عملها وانما في طريقة استفسارها وكيفية قراءتها لان لمعرفة مدلولها دحلا كبيرا في ذلك (٢) لان للجماد والحيوان لسان صدق افصح في الدلالة من لسان الانسان يحدث من يعرف كيف يسمعه لا يحابي ولا يكذب الا اذا كان للانسان دخل في التفضيل به ويكشف النظر الصادق التفضيل وقد علمتنا التجارب في البحث كثيرا من ذلك ، فقد يسرق الحيوان ويدعى السارق ملكيته فاذا ترك هذا الحيوان الاعجم يسير قصد دار صاحبه ، كما يدل الشيء ، او الاثر أو السلاح الذي يوجد في محل الجريمة على صاحبه .

(٣) فاذا وجد في محل الحادثة مثلا حذاء شخص او ختمه او ما يدل عليه كان ذلك اشارة عليه تدل على اتهامه مبدئيا فلا يجوز للمحقق من تلقاء نفسه ان يذهب مع الاحتمالات المضعفة لهذا الدليل مالم يبد صاحبه سببا مقبولا يثبت التحقيق يعلل به وجوده كسرقة واستعماله في ارتكاب الجريمة في حالة ما اذا وجد سلاحه في محل القتل واذا وجدت بالمتهم او على ملابسه بقع دموية كانت اشارة عليه فلا يتلمس المحقق من تلقاء نفسه ما يعلل وجودها من اصابة المتهم في حادثة اخرى او انه ذبح حيوانا وما اتبه ذلك

ولو انه قد حصل ان المجرمين المعتادين على الاجرام او من يعلمون ان الشبهة ستقع عليهم حتما اذا ما ارتكبوا جريمة يحولون النظر عنهم فيرتكبون الجرائم بسلاح الغير يتركونه

مراعاة طادات الناس ٤٦٠ — يجب أن يعلم المحقق ان افعال الناس تصدر منهم وفقا لعاداتهم فلا يشذون عنها الا نادرا (١)

اعتبار نظر الجاني ٤٦١ — يجب اعتبار نظر الجاني ومن في طبقتة فلا ينظر المحقق الى الحوادث بنظرة الخاص بل ينظر الحالة التي يكون عليها الجاني سواء أ كان في الوقوف على حقيقة حصول الجريمة او سببها او على الفاعل (٢)

شذوذ الجاني ٤٦٢ — يجب مراعاة شذوذ الجناة احيانا فقد يرى المحقق في المعاينة اشارة او أمرا لا يتفق مع كل ما استدل عليه من فعل الجاني او مهارة الطرق التي سلكها والحيلة التي اتخذها فلا يفقه سببا معقولا لوجودها ويعتقد ان لا علاقة لها بالجريمة وينسب عن ذهنه ان الجاني مها كان ماهرا في الاجرام يعتبره وقت ارتكاب الجريمة من الاسباب والمصادفات ما قد ينسى معه الاحتياط او يضطره الى ترك تنفيذ الخطة التي وضعها قبل الاقدام على العمل فينفو ويقع في الخطأ كأن يحصل له اضطراب أو ذهول لسبب من الاسباب الغير المعدودة في حساباته من قبل او ان الوقت الذي حسبته لارتكاب الجريمة أوف فيسرع في عمله فيغفل عن بعض احتياطاته، ومهما احتاط الجاني لا بد ان يشذ في عمل من الاعمال وهذا الشذوذ هو بارقة البحث

تضليل الجناة ٤٦٣ — يجب على المحقق مراعاة تضليل الجناة فقد يلجأ الجاني في النادر الى حيل مختلفة يحول بها البحث عنه ويتعذر على المحقق اكتشافها الا اذا كان حازما دقيقا في عمله (٣)

في محل الواقعة او يتركون فيها اشياء للنير او يتزيون بزى الغير من باب التضليل الا ان ذلك نادر الحصول وقد يظهره البحث فلا يقضى بالتضليل الا بعد قيام القرينة الراجعة على وجوده (١) بمعنى انه اذا وجدت بمحل الحادثة جلالية وظهر انها لم تكن للمجنى عليه ولا لاهل بيته واشتباه في شخص انه الجاني وكانت الجلالية اقصر منه او اطول وكان العرف في ذاك المحي حري ان تكون الملابس قصيرة أو طويلة دلت على انها له فاذا كانت من ثياب لا تتفق عادة مع حالته الاجتماعية والعرف كان ذلك مضمنا للشبهة فيه

(٢) فقد نجد في بعض حوادث السرقة ان اللص لم يسرق او انى انرية ثمينة لجهة قيمتها بدما سرق من نفس المحل بانه تقود من الغضب او النيكل — وقد يعطل حدوث القتل للانتقام من السرقة اشارة وجود بعض اسباب عالية القيمة غير مسروقة او بها ما يتم على الجاني ويخفى شائكا ان الجاني يحيل الى ان قيمتها او انها قد تم عليه فيتركها كالسارق الذي يعرف ان له المأثر فيسرق ما يقصده ثم ينثر الاشياء من المحل ويقلبه

٢ - مدلول المعاينة

٤٦٤ - قد يستطيع المحقق مما يشاهده في المعاينة وما أدركه من مجموع اجزائها ان يقف على مدلولها في حقيقة الجريمة وكيفية حصولها وقد يستطيع ايضا من ذلك معرفة مرتكبها او حصر دائرة البحث عنه بحيث يسهل بعد ذلك معرفته (١)

٤٦٥ - يستدل من المعاينة على امور كثيرة تختص بالحادثة لا تقع تحت مدلول الجريمة وا حصر لتنوع الحوادث وظروف ارتكابها والاحوال المحيطة بها منها ما يختص بالجريمة ومنا ما يختص بمرتكب الجريمة .

أ - مدلول الجريمة

٤٦٦ - قد تدل المعاينة فيما يختص بالجريمة على « وجود الجريمة » أي أنها مدلول وجود - تدل على وقوع الفعل المكون للجريمة ماديا (٢) وأنه فعل جنائي (٣)

٤٦٧ - وقد يستدل من المعاينة على « كيفية وقوع الجريمة » بأن تدل مدلول كيفية وقوع الجريمة على مكان وقوعها (٤) ووقت حدوثها (٥) وكيفية التنفيذ

رأسا على عقب أو ينزل الى محل ارتكاب الجريمة من السطح أو بواسطة التساق وبعد ارتكابها يكسر الباب . وما أنه طريق الدخول وهكذا من هذه الجبل التي لا تنحني على اليب من المحققين وقد تدل عليها الدقة في المعاينة والبحث فتقوم القرينة الراجعة على التضييل (١) فيمكن المحقق بعد وقوفه على مدلول المعاينة من توجيه مباحثه لتحقيق ما استدل عليه وجمع الادلة على مرتكب الجريمة

(٢) فمشاهدة الزرع المقلع يدل على وجود التقلع ويمكن من مشاهدة موضع الاصابة واتجاهها وجسامتها معرفة ما إذا كان في وسع المجنى عليه أن يحدثها بنفسه أو هي من يد أجنبية (٣) إذ أن معاينة الجثة قد يستدل منها عما إذا كان الموت جنائيا أو عرضيا أو انتحارا

« راجع ما سبق توضيحه في التباس القتل بالانتحار والحوادث العارضية »

(٤) مشاهدة بقع دموية في المكان وكذلك وجود آثار الاقدام وآلات أو أسلحة او اشياء أخرى فيه كما ظهر في الحادثة المدونة بهامش « ٢ » بند ٢٠١ صحيفة ٩٣ كما أن آثار سحب الصندوق على الدرج دل على مكان حادثة القتل المدونة بالهامش « ٣ » بند ١٩٧ صحيفة ٩١ والبوية التي وجدت على ملابس الجثة في الحادثة المدونة بالهامش « ٥ » بند ٣٩٤ صحيفة ١٧٢ دل على مكان حصولها الخ »

(٥) مشاهدة الاصابات والجروح تمكن الطبيب والمحقق من معرفة وقت حصولها من

مدلول طرق تنفيذ الجريمة
٤٦٨ — يستدل على كيفية تنفيذ الفعل المكون للجريمة بأن يشاهد المحقق في المعاينة ما يدل على «أ» :- طرق تنفيذ الجريمة (١)، ب :- طريق دخول الجاني

لونها وما يطرأ عليها من التغيرات فإن الجروح والكدمات تتغير من أحمر أو برتقالي إلى أسود أو أحمر داكن في اليومين الثاني والثالث من وقت الإصابة إلى أزرق لحد اليوم السادس وإلى أخضر من اليوم السابع إلى الحادي عشر ثم اصفر بعد ذلك ، ومشاهدة النقب في حوادث السرقات يعلم منه ما إذا كان النقب حديثاً أو قديماً ومشاهدة الجثة تمكن الطبيب والمحقق من بيان وقت حصول الوفاة من التغيرات الطبيعية التي تحصل فيها من أمور أخرى كما إذا ثبت مثلاً أن القتل كان يخلق شعر ذقنه في ساعة معينة فيمكن من مقاس شعر لحيته بمقاس يسمى بركار « برجل » السمك *Compass d'épaisseur* الوقوف على الوقت الذي حصل فيه قتله إذا ثبت من تجارب عملية أن الشعر ينمو نصف مليمتر في اليوم وقد يستدل على الوقت من أمور أخرى ومنها يمكن الوصول إلى أدلة قيمة .

فقد وجدت جثة أحد محضري المحاكم في إحدى الترع وبتفتيش الملابس التي عليه وجد في إحدى الجيوب ساعة واقفة عقاربها على الساعة العاشرة ونصف وظهر من البحث أن تلك الجثة وجدت سائرة في التيار وفي النقطة التي انتشرت فيها من الماء كانت الساعة إحدى عشر إلا ربما فانتدب المحقق خبراء في الساعات لمعرفة مقدار الزمن الذي تستمره هذه الساعة في حركتها في الماء فاختلفت آراؤهم في ذلك فامر المحقق بتصليح الساعة ثم غطسها في الماء فوقت بعد بضع ثوان فاستنتج من ذلك أن الشخص غرق قبل الساعة العاشرة والنصف مباشرة وإن الجثة عامت مع التيار مدة ربع ساعة فاحضر زكية من القش والرمل وتركها تسير مع التيار مدة ربع ساعة وقاس المسافة التي سارتها ثم سار مسافة تعادلها من النقطة التي انتشرت منها الجثة في الاتجاه المعاكس للتيار وصار يبحث في انتهاء هذه المسافة على آثار مادية على حاقي التربة وقاعها فرأى في نقطة هناك أن الزرع الأخضر مدهوساً وبدقة البحث فيه وجد أن زراراً ملقياً هناك وبالبحث في سرة الغريق وجد زراراً مفقوداً منها وإن الزرار الذي وجد من نوع وشكل الأزرار التي بها فتاكه من ذلك أن الوفاة جنائية وأنه حصلت مقاومة ولو لم يوجد في الجثة ظاهراً آثار المقاومة واتضح من البحث بعدئذ أن المقتول كان ينفذ حكماً في صباح الحادثة على شخص يسكن بجوار تلك النقطة وبذلك أمكن المحقق أن يصل إلى أدلة أخرى كانت كافية للحكم على ذلك الرجل

(١) فشاهدة نقب بالسقف أو بالحائط أو كسر بالباب يدل أن جريمة السرقة حصلت بنقب أو كسر ووجود أحيال على الحائط أو سلم مسند عليه أو آثار أقدم على السور تدل على حصول التسلق كما أن وقوع الجريمة من غير أحداث شىء بحالة المكان يدل غالباً على أنها رقعة استعمال مناتيج مائة أو طرق أخرى أو بالمفاتيح الأصلية التي قد تصل إليها أيدي المجرمين بطريق يكشفت بالتعميق وسائلها

إلى مكان الجريمة وخروجه منه (١)، «ج»: الآلات التي استعملت في الجريمة
أو نشأت عنها الاصابات وخواصها (٢) وتحقيق شكلها

٤٦٩ - يستدل من المعاينة على موقع الجاني من المجنى عليه والمسافة
بينها (٣) وقد تدل معاينة المجنى عليه المصاب على الحالة التي كان عليها وقت
حصول الإصابة واقفا أو نائما أو سائرا (٤) وعما اذا كانت ملابسه على حالة
عادية أو لم تكن (٥) وقد يمكن معرفة ترتيب الجروح والاصابات (٦)

٤٧٠ - قد تدل المعاينة على النية والقصد من ارتكاب الفعل المكون
للجريمة من مشاهدة السلاح وموضع الإصابة (٧) كما تدل المعاينة أيضا على

موضع الجاني و
عليه والحالة التي
عليها وقت الحاد
مدلول المعاينة
النية والقصد

(١) يستدل على ذلك من مشاهدة آثار أقدام واتجاهها واثار التسلق والكسر والنقب
أو مواضع السلم أو الاحبال التي توجد على الحائط وغير ذلك

(٢) اذ قد تدل مشاهدة الجروح والاصابات واشكالها ومواضعها في المجنى عليه على نوع
السلاح الذي استعمل أو على الأقل تدل على امكان حصولها من السلاح أو الآلة التي وجدت
محل الحادثة أو التي قال عنها المجنى عليه أو الشهود ومتى علم السلاح كان في استطاعة المحقق أن
يعرف شخصية السلاح وبعض العيوب التي تكون فيه (انظر هامش (٢) بند ٣٢٧ صحيفة
١٤٦ وهوامش (٥) و (٢) و (٣) بنود ٣٣٠ الى ٣٣٢ صحيفة ١٤٦ — ١٤٧ وهامش
(٢) بند ٣٥٤ صحيفة ١٥٤ وهامش (٢) بند ٣٥٦ صحيفة ١٥٦)

(٣) تدل مشاهدة الجروح النارية وملابس المصاب على اتجاه العيار والمسافة ومثلها يعرف
موقع الجاني والمجنى عليه راجع بنود ٣٥٢ و ٣٥٣ و ٣٥٤ هامش (١) و (٢) صحيفة ١٥٤
كما تدل عن ذلك آثار الدم أو الرش أو الرصاص في الحوائط والاشجار محل الحادثة . وأما
في الجروح القطعية والوخزية فيمكن معرفة موقف الجاني من المجنى عليه من موضع الجرح
وسيره مع ملاحظة ان جروح الاعجاز تحدث من شخص يكون غالبا امام المجنى عليه لأنه يستعين
في جعل الإصابة شديدة برفع السلاح ورده الى ما ورائه وأحيانا في جرائم المضاربات يدعى
المتهم ان المجنى عليه هو الذي ارتقى على السلاح فأصابه ويكذب المتهم شكل الجروح اذا كان
مائلا من اعلا الى اسفل

(٤) قد تدل مشاهدة الدم على جسم المجنى عليه أو ملابسه على ذلك وستوضح تفصيلا
عند الكلام على البقع الدموية في كتاب التحقيق الجنائي الفنى (البوليس الفنى)

(٥) لاسيما في حالة الجروح النارية وذلك من مقابلة الحروق في الملابس بمواضع الجروح
(٦) قد تجدد في ملابس المجنى عليه في حالة الاصابات الوخزية والقطعية اذا كان السلاح
واحدا على القطع المقابل للجروح الثاني اثر الدماء دون الجرح الاول واذا وجد في أحد الجروح
الجزء من السلاح المكسور دل على أنه الاخير

(٧) فاذا ضرب شخص في مقتل وبألة قاتلة كان ذلك دليلا على نية القتل وذلك في جرائم
الشروع في القتل أو حوادث الضرب المفني الى الموت

وقوع الفعل خطأ او عمدا (١)

٤٧١ - يستدل من المعاينة احيانا على سبب الجريمة (٢)

مدلولات أخرى
للمعاينة

٤٧٢ - وقد تدل معاينة محل الحادثة والمجنى عليه والمتهم على امور كثيرة لا حصر لها لاختلاف الحوادث وظروفها يستطيع المحقق منها معرفة كيفية حصول الحادثة وسببها .

ب - مدلول الفاعل

٤٧٣ - قد يستدل من المعاينة على امور قيمة تتعلق بالفاعل واحواله وشخصيته فتدل على الفاعل اما بتعيينه بالذات او بتضييق دائرة البحث عنه حتى يسهل الوقوف عليه وتعيينه بطريق المباحث وطرق الاثبات الاخرى .

مدلول المعاينة عن
مرتكب الجريمة

٤٧٤ - فقد تدل المعاينة على شخصية الجاني من بصمات الاصابع والايدي التي توجد في محل الحادثة فهي تميز شخصية الجاني من بين الاشخاص الواقع عليهم الشبهة في ارتكاب الجريمة او تعزز القرائن الراجعة او الشابهة عليه ولو لم يكن له سواها وقد تدل عليه اذا كان مجهولا وسبق الحكم عليه لجريمة ارتكبها ومثل ذلك وجود آثار الاقدام العارية او المحتذية اذا كانت مميزة وكلما يوجد بمحل الحادثة مما يعين شخصية الفاعل بالتعيين ويكون بواسطة

شخصية الجاني

(١) اذ أن مشاهدة ما يدل على وجود مواد تساعد على الانتهاب كالبترول دون ضرورة في محل اشتعلت فيه النيران يستدل منه على الحريق العمد كوجود بترول في فراش منزل اشتعلت فيه النيران اما اذا لم يوجد ذلك ووجد به موقد تطاير منه الشرر على غير علم من أحد دل ذلك على اشتعال النار بغير عمد .

فقد حدث ان وجدت امرأة محروقة في فراشها بمنزلها وبمعاينة الحجرة التي وقع فيها الحريق شوهدت بالحائط المجاور له السرير آثار لهيب نار ووجد في أسفل السرير مصباح (لمبة) والغاز يتدفق منه على الارض وشوهد أن موضع المصباح عادة يبعد عن السرير بمسافة وكان ذلك قرينة على أن الحريق حصل عمدا ولما لم يوجد مع تلك المرأة في محل نومها سوى زوجها اتجهت اليه الشبهة وحام حوله البحث الذي اظهر حصول نزاع بينها قبل الحادثة مباشرة وعلى اثره التي عليها المصباح وهي مائتة في سريرها فاندفع المصباح الى الحائط واحرق المرأة

(٢) فشاهدة جثة القتيين رتبها ملابسها مع عدم فقده شيئا مما بها من محتويات الحل من ثوب أو ملبس أو غيره كان ذاك قرينة راجحة على أن الباعث على القتل الانتقام لا السرقة

عملية المقارنة التي تدرس في كتاب التحقيق الجنائي الفني (١) «البوليس الفني»

٤٧٥ - تدل المعاينة على ما يشير الى شخصية الجاني من وجود مداس الجاني او ختمه او جلابيته او بطاقه زيارته او حزامه او سلاحه او سمارة في محل الحادثة او اى شىء يتعلق به مالم تقم الادلة المقنعة على ما يبرر وجودها بغير فعله ، كذا مشاهدة القتل قابضا بيده على جزلة من شعر الرأس تدل على جرح برأس الجاني ، او مشاهدة يد القتل قابضة على قطعة من ملابس ممزقة تدل على انها للجاني فاذا كانت هناك قرائن شابهة على جملة اشخاص في ارتكاب الجريمة كان العثور في جسم او ملابس احدهم على ما يطابق ما شوهد قرينة عليه (٢)

(١) فقد حصلت جملة سرقات متسلسلة في حي السيدة ولم يعلم السارق الى أن حصلت حادثة سرقة وجد فيها أن صندوقا صغيرا من الخشب المصقول ممدا لوضع ادوية طبية به منقولا من مكانه لم يمسه احد وبحت بدقة وعناية فوجد المحقق على غطاءه طبعة أصبع وبالبحث في ادارة تحقيق الشخصية وجدت منطبقة على بصمات شخص خرج من السجن قبل حدوث سلسلة هذه الجرائم مباشرة وانه من ذلك الحى وبمجرد القبض عليه والبحث حوله والتحقيق معه ثبتت السرقات عليه

وقد حصل ان ضبط رجال الشرطة شخصا يحمل اشياء بنوع الاشتباه ادعى أن آخر كلفه بحملها وانه عند اقتراب رجل الشرطة منه اختفى عن نظره ولا يعرف محله واتضح بعدئذ ان هذه الاشياء مسروقة من محل وانه عند عمل المعاينة فيه ظهر أن السارق دخل المحل بواسطة رفع لوح زجاج بالنافذة ووجد على الزجاج أثر طبعة اصابعه وبعمل المقارنة بين الطبعة التي وجدت على اللوح الزجاج وبين بصمات اصابع الشخص المضبوط ظهر انطباقها وكان ذلك كاف للحكم عليه

وقد حصل في حادثة قتل بسرقة أن المجنى عليه كان نائما عارى الجسم استيقظ واراد الفرار من الحجرة فادركه المتهم قبل خروجه وضربه ضربة اوقعته قتيلًا في باب الحجرة وسال الدم وعند خروج المتهم من الباب خاض في الدم وداس بقدمه على جسم القتل الذي كان عاريا فانطبع اثر قدمه عليه ومنه وصل المحقق الى تأكيد شخصية القاتل بعد الوقوف على قرائن اخرى شابهة عليه « راجع الحادثة المدونة في هامش [١] بند ٢٠١ صحيفة ٩٤ »

(٢) وقد حصل ان احد التجار وجد مخنوقا في بستان منزله صباح ذات يوم ومسروقة منه نقودة وساعته وسلسلتها الذهبية ووجدت بيده اليمنى قطعة من قماش ممزقة حديثا اتضح انها جزء من جلابية الجاني ولم يعرف مبدئيا عنه شيئا ومن التحقيق ظهر ان القتل كان

صفات الجاني

٤٧٦ — تدل المعاينة احيانا على صفات الجاني فقد يستدل من مشاهدة اثر قدم الجاني بمحل الحادثة انه أعرج او فاقد احد اصابعه او بقدمه مرضا او زائدة جلدية او حامل حملا ثقيلًا او واقف او ماش او راكض (١) وكذلك قد يستدل من حالة الاصابة وموقعها والآثار التي توجد حول العنق في القتل بالخنق ان الجاني أعسر (٢) وقد تكون مشاهدة الجروح والضربات دالة على قوة الجاني كما ان موضعها وفضاعتها تدل على انه كان في حالة شديدة من الغضب تقرب من الجنون وقد تدل على انه مجنون .

حرفة الجاني

٤٧٧ — قد تدل المعاينة احيانا على حرفة الجاني وذلك من مشاهدة الطريقة التي استعملت في ارتكاب الجريمة (٣) والملابس التي توجد في محل الجناية ويتركها الجناة (٤) وحالة تقطيع الجثة الى قطع لسهولة اخفائها (٥)

جالسا في احدى المحلات التجارية مع قتي يلبس جلالية ومعطفا فاسد الاخلاق يتعاطيان الخمر الى منتصف الليل فاتجهت الشبهة الى الفتى وفتيش مسكنه وجدت احدى جلاليه مقطوعة حدينا وان القطعة التي وجدت بيد القتل هي نفس الجزء المقطوع فلم يكن من الفتى بعدئذ الا أن اعترف بما جنته يده واستحضرت الساعة والسكتينة بارشاده من احدى محلات الرهونات وحكم عليه فيها . (١) مدلول آثار الاقدام موضحة في كتاب التحقيق الجنائي الفتى «الوليس الفتى» للمؤلف (٢) لان الاعسر المهاجم اذا ضرب من الامام وقعت ضرباته في الجهة اليسرى للمجنى عليه وتقع ضرباته في الجهة اليمنى اذا هاجمه من الخلف وتكون آثار اصابته الابهام عادة على يسار الخنجر اذا قتله خنقا (راجع هامس (٣) بند ٣٧٧ صحيفة ١٦٥) واذا شاء المحقق معرفة ما اذا كان المتهم اعسر اميس من حسن سير التحقيق أن يسأله لانه قد يدرك الغرض فيتعسر البحث بل ما على المحقق الا أن يلتقي نيشا على الارض بجواره كأنه سقط منه على غير عمد فان لم يرفعه المتهم من تلقاء نفسه طلب منه رفعه ملتفتا في الوقت نفسه ليد التي يستعملها ولا يخفى ندرة الاشخاص الذين على هذه الحالة فاكثافها عند المعاينة يساعد على الوصول الى شخصية الحاساني أو تمزيق الامارات الراجعة وتقوية القرائن الشابة عليه .

(٣) فقد يدل كسر الباب على أن الجاني نحار أو تكمري ووجود الاحبال على الحائط يدل في الغالب على ان الجاني تقاش أو بناء مثلا وهلم جرا والعقدة في حالة الشنق قد تدل على أن الجاني بحار أو جمال اذ لكل منهم طريقته في عقد العقدة (شكل ٢٥ صحيفة ١٦٤) (٤) فاذا شوهدت على الملايس بقع الفراء وآثار النجارة دلت على أنها انجار او بقم الربت فهي لزيات وان كانت تقع من البوية كانت انقاس وهلم جرا

(٥) تدل على أن الفاعل طيب أو جزار أو صيدلي أو طباح أو على الأقل تمرز الامارة

٤٧٨ — يمكن الاستدلال من المعاينة على بعض عادات الجاني كالمثور
على اعقاب لفافات الدخان حيث تدل على ان الجاني يدخن وفوق ذلك تدل
على نوع اللفافات التي يدخنها اذا كانت من الزنوبيا او العادة ونوع كل منها
واصناف الدخان فيها ومحل صنعه (١)

٤٧٩ — كما يمكن ان تدل المعاينة على امراض الجاني اذا وجدت بقع
من بصاقه أو بوله او برازه او قيئه بمحل الحادثة او شعره في يد القاتل (٢)

(١) ومنه يعلم مركز الجاني وحالته وغير ذلك مما يكون للوقوف عليه اهمية عظيمة كما أن
عدم تحقيقه في المتهم قد يكون كافيا لنفي التهمة عنه .

فقد حصل في سنة ١٩١٥ بمدينة الاسكندرية انه اثناء مرور ركاب صاحب المظلة المنفور
له السلطان حسين كامل بشارع رأس التين متوجها من سراي رأس التين لتأدية فريضة صلاة
الجمعة بمسجد أبي سن رضى الله عنه سقطت على ظهر خيل العربية السلطانية قنبلة وتدرجت
الى الارض دون ان تفرقع واظهر البحث عقب الحادثة انها القيت من نافذة احد الدور المطلة
على الشارع المذكور وكانت الدار خالية من السكنى وفر الجاني الى السطح ومنه الى دار
خلفها حيث تمكن من الهرب وبمعاينة المنزل وجدت بالحجرة المطلة على الشارع اعقاب من
لفافات دخان (سجاير) وظهر من فحص الخبير الفني للقنبلة أن بها مواد قابلة للانفجار ولو
انفجرت لكان الضرر منها عظيما وسبب عدم انفجارها مصادمة قنبلتها بظهر الخيل عند القائها
فاطفأتها قبل وصول النار الى المواد المفرقة وهذا من غرائب الصدف وظهر من التحقيق
أن احد الحلاقين المجاور حانوته للدار وموكل عليها من مالكيها قرر انه قبل اسبوع من تاريخ
الحادثة حضر شخص وضع اوصافه استأجر الدار ودفع له اجرة الشهر مقدما واستلم المقاتيح
وعند حضوره كان يرافقه شخص يعرفه الحلاق يقيم بالاسكندرية وقد ضبط الشخص المقيم
بالاسكندرية هذا وقتش منزله فوجد به لفافات اتضح من عرضها على الخبير في اصناف الدخان
انها لم تصنع في مصنع عام بل صنعت خصيصا لان صاحبها من الدخان مكون من ثلاثة أنواع
مخلوطة ببعضها بنسبة معلومة ومطابقة لما وجدت عليه الاعقاب التي عثر عليها بالدار وكان ذلك
من الادلة على ذلك الشخص الذي قبض عليه ، ثم بلغ احد الافراد ان اشخاصا كونوا جمعية
غرضها القتل السياسى وان لديهم مفرقات وصار ضبطهم ولما لم يجد رجال الامن لديهم المفرقات
ارسلوهم الى المحقق لعرضهم على الشهود عسى أن يكون الجاني منهم وقد استعرف عليه الحلاق من
بينهم وحكم عاينها بالاعدام ثم خفف الحكم الى الاشغال الشاقة المؤبدية

(٢) فان نتيجة بحث هذه الاشياء بالمجهر أو تحليلها كيميائيا تدل الخبير الطبي على أمراض
الجاني وقد يكون ذلك موصلا اليه او معززا للامارات عليه او مما يقوى الشبهة فيه .

٤٨٠ — قد يدل العثور على شعر الجاني على عمره بالتقريب (١) كما يمكن معرفة نوع الجاني ذكر أو أنثى من نوع اثر القدم المحتذية التي توجد في محل الجريمة (٢) ومن شكل الملابس التي تركها في محل الجريمة او بعض القطع الممزقة بسبب المقاومة او غيرها .

عمر الجاني ونوعه

٤٨١ — يستطيع المحقق معرفة طول الجاني على وجه التقريب من :

رقة طول الجاني

أ — الملابس التي قد يتركها الجاني في محل الجريمة . ب — موضع الاصابة لان الشخص يضع عادة ماسورة البندقية في حذاء كتفه عند اطلاقها فيمكن بالتقريب معرفة طول من يطلق مقذوفا ناريا على آخره . ج — كتابة الجاني التي توجد على الحائط في مكان الحادثة لان العادة جرت ان تكون الكتابة في موضع من حذاء الرأس . د — تحقق سرقة الجاني شيئا من نافذة مرتفعة دون ان يستعين بكرسي او سلم للصعود عليه . هـ — وجود آثار الاقدام . ويكون معرفة طول الجاني من معرفة طول خطوته وطول قدمه (٣)

٤٨٢ — قد تدل المعاينة على ان الجاني معروف للمجنى عليه وذلك :

ب معروف للمجنى عليه

أ — اذا وجدت في محل الجناية علامات تنكر الجاني تركها بمحل الحادثة او ثبت من التحقيق ان الجاني غير من حالته وشكله ولسانه فقد يتخذ لحية صناعية أو يصبغ وجهه او يتزىي غير حتى لا يميزه المجنى عليه ويكون ما يتركه الجاني من علامات التنكر مرشدا عليه . ب — اذا حصلت الاصابة من خلف المجنى

(١) اذا أن الشعر يندوب في محلول البوتاس الكاوي Potash Caustique ويندوب فيه شعر الاطفال بسرعة وشعر الشبان بئان وشعر الشيوخ يقاوم زمنا طويلا فاذا وجدت شعرة على جسم القتيل أو في يده نزع من رأس الجاني او لحيته عند المقاومة يمكن عمل التجربة عليها للوقوف على ما اذا كان الجاني طفلا أو شابا أو شيخا ، كذلك متى كان هناك اماره شامة على شخص أنه مرتكب الجريمة قورنت هذه الشعرة بشعرة من جسمه او لحيته أو رأسه ووضعنا في وقت واحد في ذلك المحلول فاذا تطابقت كانت اماره راجعة عليه والا فلا كذاك بواسطة عدد الخطوط في بصمة الاصابع في ابعاد معينة يستطيع معرفة عمر الشخص بوجه التقريب وسيتبين كل ذلك في كتاب التحقيق الجاني الفنى « البوليس الفنى »

(٢) لأن حذاء الرجل يتر حذاء المرأة الا اذا كان هناك تضليل ولا يصح فرضه الا

بعد تدل - ا - جود

(٣) راجع في كتاب المقياس الجاني الفنى « البوليس الفنى » تأليف المؤلف

عليه حتى لا يرى الجاني فتكون هذه الاصابة غالبا ممن يعرفه الجاني -

٤٨٣ - تدل المعاينة ايضا على علم الجاني بحالة المكان وذلك من معاينة علم الجاني بحالة الموضع الشيء المسروق كأن كان في آنية او مكان آخر مختلف عن الانظار لا يعلمه الا الاقارب او الخدم الموجودون او المرفوتون، فاذا حدثت سرقة دون قلب الاثاث رأسا على عقب ضاقت دائرة البحث فيمن يعلم موضعه بخلاف ما اذا دخل اللصوص وقلبوا الاثاث وغيره واهتدوا او لم يهتدوا الى شيء فهذا يدل على عدم علمهم بحالة المكان (١)

٤٨٤ - قد يستدل من المعاينة على تعدد الجناة من : - ا - وجود آثار اقدام معرفة عدد الجناة او بصمات أيادي متعددة ومختلفة في محل الجريمة (٢) ب - حالة الشيء المسروق ووزنه وجسمه ج - تعدد واختلاف أنواع ومواضع الاصابات في المجنى عليه ٤٨٥ - يمكن معرفة الدور الذي لعبه كل من الجناة من وجود آثار اقدام معرفة عمل كل جاني واتجاهاتها وبصمات الاصابع والايدي في محل ارتكاب الجريمة (٣)

(١) وفي حالة اهتدائهم الى الشيء المراد سرقة دون غيره يجب أن يتبع الماين طريقا بحثهم عنه وحالة المكان، اذ قد يصح ان يضلل من يعرف المكان بان يقلب بعض الاثاث حتى يكون بعيدا عن الشبهة إنما لا مندرحة من أن تفوت عليه بعض الامور التي تظهر للباحث بالدقة كما قد يرد الامر الاشياء الى مواضعها عند بحثه عن المسروقات لالقاء الشبهة على الاشخاص العالمين بحالة المكان وابعاد الشبهة عنه انما يكشف ذلك الباحث المدقق اذ قد يظهر في مواضع يخفى أن من تغيير ولو بسيط ، كذلك قد يكون دخول الجناة الى المحل المراد من أمكنة خفية للدار ولإعادة اللصوص أن لا يسرقوا دارا الا اذا وقفوا من قبل على طريقة الوصول اليها وحالتها وعدد الخدم فيها وموضع الاشياء المراد سرقتها والمحل الذي يقضون الليل فيه ، وكذلك الجناة في باقي الجرائم فلا يضعون النار في مكان الا بعد علمهم بطريق الوصول اليه وبمحلوز على هذه البيانات بطرق تتقن فالبحث في هذه الطرق بين من يعلمون من الاقارب او الخدم الموجودين والسابقين يظهر من بينهم ، المسيس) وهو ان لم يكن فاعلا للجريمة فهو شريك فيها ومن البحث معه وحوله يصل المحقق الى الجناة

(٢) راجع هامش ١ صحيفة ٩٤

(٣) فوجود آثار اقدام منهم تروح وتقدو خارج الدار محل الحادثة تدل على أن صاحب كانت مهمة اخبار باقي الجناة عند حلول الخطر ، ووجود بصمات اصابع ملوثة بالدم على آنية ااثاث في غرفة القتل قد يدل على الجاني القاتل ووجود آثار اقدام في حجرة وآثار اقدام مختلفة عنها في اخرى واتجاه كل منها دل ذلك على ما اجراه كل جان (راجع الحادثة المدونة

في هامش ١ صحيفة ٩٤)

ج - مداول المباحث العامة

٤٨٦ - قد تكون المعاينة مرشدة للمحقق الى باقى طرق التحقيق والمباحث
رشاد المعاينة الى طرق
البحث والاجراءات
الجنائية فقد ترشده الى : -

١ - الاشياء الواجب البحث عنها وضبطها كالأشياء المسروقة والأسلحة
والمواد التى ارتكبت بها الجريمة

٢ - الاشياء الواجب البحث فيها كالأشياء التى توجد فى محل الحادثة
كمداس المتهم او جلايته او سلاحه (١)

٣ - المحال والامكنة الواجب تفتيشها

٤ - الخبراء الذين يجب أخذ رأيهم والمسائل اللازم استشارتهم فيها كالحال
فما يوجد فى محل الحادثة من بصمات الاصابع وآثار الاقدام وخطوط المتهم
ومداسه او طربوشه او ما يتعلق به ، كذلك ما يختص بالأسلحة والمواد السامة
والمسائل الطبية وما يتعلق بها وغيرها مما لا يدخل تحت حصر

٥ - الاشخاص الجائز ان توجه التهمة اليهم وهذا يظهر من مدلول الجانى
الذى يوجد عند المعاينة

٦ - الشهود الواجب ان يسمعوا اذ قد تقضى حالة المحل الذى وقعت فيه
الجريمة بسؤال جار ملاصق او شخص موجود فى الطريق الذى اتضح من
المعاينة ان المتهم سلكه وهلم جرا

(١) قد وجدت قتيلا فى بيتها بعد سرقة بحجة عين شمس فى قسم الوايلى والجناة مجهولون ووجد بجوار
الجثة علبة سردين وقلة ، وبالبحث مع البقالين فى الجببات المجاورة لمكان الحادثة عمن اشترى منهم
قريب سرديننا من نوع العلبة التى وجدت دل احدثهم على شخص وبتفتيش منزله وجدت ملابسه
ملوثة بالدماء وظهرت ادانته من مجموع المباحث الجنائية التى اجريت حوله وغير ذاك كثير من الحوادث

الفصل الثاني

التفتيش

٤٨٧ - التفتيش هو البحث عن جسم الجريمة والاسلحة والآلات التي استعملت في ارتكابها والاشياء التي لها علاقة بها او بفاعلها او التي تعتبر حيازتها جريمة في ذاتها وهو عمل من اعمال التحقيق (١)

١ - الغرض من التفتيش

٤٨٨ - التفتيش من اهم طرق التحقيق الموصلة الى الادلة المحسوسة التي تؤدي الى اكتشاف جسم الجريمة (٢) والقبض على المتهم (٣) وتعزيز الادلة عليه (٤) ومعرفة باقى المتهمين والشركاء (٥) والوقوف على حقيقة

(١) سلطة التفتيش لها اساس بحرمة المنازل التي كفلها الدستور فقد نص قانون تحقيق الجنايات على ان لأمور الضبطية القضائية دخول منزل المتهم وتفتيشه في حالة التلبس بالجناية (مواد ١٨ — ٢٢ ق. ت. ج. هـ. و ٥٣ ق. ت. ج. م.) وتفتيش منازل الاشخاص الموضوعين تحت مراقبة البوليس ولو في غير حالة التلبس (المادة ٢٣ ق. ت. ج. هـ.) واجاز للنيابة العمومية تفتيش منازل المتهمين بجناية او جنحة كما ايجاز لها تفتيش كل مكان آخر يستدل من التحقيق انه اخفيت فيه اشياء تفيد في كشف الحقيقة وكذا ضبط الخطابات والرسائل والمطبوعات والتلغرافات لدى مصلحة البريد والتلغراف (المادة ٣٠ ق. ت. ج. هـ.) كما اجاز ذلك كله لقاضي التحقيق (مواد ٦٨ — ٧١ ق. ت. ج. هـ. و ٧٥ — ٧٨ ق. ت. ج. م.) ويجب ملاحظة ان قيود التفتيش انما وضعت للأمور التي لها حرمة كالمنازل والاشخاص اما ما عدا ذلك يكون التفتيش دون قيد ولا شرط كحقول او مزرعة. ومن البديهي انه يصح في غير الاحوال الجائر فيها تفتيش المسكن قانونا اخذ رضاء الشخص لتفتيش مسكنه على ان يكون الرضاء صريحا (٢) كالعثور على المروقات او جثة القتيل او ملابسه او اى اثر له او الاسلحة والآلات التي ارتكبت بها الجريمة عند احد الافراد الذي لم يتم دليل من قبل على اتهمه

(٣) الفقرة الثانية من ٥٣ من ق. ت. ج. م.

(٤) كالعثور على جسم الجريمة او ما يتعلق بها عند من يتهم في جريمة لقيام قرائن عليه كوجود بصمة اصابعه او قدمه بمحل الحادثة او قررت الشهود مشاهدتهم خروجه من محل ارتكابها او دل عليه شريكه في ارتكاب الجريمة

(٥) كالعثور حال تفتيش منزل المتهم على اشياء او اوراق او آلات يستدل منها على معرفة باقى مرتكبي الحادثة او شركائه في ارتكابها

الحادثة (١) واكتشاف جرائم اخرى (٢)

٢ - قواعد التفتيش العامة

- ٤٨٩ - يجب وقت القيام بالتفتيش اتخاذ الاجراءات التحفظية على الامكنة المراد تفتيشها بحيث لا يتمكن احد من اخفاء ما يجب ضبطه (٣)
- ٤٩٠ - وهذه الاجراءات التحفظية تنحصر في : - (٤) مراقبة رجال الحفظ للمكان المراد تفتيشه بحصره من الخارج بدون شعور احد ولا سيما المقيمون بالمحل حتى لا تكون النتيجة اخفاء الاشياء في امكنة يعسر او يتطلب الوقوف عليها جهدا عظيما او اتلافها عند اليأس من تهريبها ويمكن بهذا الحصر الدخول والخروج ضبط الاشياء التي يشرع في تهريبها الى الخارج بأى واسطة. (ب) منع الاشخاص من الدخول والخروج من المحل الجارى تفتيشه . (ج) ايجاد الاشخاص الذين يوجدون في المحل الجارى تفتيشه في مكان واحد ان امكن لحين انتهاء التفتيش
- مراقبة المكان
حصر الموجودين في مكان واحد

(١) كالعثور على الاشياء المدهى بسرقتها عند تفتيش محل المجنى عليه
(٢) كالعثور حال تفتيش مكان متهم على أشياء او اوراق يستدل منها على ارتكابه جرائم اخرى غير الجريمة المراد التفتيش من أجلها كالعثور على أشياء من متعلقات الحكومة او الافراد لم يعلم باختلاسها او سرقتها وام يبلغ عنها أو العثور على اوراق تدل على اتفاه مع آخرين اتفاه جنائيا معاقبا عليه كذلك العثور على أشياء تعتبر حيازتها جريمة في ذاتها كحيازة المواد المنوعة كالخشيش في القطر المصرى

(٣) عملية التفتيش هي قيام المكلف بالتفتيش ماديا في المكان المخول تفتيشه — وعماية الضبط هي ضبطه الاشياء المتعلقة بالجريمة في أى مكان توجد (مادة ٣٧ ق. ت. ج. م.) والاضبط يكون صحيحا في حق أى انسان فاذا اقتس المحقق شخصا ووجد معه صورة سيدة وأمر بضبط الصورة لانها قيد التحقيق فليس لهذه السيدة وان كانت بعيدة عن الجريمة المعارضة في هذا الضبط حتى يتم التحقيق والتصرف فيها واذا ثبت وجود اشياء قيد في اظهار الحقيقة في حيازة أى شخص فلقاضى التحقيق أن يأمره بتقديمها والا كان معرضا للمقوبة المنصوص عنها في المادة (٧٨ ق. ت. ج. م.)

(٤) لمراقبة في حالة نقل الشيء الجارى البحث عنه بين اساميه الى الجهات الاخرى من جسمه او ملابسه او اثاثها على الارض او في الماء او باعها او اتلافها وعدم تمكينه من اعياء ذل.

وعدم التصريح لهم بالنقل الى غيره من الامكنة فيه ما عدا صاحب المحل أو أقرب الناس اليه بالنيابة عنه لمراقبة اجراءات التفتيش بعد تفتيشه هو مبدئياً اذا اشتبه في وجود الاشياء معه (د) تفتيش من يشتبه في اخفاء الاشياء معه من الاشخاص الموجودين بالمحل الجارى التفتيش فيه (١) (هـ) تفتيش من لم يكن المحقق واثقاً به ممن يصحبونه داخل المحل المراد تفتيشه قبل الدخول اليه وعند الخروج منه وبالاخص المتهم والمدعى الذى يشك في كذب دعواه (و) مراقبة يدى المتهم أو غيره من الاشخاص الجارى تفتيشهم (٢) . ويجب ذكر اجراءات التفتيش التحفظية التى اتخذت والملاحظات التى شوهدت في محضر التفتيش ٢٩١ - يجب على المحقق مراعاة الترتيب في التفتيش ليأمن السهو والخطأ والاهمال .

تفتيش من يشتبه في اخفائه شيئاً

تفتيش من لم يثق به المحقق

الترتيب في التفتيش

٤٩٢ - يكون الترتيب في تفتيش المحلات أن يبدأ في تفتيش المحل الذي يلي الباب العمومى مباشرة ويكون التفتيش فيه من الجهة اليمنى للداخل فيبدأ بتفتيش الحائط اليمنى التى تلى الباب بعد أن يفتش خلفه (٣) وما هو معلق فيها أو موجود بجوارها من الاثاث وغيره ثم بالحائط التى تليها بنفس الصفة من الجهة اليمنى إلى أن ينتهى إلى الحائط التى تلى الباب سالف الذكر من الجهة اليسرى للداخل ثم تفتيش الاثاث وغيره الموجود وسط المحل ثم الارضية ثم السقف وما هو معلق فيه فاذا كان المحل مكوناً من جملة غرف أيضاً فبعد الانتهاء منه تفتش الغرف بهذا الترتيب نفسه مبتدئاً بالغرف التى يفتح بابها في الحائط اليمنى التى تلى الباب العمومى ثم بالتى تليها إلى الجهة اليمنى للمحل الاصلى إلى أن ينتهى بالغرفة التى يفتح بابها في الحائط التى تلى الباب العمومى من الجهة اليسرى للداخل فاذا وجد بعدئذ محلات أخرى فتفتش بالترتيب المذكور وبعد الانتهاء يفتش سطح البناء فاذا كان البناء المراد تفتيشه مكوناً

الترتيب في تفتيش الاسكنة

(١) وقد نص قانون تحقيق الجنايات المختلط في الفقرة الثالثة من المادة ٥٣ على ذلك صراحة (٢) : قُبِتَ في حالة نقل الشيء الجارى البحث عنه بين أصابعه إلى الجهات الأخرى من جسمه أو ملابسه أو الثأبها على الأرض أو في الماء أو بلعها أو اتلافها وعدم تمكنه من اجراء ذلك (٣) فقد حصل أن قُتِلَ منزل متهم في جريمة قتل بالسلاح الناري وبالبحث عن السلاح لم يوجد به وبعد أن أثبت المحقق في محضره ذلك وتأنى بالانصراف مطلق المطر بفزارة فانتظر على عتبة الباب حتى انتهى نزول المطر فتكاثر المطر وبدأ الماء يسيل إلى داخل المنزل حتى اضطر إلى فتح الباب فوجد السلاح الجارى البحث عنه مطلقاً خلف الباب ومعه كيس الدخيرة

من أكثر من طبقة بدىء التفتيش بالسفلى ثم بما فوقها وهكذا وينتهى بالسطح بالترتيب سالف الذكر ويكون ابتداء التفتيش بالطبقة السفلى بما يلي الباب العمومى كالجنيئة وقاعة البواب والاسطبل وغيرها من الملحقات حسب الترتيب السابق ايضاحه فاذا كان المراد تفتيش عزبة أو جملة مساكن وجب ملاحظة هذا الترتيب كذلك فى تفتيش محلات الصناعة والجهات الخلوية

الترتيب فى
تفتيش الأشخاص

٤٩٣ - يكون الترتيب فى تفتيش الشخص بأن يبدأ بتفتيش ملابسه بعكس ترتيب لبسها كالكوفية مثلاً ثم العباءة والالدوان ثم ما على الرأس ثم المعطف وما يليه من الملابس الى الجسم ثم اللباس والحذاء والجوارب ثم تفتيش الجسم مبتدئاً بالرأس ومنتهياً بالقدمين وفى كل ما تقدم يقدم تفتيش الجهة اليمنى على الجهة اليسرى والعليا قبل السفلى فالجيوب اليمنى قبل اليسرى والعليا منها قبل السفلى والاطراف اليمنى قبل اليسرى والعليا قبل السفلى

٤٩٤ - يجب التفتيش بحضور المتهم واذا كان المتهم غائباً فعلى المحقق ان يدعو لحضور التفتيش فرداً بالغاً من عائلة المتهم او احد القاطنين بالمنزل او احد الجيران ويثبت بالمحضر حصول تلك الدعوى او استحالة حصولها وكذلك حضور الاشخاص المشار اليهم او امتناعهم عن الحضور (١)

(١) مادة ٤٥ ق. ت. ج. م. - فقد وجدت جثة غريق وجهه مهشم لا يمكن تمييزه وبأخذ بصمات اصابعه لا مكان الوقوف على شخصيته وجدت له سابقة سرقة حمار وعلم منها اسمه ومحل اقامته فتوجه المحقق وسأل شيخ العزبة عن محل اقامة القتيل فأنكر معرفته بتاتا فاشتبه المحقق فى شيخ العزبة وندرع فى تفتيش منزله بوجوده حتى وصل الى زريبة فيها بقرة فلما قرب المحقق من البقرة اكفهر وجه الشيخ عندما بدأ المحقق يلمس البقرة حتى اذا وصلت يده الى رقبة البقرة خارت عزيمة الشيخ ووقع مغشياً عليه فازدادت شبهة المحقق فى البقرة وصار يتأمل فيها حتى رأى الحبل المربوط فيها من نوع ولون الحبل الذى وجدت جثة القتيل مربوطة به عند انشالها من الماء وكان ذلك من الادلة التى بانضمامها إلى ما اسفر عنه التحقيق بعدئذ كانت تايجتها الحكم عليه فيها

وقد اسفر البحث فى قسم الوايل سنة ١٩٢٢ فى حادثة ضبط نقود مزيفة متداولة على أن شخصاً كان مصدرها وعند ما كان المحقق يفتش محله ولما اقترب من خزانة الملابس (الباروه) انتفتيتها ظهر على وجه المتهم الاضطراب وتفتيشها لم يوجد شيء وكاد المحقق ينتهى دون

اهمية التفتيش بحسب
المتهم

٤٩٥ - يستفيد المحقق أو القائم بأعمال التفتيش من وجود المتهم أو صاحب الامتعة معه حال التفتيش اذ يمكن أن تظهر عليه علامات اضطراب متى رأى ان التفتيش كاد يفضح أمره أو أن الجارى عمل التفتيش كاد يضع يده على الشيء الجارى البحث عنه ولا سيما اذا كانت الاشياء الجارى البحث عنها صغيرة الحجم يسهل اخفاؤها في امكنة عديدة ومختلفة لا يمكن حصرها لذا يمكن للمحقق أو القائم بعمل التفتيش أن يلتفت إلى التغيرات التي تظهر على وجه المتهم والوقوف على اسبابها فيما يتعلق بالتفتيش وأنتهاز هذه الفرصة في شدة البحث في المكان أو الاثاث الجارى التفتيش فيه وقت برهة الاضطراب أو تغير الوجه وقد يفوه المتهم أو صاحب الامتعة وقتها بأقوال يريد بها التضليل (١)

اثبات موضع وجود
المضبوط ومن عثر .

٤٩٦ - يجب على المحقق تعيين موضع وجود الاشياء وكيفية العثور عليها واسم من وجدها ممن يستعين بهم في التفتيش وكيفية وجودها ويذكر ذلك في المحضر (٢)

اثبات وصف المضبوطا

٤٩٧ - يجب ان يبين المحقق بعناية في محضر التفتيش وصف الاشياء المضبوطة وما عليها من الآثار وصفا مميزا لها حتى لا يمكن استبدالها بغيرها او اضافة اشياء ليست منها (٣)

العثور على شيء فراجع نفسه في أمر اكفهرار وجه المتهم عند تفتيش الخزانة واعاد تفتيشها فلم يثر بطائل فأزاحها عن مكانها فوجد كمية مزينة من نوع النقود المتداولة المزينة (١) قد يتظاهر المتهم أو أحد أقاربه أن يدل المحقق أثناء التفتيش على الاشياء المراد ضبطها وهو في الغالب يسمى الى تضليله عن مكانها فتراه يدخل مبدئيا في غرف ليس بها شيء ويترك الغرف المهمة الى نهاية التفتيش بعد أن يعمل جهده في اخفائها وعلى كل حال يجب على المحقق أن يراقب تصرفات من اشتبه فيه في التفتيش من متهمين أو أقاربهم ، مثلا يجد امرأة واقفة لا تتحرك . . أو موجهة نظرها الى مكان معين بالذات . . شخص انتهر غفلة المحقق وانتشل شيئا من على الارض . . كل هذا يجب ملاحظته واثباته في محضر التفتيش

(٢) اذ قد يكون المكان الذي وجدت فيه الاشياء مخبأة وحالته معني كبير فالعثور في منزل متهم في جريمة قتل على سلاح غير مستعمل حديثا ليس بقريئة راجعة عليه كالعثور على ذلك السلاح ملقى في مرحاض أو مخبأ في كوم بين أو . . طيب ، كذلك وجود الاشياء المسروقة في محل خفي في منزل من يدعى مشتراها من السارق بسلامة نية دليل على سوء نيته ومن ثم ادانته في اخفاء الاشياء المسروقة وهلم جرا

(٣) فلا يتمكن ان يكيد بعض من لاخلاق لهم للمتهم أو صاحب الاشياء او المجنى عليه فقد

الاوراق المضبوطة ٤٩٨ - قد يحصل ان تكون الاوراق التي بالحل المراد تفتيشه مما يمكن

قرزه (١) في يوم او بعض يوم وعمل قائمة بها في هذه الحالة يمكن للمحقق ان يضعها جميعها في حزم مغلق ويختتم عليها بختمه وختم صاحبها معا ويؤجل فرزها وعمل القائمة الى ما بعد التفتيش بحضور صاحبها بعد التأكد من صحة الاختتام كما انه اذا ما أمكن اتمام تفتيش بعض المحلات في نفس اليوم يجب قفلها والختم عليها من جميع الجهات للتأكد من عدم فتحها وللحفاظة عليها حين اتمام تفتيشها ويجب أن يذكر ذلك في المحضر (٢)

٤٩٩ - متى وجد بالحل عند تفتيشه أوراق ممزقة أو أوراق محروقة في موقد ورأى المحقق من ظروف الحادثة أن هذه الاوراق قد تكون لها أهمية من وجهة اظهار الحقيقة أو اثبات التهمة على المتهم أو براءة البريء منها يجب اجراء عملية جمع وتنسيق قطع الورق الممزقة واجراء عملية قراءة الورق المحروق بعد ترتيبه إن أمكن ويستعان بالخبير الفني في هذه العملية .

٥٠٠ - وقد يحصل أن يعثر بالمحلات أثناء التفتيش على قنابل يحميها خطر عند نقلها من محلها فيجب بذل العناية حال نقلها وان أمكن يستحضر اختصاصي لنقلها لوقوفه على محتوياتها خوفا من حصول انفجارها عند مسها أو نقلها

٥٠١ - يحسن استصحاب خبير فني ان أمكن أثناء التفتيش في جرائم براءات عند العثور على مواد خطيرة

تستبدل بندقية حديثة الطاقى بأخرى حتى اذا عرضت على الخبير قال انها ليست حديثة الطلق وقد يوجد على الاشياء المضبوطة ما يدل على ارتكاب الجريمة فقد وجدت مرة أثناء التفتيش في منزل المتهم بسرقة مقرونة بقتل بعض النقود المسروقة عليها اثر الدماء وكان وصفها في ذاته انبانا لقريئة محسوسة — ويجب على المحقق مراعاة ما تقدم (في البند ١٠٩ وهامشيه (١) و (٢) صحيفة ٥٩) من وجوب حزمها وربطها والختم عليها والعناية بها

(١) نصت المادة ٤٢ ق.ج.ت. على انه لا يجوز النيابة ان تطالع على ما يضبط من الاوراق المحتومة او المغلفة بأي طريقة اخرى الا اذا رضى بذلك من كان حائزا لها وقت ضبطها فان لم يرض ترفع النيابة الامر الى قاضي التحقيق على وجه الاستعجال — وقد خولت المادة ٧٦ ق.ج.ت. قاضي التحقيق صلاحيات تلك الاشياء والمادة ٧٧ ق.ج.ت. بالاطلاع عليها بحضور الحائز لها ، ويجوز له تكليف احد ماموري الضبط القضائية بفرزها الخ

(٢) المادة ٣٨ ق.ج.ت. خوات ماموري الضبطية القضائية وضع اختتام على الاماكن والمحافظة على آثار او اشياء تقيد في كشف الحقيقة الخ

تزييف النقود والقاء القنابل واعطاء السموم وما يشابه ذلك من الجرائم التي ترتكب بطرق فنية حتى يمكن المحقق الاستعانة بمعلوماته (١)

٥٠٢ - يجوز اعادة التفتيش اذا ظهر ما يدل على اخفاء الاشياء المطلوب جواز اعادة التفتيش ضبطها في الاماكن التي صار تفتيشها (٢)

٥٠٣ - يجب على المحقق اجراء التفتيش بنفسه دون انتداب أحد للقيام به (٣) إلا في الاحوال الضرورية التي يرى فيها أن العمل القائم به أهم من التفتيش الذي يجب سرعة اجرائه وفي هذه الحالة يجب أن يحصل التفتيش بمعرفة أحد مأموري الضبطية القضائية على الاقل

٥٠٤ - كما يجب أن يثبت بعناية جميع اجراءات التفتيش والاجراءات التحفظية والاذن الصادر له أو استصدره باجرائه وأسماء من استعان بهم ومن شهدوا التفتيش ومن وجدوا داخل الامكنة ومن وقع التفتيش على أشخاصهم والاشياء التي وجدت تفصيلا ومن وجدها وكيفية وجودها ويحرر محضرا بذلك (٤)

٤ - تفتيش الاماكن

تفتيش الاماكن

٥٠٥ - يجب تفتيش الاماكن بعناية ودقة للعثور على الاشياء المطلوب

(١) في تمييز الآلات والمواد التي استعملت في ارتكاب الجريمة واجزاؤها ومحتوياتها ومواضعها
(٢) لأنه يحتمل غالبا أن ينتج التفتيش الثاني نتيجة لان السارق مثلا لا يذهب بالاشياء المسروقة الى منزله بل يذهب بها الى مكان بعيد عن الانظار ولا ينقلها الى منزله الا بعد ان ينتهي التفتيش ويطمئن الى انه في امان . وقد أظهرت التجارب ايضا ان المنة ومن يلوذ بهم لا يبقون الاشياء المخبأة في مكان واحد بل تراهم ينقلونها بالآخر الى الاماكن التي حصل تفتيشها اعتقادا منهم انها تكون في مأمن، لذا متى لم يعثر المحقق على الاشياء الجارية البحث عنها مع وجود ما يدل على اخفاء التهم لها يحسن به اعادة تفتيش الامكنة مرة ثانية وثالثة فقد يعثر في المرة الثانية مالم يعثر عليه في المرة الاولى وليس في القانون ما يمنع من اعادة اجراء التفتيش في محل واحد

(٣) المحقق هو الذي يعرف ما يفيد التحقيق من الاشياء التي يصح ضبطها فاذا انتدب احدا قد يترك ما يفيد التحقيق لأنه لا علم له بظروف الجريمة وتفاصيلها

(٤) مع مراعاة ما سبق توضيحه في « تحرير المحضر » بنود ٩٧-٩٨ الخ

البحث عنها ولو كانت من الاشياء الصغيرة الحجم القابلة لان تخبأ في كل مكان لتفتيش في الامكنة ٥٠٦ - وقد يستطيع المحقق أن يتعرف الاماكن التي يمكن أن توجد فيها الاشياء المراد البحث عنها متى تعين نوع وطبيعة تلك الاشياء (١) وقد تدل حرفة الجاني وصناعته (٢) وعاداته وحالة الشيء المراد البحث عنه على الامكنة اللازم تفتيشها كما أن بعض انواع الاشياء قد تضيع أو ت تلف مالم تخبأ في أمكنة مخصوصة ، على أن الجناة قد يخفون هذه الاشياء في اماكن ومحال قد لا ترد على الخاطر وليس لاحتياط الجناة وتقنهم في اختيار المكان الذي يخفون فيه الاشياء ذات الخطر عليهم حدا ، لذا لا يجب الاقتصار على تفتيش الخزائن والصناديق والاسرة وما شاكل ذلك بل يجب أن يكون التفتيش والبحث عاما فيما يشتمل عليه المكان المراد تفتيشه بعناية (٣)

٥٠٧ - قد تخفى الاشياء في جوف الحائط ويوجد فيها ما يلفت نظر المحقق كأثر ترميم أو غيره كذلك يجب البحث عن شبهة الترميم خلف ما يعلق فيها

العثور على التخبأ في الحائط

(١) فقد تخفى الجواهر والحلى المروقة عند باعة الجواهر والكتب عند باعة الكتب وكذلك الامكنة التي تخبأ فيها الاشياء في المحل والمكان الذي تخبأ فيه النقود المروقة هو غير المكان الذي تخبأ فيه جثة قتيل أو سلاح استعمال في ارتكاب الجريمة

(٢) فقد سرق حمار مرة من سائح بجوار الاهرام نقوده تبين انه اخفاها في بردة حمارة

(٣) فقد اورد التجارب في التفتيش على أمثلة عديدة من الامكنة التي تخفى فيها الاشياء لا سيما ما صغر حجمه نذكر منها قفص المعصور والفراغ بين الصورة وما يكون خلفها من الورق المقوى وموضع المفتاح في القفل - مدود الحيوان - آنية تغلى على النار بها حساء (شورية) وجد فيها مرة ٢٨ جنينا ذهبيا - بين صحائف الكتب الدينية - داخل الاحذية القديمة - بين شق الرحي - داخل محفظة النظار والنظارة - داخل براميل الطرشي والمشروبات الازيار المملوءة بالماء - اناء الماء - باطن الكراسي المنجدة - بلايس العسل وما شاكلها علب الحبوب والادوية والمقايير - بين طيات أوراق الجرائد القديمة - داخل ساعات الحائط بين طيات وفي جيوب ملابس الاطفال - داخل جيوب الملابس المعلقة والمطوية والمغسولة - المراحيض - سقف الحجرة وعريشة القاعة وزريبة المواشي - اكوام القش او الحطب او الجلة التي توجد فوق الاسطحة او الامكنة الاخرى - اذ قد وجد مرة شخص المتهم اسفل كوم من الجلة ظهر انه كان يتنفس من منفذ صغير بجوار الحائط المجاورة للجلة، ووجدت مرة احشاء القتل فوق سطح منزل المتهم مخبأة في حطب الاذرة وكان الفضل في اكتشافها لبعض الكلاب والطيور التي كانت تحوم حولها

من الصور والملابس وغيره او ما يوضع بجوارها من الدواليب والصناديق والمرآيات وما شابهها فاذا لم يظهر له هذا الاثر وكان لدى المحقق شبهة في اخفائها في جوف الحائط دون ظهور أثر الترميم لمضى وقت على ارتكاب الجريمة كاف لعدم ظهور الاثر فقد ينفضح الامر بمجرد الضرب على الحائط باليد فيسمع لها صوت ولكنه ليس بالصوت الاصم بل ربما يسمع صوت النقود ورتها وقد يستطيع المحقق أن يتعرف من اصحاب المحل او غيرهم حالة الحائط التي كانت عليها قبل وقوع الجريمة بأن كان بها دولاب أو نافذة صغيرة سدت بعد ارتكاب الجريمة (١)

٥٠٨ - وقد تخفى الأشياء في الارضية فان كانت مكسوة بالخشب فيلاحظ كيفية العثور على الخبأ تحت خشب الارضية المحقق أن المسامير عادة تكون رؤسها غائرة خوفاً على الاحذية والفرش ومنعاً من ضررها الذي يمكن أن يلحق بأشخاص فاذا أريد استخراج المسامير لا مكان اخفاء الأشياء ولا سيما اذا قدم عليها العهد وتماسكت وعلاها الصداً مما اعتراها من البلل استحال ذلك دون أن يحصل لها حول رؤس المسامير من الخشب خدوش يعسر اخفاؤها فتى لاحظ المحقق هذه الخدوش وان رؤس المسامير بعضها بارزة خالية من الصداً أمكنه خلع ما اشتبه فيه، كذلك يجب ان يلاحظ ما يوجد من تلك الاخشاب مغطى لاسفل الحوائط .

٥٠٩ - وقد تخفى الأشياء في جوف الارض الغير المكسوة بالخشب وقد تكون غير مبلطة او مبلطة بالحجر او البلاط الامنت او غيره وقد يظهر أثر كيفية العثور على الخبأ في جوف الارض الخلوية الترميم فيها او الفجر وقد لا يظهر، فاذا كان ظاهراً امكن المحقق الوقوف على حقيقتها وان لم يظهر فما على المحقق الا أن يسيل عليها الماء ، فالاجزاء من الارضية التي تتشربه بسرعة وتظهر منها فقائيع دون خلافها تدل على حصول حفر أو ترميم حديث بها فيبحث فيها بحفرها أو نزع بلاطها وقد توجد ظروف

(١) وقد سرت مرة مصوغات ولم يوفق المحقق لمعرفة الفاعل ولا العثور على المسروقات فحفظت الدعوى وتصادف أن سارقها اتهم في جريمة أخرى وبتفتيش منزله رأى المحقق قطعة من القماش متصلة بحائط احدى القاعات فاشتبه في الامر وهدم جزءاً من الحائط المتصلة به فصر على تلك المصوغات فثبتت على المتهم الجريمة الاولى وعززت التهمة الثانية .

أخرى يظهر بها وجود الاشياء في جوف الارض (١)

٥١٠ - يكون التفتيش من الصعوبة بمكان عظيم في الاراضي الخلوية لا تساعدها ويمكن العثور فيها على الجثة المدفونة في باطن الارض متى استخدمت كلاب مخصوصة تسمى Bloodhound للبحث عنها بشرط ان تتمرن على ذلك البحث (٢)

ريشة التفتيش في
لأراضي الخلوية

٤ - تفتيش الاشخاص

٥١١ - يجب تفتيش المتهم تفتيشا دقيقا وضبط ما يوجد معه من الاشياء والاسلحة المطلوب البحث عنها وماله علاقة بالجريمة وما يوجد معه من الاشياء التي تكون حيازتها جريمة (٣)

نيس الاشخاص

(١) فقد حصل مرة ان سرق شخص كمية من القمح واخفاها في حفرة في احدى قاعاته وبعد ردمها ببلل التراب بالماء لكي يزول اثر الحفر ونشر فوقها كمية من الذرة الخضراء فلاحظ المحقق أثناء تفتيشه ان الارض رطبة وأنها ليست بالارض التي تصلح عادة لتشييف الذرة وأمر بحفر الارض فظهر القمح السروق ، وقد تلقى الاشياء في بئر او ساقية او مرجاض أو محل مهجور أو قاعة ترعة وبالأخص يكون ذاك في اخفاء جثة القتيل

(٢) وقد نبحث هذه الطريقة في البلاد الاجنبية وقد تستخدم الكلاب في البحث عن الاشخاص الذين يتغيبون أو يختفون احياء فقد حصل في مدينة باريس في بعض السنين انه كان يختفي عدد كبير من الاشخاص وبالأخص الاطفال فاستخدم رجال الحفظ كلابا للبحث بعد تمرينها فكان مجرد ما يختفي الشخص يؤتى الى الكلب بلائس له يشمها ثم يطلق للبحث فلا يلوى على شيء مما يصادفه في سيره دون أن ير صاحب الملابس الى أن يتعلق به حتى انه بلغ ما استرده أحد الكلاب التي استخدمت ٢٥ طفلا مفقودا (انظر الهامش (٢) بند ٢٣٣ صحيفة ١٠٥)

كذلك الجهة التي تحوم حولها الطيور والغربان تكون غالبا هي النقطة التي فيها الجثة مدفونة وكما كانت تلك الطيور وغيرها من الحيوانات التي لا تبحث في الارض الا عن القاذورات والحيث وسيلة لا اكتشاف جثث مدفونة في الارض تعب رجال الامن في البحث عنها .

(٣) كل محقق له سلطة التفتيش والضبط في أي وقت دون قيد أو شرط الا بالنسبة للمساكن والاشخاص فلهذا حرمة خاصة يجب مراعاتها اما المساكن فقد نص على حرمتها الدستور ؛ والاشخاص وان لم يذكرهم إلا أن حرمتهم معنونة بالقياس اذ الغرض من حماية المساكن هو الحرص على ملك الشخص وبالأولى الحرص على شخصه من العبث والاعتداء وبالمحاكم تقول انه لا يصح

٥١٢ - توجد في كثير من الاحوال مع المتهم الاشياء الجارية البحث ضرورة تفتيش المتهم عنها لان الجاني ميال بطبيعته أن لا يثق الا بنفسه لا سيما إذا أمن العثور به أو القبض عليه وكان الشيء الجارى البحث عنه ثميناً وبالاخص متى كان الشيء صغير الحجم لذا يجب على المحقق ان يهتم بتفتيش أهل منزله عند الاشتباه (١)

٥ - الاشياء والاوراق الواجب ضبطها

٥١٣ - يجب ضبط جميع الاشياء المتعلقة بالجريمة (٢) او التي تعتبر حيازتها

جريمة (٣)

الاشياء الواجب ضبطها

٥١٤ الاشياء الواجب ضبطها أثناء التفتيش لا تخلو من احد الامور الآتية :

تفتيش الاشخاص الا في الاحوال التي يمكن القبض عليهم فيها وقد نص قانون تحقيق الجنايات المختلط على ذلك في المادة ٥٣ فقرة أولى — وكذلك نصت الفقرة الثالثة بأنه اذا قامت أثناء تفتيش منزل قرآن قوية ضد شخص موجود فيه على أنه يخفى شيئاً يفيد في كشف الحقيقة جاز تفتيشه - ومن البديهي يصح تفتيش الشخص في غير هذه الاحوال بعد اخذ رضاه صراحة (١) المادة ٥٣ فقرة ثالثة ق . ت . ج . م . — وتستخدم النساء الموثوق بهن لتفتيش النساء عند الضرورة مع الدقة في تفتيش ثيابا الجسم اذ قد تخفى في هذه المواضع التي لا تمر على البال الاشياء بالاخص الصغيرة الحجم ذات القيمة أو النقود الذهبية وما يماثلها وداخل طرايشهم وقبعاتهم ؛ وقد فتش أحد الاشخاص لاثامه بسرقة أوراق بنك نوت وكان لابسا (رديجوت) وبدقة التفتيش وجدت النقود بين قماش رداءه والبطانة مخيطة عليها بمخدق ، كما أنه ذات مرة وجدت النقود المسروقة في حذاء المتهم ، وذات مرة انهم شخص بقتل آخرين بواسطة اطعمتهم جيزا مسموما بالزرنيخ ففتشه المحقق فلم يجد في ملابسه جيزا غير أنه وجد في جيب جلانيته عنق جيزة ففصل هذا الجيب عن الجلالية وأرسله الى العمل الكيماوى للبحث وبفحصه وفك الخياطة وجدت آثار الزرنيخ — وقد يبتلع المتهم الشيء المسروق ان امكنه فاذا كان من المعادن وثق المحقق من وجوده في جوفه بواسطة اشعة اكس ثم مراقبته عند افرازه (٢) يجب على المحقق ضبط الاشياء التي قد تؤدي الى براءة المتهم كما يضبط الاشياء المثبتة

للادلة والتي تتصل بالجريمة لان المحقق يؤدي مهمته بمنتهى العدالة والنزاهة وعدم التحيز

(٣) الاشياء التي تعتبر حيازتها جريمة وتضبط أثناء التفتيش في جريمة أخرى هناك رأيان

في صحة التفتيش أو بطلانه والرأي الاول يقول بصحة التفتيش لان ما حرمه الشارع ليس هو التفتيش في ذاته بل انتهاك حرمة المساكن التي نص عليها الدستور ومتى انتهكت هذه الحرمة

- أولاً - جسم الجريمة وهي :- ١- الاشياء التي تكونت من ارتكابها
جسم الجريمة كجثث القتلى والعقود المزورة والمواد المغشوشة - ٢- الاشياء التي نتجت من
ارتكاب الجريمة كالتقود المزيفة والاشياء المسروقة والمواد التي يتقايأها
الشخص المسموم وما يوجد في المعدة وبقع الدم الخ .
- ثانياً - الاشياء التي استعملت في ارتكاب الجريمة واستحضرت بقصد
ارتكابها كآلات والاسلحة والمواد السامة والمواد القابلة للالتهاب والحبال
والمفاتيح المصطنعة والمبارد والحوامض والمستحضرات الكيماوية
- ثالثاً - الاشياء التي لها علاقة بالجريمة ومرتكبها كالعثور على الاشياء
والاوراق او المكاتبات التي تدل على علاقة الجاني بالجريمة
- رابعاً - الاشياء التي من شأنها كشف الحقيقة كالعثور على الاشياء التي
ولولم يكن لها علاقة مباشرة بنفس الجريمة لكنها تدل على عادة للمتهم أو
حرفة له كوجود مفاتيح مصطنعة والآت معدة لكسر الاقفال وفتحها ولو
لم تستعمل ، أو يكون استعمالها ضروريا في الجريمة الجارى البحث فيها لانها
تكون أمانة على انه لص واللص أقرب الناس الى ارتكاب السرقات ، وكذلك
الحال اذا وجدت عنده أشياء مسروقة لاعلاقة لها بالجريمة المتهم فيها ولم جرا
- خامساً - الاشياء المعتبر مجرد حيازتها جريمة في ذاتها كالخشيش والاسلحة
الغير المرخص بحملها
- سادساً - الاوراق (١) والمكاتبات (٢) والنشرات والجرائد والكتب
- ١- ماله علاقة
بالجريمة
- ٢- يكشف الجريمة
الاشياء
- ٣- اد والآلات
تبر جريمة
ذاتها
- ٤- الاوراق
ات المنطقة
ة أو الفاعل

بمدرغ قانوني فان منزل المتهم يصبح بالنسبة للقائم بالتفتيش كمكان لا حاجة للتفتيش فيه الى
أذن أوامر وعلى ذلك فما يثر عليه اثناء هذا التفتيش وان كان غير متصل بالجريمة التي من
اجلها استصدر امر التفتيش يكون له اثره ؛ والرأى الثاني يذهب الى القول بان التفتيش انما
صدر به الامر بالنسبة لجريمة معينة بالذات فليس للمحقق أن يستند في اقامته دعوى أخرى
على سبيل آخر غير عليه لا يتصل بالجريمة محرومة المسكن ما زالت قائمة فيما تعاق بها مادام لم يصدر
أمر بنفتيس خاص لها - وحسباً لهذا الخلاف نصت بعض القوانين على أن الاشياء المضبوطة ولولم
تكن متصلة بالجريمة من كانت حيازتها او ضبطها يفيد في جريمة أخرى تعتبر دليلاً في الجريمة

(١) لا يجوز أن يضبط لدى المدافع عن المتهم الاوراق والمستندات التي سلمها المتهم اليه

للمدافع عنه امام القضاء مادة ٤١ و. ت. ج. م .

(٢) خواتم المادة ٣٠ قتره (ج) ق. ت. ج. م. للنيابة العمومية الحصول على اذن القاضي

التي لها علاقة بالجريمة أو الفاعل أو التي تدل على أخلاق المتهم وحالته النفسانية وميوله وآرائه ومذهبه الاجتماعي والسياسي ولا سيما في جرائم التحريض على قلب نظام الحكومة والاثتار على قتل رجالها فان لم تدل على علاقته مباشرة بالجريمة فقد تدل على نفسية كاتبها أو المرسلة اليه كأن ينعي الحرية أو يشكو الظلم والاستبداد وهلم جرا (١)

الفصل الثالث

الاستعانة بالخبراء

الخبراء

٥١٥ - يحصل ان الاثبات المادي يعوزه احيانا معلومات فنية ليس المحقق اخصائيا فيها لذا يصح له الاستعانة بالاخصائيين من رجال الفن والاسترشاد بهم فيما يعترض التحقيق من المسائل العلمية والفنية ويقال لهم خبراء (٢)

الجزئي لضبط كافة الرسائل والجرائد والمطبوعات من مصلحة البوسطة وكافة التلغرافات من مصلحة التلغرافات التي ترى فيها حصول فائدة اظهر الحقيقة - وخوات المادة ٧٠ ق. ت. ج. م. لقاضي التحقيق هذه السلطة، وخوات المادة ٤٣ ق. ت. ج. م. للنيابة ذلك على ان لا تطلع عليها الا برضاء صاحبها او رفع الامر الى قاضي التحقيق عند امتناعه (مادة ٤٢ ق. ت. ج. م.) ونصت على انه ليس لغير النيابة من ماموري الضبطية القضائية الا أن يخطر واتلك المصالح (البوسطة والتلغرافات) بالا تسلم تلك الاشياء التي يراد ضبطها للاشخاص المرسلة اليهم الى أن تتداخل النيابة ؛ وخوات المادتان ٧٦ و ٧٧ ق. ت. ج. م. لقاضي التحقيق ضبطها والاطلاع عليها وتكليف احد ماموري الضبطية القضائية بفرزها الخ

(١) وقد توجد في منازل المتهمين بالسرقات أوراق ومكاتب يمكن الوقوف منها على نوع السرقات التي تخصصوا فيها فقد توجد في بعضها اسماء الايام التي تعقد فيها الاسواق في حالة لصوص الاسواق أو مواعيد القطارات في حالة لصوص القطارات أو أسماء شركائهم في ارتكاب الجريمة في جهات أخرى أو مكاتبات بينهم أو أسماء رجال الامن المتفقين معهم أو مكاتبات منهم اليهم، وقد تظهر في أوراق مرتكب جناية القتل لاسيما اذا كان حديث العهد بالاحرام ما يدل على الندم والاضطراب حيث تتمثل أمامه صورة القتل بعين الخيال قتم عليه أوراقه ومحاطباته .

(٢) يشابه الخبير الشاهد في أن علم المحقق أو القاضي بما يقرراته انه يصل اليه بواسطتها لامن مشاهداته أو أستنتاجه ويختلفان في الامور الآتية: —

١ - انتداب الخبير

انتداب الخبير وكفايته

٥١٦ - للمحقق انتداب الخبير كلما رأى لزوما لذلك (١) وله حق اختياره واستبداله بغيره جاعلا نصب عينيه في الاختيار والاستبدال ذمته وكفايته واختصاصه فيما ينتدب اليه دون انتداب من يكون منهم في حالة من عدم الاهلية المنصوص عنها في القوانين المدنية والجنائية للقيام بمثل هذه الخدمة العمومية (٢)

للمحقق انتداب
اكثر من خبير

٥١٧ - للمحقق انتداب اكثر من خبير ليبدى كل منهم رأيه بحسب ما ترشده تجاربه ومعلوماته العلمية والفنية

تحديد ما مورية
الخبير

٥١٨ - يجب على المحقق تحديد ما مورية الخبير تحديدا تاما واشرافه عليه والحضور وقت العمل وملاحظة فاذا اقتضى الحال عدم امكان حضوره بسبب اعمال تحضيرية او تجارب متكررة فيجب عليه اثبات السبب في محضر التحقيق ويبين انواع اثبات الحالة وانواع التحقيق مع تعيين ما يراد اثبات حالته او تحقيقه (٣)

«١» الشاهد يخبر بما فات ومضى من الوقائع والظروف اما الخبير فيقرر رأيه على المواد أو الوقائع الحاضرة امامه وقت تكميله بفحصها : «٢» عدد الشهود محدد بمن شاهد الوقائع والظروف للحادثة بخلاف عدد الخبراء فيجوز أن يكون متعدد حسب الاحوال واقتناع المحقق أو القاضى بالحقيقة «٣» لا يمكن تغيير الشاهد بغيره لان مشاهدته الوقائع او علمه بها هو علة وجوده شاهدا بخلاف الخبير فتعيينه يكون من المحقق أو القاضى أو المحكمة ويمكن تغييره بأمر ممن عينه لان علة وجوده درايته العلمية أو الفنية او الشخصية «٤» اما الخبير الذى لا يقوم بمأموريته بالذمة فيمكن محاكته اداريا وترفع الثقة منه. «٥» الدور الذى يقوم به الشاهد في التحقيق محض أخبار بخلاف الخبير فانه يقرر رأيا مستندا على أمور فنية أو علمية فدوره يقترب من عمل القاضى أكثر من عمل الشاهد

(١) وجواز الاستعانة بالخبير من طرق المباحث الجنائية للحصول على الادلة المحسوسة المؤدية الى حقيقة الحوادث والوقوف على كيفية وقوعها والوصول الى مرتكبيها في أى دور من ادوار التحقيق ؛ لذا ترى ان قانون تحقيق الجنايات جوز لمأمورى الضبطية القضائية ولرجال النيابة العمودية وقضاة التحقيق الاستعانة بأهل الخبرة (المواد ٣٤ و ٣١ و ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ ق. ت. ج. هـ. والمواد ٣٣ فقرة ج و ٣٦ و ٧١ و ٧٢ و ٧٣ ق. ت ج م)

(٢) « المادة ٢٥ فقرة سادسة ق. ع. »

(٣) المواد ٦٥ و ٦٦ ق. ت. ج. هـ. و ٧١ ق. ت. ج. م. وقد نصت المادة

٥١٩ - يجب تحليف الخبير المبين على ان يقوم بمأموريته المنتدب لها بالذمة تحليف الخبير المبين والامانة والصدق (١) كما يجب ان يقوم الخبير بالعمل بنفسه شخصيا ويجوز له الاستعانة بغيره في تحضير بعض الاعمال الثانوية تحت مباشرة

٢ - المسائل التي يؤخذ رأى الخبراء فيها

اهمية الاستعانة
بالخبير

٥٢٠ - استعانة المحقق بالخبراء له اهمية عظيمة متى عرف الامور الواجب انتدابهم فيها ونوع الخبراء الواجب اخذ رأيهم ، والنقط الواجب الاستعانة فيها، طبقا لنوع الحادثة وظروفها وما يوجد فيها من الامارات المحسوسة المراد بحثها فنيا والاعتبارات العملية والفنية في الوقت المناسب وعدم ضياع هذه الفرصة تمر دون هذه الاستعانة اذ يصح في ضياعها ان تضيع معها معالم الحوادث ويكون من العبث بعدئذ الحكم على كنهها

٥٢١ - القانون لم يحدد المسائل الواجب الاستعانة فيها ، ولم يحصر الخبرة في فريق من رجال الفن ، والامور الجائز الاستعانة فيها بالخبراء جنائيا عديدة لا يمكن حصرها فليست مقصورة على مسائل الطب الشرعي والتزوير والتحليل الكيماوي للبقع وغيرها من المواد ؛ بل قد تكون الحاجة ماسة للاستعانة برأى صائغ او نجار او حداد او صانع احذية او سباك او غيرهم من اهل المهن والصناعات (٢) متى علم المحقق مواقع الاستعانة بهم وكيف يسألهم ويناقشهم

٧٢ ق . ت . ج . م . انه اذا دعا الامر الى فحص حالة المتهم العقلية يجوز للقاضي بناء على اقتراح الطبيب وبعد سماع اقوال النيابة والمدافع عن المتهم ان يأمر بوضع المتهم تحت الملاحظة في احدى المحال الخاصة بالمجاذيب او في مستشفى حكومي الخ ماورد بالمادة المذكورة (١) المواد ٢٤ و ٦٧ ق . ت . ج . م . و ٧٣ ق . ت . ج . م .

(٢) وقد حدثت سرقة بكيفية أن السارق وصناعته اسكافى ترك صناعته وخدم عند أحد اصحاب المصارف المالية ثم خرج من الخدمة مصمما على سرقة مخدومه ولما كان يعرف مخبأته وان خزينته في غرفة نومه وانه يقلل بابها قبل نومه انسل الى المنزل نهارا ووضع قطعة من الخشب في قفيز باب غرفة النوم صنعها بشكل مخروطى حتى اذا وضعت فيه لم يحكم اغلاق الباب ، واختفى في الحجرة المجاورة لغرفة النوم حتى اذا ملجن الليل وأقفل مخدومه الباب عليه واستغرق في النوم دخل الغرفة من الباب المذكور وأخذ المفاتيح حيث كان يضعها صاحبها على مكتبته فيها وسرق ما حوته الخزينة من النقود وخرج ، فلما عاين المحقق ووجد قطعة الخشب

لتنويره في البحث كما ان الخير لا يتطوع لابتداء رايه او للاجابة على شيء لم يسأل عنه

مناقشة الخير
والاستنارة في
التحقيق

٥٢٢ - ولا يكتفى المحقق من الخير إلا بما يستنير به التحقيق فاذا انتدب خيرا طبيا للكشف على جريح فلا يكفي منه أن يعين نوع الجرح ومدة شفائه ونتائج العامة بل يجب بيان السلاح الذي حصل به ومركز الضارب من المضروب وقت الاصابة والكيفية التي حصلت بها الاصابة وهل من الممكن حصولها بالكيفية التي قررها المجنى عليه أو المتهم وهلم جرا في الامور الاخرى الجائز الاستعانة بالخبراء فيها (١)

عدم المغالاة

٥٢٣ - ولا يجب على المحقق المغالاة في الاسئلة اذ لمعلومات الخير حد تقف عنده كذلك للعلوم والمعارف والقنون والتجارب حدود لا يمكن لاحد الاحاطة بكل شيء في الكون سوى علام الغيوب سبحانه وتعالى جل شأنه (٢)

٣ - تسهيل المأمورية على الخير

٥٢٤ - يجب على المحقق أن يسهل على الخبراء مأموريتهم بالتحفظ على الامكنة والاشياء المراد فحصها بطريقة توجد عندهم الاطمئنان للعمل (٣)

التحفظ على المواد
اللازم فحصها

بالشكل المذكور عرضها على خير في تركيب الاقفال فقرر انه كان يمكن سد القفاز بقطعة خشب عادية بطولها اما القطعة المعروضة فخروطة بدقة لا يمكن لمركب أقفال ان يصنعها ؛ فرضت على خراط فقرر انها ليست مخروطة بل محفورة وأن الخراط لا يعرف حفر الخشب ؛ فرضت على حفار الخشب فقرر انها محفورة ليست بألة الحفر بل بألة صناعة الجزم ؛ وبذلك امكن المحقق من البحث الاستدلال على السارق

(١) وقد لا يستنير برأى الطبيب مثلا في بعض المسائل التي لا يمكن للطبيب ان يوضحها او يكون توضيحها لازما للوقوف على الحقيقة كالتحليل الكيماوي فيجب الاستعانة بالخبراء الاختصاصيين فيها ايضا قبل ضياع الفرصة

(٢) وقد تكون نتيجة المغالاة في الاسئلة اما وقوف الخير على جهل المحقق جهلا تاما بفن الخير وهذا مالا ينبغي ان يكون عليه المحقق من المعارف العامة واما تؤدي بالخير الجاهل الى الجواب عليها دون علم او تدقيق فيما يبحثه من عالميه بالقصور في فقه وهذا شر من الاول ومن الامثلة على المغالاة في الاسئلة ما طلبه احد المحققين عما اذا كان الزرنيخ الذي وجد في الجثة هو نفس الزرنيخ الذي وجد في الطعام حيث لم يكتف منه بالقول ان كلاما زرنيخ (٣) يراجع بند ١٠٩ صحيفة ٥٩ وكتاب التحقيق الجنائي الفنى «البوايس الفنى» للمؤلف

اطلاع الخبير على
التحقيق

٥٢٥ - يجب على المحقق ان يطلع الخبير على ظروف الدعوى ومحاضر تحقيق لانه يصعب عليه الاجابة على المسائل التي يؤخذ فيها رأيه بطريقة طعية دون المامه بظروف الدعوى واقوال المجنى عليه والشهود (١)

٤ - تقرير رأى الخبير

٥٢٦ - يجب على الخبير أن يقدم تقريراً بالكتابة توضع عليه امضاءه يرفق باوراق التحقيق (٢)

تقرير الخبير

٥٢٧ - يجب أن لا يبنى الخبير رأيه على أقوال الشهود أو غيرهم بل بناء على ما ترشده اليه قواعد الفن غير متأثر بشيء ما

أساس رأى الخبير

٥٢٨ - كما يجب على الخبير ان يبين الاسباب التي بنى عليها رأيه وعلى بيان أسباب رأى الخبير لمحقق او القاضي بحثها بحثاً دقيقاً وله أن يستوضحه فيها حتى يقف على كنهها.

٥٢٩ - المحقق أو القاضي غير ملزم بالآخذ برأى الخبير طبقاً لمبدأ ترك الحرية للقاضي في تكوين رأيه واعتقاده في الادانة أو البراءة في الامور الجنائية حسب اعتقاده ووجدانه (٣)

قيمة رأى الخبير

قد جوزت المادة ٣٨ ق . ت . ج . م . لمامور الضبطية القضائية ان يضع اختاماً على لاماكن للمحافظة على آثار او اشياء تفيد في كشف الحقيقة وله ان يقيم حارساً عليها واذا قرت النيابة ذلك الاجراء فعليها ان تحيل الامر في أقرب وقت الى قاضي التحقيق لتقرير ما يراه - وكل ذلك ليتمكن الخبير وغيره من فحص الآثار الخ

(١) حتى يتبين لهم الارجح

(٢) المادة ٦٧ ق . ج . م . و ٧٣ ق . ت . ج . م . وقد نعت المادة ٣٦ ق .

ج . م . ان يحرر مامور الضبطية القضائية محضراً يثبت به تاريخ حصول التسليم وساعته

(٣) راجع هامش ١ صحيفه ١٠٠ بند ٢١٧ والبند ٢٢٤ صحيفه ١٠٣

الباب السادس

الأدلة المعنوية

- ٥٣٠ — الأدلة المعنوية هي الأدلة التي تقضى الى المحقق على لسان الغير (١)
٥٣١ — أهم طرق الاثبات بالأدلة المعنوية هي البينة وأقوال المتهم عند البينة وأقوال المتهم استجوابه (٢)

الفصل الأول

الاثبات بالبينة

- ٥٣٢ — البينة كل ما يبين الحق واطلقت عرفاً على الشهود لوقوع البيان بأقوالهم البينة
٥٣٣ — والشاهد هو المحدث عما شاهد من عمل غيره أو عما سمعه أو أدركه بحواسه الشاهد
٥٣٤ — والشهادة هي أقوال تشرح وقائع مادية أدركت بالحواس بصور الشهادة
تختلف باختلاف اللهجات وطريقة التعبير والعلم والزكاء والسن
٥٣٥ — البينة الحقة الكاملة تجعل المحقق أو القاضى فى مركز يستطيع فيه أهمية البينة
إدراك وقائع الحادثة برمتها وإذا يجب أن يضع المحقق نصب عينيه عند القيام بهذه المهمة أن لا يكون فيها من الفراغ ما لا يمكن فيه أدراك جميع الوقائع
التي حدثت فإذا تم التحقيق وكان هناك ثمت فراغ أجهد نفسه فى البحث للوقوف عليه مع تحقق صحة الوقائع والتفاصيل التي تقضى اليه من طريق البينة

(١) فهي التي لا يكون الاثبات فيها مبنيًا على محسوسات يشاهدها المحقق مباشرة
(٢) الأدلة المعنوية متنوعة لم يحصرها الشارع لاختلافها باختلاف الجرائم وكيفية ارتكابها وأشخاص مرتكبيها، واقتصر فيها على الكلام في شهادة الشهود واستجواب المتهم (المواد ٧٣ الى ١١٥ ق . ت . ج . ٥ .) (والمواد ٣٣ فقرة ب و ٤٧ و ٧٩ ٩٧ ق . ت . ج . ٢٠ .) — ولم يتعرض للقرائن المعنوية لأنها لاحدها — وهي المعنى المستفاد من أقوال شاهد أو متهم يمكن أن يدل من قرب أو بعد على الجريمة أو قاعها أو على عدم وقوعها أو براءة المتهم منها .

٥٣٦ — وإذا تكون مهمة المحقق في سماع الشهود في الحقيقة سماع الشهادة والوقوف على جميع وقائع الحادثة وتفاصيلها دون نقص فيها ثم تحرر صحة هذه المعلومات التي وقف عليها وأنها الحق (١)

الفرع الاول

سماع الشهادة

٥٣٧ — سماع الشهادة يستلزم البحث في: ١- موضوع الشهادة ٢- أهلية الشاهد ٣- التعرف على الشهود ٤- سماع الشهود ٥- مناقشة الشهود ٦- المواجهة

موضوع الشهادة

٥٣٨ — موضوع الشهادة هي الأمور التي يقررها الشاهد وتكون محلا لسؤاله عن وقائع الحادثة طبقا لنوعها وظروفها وأحوالها ومرتبتها ولا يمكن محصرها لاختلاف هذه الاحوال

(١) عقد قانون تحقيق الجنايات الاهلي فصلا سماه الاثبات بالبينه (المواد ٧٣ الى ٩٢) (والمواد ٧٩-٨٩ ق.ت.ج.م.) في سماع الشهود أمام قاضي التحقيق والنيابة العمومية وفي مواد أخرى أمام المحكمة الجنائية وغيرها وفي قانون المرافعات ولم يتعرض فيها إلا الى تقرير بعض القواعد الشكلية الخاصة بكيفية اعلان الشهود للحضور وطريق الاجراءات معهم إذا لم يحضروا أو حضروا وامتنعوا عن أداء الشهادة وتحليفهم اليمين وغير ذلك من الاحكام التي لا تتعلق بجوهر الشهادة وموضوعها ولا بكيفية سماع الشهود وسؤالهم وطرق تحقيق أقوالهم والاعتبارات اللازم مراعاتها في وزنها وتقديرها والعوامل التي تؤثر فيهم وتحملهم على الكذب أو توقعهم في الخطأ وغير ذلك مما يبحث فيه علم النفس الخاص بالشهادة والشهود كما انه لم يقيد ما موري الضبطية القضائية في حالة عمل التحريات عند سماع الشهود بهذه الاجراءات الشكلية . ولو أن شهادة الشهود يجب أن تكون مكتوبة الا أنه اعتبرها في هذه الحالة مجرد اجراءات تنور بها السلطة القضائية لهذا لا يشترط في سماعها أن يحلف الشاهد اليمين فيها (الا اذا خيف الا يستطيع فيما بعد سماع شهادته يمين - مادة ٣٣ فقرة (ب) ق.ت.ج.م) الخ . . مع العلم كما توضح في غير هذا المكان أن القاضي الجنائي له الحرية التامة في تقدير الشهادة عملاً بمبدأ ترك الحرية للقاضي الجنائي في تكوين رأيه واعتقاده في الادانة أو البراءة فلا يتقيد بشهادة دون أخرى ولو كان سماع الشهادة على سبيل الاستدلال دون حلف اليمين

روط موضوع الشهادة ٥٣٩ — ويشترط في موضوع الشهادة أن تكون: ١- على وقائع مادية (١)

يدرك الشاهد وجودها أو عدمه بالحواس كالضرب والسب ورائحة الخمر .

٢- وأن يكون من شأنها اثبات ارتكاب الجريمة وأحوالها وأسنادها للمتهم

أو براءة ساحته منها أو يتوصل بها الى اثبات ذلك (٢)

٥٤٠ — وإذا يجب أن يراعى المحقق ان الاسئلة التي توجه الى الشاهد عدم خروج الاسئلة
من موضوع الشهادة

لا تخرج عن موضوع الشهادة وانه يتوفر فيها الشرطان السالف ذكرهما ولو

كان السؤال في ذاته مخالفا للأداب أو خارجا عن حد اللياقة (٣)

٥٤١ — ومن ذلك جواز سماع الشهادة على سوابق واخلق وسلوك جواز الشهادة على
خلق المتهم وسوابقه

المتهم أو المجنى عليه لان اثباتها له دخل كبير في الوقوف على الحقيقة لاسيما في

الجرائم المتعلقة بالأداب والحياء .

٥٤٢ — لاقية للشهادة الا اذا كانت مروية على سبيل اليقين لا بما يشك فيه الشهادة على سبيل
اليقين

ولا بما يغلب على الظن معرفته فلا تصح شهادة الشاهد بشيء حتى يحصل له بها علم

٢ — اهلية الشاهد

علم الشاهد بالشهادة ٥٤٣ — يحصل للشاهد العلم بالشهادة بواسطة الادراك بالعقل والحواس (٤)

(١) فالوقائع المعنوية التي لا تقع تحت ادراك الحواس لا قيمة لها لصعوبة تحرى صحتها

بطريق خارجي عن نفس الشاهد ومنها رأى الشخص واعتقاده فاذا سأل المحقق الشاهد عن

رأيه في المتهم والتهمة فالجواب بأنه الجاني كان ذلك لا قيمة له الا اذا قرر الشاهد وقائع مادية بني

عليها رأيه وقد تؤدي أو لا تؤدي الى النتيجة التي كون الشاهد منها اعتقاده ؛ وكذلك لا يسأل

الشاهد عن الامور الفنية أو العلمية التي تحتاج لتربية خاصة وانما الخبراء هم الذين يسألون

عنها ويبدون فيها رأيهم المبني على قواعد العلم بشروط وقيود واجراءات خاصة ؛ وبذلك لا تكون

لاقوال الشاهد قيمة الا اذا كانت مبنية لوقائع خالية من الابهام بحيث يمكن مراقبتها والتحقق

من صحتها بطريقة خارجة عن شخصه وهذه هي حالة الوقائع المادية التي ادركها بحواسه فقط .

(٢) كذلك من العبث ان تكون الوقائع المادية التي ليست لها علاقة بالجريمة وقائعها موضوعا

للسهادة — (راجع المادتين ٧٣ و ١٣٦ فقرة ثانية ق.ت.ج.م. و ٣٣ فقرة [ب] و ٧٩ ق.ت.ج.م.)

(٣) (مادة ١٣٦ ق.ت.ج.م. و ٢١٤ ق.ت.ج.م. و ٧٩ و ١٨٠ ق.ت.ج.م.)

(٤) موضوع الشهادة هي الوقائع المادية فصدر علم الشاهد بالشهادة هي الحواس فان

الشهادة لا تكون لها قيمة الا اذا كان الشاهد تلقى المعلومات وادركها بحواسه مباشرة من

غير واسطة وتكون الصورة التي حفظها منها اصلية فكل شهادة تكون صورة من شهادة

- والوسيلة لمراقبة ذلك تحقيق مصدر علمه بها وكيفية تحمله لها (١) تحقق مصدر علم
الشاهد وصحته وكيفية
تحمله
- ٥٤٤ - ويجب على المحقق البحث في مصدر علم الشاهد بالشهادة وكيفية تحملها حتى يصح اعتبارها .
- ٥٤٥ - فكل شخص متمتع بالعقل وبالحواس كلها او بعضها تصح شهادته على ما علم به ما دام متوفرا فيه المصدر الذي علم به الشهادة واهلا لا دأها .
- ٥٤٦ - فلا يجوز رد شهادة احد الشهود ولا تجريحه ولو كان قريبا او صهرا لاحد الاخصام (٢) الا اذا كان غير قادر على التمييز سواء أ كان ذلك بسبب زيادة كبر أو صغر سنه أو بسبب مرض في جسمه أو قواه العقلية او غير ذلك من الاسباب التي من هذا القبيل (٣)
- ٥٤٧ - يجوز ان يسمع على سبيل الاستدلال بدون حلف يمين من يصح الشهادة على سبيل
الاستدلال تجريحه من الشهود (٤)

او اقوال سمعها الشاهد من غيره ضعيفة ، وعلى ذلك إذا كان في الاستطاعة سماع الشهود الذين ادركوا الوقائع موضوع الشهادة كان واجبا والا فالضرورة تقضي في حالة ما اذا كان الشاهد ميتا او مريضا الرجوع الى من نقلوا عنه وتعتبر اقوالهم في الدرجة الثانية على ان المحقق يجب ان يتأكد من عدم وجود الغش ، كما ان شهادة السماع او الاشاعة اضعف من شهادة النقل

(١) فيدرك العقل مع حاسة الابصار جميع المبصرات وهكذا فاهلية التحمل تثبت بالعقل والحواس

(٢) لم يشرع القانون المصري رد الشهود او تجريحهم للقراءة او صلة الشاهد بالخصوم

(المادة ١٩٨ مرافعات) ونصت المادة ١٧١ ق. ت. ج. م. على عدم جواز رد الشهود بخلاف بعض القوانين فيمكن لوالد ان يشهد لولده او عليه وللمحقق او القاضي سلطة تقدير الشهادة (المادة ١٩٨ ق مرافعات) وقد نصت المادة ١٧١ ق. ت. ج. م. على الاحوال التي يجوز للاقارب والاصهار الى الدرجة الثانية الامتناع عن أداء الشهادة

(٣) المادة ١٩٨ ق. مرافعات اوضحت حالة عدم تحمل الشهادة وهي عدم القدرة على التمييز الخ . .

(٤) هذا استثناء من القاعدة الموضحة في البنود السابقة وهي القدرة على تحمل الشهادة وعدم جواز شهادة غير القادر على التمييز وقد نص عن هذا الاستثناء في المواد (٣١ و ٧٩ ق. ت. ج. م. و ٣٣ فقره ب و ١٧٩ ق. ت. ج. م.) ولم ينص قانون المرافعات (المدني) على هذا الاستثناء لأن الأدلة الجنائية غير محدودة ولأن طبيعة الافعال الجنائية تختلف عن الافعال المدنية ولأن القاضي الجنائي يكون اعتقاده من اى دليل يقدم اليه والغرض ان تكون في هذه الاحوال شهادة مرشدة فقط للمحقق او القاضي اذا وثق بصحتها

- شهادة الصغير المميز والمعتقل
- ٥٤٨ — ويصح سماع اقوال من لم يبلغ اربع عشرة سنة على سبيل الاستدلال (١) وبدون حلف يمين ومحرم المحكوم عليه بعقوبة جنائية من الشهادة مدة اعتقاله الا على سبيل الاستدلال (٢)
- شهادة الاخرس ومن في حكمة
- ٥٤٩ — ويجوز لمن لا قدرة له على التكلم ان يؤدي الشهادة اذا امكنه ان يبين مقصوده بالكتابة او بواسطة الاشارات (٣)

٣ - التعرف على الشهود

- الاستعراف على الشهود من الخصوم
- ٥٥٠ — يستعرف المحقق على الشهود من الخصوم لانهم أدري من غيرهم في التعرف عليهم ويجب على المحقق في هذه الحالة ان يبحث معهم في كيفية تعرفهم عليهم (٤)
- دعوة المحقق للشهود من تلقاء نفسه
- ٥٥١ — ولما كان غرض المحقق الوصول الى الحقيقة وقد يعجز الخصوم من الاستدلال على شهود (٥) كان للمحقق ان يدعو من تلقاء نفسه الشهود الذين يرى فائدة من سماع اقوالهم (٦)

(١) اعتبر قانون المرافعات من في هذا السن غير قادر على تحمل الشهادة ولو كان مميزا (المادة ١٩٩ ق. المرافعات)

(٢) وهذه حالة اخرى استثنائها القانون من القاعدة اذ اعتبر ان المحكوم عليه بعقوبة جنائية غير اهل لتأدية الشهادة وكان مميزا وهي عقوبة تبعية (مادة ٢٥ ق. العقوبات) ولكن بعد الافراج عنه ولو بشرط يصبح اهلا لادائها ولو تحملها مدة اعتقاله

(٣) مادة ٢٠٠ قانون المرافعات الاهلي

(٤) فقد يظهر في طرق تعرف الخصوم على شهودهم حقائق تفيد التحقيق — على أن المحقق يكلف الشهود الذي يرى سماع شهاداتهم والشهود الذين يستشهد بهم الخصوم للحضور اسماع شهادتهم وكذلك شهادته من يحضر باختياره دون تكليف بالحضور — وتفصيل ذلك مبين في المواد ٧٤ - ٧٥ ق. ٥ - ٨٠ ق ت ج م

(٥) حالات عجز الخصم عن معرفة شهوده كثيرة منها قتله في الحادثة او اصابته باصابات جسيمة تفقده الرشد او كان أعمى او غريبا عن الجهة او محبوسا او خوفه من خصمه او تواطئه مع الخصم النخ كما وان حق العقاب هو حق الهيئة الاجتماعية فيجب الحرس على عدم فرار المجرم منه .

(٦) المادتان ٧٣ و ٧١ ق ت ج م و ٨٠ ق ت ج م — ولو كانوا شهودا للدفاع فان مركز المحقق يسمح له بتعرفهم اكثر من المتهم الذي قد يكون محبوسا ممنوعا من أن يرى محاميه او

- ٥٥٢ - قد يتعرف المحقق على الشهود من المعاينة فقد تكون حالة المحل الذي وقعت فيه الحادثة قاضية بسؤال شخص لانه جار ملاصق لمحل الجريمة ولا بد ان يكون رأى الجاني او سمع صياحا واما لانه يوجد عادة في الطريق الذي دلت المعاينة ان الجاني سلكه أو انصرف منه وبذلك يمكن ان يكون رآه (١)
- ٥٥٣ - وقد يتعرف المحقق على الشهود من البحث في ظروف الجريمة فإذا وقعت الحادثة ليلا سأل ارباب الحفظ؛ وإذا وقعت بسلاح أو آلة أو مواد من صنع احد الاشخاص أو متاجرهم سألوا عنها بعد الاستدلال عليهم .
- ٥٥٤ - وقد يعرف المحقق الشهود من تفتيشه منزل المتهم فيعثر على اوراق خاصة بالحادثة مذكورا فيها اشخاص ينبغي سماع اقوالهم لاثبات الحقيقة .
- ٥٥٥ - وقد يعرف المحقق الشهود من البحث في سبب الجريمة
- ٥٥٦ - وقد يأتي على لسان الشهود اثناء سماع اقوالهم ذكر لغيرهم مما يكون في سماع اقوالهم فائدة لاثبات الحقيقة وتعزيز أو تقي لاقوال الشهود السابقين (٢)
- ٥٥٧ - يسمع المحقق اقوال من يحضر له من الشهود باختياره (٣)
- ٥٥٨ - في حاله حضور الشاهد متطوعا يجب على المحقق تحقيق سبب تطوعه

ذويه وقد يكون في اعلان الشاهد للشهادة بواسطة المحقق خير من تركه يحضر بناء على طلب الخصوم أو من تلقاء نفسه ليقوم له العذر عند من يشهد عليهم اذا غضبوا منه وهذا مما يشجعه على الحضور وعدم كتمان الشهادة .

(١) وقد وقعت حادثة قتل في احدى البلاد بعد الغروب بنصف ساعة وكان يوجد على مسافة من محل الجريمة على شاطئ تربة مصلى يستطيع من فيها ان يرى الجناة عند انصرافهم بعد ارتكاب الجريمة في الطريق الذي دلت المعاينة على أنهم سلكوه فبحث المحقق عن الاشخاص الذين ادوا فريضة صلاة المغرب فيها ليلة الحادثة بعد ان اخفى عليهم غرضه الى ان استدل على شخص وسماع شهادته عرف أنه سمع وهو في الصلاة عيارا ناريا لا يعرف سببه ثم رأى عقب الطلق مباشرة اثنين من المتهمين يعرفها خارجين بسرعة من أرض متزرعة أذرة وكانت نتيجة شهادته ادانة المتهمين

(٢) وفي غير ذلك لا يصح سماع اقوال كل شخص يأتي اسمه عفوا أو عمدا على لسان الشهود فإذا جاء في اقوال الشاهد انه بينما كان مارا في الطريق هو وزيد اذ رأيا المتهم يضرب شخصا مثلا وجب سماع أقوال زيد

(٣) المادة ٨٤ فقرة ثانية ق . ت . ج . هـ و ٨٠ فقرة ثانية . ق ت ج م

ودرجة غيرته على الحقيقة او المصلحة العامة (١)

٥٥٩ - والمحقق في حالة التلبس ان يسمع اقوال كل من وجده في محل الشهود في حالة التلبس

الجريمة وله السلطة في ان يمنع ايا كان من الانصراف منه قبل ان يسمع اقواله (٢)

٥٦٠ - تنقسم الشهود من وجهة موضوع الشهادة الى نوعين (٣) - : انواع الشهود

(أ) شهود الاثبات وهم من يشهدون على الوقائع التي يستدل منها على ارتكاب

الجريمة واحوالها واسنادها للمتهم واثباتها عليه .

(ب) شهود النفي (٤) وهم من يشهدون على الوقائع التي تثبت براءة المتهم

ومن باب أولى على الوقائع التي يستفاد منها عدم وقوع الفعل الجنائي أو وجود

ظروف مبررة لارتكابه الجريمة او معفية من العقاب او مخففة للعقوبة (٥)

٥٦١ - شهود الاثبات يدل عليهم المدعى العمومي والمدعى المدني وكل معرفة شهود الاثبات والنفي

من له مصلحة مشروعة في اثبات الجريمة كما ان شهود النفي يدل عليهم المتهم

والمستولون عن اعماله لنفي التهمة عنه ودفع المسئولية عن انفسهم (٦)

٥٦٢ - يكلف المحقق الشاهد بالحضور امامه على يد محضر او احدرجال طريقة احضار الشاهد

الضبط (٧) كما انه في حالة تخلفه عن الحضور يحكم عليه بالغرامه واصدار امر

بضبطه واحضاره (٨)

(١) الشاهد المتطوع غير مرغوب فيه عادة ومحل لسوء الظن فقد يكون شريكا للمتهم جاء
ليستعلم وليتحرى من التحقيق او مضلا أو منتقما

(٢) المواد ١١ الى ١٤ ق. ت. ج. هـ. و ٤٧ - ٤٩ ق. ت. ج. م.

(٣) المادة ٧٥ ق. ت. ج. هـ. ، ٧٩ ق. ت. ج. م.

(٤) يلاحظ أن سماع شهود النفي واجب يحتمه القانون ليس فقط لنفي الوقائع التي شهد
عليها شهود الاثبات كما هو الحال في المسائل المدنية بل على كل واقعة يمكن أن يستفيد منها
المتهم مادة ٧٥ ق. ت. ج. هـ. ؛ ٧٩ ق. ت. ج. م.

(٥) تسمية الاولين بشهود الاثبات والآخرين بشهود النفي غير مستحسن لان الشهود يدعون
لكشف الحقيقة ويجوز أن يكون الشخص الذي دعى كشاهد اثبات هو شاهد نفي للمتهم والعكس

(٦) مع ملاحظة ما سبقت الاشارة اليه من أن المحقق له أن يدعو من تلقاء نفسه الشهود

الذين يرى لزوما لسماع شهادتهم كما يجوز له سماع من يحضر باختياره منهم سواء اكان شاهدا

على اثبات الجريمة على المتهم أو نفيها عنه اذ الغرض الوقوف على الحقيقة

(٧) في احوال التلبس اجاز القانون للمحقق طلب حضور الشاهد شفاها بواسطة احد

رجال الضبط مادة ١٦٦ ق. ت. ج. هـ.

(٨) لا يحكم على الشاهد في حالة التخلف عن الحضور الا اذا كلف بالحضور حسب القانون

٤ - سماع الشهود

٥٦٣ - يستأنز سماع الشهود البحث في ترتيب سماعهم والاحتياط نحوهم وتعيينهم في المحضر وتحليفهم اليمين وامتناعهم عن أداء الشهادة وسماع اقوال الشاهد وتدوين اقواله وملاحظة حالته .

٥٦٤ - البدء بسماع شهود الاثبات هو الترتيب الطبيعي لقاعدة « البيئة على من ادعى » ولقاعدة « الاصل في الانسان البراءة » (١) فليس للمتهم ان ينفي التهمة عنه قبل قيام الحجة عليه الا اذا كانت مصلحة التحقيق تقضى بسماع شهود النفي قبل شهود الاثبات وكانت هناك ضرورة لسماعهم (٢)

٥٦٥ - يتبين المحقق قبل الشروع في سماع الشهود ما اذا حضروا جميعا او تخلف بعضهم .

٥٦٦ - اذا تخلف عن الحضور من الشهود من تهم شهادته او يلزم سماع اقواله اولا (٣) او من كان من مصلحة التحقيق ان يسمع لكي تتعاقب الشهادات ذات المصدر الواحد او المتعلقة بموضوع واحد جاز للمحقق ارجاء سماع الشهود الى ان يحضر المتخلف الا اذا كانت مصلحة التحقيق تقضى بسماع اقوال الحاضرين من الشهود (٤)

امام عضو النيابة او القاضي او المحكمة فاذا كان المحقق من ماموري الضبطية القضائية ويتخلف الشاهد عن الحضور امامه وكانت شهادته لازمة يعرض أمره على عضو النيابة المختص او قاضي التحقيق لتكليف الشاهد المتخلف بالحضور امامه - وعلى كل حال الشاهد الذي يكتف بالحضور حسب القانون ويتخلف بدون عذر مقبول تطبق عليه المواد ٣٣ ، ٨٥ ، ٨٧ ، ١٤١ ، ١٤٣ ؛ ١٦٧ ، ١٦٩ ق. ت. ج. هـ. والمادة ٤٧ من قانون تشكيل محاكم الجبايات الاهلي والمواد ٨٥ ، ٨٧ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ق. ت. ج. هـ.

(١) نصت المواد ١٣٤ ؛ ١٣٥ ق. ت. ج. هـ. ١٧٩ ق. ت. ج. م. على سماع شهود الاثبات قبل شهود النفي الا اذا قررت المحكمة خلاف ذلك واوضحت ترتيب توجيه الاسئلة الى شهود الاثبات وشهود النفي

(٢) كالجنى عليه مثلا واذا كان الشاهد مريضا او له مانع من الحضور . او كان مقيما خارج دائرة اختصاص المحكمة او في جهة بعيدة عن مركزها تطبق المواد ٨٨ الى ٩٢ ق. ت. ج. هـ. والمادة ١٧٦ ق. ت. ج. م.

(٣) لذا نصت المادة من ١٨٨ قانون المرافعات على استمرار التحقيق حتى يتم سماع جميع الشهود

٥٦٧ - يحسن سماع الشهود بترتيب من احضرهم عادة حتى يسهل على المحقق ان يقارن أقوالهم الا اذا رأى من مصلحة التحقيق غير ذلك

٥٦٨ - يثبت المحقق في المحضر عند سماع الشهود حضور المتهم والمدعى والمدعى المدعى المدنى أو عدم حضورهما (١) متى رأى لزوم عدم حضورهما لظهار الحقيقة ويحسن ذكر اسباب هذا القرار

٥٦٩ - اذا حصل تكليف الشهود من المتهم او المدعى المدنى جاز للمحقق أن يطلب منها بيان الاسئلة التي يراد توجيهها اليهم ويحسن سماعهم في جلسة واحدة (٢) وله أن يصرف النظر عن سماع اقوالهم (٣) أو بعضهم اذا رأى أن الاسئلة التي يراد توجيهها اليهم لاعلاقة لها في اثبات الوقائع التي تثبت ارتكاب الجريمة واحوالها واسنادها للمتهم أو براءته منها

٥٧٠ - يثبت المحقق حضور الشهود ويضعهم في مكان يؤمن فيه عليهم من الاتصال بطرفي الخصوم ومن تلقين الشهادة (٤) ٥٧١ - لا يجوز سماع شاهد في حضور شاهد آخر (٥)

(١) المواد ٣٤ ، ٨١ ، ٨٢ ق . ت . ج . هـ . والمادة ٩١ ق . ت . ج . م . - الاصل سماع الشهود أمام النيابة وقاضى التحقيق والمحكمة في حضورهما لان حضور المتهم يمنع بعض الشهود من الشهادة ضده وقد يحصل ان يخرج الخصوم الشهود او يكذبوهم ويكون لذلك فائدة في اظهار الحقيقة، كما ان أقوال الشاهد في وجه المتهم من غير أن يبدى اعتراضا او دفاعا اكبر دلالة من اقواله باعتراض او دفاع وقد نصت المادة ٨١ ق . ت . ج . م . و ٧٨ ق . ت . ج . هـ . على جواز سماع الشهود في جلسة علنية ولقاضى التحقيق ان يأمر بسماعهم في جلسة سرية مراعاة لاحقاق الحق او للآداب او لظهور الحقيقة .

(٢) ولا يجوز للمحقق ان يحيط الشهود علما باقوال المتهم او دفاعه قبل ان يشهدوا بل يطلب منهم أن يقولوا ما يعرفونه عن المتهم أو عن الواقعة التي يريد المتهم سؤلهم عنها ولا يسألهم بطريقة تمكنهم من معرفة اجابات المتهم فان ذلك يكون مدعاة لهم لتأنيدهم بالباطل

(٣) مادة ٧٧ ق . ت . ج . هـ . - وقضت المادة ٨٠ ق . ت . ج . م . ان لقاضى التحقيق دون غيره الحق في اصدار الامر بتكليف الشهود بالحضور اما من تلقاء نفسه او بناء على طلب الخصوم (٤) لان اختلاطهم مؤد للتأثير على ما وعوه من الشهادة لاسيما من كان منهم قليل الثقة بنفسه ويجب على المحقق اثبات هذه الاجراءات في المحضر

(٥) لانه يخشى أن يقول ما يقوله ويترك ما يتركه من الشهادة ونصت المادة ٨١ ق . ت . ج . م . على سماع شهادة كل شاهد على انفراد وكذلك المادة ٧٨ ق . ت . ج . هـ .

٥٧٢ - تؤدي الشهادة دون اكراه الشاهد ماديا او أدبيا وان يكون بعيدا عن التهديد والوعيد او اية اشارة يترتب عليها اضطراب افكاره أو تخويله او الاستهزاء به سواء صدر ذلك من المحقق او الخصوم او غيرهم وواجب المحقق حمايته من كل ذلك (١)

٥٧٣ - كما يجب على المحقق اذا ما دعى الشاهد للشهادة ان يطمئن روعه اذا لاحظ عليه شيئا من الاضطراب فقد يمتري بعض الشهود خوف لعدم اعتياده هذا الموقف ولذلك يحسن اذا كان الشاهد طفلا ان يسأله المحقق بحضور من احضره كي يطمئن اليه الا اذا خيف التأثير فيه منه .

٥٧٤ - ويجب على المحقق أن يعمل على ما فيه راحة الشهود والمجنى عليه تشجيعا على الاقرار بالشهادة وعدم كتمانها فاذا رأى من الشاهد ما يخالف لواقع وجب عليه ان يدعوه بلطف الى تقرير الحقيقة مبينا له وخامة عاقبة لكذب في الشهادة قانونا وديانة كما انه ليس للمحقق أن يبدى رأيا للشاهد سواء كان صادقا او كاذبا ويكفي المحقق مناقشة الشاهد بالتتابع والدقة التي قطع الشك للبحث عن الحقيقة اذا كتم الحقيقة او قرر عكسها .

٥٧٥ - يحرص المحقق متى انتهى من سماع اقوال الشاهد على عدم اتصاله غيره من الشهود الذين لم تسمع شهادتهم حتى لا يعامون بالاسئلة التي وجهت اليه واجابته عنها ويحسن ان يبقيه في حجرة التحقيق فقد يحتاج اليه للاستفسار منه عن بعض نقط تأتي على لسان باقي الشهود او للمواجهة بآخرين واذا خشي ن وجوده في قاعة التحقيق يؤثر في باقي الشهود يبقيه في محل آخر

٥٧٦ - عندما يشرع المحقق في سماع الشاهد يجب عليه ان يعينه في المحضر يذكر اسمه ولقبه وعمره وصناعته ومحل اقامته ومولده وعلاقته بالمتهم او لجنى عليه (٢) ذان في اثبات ذلك في المحضر سهولة الاستدلال على الشاهد الوقوف على د. س. في الهيئة الاجتماعية ومصلحته في الدعوى لتقدير

(١) - مادة ١٣٦ ق. ت. ج. هـ. و ١١٠ فقره رابعه قضت بان المحكمة تمنع عن - - -
كلامه بالتصريح او تنسجح، كل اسارة مما يترتب عليه اضطراب انكاره او تخويله
(٢) المادة ٢٠٩ مرافعات اهلى و ٨٠ ق. ت. ج. هـ. و ٨٢ ق. ت. ج. هـ. - قد يخص أن
كذب الشهود في بيان علاقاتهم بطرفي خصوم ويكون من واجب المحقق اذا اعترض أحد
نصوم على ذلك أن يقبل منه اثبات كذب الشاهد بقدر ما تسمح الظروف

شهادته ثم يحلفه اليمين (١) ان يقول الحق ولا شيء غير الحق اذا لم تسمع

بالة امتناع الشاهد شهادته على سبيل الاستدلال (٢)

عن الشهادة

٥٧٧- في حالة ما اذا امتنع الشاهد عن أداء الشهادة بان سكت وامتنع عن الاجابة او تردد يثبت المحقق ذلك في المحضر ويجهد في الحصول منه على السبب الذي دناه الى ذلك وان يعمل ما في وسعه من الطرق المشروعة لخله على الكلام (٣) اذا رأى منه انه يكتم الشهادة ما لم يكن في حالة من الاحوال التي يصح له او يجب عليه كتمانها (٤)

٥٧٨- يجب ان تؤدي الشهادة من الشاهد نفسه فلا يجوز تأديتها من

شخصية الشاهد

شخص آخر نيابة عنه اذ لا تجوز الشهادة على الشهادة

٥٧٩- ويجب ان تؤدي الشهادة شفاهاً (٥) الا في حالة عدم القدرة على

شفية الشهادة

(١) يجب أن يحلف الشاهد اليمين اذا كان المحقق ليس من مأموري الضبطية القضائية وليس منتدباً للتحقيق (٧٩ و ١٤٥ ق. ت. ج. هـ. و ٢٢٠ مرافعات هـ) و ٧٩ ق. ت. ج. م. وقد نصت المادة ٣٣ ق. ت. ج. م. على أنه يجوز لمأموري الضبطية القضائية توجيه اليمين الى الشاهد اذا خيف ان لا يستطيع فيما بعد سماع شهادته يمين [أمام قاضي التحقيق او المحكمة] بان كان مسافراً الى بلاد اجنبية بعيدة او كان مصاباً بخشى وفاته الخ . . و امتناع الشاهد عن حلف اليمين يعتبر امتناعاً عن أداء الشهادة ويترتب عليه العقوبات المقررة لذلك والمادة ٢١٠ مرافعات تنص على ان تكون تأدية اليمين على حسب الاصول المقررة بديانة الشاهد اذا طلب ذلك وصيغة اليمين « احلف بالله العظيم ان اقول كل الحق ولا اقول غير الحق »

(٢) من تؤخذ شهادتهم على سبيل الاستدلال مذكورون في بندي ٥٤٧ و ٥٤٨

(٣) كأن يؤمنه من خوفه اذا كان يخشى الانتقام أو يفهمه أن من يكتم الشهادة هو آثم ولا يصح أن يمتنع عن الشهادة بحجة انها قد تؤذيه أو تتناقض مع مصلحته أو تعهداته السابقة او انه لا يريد أن يحلف اليمين

وقد نص قانون تحقيق الجنايات على عقاب من امتنع عن الشهادة أمام عضو النيابة أو القاضي أو المحكمة انظر المواد ٣٣ و ٨٧ و ١٤٤ ق. ت. ج. هـ. و ١٧٧ ق. ت. ج. م. وفي حالة الامتناع أمام مأموري الضبطية القضائية يعرض الشاهد على عضو النيابة أو القاضي فاذا اصر على الامتناع عن الشهادة املته قدم للمحاكمة على الامتناع

(٤) أحوال الاشخاص المعفين من تأدية الشهادة مبينة في المواد ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٧ من قانون المرافعات فيجب مراجعتها والبحث فيها من درس قانون تحقيق الجنايات وقانون المرافعات وكذلك المواد ١٧١ - ١٧٣ ق. ت. ج. م.

(٥) شفوية الشهادة هي احدى الضمانات التي وضعها القانون في الشهادة للتثبت من صحتها

التكلم كالاخرص او من في حكمه (١) فيجوز ان تؤدي الشهادة بواسطة
الاشارات او بالكتابة اذا امكن

٥٨٠ - ولا يجوز للشاهد عند تأدية الشهادة أن يرجع الى مذكرات مكتوبة
الا اذا رأى المحقق ضرورة لذلك لمرور زمن طويل على الوقائع التي يشهد الشاهد
عليها أو كثرتها أو تشابهها (٢)

٥٨١ - وبعد حلف الشاهد اليمين اذا كان ممن يجوز امتحانها يسأله المحقق سماع معلوماته
عن معلوماته في الدعوى ويتركه يسردها من تلقاء نفسه (٣) حتى يتمها وللمحقق
بعد ذلك والخصوم ومحاميهم مناقشته

ومنعا من المؤثرات الخارجية ولذا وجب في حالة قيام مانع يمنع الشاهد من الحضور قيام المحقق
أو القاضي اليه أو تدب احد لاخذ أقواله ولم يجوز أخذها بطريق المكاتبات (٨١ - ٩٢
ق. ت. ج. م. ؛ المادة ١٧٦ ق. ت. ج. م. والقاعدة ان المرافعات شفوية وما دام الشاهد
حي يرزق ويستطيع ان يحضر ليؤدي الشهادة فلا يصح الاكتفاء بتلاوة اقواله امام المحكمة
لان مناقشة الشاهد وهو يدلي بأقواله علنا لها اكبر الاثر في تكوين رأى القاضي في صحة
شهادته وعلى ذلك فكل شاهد قادر على الحضور يجب ان يحضر ليؤدي الشهادة ولا تجوز تلاوة
اقواله وقد نص قانون تحقيق الجنايات المختلط على الاحوال التي يجوز فيها تلاوة الشهادة في
المواد ١٨١-١٨٣ وأهمية التلاوة في الجلسة ان الشهادة لا تعتبر دليلا للقاضي الاستناد عليها في
حكمه اذا اتيت في الجلسة حتى يمكن الدفاع والاثام التعرض لها وتقنيدها فاذا لم تتل ولم
يتعرض لها الدفاع او الاتهام وجب على القاضي لفت نظرهما اليها اذا رأى الاستناد عليها في
حكمه (المادة ١٨٤ ق. ت. ج. م)

(١) كحالة المجنى عليه الجريح الذي لا يستطيع الكلام اذا كان في اخذ اقواله شفاهما ضرر
عليه [مادة ٢٠٠ من قانون المرافعات]

(٢) ويمكن للمحقق أن يطلب من الشاهد في هذه الحالات ان يظلمه على مذكراته إلا اذا
تضمنت أسراراً أخرى خاصة وعائلية لا يرى الشاهد افتاءها ويمكن للمحقق أن يسأله في أى
وقت وضع مذكراته وهل كان ذلك عقب الحوادث مباشرة أو بعدها وسبب ذلك وهل هي
الصيغة الاصلية أو صورة منها وهل هي مكتوبة بخطه وهل هو يؤكد صحتها - واذا قرر
الشاهد امام المحكمة انه لم يمد يذكر واقعة من الوقائع يجوز للمحكمة ان تنبذ من شهادته التي
ادهاها في التحقيق أو من أقواله في محضر جمع الاستدلالات الجزء الخاص بهذه الواقعة
مادة ١٨٣ ق. ت. ج. م.

(٣) يسرد الشاهد أقواله كي يؤديها غير مدفوع عليها بخفاء او تدكير من المحقق بخلاف
الحال في استجواب المتهم وقد راعى قانون تحقيق الجنايات الاهل ذلك فنص على سماع أقوال
الشاهد (المواد ٣١ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ١٥) بخلاف نصه على استجواب المتهم (في المواد ٣٥

٥٨٢ - لا يجوز مقاطعة الشاهد عند تأدية شهادته سواء من المحقق أو ذوى الشأن فى الدعوى (١) وللمحقق أن ينبه الشاهد على حصر أقواله فى الوقائع ذات العلاقة فى الدعوى وأن يدعوهُ الى ابداء ما عنده من المعلومات عن أمور معينة - كما يجوز له أن يفهمه موضوع التهمة التى يشهد فيها (٢) ويحسن اذا رأى المحقق أن الشاهد لا يقرر الحقيقة أن يتركه مسترسلا فيما هو فيه حتى يأخذه متلبسا بتناقض معيب عند المناقشة

عدم جواز
مقاطعة الشاهد

٥٨٣ - يجب على المحقق اثبات أقوال الشاهد فى المحضر بمجرد النطق بها وفى حضوره بنفس العبارة والالفاظ التى تسمع منه (٣)

طريقة اثبات
أقوال الشاهد

٥٨٤ - لا يجوز تلخيص أقوال الشاهد واملأؤها على الكاتب (٤) كما لا يجوز أخذ مذكرة بأقوال الشاهد ثم اثباتها فى المحضر وفى غيبته

عدم تلخيص
أقوال الشاهد

٥٨٥ - يجب أن تدون الشهادة بغير تحشير بين السطور وان حصل شطب يصدق عليه الشاهد والمحقق والكاتب (٥)

الشطب والتحشير

و ٩٣ و ٩٤) وهذا فى التحقيق الابتدائى بخلاف القاعدة أمام المحكمة اذ يتضح من المواد ١٣٤ و ١٣٥ و ١٦٠ ق . ت . ج . هـ . و ٤٥ من قانون تشكيل محاكم الجنايات ان الشاهد يؤدى الشهادة بطريق استجوابه فيسأله أولا الخصم الذى يستشده ثم اى الخصم ثم المحكمة ويجوز للمحكمة ان توجه للشاهد أى سؤال ترى ضرورة توجيهه اليه - وتمنع عنه - صلة غير متعلقة بالدعوى النخ - ونصوص قانون تحقيق الجنايات المختلط فى كل ذلك مطابقة لما ذكر

(١) منعا من اضطراب ذاكرة الشاهد

(٢) وبذلك يستطيع الشاهد أن يحصر أفكاره فى الوقائع المطلوب الشهادة عليها لان كثيرا من الشهود يذكرون كل شيء ولو لم يكن له علاقة بالدعوى وان ذكروا عنها شيئا فيكون بعد مقدمات طويلة لاداعى لذكرها

(٣) اذ قد يكون لعبارات الشاهد معنى لا يستطيع المحقق ان يدل عليه بعبارة

(٤) القانون (مادة ٨٤ ق . ت . ج . هـ . و ٨٣ ق . ت . ج . م .) يتطلب من المحقق أن يتلو على الشاهد اقواله بعد فراغه من آدائها فيقرأها أو يعدها فيتعذر على المحقق فى حالة تلخيص أقوال الشاهد القيام بهذا الواجب كما أنه يجب اثبات أقوال الشاهد فى المحضر بمجرد خروجها من فيه كما وأن الدفاع والادعاء قد يفهم من أقوال الشاهد لو اثبتتها بلفظها وعبارتها غير ما فهمه المحقق منها وفوق ذلك فان المبادئ العامة تحرم على المحقق أن يبدى رأيه فى التحقيق وتدوين أقوال الشاهد بهذه الطريقة لاشك أنها غير خالية من حالات ابداء الرأى فى الشهادة فلا قيمة لها كما انه يحتمل أن ينسى المحقق أقوال الشاهد عند تلخيصها أو تحريفها ذاكرته

(٥) مادة ٨٣ ق . ت . ج . هـ . و ٨٢ فقرة ثانية ق . ت . ج . م .

٥٨٦- بعد انتهاء الشهادة تتلى على الشاهد وبعد أن يقررها أو يعدل فيها تلاوة الشاهد الشاهد
تكتب عبارة «تمت أقواله وتليت عليه وأصر عليها وأمضى» فإن امتنع عن وضع امضائه أو لم يمكنه الامضاء لجهله بالكتابة يذكر ذلك أيضا وسنده ويمضي المحقق والكاتب في كل الاحوال (١) كما يجب ان يضع كل من المحقق والكاتب امضاءه على كل صحيفة

٥٨٧- يجب على المحقق اثناء سماع اقوال الشاهد ملاحظة ما يبدو عليه من الحالات الغير عادية لا سيما ما يبدو على وجهه من الاضطرابات والانعكالات النفسانية او التأثير او الاندهاش ويدون ذلك في المحضر مع علاقة ذلك بظروف الشهادة ومواضع الانفعالات ومناسباتها لان لذلك فائدة كبرى في تقدير قيمة الشهادة والوقوف على مبلغها من الصدق، ولا سيما لمن يطلع عليها من القضاة للحكم فيها (٢)

٥٨٨- يجب على المحقق ان يثبت شهادة الشاهد واجوبته عن الاستئلة التي وجهت اليه بنصها حتى لو كانت مطابقة لاقوال من سبقه من الشهود ولا يكتفى بالقول انه سمعت اقواله فوجدت مطابقة لاقوال من سبقه لان وظيفة المحقق ليست اثبات معنى ما سمعه بل حقيقة (٣)

٥٨٩- وعلى المحقق ان لا يحيط الشاهد الثاني علما بما قاله الشاهد السابق الا بعد ان يدلى باقواله وبعدئذ يعرض عليه الاقوال الاولى اذا كانت معارضة أو مناقضة لاقواله؛ ولا يجوز له أن يتلو عليه اقوال الشاهد الاول ويسأله عما اذا كان يؤيدها او ينفيها .

(١) مادة ٨٤ ق. ت. ج. هـ. و ٨٣ ق. ت. ج. هـ. ويحسن في حالة عدم التوقيع للجل الشاهد وضع امضاءه أن تستبدل بوضع ختمه او بصمة إبهامه اليمنى ويذكر ذلك في المحضر (٢) وقد حصل ان اتهم شخصان بقتل آخر على مرأى من ولده الصغير فلما شرع الولد يردد الشهادة كان هادئ البال ولكنه عندما اقترب من منظر القتل ومشاهدة والده وهو ينتفض من شدة ما اصابه هاج وأخذ يبكي ويصيح وأنقض على أحد المتهمين وأخذ بخنقه حتى كاد يقتله كذلك يجب على المحقق ان يلاحظ ويدون تردد الشاهد او سكوته عن الجواب ويجهد في الحصول منه عن السبب الذي دعه الى ذلك

(٣) راجع ما ذكر في هامش «٤» بند ٥٨٤ صحيفة ٢٣٦ — لانه ينطبق على هذه الحالة — واذا ثبت من شهادة الشاهد وجود اوراق او اشياء لديه تفيد في اظهار الحقيقة ولم يقدمها من تلقاء نفسه فلقاضي التحقيق ان يأمره بتقديمها او ابداعها طبقا للمادة ٧٨ ق. ت. ج. م

٥٩٠- لا يجوز للمحقق عند إثبات اقوال شاهد وافقت معنى شهادته شهادة
من سبقه من الشهود ان يوفق بينهما في اللفظ أو الاسلوب أو العبارة اذا لم
يكونا كذلك لقيام الشك في صحة الشهادة عند هذا التطابق الكلى لان
العقل يأباه عادة

عدم جواز محاولة
التوفيق بين شهادتين

٥٩١- ويجب على المحقق في حالة ما تكون شهادة الشاهد تضمنت الشهادة
على نفس الوقائع التي شهد بها من سبقه من الشهود أن يتبين منه بمزيد العناية
مصدر علمه بما شهد به فقد يكون متحدا معهم في المصدر وفي هذه الحالة يمكنه
أن يراجع اقوالهم ويتبين التناقض الواقع ان كان وذلك في حالة ما اذا كانوا
تحملوا الشهادة في نفس الوقت والمكان (١)

بحث مصدر الشهادة
ومكانها ووقت تحملها

٥٩٢- يجوز للمحقق إعادة سماع اقوال الشاهد (٢) متى رأى ضرورة
لذلك وفي هذه الحالة لا يجوز للمحقق أن يقرأ عليه أقواله الاولى أو يحيطه علما
بها حتى يسمع أقواله لا مكان مقارنتها والا اضطر الشاهد ان يتقيد بأقواله الاولى
ولو كانت غير صحيحة حتى لا يلزمه التناقض .

إعادة سماع الشاهد

٥ - مناقشة الشهود

٥٩٣- مناقشة الشاهد هي -أ- سرد معلوماته بأسباب نقص في
سلسلة ما يرويها من الوقائع وتفاصيلها أو غموض الالفاظ والعبارات التي ذكرها
أو تناقض في أقواله أو بين أقواله واقوال شاهد آخر مصدر علمها بالشهادة

(١) يجب ان لو استطاع المحقق أن يسمع الشهود بترييب مخصوص حسب درجة اهميتهم
واتحاد علمهم بالشهادة وكيفية تحملهم لها فان ذلك يكون ادعى الى الضبط في العمل والدقة
فيه كما أنه قد يكون في سماع بعض الشهود قبل البعض الآخر ما يحلهم على التشجيع على قول الحق
(٢) ليس في القانون ما يمنع إعادة أقوال الشاهد، وقد يرى المحقق إعادة سماع اقواله لقيام
الشك في أنها ملقنة له أو غير ذلك من الاسباب؛ ولا يجوز للشاهد في هذه الحالة أن يحيل على
اقواله الاولى؛ وقد لوحظ أن بعض القضاة يدفعهم ضيق الوقت إلى الاكتفاء من الشاهد
بالحالة إلى أقواله في التحقيق الابتدائي وهذا يجعل الشاهد يفهم أنه إنما جاء في الجلسة
ليؤيد أقواله الاولى مع ان روح القانون تمهد له طريق العدول عنها اذا اراد ان يعدل الى
الحقيقة، ويجب التدقيق عند إعادة سماع الشاهد ويتبين منه في حالة العدول عن سبب ذلك
ويبحث معه أي القوانين ينطبق على الحقيقة

واحد أو عدم مطابقة ما يقرره كله أو بعضه للواقع أو مخالفته للعقول (١)

٥٩٤- تكون المناقشة بالقاء الاسئلة على الشاهد من المحقق والاجابة عليها طريق المناقشة من الشاهد

٥٩٥- يجب على المحقق أن يلاحظ في المناقشة الترتيب الطبيعي للوقائع (٢) الترتيب الطبيعي
المناقشة فيتسنى له في اسئلته المحافظة على تسلسل الوقائع وارتباطها وتمحيص كل منها وبذلك لا ينتقل لسؤال الشاهد على واقعة من الوقائع الا بعد الفراغ مما قبلها ولا يضع اسئلة لم يكن مهيأ لها من قبل أو اقتضتها الاجابة السابقة

٥٩٦- يجب على المحقق أن يكون ملما بما تم في التحقيق حتى اذا أراد المام المحقق بالوقا
قبل المناقشة الاستفسار من الشاهد عن أمر سألوه وهو على بينة منه فلا يبنى اسئلته الاعلى الامور التي تناولها التحقيق

٥٩٧- ولا يجوز توجيه سؤال للشاهد بناء على معلومات شخصية لم عدم جواز الاسئلة
لم يشمله التحقيق يتضمنها التحقيق أو اخذها من اوراق لم تكن مضمومة اليه

٥٩٨- ويجب على المحقق ان يتبع الاصول المنطقية (٣) في اسئلته للوصول الاصول المنطقية
الاسئلة الى الحقيقة من أقرب الطرق

٥٩٩- يجب على المحقق ان يضع السؤال صريحا محدودا واضح المطلوب بساطة الاسئلة

(١) المادة ٨٩ ق. ت. ج. م. (عند الانتهاء من سماع اقوال الشاهد كلها يطلب الى الخصوم ابداء ملاحظاتهم ويجوز لهم ان يطلبوا من قاضي التحقيق سماع اقوال الشاهد عن تقض اخرى متعلقة بالوقائع)

(٢) لضمان الوصول الى ذلك يجب عليه فضلا عن دقة فهمه ما قرره الشاهد اثناء سرده معلوماته أن يدون في مذكرة على حدة الامور التي يقرها الشاهد أو النقاط اللازم زيادة البيان فيها أو بها تناقض أو عدم مطابقتها للواقع مراعي الترتيب الطبيعي للوقائع

(٣) القياس المنطقي يتركب من مقدمة ونتيجة فإذا أراد المحقق مثلا أن يسأل شاهدا عما اذا كان رأى المتهم في المحل الفلاني يسأله أولا عما اذا كان له عادة في الوجود في ذلك المحل وان كان فهل وجد فيه ذلك اليوم وما سبب وجوده . هذه هي المقدمات . فإذا أجاب عليها بالإيجاب سأل هل رأى المتهم أو لم يره وهذه هي النتيجة ؛ أما اذا بدأ بسؤاله عن النتيجة أولا واجابه بالإيجاب وقد يكون كاذبا فيضطر الى الاجابة على اسئلة المقدمات بالإيجاب كذب حتى لا يلزمه التناقض ، وبذلك لا يعرف المحقق صدقه من كذبه ويعجز عن الوصول الى الحقيقة او يصل اليها بعد جهد عظيم

خاليا من التعقيد والابهام (١) وان يكون موضوعا في شكل بسيط غير مركب (٢)

٦٠٠ - يجب ملاحظة ان الشهود ليسوا سواء (٣) فلا يصح ان يسلك المحقق ملاحظه عقلية الشهود في الاسئلة معهم طريقا واحدا في السؤال فقد يضطر الى شرح السؤال لبعضهم ويساعده على فهم معنى السؤال والاجابة عليه (٤)

٦٠١ - يجب على المحقق عند سماع شهادة الاطفال ان يضع وجهة نظره مناقشة الاطفال موضع نظره حتى يدرك ما يعنيه الطفل من معاني الالفاظ التي يقولها ويفهم اجابته ويتمكن من مناقشته ؛ كما يجب ان لا يزاحم المحقق الطفل بالاسئلة ويتأكد من انه فاهمها .

٦٠٢ - يجب ان يكون السؤال خاليا من التلقين

٦٠٣ - التلقين هو وضع السؤال بفرض ان الواقعة المراد الاستفسار عنها مسلم بها ويظهر ذلك من حقيقة السؤال او طريقة طرحه على الشاهد بحيث تتضمن الاجابة عليه (٥)

٦٠٤ - لا يجوز ان يفيد السؤال التخصيص او التخخير او الحصر ويعتبر ذلك

عدم اشتمال السؤال على التخصيص او التخخير او الحصر

(١) ليس الغرض من التحقيق مفاضة الشاهد وحمله على تقرير ما ليس له به علم أو إيقاعه في الخطأ

(٢) خوفا من أن يتخبط الشاهد في الاجابة عليه ويقوته التدقيق في الجواب

(٣) منهم الماكر الذي لا يحصل منه على تقرير الحقيقة الا بعد عناء ومحاورات طويلة والنبي الذي لا يتذكر الحوادث الا بصعوبة فان الحوادث مرتبطة ببعضها وفي ذكر بعضها ذكرى لبعض الآخر فيحسن به أن يكثر من سؤاله على الوقائع المعاصرة أو السابقة أو اللاحقة للواقعة التي يريد منه بيانها عنها

(٤) وينتقل به الى محل الواقعة لعل في رؤيته المكان وما فيه وما يحيط به تذكرة له أو يعرض عليه الشيء الذي عجز عن تسميته او وصفه بالنسبة لحالته العلمية مع أشياء مماثلة ويطلب منه أن يتعرف عليه فان ذلك مساعدة للشاهد على أداء الشهادة لا ضرر منها على التحقيق ومن ، ذلك أن أحد رؤساء محاكم الجنايات سأل أحد الشهود وهو بواب لاحدى العمارات عن الجهة التي تقع عليها نوافذ المحل الذي وقعت فيه الجريمة في العمارة فعجز عن الجواب فسأله عما إذا كان معتادا على إقامة الصلاة ثم سأله هل عند إقامة الصلاة تكون النوافذ خلفه أو أمامه او الى جانبه وبهذه المساعدة استطاعت المحكمة أن تفصل من الشاهد على ما تريده من الحقائق

(٥) مثل ذلك ان يتضمن السؤال واقعة غير صحيحة او غير مسلم بها وجعلها اساسا للاسئلة الاخرى كأن يقال للشاهد « ما شكل اللبدة التي كانت على رأس المتهم » عوضا عن سؤاله ماذا

من قبل التلقين فقد يضطر الشاهد للإجابة بحيث لا يخرج عن الأمور التي خصصها السؤال أو يجيب بطريقة التخمين دون التثبت من الجواب (١)

تدوين السؤال
والجواب في المحضر

٦٠٥ - يجب أن يدون نص السؤال في المحضر كما تدون الإجابة سواء بسواء فلا يكتفى بوضع السؤال ثم تدوينه «سئل فاجاب» لأن إثبات السؤال في المحضر يمكن المطلع من مقارنة الجواب بالسؤال ومعرفة العلاقة بينها ومراقبة خلو السؤال من التلقين

إثبات السؤال قبل
الإجابة عليه

٦٠٦ - يثبت السؤال في المحضر عند توجيهه للشاهد وقبل أن يجيب عليه، فلا يجوز للمحقق أن يوجهه شفاهاً وبعد الإجابة عليه يثبتته كتابة مصحوباً بالجواب (٢)

صراحة الاستدلال

٦٠٧ - ويجب أن تكون الإجابة من الشاهد معينة محدودة الأدلة صريحة لا إبهام فيها ولا يمكن تأويلها أو إخراجها إلى جملة معانٍ والا كانت عديمة القيمة (٣)

كان يحمله المتهم فوق رأسه ثم عن شكله وتلك طريقة غير قاطعة الدلالة فقد يجيب الشاهد متأثراً من كيفية السؤال أو من اعتقاده الصدق في المحقق وقد يلجئ بعض المحققين إلى هذه الطرق الفاسدة بسبب ميلهم للاتهام ويبررون عملهم بالرغبة في تعرف صدق الشاهد من كذبه ومثل ذلك أن يقول للشاهد هل السلاح الذي كان مع المتهم وقت الحادثة سكيناً أو خنجرًا مع أن المطلوب معرفته مبدئياً عما إذا كان رأى مع المتهم سلاحاً أم لا فالسؤال في هذه الحالة يتضمن السؤال والجواب معاً وهو خداع وغش من المحقق وتلقين للشاهد وكذلك إذا أراد أن يسأل الشاهد عن لون الملبدة التي رآها على المتهم فيسأله بهيئة وطرق مخصوصة «هل كان لون الملبدة اسود» أو «ألم يكن لون الملبدة أسود» فإن صيغة السؤالين وطريقة طرحهما تشعر بطلب جواباً معيناً من الشاهد وقد تساعد هذه الطريقة شاهد الزور الذي يجمل الوقائع التي تضر أو تنفع المتهم فيقدمها للمحقق في صيغة السؤال وعبارته (١) فإذا أراد مثلاً أن يسأل الشاهد عن لون الجلباب الذي رآه على المتهم وبدلاً من أن يسأله بصيغة عمومية عن ذلك يقول له «هل لون الجلباب اسود أو أبيض» وبذلك يتحقق له الجواب ويحصره فإن أجاب بأنه أبيض وقد يكون اسود سأل بهيئة وحركة مخصوصة «عما إذا كان متأكداً مما يقول؟ فيعدل الشاهد عن اللون الأبيض إلى الأسود

(٢) لأنه يخشى أن يحرف السؤال عند الكتابة وتوضع صيغته بشكل آخر ليُطابق الجواب

(٣) لا بد أن يكون الجواب بعبارة مركبة فلا يقتصر على مجرد الإجابة سلباً أو إيجاباً (بتم

أولاً) لأنها توجد للشاهد مجالاً للعدول عن أقواله من غير أن يؤخذ عليه ذلك كما يجب أن تكون الإجابة معينة الموضوع محدودة الظروف كالزمان والمكان والتاريخ فن سئل الشاهد عن الشيء

٦٠٨ - يجب أن تتناسب الاسئلة لمصدر علم الشاهد بالشهادة فيجب على المحقق أن يتبين كيفية تحمل الشاهد للشهادة وطريقة علمه بها، لان الشهادات درجات في القوة تختلف باختلاف مصادرها وكيفية تحملها وادراكها فشهادة الرؤية أقوى من شهادة السمع وهذه أقوى من شهادة النقل وشهادة السماع أو الاشاعة أضعف من الجميع (١)

تناسب الاسئلة لمصدر علم الشاهد

٦٠٩ - الاسئلة التي تلتقي على الشهود تختلف باختلاف الوقائع التي يشهدون عليها وبالاخص باختلاف طريقة علمهم بالشهادة ان كان ذلك بالرؤية أو السمع أو النقل أو السماع

اختلاف الاسئلة باختلاف الوقائع

٦١٠ - يبحث المحقق مع شاهد الرؤية عن سبب وجوده في المحل الذي وقعت فيه الجريمة وكيف امكنه مشاهدة الجاني وهو يرتكبها وهل كان بحيث يراه المتهم وهل رآه المتهم فعلا او لم يره ويستوضحه عن الزمان والمكان والنور والظلام والبرد والحر وهل جرا مما له تأثير في قوة النظر لان الشخص لا يرى في ضوء النجوم كما يرى في ضوء القمر ولا يرى في ضوء القمر كما يرى في ضوء الشمس كما يسأل الشاهد عما اذا كان تحمل الشهادة بحضور آخرين ومن هم وكيف كانوا وهل يدري اذا كان الآخر ادركها وهل نقلها الى آخرين وبأي مناسبة وفي أي وقت ومكان

اسئلة شاهد الرؤية

٦١١ - يسأل المحقق شاهد السمع عن المكان الذي كان فيه ومن أين جاء الصوت اذ قد يكون لتحديد مصدر الصوت تأثير كبير في مدلول الشهادة وقوتها ويستوضحه عن الزمان والمكان والحر والبرد وما كان ملتقعا به وقوة الصوت لان الشخص لا يسمع من وراء جدار كما يسمع وهو لا يفصله عن

اسئلة شاهد السمع

المسروق مثلا وجب أن يعينه بنوعه وجنسه وكيته وأوصافه حتى يسهل البحث عنه وهل جرا وفي الاستطاعة بتعدد الاسئلة كشف غموض الجواب وعما اذا كان يرجع الى عيب نفسي في الشاهد او الى خداعه (١) لان حاسة السمع تخطيء اكثر من حاسة النظر وليست فائدة تعيين مصدر علم الشاهد ما يشهد به بقاصرة على ذلك فانه لا يتسنى للمحقق تحقيق الشهادات وتعرف صدقها من كذبها من غير أن يقف من الشاهد على كيفية علمه بها غير انه في بعض الظروف تقضي المصلحة العامة على الناهد ان يمتنع عن التعريف عن مصدر علمه بما يشهد به ولذلك نص قانون المرافعات (مادة ٢٠٤) على انه اذا علم احد القضاة او محوهم او احدا مأموري الضبط بتوضيحات متعلقة بفعل يستوجب عقوبة على حسب المقرر بقانون العقوبات فلا يجبر على أن يخبر عن مصدر علمه بذلك فاذا امتنع فلا عقاب عليه (راجع هامش (٤) بند (٥٧٧) صحيفة (٢٣٤))

مصدر الصوت فاصل كما ان قرب المسافة وبعدها بين مصدر الصوت وموضع الشاهد وهبوب الرياح واتجاهها مع الصوت او ضده له اثر كبير في صحة الشهادة، ويستوضحه عن الالفاظ التي سمعها وقد لا يمكن للشاهد ان يعيد العبارة بنفس الالفاظ التي سمعها اذ يكون ذلك متعذرا اما لطول العهد على الواقعة أو حالة الشاهد ويكفى ان يؤدي معنى ما سمعه بالضبط ولو بعبارة الخاصة فقط يجب التوفيق للوصول الى ذلك لانه يخشى ان يسئ التعبير عما سمعه فيتغير معناه ومدلوله غير انه في بعض الاحيان يكون من اللازم حتى تكون للشهادة قيمة ان يذكر الشاهد ما سمعه بلفظه وعبارته اذا كان للالفاظ دخل في تكوين الجريمة (١)

٦١٢ - يسأل المحقق الشاهد الذي ينقل عن الغير ممن نقل عنهم وعن زمان استله شاهد النقل ومكان العلم بالشهادة والاسباب التي دعت الغير الى التصريح له بما يصرح به وعلاقتهم ببعض والظروف التي حصل فيها ذلك والاشخاص الذين كانوا معهم ونقل اليهم ما سمعه (٢)

٦١٣ - يلزم المحقق ان يبحث مع شاهد السماع (الاشاعة) عن هذه الاشاعة استله شاهد السماع واصلاها بحثا دقيقا وان يتحرى عنها اذ قد يكون اصلها مجرد رأى او اعتقاد شخصي انتشر عن صاحبه فتناوله الناس كحقيقة مقررة وقد يكون الدافع للاشاعة مصلحة الناشر وقصد الاضرار بالمتهم وقد يكون المصدر الذي علم منه احد الشهود هو عين المصدر الذي علم منه الآخر، وبذلك يمكن للمحقق ان يراجع اقوالهما حتى يعلم التناقض الواقع فيها ان كان ويناقشها حتى تظهر له الحقيقة.

(١) كما هو الحال في اغلب الجرائم الكلامية والشفوية كجرائم القذف والسب والامانة لفصل فيما اذا كانت تشمل عيبا معينا وتضمن عيبا للسمعة والاعتبار او ان تقضى الى الامتقار ويجب على الشاهد ان ينقل ما سمعه بالالفاظ دون المعنى

(٢) وهنا لا يخلو الحال من أحد أمرين اما ان يكون الشاهد قد مباشر من الشخص الذي وقعت أمامه الحادثة او نقل عن يروي عنه او لا يعينه فان كان الاول كانت الشهادة له شيئا من القوة لاسيما اذا استطاع المحقق ان يسمع أقوال ذاك الشخص — ويجب ان نفت النظر في حالة ما يشهد شخص أن المتهم افشى اليه بشيء من سرار جريمة ان يكون عند المحقق رغبة تجعله يدقق مع شاهد النقل لأن المتهم لا يفشى بأسرار الا لمن يثق به وحده من المعتد ان يعترف على نفسه لسكن من يقابله او يتحدث معه

٥ - مواجهة الشهود

- ٦١٤ - مواجهة الشهود هي الاستفسار منهم مجتمعين عند حصول تناقض (١) بين شاهدين أو أكثر على واقعة من الوقائع بعد أن يكون المحقق قد استفسر من كل واحد منهم عن ذلك منفردا عند المناقشة (٢)
- ٦١٥ - قد تكون نتيجة المواجهة اظهار الحقيقة بتذكر الناسى من الشهود ما قد غاب عن ذاكرته أو موافقة بعضهم لبعض أو عدول البعض منهم عن أقوالهم
- ٦١٦ - يشترط في المواجهة اتحاد المكان والزمان ومصدر العلم بالوقائع المختلف عليها بين الشهود المراد مواجهتهم
- ٦١٧ - يجب اثبات المواجهة ونتيجتها في المحضر بغاية الدقة مع بيان ما يبدو على الشهود من الاثباتات والتأثر والحركات غير العادية وما يبدر منهم من الالفاظ وغيرها التى يمكن ان تفسر بمعنى مخصوص (٣)
- ٦١٨ - يصح مواجهة المتهم بالشاهد اذا سمعت أقواله في غيبته فقد يتأيد صدقه أو يثبت كذبه عند ما تتقابل الوجوه (٤)
- المواجهة
- سبب للمواجهة
- نروط المواجهة
- اثبات المواجهة في التحقيق
- مواجهة المتهم بالشاهد

الفرع الثانى

تحرى صحة الشهادة

- ٦١٩ - لا يستطيع الشاهد أحيانا التغلب على العوامل المختلفة التى تحول سبب تحرى صحة الشهادة

- (١) التناقض المضعف للشهادة هو الذى يقع في جوهرها ومعناها لا في الفاظها لان العبرة بالمعنى دون الالفاظ — نصت المادة ٧٨ ق.ت.ج.م. ، ٨١ ق.ت.ج.م. على المواجهة
- (٢) يعترض بعض رجال القانون على المواجهة حرصا على حق الدفاع ويرى الاكتفاء بالملاحظة على الشهود منفردين اذا تعارضت أقوالهم لان المواجهة قد تحملهم على الاتفاق على حساب المتهم بحجة انهم كانوا مخطئين ولكن المادة ٧٨ ق.ت.ج.م. و (٨١ م.) تنص على جواز مواجهة الشهود بعضهم ببعض :
- (٣) يجب شدة الانتفاة لان بعض الاشخاص يتصنع في حركاته وفيهيج ويفضرب وهو هادىء ولا يخفى هذا التصنع على المحقق المحنك — وفي حالة عدول بعض الشهود عن أقوالهم الاولى يجب مناقشتهم في ذلك وان يتبين منهم سببه والتحرى اى القولين اصح الخ .
- (٤) فقد يعدل الشاهد عن أقواله عندما يرى المتهم ويحججه بالدليل ويخجله فتتحرك فيه عاطفة اخير فيرجع عن أقوال الزور التى قد تقضى على البرىء

بينه وبين تقرير الحقيقة عمداً أو عن غير عمد فلم يلزم القانون السلطة القضائية الأخذ بالشهادات بل جعلها حرة في اعتمادها أو رفضها حسب اعتقادها ولو أنه أشار عليها بقبولها بسبب ما أحاطها من الضمانات (١) التي تضمن صحتها أو لقيام القرينة على صدقها

٦٢٠ - ولما كانت الضمانات التي أحاط بها القانون شهادة الشهود ليست كافية في عدم قول الحق وكل الحق عمداً أو خطأ كان لا بد من وجود ضمانات أخرى للحصول من الشاهد على قول الحق وكل الحق وهذه الضمانات توجد في شخصية المحقق (٢) وكفاءته وصفاته ومعارفه وحسن اصغائه للشهود وتدقيقه معهم والعمل على تحقيق أقوالهم ومعرفة الأسباب التي تحملهم على الكذب والدواعي التي تكرهم على الخطأ (٣)

٦٢١ - فليست سلطة المحقق قاصرة على سماع الشهادة، بل عليه واجب تحري سماع النهاية وتحرر صحتها وتحقيق أقوال الشاهد للوقوف على مطابقتها للحقيقة، وفي حالة عدم المطابقة وجب عليه معرفة سبب ذلك سواء أكان من دواعي الخطأ في الشهادة أو من دواعي الكذب فيها حتى يمكنه الوقوف على كنهها وما خفي منها وإظهاره ليتمكن من تقدير الشهادة

٦٢٢ - ولما كانت الشهادة تستمد قوتها من امرين أحدهما عدم خطأ الشاهد والثاني عدم كذبه فثبت للمحقق هذان الأمران كانت الشهادة صادقة والا كانت كاذبة أو مشكوكا فيها والطرق التي يتعرف المحقق بها ذلك غير محصورة فوجب أن نبين المشهور منها تاركين الاستنباط لفطنة المحقق وما يستنتجه من بحث

(١) فالشاهد الذي يحلف اليمين في نظر القانون أولى بالتصديق من لم يحلفها أو يابى آدابها أو تؤخذ شهادته على سبيل الاستدلال - وقد قيل أن اليمين تعطي الشهادة قوة كانت تقوى العقود بالكتابة والكتابة بالامضاء - ومن الضمانات التي وضعها القانون أيضاً تقرير معاقبة شاهد الزور بشروط مخصوصة . منها أن يكون حلف اليمين (راجع هامش (١) بند (٥٧٦) صحيفة (٢٣٤)

(٢) المحقق يعتبر خبيراً في تحقيق الشهادات

(٣) وقد تعجز سلطة الحكم عن تحقيق أقوال الشهود بالطرق والوسائل التي كانت في وسع المحقق استخدامها وقت التحقيق فقد يموت بعض الشهود وتتغير حالة المكان والزمان والظروف التي يتحملون فيها الشهادة كما وإن المحقق وقسوا وجه الحوادث أبان وقوعها وقبل أن يكتب الشهود الوقت للتطبيق أقدر من الحكمة على تحقيق الشهادات .

أحوال الشهود النفسانية من وقوفه على نظريتي الخطأ والكذب في الشهادة
الذين سنتكلم عليها بعد

طرق تحرى صحة الشهادة

طرق تحرى صحة الشهادة: ٦٢٣ - طرق تحرى صحة الشهادة هي وسائل يتمكن بها المحقق من التعرف

على صدق الشاهد أو خطأه أو كذبه وعلّة ذلك حتى يستطيع تقدير شهادته

أساسها ٦٢٤ - هذه الوسائل مبنية على طبيعة الفعل أو الواقعة موضوع الشهادة
وشخصية الشاهد وكيفية أدائه الشهادة .

١ - تحكيم العقل ٦٢٥ - فيجب على المحقق تحكيم العقل فيما إذا كانت طبيعة الفعل المشهود به

ممكنة الحصول أو محتملة أو مستحيلة طبقا لما هو معروف من القوانين الطبيعية
أو الطبيعة البشرية (١)

٢ - تحكيم العرف ٦٢٦ - كما يجب تحكيم العرف والعادة في إمكان حصول الفعل المشهود به

أو احتمال حصوله أو استحالة لأن الناس لا يشذون عن العرف والعادة إلا
نادرا والممتنع عادة كالممتنع حقيقة وكلما كانت الشهادة مخالفة للعرف والعادة
كانت غير صحيحة أو على الأقل مشكوكا فيها ما لم يوجد سبب محتمل التصديق
يدعو إلى الخروج عن حكمها (٢)

(١) قد يدعى المجنى عليه أنه رأى المتهم وعرفه وقت ارتكاب الجريمة وسمع صوته وبأشئ التهم
بشهود يشهدون بأنه في وقت قريب جدا من وقت وقوع الجريمة شاهدوه في مكان آخر يتعذر
الذهاب منه إلى محل ارتكاب الجريمة فيجب على المحقق أن يستعرض في عقله كل الاحتمالات
الممكنة ويتبين ما إذا كان في وسع المتهم أن يذهب إلى محل الجريمة راكبا جوادا أو أى حيوان
آخر أو وسائل أخرى فيسهل عليه قطع المسافة في الوقت المذكور ويتحقق إمكان أو عدم إمكان
هذه الأمور للمتهم مع حالة الطرق والسكك الحديدية الخ فاما أن يكون ذلك ممكنا له أو يستحيل
عليه حصوله وفي الحالة الأخيرة تكون أقوال المجنى عليه غير معقولة إلا إذا ثبت للمحقق أن
شهود المتهم كاذبون

(٢) كتهم يأتى بناهد ينهد أنه رآه وقت حصول الجريمة في حفلة عرس في قرية أخرى
غير التي حصلت فيها الحادثة ولم يكن مدعوا إليها وليس بالحفلة ما يستحق أن يجعل مثله يقطع
مسافة من قرينته لمشاهدتها بدون دعوة - وكعدم بشهد مع سارق بأنه اقترضه النقود التي
ضبطت معه - مع العلم بأنه كلما كانت الواقعة التي يشهد بها الشاهد متكوكا فيها وجب أن يطلب
منه المحقق ضمانا أكثر يؤيد ما يدعيه

- ٦٢٧ - يجب على المحقق البحث في شخصية الشاهد من الوجهة الاخلاقية ٣ - شخصية الشاهد ومن وجهة كفايته الطبيعية وقواه العقلية والادبية وتربيته مما يتفق مع قدرته على تحمل الشهادة والعلم بها بالطريقة التي يذكرها
- ٦٢٨ - ويجب البحث في سلوك الشاهد وشهرته بين الناس ومعرفة ٤ - سلوك الشاهد ماضيه لان لذلك تأثيرا كبيرا على تقدير صحة شهادته (١)
- ٦٢٩ - كما يجب التحقق من احوال الشاهد الطبيعية وقواه الجسمية - قوى الشاهد العقلية وقدرته على ادراك ما يقع امامه من الحوادث ونسخ صورة منها طبق الاصل تستوعبها ذاكرته وتجيبه عندما يرجع اليها ومن كانت هذه حالته كان اولي بالتصديق من شاهد غبي عليل الجسم ضعيف الحواس لا يقوى على ادراك ما يقع تحت حواسه وان ادرك عجز عن الافصاح به او حرقه او فعل معه النسيان فعليه
- ٦٣٠ - يجب على المحقق ان يمتحن حواس الشاهد متى ارتاب في صدق ٦ - امتحان الحواس روايته فان كان ضعيف النظر وادعى انه رأى على بعد او كاد ان يكون اصما وسمع او شم وهو لا يميز بين خبيث الرائحة وطيبها او ادعى بأن مصدر علمه حاسة الذوق وهو فاقد لها، والمحقق ان يعرضه على الطبيب الاختصاصي لفحص الحواس
- ٦٣١ - كما يجب على المحقق ان يعمل التجارب بنفسه وتحت ملاحظته ٧ - تمثيل الحادثة فيذهب مع الشاهد الى المحل الذي قرر انه كان موجودا به وقت ان رأى المتهم او سمع صوته ويمثل الحادثة كما ادركها هناك على شرط اتحاد الزمان والمكان وحالتها وقت حدوث وقائع الشهادة؛ كذلك اذا كانت اقوال الشاهد لها ارتباط بالمسافات والابعاد لزم المحقق ان يجري بنفسه أو بواسطة من ينتدبه لعمل المقاس وأخذ الابعاد أو اذا كانت لها ارتباط بأوقات فله أن يجرب ادراك الشاهد في ذلك أو تجربة صحة الوسيلة التي يدرك بها الشاهد الوقت والمواعيد وهلم جرا وبالجملة يبحث مع الشاهد طريقة علمه بالشهادة وعما اذا كانت هذه الطريقة تخدعه أو تخطيء معه أحيانا أم لا

(١) من كان ناقص التربية فاسد الاخلاق ساقط اثره - ع-يم الكسب هان عيه ان يكتب طوعا لعادة ذميمة او ارضاء لتهوة

ببحث الامور التقديرية ٦٣٢ - ولما كان أغلب الناس لا يستطيع التفرقة بين الالوان والاشكال لجهلهم بها أو لقصر ادراكهم وضعف قوة الملاحظة فيهم كما هو الحال في بعض الناس في تقدير المسافات والازمنة لزم المحقق تعرف معلومات الشاهد في ذلك بان يعرض عليه ألواناً مختلفة وبالاخص المتقاربة منها وكذلك الحال في الاشكال والازياء

٨ - مقارنة حالة الشاهد ٦٣٣ - ينبغي للمحقق أن يقارن حالة الشاهد الادبية والعلمية ودرجة ثقافته الأدبية والعلمية بما يقرره في الشهادة ومركزه مع سرد الوقائع والامور التي يشهد بها وكيفية علمه بها فاذا كانت تتنافر معها كان ذلك دليلاً على كذبه ، فقد يرى المحقق أن الوقائع التي يشهد عليها الشاهد أو كيفية اجابته عليها والالفاظ والعبارات التي استعمالها لا تتفق مع حالته الادبية أو المادية أو العلمية ولا يسمح له مركزه الاجتماعي بالوقوف عليها والبحث معه فيها وتدل المحقق على أن الشهادة ملقنة غالباً (١) ولما كان المحقق لا يضع للشاهد الا الاسئلة التي يمكنه بحالته وبمعلوماته ومعارفه الاجابة عليها توجد للمحقق فرصة في هذه الحالة لامتحان الشاهد الذي يلاحظ أنه يشهد بما ليس له به علم ، وليتبين درجة جراته يسأله عن بعض الامور المتعلقة بما يشهد به والتي تقتضي الاجابة عليها معلومات خاصة بجهلها حسب مركزه ومعلوماته ومن النادر أن يقول لا أدري ، ويمكنه مناقشته أيضاً لمعرفة مبلغ تحريه الصدق وبذلك ، يتمكن المحقق من تقدير شهادته

٩ - استعادة الشهادة ٦٣٤ - لما كان واجب المحقق ملاحظة حالة الشاهد وهو يقرر أقواله والبساطة وملاحظة ترتيب القول أو السهولة التي يتكلم بها والعبارات والالفاظ التي تأتي على لسانه والاحتياط والعبارات الخ الذي يظهره في بعضها أثناء تأدية الشهادة فاذا ارتاب المحقق في أقواله استعادها مرة ثانية وثالثة واستدل على كذب الشاهد أو تلقيه الشهادة بما يراه أنه لا ينسى ترتيب القول وعبارته بحيث لا يقع فيه حتى الاختلاف اللفظي

(١) فقد بلغ بعضهم ان زيدا اطلق عليهم عياراً تارياً لم يصيبهم اثناء سيرهم ليلاً وفي الظلام على جسر ترعة بجوار ارض مزروعة قصبا طويلاً ولما ناقشهم المحقق عن كيفية معرفتهم لزيد والظلام حالك قرروا ان ضوء لبة المحطة التي تبعد عن محل الحادثة كان منعكساً على ماء الترعة وبذلك امكنهم معرفة مطلق العيار ، وبصرف النظر عما اذا كان الضوء منعكساً حقيقة كان هؤلاء الناس جهلاء بنظرية انعكاس الضوء وباستعمال لفظي (انعكاس الضوء) التي جاءت على لسانهم مما دل المحكة انهم ملقنون السادة وحكت ببراءة المتهم .

٦٣٥ - وقد يتمكن المحقق من ملاحظة كيفية أداء الشهادة أن يتعرف صحة الوقائع التي تشهد بها الشهود سواء من تعددهم أو توافقهم أو تناقضهم أو كيفية الالتقاء والتعبير وغير ذلك مما يمكنه من تقدير شهادة كل منهم وترجيح بعضها على بعض وتمييز صحيحها من فاسدها

٦٣٦ - ولا شك أن الترجيح يكون بقوة الدليل لا بكثرة إذ أن الشهادة توزن ولا تعد فليست قوة الشهادة متناسبة تناسبا مطردا مع عدد الشهود فقد تكون شهادة الاقلية أصح وأقوى من شهادة الاكثرية فلا عبرة بكثرة الشهود الذين يؤدون الشهادة (١)

٦٣٧ - فاذا اختلفت الشهود في أمر بحيث تكون امام المحقق شهادتان متناقضتين لا يمكن التوفيق بينهما ولم يتمكن من رفع هذا التناقض بالمناقشة والمواجهة، وازن بين أقوالهما وبحت عن الاعتبارات المرجحة في كل منهم من وجهة طبيعة الفعل المشهود به في إمكان حصوله، فيحكم العقل والعرف، ومن وجهة شخصية الشاهد وكفاءته وادراكه وقدرته على تحمل ما يشهد به فالعدد بعيد من أن يكسب الشهادة القوة

٦٣٨ - وقد يجدر المحقق تناقضا في مجموع أقوال الشاهد وفي هذه الحالة يجب التدقيق والشك فيها، فاذا تعذر التوفيق بين اجزاء شهادته فيجب تحليل شهادته وبحت اسباب الاختلاف فيها فاذا كان الجزء الذي كذب فيه منفصلا عن باقي أقواله وكان السبب الذي حمله على الكذب فيه خاصا به فلا يكذب باقي أقواله، واذا اكتشف خطأ دما الى تحريف الشهادة في بعض اجزائها فيجب تحديد نطاقه وتعرف اثره في مجموع الشهادة فيعيب شهادته كلها ويسقطها او يعيب جزأ منها علاوة على اساءة الظن في شهادته كلها

٦٣٩ - مع ملاحظة ان التناقض الذي يقوم على المسائل التقديرية كالمسافات والالوان والاشكان التي تؤثر في ادراكها والحكم عليها معلومات الشاهد

(١) فقد يقرر شاهد واحد وقت متعلق بالدعوى تؤيد ظروف الحن لا مصدحة له فيها خيرا من سبعة اشخاص لا يذكر كونه تمام او له مصدحة والكذب ومع ذلك متى اجمع شهود متعددون على امر واحد ووافيه وكان ذلك لا يرجع الى سق تنفق وتفقين متبادل او الى سبب من اسباب الكذب التي يجب على المحقق ان يتعراها كان هذا الاتفاق دليلا على صدقهم.

وتزيبته لا تدل حتماً على عدم صحة الشهادة

١٤ - الأسئلة في
الجزئيات والتفاصيل

٦٤٠ - كثرة سؤال الشاهد عن التفاصيل يحك الشاهد للوقوف على صدقه من كذبه لانه لو كان صادقاً أجاب عليها ولو كان كاذباً ارتبك فيها وأجاب بما يبرر كذبه ؛ ومن الشهود من يتطوعون للكذب او يؤجرون على قول الزور فيلقنون الشهادة قبل آدائها وتعمل معهم التجارب للتأكد منهم وأغلبهم لا يخرجون عما رسم لهم ولقنوه الا اذا اخرج المحقق مركزهم بالاسئلة التفصيلية عن جزئيات الوقائع والحوادث ، فقد تخفى عليهم الاجابة عن بعض الامور التي لو كانوا صادقين فيها لاجابوا عليها لارتباطها بموضوع الشهادة ؛ ولذلك يصل المحقق الى اكتشاف محل الضعف في التدبير المتفق عليه بينهم وبين ذوى الشأن في الدعوى ؛ فانهم وان احتاطوا في تحديد موضوع الشهادة مقدماً وتخيلاً الاسئلة التي يمكن ان يضعها المحقق للشهود وتحضير الاجابة عليها مقدماً فانهم ما يتدارك المحقق من الاسئلة في الجزئيات والتفاصيل وبذلك يعمى الشاهد عن الاجابة عن اسئلة لم يكن يتوقعها ويكون عجزه دليلاً على كذبه (١)

١٥ - الاتفاق الغير
مقبول

٦٤١ - واذا كان اتحاد الشهود في القول دليلاً على صدقهم في الغالب ففي كثير من الاحوال تراهم على كثرة عددهم متفقين في العبارة وكيفية الالتقاء والترتيب وغير ذلك من الموافقات التي تدعو الى الشك في اقوالهم ولا يمكن ان تنسب الى المصادفات ، ويظهر له ذلك جلياً متى وقع احدهم في خطأ مادي ووقع فيه الباقيون ويكون ذلك مما يدل على عدم صحة شهادتهم ويؤدي الى

(١) لان شاهد الزور مهما احتاط في تعرف موضوع الشهادة وتعيين الاجابة عليها مقدماً قد يفوته من التفاصيل ما يجمله يعجز عن الاجابة عليها لانه لم يفتن اليها من قبل ولم يكن يتوقعها وقد يكون ذلك سبباً في فضح امره ، وتظهر اهمية التدقيق مع الشاهد في تفاصيل الوقائع وجزئياتها عند ما يحصل ان شخصاً يدعى للشهادة فيسمى عنده المتهم أو المجنى عليه للتخلف عن الحضور لعلمه بانه لا يقول الا الحق وهو ليس من مصلحته ولتعذر الاتفاق معه يستبدله بغيره ممن يقبل أو يحابي مذمته ويخبره مقدماً بما ينهد به ، فاذا حضر امام المحقق تسمى باسم الشاهد الحقيقي وشهد بلسانه فاذا دخل معه المحقق في تفاصيل الواقعة التي لم يكن يتوقعها اخرجته وظهرت حقيقته ، وقد حصل مع شاهد عدم احتياطة لدرجة انه بعد ان فرغ من آداء الشهادة وتلاها عليه المحقق دعاه للتوقيع عليها فوقع بامضاءه الحقيقي

البحث معهم فيما يعزز اتفاقهم وتديرهم (١)

٦٤٢ - يجب على المحقق التحقيق من رواية المجنى عليه او الشاهد الذي المجنى عليه او الشاهد للمتهم ١٦ - التحقق من رؤيا يشهد بانه رأى المتهم وقت ارتكاب الجريمة وعرفه

٦٤٣ - واذا كان المجنى عليه او الشاهد الذي يقول انه رأى المتهم وعرفه ١٧ - تعرف المجنى عليه له سبق معرفة بالمتهم يجب على المحقق ان يسأله عما اذا كان رآه رأى العين او عرفه أو الشاهد على المتهم من صوته وفي الحالة الاولى هل كان المتهم يلبس لباسه العادي او كان متنكرا (٢)

٦٤٤ - واذا كان المجنى عليه او الشاهد الذي يقول انه رأى المتهم لم يسبق ١٨ - وصف المجنى عليه او الشاهد للمتهم له رؤيته يسأله المحقق عما ارتسم في ذهنه من اوصافه وحالة ملابسه والوقت الذي كان فيه المتهم معرضا لنظره والزمن الذي مضى على الحادثة (٣) والظروف التي رآه فيها فقد يستطيع ان يعطى بيانات مميزة للمتهم (٤) او بعض اوصافه مما ارتسم في ذهنه او يكون غير قادر على وصف ما رآه منه فيجب على المحقق مقارنة اقوال المجنى عليه او الشاهد ودقة الاوصاف التي يذكرها بما احاط به من الظروف ودرجة فطنته وشخصيته ليتسكن من تقدير شهادته.

٦٤٥ - يجب على المحقق للتثبت من اقوال المجنى عليه او الشاهد الذي يقول ١٩ - عرض المتهم على انه رأى المتهم ولم يسبق له رؤيته قبل الحادثة وتمكن من ذكر بيانات مميزة له او دفعا للشك ممن ذكر بعض اوصافه او لم يتمكن من وصفه ان يعرض عليه عملية العرض المتهم مع جملة اشخاص مشابهي له في الشكل واللباس واللون والعمر والطول ومن ليس للمجنى عليه او الشاهد بهم معرفة ويطلب منه المحقق ان يخرج من بينهم فان تعرف عليه كان ذلك في الغالب دليلا على صدقه واذا اخرج

(١) وقد حصل مرة ان اتهم شخص في سرقة وكان اتبعين تاريخ ارتكابه اشأن كبير وهو يوم من أيام شهر أغسطس فلما دعى الشاهد الاول وسمعت اقواله قرر أن الجريمة وقعت في يوم كذا من شهر أغسطس فسأله القاضي من يعرف الاشهر الافرنجية فاجاب بالسلب ولما دعى الشاهد الثاني والثالث اخطأ ايضا في اسم النهر نفس الخطأ فاعتقدت المحكمة انهم لقنوا خطأ اسم الشهر او لقنوه صحيحا فأخطأوا فيه جميعا فحكمت ببراءة المتهم.

(٢) لان العادة جرت عند الجناة اذا كانوا معروفين للمجنى عليه ان يذهبوا الى محسن الحادثة متكرين

(٣) لان العين لا تستطيع عادة ان تأخذ من شخص صورة صحيحة كاملة ترتسم في الذهن

(٤) يكون ذلك دليلا على صدقه

عملية العرض

شخصاً غير المتهم كبير الشبه به كان ذلك قرينة على صدقه فاذا تردد الشاهد في التعرف على المتهم او اخطأه قام الشك في صدقه (١) ويحسن ان يعيد المحقق عملية العرض للتثبت من صدق نظر المجنى عليه أو الشاهد (٢)

٦٤٦ - واذا قرر الشاهد انه عرف المتهم من صوته وجب على المحقق ان يسلك معه هذا الطريق للتثبت من صدقه أو خطئه (٣) .

اثبات العرض في
المحضر

٦٤٧ - يجب على المحقق ان يثبت في المحضر اسماء الاشخاص الذين عرضوا مع المتهم ومحل اقامتهم وسكنهم حتى يمكن عند الضرورة مراقبة عملية العرض واستحضار هؤلاء الاشخاص وممّاع اقوالهم كشهود على ما عسى أن يعترض به المتهم على تصرف المحقق، كما يجب اثبات حركات المجنى عليه والشاهد اثناء العرض وما يبيديه من الملاحظات وكيفية استعرافه على المتهم أو تردده وخطئه (٤) وما يبدو على المتهم من الحركات وما يبدر منه من الاقوال عند التعرف عليه (٥) أو قبل التعرف عليه (٦) عند العرض .

لاحتياطات اثناء
عرض المتهم

٦٤٨ - ويجب على المحقق ان يراعى وقت عرض المتهم بالطريقة سالفة الذكر فضلا عن تأكيده بعدم سبق رؤية المجنى عليه أو الشاهد المتهم قبل ارتكاب الجريمة او بعد القبض عليه أو في غرفة التحقيق أن لا يكون هناك أى اشارة او امر يكون مرشدا للمجنى عليه أو للشاهد عنه كأن يكون بجوار المتهم أو

(١) وقد يكون سبب عدم تعرف الشاهد على المتهم ان يكون رآه وقت الحادثة بلباس وزى آخر ومن الجناة من يتنكر وقت الحادثة خصوصا اذا كان معروفا للمجنى عليه . وهذه الحالة تترك لفطنة المحقق وظروف الحادثة

(٢) فانه يخشى اذا اكتفى باعرض مرة واحدة يكون تعرف الشاهد على المتهم من قبيل المصادفات السيئة

(٣) يجب الالتفات انه يحصل كثيرا ان تتأهب النعمة او يتصنع الشخص صوت غيره من باب التضليل

(٤) قد يضطر المجنى عليه او الشاهد عند اثبات ذلك الى العدول عن رأيه من غير أن يخرج مركزه

(٥) وقد يكون للتعرف على المتهم اثر في نفسه فيترف وفي هذه الحالة يجب اثبات اعترافه في المحضر الخ .

(٦) يحصل ان بعض المتهمين واثقون من تعرف المجنى عليه او الشاهد عليهم فيسارعون قبل العرض الى قول او عمل يؤدي الى تعرف المجنى عليه او الشاهد عليهم حتما طعما في ابطالهم عملية العرض فيجب على المحقق اثبات تفاصيل ذلك في المحضر لانها قرينة سيئة عليهم

خلفه شرطى أو أن يكون المتهم موجودا فى قصص الاتهام دون المعروضين معه أو ان يحصل غمز أو إشارة من احد الموجودين يقصد بها الإشارة الى المتهم فاذا حصل شئ من ذلك دون فى المحضر وفى هذه الحالة لا قيمة للعرض. ٦٤٩ - قد تقوم صورة المتهم مقامه فى العرض اذا كان المتهم هاربا وتعرض على المجنى عليه أو الشاهد بين جملة صور تقاربها فى الشكل مع مراعاة عدم معرفة الشاهد اشخاصها ويطلب من المعروض عليه الاستعراف على صورة المتهم من بينها فان فعل كان ذلك من أقوى الأدلة على صدقه لا سيما اذا كان من الاشخاص الذين اعتادوا الاطلاع على الصور ولهم دراية بمعرفة مدلولاتها ٦٥٠ - قد يشهد المجنى عليه فى حوادث القتل والاصابات بأنه عرف الجانى على ضوء العيار النار على ضوء العيار النارى فيجب على المحقق دقة البحث فى امكانه ذلك لانه غير ميسور غالباً فقد اورد التجارب ان صاحب النظر الكامل يمكنه معرفة الجانى على مسافة لا تزيد عن ثمانية امتار على ضوء طلق عادى من بندقية أو طبنجة اذا كان مواجهاً للضارب أو على جانبى خط النار؛ وبما أن مدة فزع الضوء سريعة لدرجة غير كافية ليتبين المجنى عليه تفصيلاً ملامح وملابس الجانى فلا يكون هذا الاستعراف ذا قيمة فى تمييزه الا اذا كان معروفاً له، ويحسن حمل التجربة بالسلاح المستعمل مع نوع المقذوف ذاته ان امكن لمعرفة ما اذا كان يظهر منه نور كاف ام لا وعلى اية المسافات يمكن ان يرى المجنى عليه من يطلق العيار ٦٥٢ - يصح للمحقق ان يستعمل الحيل المشروعة للوقوف على قيمة شهادة الشاهد وصدقه بحيث لا يضر استعمالها بحق ماء، كأن يستبدل المتهم بغيره ويسأل الشاهد ان كان هو المتهم الذى رآه 'و يعرض عليه جملة اشخاص ليس من بينهم المتهم ويطلب منه ان كان يجده بينهم على أن لا يدخل فى ذهن الشاهد ان المتهم بين المعروضين عليه وهو ليس بينهم؛ لان هذا كذب لا يجوز للمحقق ان يلجأ اليه وغير ذلك من الوسائل والحيل المشروعة (١)

عرض صورة المتهم على الشاهد

معرفة المجنى عليه للجبا

استعمال الحيل المشروعة

(١) وقد حصل ان احد الشهود حدد ايام المحكمة وقت الواقعة باصطلاحية ذلك فى الدعوى فسأله المحامى عم اذا كان فى استطاعته ان يعرف الاوقات بواسطة ساعات وثـ اجاب بالاجاب قدم اليه ساعته بعد ان اخرجها عن نوقت الخفى وقد تناوفا شاهد اجاب احابة دلت على أنه لا يعرف استعمال الساعات وليس عنده ادراك يمكنه من تقدير الوقت ولو على وجه التقريب . ومن أحسن الامثلة ان احد القضاة قد تقدم له شاهدان على متهم فى تزوير

لالحاح والنصح

٦٥٣- قد يكون الحاح المحقق على الشاهد بقول الحق وانه متشكك في صدقه متى شعر المحقق بكذبه يحمل الشاهد الى قول الحق لان الشاهد يشعر من ذلك ان المحقق ليس ممن يخدعون؛ وقد يكون نصيح المحقق للشاهد بافهامه ان الصدق سفينة النجاة وان قول الزور ضار بالغير ومسقط لكرامة الشخص له تأثير على احساس الشاهد وشعوره ويمنع الشاهد من الاستمرار في الكذب وقد يعدل الى الحق (١)

٦٥٤- يستطيع المحقق ان يعرف عما اذا كانت الشهادة صادقة أو كاذبة أو مشكوكا فيها من مقارنة الشهادة بالدليل المادي او القرينة التي كشفتها المعاينة وآراء الخبراء والتفتيش ، فيقابل بين مدلول الشهادة ومدلول المعاينة وحالة الجروح والاصابات والآلات التي استعملت في ارتكاب الجريمة ورأي الخبير والاوراق المضبوطة في الدعوى، فاذا لم تتفق الشهادة مع هذه الادلة المادية كان ذلك في الغالب دليلا على الشك فيها أو عدم صحتها (٢) .

مقارنة الشهادة
الدليل المادي
والقرينة

الفرع الثالث

علم النفس مطبقا على الشهادة

النفس مطبقا
على الشهادة

٦٥٥- علم المحقق باحوال الشهود النفسية ووقوفه على العوامل والمؤثرات التي تعمل وتؤثر فيهم ومعرفة امراضهم الاجتماعية والشخصية ينير له طريق تحقيق شهادتهم وتقديرها لان هذه العوامل والمؤثرات ذات شأن كبير في صحة أو بطلان أو خطأ أقوالهم

فلما سمع اقوال الشاهد الاول استبقاه حتى يحضر الشاهد الثاني وطلب اليه اذا ما حضر ان يقول له انه قرر الحق لان الدنيا لا تغني عن الآخرة شيئا، فلما حضر الشاهد الثاني وسمع منه ذلك ، قال له اذا ندمت على ما كنت تقرره من قول الزور مرة فقد ندمت عليه مرارا فاشهد بان المتهم بريء ، وأخذ يسرد الوقائع الحقيقية التي دلت على براءة المتهم ؛ وعدل الشاهد الاول عن أقواله الى الحق .

(١) اذ يشعر الشاهد ان المحقق واقف على الحقيقة ولا يخفى انه كلما علم الشهود بفطنة المحقق ودقته ووقوفه على الحقيقة كان ذلك داعيا لهم الى قول الحق .

(٢) في هذه الحالة يجب على المحقق ان يكون طالما بما ثبت من التحقيق وما تم فيه حتى يتمكن من هذه المقارنة ويقلب الشهادة على وجوهها ويحملها محلا للبحث والمقارنة مع الادلة المادية .

- ٦٥٦- قديقول الشاهد غير الحق بدون قصد منه معتقدا صحة ما يقول والواقع انه خطأ الخطأ في الشهادة
٦٥٧- وقديقول الشاهد غير الحق عمدا وهو عالم بالحقيقة متممدا تغييرها والكذب في الشهاد
٦٥٨- ولو ان بين الشاهد الخطي في الشهادة والكاذب فيها فارقا من حيث
الفرق بينهما جواز معاقبة الثاني كشاهد زور بخلاف الاول ، لا فرق بينهما من حيث الضرر
الناشئ عن الأخذ باقوالهما (١)

الفرع الرابع

نظرية الكذب في الشهادة

- ٦٥٩- قديقول الشاهد غير الحق عمدا وفي هذه الحالة ليست هناك ومائل لاكتشاف الكذب في الشهادة
أمره وعدوله إلى الحق سوى نقطة المحقق الذي ألم إلاما تاما بوقائع الحادثة
وظروفها ليتمكن من مناقشته ويقف على حالته النفسانية للاستيلاء عليه من
نقط الضعف فيه مستعينا بالطريقة او الطرق المناسبة لتحقيق صحة أقواله
لكشف نقط الضعف او الشك أو الكذب (٢) في شهادته والوقوف على
الاسباب التي حملته على الكذب

١ - موقف الشاهد الكاذب ونفسيته

- ٦٦٠- حقا ان المحقق والشاهد الذي يتعمد الكذب في نضال فاما موقف المحقق
أن يظهر المحقق الحق وكل الحق ويهزم خصمه بدقة بحثه وإما العكس ونتيجته والشاهد الكاذب
طمس الحقائق موقف المحقق منيع
٦٦١- وإذا نظرنا إلى موقعيها وجدنا أن موقف المحقق منيع إذ بينا
المحقق على هدوء وطمأنينة ترى ذلك الشاهد يقوم بدوره شاعرا بخرج مركزه

(١) وهناك فارق بين اسباب الكذب في الشهادة وأسباب الخطأ فيها فان الاولى يبحث فيها
عند أداء الشهادة ولها اثر في الخارج غالبا يمكن تحقيقه فمن السهل على المحقق معرفة عما اذا
كان الشاهد عدوا او صديقا للمتهم او له مصلحة والثانية توجد في الشاهد وقت تحمل الشهادة
غالبا والحالة التي أدت إلى ان يدرك او يتذكر من الوقائع صورا غير مطابقة للاصل او محرفة
بمقدار ما يمكن ان يكون وقع فيه من الخطأ وهي مرتبطة بحالة الشاهد النفسية والصحية
والعقلية والعلمية والاجتماعية وقواه الخافضة والمدركة وغير ذلك مما سيتوضح في الكلام على
نظرية الخطأ في الشهادة

(٢) وللکذب صور متعددة وقد يكون باستبدال واقعة بأخرى أو بالاضافة أو بالحذف أو

وخطره ؛ بينما المحقق النشيط واقف على تفاصيل الوقائع فالشاهد المذكور غير واقف عليها وإذا كان طالبا بها لا يدقق في تفاصيلها ولا يدرك سلسلة وقائعها مما يمكن أن يظهر من خلالها تدبيره وبينما المحقق واقف موقف السائل فيما يريد الوقوف عليه فموقف الشاهد موقف المستول لا يعرف ما يريد السائل منه ومناقشته فيه وشتان بين موقف السائل من المستول ، فقد يصل المحقق بأسئلته المتتالية متى انتهز فرصة ميزة موقفه الى أمور لم يدر بخلد الشاهد ومدبريه أن المحقق سيناقشه فيها ؛ وبذلك يظهر ما خفى من التدابير (١)

ل الشاهد الكاذب ٦٦٢ - ويجب ان لا ينسى المحقق ان الشاهد اذا اراد ان يقول غير الحق

يعمل مبدئيا على كسب ثقة المحقق بما يتظاهر به من عدم التحيز او خلوه من الاغراض وانه يشهد مرضاة للحق فتراه يتظاهر بالصالح ويلبس لباس الاتقياء.

كسب ثقة المحقق ٦٦٣ - ولكي يخدع المحقق في حالة ما اذا كان غرضه قول الزور ضد المتهم

يبدأ أقواله بمدح المتهم وتحميد سلوكه وتقرير سوابقه وانه اذا كان هفافا جواد لا يكبو ثم يتخلص من ذلك الى الشهادة ضده ؛ ويعكس هذه الخطة اذا كان غرضه مصلحة المتهم من شهادته زورا ، فقد يبتدىء في شهادته بدم المتهم على سلوكه الماضي وميله الى التباعد عن الناس وهجرهم حتى ابغضوه ثم ينتقل الى مدحه وهلم جرا ، وغنى عن البيان ان ذلك لا يخدع المحقق المحنك اذ قد يرى بين ثنايا مثل هذا الشاهد كلمات او امورا تخونه يلحظ منها المحقق ما قد يراه بعيدا عن الصدق ويكون دعامته الى كشف الحقيقة

حاولات الشاهد الكاذب ٦٦٤ - وقد يحاول الشاهد ان يظهر بمظهر الوقور الذي لا يقرر الا ما يعلمه فقط عن عقيدة ولا يلقي القول جزافا ويسكثر من الايمان حتى الطلاق منها

ويتهيج وهو هادىء ويغضب غضبا كاذبا عندما يشك بان السامع لا يثق به او يبكي بكاء كاذبا لا سيما النساء والاطفال

بالمفالة أو مجرد السكوت أو تقرير واقعة لا وجود لها أو انكار واقعة حصلت

(١) لكن هذه الوسائل لا تتفق مع الاسراع في التحقيق بل تستلزم تأني المحقق وصبره وصدق نظره وهذا لا يكون مع كثرة مهام المحقق لقلة عدد المحققين وقصر كفاياتهم بل يجب ان يكون المحقق كفايا لهه غير مسرع في نهوها بأي وسيلة ولا يكون كذلك الا باختيار الكفاء الكلى من المحققين ؛ وبذلك يتلصق الفساد المتشعب في الكذب في الشهادة الذي ينخر عظام المجتمع ويذهب به الى الهلاك بتبرئته المجرم وادائه البريء وهذا شر البلايا على الامن العام والنظام والعدالة .

٦٦٥- ويجب ان يلاحظ المحقق في شهادة الاطفال انهم قابلون للتلقين والتأثر والتأثير على الاطفال بطريق الايعاز والايحاء وافساد ذاكرتهم او تغيير الصورة التي حفظوها من الوقائع باثارة الاوهام في نفوسهم وحملهم على القول بانهم رأوها والحقيقة انهم لم يروها لان الاطفال لا يميزون بين ما يشاهدونه وبين الاستنتاج أو القياس او الاختراع ووهم يرددون ما يقال عندما يوجه اليهم الكلام والسؤال ويلقون الشهادة كعكازة محفوظة ويجيبون دائماً بالسلب لانهم يرون في كل سؤال نخام منصوباً بهم

٦٦٦- ومما يساعد على ذلك اعتياد الاطفال في حياتهم المدرسية والمنزلية ان
يكون في الكذب نجاتهم من العقاب ، وقد يحمل المحقق على تصديقهم التأثير الذي
تركه في نفسه رواية الطفل للوقائع ببساطة في التعبير من غير تكلف وبما يبيده من
الحركات البريئة . فيجب على المحقق ملاحظة ذلك ومناقشة الطفل ودرس مداركه
فيسهل عليه بالصبر والمناقشة الوقوف على دواعي كذبه والعوامل التي تآثر بها مع
العلم بان من لم يعتادوا الكذب من الاطفال ولم يقعوا تحت عوامل التأثير والتلقين
يشهدون بالحقيقة صراحة .

٦٦٧- والمرأه غالبا تميل الى الكذب بسبب قمل الوسط الاجتماعى فيها
وحالة التبعية لزوج و لظهور بمظهر غير حقيقى وتقوى ضعفها بالمكر والخداع
والابتسامات الحلوة فى ضعفه سريعه التأثير والافعال لاسيما اذا كانت مصابة
بأمراض عصبية تستسب للاوهام وتغير غالبا الى الانتقام مع شدة الذكاء، وبما
يجعل الانسان يميل الى سماع أقوالها مهابتها فى سرعه لا تنتقال من موضوع الى
آخر ولأنها تعمل دائما على أن تحل من نفس سامعها ورأيها محل الاعجاب بها
فيجب على المحقق قبول شدة انساء لاسيما المرضي منهم جسما أو عقلا بكل
حذر وانتباه (١)

٦٦٨- إذا وجب على المحقق أن يكون مدقق فيما يقرره الشاهد مدركا أهمية المحقق مع شاهد معانيه أكثر من بطلان ما يكسر النقض الضمنية في أقواله التي يريد أن يخفي فيها الحقيقة أو يوهنها أو يعللها غامضة ويستبدلها بغيرها وهي نقط تشويه الحقائق التي تؤدي إلى الارتباك في أقواله ويمكنه المناقشة الزور

(۱) قل احد رؤساء الجيرة انا عبد الله بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نضرة بن معد بن عدنان .

إرتياب المحقق
بإرفعه باليقين

فيها حتى تتأكد شبهته ومتى ارتاب (١) المحقق في أقوال الشاهد يحسن أن لا يظهر هذا الاحساس في الحال بل يكتمه في نفسه حتى تنكشف له حقيقة الامر فيرتفع الشك باليقين، والا اذا سارع الى اعلان ارتيابه فيه فقد يتدارك الشاهد ما فاتته ويصلح خطأه أو ينظم أقواله ويوفق بينها وبين الحوادث فالمحقق لا يجابهه حتى يقطع مرحلة طويلة في الكذب يصعب عليه بعدها أن يتداركه أو يتخلص منه، وفي هذه الحالة يصرح للشاهد بما يراه من شهادته حتى يعلم إن لم يكن يعلم من طريق المناقشة أو المواجهة أن المحقق ليس على غفلة ٦٦٩ - وهنا يتبع المحقق ما يناسب طبيعة شهادته وخصيسته وكيفية أداء الشهادة وظروفها من اجراءات (٢) تحرى صحة الشهادة حتى يكشف الحقيقة

تطبيق طريق تحرى
صحة الشهادة حسب
ظروفها

(١) فقد يدعى الشاهد أن فلانا الذي يعرفه قرأ له شيئا بينما فلان هذا لا يعرف القراءة ولا الكتابة؛ وقد يؤكد الشاهد أن منزله كان في خطر من وصول الحريق اليه فاذا تبين المحقق ذلك رآه ليس في اتجاه هبوب الريح . وقد يقرر الشاهد أن ابنه هو الذي الفت نظره الى الشيء فاذا بحث المحقق في ذلك وجد ان هذا الابن لا يتجاوز سنه الاربع سنوات . وأشياء كثيرة من هذا القيل قال لم تكن متناقضة او لا يقبلها العقل ترى اكثرها مستحيلا في حد ذاته ؛ والمهم للمحقق كشفها بتتبع أقوال الشاهد بدقة

(٢) خذ مثلا « التبييت » وهو ما يتخله اغلب المجرمين دفعا لهم لاجراجه من التهمة ظافرين ويدبرونه بمهارة قبل ارتكاب الجريمة وبعدها فقد يتفق الجاني مع شخص أو اشخاص ليشهدوا انه كان عندهم أو معهم في مهمة ما وقت ارتكاب الجريمة اذا لم يضبط متلبسا بها ويكشف المحقق هذا التدبير بطريقة مناقشة الشهود في الجزئيات والتفاصيل فيظهر التناقض بين الشهود ، اذ يكون التبييت عادة بناهدين على الاقل لكي يضمن الجاني اقتناع المحقق بدفاعه وقد يكون من الصعوبة اظهار التناقض في حالة ما يكون الدفع بالتبييت مدبرا بحيث ان المقابلة او المهمة او الوجود حصل بتفاصيله حقيقة ولكن في غير تاريخ ارتكاب الجريمة وان التدبير لم يقع الا على تغيير هذا التاريخ قصداً بجملة تاريخ ارتكاب الجريمة، كأن حصلت الجريمة يوم الثلاثاء مثلا وكانت المقابلة أو الاجتماع الخ حصل يوم الاثنين فكل وقائع التبييت وجزئياته في اقوال جميع الشهود تتفق في هذه الحالة وانها حصلت يوم الثلاثاء ولكن اذا بحث المحقق بدقة مع الشهود مدبرا وجهة بحثه خارج مدار هذه الوقائع والتفاصيل فلا يكفيه مناقشتهم أين كنت يوم الحادثة أو قبله أو بعده بل يتجاوز الى اكثر من ذلك من الزمان والمكان والمهام مدققا باحثا فلا يلبث أن يظهر له تناقض بينهم ويقف على حقيقة التدبير . ولا يجب على المحقق ان يعتقد أن الاجراءات التحفظية في حالة المتهم المحبوس حبسا احتياطيا لا تمكنه من مثل هذا التدبير طالما انه لا يمكن منعه بأي وسيلة من المخاطرة مع أهله أو اصحابه

٦٧٠- ويجب ان يبحث المحقق عن الداعي الذي دعا الشاهد ان يطمس بحث المحقق عن سبب الحقائق ولا يقول الحق لاسيما في حالة ما اذا كان هناك شاهد واحد ولم يتيسر وجود التناقض لاحكام التدبير وقد يكون بحث المحقق في هذا الداعي يؤدي الى تعزيز اريتيابه او تأييد ما عسى ان يكون استدلال به من ان الشاهد يقرر الكذب وينكر الحقيقة (١)

٢- اسباب الكذب في الشهادة

اسباب الكذب في الشهادة

٦٧١- اسباب الكذب في الشهادة ترجع الى اصلين اساسيين :-

٦٧٢- الاسباب الشخصية وهي التي تربط شخص الشاهد بطرفي الخصوم ١- الاسباب الشخصية

في الدعوى

٢- الاسباب العينية

٦٧٣- والاسباب العينية وهي التي تربط شخص الشاهد بالحوادث وظروفها

بيان الاسباب الشخصية :-

٦٧٤- فالاسباب الشخصية هي القرابة والصحبة والبغضاء وحالة الشاهد

الاجتماعية واخلاقه والمغالاة والكبر والاكرام والوعيد والخوف وسوء الظن والسن وحالة النساء

٦٧٥- فقد تدعو قرابة او صحبة الشاهد بالمتهم او المجنى عليه الى قول ١- القرابة والصحبة

الزور لمصلحة قريبه مدفوعا بعوامل طبيعية لا يستطيع اغلب الناس التغلب عليها الامن عصم الله من كذب او قول باطل

٦٧٦- يقول الشاهد الباطل للاضرار بالمتهم حقد اعلية لضغينة بينها لاسباب ٢- الحقد والكراهية والانتقام

لا يمكن حصرها تدعوها الى الانتقام منه ، وقد يكون السبب تافها ولكن اسباب الانتقام نسبية فقد يكون السبب في نظر المحقق ليس بكاف ان يكون داعيا

فاذا كان محبوسا مع آخرين قد يخلى سبيل أحدهم فيخبر من يريد التهم أخبارهم بما دبره حتى اذا كان في حبس انفرادي لا يعجز عن هذا التدبير وقت فسحته ، اذ لا يمكن مها روقب أن يمنع من الكلام مع المساجين وقد يقوم السجان بهذا التدبير . كذا يرى المحقق أحيانا أن المتهم في أى دور من أدوار التحقيق يدفع عن نفسه التهمة « بالتبيت » الذى فكر فيه ودبره وهو محبوس ولكن متى رجع المحقق الى طريقة تحكيم العقل ظهر له التدبير اذ لا يعقل أن شخصا متهميا يملك هذا الدافع الحقيقى البسيط لا يقول « من اول وهلة عند استجوابه وهو أول ما يتبادر الى ذهنه عند توجيه أى شبهة عليه ؛ ومتى بحث المحقق السبب فى تأجيل الدفع به وانه دير ذلك وهو فى السجن وبحث فى طرق اتصاله تمكن من جمعها واظهر حقيقة هذا التدبير من اصله

(١) أسباب الكذب فى الشهادة ستبين تفصيلا

الشاهد للائتماع بالمتهم الا انه في نظر الشاهد او المتهم فيه الكفاية .

٣- الأخلاق والتربية ٦٧٧ - اخلاق الشاهد وسلوكه وتربيته ومركزه الاجتماعي له دخل في تقدير قيمة اقواله، فمن كان ناقص التربية ساقط المروءة عديم الكسب فقد ضميره وهان عليه ان يكذب طريحا لاحكام عادة ذيمة او ارضاء لشهوة ملكت عليه نفسه وكان من السهل ان نشترى ذمته بشمر بخس، وقت فتنه من هؤلاء الناس اتفسهم على قول الزور والشهادة بما ليس لهم به علم (١) .

٤- المغالاة والكبر ٦٧٨ - يزيد بعض الناس الى الشهادة ما ليس منها من باب المغالاة (٢) حتى يتولد منهم ما يسمى بالاختلاق المحض، ويندفعون في ذلك ولا يرجعون الى الحق، كما أنه قد يدفع الشاهد الى قول الزور الكبر وحب الفخر أو التظاهر بما ليس فيه وقد يرى أنه لو قال الحق لحقة شيء من الاحتقار (٣)

٥- الوعيد والتهديد ٦٧٩ - قد يحمل الشاهد على قول غير الحق وعيد أو تهديد من خصوم المتهم أو المجنى عليه لا سيما اذا كانوا من ذوى الجاه أو البطش

٦- الخوف ٦٨٠ - يخشى الشهود المجرمين المشهورين بارتكاب الجرائم في الارياض والتعدي على النفس والمال فيدعوه الى الكذب أو انكار الشهادة خوفا منهم من اذام من ضرب وقتل واتلاف زراعة وتسمم ما شية وحريق الخ بخلاف سكان

(١) وعلى ذلك كان البحث في أخلاق الشهود أمرا جازا بل واجبا عند الضرورة ولو أدى الأمر بالمحقق الى استحضار صحف سوابقهم .

(٢) في الحوادث الكبرى مثل الحريق أو الاصطدام نجد كثيرا من الناس يكذبون ليظهروا بمظهر النقادين قاموا بدور كبير في عملية الانقاذ والاسعاف وكذلك في الجرائم الكبرى التي تشغل الرأي العام فتحول حالة بعض الناس النفسية الى التداخل في الدعوى بصفتهم شهودا مع انهم لم يشاهدوها .

(٣) فقد حصل في إحدى القرى أن رأى أحد الحفراء اصبا ينقب حائط دار قائمة خارج البلد فقبض عليه متلبسا وحاول اللص ان يهرب فلم يستطع وحصات مشادة بينهما وكان المجرم أقوى من الحفير فجره من محل الحادثة الى بيته ولما علم رملاء الحفير حضروا لمزل المتهم وأخفوه بالقوة لدار العمدة وهناك قرروا جميعا أنهم وجدوه مقبوضا عليه في محل الحادثة وأنكروا أمام المحقق ذهابهم الى بيت المتهم واسكن هذا ادعى انه كان في بيته لم يخرج منه وان الحفراء لما لم يعرفوا الفاعل الحقيقي للحادثة اتهموه كسبا لانه من أرباب السوانق وكاد دفاعه يقبل من المحقق عندما قدمت له والد المتهم كيس حجار احاد الحفراء وجدته ماى صباح ليلة الحادثة في صحن دارها بشهادة أحد الزمران ، وعدد قرر الحفراء الحقيقة وادعوا انهم انما جاروا ذمهم على قوله رغبة منهم في عدم جرح كرامته بسبب تغلب اللص عليه .

- ٦٨١ - قد يكون سوء ظن الشاهد بالمتهم مما يجعله يحكم عن طبعه واحساسه فلا يشهد بما ادركه بحواسه ويؤدي سوء ظنه به واعتقاده في انه لا يوجد غيره يرتكب الجريمة الى الشهادة عليه زورا، ومن ذلك ما يحصل في بعض الاحيان مع الاشخاص المشبوهين اذا اتهموا في جرائم وخرجوا منها براء بحكم القضاء رغما عن اعتقاد الناس اذ اتهمهم، فاذا ما وقعت جريمة لم يعرف فاعلمها الحقيقي تدفع بعض الناس وبالاخص بعض رجال الحفظ رغبتهم في ان يقتص منهم على ما جنوه من قبل الى اتهامهم وتلقيق التهمة عليهم وان كانوا براء منها .
- ٦٨٢ - يؤثر سن الشاهد في اقواله اذ اورت التجارب ان الاطفال يجب ان تسمع اقوالهم بكل حذر لتوقع الكذب منهم اكثر من غيرهم، لانه فضلا عن ان ملكة النقد وقوة الادراك والحكم على الاشياء عندهم ضعيفة من السهل جدا التأثير فيهم والاياعاز اليهم او تلقيقهم الشهادة، وقد اعتادوا غالبا في حياتهم المنزلية والمدرسية ان تكون في الكذب نجاتهم من العقاب الذي يتوقعونه بسبب ما يرتكبون من المخالفات، ومما يساعد الاطفال على خدع من يسمعونهم انهم يروون الوقائع ببساطة دون تكلف او تصنع يظهر عليهم، انما من السهل الوقوف على كذبتهم من المناقشة مع الصبر لعدم امكانهم المراوغة والتضليل
- ٦٨٣ - وليس معنى ذلك انه لا يوجد بين الاطفال من يقول الحق فانهم يشهدون على اقرب اناس اليهم ولا يقولون الا حقا (١)
- ٦٨٤ - كثرة تخيل النساء وشده انفعالهن واستسلامهن الى الاوهام يجعلهن ميالات الى الانتقام لمن ازعجهن دون سبب سابق سوى شدة تأثرهن ولا سيما المرضى منهن بالامراض العصبية كالهستيريا وغيرها .
- ٦٨٥ - الاسباب العينية وهي المرتبطة بظروف الدعوى واحوالها وهي بيان الاسباب العينية:-
الاهمال او التقصير ودفع المسؤولية المدنية والخوف من القاء التهمة على الشاهد وخوف الشاهد من تسوء سمعته ومسئولية الشاهد الجنائية .
- ٦٨٦ - يكون الدافع للشاهد على تعمد تغيير الحقيقة او كتمان الشهادة ١ - الاهمال التقصير خوفه من ان يرمى بالاهمال والتقصير وهو ما قد يؤدي الى مسئولية وذلك كثير الوقوع من رجال الحفظ كالخبراء وحفظة الامن، فالحقير يشهد انه امضى

(١) سنوضح حالة الاطفال عند الكلام على الخطأ في الشهود

ليلته في دوكه يقظا لم ير احدا دخل محل الحادثة الذي تحت اشرافه مع انه وقت حصول الحادثة كان في نوم عميق ولكنه لا يقول الحق ويشوه الحقائق خوفا من المسؤولية

٦٨٧ - وقد يكون الداعي للشاهد ان يقول غير الحق يدفع المسؤولية المدنية عن نفسه كشاهد يشهد زورا لمصلحة خادمه في تهمة هو مسئول عنها مدنيا
٦٨٨ - ويكون الدافع لقول غير الصدق المسؤولية الادبية ، كعلم يشهد لتلميذه في حادثة لها علاقة بالآداب والتربية حتى لا يرمى بالتقصير في تعليمه ولدفع سوء الشهرة عن معبده العلمى

- دفع المسؤولية المدنية

- دفع المسؤولية الادبية

٦٨٩ - كما انه يدعو الشاهد الى الكذب او انكار الشهادة خشية الاتهام واعتباره فاعل الجريمة او شريكا فيها لا سيما اذا كان يحس بشيء من الازمات الذى ادى الى وقوع الجريمة او الى عدم القبض على الجانى في حينه (١)
٦٩٠ - وقد تكون شهادة الزور خوف الشاهد اذا ما قرر الحقيقة ان تساء سمعته ويخدش شرفه، كما اذا كانت الواقعة المطلوب الشهادة عليها مغايرة للآداب كفعل فاضح او هتك عرض او اسقاط حمل فمن المكروه جدا ان يكون الانسان شاهدا في هذه الحوادث (٢)

- خشية الاتهام

- الخوف من سوء السمعة

٦٩١ - قد يكون الشاهد مسئولا جنائيا مع المتهم في الجريمة التى يشهد فيها لانه فاعل ثان او شريك للفاعل فيها فيقول الزور ليدفع التهمة عن المتهم ظاهرا وعن نفسه باطنا ، وترى كثيرا من الجناة عند ما يعرفون ويقبض عليهم يستشهدون على براءتهم بشركائهم في الجريمة التماسا للمساعدة منهم وابعادا للشبهة عنهم ، وكأنهم بذلك يقابلون بالمثل عمل بعض رجال الامن الذين قد يتهمون كذبا بشهود النفى حتى يقيموا العقبات في سبيل دفاع المتهم عن نفسه (٣)

- المسؤولية الجنائية

(١) كشخص رأى الحادثة ولم يعمل على منع وقوعها أو رآها ولا يعرف اسماء الجناة فيخشى أن يتهم ويضطر أن يكذب على ابرياء للتخلص لاسيما اذا وعد بالافراج عنه ويسهل كشف حقيقته انه لا يستطيع أن يحدد الوقائع ويعينها .

(٢) وليس من السهل على امرأة طيبة الخلق حسنة السيرة وجدت عرضا في منزل يعد للدعارة السرية بسبب شريف وقعت امامها جناية ان تشهد بها خشية ان تلوث سمعتها ويحمل وجودها في هذا المنزل محمل سوء

(٣) يحصل كثيرا ان يرتكب بعض الناس الجريمة ثم يسارعون الى التبليغ عنها دفعا

الفرع الخامس

نظرية الخطأ في الشهادة

٦٩٢ - لو تأمل الانسان في الاعمال العادية والحوادث اليومية التي تقع الخطأ في الشهادة تحت ادراك الحواس يرى ان الاشخاص الذين تقع نفس الامور تحت حواسهم في وقت واحد يختلفون في ادراكها ويحفظون منها ذكرى مختلفة فيختلفون في روايتها ووصفها

٦٩٣ - ومن يعمل التجارب يتحقق من ذلك لافرق بين الحوادث الكبيرة الاختلاف في الادراك الاهمية او قليلتها، فاذا اشترك شخص مع غيره في مشاهدة حادث ما ووقف نفسه على دقائقه وسأل ذلك الغير عقب حصوله مباشرة عما شاهدته على حدة دهش من اختلاف اجوبتهم في جملة مواضع دون شك أو تردد منهم فيما يقرره كل عما شاهد من وصفه او شكله او ترتيبه او حركته حسب نوع الحادث موضع البحث فاذا كرر ذلك بعناية وكان موضوع اهتمامه ودرسه مع اشخاص وفي مواضع مختلفة أمكنه الوقوف على اسباب الاختلاف، كاختلاف الادراك والمزاج والسن والبيئة للشخص وأهمية الحادث عند البعض واعتبارات اخرى فاذا كرر التجارب بترتيب وحنق مراعى اختلاف هذه العناصر تحقق له ان كل فريق من الناس (١) عرضة لنفس الخطأ في مشاهداتهم للحوادث التي يقومون فيها بدور الشهود

٦٩٤ - لذا يجدر بنا بحث المؤثرات التي تجعل الشاهد عرضة للخطأ ودواعي ذلك، ولما كانت تختلف هذه المؤثرات باختلاف مواقع تأثيرها في الشاهد رؤى تقسيمها الى قسمين :- القسم الاول المؤثرات العامة وهي التي يكون عرضة لها الشهود بصفة عامة؛ والقسم الثاني المؤثرات الخاصة وهي التي يكون عرضة لها

لشبهة عنهم ورغبة في مساعدة العدالة لكشف الجاني الحقيقي فيعملون على تضليل التحقيق ويرشدون الى امور قد يستغرق بحثها وتحقيقها زمنا طويلا يكتسبون فيه الوقت لتحضير دفاع كاذب اذا ماوجهت اليهم التهمة بعد؛ وتضيق فيه آتار الجريمة؛ كما قد يكون المبلغ (الشاهد) شريكا للمتهم الخ .

(٢) (ذوى المزاج الدسوى — الاطفال — أرباب الحرف الخ)

التفريق من الشهود الواقع تحت تأثيرها مباشرة .

القسم الاول - المؤثرات العامة

٦٩٥ - المؤثرات العامة هي التي يقع تحت تأثيرها جميع الشهود بدرجات مختلفة وتتنحصر في خطأ الإدراك بالحواس وخطأ الذاكرة .

١ - خطأ الإدراك بالحواس

٦٩٦ - إذا أراد المحقق الوقوف على الحقائق ناصعة من الشاهد الزمه أن يقرر ما يشاهده أو يسمعه أو أدركه بحواسه مجردا عن استنتاجه ، ويكون استخراج النتائج مهمة المحقق ؛ ولكن شهادة الشهود المبنية على ادراك الشاهد بحواسه غالبا تتضمن دلالة سلسلة من الاسباب والمقدمات استدل بها الشاهد يقينا ما يقرره انه أدركه بحواسه ويعتبر المحقق ما يقرره الشاهد أنه مجرد عن استنتاجه

٦٩٧ - وهذه الاستدلالات التي يستنتج منها الشاهد ما يدركه بحواسه وتؤدي به الى الاعتقاد بادراكها مباشرة وتتضمنها عباراته صراحة أو دلالة قد تحوي اغلاطا أو بمعنى آخر أن الشاهد قد لا يدرك بحواسه الحقيقة لدواعي يجعله ينظر أو يسمع غير الواقع .

٦٩٨ - وإذا يجب على المحقق الوقوف على الدواعي في خطأ الحواس ومنشأها ليتمكن من الوصول الى الحقيقة من أقوال الشهود

١ - دواعي الخطأ في ادراك المرئيات

٦٩٩ - دواعي الخطأ في ادراك المرئيات اما أن يكون منشأ دواعي تجعل حاسة الابصار على سلامتها لا ترى المرئيات بحقيقتها ويكون ذلك خطأ الحاسة ١ - خطأ الرائي نفسها واما ان تكون دواعي تجعل الشخص الناظر يدرك المرئيات على غير صورتها ٢ - خطأ الحاسة الحقيقية ويكون ذلك خطأ الحاسة نفسها (١)

٧٠٠ - خطأ حاسة البصر يكون الداعي اليه الخطأ الاستدلال والخطأ القياسي ١ - الخطأ الاستدلال - حاسة البصر على سلامتها قد ترى الشيء غالبا على سبيل الاستدلال دون التحقق منه فيحصل الخطأ

(١) ويمكن لتقريب هذين النوعين للفهم أن نشبهها بحالتين محسوستين، اذا حصل ضغط

٧٠١- ولكي يرى الانسان الاشياء على حقيقتها يجب ان يدرك الاشياء المرئية اسباب خطأ الاستدلال بعلامتها ووضاها وتفاصيلها التي تميزها عن غيرها؛ ولكن اذا بحثنا عمليا فيما يقع تحت اعيننا في حياتنا اليومية نرى انه من النادر ان الحاسة تستطيع ان تحتفظ بما ينطبع عليها من العلامات والتفاصيل التي يتصف بها شيء اتصافا يجعله يتميز عن غيره مما يضاهاه شكلا ويكون عند الانسان فكرة خاصة به، ولا ثبات ذلك يمكن ان تمثل باشيء كثير اما يقع عليها نظر الانسان، وبإسقاط الامثلة لاظهار ما تقدم جليا ما تقع عليه العين من الرموز المتشابهة الشكل المطبوعة على الورق او غيره والتي يكون تحليل اجزائها من الامور السطحية، فقد يقرأ الانسان في كتاب بمجرد ما تقع عينه على شكل الكلمات دون الالتفات بالنظر الى تهجئة كل كلمة فيه الا اذا صادفته كلمة غريبة او كانت من لغة أجنبية توقف وفطن ببصره الى هجائها وبذلك قد تقوت عليه كلمات يكون بها خطأ في الهجاء دون ادراك حاسة البصر لهذا الخطأ ولا سيما الكلمات المركبة من حروف كثيرة اذا لم يغير الخطأ شكل الكلمة (١)

٧٠٢- وينتج مما تقدم ان ما يجعل نظر الانسان يميز بين الاشياء المرئية هو ادراك الشكل الذي مجرد ادراكه الشكل الكلي لكل منها ويساعده على ذلك ما سبق انطباعه في ذهنه دون التفاصيل من الاشكال والهيئات التي يستعين بها من طريق الاستدلال على تمييز كل ما يقع عليه نظره دون العناية في تحقق النظر ببقا تفاصيل ما يراه الميزة له عما يشابهه (٢)

٧٠٣- وقد تكون طبيعة الاشخاص وتربيتهم وتعليمهم مما يؤدي الى التفاوت تأثير طبيعة الاشء وتربيتهم وحرقة

على كرة العين بخفة تري العين المضغوطة «شيء» شيئين، فهذا «المرئي» حقيقى خطأ العين نفسها، اما اذا نظر الانسان الى شيء من خلال «الزجاج الاحمر» فيراه أحمر وهو ليس بأحمر فاذا اعتقد أنه أحمر فقد رآه على غير حقيقته ويعتقد ان لونه أحمر اذا لم يأخذ في حسابه أن احمراره ناشئ من لون الزجاج «الخطأ» هذا خطأ لا خطأ الحاسة .

(١) كذلك يحصل له ان يظن انبائة على اثبوتة فيخـ بكل محتوياتها بمجرد ما تقع عينه فيها على اللحن لما كـه دون أن يفتن نظره الى تفاصيل رموز كل ضرب منها على حدة وقد يظهر المثل اجلى في باب الورق فاللاعب لا يعد الصنوف («النقط») واحدة واحدة في كل ورقة بل بمجرد ما رى «كل الورقة بمثل» «سعة أو ثمانية» فاذا فرس ولم يطابق شكل الورقة ما أله نظره بمعنى انه اد كانت اصنف و الورقة مدسوعة بترتيب وشكل مختلف عن المألوف فيلزم اللاعب أن يمشا كل مرة يقع نظره عيب لا سيما الورق الذى محتوى على تسعة أو عشرة صنوف

(٢) فاذا رأى الانسان في حجرة دخلا لاون مرة وجه ساعة حائط كدبيل خروجه انه

بين انظارهم في درجة تقدير الهيئات الاستدلالية للاشياء فتري الاختصاص في فن من الفنون كالطبيب متى وقع نظره على شيء كان اقدر من سواه في ان يلتقط ببصره مميزات الشيء الذي يختص بفنه فلا يخذع فيها ولكن ليست الامور كذلك عند باقي الافراد وفي باقي الامور وبالاخص امور الحياة العادية التي تقع تحت حواس الانسان

٧٠٤- ومن ذلك يعلم ان حاسة النظر على سلامتها قد ترى الشيء غالباً عن طريق الاستنتاج والاستدلال ^{الرؤية عن طريق الاستنتاج والاستدلال} التي أدت البصر الى هذا الاستدلال خطأ، فاذا تقرر ذلك في الامور الاعتيادية البسيطة المألوفة فكيف يكون خطأ استدلالها في الشاهد وقد تحمل الشهادة وهو يرى مناظر غير مألوفة له تنتقل بها حاسة نظره بسرعة الخاطر من استدلال الى آخر بصرف النظر عن المؤثرات المرضية والعصبية التي لها تأثير عظيم على الحواس وبالاخص حاسة النظر

٧٠٥- فلا ريب ان المحقق الذي يرى ان الشاهد لا غرض له الا تقرير الحقيقة ولكن ما يقرر انه نظره لا يتفق مع الواقع وما كشفه التحقيق يجب أن يستوضحه ليقف منه على الامور الاستدلالية التي جعلت بصره يخطأ فيرى ذلك، فقد يقرر الشاهد مثلاً بانه رأى زيدا خارجاً من البيت الفلاني رأى العين فاذا بحث المحقق معه بطريق الاستيضاح والمناقشة علم أنه لم يتبينه وانه لا اعتقاده أن زيدا هذا يسكن ذلك المنزل وحده وجرت عادته أنه رآه يخرج في الوقت الذي يراه فيه عادة أخذ بصره بطريق هذا الاستنتاج والاستدلال حتى اذاه الى الاعتقاد اليقيني بان من رآه يخرج هو زيد مع أنه لم يتبينه حقيقة (١)

٢ - الخطأ القياسي للعين

٧٠٦- وقد يكون منشا خطأ حاسة البصر قياساً وهو وان كان يتفق مع الخطأ

رأى ساعة فيها ووصف ما كانت عليه من الشكل حتى ولو كان وجه الساعة وما حوله من الاشياء لا يظهر الا تصوراً غير حلي لوجود ساعة ماء، واذا مر الانسان في حجرة لأول مرة ولمح على يكتب فيها شيئاً يلعب مثل البلور أو الزجاج وعليه أو بجواره قلم واحتاج الامر بعد خروجه الى كتابة شيء يسرع ذلك الانسان ويقول «يوجد على المكتب بالحجرة دواة» لانه رأى علامات استدلالية على وجود الدواة دون ان يميز تفاصيلها ويعلم انها ليست بدواة

(١) وقد يكون الخارج من البيت هو القاتل أو السارق وقد رآه غيره من الشهود ووصفوه واختلف هذا الشاهد عنهم في انه لم ير الا الساكن نفسه

الاستدلال من وجهة النتائج الا ان الفرق بينهما أن الاول استنتاجي والثاني قياسي (١)

٧٠٦- فقد يجد المحقق خطأ الحاسة في القياس بوقوف المحقق عن طريق تطبيق الخطأ في الاستيضاح من الشاهد عما قيس به وعدم انطباقه في جزئياته للشيء المقاس عليه في التحقيق فقد يسأل المحقق شاهد عما نظره في غرفة عن عدد النوافذ فيجيبه بيقين أنه رأى نافذتين في الحائط الشرقية ومثلها في الحائط الغربية والباب يفتح في الحائط القبلية ومع أن الشاهد لا غرض له بالاتقرير الحقيقة فان ما يقرره يخالف ما يراه المحقق في المعاينة وما قرره باقي الشهود ان كان هنالك شهود غيره فاذا عني بمناقشته تبين له أن الواقع أن حاسة بصره انما أدركت هذا الهدد خطأ باستعمال القياس فيذكر له الشاهد في المناقشة أنه رأى في الجهة الشرقية نافذتين وبما ان الباب في الجهة القبلية فلا بد ان يكون في الجهة الغربية التي تطل على الحوش ما يماثلها حتى يكون هنا تماثل وتشابه بين الجهتين

٧٠٨- أما الخطأ في المرئيات الناشئ من خطأ المشاهد نفسه تنحصر الخطأ في المرئيات دواعيه في: ١- جهل المشاهد نظرية الضوء والاحوال الجوية على المرئيات ٢- الناتج من الرائي: عجز المشاهد عن فصل حركات المرئيات المتحركة

٧٠٩- من يعلم نظرية الضوء وما اشتملت عليه من قواعد انتشاره وانكساره وتأثير نظرية الضوء وقف على التأثير الناتج من النور والظلام والضباب على المرئيات، فاذا نظر الانسان الى الجبال والمطر على وشك النزول رآها أقرب اليه ولم تنخدع عيناه بل لان الهواء مشبع بالرطوبة أو الضباب الذي تنكس به أشعة النور المنعكسة عن المرئيات (٢)

(١) من البديهي أن ما تراه حاسة البصر امامها مجسما انما تدرك تجسسه لان ذلك ثبت امامها باللمس الواقع عليه مرارا ولكن قد تخفى فتدرك تجسيم اشياء دون أن تكون مجسمة من طريق القياس فتدري في المسارح التمثيلية أن المصور للمنظر المراد عرضه يجعل الانظار ترى جميع الصور التي تعرض على المسرح مجسمة بان يضع في مقدم المنظر على المسرح اشياء حقيقية مجسمة (احجار . عجلات . جنوع . أشجار الخ) مع اعتبارها اجزاء للمنظر فتستهوى هذه الاشياء الحقيقية عين المتفرج متيقنة من تجسيميا ويلمح هذا التأثير بطريق القياس الى الجزء من المنظر المنقوش باتقان على القماش فيظهر لمتفرج أن جميع المنظر با كله مجسما ولا يجب أن الانوار والمسافة تساعد على ذلك وهذا مثل بسيط من الخطأ القياسي (٢) لمرورها في أوساط متفاوتة الكثافة من الهواء والماء لذلك عندما يضع الانسان

٧١٠ - كذلك مؤثرات قواعد انعكاس الاشعة الضوئية ترى الانسان الاوساط وانعكاسه على المرئيات الزاهية اكبر من الاوساط المعتمة بسبب ان انتشار الضوء على الاولى أقوى من الاخرى (١)

٧١١ - ينتج مما تقدم أن حاسة البصر غير مخطئة بل أن الراي لم يدخل في حساباته القواعد المختصة بالضوء وتأثيره في المرئيات واعتقد بالظواهر أنها الحقيقة المتخداة للشاهد بالظواهر واحتياط المحقق

٧١٢ - على أن أخذ الشاهد بالظواهر تأثيره عظيم اذا أخذ المحقق باقواله على علاقتها ولم يفصل منها ما عسى أن يكون بها من المؤثرات التي أدت الى النتيجة التي يعتقدها الشاهد ومعنى آخر يصحح ما جهله الشاهد من المؤثرات التي رأى بها ما يقرره

٧١٣ - فقد يرى الشاهد شخصا مرتديا برداء أبيض في الظلام وقد يتمكن من أن يصفه للمحقق فيزيده طولاً وعرضاً عن حقيقته، وقد لا يستعرف عليه عندما يعرض عليه لتفاوت حجمه عما رآه وقد يكون ولداً فيصفه رجلاً، وكذلك قد يخطئ في تقديره المسافة التي رآه عليها اذا كان الجو مشبعاً بالرطوبة . فيمكن للمحقق بدقة مناقشة الشاهد الوقوف على هذه المؤثرات التي أدت الى نتيجة ما يقرره واعتقد به وخالفت الواقع ومدلول المعاينة، كأن يعلم منه أحوال الأدوات الى انكسار الضوء أو أثرت في قوة انتشاره وأسبابها الجوية وهي الداعي لهذه النتيجة الغير المطابقة التي يقول الشاهد أنه نظرها حقيقة

عصا في الماء مائلة يرى أن حزامها المنمور بالماء يظهر منحرفاً مكوّناً زاوية منفرجة مع الجزء الغير منمور كأن العصا مكسورة في نقطة الانقمار . ذلك من تأثير انكسار الاشعة عند مرورها في اوساط متفاوتة الكثافة من الهواء والماء وایس ذلك من حاسة النظر نفسها والدليل على ذلك انه اذا اخذت صورة العصا في ذلك الموضع بألة التصوير السمي كما تنصها العين بالضبط ظهرت الزاوية منفرجة والعصا كأنها مكسورة.

(١) بذلك يرى المستطيل الاسود المنحصر بين مسطحين اسودى اللون اصفر من المستطيل الابيض المساوي له الكائن بين مسطحين اسودى اللون ؛ وترى الاسخام مرتدى الملابس السمرء أو السوداء اللون أرفع من مرتدى الملابس البيضاء أو الفاتحة اللون ، وترى الملابس ذات اللون الواحد متسعة عن حقيقتها وبالاخص اذا كانت مخططة بالطول بينما يرى الانسان الملابس المختلفة الالوان المخططة بالعرض اصغر منها ؛ ويرى الانسان الخطوط المتوازية السائرة جهة واحدة مثل خطوط السكك الحديدية والطرق والشوارع تقارب كلما بعدت عن الناظر وغیر ذاك مما لا متسع لذكره

٢١٤ - على أنه يجب على المحقق شدة العناية في بحث هذه الامور مناهة المحقق في
لأنه ليس بتلك السهولة يظهر له خطأ الشاهد لاسيما قد تكون هذه النتيجة الخطأ الناتج
المبنية على الخطأ من الشاهد انبنى عليها سلسلة أمور ادركها الشاهد على غير
حقيقتها وكان ادراكه لها على غير الواقع نتيجة لازمة لخطئه الابتدائي
في المرئيات .

٢١٥ - خطأ آخر يقع فيه الشاهد للمرئيات منشأه عجزه عن فصل ٢ - خطأ الثالث
تسلسل صور المرئيات المتحركة لسرعتها ، فقد يرى الحركة مثلاً بين جسمين
يتحرك احدهما ويخطأ في أيهما المتحرك ، وسببه أنه لم يفقه الى رؤية كل
حركة منفصلة حتى يدرك نسبة الجسم المتحرك للجسم الثابتة (١)

٢١٦ - وقد يجد المحقق في أقوال الشهود وقائع تنطبق على ما تقدم
ذكره ، فتري شاهد رؤية لحادثة أصيب فيها شخص بجرح من زجاجة
لا يمكنه ان يوضح للمحقق ما اذا كان المتهم رمى الزجاجة على المجنى عليه
فاصابته أم ضربه بها ، وقد يشهد فريق من شهود الرؤية لنفس الواقعة بأن
المتهم رمى المجنى عليه بالزجاجة فاصابته ، وفريق آخر برؤيته أنه ضرب بها
فاصابته ، فاذا تتبعنا الحركة النسبية لادراك رؤية هذه الواقعة نلاحظ ضرورة
مضى برهة لكل حركة من حركات الواقعة لادراكها منفصلة ، ففي المثل
المذكور جميع الشهود رأوا رفع الزجاجة وجميعهم رأوا اصابة المجنى عليه بها
في رأسه ولكن فات بعضهم ادراك رؤية ما بينها من الامور مع حصول
الحادثة كلها أمام أعينهم ، وهذا الفراغ الذي لم يدرك بوقته سده كل منهم بطريق
الاستنتاج الذي اختلف فيما بينهم طبقاً لما خطر لكل منهم من الفكر ودار
بخلده وقت حصول الحادثة ، اذ قال شاهد منهم في نفسه وقت رؤية المتهم يقبض
على الزجاجة (انه سيرمي بها) والآخر (انه سيضربه بها) ولما أصيب المجنى عليه
منها برأسه استصحب كل منهم الفكرة التي خطرت له واعتقد انه رأى ذلك
رأى العين فحصل الاختلاف بين الشهود

(١) ترى في حالة وجود قطارين على سريطين متجاورين قد يخفى الراكب في أحدهما
عندما يتحركان أو يتحرك أحدهما ويظن أن الآخر لا يتحرك على حين أنه هو الثابت
كذلك اذا أطل شخص من فوق حصة (كبيرة) ينظر بناء الجارى تحته وقت ضوئها تصور أن الحصة
(الكبرى) هو المتحرك لا الماء .

٢ - حاسة السمع ودواعي الخطأ فيها

دواعي خطأ حاسة السمع ٧١٧ - ليس خطأ حاسة السمع السليمة (١) اقل خطأ من حاسة النظر فقد يحصل الخطأ في الادراك بحاسة السمع من اتصالات الشاهد النفسانية ومن تأثير الصوت

٧١٨ - قد تحصل الاتصالات النفسانية للشخص بسبب الخوف والذعر او التصور أنه في خطر الموت ويكون ذلك منشأ خطأ حاسة السمع فيها من طريق الهواجس ، فقد يسمع الشخص مالا يقال ممن يقتفى أثره ويهدده او يناديه أو جاء ليغيثه ولا مهدد ولا مناد ولا مغيث . (٢)

حوال الصوت وظروفه ٧١٩ - شدة الصوت أو ضعفه واتجاهه وبعد اصله او قربه وحالة الزمان والمكان والجو من حيث سكون الهواء او عدم سكونه واتجاه الريح (٣) والرطوبة والبرد او عدمه واللغة واللكنة التي يفهمها السامع وتوقع الصوت أو حصوله فجأة كلها عوامل تتأثر بها حاسة السمع

تحقيق عوامل المؤثرات ٧٢٠ - فيلزم المحقق مراعاة هذه العوامل في بحثه وتحقيقه فلا يسلم بما يقرره الشهود دون تحقيق فيما يختص باتجاه الصوت وبعده وقوته إذا ظهرت التجارب عمليا أن كثيرا من الناس لا يمكنهم التمييز عما إذا كان الصوت الذي سمعوه آتيا من الاعلى أو الاسفل، من اليمين أو اليسار أو الامام أو الخلف، من

(١) اذا اشتبه المحقق في ان احد شهود الادراك بالسمع وقت وقوع الحادثة به مرض أو طاعنة في حاسة السمع او توقع تأثرها من اصابة الشخص مثلا بجروح خطيرة في معركة او حادثة سرقة باكره او شروع في قتل مثلا فاعليه الا ان يتدب الطبيب الاختصاصي للكشف عليه للوقوف على مقدار التأثير ؛ أما البحث هنا فينحصر فقط في حاسة السمع في الاشخاص السليمي الصحة او من في حكمهم كمن يعتريهم اتصالات نفسانية

(٢) وقد وقع مرة أن خرج قطار عن شريط السكة الحديدية وكان من الركاب شخص فعل فيه الوم فعله حتى اعتقد أن القطار جرى خلفه وانه يسمعه فاخذ يعدو سريعا مدة ثلاثة ارباع الساعة وهو على هذا الاعتقاد حتى اجهد نفسه اجهادا شديدا من الجري ومع ذلك فيجب الاحتياط عند أخذ أقوال الشاهد في هذه الاحوال وهذا لا يمنع من تصديق شخص فيما يقرر بانه سمع متى كان من المرجح حصوله

(٣) قد تحصل حادثة يستفيث الجنى عليه فيها يسمعه البعيد ولا يسمعه القريب لاختلاف اتجاه هبوب الريح فتختلف شهادتهم في الحادثة

بعد أو قرب ، كما أن بعض الناس لا يعلمون ضعف قوة ادراكهم لما يسمعونه في مثل هذه الاحوال ، وليس كل شخص متمتعاً بالسمع الحاد ، كما وان الكثير من الناس يدركون ما يسمعونه عن طريق منطق العبارة لا من نفس الفاظها على أن ذلك يضطر المحقق أن يأخذ في حسبان الطريقة التي علم بها الشاهد ما سمعه لا سيما اذا كانت هناك جملة شهود فيمكنه مقارنة ما عسى أن يختلف بين قواهم فيما سمعوه ويستخرج منها ما حصل حقيقة

٧٢١ - كذلك يجب أن يحتاط المحقق في الاخذ بما يقرر الشاهد أنه سمعه احتياط المحقق في السمع ولا سيما إذا كان هناك ما يعيقه من أن يسمعه واضحا كأن كان الصوت آتيا من مسافة بعيدة أو كان صراخا أو كان الشاهد ملتقعا على أذنيه أو كان من جنسية تخالف جنسية المتكلم أو كانا مختلفي التهذيب والتعليم او لم يتوقع الشاهد ما سمعه او انه يجهل الرابطة بين ما سمعه من الالفاظ والوقائع التي أدت الى النطق بها أو كان لديه من الاسباب ما يجعله يخطئ في هذه الرابطة بمعنى انه يأخذها على غير ما اراد الناطق منها ، ففي كل هذه الامور يكون الادراك بحاسة السمع خطأ بلا نزاع (١)

٧٢٢ - ويجب ان يعلم المحقق ان الاشخاص الانبياء يجدون صعوبة في تحقيق ما سمعه ان في عادة ما سمعوه كلمة كلمة لاسيما إذا كانت العبارات طويلة ويخطئون دواما فيها إذا اضطروهم المحقق إلى إعادتها لفظا ، فيجب عليه إذا ان يقنع منهم بالمعنى بشرط أن يتأكد انهم يعلمون الوقائع المرتبطة بها وان لا يحرفوا المعنى لجعله موافقا لما اعتقدوا به .

٣ - مائة الخمس ودواعي الخطأ فيها

٧٢٣ - أهمية حاسة اللمس ضئيلة في التحقيق تكاد تكون قاصرة على احوال الجروح او الشعور بها ، وهذه الحاسة تحتاج للقيام بوظيفتها الى مساعدة باقي الحواس لنقص طبيعي فيها وهذا هو الداعي لخطئها (٢) وهي اقل الحواس ادراكا

(١) ويجب ان لا ينب عن ذهن المحقق اننا لم نتوخ في بحثنا هذا خطأ الشاهد الذي الذي منشأه الذاكرة بان يقرر ما سمعه على خلاف حقيقته بضعف ذاكرته اذ أن ذلك يستلزم عنه عند بحث الذاكرة من جيم وجوهها بل بحثنا هنا قاصر على خطأ ادراكه ما سمعه وقت تحمل الشهادة

(٢) فإذا فرزت شخصا بطرفي الرجل المدبدين في ظهره فلا يحس الا بخرقة واحدة في

لعدم التريض على دقة استعمالها ، فتراها في الاعمى احدهما هي في المبصر حتى أصبح
الاخير يستغنى عنها بحاسة البصر وصارت له حاسة اللمس ثانوية وأدى ذلك الى
قيامها بوظيفتها بضرورة معاونة حاسة النظر لها (١)

٧٢٤- ومما يعزز ضعف حاسة اللمس ما قد يتصوره الانسان في بعض
الافاق من ادراك ما يحس به دون حصوله ، فقد يحس الانسان بنمل تحت ملابسه
اذا رأى النمل يجرى على المقعد الذي جلس عليه ، واذا رأى الانسان او سمع وصف
جرح شعر كان ألما في الجزء المقابل من جسمه ، وقد يمكن ان يحصل مثل هذا
التأثير للشاهد عصبى المزاج ويكون سببا لخطئه فيما شاهده او سمعه ، وكل ذلك
يجعل المحقق على عناية في كل ما يحس هذه الحاسة من الادراك فيما يقرره الشهود
وان لا يغيب عن ذهنه ان ادراكهم بها يحتاج الى تأكيد

ضعف حاسة اللمس
لاستعمال حاسة البصر
بدلا عنها

٧٢٥- فقد يكون لاقوال المجنى عليه الذي اصاب بجروح فيما شعر به منها
وكيفية حصولها ووقت حدوثها اهمية في الوقائع والفصل فيها ، ويكون للاتهام
او للدفاع منافذ فيها تتفق مع صوالحه في الوقائع ، فترى مثلا الجروح الناشئة عن
رصاصة او خنجر مع خطورتها لا يكاد يشعر المصاب بها وقت حدوثها بل لا يحس
بإصابته الا بعد ان يرى الدماء ، بخلاف الجروح الرضية فلو انها غير خطيرة احيانا
إلا ان المصاب بها يشعر بألم شديد ، وتكون النتيجة ان الشخص الذي يصاب في
معركة بوضوح وجرح واحد بليغ لا يمكنه ان يقرر في بعض الاحوال ممن ومتى
واين أصيب بالجرح البليغ مع أهميته عن باقي الاصابات ، لذا يجب شدة العناية
عند أخذ اقوال المصابين بالجروح ودقة مناقشتهم .

تطبيق خطأ اللمس
(الشعور) في التحقيق

موضع واحد من ظهره فاذا امكنه مشاهدة الرجل وقت ذلك أحس بفمزين في موضعين .
(١) ويمكن توضيح ذلك بان تذكر لعبة يلعبها الاطفال لتخويف بعضهم بقصد الضحك
يجلسون حول المائدة وتتناول أيديهم تحت المائدة أشياء لا ضرر منها كقطعة من العجين أو
النوان من الجلد مبلل بالماء مملوء بالرمل أو أحضره أحدهم دون علم الباقي حتى اذا تناولتها
يد أحدهم ولمستها دون ان يراها حسبها من الحشرات المؤذية أو الخيفة ورمى بها في الحال
مدعورا ؛ فهو لم يميزها بلمسه بل ان اللمس جعله يشعر فقط بالبلل واللين والحركة وهذه هي
السمات العادية لفكرة الحشرات الزاحفة (الديب) وفي هذه الحالة ترى أن التخيل هو الذي تتم
حاسة اللمس وجعله يظن انها حشرة فاذا نظرها بعد ان رمى بها تصحح عنده ذلك وعلم بها .

٤ - ماستا الذوق والشم ودواعي الخطأ فيها

٧٢٦- من الصعوبة للمحقق الوقوف على درجة حاستي الذوق والشم عند الشاهد اذا كان لها أهمية في التحقيق اذ ان أكثر الامراض عند الانسان تقصد فيها الادراك ؛ كما ان الشاهد يجد صعوبة في الاجابة عما اذا كان يتمتع بهما بحالة طبيعية لعدم تيسير اداة المقارنة له ؛ واذاً يكون من العبث سؤال المحقق للشاهد اذا كان يذوق أو يشم بحالة جيدة ولا يوجد طريقة عملية يفحص بها المحقق صدق جوابه بخلاف حاستي النظر والسمع

دواعي خطأ حاستي الذوق والشم

٧٢٧- وقد أثبتت التجارب العملية أن حاستي الذوق والشم معرضتان لتغيرات غير اعتيادية ، فاذا أراد شخص أن يحكم على طعام له من منظره فقط فقد يعتقد مثلاً أن أمامه طبقاً من الحلوى وتكون حقيقة أنه طبق من السمك المقدد فاذا ذاقه على اعتقاده لا يشعر بطعم هذا ولا ذاك ولكنه يشعر بطعم تشمّر له نفسه مكون من إدراك طعم الحلوى مختلطاً بطعم السمك المقدد كأن الطبق صنع منها ؛ كما وأنه في حالة الشم يختلف كثيراً إدراك الأشخاص للروائح المقبولة عندهم والغير مقبولة فترى شخصاً يرايح لشم رائحة التفاح العفن وآخر لشم الاسفنج كذلك يكره اغلب الناس رائحة الثوم وبعضهم لا يمجبه وكثير من الناس لا يمكنهم أن يتحملوا رائحة المسك وبعض الروائح العطرية ؛ واذاً يجب على المحقق التدقيق في صحة ادراك الشاهد للرائحة والذوق متى كانت لها أهمية في التحقيق بسبب اختلاف درجة حاستي الذوق والشم عند الافراد

مؤثرات حاستي الذوق والشم

ب - الذاكرة ودواعي الخطأ فيها

٧٢٨- واجب المحقق بعد فحص وتقدير حواس الشاهد أو المجنى عليه الوقوف على قوة ذاكرته وهذا من أصعب المهمات لاختلاف درجات قوة الذاكرة في الأشخاص

فحص قوة الذاكرة

١ - تحميل الذاكرة

٧٢٩- مهمة الذاكرة تنحصر في ادوار ثلاثة متوالية :
٧٣٠- الدور الاول « حصول الأثر » أي انطباع أثر الشيء أو الوقائع المدركة بالحواس على الذاكرة ، والدور الثاني « استحضار الأثر » أي إعادة تصوير أثر الشيء أو الوقائع المدركة بالحواس في الذاكرة ، والدور الثالث « لتطبيق » أي عملية

ادوار الذاكرة

١- حصول الأثر

٢- استحضار الأثر

٣- التطبيق

تطبيق الأثر الذي استحضر على الشيء أو الوقائع السابق إدراكها منه (١)

٧٣١- فيجب على المحقق في كل قضية ذات أهمية كلما رأى وجه الاشتباه في
الثقة بذاكرة الشاهد أن يميز بين هذه الأدوار الثلاثة فيها ؛ لأنه عبثا يحاول البحث
عن نقطة الضعف في ذاكرته ولكنه ينجح إذا بحث كل دور من أدوار الذاكرة
الثلاثة المشار إليها ؛ فيبتدىء بأن يكشف «صلابة» ما أدركه الشاهد بحواسه
صارفاً النظر عن انضباطه فيسأل الشاهد مقدار الوقت الذي كانت الوقائع والأشياء
التي يقرر برؤيتها أو سمعها معرضة لنظره أو سمعه والكيفية التي حصلت بهارؤيته لها
والظروف التي كانت مقترنة بها، وبعد أن يتم ذلك يسأله في الدور الثاني عن كيفية
طريقة استحضار الآثار استحضار ما أدركه في ذاكرته وبالأخص كيفية سد الفراغ الذي حصل وانتمائه ،
وأخيراً يخصص اهتمامه في الوقوف على حصول التطابق بين ما أدركه وبين ما
صار استحضاره في ذهنه ، وفي أثناء بحث هذا الدور الأخير يعثر المحقق دوماً
على الخطأ الذي وقع في ذاكرة الشاهد .

٧٣٢- ومتى بحث المحقق في مدار كل دور من أدوار الذاكرة في كل شاهد
وسهل عليه الوقوف على داعي خطأ الذاكرة عمل على درئه بالوسائل الفعالة
الموافقة لاستعادة ذاكرته ؛ لأن دواعي خطأ الذاكرة عديدة وتختلف الوسائل
المؤدية إلى استعادة الذاكرة باختلافها (٢)

صلابة الأثر

التطابق

واجب المحقق في اتخاذ
الوسائل المناسبة
لاستعادة الذاكرة

٢ - أسباب خطأ الذاكرة

٧٣٣- أسباب خطأ الذاكرة عديدة نذكر المهم منها حتى يكون المحقق
على بينة من بحثها طاملاً بنفسه على استنباط الأسباب .

٧٣٤- كلما تقادم العهد على الحادثة كلما كان ذلك ادعى إلى نسيانها أو ذكرها
بكيفية محرفة لاسيما إذا لم تكن الحادثة من الحوادث الاستثنائية التي تنطبع
في الذاكرة بطابع مخصوص لا يشابهه طابع الحوادث الأخرى ، بل بالعكس يختلط

أسباب خطأ
الذاكرة :-

١- طول العهد

- (١) وقد تمثل الأدوار الثلاثة إذا قال شخص « رأيت أمس فيلا لأول مرة واليوم أتذكر :
١- أن الفيل حمل عندي أثر من شكله - ٢- وأن اليوم أستحضر صورة هذا الفيل في ذاكرتي
٣- وأنى متأكد من تطابق هيئة الفيل التي رأيها أمس على ما أتصوره من أثره في ذاكرتي
اليوم » وهذه الأدوار الثلاثة تقسم لنا عمل الذهن من وجهة الذاكرة
(٢) الدور الأول « حصول الأثر » يتعلق بالأدراك بالحواس السابق بيانه أما دور « استحضار

معها لتتوالى وقوعها وتراكمها على الذاكرة مما يجعلها لا تتمكن من تسجيلها قائمة بنفسها

٧٣٥- عدم وجود رابطة بين الاشياء بعضها ببعض يساعد على النسيان عدم وجود الرا وكما اجهد الشاهد في تنبيه ذاكرته لا يذكر الحادثة بالذات وانما يذكر رواية عنها رواها لغيره لانها احدث عهدا منها وبذلك يزداد بعدا عن الحقيقة وكما استل عن الواقعة كلما غير فيها على غير علم لان همه الوحيد يكون تذكر ما شهد به لا ما رآه وسمعه

٧٣٦- قد يستعين الشاهد على ذكرى الاشياء باستعمال الاستنتاج والقياس والاستنتاج والقياس والاخذ بالعرف والعادة فيخطيء (١)

٧٣٧- لاحوال الشخص النفسانية وحالته الصحية او المرضية او العلمية تأثير في الذاكرة وكذلك لاختلاف قوة الملاحظة (٢)، كما يجب العلم بان ما دلت عليه التجارب من أن بعض الاشخاص مصابون بالنسيان فلا يذكرون القريب العهد من الحوادث، وان ذاكرة الرجال تحفظ الاشياء اكثر من النساء عادة والى امد طويل

٧٣٨- قد تؤثر الاحلام في الذاكرة فتجعلها تحفظ من الحوادث صورة غير مطابقة للاصل، فقد يرى الشاهد الحوادث أو يتحدث بها أو يسمع عنها ولشدة اهتمامه بها أو بسبب ما تركته في نفسه من الاثر تتخيل له في المنام كأنه يراها أو يتحدث بها فاذا ما تجدد له رآها وذكرها جاءت على غير حقيقتها بل بتحريف أو تغيير فيها وكما كثرت احلامه عنها ابتعد عن حقيقتها شيئا فشيئا وينتهي به الحال لنسيان الاصل وحفظ صورة مضطربة منها حلت محلها، والفريق من الشهود الذين يؤمنون بصدق الاحلام وأمكنهم أن يشعروا بتعارض بين ما

الاثـر « في الذاكرة انما ينبنى حصوله على درجة ضبط استخصار اثر الشيء أو الوقائع والطريقة التي يتسببها الشخص في سد ماعسى أن يحصل من الفراغ في اثر الشيء أو الوقائع المستحضرة في الذاكرة اما بعضها مانها على صورة الشيء كله أو سلسلة الوقائع باجمعها فينضبط الكل لتسلسل اجزائه وارتباطها ببعضها ، واما ان يخطيء الشخص بان يسد الفراغ بتصوراته الخيالية دون الرجوع الى الاصل واما ان لا يتمكن من سد هذا الفراغ ثم تتدبى الذاكرة في الدور الثالث « التطابق » لتحقيق صورة ما صار ادراكه بصورة ما صار استحضاره في الذاكرة وفي هذا الدور تقدر قيمة الاخذ بما يقرره الشاهد

(١) فاذا وقعت مثلا مشاجرة بين اشخاص في محل عمومي استعملت فيها العصي فقد يخطئ الشاهد ويقول ان المضاربة حصلت بالكراسي حيث استنبح من حصولها في المحل العمومي استعمال الكراسي كما هي العادة في مثل هذه الاحوال .

(٢) سنوضح اختلاف قوة الملاحظة في المؤثرات الخاصة

انطبع في أذهانهم بواسطة الحواس وبين ما حفظوه بواسطة الأحلام يتمسكون بصحة الصورة الثانية دون الأولى وهذا هو الخطأ بعينه (١)

٣ - وسائل إعادة الذاكرة

وسائل إعادة الذاكرة ٧٣٩ - الوسائل التي ينجح اليها المحقق للاستعانة على إعادة ذاكرة الشاهد يجب أن تتناسب مع حالة الشاهد العلمية ووسطه وظروف الحادثة والوقائع التي يشهدها وتذكر بعضها حتى يكون المحقق على بينة منها ليتمكن من استنباط ما يناسب ظروف الشاهد والشهادة .

٧٤٠ - مما يعين الشاهد على إعادة الذاكرة الاستعانة على إيجاد الرابطة والعلاقة بين الأشياء، وأن يفكر الشاهد بالرابطة وينبئه المحقق اليها أن أمكن ويعاونه تدريجياً؛ فإذا أراد الشاهد أن يتذكر حادثة من الحوادث أو كلمة أو لفظاً يجهد نفسه في تنبيه الذاكرة ويستعين على ذلك بذكر بعض الحوادث التي كانت معاصرة لها لعله يذكر ففي ذكر بعض الحوادث ذكرى للبعض الآخر (٢)

٧٤١ - ويمكن للمحقق أن يعمل الشاهد للتروي والتذكر إذا رأى منه الالتجاء إلى ذلك ويجد المحقق أن بعض الشهود لا يمكنهم أن يستعينوا تدريجياً وباحتياط

(١) واغرب من ذلك ما قد يقع في بعض الاحيان من اتهام بعض الناس غيره بارتكاب الجريمة بعير سبب سوى انه رأى في المنام مرتكبها، ويحصل من تأثير الأحلام على الاحسام العسية اثر انفعالات نفسية ولا سيما للنساء حيث يقمن من النوم بحالة مزعجة مصحوبة سكاء ويصحن مدعيات أن اجنيا حاول أن يقتلن أو يضرهن أو يسرقهن يستدلن على ذلك بآثار مضطربة او غيرها وجدت على جسهن أو حول عنقهن؛ والبحث في هذه الامور يظهر الحقيقة وان هذه الآثار من اللاتي احدثتها بانفسهن دون شعور منهن وانها اضافات احلام .

(٢) ولتمثل على ذلك بمثل عادي لنفرض أن شخصا يريد ان يعرف متى اشترى شيئاً مثل قلم حبر سبق أن اشتراه فصار يجهد ذاكرته لعله يعرف التاريخ ولكنه تذكر انه في يوم مشتراه وضعه في حيب معطفه مع زجاجة حبر انكسرت في الحيب الايسر واتلفته واذاً كان الوقت شتاء لا صيفاً لارتدائه معطفه ولما كان للمطف الذي يستعمله الآن هو غير المعطف الذي تلف حيبه حيث اشتراه بعده اذ مضى شتاء آن يكون منترى قلم الحبر في الشتاء الذي قبل شتاء السنة الحالية، ثم يذكر انه أرسل المعطف يوم تلقه الى التزوي وهو اسرائيلي فوجده مطلقاً (يوم سبت) واذا يكون الشراء يوم سبت وأرسل اليه المعطف اليوم التالي واضطر أن يحضر حفلة زواج ابنة عمه دون معطف واصيب بالزكام وأن حفلة الزواج كانت بتاريخ ليلة الاثنين ٢٥ فبراير سنة ١٩٣٠ فيكون مشتراه للقلم الحبر يوم السبت ١٤ منه

بالرابطة لغباوتهم فلا يكون امهالهم للتذكر والتروى كاف لان يعيد لهم ذكرى الحوادث التي أدركوها بل يجب أن يعاونهم تدريجيا وباحتياط

تجديد الذاكر

٧٤٢ - ومن الاساليب لاستعادة ذاكرة الشاهد مهارة المحقق في تجديد ذاكرته بالانتقال معه في المناقشات الشفهية الى ما يوافق وسطه الطبيعي ومركزه الاجتماعي وعاداته ، فقد تتجدد ذاكرة الفلاح بالمحادثة معه فيما يهمه من أمور الزراعة ، وتتنبه ذاكرة المرأة المعجوز عند ما يتناول الحديث معها الموالد والاعیاد الدينية ، فاذا تمكن المحقق من معرفة ما يتوق الشاهد اليه من الحديث فلا حرج من الدخول معه في محادثة ما ومنه يمكن الوصول تدريجيا الى احياء ذاكرته

٧٤٣ - لا ريب ان وضع الشاهد في نفس الموضع الذي تحمل فيه الشهادة ^{وضع الشاهد في الموضع الذي فيه الشهادة} يكون معينا له على ذكرها (١)

٧٤٤ - ولكي يبعث المحقق الذكرى في الشاهد يصح أن يمكنه من أن يكون في الموضع الذي كان به وقت مشاهدته الوقائع وان يجعل بقدر الامكان المناظر والاشياء والامور في المكان وحوله كما كانت وقت تحمل الشهادة كما يختار المحقق لذلك ساعة وقت حصولها والفصل في السنة الذي وقعت فيه إذ كلما كانت الامور مطابقة لما حصل كلما انضبطت الذكرى ولا سيما في الحوادث المهمة وعند ما تكون الوقائع للحادثة مكونة من جملة افعال شاهدها الشاهد أو سمعها أو كانت الحادثة وقعت من جملة أشخاص في وقت واحد ، فقد ترى الشاهد في حجرة التحقيق أو في الجلسة أمام القضاء لا يتذكر شيئا ما حتى

وجوب اتحاد الو
والظروف والمنا
في عمل الحادثة
كانت وقت حصولها

(١) اذ يحصل لنا في أمورنا العادية اليومية أن الانسان وهو حالس على كرسية امام مكتبه في حجرته يفكر فيما عسى أن يسله من الاشغال في يومه وما يقضيه من حوائجه ويرتب ذلك حتى اذا خرج وسار ينسى احيانا بعض ما قد صمم على عمله أو قضائه وعشا يحاول ذكره فاذا ما عاد الى حجرته وجلس على كرسية تذكر ما قد نسيه ؛ ذلك أنه عند عودته ووجوده في حجرته التي نشأت فيها الفكرة على ما فيها من نفس ما كان يدركه نظره بها من المكتب الذي امامه وسماعه دقائق الساعة التي فيها ووجوده على المقعد المتحرك كل ذلك اعاد اليه ادراكه كما كان وقت حلول الفكرة فسهل حلولها ثانية ، لان التأثيرات على الادراك في وقت واحد مرتبطة ببعضها كقالب طبع به الادراك ، ولا يتكرر احد أن الانسان قد يوجد في جهات وفي ظروف تعيد الى ذاكرته ذكرى امور طال عليها العهد حتى أنه قد يشم رائحة تمحرك فيه ذكرى أمور بحيث من ذاكرته من زمن بعيد .

إذا وجد نفسه في محل الحادثة قد يتذكر مبدئياً التفاصيل الثانوية ومنها يتذكر الوقائع المهمة تدريجياً، ولا يجب على المحقق أن يتوقع من الشاهد أنه بمجرد وجوده بمحل الحادثة تنبعث فيه الذكرى دفعة واحدة بل يجب عليه أن يمهله فيها ليجمع افكاره وحواسه (١)

القسم الثاني - المؤثرات الخاصة

٧٤٥ - المؤثرات الخاصة هي الدواعي التي تجعل الشاهد الذي يقع تحت تأثيرها قد يخطأ في شهادته وهي :

المؤثرات الخاصة

١ - اختلاف منهاج المحقق نحو الشهود

٧٤٦ - الأصل أن الشهود الذين شاهدوا وقائع الحادثة بالدقة تكون أقوالهم متطابقة متى ارادوا قول الحق وكل الحق؛ ولكن الأمر الواقع أن المحقق قد يجد اختلافاً بينهم؛ والبحث هنا ينحصر في سبب هذا الاختلاف، وقد دلت التجارب على أن من أسبابه اختلاف منهاج المحقق مع كل منهم ويكون منشأ هذا الاختلاف سلوك المحقق نحو الشاهد وقت أخذ أقواله والاسلوب الذي يتبعه المحقق في أخذ أقوال الشاهد

اختلاف منهاج المحقق نحو الشهود -

أ - سلوك المحقق نحو الشاهد

٧٤٧ - لا يوجد شخص دقيق الملاحظة بمعنى الكلمة، فإذا لم يشاهد الشاهد شيئاً أو يدركه فعبثاً يحاول المحقق الضغط عليه بأسئلة لأن الشاهد ما كان يتوقع وقت تحمله الشهادة أهمية تلك التفاصيل التي تظهر أهميتها للمحقق حتى كان يوجه الشاهد إليها التفاته، ففي مثل ما إذا رأى الشاهد شخصاً يخرج من دار فنظر إليه كما ينظر الإنسان إلى شخص سائر في الطريق وبعد ذلك زمن يتضح أن هذا الشخص ارتكب في الدار جريمة فيسأل المحقق الشاهد عن رآه بتفاصيله الدقيقة ويشدد عليه فيما يجهل «ولكن لا بد أنك بالآقل نظرت عما إذا ... ؟» «ولا بد أنك تعرف على الأقل أن ... ؟» وعلى هذا المثال، وهذا التشدد لا معنى له ولا يزيد معلومات الشاهد ولا ينقصها وقد تكون له نتيجة سيئة باضطراب

١ - سلوك المحقق نحو الشاهد

الشاهد الى تقرير ما لم يدركه خروجاً من هذا المأزق، وتكون شهادته على خلاف الحقيقة واختلفت عن باقي الشهادات .

٨٢٨ - واذا كانت هناك جملة شهود للحادثة فقد ينشأ من اختلاف معاملة المحقق لكل منهم ما يجعله يختلف عن الآخر، فقد يسأل المحقق الشاهد الاول بهدوء فاذا لم يكن لديه معلومات هامة لا يضجر المحقق على امل وجود شهود آخرين ، حتى اذا اخذ اقوال الشاهد الثانى والثالث ولم يظفر بضالته ينفذ صبره وتتغير اطواره نحو الشاهد ويشدد عليه بالاسئلة ولا تكون نتيجة ذلك سوى تطويل الرواية من الشاهد دون تدقيق فيها فيختلف ما يقرره عما قرره من سبقه من الشهود، وليس الغرض ان يسأل المحقق كل شاهد في الحادثة مثل غيره وبالطريقة نفسها لانه يوجد غالباً شهود لاسيما من اهل القرى تراهم عند ابتداء سرد اقوالهم لا يقررون شيئاً في الحادثة ولا يمكن للمحقق الوقوف على معلوماتهم الا من طريق المناقشة الدقيقة .

٧٤٩ - وعليه يجب على المحقق بذل العناية في اخذ اقوال الشاهد ومعلوماته وان لا يرغمه مضطراً الى تقرير ما لا يعرف، وتكون نتيجة سلوك المحقق أيضاً وشدة مع بعض الشهود أنهم يعتقدون أن المحقق يريد أن يجعلهم مسؤولين عن الجريمة ؛ فقد يخشى الشاهد أن المحقق يشتبه في كونه الفاعل، أو أنه وهو عالم باهمال وقع منه أذى الى سهولة ارتكابها أن يعتبرد المحقق شريكاً لهم وهم جراء؛ فرغماً عن قصد تقرير الحقيقة فهو يكيف أقواله بالطريقة التي يرى فيها خلاصه؛ فيعمد الى ذكر بعض التفاصيل وبعض لظن عن الأخرى ويرتب الوقائع بكيفية جديدة؛ وبذلك يجد المحقق بين قول شهود تضارباً ويمكن للمحقق الخبير بنفسانية الشهود ان يعرف مثل هذا الشاهد وما الجأ الى هذه الطريقة في شهادته

ب- أسلوب المحقق في أخذ أقوال الشاهد ومناقشته

٧٥٠ - يحصل ان المحقق يتخذ اسلوباً في تحقيقه مع لشاهد يؤدي به الى الانحراف الى تقرير ما لم يكن ادركه ويكون ذلك فاضراً في حالة ما يكون المحقق والشاهد بطبيعتهم يميلان الى الخيال اكثر من الحقيقة؛ فقد يشاهد احياناً ان المحقق او القاضي لكي يصل الى "نتائج" التي يريد راعته بها وقد علم خطأ أسلوب المحقق في سماع الشاهد

وقائع الحادثة قبل أخذ اقوال الشاهد لا يخفى عن الشاهد ما رسخ في ذهنه منها، فترى الشاهد يندفع في الطريق الذي يدفعه اليه المحقق ويزيد على معلوماته بكيفية تتفق مع ذلك، ولا يزال المحقق او القاضي يزيده علما على ما يقرره من جديد وهو يجاريه بالصفة المتقدمة وهكذا بالدور كل منها يقوم الآخر حتى تتلبد الشهادة وتكون نتيجة عدم وقوف المحقق او القاضي على ما قرره الشاهد قائما بذاته، والشاهد خلط بين ما أدركه حقيقة وبين ما جاري المحقق أو القاضي فيه، وتصير الشهادة مجموعة من تصور المحقق والشاهد؛ وإذا نظرنا في نفسانية كلاهما نرى أن كلا منهما يعتقد في صفة الآخر فالمحقق يعتقد أن الشاهد لا بد وان لديه معلومات بالوقائع والشاهد يعتقد أن المحقق أو القاضي محيط بأسرار الاصول والقوانين

٧٥١ - فالطريقة المثلى التي يصح للمحقق أو القاضي اتباعها أن يأخذ قول الشاهد عن معلوماته دون أن يفرض اليه بشيء ما، ثم يناقشه ويزن الاستلة بميزان العدل حتى لا تكون مرشدة أو ملقنة، ويزن أحوبة الشاهد فاذا رأى ان الشاهد يلقي القول على عواهنه أو ينقاد الى تخيلات لا يزن قوله بميزان العقل يبين له بلطف أهمية ما يقرره ويجعله يفهم أن الواجب ان يقرر فقط كل ما شاهده أو سمعه أو أدركه مضبوطا بالصدق وان ذلك هو الذي يهم التحقيق دون غيره، فلا يلبث الشاهد المذكور الا وقد أقرت أسرته وبدأ يفكر ويقدر زناد ذاكرته ويلقى معلوماته بتمعن وترو.

الطريقة المثلى لاسلوب المحقق

٢ - اغتراف قوة الملاحظة عند الشهود

باختلاف صفاتهم الطبيعية والاجتماعية والتربية العقلية

٧٥٢ من الاهمية بمكان عظيم وقوف المحقق على تقدير قيمة شهادة

الشاهد ليتمكن من اتخاذ طريقة مناقشته وحد الوثوق باقواله، وهذا يختلف باختلاف امور كثيرة منها اختلاف قوة الملاحظة عند الشهود الناشئة عن اختلاف صفاتهم الطبيعية والاجتماعية والتربية العقلية.

اختلاف الشهود باختلاف قوة الملاحظة والصفات الطبيعية والاجتماعية

٧٥٣ - ومن البدهى ان الاصل في الشهود الذين ادركوا وقائع الحادثة

مما ان تكون اقوالهم جميعا متطابقة في المعنى متى أرادوا قول الحق وكل الحق ولكن الامر الواقع ان المحقق قد يجد اختلافا بينهم وقد يكون ناشئا من

اختلاف قوة الملاحظة عندهم لأمور مرتبطة بصفاتهم الشخصية وتربيتهم العقلية ووسطهم الاجتماعي، وبذلك اختلف ما أدركه كل منهم من الوقائع والأمور فتختلف شهادتهم، لذا نجد بالتحقق مراعاة هذه الأحوال في الشاهد وتحقيق تأثيرها ٧٥٣ — ولما كان سن الشخص ونوعه (ذكرا أو أنثى) أهم العناصر المكونة للانسان فنبحث فيهما بالاجاز للوقوف على أمور لا مندوحة للتحقق الاهتداء بها مع التفاته الى مؤثرات باقي العناصر بتجربته وحكمته .

اختلاف السن والك
أهم العناصر الطيب

٧٥٤ — فاذا كان الشاهد طفلا لا يقل عن سبع سنوات ولا يتجاوز العشرة يجب على المحقق ملاحظة ان الطفل في هذا السن لا يعرف الكراهة والحب ولا المداينة والكبر ولا الامور الدينية وتنازع المراتب والدرجات الاجتماعية ولا يضر حسدا أو حقدا شديدا يؤثر في شهادته قادرا كما هو المرأة تعكس ما يقع عليها، وكل هذه أمور قيمة الا أن دون الوصول اليها صعوبات أهمها أن المحقق يعجز أن يضع وجهة نظره موضع نظر الطفل حتى يدرك ما يعنيه الطفل وقت تأدية شهادته من معاني الالفاظ التي يفوه بها وكذا ادراكه للأجسام وكبرها وصغرها والحركة وسرعتها وبطئها والمسافات وقربها وبعدها والهيئات وشكلها وحسنها الخ مختلفة في مداركه عن مدارك المحقق، وأكثر من ذلك الحوادث والأمور فهي في نظر الكبير سواء اما في نظر الطفل فقد تخيفه أو تسره وما يكون في نظر الكبير ذو تأثير عظيم قد لا يكون له تأثير عند الطفل، وإذا كان المحقق جاهلا بالحوادث والأمور التي يكون لها تأثير على مدارك الطفل .

ضعف الطفل
في الادراك

٧٥٥ — كما يجب ملاحظة أن الاطفال على ضعف كبير في ملكة النقد والادراك والحكم على الاشياء فانهم يعجزون عن تعقل الحقيقة وتنقصهم التجارب والمشاهدات وقوة الملاحظة ولا يستطيعون التعبير والبيان

قابلية الطفل
للائماز والتلقين

٧٥٦ — ونرى أن للاطفال قابلية كبيرة للتلقين والتأثر بطريق الايعاز وافساد ذاكرتهم أو تغيير الذكرى أو الصورة التي حفظوها من الوقائع والحوادث باثارة كوامن الاوهام في نفوسهم وحملهم على القول بواقعة كأنهم شاهدوها ورأوها على حين انهم لم يعرفوها أصل، وحكايتهم الملقنة هي صورة صحيحة من الاسئلة التي وضعت لهم فهم يسكتون عند ما يسمع اليهم ويتكلمون عند ما يوعز اليهم ويرددون ما يقال عند ما يوجه اليهم السؤال

والجواب ، وقد خص الاطفال بمزايا يستطيعون بها التأثير في نفوس سامعيهم وحملهم على تصديقهم فانهم يروون الوقائع ببساطة في التعبير وهدوء في الالتقاء من غير تكلف ولا تصنع

٧٥٧ - ويلاحظ كذلك انه توجد صعوبة أخرى تنشأ من أن مستوى مدارك الطفل أقل من مستوى مدارك المحقق، لذلك يجب عليه أن لا يزاحمه بالاسئلة وان لا يسأل الطفل عن وقائع مرقاة متسلسلة أو عن وقائع هتكة العرض وغيره بصفته شاهداً لها أو عن العلاقات الغير شريفة بل يجب أن يعرف المحقق ان الطفل جاهل بمثل هذه الامور ، كذلك لا يمكن وضع حد لمستوى معقولية الطفل وقوة ملاحظاته فقد يرى الطفل في بعض الاحيان يلاحظ ويفهم أموراً غير متوقع منه ادراكها فكم من مرة يتكلم الانسان في حضرة طفل بامور يعتقد ان الطفل لا يمكنه ادراك مدلولاتها ويدهش فيما بعد عند علمه ان الطفل ادركها وادرك ايضا سلسلة وقائعها .

عدم مزاحمة
الطفل بالاسئلة

٧٥٨ - يجب على المحقق العلم أن الطفل معرض لسهولة التأثير عليه بالموثرات الخارجية سواء أكان ذلك قصداً أو عن غير قصد فيسهل للمجنى عليه او المتهم أو من له صالح في الدعوي أن يؤثر على الطفل الشاهد قبل تأديته الشهادة لان مدارك الطفل خالية من المبادئ التي تهديه فيضع ثقته فيما يسمعه ممن هو أكبر منه سناً ويسهل على هذا جعله يدرك ما يريد به ولا سيما اذا حصل التأثير عقب الحادثة، فيتصور الطفل أن ما يشير به الكبير هو الذي وقع ورسخ في اعتقاده ويسهل الوصول الى هذه النتيجة اذا كان الشخص المؤثر يتمشى مع الطفل الى مرماه بأسئلة (ألم يكن كذا . ؟) (لم يكن كذلك فهل هي ليست كذا . ؟) كما يحصل الوصول الى النتيجة نفسها عند ما لا يكون التأثير مقصوداً فتري حادثة ذات أهمية يتسع فيها المجال للكلام وتتواتر الاشارات وتقائم القروض والاحتمالات ويتغالى الناس فيما شوهد أو سمع من وقائعها فذا سمع طفل شاهد الحادثة أو جزءاً من وقائعها هذه الاحاديث تأثر بها عقلاً الصغير واعنفد أن حقيقة ما نظره طبق ما سمعه .

التأثير على الطفل

٧٥٩ - اذاً يجب على المحقق مناقشة الطفل واضعاً نصب عينيه ما توضح ومتى درس مدارك الطفل الشاهد كان من السهل عليه بقليل من الصبر

واجب المحقق
نحو الطفل

والمناقشة الوقوف على مواضع خطأه فيما رآه أو سمعه أو دواعى كذبه سواء أكان من تأثير حصوله عمدا أم من غير عمد كما سبق توضيحه أو كان ذلك عن ميل فيه اكتسبه عن وسطه المتزلى أو المدرسى لى ينجو من عقوبات ما يرتكبه من المخالفات فيها ، وبذلك يسهل معرفة الحقيقة منه لعدم قدرته على المراوغة والتضليل ، على أن بعض الاطفال الذين لم يؤثر عليهم ليس عندهم الميل الطبيعى للكذب وهم يشهدون بالحقيقة صراحة على أقرب الناس اليهم (١)

٧٦٠ — اذا انتقلنا الى البحث فيمن يلى الطفل فى السن تفرق بين الذكر والاثى فكما يوجد فرق بينهما فى المظاهر الخارجية كذلك يوجد فرق بينهما فى المدارك العقلية ، فالمرأى الزكى هو أحسن مدرك فهو الذى أخذت الدنيا بلبه يريد ان يقف على ما يقع تحت نظره من أمورها ومحتوياتها فلا يكفيه ما يراه فى مدرسته أو معيشته اليومية بل يبحث عن كل ما يستحدث من الامور والمشاهدات الغريبة فلا يكشف عن العصفور او تغييرا حدث فى الدار او فى الحقل سواء ولا تقوته صغيرة ولا كبيرة الا لاحظها لتعطش مداركه للمعرفة ، وكم يسأل ابويه ومن هم أكبر منه سنا عن أمور تكتشفها مداركه لتوضيح منشأها او مبناها له ، كذلك لم تكن نفسه مشغلة أو مضطربة باحتياجات الحياة ولم تنزع بتأثير التعليم بعد ولكنه قد حصل على بعض المبادئ فالكذب مكروه لديه لانه علم أنه رذيلة وصار على المام بالشعور بقدر نفسه فلا يؤكد الا بعد التحقيق ؛ وعلى ذلك لا يكون لتأثير الغير عليه سلطان ، فيصف ما أدركه كما شاهده ، اما الاثى المراهقة فهى بخلاف ذلك فان صفاتها الطبيعية ونظام تربيتها طاق لها عن تحصيلها المعلومات الضرورية واتساع النظر الذى يصل اليه المراهق فبينا هو مع اقاربه خارج العائلة يمرح ويلعب فى المنتزهات ومحلات الرياضة وميادين الالعاب والاجتماعات العامة والاسواق والمحطات واقفا نظره على مشاهد غير اعتيادية او غريبة تضى المراهقة غالب وقتها بين ابواب العائلة ووسطها فهى تخرج قليلا وليس لها الفرصة التى تسنح له فيما يراه من رجال العمل

وأصحاب الحرف وحرية مكالتهم والوقوف منهم على بعض معارفهم الفنية ،
فهي لا تنظر شيئا من امور الحياة العملية ولذا متى حصل امام اعينها شيء
لا تفقه له معنى ويكون ادراكها له بسيطا وغير مضبوط فاذا حصل ما نسميه
خطرا أو ضررا أو خوفا فقد تجذب هذه الامور المراهق ليعرف مصدرها
ويبحث فيها بينما يستولى الفزع على المراهقة فتبتعد واذا اما ان لا ترى
شيئا مما وقع أو تراه على بعد دون وضوح ، وتكون المراهقة شاهدة
خطرة متى كان لها شأن فيما تشاهده اذ في هذه الاحوال أشد ما يخاف منه
المحقق المغالاة التي ربما تصل الى الابتكار فالخيال والاحكام لها تأثير على
مداركها لقلة خبرتها بالامور كذلك حب التغير من طبعها اذ ان تعطشها
لتغيير ما هي فيه من الجوى يدينها من المغالاة ، وما أعظم وجود الفرصة لها
في الحوادث الجنائية فتري نفسها وقد اندمجت شاهدة لحادثة واشترأت
الاعناق لسماع ما تقول فاذا كانت حادثة سرقة بسيطة جسمتها حتى جعلتها
سرقة باكراه ، واذا رأت لصا ساذجا تراه وقد صنعت منه رجلا ما كرا
وكلمة خشنة قلبتها قبلة وحادثة تافهة تسبك منها رواية غريبة ، وكلمات بذينة
تريك منها مؤمراة عظيمة ، وبالجمل تجدها غالبا خالية من الدقة والحذر في
تقرير أقوالها (١)

من الشبوية

٧٦١- الشاب والشابة هما اردأ الملاحظين فالشاب يمجّد نفسه في أسعد قرة
لحياته ممتلئا آمالا ونزوات وما رّب مشغلا بنفسه وباغراضه ، فالاطفال بعيدون
عنه وليس عليه حمل من اعباء الدنيا ، ومثله الشابة التي قد لا يهتمها من الدنيا الا
الحفلات والمراقص ومطالعة الروايات ، ولكن اذا كان الشاب يلاحظ شيئا
فشهادته تكون صادقة ويوثق بها فهو مازال حافظا للمباديء الحسنة لم تعبت بها
تاريخ الحياة

من الكهولة

٧٦٢- الكهل الذكر والانثى وقد وصلت صفاتها الحسنة والردئية سواء
بسواء الى قمتها ومن الصعب اغراؤها اذما ربهما من العمل والحياة قد تعين ، ومتى
كان هناك موضوع شهادة بعدل أو بغير عدل أقدم كلاهما - ليه بشات - والفرق بين
الرجل والمرأة في هذا السن أن الرجل يملك أفكارا عظيمة والمرأة احساسات عميقة

٧٦٣- الرجل الشيخ ومثله الاثنى في هذه الحلقة اما لطيف ومحب للصلح
واما شكس وشرس طبقا لحظه في الحياة فبحواسه وقوة ملاحظته متيقظة ولكن
التجارب تزيه بطريق الدراية مالم ترمقه عيناه

٣ - الانفعالات النفسية للشاهد

٧٦٤- ان تأثير الخوف والوهم والاضطراب في النظر والسمع عظيم فقد
يتصور الشاهد وهو في حالة الوهم والخوف مما يشاهده العصا سيفاً والمرأة
رجلاً وكثير من الناس عندما يشاهدون حادثاً مزعجاً او امرأ مخيفاً يغشى
عليهم ويذهب بهم الوهم مذاهب شتى (١)

تأثير الخوف على
الحواس

واجب المحقق نحو
الشاهد المتأثر من
الانفعال النفساني

٧٦٥- فيجب ان يبحث المحقق في الوسيلة التي تمكنه في مثل هذه
الاحوال الى كشف خطأ الشاهد ، فاذا كان هناك جملة شهود ادركوا حادثة من
هذه الحوادث في وقت ومكان واحد واختلف أحدهم ورجحت الوقائع او
المعاينة أو ظروف الحادثة شهادة باقي الشهود فلا ريب ان يكون المحقق على
حق اذا اعتبر ما يقرره هذا الشاهد وفي هذه الحالة يقف من مناقشته على
مادعاه الى الاختلاف ، فقد يجده الخوف والذعر في الحوادث التي تؤدي
مشاهدة وقائعها الى الاضطراب لشدها او لعدم توقع حصولها بالطريقة التي
حصلت ، ولا سيما انه في حالة ما اذا رأى من الشاهد تأكيدها عما ادركه بعينها
مناقشته مما لا يحتمل الوقوع ورأى انه مازال تحت تأثير الانفعال التزم المحقق
انتظار عودته الى حالته الطبيعية ، وغالباً يعود اليها بعد ، ثم يجري معه البحث فيق

٤ - مروع الرأس

٧٦٦- يجب على المحقق شدة الالتفات عند اخذ أقوال شخص مصاب
تأثير أصابات الرأس
على مدارك الشهود

(١) فقد حصل ان اصطدم قطاران ببعض وكان بين الركاب شخص مصاب بجميع الجسم سليم
لعقل ليس بالعسى المزاج فشهد انه رأى اكثر من مائة رأس منفصلة عن اجساد اصحابها
على حين انه لم يكن الا قتيل واحد وحملة جرحى . وقد حصل ان احد المسجونين المتأدين
على الاجرام هرب بكيفية انه هجم وقت الفسحة على السجان المكلف بمراقبته داخل السجن
رأى السجان ان المسجون هجم عليه بسكين طويلة تنم في يده فقر هارباً من وجهه وبذلك
مكن المسجون من الهرب وقد صار مضطرباً واعادته وانصح من التحقيق ان ما كان بيده وقت
هجومه لتخويف السجان انما هو نبوت ، فالسجان تصور النبوت سكبنا طويلاً بتأثير الخوف

بجروح برأسه ، وقد تكون أقواله لها الأهمية في التحقيق بسبب انه الشاهد الوحيد ، ولا يمكن للطبيب ان يقرر بيقين عما اذا كان للاصابة تأثير على حالته العقلية لان مواضع المراكز العصبية لم تحمل بعد بصفة قاطعة (١)

٧٦٧- وقد اثبتت الحوادث ان بعض اصابات الرأس قد تؤثر على مراكز

المخ فيقرر المصاب في الشهادة امورا تناقض الوقائع الحقيقية أو ما ثبت من مدلول المعاينة (٢)

ثبوت التأثير من
للشاهدات والحوادث

٧٦٨- واختلف علماء التشريح والاطباء ومن في حكمهم في تعليل أسباب

سبب التأثير وواجب ذلك ، فيجب على المحقق عند أخذ أقوال الشهود أو استجواب متهمين أصيبوا

المحقق

(١) ومما علم بصفة عامة ان مركز الذاكرة للمريبات في الجزء المؤخرى للمخ والسميات في الجزء القدي له ومركز صور اجتماع الحركات بينها ، ولم يسفر بحث علماء التشريح والاطباء فيها الا عن مشاهداتهم المديدة التي أظهرت خلل القوة الذهنية عقب اصابة الرأس ومن مشاهداتهم أن غلاما لبث فاقد الشعور ثلاثة أيام عقب سقوطه على رأسه فلما طاداليه شعوره اتضح أنه نسي كل شيء يعرفه من قبل الا الموسيقى

(٢) وقد حصل ان سلب الصوم تقود فلاح وهو سائر في طريقه الى السوق ليشتري بها بقرة بعد أن أصابوه بجروح في رأسه فلما أخذت أقواله في اليوم التالي كان مالكا لشعوره وقرر أقواله بدقة وكان مقررره مطابقا لنتائج التحقيق والبحث ولكنه قرر بتأكيد وتصميم أن ماسرقت منه هي البقرة لا النقود المخصصة لشراها رغمًا من كل معارضة ورغما عن تفهيمه أنه انما كان متجها للسوق عندما حصلت له الحادثة وانها حصلت مساء ليلة السوق قبل انعقاده وأن شهودا شهدت برؤيته قبل حصول الحادثة بخمسة عشر دقيقة وليس معه بقرة الخ ، فكان يفكر مليا ويحجب الاجابة نفسها بقوله « على كل حال البقرة هي التي سرقت ولا أتذكر أوصافها ولا ثمنها ولكن كان ممي بقرة » فاذا نظرنا الى ظروف هذه الحادثة نجد ان المحقق يجد فيها موضع خطأ الشاهد جليا بخلاف ما اذا كانت ظروفها لا تساعد على اظهار خطئه . وقد حصل أن شخصا أصيب في مشاجرة بضربة عصا حتى حصل كسر في الجمجمة ولبت زمنا طويلا فاقد الشعور وبأخذ أقواله بعد مضي يومين من وقت حصول الحادثة قرر أن الضارب له رجل طويل القامة بلحية سوداء طويلة وبالصدقة لم يوجد بين المتشاجرين شخص يقرب من هذه الاوصاف كما أن الشهود أكد أن الضارب رجل قصير القامة بشارب صغير فاذا لم يكن في هذه الحادثة شهود رؤية واذا تصادف وجود شخص بين المتشاجرين بالصفة التي قررها المجنى عليه لا اعتبر مدانا لما جاء في أقوال المجنى عليه من التأكيد ولعدم وجود باعث يستبدل المجنى عليه الضارب بغيره لثبوت ان لا علاقة ولا مسرفة بينه وبين المتهمين ، فلما شئ المجنى عليه من جراحه وعادت اليه صحته وأعيد أخذ أقواله وصف الضارب له كما وصفته الشهود وعند مناقشته فيما قرره مبدئيا قال انه كان يخيل اليه انه يرى أن رجلا طويل القامة بلحية سوداء طويلة يحاول ان يسجبه من فراشه .

بجروح أو رضوض في رؤوسهم أو اشتبه في أنه سبق لهم الإصابة بها أو عرض
يؤثر على مخهم أن يدقق فيما يقررونه ويستشير الأطباء فيهم ولا سيما إذا رأى
في أقوالهم ما يحتمل أن ينشأ مثل هذه الاحوال (١) وأز يعيد سماع أقوالهم
بعد شفائهم منها شفاء تاما بعد استشارة الأطباء الاختصاصيين

الفرع الرابع

قيمة أقوال الشخص وهو في خطر الموت

٧٦٩ - يجب على المحقق أن يتبين قيمة أقوال الشخص شاهدا (٢) أو سماع أقوال الشخص
متهما وهو يعالج سكرات الموت وفي هذه الحالة إما أن يكون المحقق سمع المصاب وهو على وشك
أقواله ان سمحت له الظروف والاحوال بل يجب عليه عدم التهاون في ذلك
الا اذا كان في استجوابه اضعاف له ، واما أنه لم يتمكن الا من سماع أقوال
أشخاص آخرين نقلوا عنه

٧٧٠ - فيجب على المحقق سواء تمكن من سماع أقواله قبل وفاته أو سماع
أقوال ما نقلوا عنه التحقق مبدئيا فيما اذا كانت حالته تمكنه من ادراك ما
يقول وهذا يكون باستشارة الخبير الطبي بعد الكشف عليه ومشاهدة مآبه
من الضربات والجروح والامراض ووقوفه على مواقعها من الجسم ، فاذا أقر
الطبيب بالايجاب لزم المحقق بحث آخر وهو هل وجوده على وشك الوفاة له
تأثير على الثقة بأقواله أو بمعنى آخر هل يكذب وهو على وشك الوفاة

٧٧١ - اختلفت آراء العلماء الجنائيين في ذلك فمنهم من يرى أن الفرد قيمة أقواله المحتضر
سواء كان مجنيا عليه أو شاهدا أو متهما يقول الحق دوما وهو يحتضر
وحجة هذا الفريق أنه وهو على باب دار لا بدينية يأبى العقل أن يرميه بالكذب
اذ يعترف بتحقيقا لا ثقال الضمير وقد يكون اعترافه بامور خطيرة لها علاقة
بجرائم أخرى لم يعرف فاعلها ، ومنهم من يرى أن أقواله وهو في الاحتضار

(١) فقد ظهر من تشريح رجل مسجون محكوم عليه لقتله زوجته ان جوهر نصف مخه
مفقود ومملوء مكانه بالمادة السائلة الحية ، والبعث أظهر أن ذلك نشأ من أنه سبق له أن وقع
على رأسه

(٢) ويجوز أن يكون الشاهد الوحيد في الدعوى

كأقواله في الحالة الاعتيادية سواء بسواء ضمانا للعدالة . وكلا الرأيين ينطوي على التعسف بل يجب ان يؤخذ بأقوال المحتضر في حالة ما اذا كان لها مرجع من باقى القرائن والادلة الاخرى ، فان كانت هي الدليل الوحيد أخذ المحقق بها ما دام لم يوجد ما ينافيها ، وفيما عدا ذلك تعتبر كأقوال الشاهد العادية سواء بسواء وبذلك يؤمن اتهامه بريئا لعداوة كامنة في نفسه

دواعى كذب المحتضر ٧٧٢ - ويجب على المحقق ان يتبين ان كان يوجد ما يلجئ المحتضر الى تعمد الكذب من الدواعى التى تمس شرفه أو ورثته أو أقاربه فاذا ثبت أن هناك داعيا تأثر به تكون أقواله بلا ريب لا قيمة لها

٧٧٣ - ويجب ان تلفت نظر المحقق لدقة بحثه فيما اذا اختلط بالمحضر أهله أو غيره قبل سماع أقواله غيرهم ممن لهم تأثير عليه لانهم قد يفسدون فيه قول الصدق أو يخشى أنهم قبل سماع أقواله يلقنونه أقوالا أخرى يقولها ، فالبحت في ذلك يؤدي الى الوصول الى الحقيقة بالوقوف عليهم وعلاقتهم به وما حدثوه أو لقنوه

٧٧٤ - كما انه يجب على المحقق في حالة نقل أقوال المحتضر اليه من شهود معموها منه التدقيق معهم بحذر للوقوف على علاقتهم بتلك الأقوال لتقدير شهادتهم

الفصل الثاني

استجواب المتهم

٧٧٥ - استجواب المتهم هو سماع أقواله ومناقشته فيما هو منسوب اليه من الوقائع وما يبينه من أوجه دفع التهمة عنه أو اعترافه بها ، ويبحث ما يقربه ومطابقته على ما وصل ويصل اليه التحقيق ، للوصول الى حقيقة الحادثة ودرجة مسؤوليته فيها أو براءته منها ، وهو أمر لازم قانونا في التحقيق الابتدائي لانه السبيل الوحيد لمداقة المتهم عن نفسه (١)

(١) يسمع مأمورو الضبطية القضائية أقوال المتهم عند القبض عليه في حالة التلبس اوفى الحالات الاخرى المنصوص عليها في المادة ١٥ ق.ت.ج.م. و ٥٠ ق.ت.ج.م. واجاز القانون (مادتي ٢٤ و ٩٣ ق.ت.ج.م.) للنيابة ولقاضي التحقيق (ماده ٩٤ ق.ت.ج.م.) استجوابه

٧٧٦- ولقيام المحقق بهذه المهمة على الوجه الاكمل يقتضى معرفة :- (أ) استجواب المتهم
اجراءات الاستجواب العملية - (ب) حالة الاعتراف - (ج) حالة الانكار

الفرع الاول

اجراءات الاستجواب العملية

٧٧٧ - إذا لم يضبط المتهم متلبسا بالجريمة (١) ولم يحضر امام المحقق استحضار المتهم اما
المحقق

في التحقيق الابتدائي في ظرف ٢٤ ساعة من وقت تنفيذ امر القبض وعلى كل حال يستجوب المتهم في التحقيق الابتدائي على السوم اما في التحقيق النهائي فالقاضي يسأل المتهم مبدئيا عما اذا كان يترف بالتهمة الموجهة اليه أو ينكرها فاذا اعترف بها جاز له الاخذ باعترافه وحكم عليه واذا انكرها لا يجوز للقاضي ان يستجوبه الا اذا طلب المتهم ذلك وللقاضى ان يلفته الى ما قد يظهر أثناء المرافعة والمناقشة من وقائع تستدعي ايضاحات عنها لظهور الحقيقة ويرخص له بتقديم تلك الايضاحات دون أن يستجوبه فلا استجواب ممنوع امام محكمة اول درجة فقط اما امام الاستئناف فليس ممنوعا ومتى طلب المتهم استجوابه امام محكمة اول درجة يستجوبه اولا المدافع عنه ثم عضو النيابة ثم المدعى بالحقوق المدنية - (مادة ١٣٧ ق . ت . ج . هـ . و ١٨٧ ق . ت . ج . م) وبعض القوانين كالقانون الانجليزي لا يسمح استجواب المتهم بل يكتفى بسؤاله عما اذا ارتكب الجريمة أم لا الا اذا اراد المتهم نفسه ان يبدى أقواله بالتفصيل وفي هذه الحالة يستطيع المحقق مناقشته وتكون أقواله حجة عليه اى ان الاصل أن لا يعتبر كلام المتهم دليلا عليه الا اذا رضى بذلك وهذه القاعدة متبعة في مصر في المحاكمة اما في التحقيق فيصح استجواب المتهم وبالتالي من الجائز ان تكون دليلا عليه فلا استجواب وجد اما : - (١) لان نصل من انهم على اعتراف صريح (٢) او الوصول الى أقوال تكون قرينة عليه (٣) أو الوصول الى ادلة براءته (٤) مناهضة المحقق المتهم وحالته وكذلك القاضي عند استجوابه يستطيع تقدير أقواله ولذلك لا يصح الانتداب في استجواب المتهم بل يجب ان يكون معرفة المحقق نفسه الا في حالة القبض على المتهم خارج دائرة المحكمة التي يجرى التحقيق بها وكانت حالته الصحية لا تسمح بنقله (مادة ٩٧ ق . ت . ج . م .) وعلى أساس هذه القاعدة السابقة الذكر ايضا نص القانون على أن المتهم في جريمة عقوبتها احبس لا يجوز له ان يتغيب ويوكل محاميا فيها بل يجب ان يحضر الجلسة بنفسه ويسأله القاضي ليستطيع ان يقرر العقوبة المناسبة هل يتحمل المتهم الحبس مع الشغل او الحبس البسيط والغرامة أو احكام بايقاف التنفيذ حسب حالته الخ (نكادة ١٦١ ق . ت . ج . هـ . والنواد ٢٢٢ - ٢٢٥ ق . ت . ج . م .)

(١) التلبس بالجريمة مبين في درس قانون تحقيق الجنايات

من تلقاء نفسه لا يمكن استجوابه الا بعد عمل الاجراءات المؤدية الى حضوره امام المحقق وهذه الاجراءات القانونية تنحصر في :
« ١ » امر التكليف بالحضور « ٢ » امر الضبط والاحضار

٧٧٨ - اما امر التكليف بالحضور فهو مجرد اعلان المتهم بالحضور
امام المحقق في زمان ومكان معينين لاستجوابه مبينا فيه اسم المتهم ولقبه
وصناعته ومحل اقامته وتاريخه واليوم والساعة والمحل الواجب الحضور فيها
وأَمْضاء من أصدر الامر وهو لا يخول استعمال القوة لا كراه المتهم على
الحضور بل تترك له الحرية لحضوره باختياره (١)

٧٧٩ - أمر الضبط والاحضار هو الامر الذي يصدره المحقق لاحد
المحضرين أو احد مأموري الضبط بضبط المتهم واحضاره اليه لاستجوابه
ويجب أن يكون مؤرخا وممضيا بمن أصدره ومشملا على اسم المتهم
بالاوضح الكافي على قدر الامكان وموضوع التهمة والتنبيه على من يكون
حامله بضبط المتهم واحضاره امام المحقق (٢)

٧٨٠ - ويجب في حالة التكليف بالحضور أو إصدار أمر الضبط
والاحضار ذكر ذلك في المحضر

٧٨١ - متى حضر المتهم امام المحقق من تلقاء نفسه او بعد تكليفه
مبعاد الاستجواب

(١) جري العمل على استدعاء المتهم بالطرق الادارية فاذا لم يحضر المتهم امام مأمور
الضبطية او امام النيابة تلجأ النيابة وقاضي التحقيق الى اصدار أمر التكليف بالحضور (مواد
٣٦ و ٩٢ ق. ت. ج. هـ. و ٥٤ ق. ت. ج. م.)

(٢) اذا لم يضبط المتهم الذي شوهد متلبسا بالجريمة تلبسا حقيقيا أو اعتباريا فلما مور الضبطية
القضائية أن يصدر أمراً بضبطه واحضاره وكذلك له هذا الحق في الاحوال الاخرى المنصوص
عنها في المواد ١٥ و ١٦ ق. ت. ج. هـ. و ٥٠ و ٥١ ق. ت. ج. م. وللنيابة العمومية
اصدار هذا الامر في الاحوال المبينة في المادتين ٣٥ و ٣٦ ق. ت. ج. هـ. ولقاضي التحقيق
في المواد ٩٣ و ٩٥ - ٩٧ ق. ت. ج. هـ. و ٩٤ - ٩٧ ق. ت. ج. م. ولا يجوز تنفيذ اوامر الضبط
والاحضار بعد مضي ستة أشهر من تاريخ صدورهما ما لم يؤثر عليها قاضي التحقيق او رئيس
النيابة العمومية تأشيراً جديداً مؤرخاً (مادة ١٠١ ق. ت. ج. هـ. ؛ ١٠٣ ق. ت. ج. م.)
وفي حالة تنفيذ الامر اذا تعذر احضار المتهم امام المحقق بسبب بعد المسافة اوضيق وقت ضبطه
اولعذر آخر يوضع منفردا في السجن تطبيقاً للمادة ٩٦ ق. ت. ج. هـ. و ٩٦ ، ٩٧ ق. ت. ج. م.

بالحضور او بعد ضبطه واحضاره يجب استجوابه لمعرفة براءته من ادايته ولا يجوز تركه موقوفا زمنا بدون أن يدلى بأدلة دفاعه حتى لا يكون قد اعتدى على حرية طويلا متى ثبتت براءته (١)

٧٨٢— ويجوز للمحقق القبض على الجاني الحاضر الذي يشاهد متلبسا (٢) القبض على المتهم بالجريمة مدة وجيزة (٣) حتى يتمكن من التحقيق من شخصيته ومنعه من الهرب كما يتمكن من جمع الادلة عليه ، فاذا لم يأت بما يبرئه من التهمة يرسل الى الجهة المختصة لمحاكمته أو حبسه احتياطيا على ذمة اتمام التحقيق أو الافراج عنه بضمان ، ويجب اثبات امر القبض متى حصل في محضر التحقيق وقت صدوره ٧٨٣— يجوز للمحقق ان يصدر امرا بحبس المتهم احتياطيا لمنع هروبه او تأثيره على التحقيق ، وذلك في الحالات المبينة في القانون (٤)

الحبس الاحتياطي.

(١) اوجب القانون المختلط على قاضي التحقيق عند استجواب المتهم ان يعين له خلاصة الوقائع المسندة اليه كذلك اوجب عليه أن يعين للمتهم عند استجوابه محاميا اذا طلب ذلك ولم يكن له محام ورتب له البطلان على مخالفة هذا الاجراء الا في أحوال الاستعجال مخافة تفويت مصلحة قد لا تنهاى للتحقيق فيما بعد (مادة ٩٣)

(٢) يجوز لمأمور الضبطية القضائية في غير أحوال التلبس الامر بالقبض على المتهم اذا وجدت قرائن أحوال تدل على وقوع جناية منه أو شروع فيها أو جنحة سرقة أو نصب أو تعد شديد وكذلك اذا لم يكن للمتهم محل معين بالقطر المصري ووجدت دلائل قوية على اتهامه (مادة ١٥ . ق . ت . ج . هـ) وزاد عليها قانون تحقيق الجنايات المختلط جنح مقاومة السلطة العامة والافلاس والاتجار بالنساء وجنح المواد المخدرة (المادة ٥٠) ولقاضي التحقيق القبض على المتهم في الاحوال المبينة في المادتين ٥٩ و ٩٤ ق . ت . ج . هـ . وكذلك في الحالة المبينة في المادتين ٩٣ و ٩٤ ق . ت . ج . هـ .

(٣) لا يجب أن يبقى المتهم مقبوضا عليه اكثر من ٢٤ ساعة — مواد ١٥ ، ٣٥ ق . ت . ج . هـ . ويضاف اليها المدة اللازمة لتوصيله للنيابة المختلطة (مادة ٥٢ و ٩٤ ق . ت . ج . م) (٤) النيابة العمومية لها حق اصدار امر الحبس لمدة الاربعة ايام التالية للقبض على المتهم والحصول على اذن بالكتابة من القاضي الجزئي بامتداده لمدة اربعة عشر يوما وتجديد ذلك وللمتهم حق المعارضة — كل ذلك في الاحوال وبالشروط والاولضاع والمواعيد المبينة في المواد ٣٦ — ٤٠ ق . ت . ج . هـ . وقاضي التحقيق له صدور امر الحبس طبقا للمواد ٩٤ — ١٠١ ق . ت . ج . هـ . — ولا سبيل للتظلم من حبسه و'ذا بفت مدة الحبس الاحتياطي ٣ شهور من يوم القبض على المتهم وجب رفع امر الحبس الى غرفة المتورة بالحكمة (مادة ١١١ ق . ت . ج . هـ) وينظر امامها طلب تجديد امر الحبس ولها ان تصدر امر 'بمخفظ الدعوى اذا كان 'محقق هو قاضي التحقيق وليس لها ذلك اذا كان عضو النيابة هو المحقق لانها تعتبر درجة استثنائية لقاضي التحقيق

امر الحبس الاحتياطي ٧٨٤ - امر الحبس الاحتياطي هو الامر الذي يصدره المحقق ليودع به المتهم في السجن على ذمة التحقيق حتى تنجلي الحقيقة (١)

وحق صدور امر الحبس الاحتياطي في قانون تحقيق الجنايات المختلط لقاضي التحقيق اذ يجب على النيابة إستدانة لاستمرار القبض مدة او مددا لا يزيد مجموعها بحال عن اربعة ايام حتى يستطيع جمع الاستدلالات او ان يتولى القاضي التحقيق بنفسه (مادة ٥٩) وفي هذه الحالة له ان يصدر امر الحبس لمدة لا تزيد عن شهر من تلقاء نفسه او بناء على طلب النيابة والظن في قرارته يكون امام غرفة المشورة التي لها ايضا حق مد الحبس لمدة متعاقبة شهرا فشهرا بناء على طلب قاضي التحقيق او النيابة حتى يتم التحقيق وللمتهم حق المعارضة كل ذلك في الاحوال وبالشروط والالوان والمواعيد المبينة في المواد ٩٨ - ١١١ . واذا قدمت الدعوى للمحكمة اصبحت التهم محبوسا على ذمة المحاكمة حتى ولو تمديد لها مدة طويلة وللمتهم ان يقدم طلب الافراج الى المحكمة التي رفعت اليها الدعوى (يراجع المواد ٤٤ و ١١٢ ق.ت.ج. ٥ و ١٤١ - ١٤٣ ق.ت.ج. ٢٠)

(١) ماهو نموذج امر الحبس الاحتياطي :-

القضية رقم ٧٥ سنة ١٩٣٨

امر حبس احتياطي

ضد

محمد علي بن سيد محمد صناعته حداد المقيم بشارع الموسكى نمرة ٥ التهم بسرقة ملابس من منزل سعيد افندي كامل بشارع عبد العزيز نمرة ٦ قسم الموسكى بتاريخ ١٧ سبتمبر سنة ١٩٣٨ الامر المنطبق على المادة ٣١٧ من قانون العقوبات .

نحن محمد رشدي وكيل النيابة بمحكمة الموسكى الاهلية (او القاضي او قاضي التحقيق بمحكمة مصر المختلطة)

بعد الاطلاع على الفقرة () من المادة من قانون تحقيق الجنايات (وبعد استئذان حضرة قاضي محكمة الموسكى)

نكلف اى محضر من محضرى المحكمة او اى مأثور من مأثورى الضبط طلب منه ذلك ان يضبط حالا المتهم الموضح بيانه اعلاه

ونكلف حضرة مأثور سجن (الاستئناف بمصر) بقبوله وايداعه الحبس الاحتياطي وارساله في يوم ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٣٨ لنيابة الموسكى ويكون اعتبار هذا الامر مبتدئا من يوم ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٣٨ الموافق ٢ شعبان سنة ١٣٥٧ الامضاء

وهاك شكل تنفيذ امر امتداد الحبس الاحتياطي :-

رقم القضية سنة امر امتداد حبس احتياطي نحن (رئيس او وكيل) النيابة بمحكمة

بعد الاطلاع على اوراق القضية رقم سنة وعلى امر الحبس الصادر فيها (وبعد الاطلاع على المادتين (٣١ و ٣٥) من قانون تحقيق الجنايات ؛ وبعد الحصول على اذن

٧٨٥ - يجوز للمحقق ان يأمر بعدم اتصال المتهم المحبوس بغيره من منع التتبع من الـ
المسجونين وبان لا يزوره احد وللمتهم الحق في ان يتصل بمحاميه بدون
حضور احد (١)

حضرة القاضي الجزئي بامتداد حبس المتهم (هنا يتوضح اسمه ولقبه الخ)
نكلف حضرة مأمور سجن بتنفيذ هذا الامر طبقا للاذن المذكور واعتباره
مبتدئا من يوم سنة ١٩٣ (سنة ١٣٥)
تحريرا في سنة ١٩٣ (سنة ١٣٥)
الامضاء

وماك شكل اعلان امر الحبس الاحتياطي او امتداده :-
انه في يوم سنة ١٩٣ (سنة ١٣٥) الساعة
انا الموقع فيه ادناه بناء على طلب النيابة العمومية بمحكمة
قد اعلنت الامر الصادر بالحبس الى المتهم وسلمت صورة منه لحضرة
مأمور سجن الموقع على هذا بالاستلام وذلك بعد ان أظهرت لها أصل الامر
المذكور وبلغ رسمه . ملين .

الامضاء (المحرر)

ورد وتفيد في سنة ١٩٣ وصار قيد المتهم بدفتر السجن تحت رقم
(مأمور سجن)

وماك شكل اذن امتداد الحبس من القاضي الجزئي
بعد الاطلاع على اوراق القضية رقم سنة و امر الحبس الصادر فيها بحس
المتهم (هنا يتوضح اسمه ولقبه الخ) قد اذا بامتداد مفعول الامر المذكور
تحريرا في سنة ١٩٣ قاضي محكمة

(١) المادة ١٠٢ ق.ت.ج.م.و ١٠٥ ق.ت.ج.م. وها هو النموذج التصريح بالدخول
في الحبس :-

تصريح بالدخول في الحبس
نحن رئيس النيابة العمومية بمحكمة مصر الاهلية (او قاضي التحقيق بمحكمة مصر المختلطة)
بعد الاطلاع على المادة ١٠٢ (او ١٠٥) من قانون تحقيق لجنايات والمادة ٥٢ من
لائحة السجون تأمر مأمور سجن (الاستئناف بمصر) ان يصرح لي حضرة الاستاذ على
فهني المحامي عن محمد اسماعيل المتهم في القضية رقم نيابة مصر بالدخول في السجن
دون غيره للمكالمة مع المتهم المذكور .
تحريرا بالنيابة العمومية في رئيس النيابة (قاضي التحقيق)

- ٧٨٦ — يجوز للمحقق ان يفرج عن المتهم نهائيا اذا ثبتت براءة او مؤقتا اذا زال خطر تأثيره على التحقيق واصبح لا يخشى من هروبه (١) كما يجوز للمتهم المحبوس احتياطيا ان يطلب الافراج عنه مؤقتا بالضمان (٢) .
- ٧٨٧ — يجوز ان يحرم الامر الصادر بالافراج عن المتهم اقامته في مكان معين او ان يلزمه الاقامة في مكان آخر غير المكان الذي وقعت فيه الجريمة (٣)
- ٧٨٨ — الافراج المؤقت قد يكون بضمان او بغير ضمان والضمان اما تقدي أو شخصي .
- ٧٨٩ — يحصل الافراج المؤقت بغير ضمان متى زال سبب الحبس الاحتياطي .
- ٧٩٠ — ويحصل الافراج المؤقت بضمان تقدي وهو ايداع مبلغ من النقود في خزانة المحكمة من المتهم او من غيره يقدره المحقق (٤) وتختلف في قيمته بحسب اهمية الجريمة ومقدرة المتهم الحالية بحيث لا ينتظر ان يضحيه المتهم في حالة هروبه وذلك لضمان حضور المتهم وقت الطلب في جميع اجراءات التحقيق والتقدم لتنفيذ الحكم والقيام بكافة الواجبات الاخرى التي تفرض عليه بحيث اذا تخلف عن كل ذلك ضاع المبلغ
- ٧٩١ — ويحصل الافراج المؤقت بضمان شخصي وهو تعهد الضامن
- اج المؤقت بضمان بحضور المتهم كلما دعى (٥)

- (١) المواد ٤١ و ١٠٣ ق ت ج هـ و ١٠٦ و ١٠١ و ١١٢ قرة أولى ق ت ج م .
- (٢) يقدم المتهم المحبوس احتياطيا طلب امر الافراج عنه بالضمان للقاضي والمعارضة فيه تكون امام غرفة المشورة ونروط الافراج والمعارضة فيه والمواعيد والالوضاع مبينة تفصيلا في المواد ١٠٤ — ١٠٩ ق ت ج هـ و ١١٣ — ١١٦ و ١٢ ق ت ج م .
- (٣) المادة ١١٢ ق ت ج م وذلك لحماية شخص المتهم والمحافظة على الادلة واحترام شعور اهل الجهة التي حصلت فيها الحادثة
- (٤) لا شك ان من يصدر امر الافراج سواء كانت النيابة او قاضي التحقيق او غرفة المشورة او المحكمة الخ هي التي تقدر مبلغ الضمان بحيث يكون مؤديا للغرض المقصود منه حسب قدرة المتهم المالية — ويخصص مبلغ الضمان عند الحكم على المتهم لدفع المصاريف والغرامة الخ ما نص عنه القانون (٤١ و ١١٠ ق ت ج م و ١١٩ ق ت ج م) ويلاحظ من النصوص القانونية ان مصادرة الكفالة من القانون المستلغ هي بقوة القانون امانة الاهلي فهي بحكم القضاء الذي يقدر مبلغ الغرامة الذي يصح خصمه
- (٥) لم ينص القانون على الضمان الشخصي ولكن العمل جار على قبوله ولا عقاب على

٧٩٢- يجوز للمحقق (١) ان يصدر امرا بحبس المتهم الذي تقوت
القرائن ضده بعد الافراج عنه

٧٩٣- كما يجوز حبس المتهم الذي افرج عنه اذا اخل بالالتزامات الواردة
في امر الافراج (٢) أو كان من شأن الافراج اعاقبة ظهور الحقيقة أو كان
المتهم خطرا على الامن العام أو كان هناك محلا للتخوف من محاولته الفرار
من وجه القضاء أو دعى للحضور بالطرق القانونية ولم يحضر

٧٩٤- يجب على المحقق معاملة المتهم بالرفق والعدل بعدم التحامل عليه
لان المتهم اذا كان زل أو هفا مدفوطا بعوامل نفسانية لم يستطع مقاومته فهو
شريك المحقق في الانسانية وقد يكون نريثا مما اتهم به، وليعلم المحقق ان الغلظة
والاهانة أو التحامل قد يحمل المتهم على التضليل أو الامتناع عن الاجابة
واحيانا الى العنت ليستفز غضب المحقق ويضعف الثقة فيه، بخلاف اخذه باللين
مما تطمئن له نفس المتهم، ودعوته الى عدم المراوغة وقول الحق، ويكون الرفق
واللين مقرونا بالحزم خشية ان يعتبره المنهم أو الشهود ميلا للمتهم ويكون
لذلك تأثير سيء على التحقيق

٧٩٥- لكي يتمكن المحقق من سد المسالك على المتهم يجب عليه ان يكون المام المحقق بوقائع الحاد
ملما بالقضية وظروفها ويكون ذلك بمراجعة محاضر التحقيق جميعها ان لم يكن
عالما بها بدقة ليقف على الامور الواجب سؤال المتهم عنها ومناقشته فيها ويتمكن
من ان يقابل بين اجابته وبين ما ظهر من القرين المحسوسة ومدلول المعاينة ونتيجة
التفتيش وآراء الخبراء وما قررتة الشهود وبذلك يستطيع ان يخرج مركز المتهم
اذا لم يقرر الحقيقة، وبغير المام المحقق بظروف الدعوى لا يتمكن من ذلك

٧٩٦- يحسن بالمحقق اذا كان المتهم من ارباب السوابق ان يطلع على ملفات
قضاياها السابقة التي اتهم او حكم عليه فيها ليتبين منها نوع الجرائم التي
ارتكبها واسلوبه في ارتكاب الجريمة والآلات والوسائل التي اتخذها والوقوف

الضامن في حالة عدم قيامه بتعبده وهو في الحقيقة مجرد مصدر الاستدلال به على المتهم اذا
لم يحضر ولذلك يكلف دواء المدعى ولستايخ به لا يمكن مجذبه ادري .

(١) ويصدر امر الحبس من قاضي التحقيق أو من غرفة لمشورة اذا كانت هي التي قررت
بالافراج (مادة ٤١، ١١٣ ق. ت. ج. ٥٠ و ١١٨ ق. ت. ج. ٥٠)

(٢) المادة ١١٧ ق. ت. ج. م. و ٤١ و ١١٤ ق. ت. ج. ٥٠ .

على طريقة دفاعه (١) عن نفسه ، ليحصل على صحيفة حقيقية من تاريخه وطرق
اجرامه وخطط دفاعه ، ويعلم الطريق الذي سيسير عليه المتهم في استجوابه والامور
التي سيقدرها كذبا والامور التي سيصدق فيها ، وبذلك يمكنه ان يحيط به
ويستخرج الحقيقة من بين ثناياه (٢)

٧٩٧ - يحصل أن يمتنع المتهم عن الاجابة على الاسئلة الملقاة عليه وما
على المحقق في هذه الحالة الا أن يتعرف منه ما أمكن اسباب الامتناع ويثبت
ذلك في المحضر (٣)

واجب المحقق عند
امتناع المتهم
عن الاجابة

٧٩٨ - يجب قبل توجيه الاسئلة الى المتهم تعيينه في المحضر من جهة الاسم
واللقب والصناعة والسن ومحل الإقامة والتبعية لعدم استبداله بغيره وعدم
الاشتباه في خلافه عند القبض عليه أو حبسه أو محاكمته أو تفتيش محله ولسهولة
الاستدلال عليه عند طلبه فاذا امتنع المتهم عن التعريف عن اسمه ولقبه الخ
استدل المحقق على ذلك من الشهود أو غيرهم ممن لهم معرفة به أو معلومات عنه
مع اثبات ذلك في المحضر بتفاصيله ، فان لم يوجد من يستطيع الاستدلال منه
عن شخصيته اخذت أوصافه والعلامات المميزة له وبصمات اصابعه وكذلك
صورته الشمسية وترسل الى إدارة تحقيق الشخصية حتى اذا كان له سوابق يمكن
الوقوف على شخصيته بالضبط ، كذلك يمكن في هذه الحالة للمحقق تفتيشه لربما
يجده حاملا وراقا أو ختم يستدل منه على شخصيته ، وقد يجد على جسمه وشما
مكتوبا باسمه وقد يعرف المحقق من لهجة كلامه أو زى ملابسه الاقليم الذي هو
من اهله لربما يسهل كشف حقيقة اسمه ولقبه مع احتراس المحقق في امكان تصنع

تعيين المتهم في المحضر

(١) يلزم المجرم عادة نوع دفاعه كما يلزم اسلوب اجرامه (بنود ٢٧ الى ٣٤ صحائف ٢٢

الى ٢٤)

(٢) فاذا لم يمكن الاطلاع على ملفات قضايا في مياد الاستجواب الذي يكون في ظرف ٢٤
ساعة من وقت القبض عليه أو حضوره مواد ١٥ و ٩٣ و ٩٤ ق. ت. ج. هـ. و ٥٠ و ٥٩ و ٩٤
ق. ت. ج. م. فان هذا لا يمنع من اعادة استجوابه ومناقشته فيما بعد ويعلم مما تقدم ان
أهمية الوقوف على سوابق المتهم لا تنحصر قائمتها في تشديد العقوبة أو تغيير الوصف القانوني
بأنسبة للمتهم بل قد يكون لها قائمة في اثبات التهمة على المتهم كما يتبين من اسلوب اجرامه
(٣) كأن يدفع بسقوط الدعوى العمومية بمرور الزمن أو بعدم اختصاص المحقق أو غير
ذلك من الدفع الجائزة قانونا ولا يمنع ذلك متابعة السير في التحقيق ولا يعاقب القانون المتهم
لامتناعه عن الاجابة ولا يعتبر سببا مسوقا لاثبات الوقائع المبينة عليها الاسئلة بل للمحكمة النظر
فيما يحتمل الامتناع

المتهم لهجة غير لهجته او تصنعه زيا غير زيه وعلى كل حال فعدم الوقوف على شخصيته لا يمنع السير في التحقيق معه ومحاكمته لان الدعوى العمومية وإن لم يحز رفعها على مجهول فهي جائزة على مجهول الاسم مادامت وقائع الدعوى تعينه تعييناتاما وهي الذات الحاضرة في الجلسة ، فاذا دل المتهم على نفسه كان بها ولكنه احيانا يتخذ اسما غير اسمه الحقيقي فيجب على المحقق التثبت من صحة اسمه ولقبه الخ والرجوع الى قلم تحقيق الشخصية عند الضرورة والعمد والمشايع التابع لهم محل توطنه ٧٩٩- لا يجوز للمحقق ان يستحلف المتهم لعدم جواز ذلك قانونا لان

عدم تحليف المتهم اليمين

طلب اليمين يسلب منه الحرية فيكون المتهم ان كان ارتكب الفعل بين عاملين يتنازعانه فاما اقراره بما يوجب عليه العقاب واما تعريضه لليمين الغموس

٨٠٠- يشرع المحقق في استجواب (١) المتهم بتوجيه الاسئلة ومناقشته عن وقائع الجريمة وتفاصيلها والتهمة المسندة اليه بالطريقة التي يراها موصلة الى الحقيقة من اقرب الطرق والترتيب الطبيعي للوقائع ان امكن كما يجب ان يبنى الاسئلة على الامور التي تناولها التحقيق (٢)

كيفية استجواب المتهم

مراعاة الاسئلة والاجوبة

٨٠١- يجب أن تكون الاسئلة صريحة محدودة خالية من الابهام كما يجب ان تكون الاجوبة صريحة محدودة الادلة لا ابهام فيها ولا يمكن تأويلها أو اخراجها الى جملة معان.

خلو السؤال من التلقين

٨٠٢- يجب ان يكون السؤال خاليا من التلقين

اثبات نص السؤال في

٨٠٣- يجب اثبات نص السؤال في المحضر بمجرد النطق به .

المحضر

٨٠٤- ويجب على المحقق اثبات اجوبة المتهم بمجرد النطق بها وفي

اثبات الاجوبة

حضوره بنفس الالفاظ والعبارات التي تسمع منه

٨٠٥- ويجب اثبات اقوال كل متهم ولو كانت مطابقة لاقوال من سبقه اثبات اقوال كل منهم

تفصيلا

من المتهمين

مناقشة المتهم عند

التهمين والشهود

٨٠٦- يجب على المحقق أن لا يحيط المتهم علما باقوال من سبق استجوابه

من المتهمين أو من سبق سماعه من الشهود الا بعد أن يدلى باقواله وبعدئذ تعارضه مع اقوال باقي

(١) هناك فرق بين استجواب المتهم ، سماع اقواله ، فاشهد وقد نص القانون هذا اللفظ في

المواد ٣١ ، ٧٣ و ٩٣ في . ت . ج . د . و ٩٣ و ٩٤ و ٩٧ في . ت . ج . د . الخ لان الاستجواب هو توجيه الاسئلة للمتهم من ق . د . و . و هـ حتى يتمكن المحقق من الاطاحة به .

(٢) راجع ما هو مدون بالهوامس (٣) صحيفة ٢٢٩

يعرض عليه اقوالهم متى رأى اقواله معارضة لاقوالهم ويناقشه فيها ، ولا يجوز له أن يتلو عليه أقوال المتهم أو الشاهد ويسأله عما إذا كان يؤيدها أو ينفيها .

٨٠٧ - لا يجوز مقاطعة المتهم عند استجوابه سواء من المحقق أو من ذوى الشأن فى الدعوى وللمحقق أن ينبهه إلى حصر أقواله فى الإجابة عما وجه اليه من الاسئلة وما يتعلق بها فى الدعوى .

عدم مقاطعة المتهم

٨٠٨ - يجب أن تتلى اقوال المتهم عليه وبعد أن يقرأها أو يعدل فيها ويثبت ذلك فى المحضر يطلب منه التوقيع عليها بامضائه أو ختمه أو بصمة أصبعه الإبهام لليد اليمنى فإذا امتنع ثبت ذلك فى المحضر ويمضى المحقق والكاتب ٨٠٩ - يجوز للمحقق أن يعيد استجواب المتهم كلما رأى ضرورة لذلك وفى هذه الحالة لا يجوز له أن يتلو عليه أقواله الأولى أو يحيطه علما بها حتى يسمع أقواله ليقابل بينهما ويناقشه فى التناقض الواقع ان كان .

إعادة استجواب المتهم

٨١٠ - وعلى المحقق وهو يستجوب المتهم ويناقشه أن يتفرس فى وجهه ويلاحظ حركاته وحالته النفسانية فقد تظهر عليه حالة غير اعتيادية عند المناقشة معه فى ظروف خاصة فيما يعزى اليه تدل على أمور تظهر منها الحقيقة وتكون فرصة للمحقق فى التدقيق فى بحثها

ملاحظة المتهم عند استجوابه

٨١١ - يواجه المحقق المتهم بالشهود أو باقى المتهمين وبالادلة المحسوسة اذا رأى ما يستدعى المواجهة (١) ويثبت فى المحضر ما يبدو عليه من التغيرات وما يبدر منه من الالفاظ ومناسبتها ويواجهه بجثة القتيل ان كانت الحادثة قتلًا ويدون تأثير ذلك عليه فى المحضر

مواجهة المتهم

٨١٢ - قد يحصل أثناء الاستجواب ان يتظاهر المتهم بالجنون أو البلاهة أو يدعى بانه أصم ، أو يسقط على الارض متظاهرا بالاغماء أو بالتشنجات العصبية ، ولا يبعد أن تعتريه هذه الامراض الا ان الغالب فيها ان تكون تصنعا باسباب وقوعه فى تناقض معيب يدل على كذبه أو حرج مركزه وبأسه من وجود دفاع لديه يخلصه من التهمة املا منه أن هذا التصنع يكون سببا فى ايقاف محاكمته أو اكتسائه وقتا للتفكير وتدير الإجابة ، ولا سيما فى حالة تظاهره بالصمم فى مثل هذه الاحوال تكون مهمة المحقق الوقوف على حقيقة هذا الامر ، فيجب على المحقق عمل الاسعافات اللازمة للمتهم اذا لزم الحال

تصنع المتهم

ملاحظا بدقة حركاته وسكناته وان يدون في المحضر تلك الحركات وما يبدو عليه من الاتفعالات وحالة سقوطه على الارض ان حصل (١) وان يعرضه على الطبيب ويخبره بما حصل منه فيستطيع الطبيب الحكم على حالته . ولا يمكن تعيين قواعد مخصوصة للمحقق في هذه الاحوال ليتبين بها الحقيقة لان القول فيها للطبيب ، انما قد يكون ترصد حركات المتهم عند حصول الطارئ له مما يدل المحقق مبدئيا على شيء من الحقيقة قبل حضور الطبيب كما يصح في هذه الحالة للمحقق أن يظهر للمتهم أن حيلته كاذبة لا تنطلي عليه وان مثل هذا التصنع يضره ، كما يمكن للمحقق استعمال بعض الحيل ليكشف بها اداء المتهم (٢)

٨١٣- اما أن يعترف المتهم بما هو منسوب اليه أو ينكره وقد ينكر اقرار المتهم أو انكاره ويدافع عن نفسه

الفرع الثاني

اعتراف المتهم في الاستجواب

٨١٤- اعتراف المتهم هو اقراره بالافعال المنسوبة اليه كلها أو بعضها (٣)

٨١٥- وليس الاعتراف في حد ذاته دليلا مقنعا إقناعا تاما إلا اذا تحقق حصوله دون تأثير مادي أو أدبي والتحقق من أن المقر يفهم معنى ما يقربه وما هو منسوب إليه فاذا توفر في الاعتراف كل ذلك كان من أهم طرق

(١) لانه في حالة التصنع يقع على الارض واحتراس حتى لا يصيبه اذى ؛ وعلى كل حال ترى أن المتهم لا يستمر على تصنعه وفي أكثر الاحيان ترى كلما اقترب وقت حضور الطبيب كلما تمائل للشفاء

(٢) ومن الحيل التي يكشف بها الصمم أن يبدأ بالتكلم مع الشخص بصوت مرتفع ثم يخفص الصوت تدريجيا وقيل الاحسن أن يخفض فجأة فيستمر الشخص على الاجابة ولا يلاحظ ذلك . وقد كشف احد المحققين حيلة تصنع متهم ادعى الصمم بان طلب منه بصوت عادي أن ينزع حذاءه عند ما أراد أن يدخل حجرته فزعاه ؛ وكثير من هذه الحيل يعلمها اغلب الاطباء لكشف الامراض التصنيعية والادعائية

(٣) ولو ان الاعتراف في الامور المدنية غير قابل للتجزئة الا أنه في المسائل الجنائية قابل لها لان قوة اعتراف المتهم في الاثبات متروكة لتقدير القاضي واذا له أن يأخذ بمجزء منه وأن يرفض الاخذ بالباقي إلا إذا كان موضوعه عقدا من العقود المدنية وتوقف عليه الجريمة وكان الاعتراف هو الطريق الوحيد لا ثباتها كما اذا اعترف لمتهم في تهمة خيانة امانة أنه استلم الشيء ثم سلمه ثانية لم يجز تجزئة اعترافه ويعتبر منكرا بخلاف ما اذا اعترف المتهم بانه فعل الجريمة

الاثبات في الوصول الى الحقيقة (١)

وط الاقرار

٨١٦- على أنه اذا لم يجوز قانونا للمحقق غش وخداع المتهمين والشهود ولا الكذب عليهم فقد يجوز له الالتجاء الى الحيل العقلية المشروعة التي ليس لها تأثير على حرية المتهم وذلك بقصد كشف الحقيقة وحمله على تقريرها (٢)

دفاعا عن نفسه أو مكرها فيمكن للقاضي أن يحكم عليه بأنه قاتل باعترافه وبنبذ ظرف الدفاع أو الاكراه اذا لم يقتنع به مبينا الاسباب

(١) يقولون ان الاعتراف سيد الادلة فاذا صح هذا القول في الامور المدنية فيجب أن يقابل بالخطر في الامور الجنائية ويجب ان يطمئن ضمير المحقق والقاضي الى الاعتراف عند بحثه بدقة والوقوف على البواعث التي أدت اليه (راجع المادة ١٨٨ ق . ت . ج . م) وسبق أن وضعنا عند الكلام على حرية الدفاع الاكراه المادى والادنى لمحل التهم على الاعتراف وتأثيره السئ في باقى الادلة المثبتة للجريمة وكذلك بينا الوسائل الغير المشروعة التي يلجأ اليها بعض المحققين للتقرير بالتهم وحمله على الاعتراف . راجع بنود ١٦ الى ١٩ صحيفتي ١٨ ، ١٩ (٢) كأن يسغل المحقق مع المتهم في السجن شخصا يتظاهر انه متهم في جريمة أخرى ويتحدث

معه حتى يقف على مكنونات صدره وسره ووقائع الحادثة ونصيبه فيها وبعدئذ تفحص هذه الاقوال وتجمع الادلة المحسوسة والمعنوية التي قد ترشده اليها هذه الاقوال ثم يواجه المتهم بالشخص وبالادلة التي اكتشفت فلا مناص من اعترافه فيكون اعترافه صحيحا لا شائبة فيه ؛ وقد حصل بمركز كفر الدوار سنة ١٩١٧ أن رجلين استأجرا ركوبتين من محطة عمل القزاز لتوصيلها الى احدى القرى وتبعها صاحب الركوبتين فاتفقا وأضمراني نفسيهما قتله وسرقته وعند وصولهما الى حبة خلوية غير مطروقة على مصرف عمومي قتلاه خنقا ودفنا جنته تحت جسر المصرف العمومي بعد ان سلبا ما وحده معه وهو مالا يزيد عن مائة قرش صاغ ثم اطلقا سراح الركوبتين اللتين عادتا الى محل المجنى عليه دونه ، فبلغ اهل المجنى عليه المركز عن غيا به فقط ومن التحريات ظهر انه شوهد لآخر مرة يؤجر ركوبتين لاهتمين وبالبحت عنها وحدا وقررا انها حقيقة استأجرا الركوبتين منه وانه رافقها وأوصلها الى بلادتها وعاد قافلا ومعه ركوبتاها بعد دفعها الاجر اليه ولم يفد البعث معها بعد ، وقد سجن كل منهما على انفراد احتياطيا لانهما الشبهة فيها واختلافهما في تقرير رحلتها ، وصادف أن قدم احد انسجونين المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة من سجن الدلتا بالقاهرة لتأدية شهادة امام محكمة كفر الدوار ولم يكن بد من مبيتته في سجن المركز ليؤدي شهادته في صباح اليوم التالي ثم يعاد الى سجن الدلتا بالقاهرة وكان يبدو عليه التباهة فرؤى تكليفه بالقيام بمهمة كشف اسرار الجريمة والوقوف على دليل محسوس وصار حبسه مع أحدهم ولم يصبح الصباح حتى علم من أئنها اعترفا له وانها اخبراه بمحل حصول الجريمة ومحل دفن الجثة ، وبالاختصار صار الاستدلال عليها بارشاد هذا المسجون فاخرجت وظهر أن الوفاة حصلت خنقا وبمواجهة المتهمين بالجثة والمسجون اعترف المتهمان بالجريمة انما صار كل منهما يدعى أن الآخر هو الذي نفذ الحنى وانه انما ساعده في العمل وحكم عليهما بالاعدام شنقا — على أن الالتجاء الى الحيل العقلية المشروعة لا تكون الا في حالة جمع الاستدلال للوصول الى الحقائق بادلة محسوسة يقف عليها المحقق وتتبع من استخدام الحيل المشروعة.

٨١٧ — اذا اعترف المتهم بما هو منسوب اليه أو بمجزء منه كان اعترافه فرصة اعتراف المتهم ووا. للمحقق تمكنه من جمع الادلة المؤيدة لاعترافه من وجهة الجريمة وما يتعلق بها المحقق نحو الاعتراف والرابطة التي تربط المتهم بها ودرجة مسئوليته وغير ذلك من المباحث الجنائية الخاصة بالجريمة الجارية التحقيق فيها وفاعلها ومادلت عليه المعاينة وما ظهر من الامارات وما قرره الخبراء في آرائهم وما شهدت به الشهود وبالجملة يجب على المحقق أن يحصل منه على اعتراف تام مفصل يبين فيه السبب الذي حمله على ارتكاب الجريمة وكيفية ارتكابه لها وزمانه ومكانه وما وقع منه قبل أو بعد ارتكابها وما له علاقة بالجريمة والظروف التي اقرنت بالفعل أو تلته حسب ظروف كل حادثة وطرق ارتكابها

٨١٩ — ويحسن بالمحقق في حالة الاعتراف أن يجعل المتهم يمثل أمامه في جعل المتهم اعترف بمسكان الجريمة كيفية دخوله ومكان اختفائه وما يلي ذلك من الوقائع في تنفيذها. ^{الوقائع ويرشد عن الاسلحة والمسروقات} والدور الذي لعبه كل من شركائه وطريقة خروجه ومواضع اخفاء الآلات أو الاسلحة التي استعملت في ارتكاب الجريمة وكذلك الاشياء المسروقة (١)

٨٢٠ — ويجتهد المحقق في كل الاحوال عند اعتراف المتهم ان يحصل على عدم الاكتفاء بالاعتراف أدلة محسوسة تعزز اعترافه متى كان حقيقياً فلا يجوز للمحقق ان يكتفى باعتراف المتهم له بالافعال المسندة اليه أو بعضها ويحياه اني المحاكمة لجواز أن ينكر امام المحكمة ولا يوجد دليل عاينه سوى اعترافه وقد لا تأخذ به المحكمة ويضيع أو ان جمع الادلة الاخرى بمضي الزمن ، وبذلك ينجح المتهم في خدع المحقق (٢)

٨٢١ — يجب على المحقق العناية بتحقيق مطابقة الاعتراف على ما حصل ^{مطابقة الاعتراف على ما يوجد من الادلة المحسوسة والوقائع الثابتة} من الوقائع وارتباطها بما اقر به وما وجد من الادلة المحسوسة بمحل الحادثة وبجسم الجاني عليه وانطباق ما يقر به على ما شوهد في المعاينة ومطابقتها على

- (١) اذا اعترف المتهم طلب اليه تمثيل الجريمة فيأخذ المحقق اراء قاضى متقلاً به في كل الامكنة التي ارتادها قبل ارتكابه الجريمة (جلس على المقهى - ثم ذهب واشترى السكين - اختبأ في المكان المعين . الخ) يكون بمثابة استعادة الحوادث في ذهن المتهم حتى لا ينسى شيئاً من عملية يوم ارتكابه الحادثة ، ولا شك ان هذا قيمة في تقدير شهادته الشهود .
- (٢) وفوق ذلك فوان كان اعتراف المتهم دليلاً قوياً في اخذات والجنح والجنائات الا ان الادلة في المواد الجنائية المتعددة على العموم والاعتراف منها قليل . فتأني لأنه واحد بها ويخضع لتقدير القاضي ان شاء اخذ به وبسببه زرقته لان الاعتراف قد يكون كاذباً مصدره يأس المتهم اى مؤثر آخر وفي هذه الحالة تستمر المحاكمة في اجراءات التحقيق بالجلسة متعة طريق اثبات آخر حتى تظهر لها حقيقة النهاية فذا اكتفى المحقق بالاعتراف ولم يبحث الادلة الاخرى قد لا تجد المحكمة أمامها ما يقنعها في الحكم عليه

الآلات التي يقر بأنه ارتكب بها الجريمة وما شاهد الشهود ومطابقة ذلك

تقيق اعذار المتهم لظروف الوقائع التي حصلت .

٨٢٢ - كما يجب على المحقق تحقيق ما يدفع به الماعترف من الاعذار القانونية المعفية من العقوبة والمخففة لها وكذلك الظروف المخففة القضائية

٨٢٣ - يجوز أن يعترف المتهم على نفسه كذبا ويظهر للمحقق ذلك بالاخص

إذا قدم المتهم نفسه طائعا مختارا إلى المحقق أو كتب إليه أو أوعز إلى غيره باتهامه أو بغير ذلك من طرق التضليل ولا سيما إذا فاجأ المحقق بالاعتراف وغير

يكشف الاعتراف ذلك من الأمور التي تجعل المحقق يرتاب في اعترافه .

٨٢٤ - ويكشف الاعتراف الكاذب استمرار المحقق في تحقيق الاعتراف

للتثبت من مطابقة للواقع وتوفر سبب الجريمة مراعىا رابطة من يعترف بنوع الجريمة وصفة المجنى عليه وشخصيته والبحث في اسباب الاعتراف .

٨٢٥ - اسباب الاعتراف الكاذب كثيرة منها التخلص من خطر حال أو

مرض مزمن أو فقر ، ومنها اعجاب الشخص ونفخه بأن يكون الجانى للجناية لاهميتها أو أهمية الماعث لها أو شخص المجنى عليه لاهمية مركزه في الهيئة

الاجتماعية ، ومنها جر العار على مائلته اذا كان يكرهها أو للحب أو القرابة أو

مصلحة العائلة (١) ومنها تطوع بعض الناس مقابل جعل (٢)

٨٢٦ - وقد يعترف المتهم على غيره كذبا للايقاع به لاسباب كثيرة منه

العداوة أو الحسد والمنافسة أو الايعاز بناء على وعد أو وعيد أو اكراه ، أو أنه يرى ادخاله معه في التهمة فخرا أو فائدة له

٨٢٧ - ويجب أن يلاحظ في تحقيق اعتراف المتهم على زملائه وشركائه

في ارتكاب الجريمة اعتبارات شخصية الشريك ورابطته فلا يشترك الجانى مع آخر الا بعد ان يكون عـرفه وخبره وتأكد انه امين على الاسرار ماهر في

فن الاجرام او لازم له في تسهيل ارتكاب الجريمة واطمائها (٣)

٨٢٨ - ويسمع اعتراف المتهم أى شهادته على متهم آخر على سبيل

(١) فقد حصل أن اخوين لهما بقتل آخر والادلة متوفرة على احدهما وكان اصغر سنا واكثر

فائدة للعائلة فاعترف الثاني كذبا على نفسه لينجو اخوه .

(٢) ويحصل ذاك عند ما تقام تهمة ضد وحيد فيتطوع خادم او محسوب له او غيره ليخلصه

من التهمة مقابل جعل برته له ولعائلته مدة وجوده في السجن ، وهنا البحث في سبب الجريمة وعدم توفره فيه مؤد الى تكذيبه

٣ كخداء او خادمة ترشده عن محتويات المنزل وطرق دخوله وعادات أصحابه واسرارها

الاستدلال وبدون حلف اليمين احتراماً لحقه في الدفع عن نفسه (١)

الفرع الثالث

انكار المتهم في الاستجواب

٨٢٩ - قد ينكر المتهم في أغلب الاحيان التهمة المنسوبة اليه ولا يخلو حال من امرين اما أن يكتفى بالانكار واما أن يدفع التهمة عن نفسه .

٨٣٠ - يجب على المحقق في حالة اكتفاء المتهم بالانكار أن يسأله عن المحل عند اكتفائه بالاستجواب

التي كان فيه وقت ارتكاب الجريمة وقبلها وبعدها، ويحقق ما يقدمه من الادلة على أقواله، ثم يسأله تدريجياً في الادلة التي قدمت ضده بحكمة ودراية متتبعا الاصول المنطقية للوصول الى الحقيقة من أقرب الطرق فلا يسأله أسئلة تدل مباشرة على النتيجة التي يريد المحقق الوصول اليها (٢) ويناقشه في القرائن التي وجدت عليه (٣) ويطلب منه أن يعلل اجاباته، على أن يتبع المحقق في مناقشته الطريقة التي تجعله يحيط بالجاني حتى لا يتمكن من الافلات ببسط اعدار عما يوجد ضده من الادلة المحسوسة يعسر على المحقق تحري صحتها أو تؤدي الى اطالة التحقيق

٨٣١ - ولما كانت الوقائع والقرائن والظروف التي يسأل عنها المتهم تختلف والقرائن والظروف مناقشة المتهم عن الوقا باختلاف نوع الجريمة التي ارتكبها ووقائعها واختلاف أحوال المتهم فكل ماله علاقة وارتباط بالجريمة وبشخص المتهم وأخلاقه وسلوكه وماليته وحالة معيشته وعلاقته بالشهود وباقي المتهمين يصح أن يكون محلاً للاستجواب .

٨٣٢ - فإذا كانت نتيجة المناقشة عدول المتهم عن أقواله يجب على المحقق تحقيق سبب عدول المتهم عن أقواله الاول أن يسأله عن سبب عدوله ويحقق ما جاء بأقواله الاخيرة

٨٣٣ - وإذا كانت نتيجة المناقشة ظهور تناقض في أقوال المتهم سأله عن سبب التناقض فإذا اصر بعد ذلك على الانكار واجبه بالادلة المادية وبالشهود الذين شهدوا عليه وسأله عن الاسباب التي تدعوهم إلى الاقرار عليه وحققها

(١) لما كانت قيمة الادلة تتعلق باقناع القاضي فمن الجائز الاخذ باعتراف متهم على آخر لا سيما اذا وجد ما يعززه من ظروف الدعوى والادلة الاخرى
(٢) فإذا كان ضمن الادلة عليه شامدا اثبات سأل مبدئياً عما إذا كان يعرفه وعن رأيه فيه وهل بينها ضغينة حتى اذا اعترف بعدائه لا يمكنه ان يعدل عنها اذا جاءت شهادته ضده والا لزمه التناقض

(٣) كضبطه متلبساً بالجناية او وجود ملابسه او سلاحه في محل الحادثة او ضبط الاشياء المروقة في منزله او ما يوجد من الآثار وغيرها كتلوث ملابسه بالدم الخ

إن قال بها بعد أن يثبت في محضره نتيجة المواجهة بتدوين ما يبدو على المتهم

من الاثباتات وما يبدر من كل من اشترك في المواجهة من الاقوال (١)

اثبات اقوال المتهم
وقت ضبطه

٨٣٤ - كما يجب على المحقق أن يثبت بعناية ما قرره المتهم حال ضبطه
من الاقوال عند سماع اقوال من ضبطه، ويناقش المتهم فيها ويحقق وقائعها
بالدقة، لانه عندئذ لم يكن قد رتب فكره في تدابير الاجابة.

٨٣٥ - ويجب على المحقق في حالة تعدد المتهمين أن يقارن اجابات

مقارنة اجوبة المتهمين
مواجهتهم عند التناقض

المتهم الذي يستجوبه على ما أجاب به من سبق إستجوابه من المتهمين
ولاسيما الاجوبة على الاسئلة المتعلقة بوقائع أو أمور مشتركة بينهم، فان وجد
تناقضا ناقشهم فيه وواجههم وأثبت نتيجة المواجهة بالدقة، حتى اذا اعترف
أحدهم على الآخر وادعى الاخير بكذب الاعتراف سألته عن الاسباب التي
دعته الى ذلك وحققها (٢)

٨٣٦ - وإذا ظهرت أدلة اثبات بعد استجواب المتهم فللمحقق أن

ناقشة التهم في الادلة
المكتشفة عند
الاستجواب

يناقشه فيها ويعيد استجوابه في أي أمر، متى رأى ضرورة ذلك لظهار الحقيقة
٨٣٧ - أما في حالة ما ينكر المتهم التهمة ويقدم دفوعا عن نفسه يجب
على المحقق استجوابه بالطريقة التي توضححت في حالة اكتفاء المتهم بالانكار
مع تحقيق دفاعه تحقيقا دقيقا (٣)

تحقيق دفاع المتهم

٨٣٨ - ويلزم المحقق سرعة تحقيق دفاع المتهم تفصيلا لاسيما سماع

سماع شهود النفي

أقوال شهود النفي قبل وقوفهم على أدلة الاثبات .

٨٣٩ - يجب على المحقق ملازمة المتهم الذي يسىء الدفاع عن نفسه

دخلة المحقق للمتهم
بى يسىء الدفاع عن لشعوره باهمال أو خطأ ارتكبه (٤)
نفسه

(١) كذلك تعرض عليه اللجنة او تعاد أمامه وقائع الحادثة في محل الجريمة بقدر الامكان (تمثيل

الجريمة) ويلاحظ ما يطرأ عليه من التغيرات وما يبدر منه من الالفاظ وحالته النفسانية وقتئذ
ويثبت ذلك في محضر التحقيق

(٢) وقد تكون المناقشة في سماع الشاهد محضور المتهم او استجواب المتهم المعترف على

آر بمخزوره لاسيما اذا كان قريبا له ريد به ضد ذلك مما يؤثر في نفس المتهم ويخرج
مركزه وقد يستند على الاعتراف

(٣) كحالة انقتل حيا فدر تسمع المناقشة في اقواله ويساء اليان غيه فيدعوه المحقق الى

قول الحقيقة وبيان كيفية حصول الآفة لانه لا من وراءها مصلحته وفي انكارها ضرره
(٤) المعقولة - من المائدة ٣٤ من قانون د

الباب السابع

المسائل الفرعية المتعلقة بالتحقيق

٨٤٠ - المحقق غير ملزم بالفصل في المسائل الفرعية التي يقدمها المتهم ووكيله في التحقيق كالدفع بعدم الاختصاص وسقوط الدعوى الخ، ويجب عليه تدوين طلبات المتهم أو محاميه فيها ، الا اذا كان المحقق قاضيا للتحقيق فيجب عليه أن يفصل في هذه المسائل ، ولا يجوز له استجواب المتهم قبل الفصل فيها ، وحكمه في ذلك قابل للطعن امام غرفة المشورة (١)

٨٤١ - اذا وجد المحقق أثناء التحقيق ما يدعو الى الظن بان المتهم معتوه وكان التحقيق يتناول جناية أو جنحة لها من الاهمية ما يستوجب حبس المتهم احتياطيا يرسل المتهم مع أوراق التحقيق الى مكتب النائب العمومي ليتولى الاجراءات اللازمة لفحصه (٢) - وفي قضايا المخالفات والجنح التي لم يقبض فيها على المتهم او قبض عليه خشية من الهرب يكتب بالاستعانة بآراء الاطباء المحليين

(١) مواد ٥٩ - ٦١ ق.ت.ج.هـ و ٦٥ - ٦٧ ق.ت.ج.م. - ولا يتولى قاضي التحقيق مباشرة التحقيق الا بناء على طلب النيابة العمومية ويقتصر تحقيقه على التهمة التي طلبت منه النيابة تحقيقها وله ان يكلف احد مأموري الضبطية القضائية باعمال معينة من اعمال التحقيق مع بيان الاجراءات المطلوبة والاسئلة التي يلزم توجيهها . وللمتدب الحق في اتخاذ اجراءات أخرى من اجراءات التحقيق اذا كانت متصلة بالمهمة الموكولة اليه متى رأى انها لازمة او مفيدة في كشف الحقيقة - وفي القانون الاهلي ينحصر انتداب النيابة لقاضي التحقيق في الجنايات وجنح التزوير والتفالس والنصب والحياة اذا رأت فائدة لذلك (مادة ٥٧ و ٥٨) بخلاف الحال في المختلط فيجب على النيابة احالة الدعوى عليه لتحقيقها والتصرف فيها اذا رأت ان عناصر الاستدلال كافية للسير في الدعوى في مواد الجنايات (مواد ٦٠ ، ٦١) وفي المواد الجزئية والجنح في الحالات المبينة بالمادتين ٥٦ و ٥٧

(٢) وقد نص القانون المختلط في المادة ٧٢ أنه اذا دعا الامر الى فحص حالة المتهم العقلية جاز لقاضي التحقيق بناء على اقتراح الطبيب وبعد سماع اقوال النيابة والمدافع عن المتهم ان يامر بوضعه تحت الملاحظة في أحد المحال الخاصة بالمجازيب الخ ماورد بهذه المادة

٨٤٢ - يجوز للمدعى عليه او لمن اضررت به الجريمة ان يقيم نفسه مدعيا المدعى المدعى بالحق مدنيا اثناء التحقيق ، وعلى المحقق قبل قبوله بهذه الصفة ان يقدر الامانة اللازم دفعها عن المبلغ الذى يدعى به مدنيا على مقتضى لأئحة الرسوم وعما يمكن ان يقدر للغير من المصاريف اذا استلزم التحقيق انتداب خبير (١)

٨٤٣ - للمتهم والمدعى بالحقوق المدنية والمسؤل عنها او وكيل كل منهم حق الحضور فى التحقيق ، ولجميع اجراءات التحقيق الا اذا رأى المحقق ضرورة للتحقيق فى غيبتهم ، وكذلك الحال فى حق النيابة العمومية للحضور فى التحقيق بمعرفة قاضى التحقيق (٢)

وعلى كل حال للمحقق مباشرة بعض اجراءات التحقيق فى حالة الاستعجال فى غيبتهم - ولهم الحق فى الاطلاع على الاوراق المثبتة لهذه الاجراءات ٨٤٤ - ولا يجوز التصريح للمحامين (٣) بان يقاطعوا متبها او شاهدا اثناء

توجيه الاسئلة من المحامين وعدم مقاطعة الخصوم

(١) فاذا دفع الامانة يسمح المحقق له ولوكيله بمباشرة حقوق المدعى بالحق المدنى التحولة له قانونا ، وقد اوجب القانون المختلط (مادة ١٠) على النيابة العمومية اذا رأت ان لا محل للسير فى الدعوى رفع الامر لقاضى التحقيق ليقرر ما يراه فيها ، وقد جعل للنيابة وللمتهم الحق فى الاعتراض على قبول الدعوى المدنية بالمعارضة امام غرفة المشورة ، وقد انفى حق رفع الدعوى مباشرة من المدعى بالحق المدنى اقرارا لمبدأ حصر الدعوى العمومية فى يد النيابة . بخلاف الحال فى القانون الاهلى فلمدعى بالحق المدنى له ان يرفع الدعوى العمومية على المتهم مباشرة ويكلفه بالحضور امام محكمة المحالفات والجنح (مواد ٥٢ - ١٢٩ - ١٥٧)

(٢) مادة ٣٤ ق. ت. ج. هـ. ، ٩١ ق. ت. ج. م. ويجب اخطار المتهم ومدعى بالحقوق المدنية والمسؤل عنها او وكيلهم باليوم والمكان اللذين تحددان للتحقيق وكذلك يخطر قاضى التحقيق النيابة - كل ذلك متى لم يكن هناك ضرورة لاجراء التحقيق فى غيبتهم ومتى ثبت حصول الادعاء مدنيا . من المدعى بالحق المدنى فى اثناء التحقيق طبقا للمواد ١١ - ١٤ ق. ت. ج. م. والمواد ٥٤ و ٥٥ ق. ت. ج. هـ. - والاصل ان يكون التحقيق بمعرفة النيابة (فى القانون الاهلى) ومأمورى الضبطية القضائية سرا فيما يختص بالجمهور وعلنيا فيما يختص بالخصوم ووكلائهم الا اذا رأى المحقق جباله سرا - اما التحقيق بمعرفة قاضى التحقيق فالاصل ان يكون علنيا للجمهور وسرا بطريق الاستثناء - على انه يجوز له ان يسمع الشهود فى غيبة الخصوم وتكون شهادتهم على سبيل الاستدلال (مادة ٨٢ ق. ت. ج. هـ.)

(٣) طبقا للمادة ٩٣ ق. ت. ج. م. متى طلب المتهم وقت استجوابه امام قاضى التحقيق ان يمين له مدافع وجب ذلك فيما عدا احوال الاستعجال والا كان ذلك الاستجواب باطلا - كما يجب احاطة المتهم قبل استجوابه بمناخس الوقائع المكونة للاتهام

استجوابه، ويجوز الاذن لهم بتوجيه ما يريدون توجيهه من الاسئلة التي تتعلق بالدعوى ويكون ذلك بواسطة المحقق بعد استجواب المتهم أو الشاهد ويجب رفض توجيه أى سؤال لاعلاقة له بالدعوى، وإذا تشدد المحامى في توجيهه ثبت في المحضر بدون ان يوجه للشاهد أو المتهم - كما لا يجوز للمحامين ابداء اقوال تعتبر كرافعة في التحقيق

حق الخصوم في طلب
اتخاذ بعض اجراءات
التحقيق

٨٤٥ - للمتهم ان يطلب سماع أى شاهد مع بيان الاسئلة التي يراد توجيهها اليه او اتخاذ أي اجراء من اجراءات التحقيق (١) او ضبط الاسلحة والآلات وكل ما يحتمل أنه استعمال في ارتكاب الجريمة او نتج عن ارتكابها او وقعت عليه الجريمة او يفيد في اظهار الحقيقة ، وكذلك ضبط الخطابات والرسائل البرقية بمكاتب البريد والتلغراف (٢)

حق الخصوم في طلب
صور من التحقيق

٨٤٦ - للمتهم والمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها ان يطلبوا أثناء التحقيق صوراً من الاوراق على نفقتهم في حالة حصول التحقيق بحضورهم (٣)

(١) ويجوز للخصوم او وكلائهم طلب ذلك في التحقيق الذي يقوم به احد ما مورى الضبطية القضائية او احد اعضاء النيابة - ولكنه ليس منزهاً باجابه طلباتهم فله مطلق الحرية في رفضها وكل ما عليه اثبات طلباتهم ورفضها او قبولها

(٢) المادة ٦٨ ق.ت.ج.م. وكذلك لنيابة العمومية طلب ذلك كله من قاضى التحقيق - والمدعى بالحقوق المدنية هذه الحقوق على نفقته - ولقاضى التحقيق حق رفض الطلب وللطالب حق الطعن في أمر قاضى التحقيق بالرفض امام غرفة المشورة في المواعيد المنصوص عنها في المادة ٦٧ ق.ت.ج.م. - وقد نص في المواد ٧٥ - ٧٧ ق.ت.ج.م. سماع شهادة كل شاهد تقدم لقاضى التحقيق من النيابة العمومية ، فاذا كلف المتهم او المدعى بالحقوق المدنية الشاهد يجوز لقاضى التحقيق ان يحكم بسماعه او يصرف النظر عن الاستنهاد به وللخصم معارضة الخ ماورد بالمادة ٧٧ ق.ت.ج.م.

(٣) مادة ٦٤ ق.ت.ج.م. - النيابة العمومية لها حق الاطلاع في أى وقت على التحقيق الذي يباشره قاضى التحقيق كما لغرفة المشورة ذلك الحق وذلك لكي تقف على ماجرى في التحقيق بحكم المادة ٦٣ ق.ت.ج.م. ونصت المادة ٢٢٢ مرافعات اهلى على ان الاخصام في جميع الاحوال ان ياخذوا صور محضر التحقيق على ان لا يترتب على ذلك تاخير الحكم في الدعوى وبمقتضى المادة ٢٢١ مرافعات اهلى لهم حق الاطلاع على محضر التحقيق اذا لم يحكم في الدعوى في نفس الجلسة التي حصل امامها التحقيق

٨٤٧ - اذا رأى المحقق انتداب احد مامورى الضبطية القضائية لعمل تحقيق تكميلي فيتعين عليه ان يبين له النقط التي يحققها (١) واذا رأى من الضروري الاطلاع على اوراق مصلحة او غيرها مما لا يمكن نقله من محله فيعهد ذلك الى المحقق الذى فى دائرته تلك الاوراق الا اذا كان من المتعين اطلاع المحقق نفسه على تلك الاوراق فيجوز له الانتقال - وفي هذه الحالة يجب عليه قبل الانتقال ان يستعلم من المصلحة صاحبة الشأن عن وجود الاوراق ويستأذنها فى الاطلاع عليها .

الانتداب لاجراء تحقيق تكميلي

الباب الثامن

فصل التحقيق

٨٤٨ - يجب على المحقق بعد زهر التحقيق مراجعته بعناية واستيفائه من جميع الوجود حسب نوع الحادثة ووقائعها وظروفها والتأكد من وجود البلاغات وتقارير الخبراء ومحاضر المعاينات والتفتيش وصحف سوابق المتهمين وجميع الاوراق المرتبطة بالحادثة ووقائعها واجراءات التحقيق ، ويحسن ان يوقع بامضائه على كل ورقة من اوراق مضر التحقيق

٨٤٩ - كما يجب على المحقق ان يتبين المضبوطات ويتأكد وجودها فى

استيفاء التحقيق والاوراق

مضبوطات والاحراز

(١) نص القانون الاهلى على ان يكون الانتداب لاجراء التفتيش او سماع الشهود فى مكان خارج عن المدينة التى بها مقر المحكمة - فاذا كان خارجا عن دائرة اختصاصها فيكون الانتداب لرئيس نيابة المحكمة التى يقع امكان فى دائرتها ولهذا الاخير الحق فى ان يتدب بدوره احد مامورى الضبطية القضائية (مواد ٧١ - ٨٩ - ٩٠) - واما فى المختلط فيجوز الانتداب خارج دائرة المحكمة لقاضى التحقيق المختص او احد مامورى الضبطية القضائية (مادة ٦١) - ويجب ان يقتصر الانتداب على اجراء معين من اجراءات التحقيق ويكون قاصرا على الاجراءات التى لامساسها بشخص المتهم كوامر القبض والاحضار والحبس الاحتياطي والاستحواص - الا اذا كانت حالة المتهم الصحية لا تسمح بنقله وقبض عليه خارج دائرة المحكمة فيجوز استجوابه بطريق الانتداب (مادة ٩٧ ق. ت. ج. م.)

احراز مختوما عليها بالطريقة القانونية مع صحة البيانات التي توضحت على كل منها (١)

٨٥٠ - يثبت المحقق عند قفل محضر التحقيق عدد اوراق محضر التحقيق و عدد المرفقات مع بيان كل منها و عدد الاحراز .
 بيار الاوراق
 والاحراز عن
 قفل التحقيق

٨٥١ - اذا لم يكن للمحقق سلطة التصرف في التحقيق قانونا (٢) يرفعه فوراً لمن له حق التصرف فيه ويسلمه المحاضر ومرفقاتها والاحراز للاطلاع عليها والتصرف فيها مع الاشارة الى وجود متهمين مقبوضا عليهم او محبوسين واثبات ذلك كله في محضر التحقيق
 رفع التحقيق ومرفق
 الى من له ساحة
 التصرف

٨٥٢ - اذا قبض على المتهم بعد قفل التحقيق يجب على المحقق ان يستجوبه ويتخذ في حقه بعد الاستجواب ما يرى له لزوما من الاجراءات التحفظية ويباشر جميع اجراءات التحقيق الواجب اتخاذها (٣)

٨٥٣ - الاشياء المضبوطة التي ترسل مع اوراق التحقيق لمن له سلطة التصرف فيه يجب ان يطلع عليها ويثبت أنها وجدت بالاوصاف التي ذكرت عنها فيه ويأمر كتابة بايداعها مخزن المحكمة واذا كانت نقودا أو اشياء ثمينة أو مستندات مطعون فيها بالتزوير والانكار أو مستندات أخرى قيمة أو اوراق تمنع يجب ان تسلم الى كاتب اول المحكمة أو رئيس القلم المدني بايصال
 اثبات وجود الاشياء
 المضبوطة ممن له
 حق التصرف

(١) راجع السد ١١٢ صحفه ٦٠

(٢) مأمورو الصبغة القضائية المنتدبون لاعمال النيابة المركزية يمكنهم التصرف في التقصير التي من اختصاصهم واعضاء النيابة ورؤسائها يتصرفون في المخالفات والجناح ؛ اما في الجنايات فالتصرف فيها رئيس النيابة او من يقوم مقامه وسيأتي بيان ذات

(٣) وقد نص قانون تحقيق الجنايات المخلص في المواد ١٢١ - ١٢٤ على انه يجب على قاضي التحقيق قبل قفل التحقيق ان يخطر بذلك المتهم والمدعى بالحقوق المدنية والمستوف عن الحقوق المدنية ليدوا ملاحظاتهم وتدوين هذه الملاحظات في المحضر ويجوز لخصوه طلب احراز المعاينات وسماع الشهود الذين يرون سماعهم - ومتى قفل التحقيق ترسل الاوراق للنيابة العمومية وعليها ان تدرسها في خلال ١٠ يوما - او ٣ ايام اذا كان المتهم محبوسا احتياطيا ولها ان تطلب اجراء أي تحقيق كيميائي ترى لزمه - فاذا رأت النيابة ان التحقيق مستوف قدمت الى قاضي التحقيق طلباتها كتابة طبقا للمادة ١٢٤

طريقة حفظ المضبوطات يرفق بأوراق الدعوى (١) . والمضبوطات والمجوهرات والاشياء الثمينة التي
لحين التصرف في القضية .
تضبط ويحتاج الامر لتقدير قيمتها يجب عرضها على خبير ليحرر كشفاً بوصفها
ووزنها وثنائها (٢) وإذا كانت حيوانات أو اشياء لا يمكن ايداعها بمخازن المحاكم
تودع عند شخص معتمد ويسرع بالتصرف فيها بقدر الامكان .
والاشياء التي تضبط ويستغرق مصاريف حفظها قيمتها وكذلك الاشياء التي
لا يمكن بقاؤها بدون تلف تباع بمعرفة النيابة بمزاد علني ويود ثمنها الخزانة
للتصرف فيه عند التصرف النهائي في الدعوى
٨٥٤ — يجب على المتصرف ان يحرر مذكرة ترفق بالقضية يبين فيها اسم
صاحب الشيء واسم من ضبط عنده وسبب الايداع والطريقة التي يزعم
مذكرة المضبوطات التصرف بها وعلى اى امر يعلق ذلك التصرف .

الباب التاسع

التصرف في التحقيق

الفصل الأول

قرار التصرف في التحقيق

٨٥٥ — التصرف في التحقيق هو رفع الدعوى العمومية وتقديمها
للمحكمة المختصة أو حفظ الدعوى (٣)

٨٥٦ — الغرض من قرار التصرف في التحقيق هو ان تتحدد الوقائع
والادلة لمعرفة عما اذا كانت الوقائع التي اثبت التحقيق حصولها ونسبتها الى

طريق التصرف
في التحقيق

(١) وعلى الكاتب الاول أو رئيس القلم المدني وضعها في ظرف خاص وحفظه بخزانة
النقود في المحاكم أو خزانة مخصصة لذلك .

(٢) يمكن انتداب جاشي المديرية لعمل ذلك والاشياء الثمينة التي تضبط اذا كانت قيمتها
لا تتجاوز جنيتها مصرىا يكتفى بعرضها بواسطة البوليس على أحد الصياغ ليحرر كشفاً بوصفها
ووزنها وثنائها

(٣) اذا نقرر حفظ الدعوى وكان المتهم محبوساً وجب الامراج عنه فوراً الا اذا كان
محبوساً لسبب آخر

لأنهم تكون جريمة يعاقب عليها القانون وهو النص القانوني للعقاب عليها
فحص ما ظهر من الأدلة لمعرفة ما إذا كانت أدلة النفي كافية لنفي وقوع
الجريمة ونفي نسبتها للمتهم، وإذا لم تكن كافية فهل أدلة الإثبات تبرر محاكمته
ولا تبررها، وهل يوجد سبب من أسباب عدم المسؤولية أو أسباب الإباحة
وموانع العقاب أو أسباب سقوط الدعوى العمومية، وإمام أى محكمة
بحكم المتهم (١)

٨٥٧ - وإذا يجب على من له سلطة التصرف في التحقيق أن يبين في قرار
تصرف نوع الجريمة والمادة والفقرة المنطبقة عليها، واسم المتهم أن كان
علوماً، ويصدر عبارة الوصف بتاريخ الواقعة ثم محلها أن كان معروفاً والا
تحدد بقدر الامكان، ويذكر اسم المجنى عليه أن كان معروفاً، ويجتهد في
جعل الصيغة ملائمة في الفاظها للنص القانوني، ويبين الظروف المشددة، ثم
يختم بما يقرره أما الحفظ ويبين نوعه وأسبابه، أو الاحالة ويذكر أسماء الشهود
وتقرير اعلانهم وعلان المتهم بتاريخ الجلسة ثم، يعضى القرار ممن أصدره (٢)

عناصر قرار التصرف
في الدعوى ومشتتلا
وصيغة القرار

(١) بحث الأدلة لإصدار اقرار التصرف في التحقيق لا يكون بدقة التقدير والاقناع
يكفى فيه أن تكون الأدلة مما يحتمل فيها الحكم بالإدانة بخلاف الحال أمام سلطة الحكم حيث
يجب الاقناع التام مما يضطر القاضي أن يفسر النك لمصلحة المتهم .

(٢) يسمى قرار التصرف أحياناً بخط السير ومثله كالاتي : تميد حنحة ضد علي رسلان
المادة ٣١٧ فقرة أولى ورابعه لأنه في ليلة ٥ أكتوبر سنة ١٩٣٨ بتأحية الطالبة سرق
جارا لإبراهيم مسعود من منزله - (وتحفظ قطعياً لعدم الصحة) او (وتقدم جلسة ١٢ أكتوبر
بشهادة الخبير محمد إبراهيم والمجنى عليه إبراهيم مسعود ويطن المتهم والشهود) - وإذا كان
للمتهمون متعددين والتهمة الموجهة اليهم مختلفة واختافت باختلافها المواد التي ستطبق عليهم
تذكر المادة المنطبقة على كل منهم تجاه اسمه - ويراعى ذكر أسماء المتهمين على صحة ويحسن
أن تلاحظ أسماءهم التي على أوراق التشبيه - وفي القضايا الهامة تذكر الأسباب التي أنبى
عليها الحفظ تفصيلاً قبل ذكر نوع الجريمة وقد يحتاج التحقيق إلى عمل استيفاء أو عرضه على
من له حق التصرف ويحتاج الأمر إلى تحديد نوع الجريمة لتفيد القضية في الدفتر الخاصة بكل
جريمة فيضطر الأمر إلى التأشير على الأوراق قبل التصرف في الدعوى بالاتي . - نحن
(وكيل النيابة) نأمر بقيد القضية جنابة أو جنحة أو مخالفة ضد الخ - أو نأمر بقيد الحادثة
عوارض - أو نأمر بتكليف البوليس باستيفاء

الفصل الثاني

قرار حفظ الدعوى

٨٥٨ - للنيابة العمومية سلطة التصرف في التحقيق باصدار أمر الحفظ
من النيابة اذا رأت ان لاوجه لاقامة الدعوى (١)

٨٥٩ - يصدر أمر حفظ الدعوى ممن له حق التصرف فيها اذا ثبتت ان
امر حفظ الدعوى الوقائع غير صحيحة او لم يعرف الفاعل او ان الادلة التي ثبتت غير كافية لمعاقبة
اسباب حفظ الدعوى المتهم ؛ والحفظ في هذه الاحوال يتعلق بموضوع الدعوى - وكذلك في حالة
ما تكون الواقعة على فرض ثبوتها لا يعاقب عليها القانون او كان ينقصها ركن
(١) اسباب متعلقة من أركان الجريمة او وجد سبب سن اسباب الاباحة وموانع العقاب او لعدم
بالموضوع جواز رفع الدعوى لصغر سن المتهم عن سبع سنوات والحفظ في هذه الحالات
(٢) اسباب خاصة تتعلق بتطبيق القانون بتطبيق القانون

٨٦٠ - حفظ الدعوى اما قطعى او مؤقت فالحفظ القطعى يكون لعدم
ما حفظ الدعوى الصحة متى ثبت ان الوقائع غير صحيحة او مفتعلة من المجبى عليه، واما لعدم
الحفظ القطعى وجود جنائية (٢) اذا كانت الواقعة على فرض ثبوتها لا يعاقب عليها القانون
او كان ينقصها ركن من اركان الجريمة، واما لوجود سبب من اسباب الاباحة
او موانع العقاب، واما لعدم جواز رفع الدعوى لصغر سن المتهم عن سبع
سنوات اولعامة عقلية او لسقوط الحق في اقامة الدعوى لمضى المدة او وفاة

(١) المادة ٤٢ ق.ت.ج.م. - وقد نصت على ان الحفظ في مواد الجنائيات يكون من رئيس
النيابة او من يقوم مقامه (النائب) - وعلى كل حال فالتصرف النهائي فيها بالحفظ او الاحالة
هو من حق رئيس النيابة او النائب واما في المخالفات والجناح فيمكن لوكل النيابة او مساعديهم
التصرف النهائي فيها ، وقد نص قانون تحقيق الجنائيات المختلط (المادة ١٠) في حالة الادعاء
بمحقق مدنية ورأت النيابة العمومية حفظ الدعوى عليها ان تكلف المتهم بالحضور امام المحكمة
او ان ترفع الامر الى قاضى التحقيق

(٢) تعتبر حوادث الانتحار جنائيات قتل عمد ضد المتحر وتطبق المادتان ٢٣٠ ، ٢٣٤
ق.م.م. على حسب الظروف اذا كان القتل بغير المم والمادة ٢٣٣ ق.ع. اذا كان به وتحفظ
قطعا لعدم الجنائية

المتهم او صدور عفوشامل او للصلح (١) او لعدم الاهمية (٢) او للاكتفاء بالمحاكمة الادارية (٣) والحفظ المؤقت يكون لعدم كفاية الادلة او لعدم معرفة الفاعل .

٨٦١ — يحفظ التحقيق او الشكوى اداريا اذا كان موضوعها مدنيا وكذلك اذا ثبت من التحقيق انها حصلت بالقضاء والقدر (٤)

٨٦٢ — يمنع قرار الحفظ (٥) رفع الدعوى العمومية الا اذا لفتى ممن له حق الغائة (٦) في مدة الثلاثة شهور التالية لصدوره او اذا ظهرت قبل انقضاء الحق في اقامة الدعوى ادلة جديدة تثبت او وقوع الجريمة وام

(١) الحفظ للصلح هو في مواد التحالفات القابلة للصلح طبقا للمواد ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ في ت.ج.هـ. — ٢٢ — ٢٤ ق.ت.ج.٢٠.

(٢) الحفظ لعدم الاهمية يكون في القضايا التافهة ويعتبر من اعمال النيابة الادارية فله ان تعدل عنه .

(٣) الحفظ للاكتفاء بالمحاكمة الادارية يصدر مدحا كمة الموظف تأديبيا او عسكريا وهو من اعمال النيابة الادارية وهذه المحاكمة لا تمنع النيابة من رفع الدعوى ولا المحكمة من الحكم فيها

(٤) راجع بند ١٤٣ صحيفة ٧٧ وهامش (٤) صحيفة ٧٦

(٥) قرار الحفظ الذي يمنع من رفع الدعوى هو الذي يصدر بعد اجراء التحقيق فاذا اصدرت النيابة الاهلية قرارا بالحفظ بدون اجراء تحقيق او بعد تحقيق الضبطية القضائية لمج الاستدلال فان مثل هذا القرار يصدر من النيابة باعتبارها سلطة اتهم اى سلطة ادارية فلا يكون له هذه الآثار القانونية ويجوز لها الرجوع فيه ؛ اما قانون تحقيق الجنايات المختلط فقد نس على ان كافة احراءات الاستدلال التي تتخذ قبل المتهم ويخطر بها تعتبر عملا من اعمال التحقيق (مادة ٢٦ فترة ثانية) وتقطع سير المدة المسطرة للدعوى الجنائية

(٦) النائب العمومي او من يقوم مقامه فقط له حق الالفاء وهذه الوسيلة يمكن ان يكون لرقابة النائب العمومي على تحقيقات النيابة أثر فعال لتخفيف بعض ما يمكن ان ينتج من وجود سلطتي التحقيق والاتهام في النيابة الاهلية ، واما في المختلط فقد احتاط لمصلحة المجر عليه المدعى بحقوق مدنية بان اوجب (مادة ١٠) على النيابة العمومية اذا رأت ان لا يحل للسير في الدعوى رفع الامر لقاضي التحقيق ليقرر ما يراه وجعل للنيابة وللمتهم الحق في الاعتراض بالمعارضة امام غرفة المشورة وكل قضية اعتبرت مبدئيا جنائية وانضج بعد التحقيق انها جنحة يتخذ نحوها ما يتخذ نحو الجنائيات من وجوب ارسالها الى النائب العمومي او من يقوم مقامه ليتصرف فيها بالتصرف النهائي — وعلى المحقق عندما يبعث التحقيق الى النائب

نسبتها للمتهم الذي أصدر أمر الحفظ بالنسبة له وأما نسبتها لشخص آخر لم يكن معلوما (١)

٨٦٣ - اكتشاف الأدلة الجديدة (٢) تسوغ النيابة ان تعود الى الدعوى

العمومية سواء كان امر الحفظ وقتيا او قطعيا مادامت اسباب الحفظ متعلقة بالوقائع بخلاف ما اذا كانت لاسباب قانونية (٣) فلا تبيح العود الى الدعوى العمومية الا اذا كان من شأنها تغيير الوقائع التي بنى عليها امر الحفظ (٤)

٨٦٤ - لقاضي التحقيق فيما يتولى تحقيقه من الجرائم سلطة التصرف فيه .

٨٦٥ - اذا رأى قاضي التحقيق فيما يتولى تحقيقه من الجرائم ان الواقعة ليست جنابة ولا جنحة ولا مخالفة او أن الأدلة على المتهم غير كافية فيصدر امرا بان لا وجه لاقامة الدعوى ويفرج فورا عن المتهم اذا كان محبوسا والقرارات التي يصدرها قاضي التحقيق بان لا وجه لاقامة الدعوى تعادل قرارات الحفظ الصادرة من النيابة ولها نفس الآثار المترتبة عليها (٥)

الامام او من يقوم مقامه للتصرف فيه ان يرسل منه مذكرة برأيه فيها واسا به ان كان يرى حفظها ولا تسحب هذه المذكرة من الاوراق الا اذا رأى المتصرف في الدعوى عدم حفظها (١) البادتان ٤٢ ؛ ١٢٧ ق ت ج ٥ .

(٢) تنفي المادة ١٢٧ ق ت ج ٥ ان الأدلة الجديدة تكون مما لم يمكن عرضها على المحقق حتى يصح القول بانها ظهرت وان يكون من شأنها تقوية البراهين التي وحدثت اولاً ضعيفة او زيادة الايضاح المؤدى لظهار الحقيقة .

(٣) لا يمكن العود الى الدعوى العمومية لمجرد تغيير الوصف القانوني للوقائع فاذا اصدرت النيابة امرا بالحفظ بعد تحقيق تهمة هناك عرض لا يجوز لها ان ترفع الدعوى عن نفس الواقعة بتهمة الفعل العلى الفاضح

(٤) كما اذا ظهرت بعد الحفظ القطعي بعدم الصحة ادلة جديدة تثبت التهمة وتنفي عدم صحتها وكذلك اذا كان الحفظ قانونيا بسبب من اسباب الاباحة كالدفاع عن النفس وظهرت ادلة جديدة تنفي وجود هذا الظرف - او لعدم توفر اركان الجريمة وظهرت ادلة جديدة تثبت وجود ركن الجريمة المفقود او لبعض ثلاث سنوات في جنحة وظهرت ادلة جديدة تثبت انها جنابة او لصغر سن المتهم وظهرت شهادة الميلاد وعلم ان سنه اكبر من سبع سنوات

(٥) المادة ١١٦ ق ت ج ٥ ، ١٢٥ ق ت ج ٢ - ويجب في جميع الاحوال ان

٨٦٦ — يجوز النيابة والمدعى بالحق المدني الطعن بطريق المعارضة الطعن في قرار قاضي التحقيق بان لا امام غرفة المشورة (١) في القرار الصادر من قاضي التحقيق بان لاوجه لاقامة الدعوى (٢) — واما قرار الحفظ الصادر من النيابة فانه غير قابل للطعن
٨٦٧ — يجوز لغرفة المشورة ان تؤيد قرار قاضي التحقيق بان لاوجه لاقامة الدعوى

٨٦٨ — الامر الصادر من قاضي التحقيق او من غرفة المشورة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى لا يمنع العودة الى التحقيق فيما بعد اذا ظهرت ادلة اتهام جديدة قبل انتهاء المدة المقررة لسقوط الدعوى العمومية — وتعد العودة الى رفع الدعوى من الادلة الجديدة شهادة الشهود والمحاضر والاوراق الاخرى التي لم تعرض بعد قرار قاضي التحقيق على قاضي التحقيق او غرفة المشورة ويكون مع ذلك من شأنها تقوية الادلة التي وجدت او لا ضعيفة او زيادة الايضاح المؤدى الى اظهار الحقيقة. (٣)

٨٦٩ — ليس لمن لهم حق التصرف في الدعوى ان يغيروا حقيقة الحفظ يتحولونها من حفظ قطعي لعدم الصحة الى حفظ قطعي لعدم الاهمية او لحفظ مؤقت لأن هذا التصرف ينطوي فيه معنى من معاني القاء قرار الحفظ وهو ما لا يجوز صدوره الا من النائب العمومي . فالقضايا التي من هذا القبيل يجب ان ترسل الى مكتب النائب العمومي

عدم جواز تغيير صيغة الحفظ الا بأمر النائب العمومي

يعين في الامر الصادر بالاوجه لاقامة الدعوى الواقعة المسندة الى المتهم مع بيان الظروف المشددة او المخففة وتاريخ الواقعة ومحل ارتكابها والمجى عليه فيها والشئ الذي وقعت عليه ومواد القانون المبني عليه الاتهام واسباب الامر

(١) تشرف غرفة المشورة في القانون المختلط على قاضي التحقيق في كل مايتعلق بالتحقيق فلها في اى وقت ان تطلع على الاوراق لتقف على ما جرى في التحقيق ولها ان تأمر باتخاذ مايلزم من الوسائل المتعلقة بالتحقيق وللخصوم التنظيم اليها

(٢) يعلن القرار في ظرف ٢٤ ساعة للنيابة والمدعى بالحقوق المدنية (مادة ١١٦ ق ت ج ٥ ، ١٢٩ ق ت ج م) وكيفية المعارضة ومواعيدها مقررة في المواد ١٢٢ و ١٢٤ ق ت ج ٥ و ١٣١ الى ١٣٥ ق ت ج ٢ — وبما ان المدعى بالحق المدني له حق المعارضة في قرار قاضي التحقيق بان لاوجه فليس له في هذه الحال حق رفع الدعوى بطريق اعلان المتهم بالحضور امام المحكمة (قانون تحقيق الجنايات الاهلي) ويقتصر حقه في ذلك فقط في حالة صدور قرار الحفظ من النيابة في مواد الجنح والمخالفات

(٣) المادة ١٢٧ ق ت ج ٥ ، ١٤٠ ق ت ج ٢ . راجع البنود ٨٦٢ ؛ ٨٦٣

٨٧٠ - ولا يجوز إعادة التحقيق بعد صدور امر بحفظ الدعوى

التحقيق بعد حفظ العمومية لاستكمال نقص فيه قبل أن يصدر النائب العمومى امرا بالغاء أمر
الدعوى
الحفظ لأن الرجوع الى تحقيق القضايا بعد حفظها يعد رجوعا إلى الدعوى
العمومية .

٨٧١ - اذا تعادلت في قضية أدلة الثبوت مع أدلة النفي فتقدم للمحكمة
مع أدلة النفي
تبادل أدلة الثبوت
الفصل فيها .

٨٧٢ - يجب ملاحظة رفع البلاغ الكاذب على المبلغين كذبا بجرائم ثبت
رفع البلاغ الكاذب
قطعا عدم صحتها لاسيما عندما يكون البلاغ عن حناية (١)

٨٧٣ - اذا حفظت القضية فان الاشياء المضبوطة فيها تحفظ بمخزن

النيابة (٢) اذا كان يظن انها تساعد على اظهار الفاعل أو كشف حقيقة الحادثة حتى
التصرف في المضبوطات
يسقط الحق في رفع الدعوى العمومية ؛ والا فيجب التصرف فيها بالبيع أو
عند حفظ القضايا
ارسالها الى البوليس (٣) اذا كانت اسلحة أو نبايت أو آلات حديدية أو
مفاتيح مصطنعة مستعملة في ارتكاب الجريمة - وبراعى في كل ذلك حقوق
الغير اذا كان سليم النية فاذا اثبت ان له حق في الاشياء المضبوطة فيرفع الأمر
الى النائب العمومى قبل التصرف فيه (٤) ؛ والاشياء التى يرى تسليمها لاصحابها
تسلم اليهم شخصيا واذا تعذر ذلك يبعث بها الى البوليس ليسلمها لهم بإيصال
يرفق بالاوراق

(١) يجب أن يؤخذ رأى النائب العمومى أو رئيس النيابة عن رفع الدعوى العمومية على
من يكون بلغ بلاغا كاذبا مع سوء القصد يبعث مع كل قضية مذكرة عما يراه فيها لاختار رأى
(٢) ويجب أن يؤشر على بطاقة الاشياء المميزة لها بالحفظ المؤقت وتاريخه .
(٣) الاسلحة والآلات الغريبة وكذلك التى استعملت في جرائم خطيرة للنائب العمومى
لوضعها في متحف النيابة ويرسل معها مذكرة تبين فيها بايجاز موضوع القضية واوراق النك
نوت المزورة يبعث بها الى النائب العمومى لارسالها إلى السك الاهلى بعد التصرف في
القضية نهائيا .

(٤) من اشترى شيئا مسروقا أو ضائعا ليس له الحق في المطالبة بالثمن الذى دفعه الا
اذا تحققت شروط للمادة ٨٧ قانون مدنى اهلى وهى اثبات حسن نيته أى أنه اشترى الشيء
المسروق وهو معتقد ملكيته للبائع وكان البائع ممن يتجر في مثل هذا الشيء أو حصل البيع
في سوق عام

الفصل الثالث

رفع الدعوى العمومية

٨٧٤ - اذا رأت النيابة العمومية أن جنحة أو مخالفة ثابتة على شخص ^{رفع الدعوى والا-} معين أو أكثر ترفع الدعوى (١) الى المحكمة المختصة (٢) بنظرها بطريق تسكين (٣) - الجنح والمخالفات المتهم بالحضور امامها (٣)

(١) في المحاكم المختلطة قضايا المخالفات والجنح الماثرة عليها بالحبس لمدة لا تتجاوز ثلاثة شهور وبالغرامة التي لا تزيد على عشرة جنيهات يحكم فيها قاضي محكمة المواد الجزئية ويجوز للنسابة ان تطلب منه توقيع العقوبة على المتهم بدون مراعاة بمقتضى امر يصدره بناء على المخبر او ادلة الثبوت الاخرى ويسمى الامر الجنائي ويكون صدوره والمعارضة فيه طبقا لشروط والقيود والاورشاع المتبعة في المواد ٢١٤ - ٢١٩ ق ت ج م. - ولقاضي التحقيق الاحالة الى محكمة المواد الجزئية (مادة ١٢٦) وللنسابة المعارضة امام غرفة المشورة اذا رأت ان المحكمة غير مختصة (١٣٠) وله ايضا ان يصدر امر بان لاوجه لاقامة الدعوى والنسابة والمدعى عليه حق المعارضة امام غرفة المشورة (مواد ١٢٥ و ١٣٠)

(٢) حق النسابة في قانون تحقيق الجنايات المختلط في رفع الدعوى الى محكمة الجنح مقيد بوجوب سماع اقوال المتهم في محضر الاستدلال او ثبوت عدم اكان استجوابه لفيته او لاستعانة معرفة محل اقامته (المادة ٥٦) لأن عناصر الدعوى لاتصير متوفرة الا بعد سماع اقوال المتهم لانها قد تكشف عن عناصر اخرى ربما حلت النسابة على العدول عن المحاكمة وفي غير ذلك يجب على النسابة ان تحيل القضية على قاضي التحقيق اذا رأت السير في الدعوى كما ان للمتهم الحق في حالة تسكينه بالحضور امام المحكمة مباشرة اذا رأى أن عناصر الاستدلال التي جمت ليست كافية للسير في بحثها في الجلسة بل ان فضيته تحتاج الى تحقيق بواسطة قاضي التحقيق فله الاعتراض دلي هذه الاحالة. وقد بين القانون طرق الاعتراض واهراءاته ونتائجه (٥٧ ق ت ج م) - ولقاضي التحقيق حق الاحالة الى محكمة الجنح (مادة ١٢٧) وللنسابة حق المعارضة امام غرفة المشورة اذا رأت ان الاحالة على محكمة غير مختصة (١٣٠) وله أن يصدر امرا بان لاوجه لاقامة الدعوى (مادة ١٣٥) وللنسابة والمدعى بالحق المدني حق المعارضة فيه امام غرفة المشورة (مادة ١٣٠)

(٣) واذا تقدمت الدعوى للجلسة وثبت عدم اعلاتها للمتهم وجب على المحكمة ان تحكم بعدم حواز نظر الدعوى - ومن الثابت علما وقضاء امكان رفع الدعوى العمومية امام محكمة

٨٧٥ - واذا رأت النيابة ان جناية ثابتة على شخص معين أو أكثر تقدم

٢ - الجنايات القضية الى قاضى الاحالة (١) بتقرير (٢) تحرره النيابة تبين فيه جليا الافعال المسندة للمتهم أو لكل من المتهمين تعددهم ومحل وقوعها والوصف القانونى لهذه الاعمال .

وترفق بهذا التقرير قائمة (٣) باسماء شهود الاثبات تبين فيها جليا الافعال

الجنح والمخالفات بحضور المتهم امامها بمحض ارادته بدون اعلان اذ يكون متنازلا عن حقه فى وحب تكليفه رسميا بالحضور - وفى القانون الاهلى للمدعى بالحق المدنى تكليف المتهم بالحضور مباشرة امام محكمى المخالفات والجنح مواد ٥٢ و ١٢٩ و ١٥٧) بخلاف القانون المختلط فانه قد النى حق رفع الدعوى العمومية مباشرة من المدعى بالحق المدنى اقرارا بمبدأ حصر الدعوى العمومية فى يد النيابة وقد احتاط لمصلحة المجنى عليه بمحقوق مدنية (راجع هامش ١ بند ٨٤٢ صحيفة ٣٠٦) واذا لم يستل التكليف بالحضور على البيانات الضرورية المنصوص عنها قانونا او خولفت فيه القواعد المقررة لاعلانه كان باطلا وبطلانه ليس معتبرا من النظام العام وهاك صورة اعلان متهم بالحضور

(١) وقد اوجب قانون تحقيق الجنايات المختلط على النيابة فى مواد الجنايات اذا رأت محلا للسير فى الدعوى احوالها على قاضى التحقيق (٦٠ ق.ت. ج.م)

(٢) تقرير الاتهام يكون كالآتى : -

تقرير اتهام

فى القضية رقم

متهم النيابة العمومية . . . (الاسم . . . عمره . . . صناعته . . . مولده . . . اقامته . . .

محبوس بسجن . . . تحت رقم . . .)

لانه فى . . . بجهة . . . « تذكر الاتهام كلها حسب خط السير المعطى للقضية »

لذلك

يكون المتهم قد ارتكب الجريمة المنصوص عنها فى المواد . . .

بناء عليه

تطلب النيابة العمومية من حضرة قاضى الاحالة ان يحيل هذه القضية على محكمة الجنايات لمحاكمة المتهم طبقا للمواد سالفة الذكر .

وطيه قائمة بشهود الاثبات .

تحريرا فى

رئيس النيابة

(٣) تحرير قائمة الشهود يجب أن يراعى فيها تسلسل الحوادث من مبدئها الى منتهاها ويذكر فيها أدلة الاثبات المادية إن وجدت .

التي يجوز ان يطلب من كل واحد منهم إداء الشهادة عنها — وتعلن صورة التقرير والقائمة لكل واحد من المتهمين

٨٧٦ — بعد احالة القضية للمحكمة المختصة ليس لمن له سلطة التحقيق ان التحقيق بعد الاحال يتخذ اى اجراء من اجراءات التحقيق كما انه ليس للمحكمة ان تكلفه باجراء اى شئ من اعمال التحقيق فان لها سلطة غير محدودة في اجراء ما تراه لازما من التحقيقات بنفسها توصلها لمعرفة الحقيقة

ويجوز لمن له سلطة التحقيق بعد تكليف المتهم بالحضور امام المحكمة او بعد صدور فرار الاحالة ان يجمع بعض التحريات اذا قضت الضرورة او الظروف بذلك وتطرح نتيجة هذه التحريات امام المحكمة فتقدرها بما لها من السلطة التامة في تقدير ما يقدم لها من الادلة والبيانات (١)

قاضى الاحالة

٨٧٧ — يعلن قاضى الاحالة الخصوم بالميعاد المحدد لنظر القضية امامه اجراءات قاضى الاحالة قبل ذلك بثلاثة ايام على الأقل ثم يصدر قراره بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات التي يرى لزوم سماعها من النيابة او المتهم او المدافع عنه واعادة القضية الى النيابة لاستيفاء التحقيق مبينا المواضع التي يلزم اجراؤه بشأنها وان يجرى بنفسه تحقيقا تكميليا كما له تعديل التهمة المبينة في ورقة الاتهام وتشديدها دون ان يسند الى المتهم وقائع لم يتناولها التحقيق

وهناك قائمة التهود .

قائمة

بشهود الاثبات في قضية الحناية رقم . . .

(١) دلال الفلاني . . . صناعته . . . سنه . . . مولده . . . قائمته

يشهد بكذا

(٢) فلان الفلاني

ملحوظة ضبطت بمحل الحادثة بندقية بروحين ثبت من تقرير الطبيب الشرعى نها
مطلعة حديثا الخ

(١) اجاز قانون تحقيق الحنايات المختط لقاضى التحقيق اجراء التحقيق بعد الاحالة على

المحكمة بناء على طلب النيابة مواد ١٤٣ الى ١٤٠

٨٧٧ — اذا رأى قاضي الاحالة (١) وجود شبهة تدل على ان الواقعة جنائية
وان الدلائل المقدمة كافية يأمر باحالتها الى محكمة الجنايات (٢)

(١) امر الاحالة يجب ان يكون مشتملا بالدقة على جميع العناصر المنصوص عنها في المادة
٣٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات و ١٣٥ ق. ت. ج. م — ويصدر عن كل حريمة موجبة
على شخص واحد امر احالة خاص الا فيما نصت عليه المواد ٣٢ الى ٤٥ قانون تشكيل
محاكم الجنايات والمادة ١٣٦ ق. ت. ج. م. وهي تتعلق في ارتكاب المتهم جريمة وقائم مرتبطة
بعضها ارتباطا غير قابل للتجزئة نشأت عنها جرائم (المادة ٣٢ قانون تشكيل محاكم الجنايات
و ١٣٦ ق. ت. ج. م) كارتكاب تزوير في اوراق رسمية بقصد اخفاء الاختلاس — والحريق
العمد بقصد تسهيل السرقة . — وفيما اذا وجد شك في وصف الافعال السندة للمتهم (٣٣
قانون تشكيل محاكم الجنايات و ١٣٦ ق. ت. ج. م) كما اذا وحدث شك في وصف الوقائم بانها
قتل عمدا وضرب افضى الى الموت وشروع في القتل العمد او ضرب احدث طامة مستدبة فيمكن
ان توحه الى المتهم التهمتان في امر احالة واحد بطريق الخبرة — او اتهم شخص بارتكاب عدة
جرائم من نوع واحد الخ ما ورد في المادة ٣٤ قانون تشكيل محاكم الجنايات و ١٣٦ ق. ت. ج. م.
قانون تشكيل محاكم الجنايات . المفروض في الثلاث حالات المتقدمة ان هناك حجة جرائم وقعت
من شخص واحد صدر بها امر احالة واحد وفي الحالة الرابعة مادة (٣٥ قانون تشكيل محاكم
الجنايات و ١٣٦ ق. ت. ج. م) — والمفروض تعدد المتهمين وتعدد الجرائم بشرط ان تكون الافعال
مرتبطة بعضها ارتباطا غير قابل للتجزئة رابطة السببة او الفرض كأن يرتكب بعضهم تزيف
النقود والعمس الآخر يروج النقود المزيفة

(٢) وهذا الامر غير قابل للطعن — ومثله امر الاحالة على محكمة الجنايات الصادر من قاضي
التحقيق (المادة ٢٩ قانون تشكيل محاكم الجنايات) وغرفة المشورة — وامر الاحالة يحصل
محكمة الجنايات مختصة بنظر القضية ولا يجوز لها أن ترد الاتهام الى وقائم لم يشملها التحقيق
كما اذا قدم لها متهم في قتل طفل حدث الولادة فلا يجوز لها أن تحكم عليه بعقوبة الاحياض
لانها متميزة ومستقلة عن واقعة القتل ولأنه من المستحيل ان يبقى حق الدفاع سليما اذا حاز أن
تتغير التهمة تبعاً لوقائع جديدة لم يكن تناولها أمر الاحالة ولكن للمحكمة تعديل أو تشديد التهمة
الواردة في امر الاحالة بشرط أن لا توحه للمتهم افعالا لم يشملها التحقيق كاستبدال تهمة
ضرب افضى الى الموت بتهمة القتل العمد — والمحكمة أن تصالح ما قد يوحد بامر الاحالة من
الخطأ المادي كتصحيح تاريخ ارتكاب الجريمة او رقم المادة المنطقية كما لها أن تتدارك ما قد
يحصل في عبارة الاتهام من السهو كأن يكون موضوع امر الاحالة تهمة ضرب عمدا افضى
الى الموت ولم يذكر في الامر ظرف العمد — كل ذلك بشرط عدم المساس بحقوق الدفاع
وحقوق الاتهام وفي هذه الاحوال يجب تأجيل القضية كلما كان ذلك ضروريا لحقوق الدفاع
او سير الدعوى (٣٨ قانون تشكيل محاكم الجنايات و ١٩٦ ق. ت. ج. م) وان تلت نظر المتهم
الى كل تغيير لكي يوجه دفاعه انجماها حديثا اذا شاء ولكي يطلب التأجيل ليحضر دفاعه

٨٧٨ — واذا رأى وجود شبهة تدل على ان الواقعة جنحة او مخالفة يعيد القضية الى النيابة لاجراء اللازم عنها قانونا (١) ومع ذلك اذا كانت فيها جنحة مرتبطة بجناية جاز له ان يأمر بحالتها على محكمة الجنايات في نفس الامر الذي يصدر بشأن الجناية

احالة الجنحة المرد
بالجناية

اذا اراد والا فتستمر المحكمة في نظر الدعوى والا توجه للمتهم افعالا لم يتناولها التحقيق (٣٧) قانون تشكيل محاكم الجنايات ١٩٦٦ ق.ت.ج.م) واذا حصل تغيير وصف التهمة بعد سماع الشهود ويجوز استحضارهم مرة ثانية ويجوز سماع شهود آخرين على انه يجوز للمحكمة بدون سبق تعديل التهمة الحكم على المتهم بشأن كل جريمة نزلت اليها الجريمة الموحدة عليه في امر الاحالة لعدم اثبات بعض الافعال المسندة او الافعال التي اثبتتها الدفاع (م.٤٠ ق. تشكيل م.ج.٠) كالحكم بعقوبة الضرب البدني للموت بدلا من عقوبة القتل العمد وذلك بدون تعديل التهمة قبل الحكم وبدون اخطار المتهم بالتعديل وكذلك الحال فيها اذا كانت التهمة على جريمة ارتكبت جاز عقاب المتهم على الشروع في ارتكابها نص القانون (م.٤٠ ق. تشكيل م.ج.٠) - وكل ما ذكر قواعد عامة سرعية في محاكم الجنج والمخالفات اذ يستطيع تعديل او تشديد التهم على ان تراعى ما ذكر ضمانة لحقوق الدفاع كما ان لمحكمة الجنج ان تحكم بعقوبة المخالفة في تهمة مقدمة لها على انها جنحة بدون سبق اخطار المتهم بتعديل وصف التهمة وقد نص على ذلك قانون تحقيق الجنايات المختلط بصفة عامة في المادة ١٩٦

وفي المحاكم المختلطة اذا رأى قاضي التحقيق ان الواقعة جنائية والادلة كافية يأمر بارسال الاوراق الى غرفة المشورة وهي التي تقرر احالة القضية الى محكمة الجنايات (مادت ١٢٨، ١٣١) وتبين دور الانعقاد

(١) حكمه ذلك أن سلطة النيابة في التصرف في التحقيق غير محدودة في الجنج والمخالفات فلها الحق في اصدار امر الحفظ او رفع الدعوى للمحكمة المختصة واما اعادة القضية للنيابة قابل للطعن من النائب العام امام محكمة النقض لخطأ في تطبيق القانون بالشروط والاوراق والمواعيد المبينة في المادتين ١٣ ، ١٤ من قانون تشكيل محاكم الجنايات - فاذا كان الامر سبه اعتبار جنابة القتل العمد جنحة قتل خطأ مسموح وحوادث الدليل على نية القتل فلا يكون قابلا للطعن لا بطريق النقض لان الخطأ في تقدير الوقائع وليس في تطبيق القانون ولا بطريق المعارضة امام المحكمة الابتدائية لانها مقتصرة قانونا على امر الاحالة للقاضي الجزئي (الجنح) وعلى الامر بالاوجه لاقامة الدعوى - وفي حالة الحكم نهائيا بعدم الاختصاص من محاكم الجنج والمخالفات لاعتبار التهمة جنابة فعلى النيابة اذا كان سبق لها تحقيق القضية اعادتها الى قاضي الاحالة فاذا كان متمسكا برأيه الاول جاز له ان يوجه الجنحة او المخالفة الى المتهم بطريق الخبرة مع الجناية ويأمر بحالتها الى محكمة الجنايات وليس له ان يعيدها الى النيابة مرة ثانية وجاز له اذا رأى فيها شبهة الحناية احوالها الى محكمة الجنايات واذا لم ير أثرا للجريمة او كانت الدلائل غير كافية فيامر بعدم وحوادث وجه لاقامة الدعوى (المواد ١٤٨ ، ١٧٤ ، ١٨٩ ق.ت.ج.٥) - وفي القانون المختلط لا داعي لغرفة المشورة التي

قرار بأن لا وجه لاقامة
الدعوى

٨٧٩ — وإذا لم يرى قاضي الاحالة أثرا ما للجريمة او لم يجد دلائل كافية

للاتهمة يصدر أمرا بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى ويأمر بالافراج عن

المتهم ما لم يكن محبوسا لسبب آخر (١)

قرار احالة الجناية
الى محكمة الجناح
(الجنايات المجنحة)

٨٨٠ — اذا رأى قاضي الاحالة (٢) وجود شبهة تدل على ان الواقعة جنائية

وان الدلائل المقدمة كافية فله بدلا من احالتها الى محكمة الجنايات ان يأمر

ترسل اليها كل قضية جنائية يرى قاضي التحقيق ان الادلة كافية لسير فيها ان تعيدها اليه
اول النيابة بل لغرفة المشورة ان تحيلها الى المحكمة المختصة (مادة ١٣١)

(١) هذا الامر يصدر للاسباب التي بنى عليها قرار الحفظ الصادر من النيابة (راجع البند
٨٥٩) واذا كان الامر مبني على عدم كفاية دلائل الجرم فانه لا يكون نهائيا بل يجوز العود
الى رفع الدعوى اذا ظهرت أدلة جديدة قبل انقضاء مواعيد سقوط الدعوى العمومية (المادة
١٥ ق تشكيل م. ج.) — وهذا الامر تجوز فيه المعارضة والظعن — فلما المعارضة فتكون
من النائب العمومي او المدعي المدني اذا كان الامر مبني على اسباب موضوعية لعدم كفاية
الادلة او عدم الصحة امام المحكمة الابتدائية بهيئة غرفة مشورة في المواعيد والاضاع البيئة
في المادة ١٢ من القانون واما الظعن بطريق النقض فيجوز للنائب العمومي خطأ في تطبيق
القانون حسب المواعيد والاضاع المذكورة في المادة ١٣ وكذلك له هذا الظعن في قرارات غرفة
المشورة في المعارضة التي تصدر منها بالاحالة للقاضي الجزئي لوجود خطأ في تطبيق القانون في
المواعيد وبنفس الاوضاع المقررة للظعن بطريق النقض في قرارات الاحالة سالفة الذكر .
ويصدر هذا الامر في القانون المختلط من قاضي التحقيق وللنيابة والمدعي بالحق المدني
حق المعارضة فيه (مواد ١٢٥ ، ١٣٠) امام غرفة المشورة — ولغرفة المشورة — حق
صدور هذا الامر عند المعارضة امامها او عدا رسال القضية اليها من قاضي التحقيق لاحالتها
على محكمة الجنايات (١٣١) .

(٢) الغرض من وظيفة قاضي الاحالة ان لا يجتمع بيد النيابة سلطة الاتهام وسلطة التحقيق
وسلطة التصرف فيه مادامت محكمة الجنايات ذات اختصاص نهائي ولكي يمنع من جهة أخرى
تقديم قضية للمحكمة لا يحتمل ان يقضى فيها بالادانة فضلا عن تحضير الدعوى وجعلها صالحة
لنظرها امام محكمة الجنايات وذلك باتخاذ اجراء تحقيق تكميلي وحبس المتهم احتياطيا واعداد
قائمة بشهود النفي وتكليف النيابة اعلانهم واعلان غرضهم ممن يرى هو ضرورة الاستشهاد
بهم وتحديد دور الانقاد لمحكمة الجنايات وترتيب جدول قضايا الدور واطلاع المتهم على
ملف الدعوى وتسليم الملف الى رئاسة المحكمة الابتدائية وتعيين المدافع عن المتهم (تراجع
المواد ٩ و ١١ و ١٦ الى ٢٨ من قانون تشكيل محاكم الجنايات نمرة ٤ سنة ١٩٠٥)
وكذلك قاضي التحقيق يصدر امرا باحالة القضية الى محكمة الجنايات متبعا اجراءات قاضي

بالاحالة للقاضي الجزئي (١) اذا اقترن الفعل المعاقب عليه باحد الاعذار القانونية او بظروف مخففة من شأنها تبرير تطبيق عقوبة الجنبعة بشرط الا يكون الفعل جناية او شروطا فيها معاقبا عليه بالاعدام او الاشغال الشاقة او جناية ارتكبت بواسطة الصحف او غيرها من طرق النشر (٢)

الباب العاشر

الفصل الأول

القواعد العامة للمحاكمات

٨٨١ — القواعد العامة الواجب مراعاتها في المحاكمة امام جميع المحاكم

القواعد العامة
للمحاكمات: —

الجنائية ضمانا للعدالة هي علنية الجلسات وشفوية المرافعات وحضور الخصوم في الجلسة وحق المناقشة والدفاع

الاحالة (مادة ٢٩ القانون سالف الذكر) — والقانون المختلط اوجب على النيابة اذا رأت في مواد الجنايات السير في الدعوى احالتها على قاضي التحقيق (م. ٦٠) لياشره حتى اذا تم التحقيق ارسله الى النيابة العمومية (م. ١٢٤) وبعد ان تدرسه لها ان تطلب تحقيق تكبيل وللمتهم والمدعى بالحق المدني ابداء ملاحظاتها (م. ١٢١) واذا رأت النيابة ان التحقيق مستوف تقدمت الى قاضي التحقيق بطلباتها تفصيلا كناية فاذا رأى ان الواقعة حناية والادلة كافية ارسل الاوراق الى غرفة المشورة (مادة ١٢٨) — واذا رأى ان الواقعة لا تكون حناية او ان الادلة غير كافية اصدر امرا بان لاوجه لاقامة الدعوى وافرج عن المتهم (م. ١٢٥) وللنيابة والمدعى المدني المعارضة في الامر بان لاوجه لاقامة الدعوى (مادة ١٣٠) امام غرفة المشورة

(١) حق امر الاحالة لمحكمة الجنب اختياري والفرض من ذلك تخفيف عبء الاعمال عن محاكم الجنايات لان العقوبة على مثل هذه الجرائم لا ينتظر ان تكون غير عقوبة الجنبعة كالا عذار القانونية وهي عذر السن وتجاوز حدود حق الدفاع الشرعي بنية سليمة وعند وجود الظروف المخففة التي تستدعي استعمال الرأفة (المادة ١٧ ع) مثل قلة الضرر الحقيقي — حداثة سن الجاني — استفزاز الجنب عليه — اغواء المتهم من اناس ذوي تقوى شرعي عليه — تعويض المتهم للضرر الذي اوقعه بالجنب عليه من تلقاء نفسه — الصلح وحسن التفاهم

(٢) للنائب العمومي حق الطعن في امر الاحالة لمحكمة الجنب بالشروط والاوزاع والمواعيد المنصوص عنها في المادة ٢ من مرسوم القانون ١٩ اكتوبر سنة ١٩٢٥ (قانون التجنيح) وتقييد محكمة الجنب بالاختصاص فاذا حكمت بعدم الاختصاص فقد انهي الحكم الدعوى ويصح نقضه (انظر المذكور التفسيرية للقانون) او يكون التهم اجنبى — او الاختصاص المكاني —

١ - علنية الجلسة ٨٨٢ - يجب ان تكون الجلسة علنية والا كان العمل لاغيا (١) وتتحقق

العلنية بفتح ابواب الجلسة للجمهور بلا تمييز (٢)

٨٨٣ - يجوز للمحكمة محافظة على الحياء ومراعاة للأداب ان تأمر بسماع

المرافعة كلها او بعضها في جلسة سرية (٣)

٨٨٤ - لكي تتحقق علنية الجلسات يسمح للصحافة بنشر جميع ما يدور

لغير ما يدور في الجلسات في الجلسات من مرافعات وتحقيقات واحكام الا ما استثنى قانونا (٤)

٢ - شفوية المرافعات ٨٨٥ - يجب أن يتقدم الدليل الى القاضي مباشرة اى بدون اية واسطة

وان تقع المرافعات والتحقيقات تحت مسمه وبصره فتراعى الشفوية فيما تبديه

النيابة والمتهم والمدعى المدنى من مرافعات واقوال وطلبات وفيما يؤديه

الشهود من شهادات وما يدلى به الخبراء من آراء ، ولا يستند القاضي في

تكوين اقتناعه الا بما علمه بنفسه مباشرة مما دار أمامه في الجلسة من مرافعات

وتحقيقات فلا يركن الى معلوماته الشخصية خارج الجلسة ، ولا يستنى الادلة

الا اذا ظهرت ادلة جديدة لم يتناولها التحقيق تنغير بها التهم الى جناية لا ينطبق عليها القانون (شروع في قتل عمد تغيرت الى شروع في قتل عمد مع سبق الاصرار) واذا جنحت الدعوى تأخذ كل احراءات الجنب فلا ضرورة لتعيين محام للمتهم ، ويمارض في الحكم النيابي ويستأنف الحكم فيها الخ على ان التجنيح لا يغير من صفة الواقعة كجناية فان مدة سقوط الدعوى هي مدة السقوط في الجنايات وكذلك سقوط العقوبة بمضى المدة .

(١) (المادة ٢٣٥ ق ت ج ٥ ، ١٥٩ ق ت ج ٢) ويجب أن يدون في محضر الجلسة انها

علنية او سرية مادة ٢٠٠ ق. ت. ج. م وكذلك في الحكم انه نطق به في جلسة علنية وفي هذه

الحالة لا يباح اثبات العكس الا بطريق الطعن بالتزوير فاذا لم يذكر ذلك في المحضر والحكم

فيصح لصاحب الشأن اثبات العكس .

(٢) يجوز لرئيس المحكمة بما له من سلطة حفظ النظام بالجلسات ان يجعل دخول الجمهور

اليها بتذاكر توزع بحسب تاريخ الطلب بدون تمييز بين الاشخاص مع مراعاة اقارب الخصوم

ورجال الصحافة ورجال القانون لتحقيق العلنية والرقابة

(٣) المادة ٢٣٥ ق ت ج ٥ ؛ ١٥٩ ق ت ج ٢ - يدخل فيها مناقشة الخبر او تلاوة

تقريره وسماع الشهود او بعضهم الخ طبقا للمادة ٢٢ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية .

(٤) نشر الصحف ما يدور في الجلسات مقيد بما هو منصوص عنه في المواد ١٧٩-١٩٢

من قانون العقوبات

من محاضر التحقيق المكتوبة ولا يركن الى ما فيها من معاينات وشهادات وتقارير خبراء لان هذه المحاضر ان افادت في وصول المحقق الى قرار بالاحالة الى المحكمة المختصة فانها لا تفيد بل يجب الا تفيد في تكوين اعتقاد القاضي : كما يجب ان تقدم اقوال الخصوم وطلباتهم في الجلسة شفويا لاعن طريق المذكرات حتى يمكن ان تتحقق رقابة الجمهور، ولكي يضمن ان تصل كل كلمة من كلمات الاتهام او الدفاع الى سمع القاضي وادراكه (١)

٨٨٦ — ينبنى على مراعاة الشفوية ان يكون القاضي الذي أصدر الحكم وحوب حضور الق جميع المرافعات في الدعوى هو الذي سمع فيها المرافعات والطلبات واجرى بنفسه جميع التحقيقات. واذا كانت المحكمة مكونة من جملة قضاة فيجب ان يحضروا جميعا اجراءات المحاكمة من اولها لآخرها ، فلو فرض أن استغرقت القضية عدة جلسات تغيرت في بعضها هيئة المحكمة باستبدال أحد أعضائها وجبت إعادة ما تم من المرافعات والتحقيقات والا كان الحكم باطلا (٢)

٨٨٧ — يحق للخصوم حضور الجلسات كما لهم ان يحضروا جميع اجراءات المحاكمة ، اما حضور النيابة فهو امر ضروري لصحة المحاكمات الجنائية ، واذا لم يحضر يكون الحكم باطلا ، اما حضور المدعى المدني فهو حق حضور الخصوم له لا بداء دفاعه ، وحضور المتهم حق وواجب (٣) واذا لم يحضر المتهم بالجلسة

(١) في بعض حالات معينة يجوز ان تكون المحكمة اقتناعها من الاطلاع على محاضر التحقيق الابتدائي وهذه الحالات وردت في القانون على سبيل الحصر في المواد ١٦٥ - ١٦٢ - ٢١٨ - ١٦٤ - ١٣٤ ق.ت.ج.م.

(٢) ومع ذلك فقد حكمت محكمة النقض المصرية بأنه لا يوجد نص يحتم سماع شهادة الشهود في الجلسة كلما تنيرت الهيئة وان يكن للهيئة الجديدة الحق في سماع شهادة الشهود من جديد اذا رأت لزوما لذلك (حكم ٢٦ اغسطس سنة ١٩١٨ المجموعة س ٢٠ ص ٣٥) وهو حكم ياقض ما هو مقرر في فرنسا ويناقض مبدأ شفوية المرافعات المتبع في مصر

(٣) ومن كل ما تقدم يتبين انه يجب ان تكون جميع احراءات الدعوى بمواجهة المتهم وليس للقاضي ان يبنى حكمه على احراءات اتخذها بدون علم المتهم كما انه ليس له ان يستند على أوراق لم يستطع المتهم ان يطلع عليها ولا يحق للمحكمة ان تخرجه من الجلسة الا اذا وقع منه تشويش جسيم يستدعي ذلك . وقد نصت على ذلك المادة ٤١ تنكيل محاكم جنابات ولكن لا نزاع في ان حكمها عام يسرى ايضا على محاكم الجنج والمخالفات .

لعدم اعلانه كلية او لعدم استيفاء الاعلان شروطه القانونية وحوكم
غيايبا رغم ذلك كان الحكم باطلا - واذا حضر فلا يجوز اخراجه من الجلسة
الا اذا وقع منه تشويش جسيم يستدعى ذلك .

حالات وجوب حضور المتهم وجوازه ٨٨٨ - والخلاصة ان حضور المتهم بنفسه واجب في الجنايات وفي
الجنح المعاقب عليها بالحبس ؛ واختياري في المخالفات والجنح المعاقب عليها
استعانة المتهم بمحام بغير الحبس ، وان له الاستعانة بمحام في جميع الاحوال بشرط الا يسمع
من تماميه اى دفاع عنه الا بحضوره في الاحوال التى يجب فيها الحضور .
وان الاستعانة بمحام اختيارية في الجنح والمخالفات اجبارية في الجنايات .

حفظ النظام فى الجلسة ٨٨٩ - يجوز للقاضى او لرئيس الجلسة ان يخرج منها كل من يخل
بنظامها (١) ولو كان من الخصوم فى الدعوى وحتى المتهم الذى يعتبر حضوره
فى المحاكمة من المادى الاساسية فى التحقيق النهائى يجوز اخراجه اذا حصل
منه تشويش جسيم يستدعى ذلك (٢)

جرائم الجلسات ١ - الجنح والمخالفات ٨٩٠ - اذا وقعت جنحة أو مخالفة فى الجلسة فيحكم فيها فى نفس تلك
الجلسة بعد سماع اقوال النيابة العمومية .

٢ - الجنايات ٨٩١ - على انه اذا وقعت جنابة فيصدر الامر باحالة القضية على النيابة
العمومية .

مدة القاضى فى الحكم ٨٩٢ - لا تقتصر سلطة القاضى او رئيس الجلسة على اخراج من يقع منه
التشويش بل يجوز للمحكمة بكامل هيئتها ان تحكم عليه بالحبس ٢٤ ساعة (٣)

(١) « المادة ٨٥ مرافعات » اما ما يعتبر احلالا بالنظام فهو كل قول او اشارة او فعل
يحدث تأثيرا مضادا لما يجب ان يسود جو الجلسة من السكينة والطمأنينة كالصياح او الكلام
بدون استئذان او التهديد او ابداء علامات الاستعسان او الاستهجان .

(٢) كما يستفاد من نص المادة ٤١ قانون تشكيل محاكم الجنايات . وهذا النص ينطبق من
باب اولى على محاكم الجنح والمخالفات .

(٣) ويفتد الحكم فى الحال طبقا لنص المادة ٨٩ مرافعات . وهذا النص يجب تطبيقه على
المحاكم المدنية والجناية على السواء

الفصل الثاني

المسائل الفرعية في المحاكمة

٨٩٣ - اختصاص المحكمة بنظر دعوى معينة يجعلها مختصة بالفعل في جميع الدفوع (١) المتعلقة بتلك الدعوى (٢) ما لم يرد في القانون نص صريح يخالف ذلك (٣)

قاضي الدفع هو قاضي الموضوع

٨٩٤ - يجب في حالة عدم التجزئة ضم دعاوى، وأما في حالة الارتباط ضم الدعاوى في حا فيكون الضم اختياريا سواء بالنسبة لسلطة التحقيق أو لسلطة الحكم (٤)

عدم التجزئة والارتباط

٨٩٥ - لا يجوز للمحاكم الجنائية (٥) في غير المخالفات والجناح التي

حدود الدعوى العمومية أمام المحكمة

(١) يشترط في الدفع أن يكون جدياً لا يقصد به عرقلة الاجراءات وأن يدفع به المتهم صراحة وأن يتوقف الفصل في الدعوى العمومية على الفصل فيه أو يكون من شأنه تقي الجريمة أو الاعفاء من العقوبة

(٢) استثنى المسائل الادارية ومسائل الاحوال الشخصية (مادتاً ١٥ ، ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية) ومسألة حلية الخصوم - وتوقف المحكمة نظر الدعوى حتى يصدر حكم نهائي من الجهة المختصة والمتهم هو المكلف برفع الامر اليها وعلى المحكمة ان تحدد له ميعاداً والا اعتبر متنازلاً عن دفعه أو عاجزاً عن اثباته

(٣) طبقت المحاكم الاهلية هذا المبدأ في وجود العقد وتفسيره في الحالات التي يصير الاخلال به جريمة كخيانة الامانة وكذلك في ملكية المنقول والعقار كالفصل في ملكية انتهم للمسروق وحالة بيع شخص عقار آخر مدعياً انه ملكه الخ متعة في ذلك قواعد الاثبات المدنية - بخلاف ما نص عليه قانون تحقيق الجنايات المختلط على اتباع الاجراءات وقواعد الاثبات الخاصة بالمواد الجنائية (مادة ٢١)

(٤) حالة عدم التجزئة اذا كان هناك جريمة واحدة اشترك في ارتكابها جملة اشخاص أو فعل واحد نتج عنه جملة جرائم فتتوحد الاجراءات - ونحكم فيها المحكمة الاعلى لقاعدة من يملك الاكثر يملك الاقل اذا لم تكن الجرائم من نوع واحد (المادة ٣٢ من قانون العقوبات) اما الجملة المرتبطة بجناية فيجوز للقاضي الجزئي اذا رفعت اليه ان يحكم في الجنية وقد نص قانون تحقيق الجنايات المختلط على احكام الارتباط في الفصل الاول من الكتاب الرابع مواد ٢٧٨ الى ٢٨ ويراجع الارتباط وعدم التجزئة في امر الاحالة هامش ١ صحيفة ٣٢٠

(٥) يستثنى من ذلك حق محكمة الجنايات في رفع الدعوى العمومية الى القضاء ولا يمكن للمحكمة ان تنظر في جريمة جديدة وجهت الى المتهم انها يحكمها : ١ - اذا رأت ان الواقعة

تقع في الجلسة ان نحكم من تلقاء نفسها في دعوى لم ترفع لها بالطرق القانونية ممن له صفة في رفعها

٨٩٦ - المحكمة مقيدة في كل دعوى بالاشخاص المرفوعة عليهم ^{الدعوى شخصية} وبالوقائع ^{للاشخاص وعينية للوقائع} المسندة فيها اليهم (١)

٨٩٧ - لاخصوم ان يقدموا من الادلة (٢) المؤيدة لطلباتهم ^{تقديم الادلة للمحكمة} وادعاءاتهم (٣) وللمحكمة مطلق الحرية في قبول او رفض اي دليل (٤)

٨٩٨ - اذا قررت النيابة حبس المتهم احتياطيا فامر الحبس يسقط ^{الحبس الاحتياطي عند} بتقديم القضية للمحكمة ويصبح امر المتهم موكولا لها لان تقديم القضية للمحكمة يرفع يد النيابة عنها فلا تستطيع التحقيق فيها قانونا، واذا حققت في مسائل مستعجلة فان تحقيقها يكون على سبيل الاستدلال

٨٩٩ - واذا اجلت المحكمة القضية فالمتهم المحبوس احتياطيا ان ^{بعارضة في الحبس} ^{لاحتياطيا امام المحكمة} عند التأجيل

التي قدمت لها باعتبارها ظروفا مشددا فقط للتهمة الاصلية تعتبر في ذاتها جريمة مستقلة وبراأت المتهم من الجريمة الاصلية جاز لها ان تحكم عليه في الجريمة التامة - كالحكم في جريمة السرقة اذا رفعت الدعوى في جناية قتل اقترنت بسرقة ٢٣٤ ع - النظر في كل الظروف المتعلقة بالجريمة مخففة او مشددة بشرط ان لا توجه الى المتهم افعالا لم يشملها التحقيق وان تكون الظروف متعلقة بالجريمة سمادة ٣٧ قانون تشكيل محاكم الجنايات ؛ الا اذا كان التعديل يوجب الاضرار بالدفاع مادة ٣٨ ق ت

(١) تراجع هامش ٢ صحيفة ٣٢٠ ، ٣٢١ الخاص بسلطة المحكمة في اصلاح الخطأ المادي في عبارة الاتهام وتعديل او تشديد التهمة وتناج ذلك تفصيلا
(٢) - بقى الكلام على نظرية الاثبات امام المحاكم الجائية والادلة وطرق البحث عنها للمحقق بالتفصيل الوافي

(٣) تقدم النيابة شهود الاثبات والخبراء وتقدم محاضر المعاينات وكل ما يثبت عناصر الجريمة وظروف ارتكابها وكذلك يقدم المدعى للدني؛ اما المتهم فيطلب سماع شهود الذي ويقدم مستنداته الدالة على تبرئته او وجود سبب من اسباب سقوط الدعوى او عدم المسؤولية او بطلب تعيين خبير في جريمة تزوير او جريمة قتل لبيان سبب الوفاة ومنشأها وخطورتها الخ
(٤) ترفض المحكمة طلب تعيين خبير او اجراء المعاينة او سماع شهود نفى اذا كان المتهم معترفا مثلا او ان الوقائع واضحة والوضوح الكافي ولكن قبول الدليل او رفضه يجب ان يصدر به حكم مسبب كما يستفاد من لمادة ٢٤٠ ق ج ٥ و ١٨٩ ق ج م ولا يكفي رفضه ضمنا بالفصل في الموضوع الا اذا كانت المحكمة استثنائية فليس التحقيق امامها احباريا

يعارض في امر حبه ويطلب الافراج عنه لان تأجيل القضية لا يمنع المحبوس احتياطيا من طلب الافراج عنه

٩٠٠ — للمحكمة في سبيل تكوين اقتناعها ان تتخذ من تلقاء نفسها

اي اجراء من اجراءات التحقيق تنويرا للدعوى واظهارا للحقيقة ولها حق الرجوع عن تنفيذ اي اجراء من اجراءات التحقيق تكون قد امرت به (١)

سلطة المحكمة
اجراءات التح

٩٠١ — لكل من الخصوم في الدعوى العمومية الحق في ان تسمع (٢)

المحكمة شهوده . والا كانت الاجراءات باطلة . وللمحكمة حق رفض سماع

الشهود او بعضهم اذا اعترف المتهم واقتنعت المحكمة بصحة الاعتراف او تنازل الخصم عن بعض او كل شهوده الذي استدعاهم بشرط قبول باقي

سماع المحكمة ش
الشهود

الخصوم ولو بسكوتهم عن ابداء اي اعتراض او اذا لم يحضر المتهم وحوكم

غيبا او رأت المحكمة ان شهادة الشهود تتعلق بوقائع اصبحت واضحة

وضوحا كافيا او اذا لم يعلن الخصوم شهودهم قبل الجلسة بوقت كاف (٣)

ويجب أن تبين ذلك في اسباب رفضها .

٩٠٢ — كما ان للخصوم الحق امام المحكمة في طلب سماع شهودهم كذلك

لهم الحق في طلب الاطلاع على مستنداتهم يومتي طلب المتهم او احد الخصوم

التصريح له بتقديم اوراق لتأييد دفاعه وجب على المحكمة اجابة هذا الطلب المستندات وتقدم

ولها ان ترفض اذا كانت المستندات غير متعلقة بالموضوع او كانت الواقعة

المبحوث فيها واضحة (٤) وضوحا كافيا وان تبين ذلك في اسباب رفضها

٩٠٣ — ولا يجوز للمحكمة ان تطلع على اوراق لم يطاع عليها الخصوم

وتبنى عليها حكمها وان فعلت ذلك يكون الحكم باطلا (٥)

(١) لها ان تستغنى عن سماع شهادة شاهد قررت استدعائه او تمحل عن تنفيذ حكمها

بتعيين خير .

(٢) واذا لا يجوز للمحكمة ان تستغنى عن سماع الشهادة بقراءتها من محضر التحقيق

ويراجع هامش ه ص ٢٣٤ ، ٢٣٥ في اهمية اعتبار الشهادة دليلا للقاضي للاستناد عليها

في حكمه والاحوال التي احيزت فيها تلاوة الشهادة في المحاكمة

(٣) محكمة استئناف الجناح والخالفات لها الحق ان تفصل في الاستئناف من واقع التحقيقات

التي حصلت امام المحكمة الابتدائية اي لها حق رفض سماع الشهود بدون ابداء اسباب الا اذا

رأت لزوم اجراء تحقيق تكميلي

(٤) يجب على المحكمة ان تستبعد الاوراق التي لم يحصل عليها الخصم الذي يريد استخدامها

الا بطريق الاجرام

(٥) لا يصح لاحد الخصوم بعد انتهاء المرافعة ان يقدم اوراق او مستندات لم يطلع عليها خصمه

٩٠٤ - اذا ثبت ان المتهم غير قادر على الدفاع عن نفسه بسبب عاهة في عقله فيوقف رفع الدعوى عليه او محاكته حتى يعود اليه الرشد لدفاعه عن نفسه - ويجوز في هذه الحالة وضع المتهم في احد محلات المجازيب او في مستشفى حكومي - ولا يحول ايقاف الدعوى دون اتخاذ اجراءات التحقيق التي يرى انها مستعجلة او لازمة (١)

عدم قدرة المتهم
على الدفاع

الفصل الثالث

ترتيب اجراءات المحاكمة

٩٠٥ - بعد حضور الخصوم (٢) ينادى على الشهود ويخرجون من قاعة الجلسة ويوضعون في حجرة منفصلة - ثم يتلو الكاتب اوراق التحقيق ماعدا شهادة الشهود (٣) وفي الجنايات يتلو الكاتب امر الاحالة - ثم تقدم النيابة طلباتها . وبعد ذلك يسأل رئيس الجلسة او قاضي المحكمة المتهم عما اذا كان معترفا بارتكاب الجريمة فان احاب بالايجاب يحكم بغير مناقشة ولا مرافعة اذا اقتنع بصحة الاعتراف ، واما اذا احاب بالسلب فتشرح النيابة التهمة ويقدم المدعى المدني اقواله وطلباته الختامية . ثم تسمع شهادة شهود الاثبات (٤) وتستجوبهم النيابة ثم المدعى المدني ثم المتهم وللنيابة والمدعى المدني ان يعيدا استجوابهم عما سألهم عنه المتهم - ثم يمدى المتهم اوجه دفاعه ويسمع شهوده ويستجوبهم المتهم ثم النيابة ثم المدعى المدني وللمتهم ان يعيد استجوابهم توضيحاً لما سألهم النيابة والمدعى بالحق المدني - ويجوز اعادة استجواب شهود الاثبات وشهود النفي توضيحاً لما ذكره كل منهم - وللقاضي ان يستجوب اي شاهد في اي وقت شاء . وفي اثناء المحاكمة يحوز استجواب المتهم بناء على طلبه ثم بعد ذلك تبدأ مرافعة النيابة

اجراءات المحاكمة
الحضورية

(١) المادة ٢٩٣ و ٢٩٤ ق. ت. ج. م.

(٢) يستحضر المتهم الى الحصة بغير قيود ولا يحوز ابعاده عن الجلسة اثناء نظر الدعوى الا اذا وقع منه تشويش جسيم يستدعي ذلك

(٣) حرى العمل على عدم تلاوة الكاتب اوراق التحقيق في المخالفات والجنح ولم ينص قانون تحقيق الجنايات المختلط الا على تلاوة امر الاحالة او ورقة التكليف بالحضور مادة ١٦٤ .

(٤) بالكيفية التي - ق. ي. ا. في البنود ٥٧٠ الى ٦١٣ - سمع الشهادة

والمدعى المدنى والمتهم (١) ويكون المتهم آخر من يتكلم ، ثم يقفل باب المرافعة وبعد المداولة يصدر الحكم (٢) — أما الاجراءات امام محكمة استئناف الجنح والمخالفات تبدأ بأن يقدم اجد اعضاء الدائرة تقريراً عن القضية ، ثم تسمع اقوال المستأنف ، ثم اقوال باقى الخصوم ، ثم يقفل باب المرافعة ، وبعد المداولة يصدر الحكم ، الا اذا رأت المحكمة ضرورة عمل تحقيق تكميلي فتتبع نفس القواعد المقررة امام محكمة اول درجة (٣)

٩٠٦ — واذا كان المتهم غائباً فبعد سماع طلبات النيابة والاطلاع على الاوراق تصدر المحكمة حكمها (٤) — ويجب امام محكمة الجنايات أن يقرأ امر الاحالة والمحاضر المبينة لحضول تعليق ونشر ورقة تكليف المتهم بالحضور (٥) ثم تبدى النيابة طلباتها ، ثم المدعى المدنى ، وبعد الاطلاع على الاوراق تحصل المداولة ويصدر الحكم

اجراءات المحاكمة
النيابية

(١) وعلى محامى المتهم ان ينه المحكمة الى كل صغيرة وكبيرة يمكن ان يستفيد منها المتهم لان هناك اشياء قد تبدو بديهية ويسهو عنها القاضى فيكون من مصلحة المتهم ان يلتفت للمحامى نظر المحكمة اليها بل ويعمل الدافع على ان ينص عليها فى محضر التحقيق — والمحامى الكفء يطلب طلباته مرة واحدة ويدع التفاصيل بعد ذلك عند الشرح فى المرافعة — واذا كان للمتهم شهود نقي يمكنه ان يعلنهم او يأتى بهم يوم الجلسة ويطلب الى القاضى سماعهم وهذا على عكس الاجراءات المدنية — والقصد تسهيل الالبات على من لا يستطيعون اعلان الشهود — واذا حضرت الشهود يجب على المحكمة ان تسمعهم فاذا رأت المحكمة التأهل فيجب انى تناديهم وتنه عليهم بالحضور يوم الجلسة — على انه اذا أصر المتهم على سماع هؤلاء الشهود رغم ان المحكمة من رأيها التأجيل فيجب على المحكمة سماعهم واذا اعلن المتهم الشهود ولم يحضروا فيصح ان يطلب التأجيل لحضورهم ولاعادة اغلاصهم ؛ وعلى المحكمة واجب التأجيل فى هذه الحالة ولها ان تحكم بالغرامة واعادة الاعلان بمصاريف على المتهم الذى اعلنهم واذا كان المتهم فقيراً فانه يطلب من المحكمة ان تأمر النيابة اعلان شهود النفى اذ للقاضى الجنائى سلطة طلب سماع شهادة اى شاهد عرض اسمه فى التحقيق عرضاً ولم تعلن النيابة ولا المتهم

(٢) راجع مواد الباب الاول والفصل الاول من الباب الثانى من الكتاب الثالث من قانون تحقيق الجنايات الاهلى والباب الاول والثانى والخامس من قانون تشكيل محاكم الجنايات والابواب الاول الى الخامس من الكتاب الثانى من قانون تحقيق الجنايات المختلط.

(٣) راجع المواد ١٨٤ الى ١٨٩ ق. ت. ج. هـ ، ٢٠٣ الى ٢٥٥ ق. ت. ج. م.

(٤) المواد ١٣٢ ، ١٦٢ ق. ت. ج. هـ.

(٥) المنصوص عنها فى المواد ٢١٦ - ٢١٨ ق. ت. ج. هـ. و ٢٣٤ - ٢٣٨ ق. ج. م.

الباب الحادى عشر

طرق الطعن فى الاحكام

٩٠٧- تنقسم طرق الطعن فى الاحكام الى طرق طعن مادية وهى المعارضة والاستئناف . وطرق طعن غير مادية وهى النقض وطلب اطاعة نظر الدعوى

طرق الطعن

الفصل الأول

طرق الطعن العادية

الفرع الاول

المعارضة

٩٠٨ - المعارضة (١) هى تظلم المحكوم عليه (٢) من حكم غيابى (٣)

للمعارضة

للمحكمة التى اصدرته

وقد رأى المشرع فى قانون تحقيق الجنايات المختلط ان لا قأدة من صدور حكم غيابى على المتهم فى جناية متى كان هذا الحكم يسقط من نفسه بمجرد حضور المتهم او القبض عليه . وتعاد الاجراءات كلها من جديد والاثر الوحيد الذى يترتب على هذا الحكم فى النظام الحالى هو ان مدة سقوطه هى المدة المقررة بسقوط العقوبة لا مدة سقوط الدعوى - لذلك لم يجوز اصدار احكام غيابية فى قضايا الجنايات وانما لى على تدابير من شأنها ان تكره المتهم على الحضور وان تشر فى تعقب المتهم الهارب (تراجع المواد ٢٣٦ الى ٢٤٦)

(١) تراجع قانون تحقيق الجنايات الاهلى مواد ١٣٣ ، ١٦٠ ، ١٦٢ ، ١٨٧ ، ٢١٥

الى ٢١٨ - وقانون تحقيق الحيات المختلط مواد ٢٠٣ الى ٢٠٩

(٢) المحكوم عليه هو المتهم والمسئول عن الحق المدنى - اما المدعى بالحق المدنى فقد حرم من حق المعارضة ويحرم المسئول عن الحق المدنى ايضا فى قانون تحقيق الجنايات المختلط (٢٠٩ م) - وقد مر بنا فى هامش ١ صحيفة ٣١٧ ان الامر الجنائى تجوز المعارضة فيه (مادة ٢١٤)

(٣) حضور المتهم امام محكمة الجناح او المواد الجزئية فى القانون المختلط فى احدى الجلسات ثم غيابه بعد ذلك قبل ان تتم المرافعة يعتبر الحكم بالنسبة له حضوريا وله فى هذه الحالة ان يعارض فى الحكم اذا ثبت قيام عذر منعه من الحضور (مادة ٢٠٤) وينفذ الحكم الذى يصدر على انهم الذى ينادر الجلسة بعد ان حضر فيها حضوريا (٢٠٣) وللمحكمة الجناح ان

٩٠٩ — تحصل المعارضة بتقرير (١) يكتب في قلم كتاب المحكمة (٢) التي طريقة المعارضة
اصدرت الحكم في ميعاد الثلاثة ايام التالية (٣) لاعلان الحكم الغيابي خلاف
مواعيد المسافة

٩١٠ — اذا حضر المحكوم عليه بالادانته (٤) غيبيا في مواد الجنايات (٥) سقوط الحكم الغيابي
او قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضي المدة (٦) يسقط الحكم الغيابي في الجناية بحضور
المتهم

تأمر بالقبض على المتهم الذي لم يحضر متى كان من المؤكد وصول التكليف بالحضور اليه
مواد ٢٢٣ الى ٢٢٥ — كل ذلك بخلاف قانون تحقيق الجنايات الاهلي الذي يجب ان تتم
المرافعة بحضور المتهم حتى يعتبر الحكم حضوريا .

(١) يجوز للمحكوم عليه أن يعارض في الحكم بمجرد علمه ولكن لايسرى عليه الميعاد
الا من اليوم التالي لتاريخ علمه الرسمي بالحكم الا اذا منعه عن تقرير المعارضة قوة قاهرة
فيستد الميعاد — ويعتبر التقرير بالمعارضة بمثابة تكليف للمعارض بالحضور في اقرب جلسة اى
بعد ٢٤ ساعة في التحالفات وثلاثة ايام في الجناح غير مواعيد مسافة الطريق مواد ١٣٣ و
١٦٣ ق. ت. ج. هـ. و ٣٠٧ ق. ت. ج. ٢ وتعلن المعارضة للمدعى المدني قبل الجلسة باربع
وعشرين ساعة .

(٢) الا اذا كان المحكوم عليه مسجوناً فيحصل التقرير بالمعارضة امام مأمور السجن
او اى موظف تعتمد وزارة الداخلية واذا كان المحكوم عليه من رجال الجيش يقرر
المعارضة امام احد رؤساء اقسام السردارية — ويبلغ التقرير في هاتين الحالتين الى المحكمة
التي اصدرت الحكم .

(٣) من الضروري ان يعلم المحكوم عليه غيبيا بالحكم فلا يكتفى الاعلان الى النيابة
استنادا الى انه ليس له محل معلوم الا اذا ثبت ان النيابة ابلغته الاعلان؛ واذا اعلن بمحله ولم
يسلم لشخصه فان ذلك يكون قرينة قانونية على علمه بالحكم ولكن يجوز له اثبات عدم علمه
وقد نص قانون تحقيق الجنايات المختلط على ان الميعاد يسرى من يوم علمه بالتنفيذ اذا لم
يحصل الاعلان لشخصه (مادة ٢٠٧)

(٤) الحكم الصادر بالبراءة نهائى لايسقط بحضور المتهم او القبض عليه — واما الحكم
الغيابي في الدعوى المدنية يرفض التمويض او بالحكم به فهو نهائى ولكن يقتدر الحكم به
بشرط فاسخ مبين تفصيلا في المواد ٢١٨ الى ٢١٤ ق. ت. ج. هـ

(٥) لم يجوز قانون تحقيق الجنايات المختلط احكام غيبية في مواد الجنايات وانما نص على
تدابير من شأنها ان تكررة المتهم على الحضور وان تزيد من النشاط في تعقب المتهم الهارب
يراجع المواد ٢٣٩ الى ٢٤٦

(٦) اذا صدر الحكم الغيابي واعلن بالطريقة القانونية فان مدة السقوط تكون بالنسبة
للعقوبة لا بالنسبة للدعوى — واذا اعلن الحكم خلال المدة المسقطه تزول مدة سقوط

. او يعتبر كأن لم يكن وتعاد الاجراءات من جديد في مواجهة المتهم (١)

الفصل الثاني

الاستئناف

الاستئناف

٩١١ - الاستئناف (٢) هو نظم احد الخصوم في الدعوى من الحكم الصادر فيها الى محكمة أعلى (٣)

طريقة حصول الاستئناف

٩١٢ - يحصل الاستئناف بتقرير (٤) يكتب في قلم كتاب المحكمة التي

الدعوى وتبدأ مدة سقوط العقوبة من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائياً - وقد نص القانون المختلط على الا تتجدد مدة السقوط باكلها كلما اتخذ احراء قاطع لها فلا تطول مدة السقوط منها تكررت الاجراءات القاطعة لاكثر من نصفها في الجنايات والجنح ولا لاكثر من ستة شهور في المخالفات - وقد نص على الاحراءات التي من شأنها قطع مدة السقوط وجعل من بينها احراءات الاستدلال ورفع الدعوى المدنية مواد ٢٥ الى ٢٩ على أن معظم الشراح في القانون الاهلي يقولون باحتساب المدة من جديد كلما انقطعت ولكن التفسير الصحيح عدم تجاوز ضعف مدة سقوط الدعوى مطلقاً ، وجميع احراءات قطع المدة عينية أي تسري في حق المتهم المعلوم والمجهول .

(١) فإذا لم يسبق حضوره امام قاضي الاحالة يكون الاحراء كما لو كانت القضية لم تقدم اليه والا فتقدم للمحكمة بناء على قرار الاحالة الاول ٢٢٤ ق ت . ج . هـ
(٢) الغرض من الاستئناف اتخاذ فرصة لنظر الدعوى مرة ثانية لمعرفة ما اذا كان القاضى الابتدائي اخطأ ام اصاب سواء فيما يتعلق بالوقائع او التطبيق القانوني .

(٣) تراجع المواد ١٥٣ الى ١٥٥ ؛ ١٧٥ الى ١٨٩ ق ت ج هـ ؛ ٢٤٧ الى ٢٥٥ ق . د . ج . م . لمعرفة من له حق الاستئناف ومواعيد الاستئناف والمحاكم التي ترفع اليه والآثار المترتبة عليه الخ وتستأنف المخالفات والجنح والقيود المذكورة في المواد في القانون الاهلي اما في المختلط فلا يستأنف الا المواد التي تحكم فيها محاكم المواد الجزئية وهي المخالفات والجنح (مادة ٢١٠) في الحالات التي يجوز فيها استئناف الاحكام الصادرة في المخالفات في القانون الاهلي واستأنفها يكون امام محكمة الجنح المكونة من ثلاث قضاة - والاستئناف في الجنح

(٤) ليس من الضروري ان يشمل التقرير اسباب الاستئناف ولا أن يعلن للخصوم وبعد تقرير الاستئناف يسلم كاتب المحكمة ملف الدعوى للنيابة العمومية بها وهي ترسلها لنيابة محكمة ثاني درجة في ميعاد ثلاثين يوماً وعلى النيابة نقل المتهم المحبوس الى السجن العمومي

اصدرت الحكم وذلك في ظرف العشرة الايام (١) التالية لتاريخ النطق بالحكم
الحضوري او الحكم الصادر في المعارضة او من تاريخ انقضاء الميعاد المحدد
للمعارضة في الحكم الغيابي

٩١٣ - يجوز للخصم بعد رفعه الاستئناف ان يقرر بقلم الكتاب بتنازله التنازل عن الاستئناف
عنه ولى ان تعتمد المحكمة التنازل يجوز للخصم ان يعدل عنه امامها (٢)

٩١٤ - يترتب على تقرير الاستئناف ايقاف تنفيذ الحكم الا اذا كان
صادرا بالبراءة او بالغرامة او بالمصاريف او بالحبس في سرقة او بالحبس على
متهم في خنعة من ذوى السوابق او على متشردا او مشبوها او موضوعا
تحت مراقبة البوليس ففي هذه الاحوال لا يوقف الاستئناف التنفيذ
ويجوز تنفيذ الحكم او ايقافه عند الاستئناف اذا كان المتهم محبوسا
احتياطيا وفي الاحوال الاخرى التى يحكم فيها بالحبس يجب تنفيذه
فور الا اذا قدم المتهم كفالة على انه اذا لم يستأنف الحكم لا يفر من تنفيذه

نتيجة حصول
الاستئناف

بالجهة الموجودة فيها المحكمة المختصة بظر الاستئناف وتكليف النيابة جميع الخصوم بالحضور
في ميعاد ثلاثة ايام كاملة غير مواعيد المسافة فلا يحسب فيها يوم الاعلان ولا يوم الحضور
وعند مراعاة هذا الميعاد لا يترتب عليه بطلان الاجراءات الا اذا كان من ورائه الاخلال
بمقوق الدفاع كما لو طلب المتهم ميعاد آخر للاعداد ولم تجمه المحكمة - ونص قانون تحقيق
الجنایات المختلط على ان كاتب الجلسة يحدد المستأنف تاريخ الجلسة في تقرير الاستئناف
ونعتبر هذا اعلانا للمستأنف وعلى النيابة تكليف الخصوم الاخرين في ميعاد ثمانية ايام
فاذا تغيب المتهم الذى استأنف وحده فليس له حق المعارضة - وقد نص قانون تحقيق
الجنایات المختلط على ان استئناف احد الخصوم يترتب عليه مدميعاده خمسة ايام بالنسبة للباقيين
(مادة ٢٤٨) وذلك لفقر الاسباب التى شرع من احلها الاستئناف الفرعى في المواد المدنية .
(١) نص قانون تحقيق الجنایات المختلط على زيادة مواعيد المسافة على العشرة ايام الكاملة
(مادة ٢٤٨) بخلاف الاهلى فلا ذكر لمواعيد المسافة - ولكن اذا وافق اليوم الاخير
يوم عيد رسمي فيمتد الميعاد الى اليوم التالى - كما ان القانون الاهلى نص على ان ميعاد
العشرة ايام يبتدى من يوم صدور الحكم الا في حالة صدوره غيبا فيما يتعلق بالمتهم فقط
من اليوم لئلا يكون فيه المعارضة مقبولة وطلب الاستئناف من النائب العمومى ينبغي ان
يكون في الجنب في ميعاد ثلاثين يوما من يوم صدور الحكم - بخلاف النص المختلط فهو لجميع
الخصوم عشرة ايام كما توضح في البند
(٢) واما النيابة فأنها لا تملك التنازل عن الدعوى العمومية لانها ملك للهيئة الاجتماعية
فليس لها الا حق استعجالها - وكما يرفع الاستئناف عند تقريره للمحكمة كذلك يرفع التنازل
لها لاعتماد بحكم فيها

عند انقضاء مواعيد الاستئناف وعلى انه اذا استأنفه يحضر في الجلسة ولا يفر من تنفيذ الحكم الذى يصدر - ويجب على القاضى فى هذه الاحوال ان يعين فى حكمه مبلغ الكفالة فاذا لم يقدر مبلغ الكفالة كان للمتهم اذا رفع استئنافا أن يطلب تقديرها من المحكمة الاستئنافية (١)

اجراءات المحاكمة
امام المحكمة الاستئنافية

٩١٥- يقدم احد اعضاء الدائرة المنوط بها الحكم تقرير التلخيص فى القضية تستعرض منه المحكمة وقائع الدعوى وما قدم فيها من ادلة اثبات وادلة نفي والاحكام التحضيرية او التمهيدية التى صدرت فيها والادوار التى مرت عليها والحكم المستأنف واهم ما ارتكن اليه من اسباب ويتلى فى الجلسة العلنية (٢) ثم تسمع اقوال المستأنف واسباب الاستئناف والاوجه التى يستند اليها فى الاستئناف والاوجه التى يستند اليها فى استئنافه ثم يتكلم بعد ذلك باقى الخصوم ويكون المتهم آخر من يتكلم (٣) ويجوز للمحكمة ان تأمر بما ترى لزومه من استيفاء تحقيق او سماع شهود (٤) كما يجوز قبول ادلة اثبات جديدة

(١) اذا اخل المتهم بشرط من شروط الكفالة فقد اضاع حقه فى استردادها لتخلفه عن الحضور فى اى جلسة من الجلسات التى ينظر فيها الاستئناف ولو مع صدور الحكم الاستئنافية بالفرامة وكهروبه من تنفيذ الحكم عليه - وكذلك يحرمه من حقه فى ايقاف تنفيذ الحكم عليه ويلاحظ القاضى فى تقدير الكفالة ان يكون متناسبا مع العقوبة بحيث لا ينتظر من المتهم ان يضحيه واذاً يكون ايقاف التنفيذ مع الكفالة مقتصر على احكام الحبس اما باقى الاحكام كاحكام الازالة والهدم فيوقف تنفيذها حتماً

والقانون المختلط نص فقط على وجوب تنفيذ الاحكام الصادرة بالفرامة او المصاريف مع حصول استئنافها (مادة ٢٥٢) ولم يذكر شيئاً عن الاحكام الاخرى .

(٢) لم يشترط القانون ان القاضى الملخص هو الذى يجب ان يتلو التقرير - ويمكن للخصوم ان يلفتوا نظر المحكمة الى ما قد يكون فى التقرير من الخطأ او النقص ويمكن للمحكمة ان تتدارك ذلك عند المداولة ومراجعة اوراق الدعوى

(٣) يجب ان يراعى فى ان الحكم الاستئنافى ان الاستئناف لا يضر المستأنف ويمكن ان يكون الحكم الاستئنافى حضوريا او غيابيا يقل الطعن بطريق المعارضة - طبقا لاحكام المعارضة - وقد نص قانون تحقيق الحنايات المختلط رخص استئناف المتهم والمشتول عن حقوق مدنية والمدعى بالحقوق المدنية اذا غاب احدهم وكان هو المستأنف وحده ولا يكون للمتهم اذن حق المعارضة

(٤) ولا تبدى المحكمة اى رأى فى الدعوى عقب تلاوة تقرير التلخيص سواء من لقاء نفسها او بقاء على طلب الخصوم وهذه فى حالة رفض الطلب تذكر اسبابه فى حكمها ولا يجوز تكليف اد شاهد بالحضور الا اذا امرت المحكمة بذلك

طرق الطعن الغير عادية

الفصل الثالث

الطعن بطريق النقض

النقض

٩١٦ - النقض وسيلة قضائية للتخلص مما يشوب احكام آخر درجة (١)

في المواد الجنائية من مخالفة قوانين الموضوع او قوانين الشكل (٢)

٩١٧ - الطعن بطريق النقض جائز في احكام (٣) آخر الطعن بطريق النقض

(١) كلمة آخر درجة en dernier ressort معناها اذا كان الحكم قابلا للاستئناف يجب ان يستأنف او كان يجب استئنافه ايكون صالحا للنقض ولكن اذا كان الحكم غير قابلا للاستئناف فيصح النقض ولو حكما ابتدائيا - كشخص ادعى مدنيا بقرش صانع امام القاضي الجزئي فليس له ان يستأنف لان طلباته اقل من عشرين جنيا فاذا رفضت دعوى التعويض بحجة انه طلب غير جدي لانه مبلغ تافه فللمدعي المدني ان يعمل نقضا لاسباب ان الاخذ بهذه الحجة خطأ في تطبيق القانون ولوان التهم لا يكون امامه الا الاستئناف عن الحكم في الدعوى العمومية وبتعين في هذه الحالة ان النقض لا ينظر الا اذا اصبح الحكم نهائيا بعد ميعاد الاستئناف من التهم والفصل فيه -

(٢) لا يقصد بالنقض مراجعة الحكم من حيث الوقائع وتكييفها وثبوتها وانما يقصد به مراجعته من حيث صحة التطبيق القانوني على الوقائع الثابتة به ومن حيث مراعاة الاجراءات القانونية في المحاكمة وفي الحكم ومن فوائده بيان التفسير الصحيح عند اختلاف المحاكم في تفسير نصوص القانون لذلك كان من الضروري وجود محكمة نقض واحدة لجميع بلاد الدولة -

(٣) يجب أن يكون الحكم صادرا في اصل الدعوى فلا يقبل النقض في الحكم الصادر في المسائل الفرعية الا مع الحكم الصادر في الموضوع لان الحكم فيها لا يلحق بالخصوص ضررا نهائيا لا يمكن تداركه مادام الحكم في اصل الدعوى لم يصدر ولذا لا يجوز اذا كان الحكم الفرعي قد انتهت به الدعوى ولا سبيل للخصم للمصل في دعواه سوى الطعن بطريق النقض كالحكم الاستثنائي الصادر بسقوط الدعوى العمومية بمضي مدة يوقد احازت المدة ٣٠ من قانون تنكيل محاكم الجنايات للنائب العمومي الطعن بطريق النقض في أوامر قاضي الاحالة وفي قرارات غرفة المشورة الصادرة بان لاوحيه او بالاحالة على محكمة الجنيح الخ - والمادة ٢٥٨ ق ت ج - التي تنص على طعن النيابة بطريق النقض في قرار غرفة مشورة فلترجع كما اجازت المادة ٢٢٩ ق ت ج هـ - مدعاه يجوز الطعن بطريق النقض في مسائل

درجة (١) الصادرة في مواد الجنايات والجنح (٢)

٩١٨ — ولا يجوز الطعن بطريق النقض الا في الاحوال الآتية : —

أوجب النقض او
أسبابه

١ — اذا كان القانون لا يعاقب على الواقعة الثابتة في الحكم (٣)

٢ — اذا حصل خطأ في تطبيق نصوص القانون على الواقعة كما صار

اثباتها في الحكم (٤)

الاختصاص لعدم ولاية المحاكم الاهلية بدون انتظار صدور الحكم في الموضوع وكذلك المادة ٢٥٧ ق ت ج مقرة رابعة في مسائل الاختصاص لعدم ولاية المحاكم المختلطة

(١) واذا لا يقبل طلب النقض في احكام القاضي الجزئي في القانون الاهلي ولو بعد انقضاء مواعيد الطعن فيها بطريق المعارضة وبطريق الاستئناف لان النقض من طرق الطعن الغير عادية فلا يلجأ اليه الا بعد استنفاد طرق الطعن العادية واذا لم يلجأ اليها فكان في الاستطاعة الالتجاء اليها — ويمكن طلب نقض الحكم الغيائي الصادر استئنافيا بعد انقضاء ميعاد المعارضة رغم ان رافع النقض لم يلجأ الى المعارضة — وفي القانون المختلط يقدم طلب النقض في احكام الجنح لان الحكم فيها من درجة واحدة نهائيا بخلاف احكام المواد الجزئية

(٢) لا يقبل طلب النقض في الاحكام الصادرة في مواد المخالفات — ولان المادة ١٥٤

اجازت الطعن بطريق الاستئناف في المخالفات في الاحوال الغير حائز استئنافها اذا كان سبب الاستئناف خطأ في تطبيق نصوص القانون او تأويلها كأن يحكم بفرامة مائة قرش في مخالفة لا يساقب عليها القانون اكثر من خمسة وعشرين قرشا فهنا طبقا لاقواعد العامة يصح الطعن بالنقض في هذا الحكم ولا يصح استئنافه واكن القانون الاهلي نص على ان الطعن فيه يكون باستئنافه — واذا كان هذا الخطأ حصل من المحكمة الاستئنافية فلا يصح النقض فيه — بخلاف قانون تحقيق الجنايات المختلط فيصح النقض فيه مبدئيا ولا يصح استئنافه وهو الاصح الاقوم — وقد احاز قانون تحقيق الجنايات المختلط الطعن في مواد المخالفات (مادة ٢٥٧).

(٣) وتنفيذ محكمة النقض بالوقائع الثابتة في الحكم فلا تتعرض لها اثبات او نفي سواء اخطأ قاضي الموضوع او اصاب فيما اقتنع به من الادلة المقسمة اليه لاثبات الوقائع لان وظيفة محكمة النقض مراقبة صحة التطبيق القانوني — يدخل في هذه الحالة طعن النائب العمومي في الامر الصادر من قاضي الاحالة بالاوجه او باعادة القضية للنيابة النخ وكذلك قرار غرفة المسورة في ذلك.

(٤) ويدخل في هذه الحالة الطعن في حكم صادر بالادانة على متهم رغم سقوط الدعوى العمومية او وحرد ما ع من مواعيد العقاب او سبب من اسباب الاباحة او سبب معدم للمسئولية الخائفة او سبب توفير الايكاز الى امانة الحرية.

٣ - اذا وجد وجه من الالوجه المهمة لبطلان الاجراءات او الحكم (١)

(١) الالوجه المهمة لبطلان هي :- (١) ما كان منصوباً عليها صراحة في القانون بان عدم مراعاتها توجب البطلان كنص القانون في المادة ٢٣٥ ق ت ج هـ «يجب ان تكون الجلسة علنية والا كان الحكم باطلا» (٢) الالوجه البطلان المترتبة على مخالفة الاجراءات الجوهرية ولو لم ينص عليها القانون صراحة ولمرقتها يجب التمييز بين الاجراءات الجوهرية والاحراءات الغير جوهرية فالاولى يترتب على مخالفتها ماس عظيم بما وضع من الضمانات لاجراء العدالة لحماية حقوق الدفاع وحقوق الاتهام على السواء. ولذلك تعتبر مخالفتها من الالوجه البطلان المهمة؛ واما الثانية فوان كانت ذات فائدة الا انه لعدم اهميتها لا يترتب عليها بطلان جوهري ما، وقد استرشدت بذلك محكمة النقض الالهية في احكامها العديدة التي وضعت لها مبادئ الثابتة في ذلك بحيث يمكن الرجوع الى قضاء هذه المحكمة لمعرفة الالوجه البطلان الجوهرية التي تستوجب النقض

وقد عقد قانون تحقيق الجنائيات المختلط بابا خاصا جمع فيه قواعد بطلان الاجراءات الجنائية وهو الباب الثاني من الكتاب الرابع مواد ٢٨٤ الى ٢٨٧ ق ت ج م في المادة ٢٨١ عنى المشرع بالنص على وجوه البطلان المتعلقة بالنظام العام فذكر فيها ما يتعلق بها بتشكيل المحكمة وبصفات القاضين بالقضاء او بعمل النيابة العمومية وبضرورة تمثيل النيابة، والدفع عن المتهم ونص في المادة ٢٨٢ على تصحيح الالخطاء المادية التي تقع في الاحكام والقرارات وفي امكان احرائها بمعرفة الجهة التي اصدرتها من تلقاء نفسها او بناء على الحصوم ونص في المادة ٢٨٣ على حق القاضي في الحكم ببطلان الاجراءات من تلقاء نفسه كما نص على ان النيابة العمومية وغيرها من الحصوم لا يجوز لهم التمسك بوجه بطلان تسبواهم فيه او لا مصلحة لهم في التمسك به كما ان بطلان الاجراءات يزول اذا ادى الغرض منه بالنسبة لجميع الحصوم كما يزول اذا قبل صاحب المصلحة في البطلان آثار الاجراء ولو قبولا صميا، كذلك اذا وقع الاجراء الباطل في مضو، المتهم في التحقيق الابتدائي او في حضور المدافع عنه ما المحكمة فان البطلان يزول بعدم الاعتراض عليه من المتهم او النيابة (المادة ٢٨٥) - واما كان بطلان اجراءات التحقيق لا اهمية له الا من ناحية ما يريد على قسمة الادلة او الاجراءات مقدمة للمحكمة فقد نص المشرع على عدم حواز التمسك به الا في الحدود المذكورة (مادة ٢٨٦) وما يتصل بذلك بطلان ورقة التكليف بالحصوم فان هذا البطلان يفقد كتمه بخصوم المتهم نفسه او وكيل في الاحوال التي يجوز له فيها التوكيل على ان يكون المتهم في هذه الحالة طلب تاحيل نظر القضية وينفى احايته اذا كان طالب ورقة التكليف بالحصوم ناشئ عن عدم مراعاة مواعيد التكليف بالحصوم

ويجب على كل حال ملاحظة ان الاصل في الاحكام اعتبار ان الاجراءات المتعلقة بالكل سواء كانت أصلية او يوجب عدم استيفائها بطلان العمل قد روعيت أثناء الدعوى، ومع

ميعاد الطعن وكيفية
تقديمه

١١٩ - يحصل الطعن بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة (١) في ظرف ثمانية عشر يوما كاملة (٢) من تاريخ صدور الامر او النطق بالحكم الحضورى او الصادر فى المعارضة او من تاريخ انقضاء الميعاد المقرر للمعارضة فى الحكم الغيابى (٣) ويلزم بيان الاسباب التى بنى عليها الطعن فى هذا الميعاد ايضا والا سقط الحق فيه ، وعلى قلم الكتاب ان يعطى صاحب الشأن اذا طلب ذلك

ذلك فلصاحب الشأن ان يثبت بكافة الطرق القانونية ان تلك الاجراءات اهملت او خولفت وذلك اذا لم تكن مذكورة فى محضر الجلسة ولا فى الحكم (مادة ٢٢٩ ق ت ج ٥)

(١) نص قانون تحقيق الجنايات المختلطة على المحكمة التى اصدرت الحكم المطعون فيه (مادة ٢٥٩) بخلاف الاهلى فيجوز حصول التقرير بالطعن فى قلم كتاب محكمة النقض (مادة ٢٣١) وبمجرد رفع النقض ترسل القضية الى محكمة النقض ويوقف تنفيذ كل اجراء فى الحكم الصادر بالاعدام فقط وكذلك فى احكام آخر درجة الصادرة فى مسائل الاختصاص لعدم ولاية المحاكم الاهلية دون غير ذلك من الاحكام مواد ٢٢٩ ق ت ج ٥ و ٣٥٥ من قانون تشكيل محكمة النقض والمادتين ٢٥٧ و ٢٦١ ق ت ج م وفى المحاكم المختلطة كذلك فى احكام آخر درجة الصادرة فى مسائل الاختصاص لعدم ولاية المحاكم المختلطة

(٢) يمتد الميعاد اذا منع صاحب الشأن بقوة قاهرة من التقرير بالنقض فى الميعاد القانونى واذا صادف آخر يوم فى الميعاد يوم عطلة رسمية - ولكن لا تضاف مواعيد المسافة

(٣) ليس من الضرورى أن يشمل التقرير على الاسباب وكل ما أوجبه القانون تقديم الاسباب فى الميعاد وقد نص على ذلك قانون تحقيق الجنايات المختلطة صراحة فى المادة ٢٦٢ أذ نص على جواز أن تبين اوجه الطعن بتقرير فى قلم الكتاب بعد حصول الطعن فى مدى الثمانية عشر يوما ، ويجب ملاحظة ان الاسباب لا تنفى عن التقرير ولا يغنى التقرير عن تقديم الاسباب - ولا يصح النقض بطريقة أخرى كاعلان النيابة الخ ، وأوجب المشرع تقديم اوجه الطعن حتى يضطر الطاعن الى بحث الحكم وتعرف اوجه البطلان فيه قبل ان يقدم طعنه ولكي تتقيد المحكمة بما قدم لها من الاسباب فى الميعاد القانونى فلا يبحث فى غيرها ولو كانت متعلقة بالنظام العام - ويشترط لقبول النقض فى حالة وجه من أوجه البطلان المهمة فى الاجراءات أن يكون الطاعن قد تمسك امام محكمة آخر درجة باوجه البطلان المبني عليها الطعن سواء كانت متعلقة باجراءات حاصلة قبل الجلسة او امام محكمة أول درجة أو محكمة ثانى درجة الا اذا كانت اوجه البطلان متعلقة بالنظام العام فيجوز التمسك بها لأول مرة امام محكمة النقض كمياد الاستئناف لان الالوجه الغير المتعلقة بالنظام العام يعتبر سكوت صاحب الشأن عن التمسك بها تنازلا عنها

صورة من الحكم في ظرف خمائية ايام من تاريخ النطق به (١) ولا يقبل قلم الكتاب تقريراً بالطعن اذا لم يصحب بإيداع مبلغ خمسمائة قرش صاغ كفالة يجوز الحكم بمصادرة كله او بعضه اذا لم يقبل الطعن او اذا رفض

٩٢٠ يكلف الخصوم بالحضور بناء على طلب النيابة العمومية قبل الجلسة تكليف النيابة للحضور في الجا بثلاثة ايام كاملة

٩٢١ - تتحقق المحكمة مبدئياً من استيفاء الطعن لجميع الاجراءات حكم المحكمة بعدم الشككية وتحكم بعدم قبول الطلب بناء على طلب النيابة وبدون مرافعة اذا وجد سبب من اسباب عدم قبوله (٢)

٩٢٢ - اذا تخلف الطاعن عن الحضور بالجلسة المحددة لنظر الطعن الحكم الغيابي في ال واصدرت المحكمة حكمها في غيبته فليس له حق المعارضة لانه قدم اسباب طعنه في الميعاد القانوني وقد فصلت فيها المحكمة ، وكذلك خصوم الطاعن اذا تخلفوا عن الحضور (٣)

٩٢٣ - يقدم احد اعضاء النيابة تقريراً عند البدء في نظر الدعوى ، وتسمع الاجراءات امام النقض بعد ذلك اقوال الخصوم او محاميهم ، ولا يجوز التمسك باوجه أخرى غير اوجه الطعن المقدمة في تقرير الطعن ، ويجوز للمتهم ان يبدى اوجه دفاع جديدة ولو كان نقض الحكم حاصلًا بناء على طعن النيابة (٤) العمومية

(١) عدم ختم الحكم في ميعاد الثمانية الايام كاف للطعن فيه فتعطي محكمة النقض الطاعن ميعاداً آخر يقدم فيه أسباب طعنه وقد سد قانون تحقيق الجنايات المختلط هذا النقص فنص في المادة ٢٦٠ على ان الخصم الذي يريد الطعن في الحكم بطريق النقض اذا وجد أن الحكم لم يختم في ميعاد الثمانية ايام يخطر قلم الكتاب بأنه اتخذ موقفاً مختاراً له في دائرة المحكمة فاذا ما ختم الحكم بطله قلم الكتاب بصورة منه في ذلك المحل ومن تاريخ ذلك الاعلان يبدأ ميعاد الطعن القانوني .

(٢) كما اذا لم تبين اوجه الطعن في الميعاد المقرر او اقتصر على بيان وقائع موضوع الدعوى او تقديم الطعن من غير ذي صفة او ممن ليست له مصلحة الخ .

(٣) نصت المادة ٢٦٧ ق ت ج م على عدم جواز المعارضة في احكام محكمة النقض ، ومن الضروري ان يحضر محام مع المتهم امام محكمة النقض اذا كان الحكم انطعن فيه صادراً من محكمة الجنايات

(٤) يستفاد من هذه الاجراءات ومن طبيعة وظيفة محكمة النقض انه لا يخصص بالجلسة تحقيق - ولكن هناك احوالاً قد تنظر فيها محكمة النقض الى اجراء التحقيق وسماع الشهود

الحكم إلى "أوجه الطعن" ٩٢٥ — وإذا كان الطعن مستوفيا للأجراءات الشكلية تنظر المحكمة فيما بالقبول أو بالرفض إذا كانت أوجه الطعن في محلها - أي فيما إذا كانت هناك مخالفة لقوانين الموضوع أو لقوانين الشكل، ويحكم بناء على ذلك بنقض الحكم، أو رفض الطعن

الحكم بقبول الطعن ٩٢٦ - فإذا حكم بنقض الحكم المطعون فيه، تحكم المحكمة في الوقت وتأجيله وأحواله نفسه في أصل الدعوى بالبراءة إذا كانت الواقعة لا يعاقب عليها القانون؛ وبموجب النص الواجب تطبيقه إذا كان هناك خطأ في التطبيق؛ وبالإحالة إلى المحكمة المختصة لوجود وجه من أوجه البطلان المهمة في الإجراءات أو في الحكم لا يمكن إصلاحه إلا إذا أعيد نظر الدعوى أمام محكمة الموضوع المختصة (١) وفي الحالة الأخيرة إذا حصل الطعن بالنقض مرة ثانية في القضية عينها وقبل الطعن فتحكم محكمة النقض في موضوع الدعوى حكما نهائيا

الفصل الرابع

طلب إعادة النظر

٩٢٧ — إعادة النظر (٢) طريق من طرق الطعن كوسيلة قضائية لتدارك أخطاء نظر الدعوى والفرص منه

كأثبت أن الإجراءات المتعلقة بالشكل قد أهملت أو خولفت إذا لم تذكر في محضر الجلسة ولا في الحكم؛ وكذلك الحال إذا قبل الطعن بطريق النقض للمرة الثانية فإن محكمة النقض تفصل في الموضوع وأدائها أن تتخذ ما تراه لازما من إجراءات التحقيق

(١) لا يجوز لأحد القضاة الذين اشتركوا في الحكم المنقوض أن يكون عضواً، لهيئة التي تعيد نظر الدعوى - وتتقيد محكمة الموضوع المختصة بإعادة نظر القضية بمحالتها التي سبق أن قدمت بها لمحكمة الموضوع التي أصدرت الحكم المنقوض، وتتقيد في حالة النقض الجزئي بأجزاء الحكم المرفوع عنها النقض - والنقض الجزئي يكون مرفوعاً عن جزء لا يتقيد به وباقي الأجزاء الأخرى بدون مساس كما إذا رفع النقض من المدعى بالحق المدني أو من بعض المتهمين دون البعض الآخر وكان - بسبب الطعن خاصاً بالطاعن وحده - ومن محكوم عليه في جلة تهم عن الحكم الصادر في أحدها بخلاف ما إذا كانت الجرائم مرتبطة ببعضها أو التي تكون مجموعاً غير قابل للتجزئة فإن النقض في أحدها يكون كلياً

(٢) طلب إعادة النظر يقصد به تصحيح الخطأ القضائي في تقدير الوقائع في الحالات وردت في القانون، بخلاف الطعن بطريق النقض فهو يتعلق بتصحيح الخطأ القانوني فيما يتعلق بمخالفة القانون، وليس من الضروري أن يكون الحكم المعطى فيه بطلب إعادة النظر صادراً من

ما قد يكون من الاحكام الجنائية الحائزة لقوة الشيء المحكوم فيه من الخطا
الظاهر في تقدير الوقائع التي حكم بمقتضاها بادانة المتهم

الاحوال الجائز ،
طلب اعادة النظر

٩٢٨ - يجوز طلب اعادة النظر في الاحوال الآتية : -

الحالة الاولى - اذا حكم على شخص من اجل واقعة ثم على شخص آخر
باعتباره فاعلا لنفس الواقعة وكان بين الحكمين تناقض تام بحيث يدلان بذاتها
على براءة احد المحكوم عليهما .

الحالة الثانية - اذا حكم على متهم في جريمة قتل ثم وجد المدعى قتله حيا
او قدمت اوراق من شأنها قيام الادلة الكافية على وجود المجنى عليه (١)

الحالة الثالثة - اذا حكم على واحد او اكثر من شهود الاتبات بسبب
الشهادة زورا (٢) اذا قدرت المحكمة ان شهادة الزور كان لها تأثير في الحكم
٩٢٩ - يقدم طلب اعادة النظر من النيابة العمومية واولى الشأن (٣)

مبدأ الطعن وكيفية
تقديمه

بالغاء الحكم المطعون فيه الى محكمة النقض والابرام؛ اما بتقرير يكتب في قلم
كتاب المحكمة ، او بعريضة ترفع اليها ، او باعلان الخصوم بالحضور امام المحكمة (٤)

محكمة آخر درجة كما يشترط في الطعن بطريق النقض والابرام اذ يكفي ان يكون الحكم نهائيا
اي حائزا لقوة الشيء المحكوم فيه . ويختلف طلب اعادة النظر عن طلب الاستئناف في أن
الاول يوجه ضد الاحكام التي اصبت نهائية لا تقضاء مواعيد الطعن فيها بطريق المعارضة
والاستئناف او صدرت بصفة استئنافية واما الثاني فانه يتناول احكام محكمة أول درجة
(تراجع مواد ٢٣٣ ، ٢٣٤ ق.ت.ج. ٥ و ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ؛ ٢٠١ ق.ت.ج. ٢٠٢)
(١) سواء اكانت قتل عمد او قتل خطأ وليس من الضروري أن يبقى المدعى قتله حيا
الى أن يفصل في طلب اعادة نظر الدعوى بل يكفي ان يثبت انه عاش بعد صدور الحكم
(٢) قصر قانون تحقيق الجنايات الاهلي (مادة ٢٣٤) على حالة الاحكام الصادرة بناء
على شهادة الزور ولم ينص على الاحكام الصادرة بناء على ورقة ثبت تزويرها مع ان اعتماد
لحاكم الجنائية على الاوراق وانحسارها بها كثير الوقوع ومنصوص على التماس اعادة
النظر فيها في قانون المرافعات الاهلي - وقد سد قانون تحقيق الجنايات المختلط هذا النقص
نص عليها في المادة ٢٧٦ على أن تزوير الورق يجب كما في حالة شهادة الزور ان يثبت بحكم
(٣) المحكوم عليهم بالادانة وورثتهم باوسع المآني بعد وفاتهم والاولياء على النفس
نام الصغار والمعتوهين الخ ولا يجوز للمدعى المدني ولا المسؤول عنه مدنيا طلب اعادة النظر
(٤) لم ينص القانون على مبدأ معين لتقديم طلب اعادة النظر كذا لم ينص على طريقة
دعيه وقد نص القساون على ايقاف التنفيذ بمجرد تقديم طلب اعادة النظر (مادة ٢٣٣

٩٣٠ — تبحث محكمة النقض فيما اذا كان طلب اعادة النظر مستوفيا
 في طلب اعادة نظر
 الدعوى واحكامها
 جميع الاجراءات الشكلية ثم تصدر حكمها بعدم قبول الطعن اذا لم يكن
 مستوفيا لجميع هذه الاجراءات والشروط والا فانها (١) تفحص سبب
 الطعن ، فاذا كان على اساس تعين على محكمة النقض ان تحكم بالغاء الحكم
 المطعون فيه او الحكمين المتناقضين على حسب الاحوال ، واحالة القضية الى
 محكمة ابتدائية تنص في الحكم لنظرها من جديد (٢) اذا كان هناك داع (٣)
 ما ، والا فانها تحكم برفض الطعن

ق. ت. ج. ٥٠ . ٢٧٥ ق ت ج ٢ .) وطبعا بمجرد تقديم العال ب تحمل الاجراءات
 لارسال القضية الى محكمة النقض والابرار .

(١) فيما اذا كان مقدما من ذوى صفة وهل هو حكم حائز لقوة الشيء المحكوم فيه
 صادر بالادانة وهل هو مبني على حالة من الحالات الثلاثة المذكورة في السند ٩٢٨ .
 (٢) محكمة الاحالة يحس ان تكون محكمة اول درجة ؛ اي اذا كانت حاية تكون محكمة
 الخنايات ؛ جنحة تحول الى محكمة اول درجة للجنح ، ويكون لهذه المحكمة في الاجراءات
 والحكم السلطة التي كانت لمحكمة الموضوع حينما طرحت الدعوى امامها .
 (٣) لا يكون هناك داع الاحالة على محكمة الموضوع في حالة وجود المدعى قتله حيا وحالة
 ابتداء الحكم على شهادة حكم نهائيا ، بزويرها اذ يكتفى في هاتين الحالتين بالغاء الحكم
 المطعون فيه .

تم بعون الله كتاب التحقيق الجنائي العملي وتحقيق الحيات التطبيقية
 وبليه كتاب التحقيق الجنائي الفنى والبوليس الفنى

« المؤلفات التي رجع اليها المؤلف »

Criminal Investigation	by	Hans Gross
Psychologie du Temoignage	Par	Montrochet
La Photographie judiciaire	„	R A. Reiss
La police Scientifique Technique	„	„
Comment se font les erreurs judiciaires	„	G. Guilhermet

تأليف	محمود حسن	التحقيق الجنائي العملي والفنى
»	عزيز افندى حبشى	اجراء التحقيق الجنائي
»	المرحوم الدكتور عبد الحميد بك	الطب الشرعى فى مصر
»	عامر والدكتور سيدنى ميميت	تعليمات النيابة
»	صاحب السعادة النائب العمومى	منشورات ادارة الامن العام
»	وزارة الداخلية	

فهرس

(نكساب التحقيق الجنائى) « القسم العملى »

(تحقيق الجنائيات التطبيقى)

الموضوع	ص	الموضوع	ص
١ العلم بالقوانين	٥	مقدمة - ماهية التحقيق الجنائى	٥
٢ معرفة علم طبائع الاجرام	٦	علاقة التحقيق الجنائى بالامن العام	٦
٣ الوقوف على اساليب الاجرام	٧	تاريخ التحقيق الجنائى	٧
اختصاص المجرم فى نوع الجريمة	٧	مبدأ عدم تحديد الأدلة الجنائية	٧
اسلوب المجرم فى تنفيذ الجريمة مبرز له	١٠	امثلة من الاستعانة بالطرق الفنية والعلمية	١٠
آثار المجرم وطريقه تنفيذ الجريمة لا تتغير		« البوليس الفنى »	
الطريقة الجنائية M. O.	١٢	تقسيم علم التحقيق الجنائى	١٢
قاعدة العلم باساليب الاجرام	١٢	تحقيق الجنائيات التطبيقى	١٢
٤ معرفة علم النفس الجنائى	١٢	البوليس الفنى	١٢
٥ الامام يعلم البوليس الفنى		(الكتاب الاول)	
كشف المجرم بطريق البوليس الفنى	١٣	تحقيق الجنائيات التطبيقى	١٣
الآثار المادية الواجب دراستها	١٣	تعريف تسمية الجنائيات التطبيقى	١٣
٦ العلم بالرسم والتصوير الشمسى	١٣	(الباب الاول) المحقق	١٣
٧ معرفة مسادىء الطب الشرعى	١٣	تعريف المحقق	١٣
الفصل الثالث		الفصل الاول	
اعوان المحقق :	١٥	صفات المحقق :-	١٥
١ البوليس القضائى	١٥	١ قوة الملاحظة	١٥
٢ البوليس الادارى	١٦	٢ النشاط فى العمل	١٥
٣ رجال البوليس السرى	١٧	٣ العدالة	١٦
٤ المرشدون	١٩	٤ احترام حرية الدفاع	١٧
٥ الثقة	٢٠	٥ الدقة فى العمل	١٩
٦ الخبراء		٦ الصبر والثبات	٢٠
٧ كاتب التحقيق	٢١	الفصل الثانى	
		معلومات المحقق :-	

ص	الموضوع
٦٦	٢ الاغتصاب
٦٨	٣ الجروح والاصابات
٦٩	٤ الحريق
٧٠	٥ القتل والانتحار والحوادث العارضية
	الباب الثالث
٧٣	الغرض من التحقيق الجنائي
	الفصل الاول
٧٣	اثبات الجريمة
٧٣	الفرع الاول - اثبات وقوع الجريمة
٧٣	١ وقوع الفعل ماديا
٧٤	جسم الجريمة
٧٦	٢ وصف الفعل المادى جنائيا
٧٧	الحوادث العارضية
	الفرع الثانى
٧٧	اثبات كيفية وقوع الجريمة :-
٧٨	١ مكان وقوع الجريمة
٧٩	٢ وقت وقوع الجريمة
٨١	٣ طريقة تنفيذ الفعل المادى المكون للجريمة
٨٣	٤ تحقيق الظروف والاحوال السابقة
	والمعاصرة واللاحقة لارتكاب الجريمة
	الفرع الثالث
٨٧	سبب وقوع الجريمة
٨٩	وسائل معرفة سبب الجريمة
	الفصل الثانى
٩٠	التعرف على مرتكب الجريمة وشركائه
٩٠	توجيه الشبهة
٩١	رابطة الفاعل بالجريمة
٩٢	تحقيق مسئولية الفاعل والشريك
٩٣	تحقيق عدد الحناة

ص	الموضوع
	الفصل الرابع
٣٨	المحقق والصحافة والنشر
٣٩	١ مضار نشر الحوادث بالصحف
٤١	٢ طريقة نشر الحوادث الجنائية فى الصحف
٤١	٣ استخدام الصحافة فى نشر الحوادث
	الباب الثانى
	التحقيق
	الفصل الاول
٤٧	طرق العلم بوقوع الجريمة :-
٤٧	البلاغ - الشكوى
٤٨	البلاغ من مجهول
	الفصل الثانى
٤٩	الاجراءات الاولى فى التحقيق
٥٠	الحوادث الواجب الانتقال فيها
٥٠	الاحتياطات الواجب اتخاذها قبل القيام
	الفصل الثالث
٥١	البدء فى جمع الادلة والتحقيق
٥١	قاعدة السير فى التحقيق
٥٢	سير التحقيق فى قضايا الجنايات
	الفصل الرابع
٥٣	المحضر
٥٣	١ تحرير المحضر
٥٣	مشتلات محضر التحقيق
٥٦	البيان الجدولى فى التحقيق
٥٨	ترتيب اوراق المحضر والمستندات
	الفصل الخامس
٦٠	تكوين رأى فى التحقيق
٦٣	شذوذ الجانى
	الفصل السادس
٦٤	سوء الظن فى التحقيق ودواعيه
٦٥	١ السرقة

الموضوع	ص	الموضوع	ص
الغرض من المعاينة	٩٤	تحقيق الاشتراك	
المحافظة على محل الحادثة كما تركه الجاني		الباب الرابع	
الالمام بطروف الحادثة قبل المعاينة	٩٨	موضوع التحقيق الجنائي	
التحفظ على الآثار	٩٨	موضوع التحقيق	
الامور الواجب ان يشملها محضر المعاينة		الفصل الاول	
١ - معاينة المحل من الخارج	٩٨	الادلة والقرائن	
مكان دخول الجاني وخروجه	٩٨	الدليل	
فحص مداخل المحل	٩٨	القرينة	
٣ - معاينة المحل من الداخل	٩٩	القرينة القوية	
٤ - معاينة الجزء من المنزل الذي وقعت	٩٩	القرينة الراجحة	
الجريمة	٩٩	القرينة الشابة	
٥ - معاينة مكان الجريمة في المراء	٩٩	القرينة القانونية والقرينة الاقتناعية	
٦ - حفظ ما يوجد بمحل الحادثة مما ي	١٠٠	الاثبات الجنائي	
بالجريمة وفاعلها	١٠٠	الادلة الجنائية غير محدودة	
الفرع الثاني	١٠٠	سبب عدم تحديد الادلة الجنائية	
اثبات حالة الشيء او الانسان الذي وا	١٠١	اثبات الاعمال القانونية المرتبطة بالوقائع	
عليه الجريمة		المادية	
اثبات حالة المجنى عليه		استثناء مبدأ عدم تحديد الادلة الجنائية	١٠٢
حالة المجنى عليه وقت الحادثة		الفصل الثالث	
معاينة جسم المجنى عليه	١٠٤	الادلة الجنائية	
معاينة الجثة	١٠٤	تقسيم الادلة الجنائية : -	
الاجراءات في حالة الجثة المجهولة	١٠٢	١ - الادلة المحسوسة	
معاينة الحيوان الذي وقع عليه الجريمة	١٠٤	٢ - الادلة المعنوية	
الفرع الثالث		الباب الخامس	
مدلول الموت الجنائي والعارضي والالة	١٠٥	الادلة المحسوسة	
في الجثة	١٠٥	اهمية الادلة المحسوسة	
بحث سبب الوفاة عند معاينة الجثة	١٠٨	طرق جمع الادلة المحسوسة : -	
الموت طبيعى او عرضى او جنائى او انتحار		الفصل الاول	
الابحاث العامة للانتحار	١٠٨	المعاينة	

الموضوع	رقم	الموضوع	رقم
الفرق	١٧٢	البحاث الانتحار الحار	١٤٤
تحقيق علامات الفرق ومكان الحادثة	١٧٢	الكشف الطبى والصفة التشريحية	١٤٥
حالة الفرق عرضا او انتحارا او قتلا	١٧٣	الاصابات الجرحية	١٤٥
الحريق	١٧٤	عدد الجروح ونوعها والآلة التى احدثتها	١٤٧
انواع حوادث الحريق	١٧٥	مدلول مجلس الاصابة	١٤٨
تحقيق سبب حصول الحريق	١٧٥	مدلول اتجاه الجروح	١٤٨
الحروق الناشئة من المواد الاكالة		دلالة وضع الجثة	١٥٠
واحواها	١٧٦	آثر المقاومة وتقل الجثة	١٥١
حروق التيار الكهربائى وتحققها	١٧٦	الاصابة المصطنعة واسبابها	١٥٢
الوقاية من الصواعق وتحققها	١٧٦	الجرح النارى	١٥٣
حالة تعامل المواد السامة	١٧٧	موضع الجاني والمجنى عليه	١٥٣
التسمم	١٧٧	البحث عن الرصاص والخطوطوش	١٥٤
نوع حوادث التسمم	١٧٧	معرفة المسافة المطلق منها العيار	١٥٤
التحفظ على آثار الجريمة للتحليل	١٧٨	معرفة نوع السلاح النارى وشخصيته	١٥٦
تحقيق حوادث تسميم الموائى	١١٩	فحص السلاح وعمل التجارب	١٥٦
مايجب عمله نحو المتهم عطاء السم	١١٩	طريقة معرفة نوع الحادثة عرضية أو جنائية	
الفرع الرابع		الخ	١٥٧
اثبات حالة المتهم	١٨٥	مدلول موضع الجرح النارى فى نوع الحادثة	١٥٨
آثار الجريمة على المتهم	١٨٥	ملابس المصاب ودلائلها	١٦٠
مقارنة الآثار وفحص مايقدره انتمم عنها	١٨٦	الشنق	١٦٠
جمع آثار الجريمة التى توجد على المتهم	١٨٦	نوع حوادث الشنق	١٦٢
الفرع الخامس		مدلول الحبل	١٦٣
طرق عمل المعاينة	١٨٣	الخنق	١٦٤
الرسم فى المعاينات	١٨٤	علامات الخنق وكشفها	١٦٥
الرسم الكروكى	١٨٤	اثر الخنق على العنق	١٦٥
رسم الحجرة	١٨٦	نوع حوادث الخنق	١٦٦
رسم الدار	١٨٦	كم النفس	١٦٦
رسم ملحقات الدار	١٨٧	حوادث كم النفس	١٦٩
التصوير الشمسى فى المعاينات	١٨٨	الاختناق بالغازات السامة	١٧١
استخدام التصوير الشمسى فى النشر واطار الاثار	١٨٩		
المحال والاشياء الواجب تصويرها	١٩٠		
تصوير الجثة	١٩٢		

الموضوع
الفرع السابع

ص

الموضوع
الفرع الاول

الاسترشاد بالمعاينات

قواعد قراءة المعاينات

شفوذ الجاني

مدلول المعاينة

مدلول الجريمة والفاعل

مدلول الجريمة

مدلول الفاعل

مدلول المباحث العامة

الفصل الثاني

التفتيش

قواعد التفتيش العامة

الاحراءات التحفظية

اهمية التفتيش بحضور المتهم

اثبات موضع وجود المصبوط ومن عثره

اثبات وصف المضبوطات

فرز الاوراق المضبوطة

حواز اعادة التفتيش

اثبات احراءات التفتيش

تفتيش الاماكن

طريقة التفتيش في الاراضى الخلوية

تفتيش الاشخاص

الاشياء والاوراق الواجب ضبطها

الفصل الثالث

الاستعانة بالخبراء

الجزاء

التحفظ على المواد اللازم لحجبها

تقرير الخبر

قيمة رأى الخبر

الباب السادس

الادلة المعنوية

الفصل الاول

الاثبات بالبينة

١٩٤

١٩٥

١٩٦

١٩٧

١٩٧

١٩٧

٢٠٠

٢٠٦

٢٠٧

٢٠٨

٢٠٨

٢١١

٢١١

٢١١

٢١٢

٢١٣

٢١٣

٢١٣

٢١٦

٢١٦

٢١٧

٢١٩

٢١٩

٢٢٢

٢٢٣

٢٢٣

٢٢٤

٢٢٤

سماع الشهادة

موضوع الشهادة

اهلية الشاهد

الشهادة على سبيل الاستدلال

التعرف على الشهود

انواع الشهود

طريقة احضار الشاهد

سماع الشهود

سماع شهود الاثبات

الاحتياط نحو الشهود

حالة امتناع الشاهد عن الشهادة

سماع معلومات الشاهد

طريقة اثبات اقوال الشاهد

تلاوة الشهادة على الشاهد

ملاحظة الشاهد عند سماع اقواله

بحث مصدر الشهادة ومكانها ووقت تحملها

امادة سماع الشاهد

مناقشة الشهود

طريق المناقشة

مناقشة الاطفال

التقنين

عدم اشتغال السؤال على التخصيص او التخير او الحصر

اثبات السؤال قبل الاحابة عليه

تناسب الاسئلة لمصدر علم الشاهد

مواجهة الشهود

الفرع الثاني

تحرى صحة الشهادة

طرق تحرى صحة الشهادة

تمثيل الحادثة

ملاحظه كيفيه آداء الشهادة

الشهادة توزن ولا تعد

الاختلاف بين الشهود والاعتبارات المرجعة

التناقض في الشهادة ومعرفة وتحديد

الاتفاق الغير مقبول

تعرف المجنى عليه او الشاهد على المتهم

عملية العرض

١٤

١٦

١٧

١٩

١٩

١٩

١٩

٢٠

٢١

٢١

ص	الموضوع
٢٨٠	اختلاف قوة الملاحظة عند الشهود
٢٨٠	اختلاف صفاتهم الطبيعية والاجتماعية والتربية العقلية
٢٨٠	اختلاف الشهود لاختلاف قوة الملاحظة والصفات الطبيعية والاجتماعية
٢٨٠	الافتقالات النفسية للشاهد
٢٨٠	جروح الرأس
	الفرع الرابع
٢٨٧	قيمة اقوال الشخص وهو في خطر الموت
	الفصل الثاني
٢٨٨	استجواب المتهم
	الفرع الاول
٢٨٩	اجراءات الاستجواب العملية
٢٨٩	استحضار المتهم امام المحقق
٢٩٠	امر التكليف بالحضور
٢٩٠	امر الضبط والاحضار
٢٩١	القبض على المتهم
٢٩١	الحبس الاحتياطي
٢٩٢	امر الحبس الاحتياطي
٢٩٣	منع المتهم من الاختلاط باحد
٢٩٤	الافراج عن المتهم
	منع المتهم المفرج عنه من الاقامة او الزامه
٢٩٤	بالاقامة في مكان معين
٢٩٤	الافراج المؤقت
٢٩٥	امر الحبس بعد الافراج
٢٩٥	معاملة المحقق للمتهم
٢٩٥	المام المحقق بوقائع الحادثة قبل استجواب المتهم
٢٩٦	واجب المحقق عند امتناع المتهم عن الاحابة
٢٩٦	تعيين المتهم في المحضر
٢٩٧	كفية استجواب المتهم
٢٩٨	مواجهة المتهم
٢٩٨	تصنع المتهم
٢٩٩	اقرار المتهم و انكاره ودفاعه عن نفسه
	الفرع الثاني
٢٩٩	اعتراف المتهم في الاستجواب

ص	الموضوع
	الفرع الثالث
٢٥٤	علم النفس مطبقا على الشهادة
	الفرع الرابع
٢٥٥	نظرية الكذب في الشهادة
٢٥٥	الكذب في الشهادة
٢٥٧	تأثير على الاطفال
٢٥٧	تقسية الاطفال
٢٥٧	تقسية المرأة
٢٥٨	نطبق طريق تحري صحة الشهادة حسب ظروفها
٢٥٩	بحث المحقق عن سبب كذب الشاهد في شهادته
٢٥٩	اسباب الكذب في الشهادة
٢٥٩	الاسباب الشخصية
٢٦١	بيان الاسباب العينية
	الفرع الخامس
٢٦٣	نظرية الخطأ في الشهادة
	القسم الاول
٢٦٤	المؤثرات العامة
٢٦٤	خطأ الادراك بالحواس
٢٦٤	دواعي الخطأ في ادراك المرئيات
٢٦٤	خطأ حاسة البصر
٢٦٤	الخطأ الاستدلالي
٢٦٦	الخطأ القياسي
٢٦٧	الخطأ في المرئيات الناتج من الرئي
٢٧٠	حاسة السمع ودواعي الخطأ فيها
٢٧١	حاسة اللمس ودواعي الخطأ فيها
٢٧٣	حاسة الذوق والشم ودواعي الخطأ فيها
٢٧٣	الذاكرة ودواعي الخطأ فيها
٢٧٤	واجب المحقق في اتخاذ الوسائل المناسبة
٢٧٤	لاستعادة الذاكرة
٢٧٤	اسباب خطأ الذاكرة
٢٧٦	وسائل اعادة الذاكرة
	القسم الثاني
٢٧٨	المؤثرات الخاصة
٢٧٨	اختلاف منهاج المحقق نحو الشهود

موضوع	ص
جبل المتهم المترد يمثل الوقائع ويرشد عن الاسلحة	٣٠١
والمسروقات	٣٠١
عدم الاكتفاء بالاعتراف	٣٠١
مطابقة الاعتراف على ما يوجد من الادلة المحسوسة	٣٠١
والوقائع الثابتة	٣٠١
تحقيق اعداء المتهم المترد القانونية للعقوبة	٣٠٢
والخففه	٣٠٢
الاعتراف الكاذب	٣٠٢
اعتراف المتهم على آخر	٣٠٢
الفرع الثالث	
انكار المتهم في الاستجواب	٣٠٣
مناقشة المتهم عن الوقائع والقراين والظروف الخ	٣٠٣
تحقيق سبب عدول للمتهم عن اقواله الاولى	٣٠٣
استجواب المتهم عن سبب تناقضه في اقواله	٣٠٣
واقرار الغير عليه	٣٠٣
مقارنة اجوبة المتهمين ومواجهتهم بعد التنافس	٣٠٤
مناقشة المتهم في الادلة المكتشفه عند الاستجواب	٣٠٤
تحقيق دفاع المتهم	٣٠٤
الباب السابع	
المسائل الفرعية المتعلقة بالتحقيق	٣٠٥
الدفع الفرعية في التحقيق	٣٠٥
دخول المدعى بالحق المدنى اثناء التحقيق	٣٠٦
حق الحضور في التحقيق	٣٠٦
حق الخصوم في طلب اتخاذ بعض اجراءات	٣٠٧
الاعتيق	
حق الخصوم في طلب صور من التحقيق	٣٠٧
الاتداب لاجراء تحقيق تكميل	٣٠٨
الباب الثامن	
قفل التحقيق	٣٠٨
استيفاء التحقيق والاوراق	٣٠٨
المضبوطات والاحراز	٣٠٨
رفع التحقيق ومرفقاته الى من له سلطة التعرف	٣٠٩
ضبط المتهم بعد قفل التحقيق	٣٠٩
طريقة حفظ المضبوطات لحيز التعرف في القضية	٣١٠
ذكره المضبوطات	٣١٠

الموضوع	ط
الباب التاسع	
التصرف في التحقيق	١٠
الفصل الاول	
قرار التصرف في التحقيق	١٠
الفصل الثاني	
قرار حفظ الدعوى	١٢
سلطة قاضي التحقيق في حفظ الدعوى العمومية	١٤
التحقيق بعد حفظ الدعوى	١٦
رفع البلاغ الكاذب	١٦
التصرف في المضبوطات عند حفظ القضاء	١٦
الفصل الثالث	
رفع الدعوى العمومية	١٧
رفع الدعوى والاحالة على المحكمة	١٧
الجنح والمخالفات	١٧
الجنابات	١٨
التحقيق بعد الاحالة الى المحكمة المختصة	١٩
قاضي الاحالة	١٩
الباب العاشر	
الفصل الاول	
القواعد العامة للمحاكمات	٢٣
نشر ما يدور في الجلسات	٢٤
الفصل الثاني	
المسائل الفرعية في المحاكمة	٢٧
قاضي الدفع وقاضي الموضوع	٢٧
الدعوى في حالتى عدم التجزئة والارتباط	٢٧
حدود الدعوى العمومية امام المحكمة	٢٧
الدعوى شخصية للاشخاص وعينية للوقائع	٢٨
تقديم الادلة للمحكمة	٢٨
الحبس الاحتياطي عند تقديم القضية للمحكمة	٢٨
المعارضة في الحبس الاحتياطي امام المحكمة عند	
التأجيل	٢٩
سلطة المحكمة في اجراءات التحقيق	٢٩
تمام المحكمة شهادة الشهود	٢٩

٣٢٩	اطلاع الخصوم على المستندات وتقديمها لها	٣٢٩	الفصل الثاني
٣٣٠	عدم قدرة المتهم على الدفع	٣٣٠	الاستئناف
	الفصل الثالث	٣٣٤	طريقة حصول الاستئناف
٣٣٠	ترتيب اجراءات المحاكمة	٣٣٤	احراءات المحاكمة امام المحكمة الاستئنافية
٣٣٠	اجراءات المحاكمة الحضورية	٣٣٦	الفصل الثالث
٣٣١	اجراءات المحاكمة الغيابية		الطعن بطريق النقض
	الباب الحادى عشر	٣٣٧	ميعاد الطعن وكيفية تقديمه
٣٣٢	طرق الطعن فى الاحكام	٣٤٠	الاجراءات امام محكمة النقض
	الفصل الاول	٣٤١	الفصل الرابع
٣٣٢	طرق الطعن العاديه		طلب اعادة النظر
	الفرع الاول	٣٤٢	ميعاد الطعن وكيفية تقديمه
٣٣٢	المعارضة	٣٤٣	اجراءات محكمة النقض فى طلب اعادة نظر
٣٣٣	طريقة المعارضة		الدعوى
٣٣٣	سقوط الحكم الغيابى فى الحماية بحصور المتهم	٣٤٣	

فهرست الصور

شكل	الصورة	من	شكل	الصورة	من
١	رسم ساعة يد مسروقة للنشر عنها	٤٢	١	رسم ساعة يد مسروقة للنشر عنها	٤٢
٢	انواع من الحل	٤٥	٢	رسم عقد مسروق للنشر عنه	٤٥
٣	المتهمين المطلوب القبض عليهم	٤٦	٣	المتهمين المطلوب القبض عليهم	٤٦
٤	كلب بوليسي	١٠٦	٤	الكلب البوليسي ينقض على الجاني	١٠٦
٥	طفافات	١١٨	٥	مجموعة آلات لفتح القفل	١١٩
٦	مجموعة آلات لفتح القفل	١١٩	٦	قفل مخلوع	١٢١
٧	قفل مخلوع	١٢١	٧	مجموع من الآلات التي وجدت مع احد مشاهير لعصوص المنازل والفنادق لفتح الابواب والدواليب والشنط	١٢١
٨	مجموع من الآلات التي وجدت مع احد مشاهير لعصوص المنازل والفنادق لفتح الابواب والدواليب والشنط	١٢١	٨	حاجز نافذة شرع في برد حديدته	١٢٤
٩	حاجز نافذة شرع في برد حديدته	١٢٤	٩	نافذة استطاع اللصوص التواء القضبان	١٢٤
١٠	نافذة استطاع اللصوص التواء القضبان	١٢٤	١٠	يمكن مرور الجسم من بين الحواجز	١٢٤
١١	يمكن مرور الجسم من بين الحواجز	١٢٤	١١	آلة من الحديد لقطع جزء مستدير من حائط الخزانة الحديدية	١٢٩
١٢	آلة من الحديد لقطع جزء مستدير من حائط الخزانة الحديدية	١٢٩	١٢	آثار على ظهر خزانة حديد عملت بالآلة التي في الصورة السالفة	١٣٠
١٣	آثار على ظهر خزانة حديد عملت بالآلة التي في الصورة السالفة	١٣٠	١٣	قطع مائل طوله ٣ سنتيمترا من طعنة خنجر في سترة القتيل	١٣٥
١٤	قطع مائل طوله ٣ سنتيمترا من طعنة خنجر في سترة القتيل	١٣٥	١٤	أثر طعنة خنجر القاتل وصلت الى غطاء ساعة القتيل التي كانت في جيب الصدري	١٤٤
١٥	أثر طعنة خنجر القاتل وصلت الى غطاء ساعة القتيل التي كانت في جيب الصدري	١٤٤	١٥	تلون رمي « زرقة رمية » في الاطراف السفلى « الركبتين والساقين » لمشقوق ناتج عن الترسيب	١٤٤
١٦	تلون رمي « زرقة رمية » في الاطراف السفلى « الركبتين والساقين » لمشقوق ناتج عن الترسيب	١٤٤	١٦	رسم على وضع الجثة الاصل	١٤٧
١٧	رسم على وضع الجثة الاصل	١٤٧	١٧	آلات قاطعة استعملت في القتل	١٤٧
١٨	آلات قاطعة استعملت في القتل	١٤٧	١٨	ذبح بآلة قاطعة	١٤٩
١٩	ذبح بآلة قاطعة	١٤٩	١٩	فوهة السلاح تلامس الجسم « شكل صليب »	١٥٤
٢٠	فوهة السلاح تلامس الجسم « شكل صليب »	١٥٤	٢٠	اصابة من مسدس قديم والسلاح على موضع الاصابة	١٥٥
٢١	اصابة من مسدس قديم والسلاح على موضع الاصابة	١٥٥	٢١	أثر حزفي عنق مشقوق	١٦١
٢٢	أثر حزفي عنق مشقوق	١٦١	٢٢	شنق جزئي	١٦٢
٢٣	شنق جزئي	١٦٢	٢٣	مطابقة الجبل على باقية	١٦٣
٢٤	مطابقة الجبل على باقية	١٦٣	٢٤	عقد مختلفة الانواع	١٦٤
٢٥	عقد مختلفة الانواع	١٦٤	٢٥	آثار كدم الاصابع على عنق مخنوق باليد	١٦٦
٢٦	آثار كدم الاصابع على عنق مخنوق باليد	١٦٦	٢٦	سحجات على العنق وحول الشفتين في مخنوق	١٦٦
٢٧	سحجات على العنق وحول الشفتين في مخنوق	١٦٦	٢٧	مندبل استعمل في الخنق	١٦٧
٢٨	مندبل استعمل في الخنق	١٦٧	٢٨	رسم الحجرة ومحتوياتها	١٨٦
٢٩	رسم الحجرة ومحتوياتها	١٨٦	٢٩	رسم حجرة بمحتوياتها وحوائطها وسقفها	١٨٦
٣٠	رسم حجرة بمحتوياتها وحوائطها وسقفها	١٨٦	٣٠	رسم الدار	١٨٧
٣١	رسم الدار	١٨٧	٣١	رسم الدار وملحقاتها وما حولها	١٨٧
٣٢	رسم الدار وملحقاتها وما حولها	١٨٧	٣٢	واجهة المنزل الذي حصل به القتل	١٨٩
٣٣	واجهة المنزل الذي حصل به القتل	١٨٩	٣٣	صورة اخرى من الواجهة مشتملة على مكان دخول القاتل	١٩٠
٣٤	صورة اخرى من الواجهة مشتملة على مكان دخول القاتل	١٩٠	٣٤	النافذة التي كسرهما القاتل ودخل منها	١٩١
٣٥	النافذة التي كسرهما القاتل ودخل منها	١٩١	٣٥	صورة الحجرة التي حصلت فيها الجريمة كما وجدت عقب الحادثة	١٩٢
٣٦	صورة الحجرة التي حصلت فيها الجريمة كما وجدت عقب الحادثة	١٩٢	٣٦	صورة الجثة في موضعها كما وجدت	١٩٣
٣٧	صورة الجثة في موضعها كما وجدت	١٩٣			

